

فهرست
لايحه ترتيب المحاكم الاهلية

الصادرة في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ هجرية
(١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ ميلادية)

لایحه ترتیب المحاکم الاهلیه

أحكام ابتدائية

٤ (الفصل الاول) في المحاکم الابتدائية ومحاکم المواد الجزئية
ومحاکم الاستئناف

٤ الفرع الاول - في ترتيب وتشكيل تلك المحاکم

٩ الفرع الثاني - في وظائف المحاکم على العموم

١٣ الفرع الثالث - في الجلسات

١٣ الفرع الرابع - في الأحكام

١٤ الفرع الخامس - في التنفيذ

١٥ (الفصل الثاني) في تعيين قضاة المحاکم وباقي مستخدميها وفيما
يجب لهم وعليهم وعدم جواز الجمع بين وظائفهم وغيرها

١٧ (الفصل الثالث) في الشروط والصفات اللازمة للتوظيف بالمحاکم

١٧ الفرع الاول - في قضاة المحاکم

١٨ الفرع الثاني - في أموري المحاکم

١٩ الفرع الثالث - في الكتبية الاول والكتبية الثانى والمترجمين

المخالفين اليمين

٢٠ الفرع الرابع - في المحضرين

- ٢٠ الفرع الخامس - في لجان الامتحان
- ٢٠ (الفصل الرابع) في وظائف تختص بها كنية المحاكم الابتدائية
- ٢١ (الفصل الخامس) في عدم عزل قضاة المحاكم من وظائفهم وفي انفصالهم عنها وترقيهم وتعيين محل اقامتهم ورفقتهم
- ٢٢ (الفصل السادس) في المحكمة التأديبية
- ٢٤ (الفصل السابع) في قلم النائب العمومي
- ٢٤ الفرع الاول - في تشكيله ووظائفه
- ٢٦ الفرع الثاني - في الشروط اللازمة للتوظيف بقلم النائب العمومي
- ٢٨ (الفصل الثامن) في ادارة نفود المحاكم
- ٢٩ (الفصل التاسع) في الجمعيات العمومية
- ٣٠ (الفصل العاشر) في الخلاف الذي يقع في الاختصاص
- ٣١ (الفصل الحادي عشر) أحكام ختامية

لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

الصادرة في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ هجرية
(١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ ميلادية)

الطبعة الاولى
(بعد ادخال التعديلات فيها)
بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٨٩٦
افرنجيه

أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه لطرفنا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس نظارنا
نأمر بما هوأت

أحكام ابتداءه

١ - القوانين والاوامر يكون معمولاً بها في جميع القطر المصري
عند اعلانها من طرفنا بواسطة درجها بالجرائد الرسمية ويجب الاجراء
بموجبها في كل جهة من جهات القطر المذكور من وقت العلم باعلانها
وتعتبر تلك القوانين والاوامر معلومة لدى جميع أهالي القطر بعد اعلانها
بالجرائد بثلاثين يوماً ويجوز تقييد هذا الميعاد بتقتضي نص صريح
في القوانين أو الاوامر المذكورة

٢ - لا يقبل من أحد اعتذاره بعدم العلم بما تضمنته القوانين
أو الاوامر من يوم وجوب العمل بمقتضاها

٣ - لا تسري أحكام القوانين والاوامر الاعلى الحوادث التي تقع
من تاريخ العمل بمقتضاها ولا يكون لها تأثير على الوقائع السابقة عليها عالم
يكن منها عن ذلك بنص صريح فيها

٤ - لا يطل نص من القوانين أو الاوامر الا بنص قانون أو أمر
جديد يشترط به بطلان الاول

الفصل الاول

(في المحاكم الابتدائية ومحاكم المواد الجزئية ومحاكم الاستئناف)

الفرع الاول

(في ترتيب وتشكيل تلك المحاكم)

٥ - ترتب محكمة ابتدائية في كل من مصر وبها وطنطا والمنصورة وبسكندرية وبني سويف وأسيوط وقنا (١)

٦ - تشكل كل محكمة من المحاكم المذكورة من خمسة قضاة بالاقبل يكون أحدهم رئيسا وآخر وكيلًا وتصدر الاحكام من ثلاثة قضاة

٧ - يجوز تعيين نواب للقضاة بالمحاكم الابتدائية لا يزيد عدد من يتعين منهم بكل محكمة على أربعة وهؤلاء النواب يقومون بمقام القضاة الاصليين عند غيابهم أو حصول عذر لهم يمنعهم من الحضور (٢)

(١) قد أقيمت محكمة بها بمقتضى (دكرتو ٥ شوال سنة ١٣٠٩ - ٢ مايو سنة ١٨٩٢)

(٢) بموجب المادة ٨ من الامر العالمى المختص بالشروط اللازمة لتوظيف بالمحاكم الاملية الصادر في ٢٨ ربيع الثانى سنة ١٣١١ - ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٢ نواب القضاة صاروا قضاة

٨ - يترتب في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محكمة
أو أكثر رؤية المواد الجزئية ويقوم بتطبيق القضاة بها قاض أو نائب يعين
بمعرفة المحكمة الابتدائية ويجوز للمحكمة المذكورة بحسب اقتضاء المصلحة
أن تسترجع القاضي المذكور وتستعوضه بغيره من رفقائه (١)

(١) المادة (٨) ألغيت ضمن المواد (٣ و ٢) من الأمر العالي الصادر في ٢٠ ربيع
أول سنة ١٣٠٨ - ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ (أنظر أيضاً كريتو ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢
و ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ و ٢٦ يونيو سنة ١٨٩٥)

(مادة ١) قد ألغى الأمر الصادر في ٩ فبراير سنة ١٨٨٧ تشكيل محاكم الأمور
الجزئية والمصالحات

(مادة ٢) تشكل محاكم الأمور الجزئية والمصالحات في دائرة كل محكمة ابتدائية
وتشمل دائرة اختصاص كل منها كذا أو أكثر بالأقاليم أو أقاليم أو أكثر من المدن على
حسب عدد السكان ومقتضيات أحوالهم ويعين عدد تلك المحاكم ومركز كل منها بقرار
من ناظر الحقاية

(مادة ٣) يقوم بأعمال كل محكمة من المحاكم المذكورة قاض من المحكمة الابتدائية
يلتد به لذلك ناظر الحقاية لمدة لا تزيد على سنة

(مادة ٤) يحكم قاضي الأمور الجزئية في المواد التي من خصائصه بمقتضى القانون
ويحكم أيضاً في المخالفات وفي كافة الجفج المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في أوامر
أو لوائح خصوصية ماعدا الجفج والمخالفات التي تكون من خصائص جهة مخصوصة
بمقتضى نص صريح

ومع ذلك يجوز لناظر الحقاية أن يفتدب في مصر وإسكندرية قاضياً أو أكثر من
قضاة المحكمة الابتدائية على حسب الاقتضاء ليحكم دون غيره من باقي قضاتها الأمور
الجزئية في كافة قضايا المخالفات التي تقع في هاتين المدينتين بمرأاة الحدود المدينة قبل
ويقوم أحد أعضاء النيابة العمومية بأعمال النيابة في كل محكمة من محاكم الأمور
الجزئية (مسند)

٩ - تترتب محكمتان للاستئناف احدهما بمصر والاخرى باسيوط
(محكمة استئناف اسيوط لم تشكل لان)

١٠ - يتشكل كل من هاتين المحكمتين من ثمانية قضاة على الاقل
ويكون اُحدهم رئيسا والاخر وكيلًا وتصدر الاحكام في المواد المدنية
والتجارية من ثلاثة قضاة وكذلك في المواد الجنائية

(مادة ٥) اذا كانت الاعمال المستندة اليهم متعددة ومربطة ببعضها وكان منها
أفعال من خصائص المحكمة الجزئية المختصة بالمخالفات وأخرى من خصائص المحكمة
الجزئية المختصة بالجلب قترع جميعها المحكمة الجلب

(مادة ٦) استئناف الاحكام الصادر من محاكم الامور الجزئية في مواد الجلب
أو المخالفات يرفع الى المحكمة الابتدائية التابعة لها المحاكم

ومع ذلك يرفع الاستئناف في مواد الجلب لمحكمة الاستئناف مباشرة في الاحوال
الآتية بيانها وهي

أولاً - في الاحوال التي يحكم فيها بالمحبس مدة تزيد على ستة اشهر

ثانياً - في الاحوال التي يكون فيها رفع الاستئناف من النيابة العمومية بشرط
أن يزيد الحد الأقصى المقرر في القانون العقوبة على ستة اشهر حسباً

(مادة ٧) القواعد والمواعيد المقررة في قانون تحقيق الجنايات تراعى في محاكم الامور
الجزئية وفي محاكم الاستئناف

(مادة ٨) كل ما كان مخالفاً لأمراً لهذا يمد لائياً ولا يعمل به

(مادة ٩) على نظرا محكمة تنفيذ أمر هذا

تنبيه - بخصوص الجهات المختصة الاخرى ينظر تحت المادة ٢٩
من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وتحت المادة ١٢٥ من قانون تحقيق
الجنايات

ولكن في مواد الجنائيات التي يعاقب عليها القانون بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة والجلبس المؤبد والنفي المؤبد يجب أن تشكل هيئة الجلسة التي تحكم فيها من خمسة قضاة

(ذكر بتو ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٠٨ - ٥ يوليوسنة ١٨٩١)

١١ - يجوز ترتيب محاكم استئناف أخرى وزيادة عدد المحاكم الابتدائية بمقتضى أمر يصدر منا اذا اقتضت المصلحة ذلك

ويجوز لمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تشكل جهاداً مرتين أو أكثر (١)

(١) بخصوص المحكمة الابتدائية المخصوصة ومحكمة الاستئناف المخصوصة بأصوان ينظر (ذكر بتو ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ - ٧ مارس سنة ١٨٩١) و (ذكر بتو ١٣ شعبان سنة ١٣١٠ - ٢ مارس سنة ١٨٩٣) و (ذكر بتو ١٣ ذي القعدة سنة ١٣١٠ - ٢٩ مايسنة ١٨٩٣) و (ذكر بتو ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣١٠ - ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣) و (ذكر بتو ٨ محرم سنة ١٣١٣ - أول يوليوسنة ١٨٩٥)

تشكلت محكمة استئناف مخصصة في سواكن لتحكم في استئناف جميع المواد المدنية وفي استئناف معظم المواد الجنائية المرفوعة من الأحكام المبادرة من محكمة سواكن وطوكرك (نظر ذكر بتو ٩ ربيع آخر سنة ١٣٠٠ - ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٢) المحدد لتشكل واختصاص هذه المحكمة الاستئنافية

تشكلت محكمة مخصصة في سيوه بمقتضى الأمر العالي الصادر في ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٠١ - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ومبين ترتيبها واختصاصها بالأمر العالي الصادر في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٢٨٧ - ١٥ فبراير سنة ١٨٧١ غرة ٩٤

مختص (ذكر بتو ٩ ربيع آخر سنة ١٣٠٠ - ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٢) تشكلت محكمة مخصصة في سواكن وأخرى في طوكرك

١٣ - تعيين دائرة اختصاص كل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية يكون بامر يصدر منا (١)

١٣ - يعين لمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية العدد الكافي من الكتبة الاول والكتبة التواني والمترجمين والمحضرين ومحققون جميعا ويناط المحضرون بخدمة الجلسات واعلان الاوراق وتنفيذ الاحكام على حسب الشروط المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

(١) دائرة اختصاص المحاكم الاهلية هي كالاتي
 دائرة اختصاص محكمة مصر الابتدائية تشمل انحاء مدينة المحروسة وبلاد وقرى مديرية البحيرة بطنطا (ذكر يتو غرة ربيع أول سنة ١٣٠١ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣)
 وتشمل أيضا جهة الوجه (ذكر يتو ٢ ذي القعدة سنة ١٣٠٣ - ٢ أغسطس سنة ١٨٨٦)
 وتشمل أيضا مديرية القليوبية (ذكر يتو ٥ شوال سنة ١٣٠٩ - ٢ مايو سنة ١٨٩٢)
 دائرة اختصاص محكمة طنطا الابتدائية تشمل جميع انحاء مديرية الغربية
 (ذكر يتو غرة ربيع أول سنة ١٣٠١ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣)
 وتشمل أيضا جميع انحاء مديرية المنوفية (ذكر يتو ٥ شوال سنة ١٣٠٩ - ٢ مايو سنة ١٨٩٢)
 دائرة اختصاص محكمة المنصورة تشمل مديرتي الشرقية والقاهرة ومدى بطنط
 ووبر سعيد ومدينة الاسماعيلية وقرى السويس (ذكر يتو غرة ربيع أول سنة ١٣٠١ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣)
 وتشمل كذلك محافظة الغربية والجهات التابعة لها (ذكر يتو ٨ شعبان سنة ١٣٠١ - ٢ يونيو سنة ١٨٨٤)
 وجهة الطور (ذكر يتو ٢٠ ربيع آخر سنة ١٣٠٨ - ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠)
 دائرة اختصاص محكمة الاسكندرية تشمل مدينتي الاسكندرية ورشيد ومديرية البحيرة (ذكر يتو غرة ربيع أول سنة ١٣٠١ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣) (بعده)

١٤ - یترب بالمحاكم المذكورة قلم نيابة عمومية يتولى رئاسته
نائب عمومي

(الفرع الثاني - في وظائف المحاكم على العموم)

١٥ - تحكم المحاكم المذكورة فيما يقع بين الاهالي من دعاوى
الحقوق مدنية كانت أو تجارية وتحكم أيضا في المواد المستوجبة

تنقيسه - جهة سيوه انفصلت من دائرة اختصاص محكمة اسکندرية بمقتضى
ذكرينو ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٠١ - ٩ ستمبر سنة ١٨٨٤ فصارت النطاوى التى تحصل
فيها يعبرى تحقيقها والحكم فيها بمعرفة المحكمة المختصة للمشكلة للنظر في المنازعات بين
البلد (بموجب الامر العالى الصادر في ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٨٧ - ١٥ فبراير
سنة ١٨٧١ غرة ٩٤)

دائرة اختصاص محكمة بنى سويف تشمل مديريات بنى سويف والقيوم والميا
(ذكرينو ٢٩ شوال سنة ١٣٠٦ - ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٩)
دائرة اختصاص محكمة اسيوط تشمل جميع انحاء مديريات اسيوط وجرجا (ذكرينو
٢٩ شوال سنة ١٣٠٦ - ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٩)
دائرة اختصاص محكمة قنا تشمل مديرية قنا (ذكرينو ٢٩ شوال سنة ١٣٠٦ -
٢٧ يونيو سنة ١٨٨٩)

وتشمل مديرية الحدود بالنسبة للقضايا التى ليست من اختصاص المحكمة المختصة
باصوان (ذكرينو ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣١٠ - ١٣ يونيو سنة ١٨٩٣)
تشمل دائرة اختصاص محكمة استئناف مصر على جميع الجهات الداخلة في دوائر
اختصاص محاكم مصر ووطنطا والمنصوره واسكندرية (ذكرينو غرة ربيع اول سنة ١٣٠١
٣٠ دسمبر سنة ١٨٨٣)
وتشمل أيضا دوائر اختصاص محاكم بنى سويف وأسيوط وقنا (ذكرينو ٢٨ شوال
سنة ١٣٠٦ - ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٩)

للتعزير بأنواعه من المخالفات أو الجنح أو الجنايات التي تقع من رعايا الحكومة المحلية غير المخالفات أو الجنح أو الجنايات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها انما المواد الجنائية المستلزمة القتل قصاصا يستقضى فيها كما هو مصرح في قانون تحقيق الجنايات

وليس لهذه المحاكم أن تحكم فيما يتعلق بالاملاك الاميرية العمومية من حيثية الملكية ولا أن تؤوّل معنى أمر يتعلق بالادارة ولا أن توقف تنقيده انما تختص أيضا بالحكم في المواد الآتية بيانها

أولا - كافة الدعاوى المدنية والتجارية الواقعة بين الاهالى وبين الحكومة في شأن منقولات أو عقارات

ثانيا - كافة الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين أو الاوامر العالية (دكرينو)

ثالثا - كافة المواد التي تكون من خصائصها بمقتضى قوانين أو اوامر عالية (دكرينو) خصوصية

١٦ - ليس للمحاكم المذكورة أن تنظر في المنازعات المتعلقة بالدين العموى أو بأساس ربط الاموال الميرية ولا في المسائل المتعلقة بأصل الاوقاف ولا في مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الهبة والوصية والمواريث وغيرها مما يتعلق بالاحوال الشخصية ولا يجوز لها أيضا أن تؤوّل الاحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة بها

١٧ - تقوم محاكم المواد الجزئية في المواد المدنية والتجارية بإداء الوظائف المعينة لها في قانون المرافعات ولها الحكم أيضا في المخالفات المنصوص عليها بقانون العقوبات

والاحكام الصادرة من تلك المحاكم يحكم فيها نهائيا بالمحاكم الابتدائية التابعة لها متى استوفت أعمامها في الاحوال المقررة بالقانون (١)

(١) اختصاص المحاكم الجزئية في المواد الجنائية واختصاص المحاكم الابتدائية بصفة ثالثة درجة للنظر في استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في المواد الجنائية أيضا تعدل وتبين كليا في الامر العالي الصادر في ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ ينظر أيضا (ذكر بتو ٣ محرر سنة ١٣١٣ - ٢٦ يونيو سنة ١٨٩٥)

يحكم قاضي الامور الجزئية في المواد التي من خصائصه بمقتضى القانون ويحكم أيضا في المخالفات وفي كافة الجفج المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في أوامر أو لوائح خصوصية ماعدا المجم والمخالفات التي تكرر من خصائص جهة مخصوصة بمقتضى نص صريح ويقوم أحد أعضاء النيابة العمومية بأعمال النيابة في كل محكمة من محاكم الامور الجزئية

استئناف الاحكام الصادرة من محاكم الامور الجزئية في مواد الجفج أو المخالفات يرفع الى المحكمة الابتدائية التابعة لها تلك المحاكم ومع ذلك يرفع الاستئناف في مواد الجفج لمحكمة الاستئناف مباشرة في الاحوال الآتية بيانا وهي

أولا - في الاحوال التي يحكم فيها بالمحبس مدة تزيد على سنة واحدة

ثانيا - في الاحوال التي يكون فيها رفع الاستئناف من النيابة العمومية بشرط أن يزيد الحد الأقصى المقرر في القانون للعقوبة على سنة واحدة حبسا

١٨ - تختص المحاكم الابتدائية بالحكم في كافة القضايا المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحاكم المواد الجزئية وتختص أيضا بالحكم بصفة ثالثة درجة في الاحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية وذلك في الاحوال المبينة بالمادة السابقة

١٩ - وتختص هذه المحاكم في المواد التأديبية بالحكم بصفة أول درجة في الجنيح والجنليات وبصفة ثالثة درجة في مواد المخالفات (١)

٢٠ - تحكم المحكمة الاستئنافية في المواد المدنية والتجارية في الاحوال المقررة بالقانون وتحكم بصفة آخر درجة في الجنيح والجنديات (٢)

٢١ - تحكم محكمة الاستئناف بمصر بصفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع اليها بمقتضى قانون تحقيق الجنديات من الطعن في الاحكام بسبب عدم استيفاء الاجراءات المقررة قانونا أو بسبب مخالفة القوانين

وتؤلف محكمة النقض والابرام من خمسة قضاة يجوز أن يكون أحدهم ممن سبق له المشاركة في الحكم المطعون فيه

(أدكرينو ٢٨ رجب سنة ١٣١٢ - ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥)

(١) (انظر تحت المادة ١٧ من لائحة ترتيب المحاكم)

(٢) (انظر تحت المادة ١٧ من لائحة ترتيب المحاكم)

(الفرع الثالث - في الجلسات)

٣٢ - تكون المرافعات بجلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة بناء على ما يترأى لها أن تكون المرافعة سرية مراعاة للآداب أو حفاظة على النظام العمومي

والاخصام الحرية في المدافعة عن حقوقهم
ونظام الجلسة وضبطها يتعلقان بالرئيس

٣٣ - اللغة التي تستعمل بالمحاكم هي اللغة العربية انما يجوز للاخصام أن يقدموا مع الاوراق وتنتج الاقوال ترجمة لها

٣٤ - يجوز للاخصام أن يحضروا بانفسهم أمام المحاكم أو بواسطة وكلاء عنهم

٣٥ - يجوز لكل محكمة أن لاتقبل في التوكيل عن الاخصام من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد للقيام بعهام التوكيل بحسب اللائن

٣٦ - كافة القواعد الاخرى المتعلقة بعقد الجلسات والمداولات غير القواعد العمومية المبينة في هذه اللائحة وفي القوانين تنقرر بلائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم

(الفرع الرابع - في الاحكام)

٣٧ - تصدر الاحكام بامتناع بحسب الاوضاع والقواعد المقررة بهذه اللائحة وبالقوانين

٢٨ - كافة الاحكام تصدر بمقتضى نص من القانون وبالتطبيق عليه وعلى المحاكم أن تتبع القوانين المصرية التى ستشتر وكذلك الاوامر واللوائح الجارى العمل بموجبها الا ان متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والاوامر واللوائح التى تصدر وتشر فيما بعد بحسب القواعد المقررة

وكل اتفاق خصوصى يخالف القوانين المتعلقة بالنظام العمومى والآداب باطل لا يعمل به

٢٩ - ان لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم بمقتضى قواعد العدل ويحكم فى المواد التجارية بمقتضى تلك القواعد أيضا وبموجب العادات التجارية

(الفرع الخامس - فى التنفيذ)

٣٠ - لاجل أن تكون الاحكام واجبة التنفيذ يلزم أن تكون مشمولة من طرف المحكمة الصادرة منها بصيغة التنفيذ الآتية وهى يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم أن يبادروا الى تنفيذه وعلى النائب العمومى ووكلائه أن يساعدوهم وعلى رؤساء وضباط العساكر ومأمورى الضبط والربط أن يعاونوهم على اجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طلبت منهم المساعدة والمعاونة بصورة قانونية

٣١ - تنفيذ الاحكام والسندات والعقود الرسمية يكون بمعرفة
المحضرين بالمحاكم بناء على صيغة التنفيذ ولا دخول لجهات الادارة فيه
انما يجب عليها المساعدة اذا طلبت منها بشرط أن لا يترتب على ذلك
المساعدة تدخلها في التنفيذ ولا مسئوليتها فيه

الفصل الثاني

(في تعيين قضاة المحاكم وباقي مستخدميها وفيما يجب لهم وعليهم
وعدم جواز الجمع بين وظائفهم وغيرها)

٣٢ - تعيين رؤساء وقضاة المحاكم عموما والنائب العمومي ورؤساء
أقلامه ووكلائه يكون بأمر يصدر من إنباء على طلب ناظر الحقاينة
وموافقة رأى مجلس النظار

٣٣ - رؤساء الكتبة والكتبة المترجمون والمحضرون وبالجملة
سائر الموظفين بالمحاكم الذين يحلفون اليمين يكون تعيينهم وفصلهم عن
وظائفهم بمعرفة ناظر الحقاينة

ولا يقع التعيين الا على شخص واحد أو أحد أشخاص يحصل العرض
عنهم بقائمتين تقدم احدهما الى نظارة الحقاينة من رئيس المحكمة المطلوب
توظيفه بها والاخرى من النائب العمومي وبشرط أن يكون الأشخاص
المطلوب استئذانهم متصفين بالصفات المينة في هذه اللائحة وفي لأحة
اجراءات المحاكم فان كان بالقائمتين المذكورتين اختلاف فلناظر الحقاينة

أن يعين من يختاره من الأشخاص المطلوب استخدامهم ولا يغزل أحد منهم عن وظيفته الا بناء على طلب يتضمن الاسباب الموجبة لذلك يقدم الى ناظر الحقاينة من رئيس المحكمة المتوظف بها أو رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة المذكورة

٣٤ - لناظر الحقاينة أن يعين عند ترتيب المحاكم المذكورة وفي أثناء السنة الاولى من تاريخ ابتدائها في العمل رؤساء الكتبية والكتبية والمترجمين والمضربين بصرف النظر عن الشروط المقررة في هذه اللائحة

٣٥ - يجب على كل من قضاة المحاكم ورؤساء الكتبية والكتبية والمترجمين والمضربين أن يحلف قبل اشتغاله بوظيفته بأنه يؤدي وظيفته بالانفة والصدقة

فقضاة المحاكم الاستئناف يحلفون بين يدينا بحضور ناظر الحقاينة وقضاة شكل محكمة ابتدائية يحلفون أمام محكمة الاستئناف السابعون هم لها والنائب العمومي يحلف بين يدينا بحضور ناظر الحقاينة ووكلاؤه ومساعدوهم يحلفون أمام ناظر الحقاينة ورؤساء الكتبية والكتبية والمترجمون والمضربون يحلفون اليمين أمام جلسة علنية تعقد بالمحكمة المتوظفين بها (١)

(١) ينظر (ذكرينو ٧ ذي الحجة سنة ١٣٠١ - ٢٧ ستمبر سنة ١٨٨٤) بخصوص تعيين ووظائف فواب قضاء الاستئناف (وذكرينو ٢٥ ربيع آخر سنة ١٣١١ - ٤ فوفير سنة ١٨٩٣) الذي يترجمه فواب القضاء في الاستئناف صار واقضات من الدرجة الثانية

٣٣٦ - كافة الموظفين بالمحاكم يسائر أنواعهم لا يجوز لهم أن يجمعوا بين وظائفهم بالمحاكم ووظيفة أخرى أو أى حرفة غيرها

الفصل الثالث

(فى الشروط والصفات اللازمة للتوظيف بالمحاكم) (١)

الفرع الاول

(فى قضاة المحاكم)

٣٣٧ - يشترط فيمن يتعين قاضيا بالمحاكم الاهلية أن يكون ذا دراية كافية بالقوانين وأن يكون متمتعا بالحقوق المدنية وأن لا يكون حكم عليه بحكم مخجل بالشرف

ويشترط فيمن يتوظف قاضيا بالمحاكم الابتدائية أن يكون سنه خسا وعشرين سنة بالاقل وفيمن يتوظف بمحاكم الاستئناف أن يكون سنه ثمانى وعشرين سنة بالاقل أما من يتعين رئيسا فيكون سنه اثنين وثلاثين سنة بالاقل

(١) ينظر (ذكر يتو ٢٥ ربيع آخر سنة ١٣١١ - ٤ فوفبر سنة ١٨٩٣) المئين لشروط تعيين وترقى القضاء والموظفين لدى المحاكم الاهلية - انظر أيضا (ذكر يتو ١٠ ذى الحجة سنة ١٣١٣ - ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٦) الذى عوجبه ألفت الدرجات بين وظائف قضاة محكمة استئناف مصر الاهلية

(الفرع الثانى - فى مامورى المحاكم)

٣٨ - يشترط فمين يتعين بالمحاكم من هؤلاء المأمورين أن يكون سنه احدى وعشرين سنة بالاقل وأن يثبت استقامة أطواره وأن تكون متوفرة فيه الشروط اللازمة لتوظيفه على حسب القوانين والادامر واللوائح

٣٩ - يجب على الكتبة الاول والكتبة الثانى والمحضرين والموظفين الاخر المؤتمنين على نقود وأمانات وأشياء أخرى ذات قيمة أن يقدموا ضمانا تتعين شروطها فى لائحة اجراءات المحاكم وتقديم هذه الضمانة لا يحل رؤساء الكتبة ورؤساء المحضرين التابع لهم هؤلاء المستخدمين من المسؤولية فى حالة حصول اهمال من الرؤساء المذكورين

٤٠ - اذا حصل تقصير من المضمون فى وظائفه وحكم عليه بسبب ذلك فقيمة الضمانة يدفع منها

أولا - المصاريف القضائية

ثانيا - ما يكون مطلوبا للغير

ثالثا - ما يكون مطلوبا للمبرى

رابعا - ما يحكم على المضمون بدفعه من الجزاءات النقدية

٤١ - لا يجوز رد قيمة الضمانة أو اخلاء طرف الضامن من بعد انفصال المضمون من وظيفته الا بعقضى قرار يصدر من المحكمة المتوظف بها المضمون بعد استماع أقوال النائب العمومى ولا يسوغ لاي محكمة

من المحاكم أن تحكم ردها الا بعد مضي ميعاد ثلاثة أشهر غير موعيد المسافة بشرط عدم حصول معارضة من أحد في أثناء هذه المدة أو حصولها ونحوها ويتبدأ ذلك الميعاد من تاريخ النشر عن الانفصال من الوظيفة بإعلان يدرج بأحدى الجرائد المخصصة للإعلانات القضائية ويعلق الإعلان المذكور أيضا مدة شهر باللوحة المعدة لذلك بالمحكمة

٤٣ - حصول المعارضة يكون بتقريرها بقلم كاتب المحكمة أو بإعلانها الى القلم المذكور وعلى رئيسه توصيلها بقلم النائب العمومي

(الفرع الثالث - في الكتبة الاولى والكتبة النوانى)

(والمترجمين الحالفين اليمين)

٤٣ - يشترط فيمن يتعين بوظيفة كاتب أول أن يكون اشتغل بوظيفة كاتب ثان مدة سنة بالاقبل ويشترط فيمن يتعين بوظيفة كاتب ثان أن يقدم شهادة من رئيس قلم النائب العمومي بأشغاله بالكاتبه في أحد مكاتب المحاكم مدة ستة شهور وأن يكون أحسن الاجابة في امتحان اختبار فيه كتابة وشفاها عن مسائل المرافعات وترتيب المحاكم على وجه العموم ويشترط فيمن يتعين بوظيفة مترجم أن يكون أحسن الاجابة في امتحان اختبار فيه كتابة وشفاها بمعرفة بلغة يناط بها ذلك

٤٤ - تعيين المبيضين باقلام كتاب المحاكم يكون بمعرفة رئيس المحكمة بناء على طلب الكاتب الاول وبموافقة رأى رئيس قلم النائب العمومي

(الفرع الرابع - في المحضرين)

٤٥ - يشترط فيمن يتعين وظيفة محضر أن يكون أحسن الاجابة في امتحان اختبار فيه شفاها وتحريرا فيما يتعلق بوظيفة المحضرين

(الفرع الخامس - في لجان الامتحان)

٤٦ - كيفية تشكيل اللجان التي يناط بها الامتحان الكتبة الثواني والمترجمين والمحضرين تقرر بلائحة اجراءات المحاكم وكذلك الطريقة التي تتبع في الامتحان تقرر بتلك اللائحة أيضا

الفصل الرابع

(في وظائف تختص بها كتبة المحاكم الابتدائية)

٤٧ - يلزم أن يكون بطرف كتبة المحاكم الابتدائية دفاتر للرهنات والتسجيل والقيود ويجب عليهم تحرير كافة العقود والمشارطات وتكون العقود التي يحررونها في قوة العقود الرسمية ويحفظ أصلها بقلم كاتب المحكمة (١)

٤٨ - يجب أيضا على الكتبة المذكورين أن يرسلوا للمحاكم الشرعية صورة مما يحررونه من عقود نقل ملكية العقار والعقود المتضمنة بثبوت حقوق عينية على العقار

(١) قلم العقود الرسمية وأعلام تسجيل العقود المشتملة على ثبوت حقوق عينية أو نقل ملكية العقارات لم تشكل مطلقا ومع ذلك بعد أن القانون المدني (مادة ٥٩٥) وقانون المرافعات (مادة ٦٨١) والمواد التالية لها قد اعتبروا الدائن حتى اختصاص على عقارات مدنية فيوجد ذلك قدر مخصص في أعلام الكتبة

وكذلك يجب على المحاكم الشرعية أن ترسل الى أقلام كتاب المحاكم الابتدائية صورة من العقود التي تحررها من هذا القبيل ومن يتأخر عن إرسال تلك الصور يكون ملزوما بالخسائر التي تنشأ عن ذلك ويحكم عليه بالعقوبات التأديبية ولكن لا يترتب على هذا التأخير بطلان العقود

الفصل الخامس

(في عدم عزل قضاة المحاكم من وظائفهم وفي انفصالهم عنها وترقيهم وتعيين محل اقامتهم ورفقهم)

٤٩ - قضاة المحاكم المذكورة استئنافية كانت أو ابتدائية لا يعزلون من وظائفهم انما يكون للحكومة الحق في استبدال من ترى لزوم استبداله من قضاة المحاكم الابتدائية في أثناء السنتين التاليتين لافتتاح المحاكم (١)

٥٠ - لا يجوز اتسفال أحد من قضاة إحدى محاكم الاستئناف الى محكمة استئناف أخرى الا برضاه وبمقتضى أمر يصدر من أبنائه على طلب ناظر المحاقنية وكذلك قضاة المحاكم الابتدائية بعد انقضاء السنتين المذكورتين

(١) اكتساب حق عدم جواز عزل قضاة المحاكم الابتدائية الاهلية بعد أن تأجل مراراً بموجب أوامر طالية الى أول يناير سنة ١٨٩٦ قد أوقف حكمه مؤقتاً بمقتضى الأمر العالي الصادر في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣١٤ - ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥ بحسب مرسوم آخر

بالبند السابق لا يصح اتقال أخذهم من محكمة الى غيرها الا بالكيفية المذكورة وأما ترقيهم وترقى قضاة محاكم الاستئناف فيكون بالشروط المقررة في المادة الثانية والثلاثين والمادة السابعة والثلاثين (١)

الفصل السادس

(في المحكمة التأديبية)

- ٥١ - تأديب قضاة المحاكم الابتدائية يختص بمحكمة الاستئناف التابعة لها تلك المحاكم وتأديب قضاة كل محكمة استئناف يختص بالمحكمة نفسها فتحكم فيه حال تشكيلها في هيئة جمعية عمومية
- ٥٢ - اذا قامت لمجلس التأديب بمحكمة الاستئناف دعوى على أحد قضاة المحاكم الابتدائية يلزم أن يضم اليه عند درؤيتها والحكم فيها اثنان من قضاة محكمة ابتدائية

(١) (ذكر بتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٣٠٢ - ٦ يولية سنة ١٨٨٥) و (ذكر بتاريخ ١٢ جمادى أول سنة ١٣١٢ - ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٤)

(مادة ١) يجوز لناظر الحقاينة أن ينتدب موقفا واحدا أو أكثر من قضاة المحكمة الاستئنافية أو المحاكم الابتدائية الى غير المحكمة المعين فيها وذلك في حالة ما اذا تغيب قاض أو أكثر من القضاة المذكورين واستمرت حالة الاعمال انتداب بده

(مادة ٢) رئاسة كل محكمة المحاكم الابتدائية لا تتحول في الحالة المذكورة بل المادة السابعة الاعلى أحد قضاة محكمة الاستئناف (في الذكر بتاريخ السابق ذكر)

(ذكر بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٣٠٥ - ٢١ مايو سنة ١٨٨٨)

قد ترخص لناظر حقاينة حكومتنا مراعاة لتفسير المحاكم أن ينتدب واحدا أو أكثر من قضاة المحكمة الاستئنافية أو المحاكم الابتدائية لتأدية وظيفة النيابة العمومية وموقفا الى المحاكم الاهلية

٥٣ - العقوبات التأديبية التي تترتب على قضاة المحاكم هي التوبيخ والانذار فالانذار يكون صدوره لقضاء كل محكمة من رئيسها ورؤساء المحاكم الابتدائية من رئيس محكمة الاستئناف التابعين لها ورؤساء محاكم الاستئناف من ناظر الحقاية

وكل فعل يزى بشرف القضاء أو يخل بكمال حريته في آرائهم يكون جزاؤه عزل مرتكبه

٥٤ - تأديب المأمورين يختص بالمحكمة الموظفين بها والعقوبات التأديبية التي تترتب عليهم (خلاف الانذار الذي يجوز في كل الاحوال صدوره من رؤساء المحاكم الاستئنافية أو الابتدائية) هي

أولا - قطع المرتبات مؤقتا

ثانيا - التنزيل من وظيفة الى أخرى

ثالثا - العزل

ويجوز توقيع المأمور المقام عليه دعوى تأديبية عن أداء وظيفته موقتا بمقتضى أمر من مجلس التأديب (١)

(١) (ذكر بقو ١٨ شوال سنة ١٣٠٧ - ٦ يونيو سنة ١٨٩٠)

(مادة ١) أحكام وأمرنا الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مارس سنة ١٨٨٥ و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ المختصة بالجزائرية التأديبية ومجالس التأديب والمجلس الخصوصي وسر أعماله انصري على من لم يعين بأمر من من أعضاء النيابة العمومية لدى المحاكم الاهلية وكذلك على مستظفيها ومستخذي تلك المحاكم

عمقتضى الامر العالي الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ - ٧ مارس سنة ١٨٩١ المجلس الخصوصي المشار اليه في الذكرين السابق ذكره بولف فيما يتعلق بمهمة المحاكم الاهلية والنسبات من وكيل نظارة الحقاية بصفة رئيس ومن رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية وأحد المستشارين الخديويين بصفة أعضاء

٥٥ - يحكم في جميع القضايا التأديبية في جلسة علنية وباغلبية الآراء.

٥٦ ترتيب مجلس التأديب بكل محكمة وكيفية سير الدعاوى فيه يقران في لائحة اجرا آن المحاكم الداخلية

٥٧ - ملاحظة وتأديب أرباب قلم النائب العموى يختصان بنظر الحقاينة وبالنائب العموى (١)

الفصل السابع

(في قلم النائب العموى)

(الفرع الاول - في تشكيله ووظائفه)

٥٨ - يترتب تحت ادارة النائب العموى القدر الكافى من الوكلاء بمعاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لتأدية الخدمة المكلفين بها فى الجلسات وفى قلم النائب العموى

٥٩ - تعيين جهة اقامة كل من الوكلاء يكون بمعرفة ناظر الحقاينة بعد أخذ رأى النائب العموى

(١) (المادة ٢) من ذكر يتو ٦ يونيو سنة ١٨٩٠ - ١٨ شوال سنة ١٣٠٧
أما تأديب أعضاء النيابة العمومية المعنيين بأمر من فىكون من خصائص المحكمة العليا التأديبية المشكلة بمقتضى أمر من الصادر فى ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٠٦ -
٢٤ دهمبر سنة ١٨٨٨ على حسب نصوص الامر المشار اليه ومع ذلك يجوز فصل المذكورين من وظائفهم بأمر من بالتطبيق للمادة ٦٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

٦٠ - على النائب العموى ادارة الضبطية القضائية واقامة الدعاوى الجنائية والتأديبية إما بنفسه أو بواسطة وكلائه ولحاكم الاستئناف تكليف قلم النائب العموى باقامة الدعوى الجنائية والتأديبية وكذلك للحاكم الابتدائية تكليفه باقامة الدعاوى التأديبية فيما يتعلق بالأمورين الموظفين بها (١)

٦١ - موظفو الحكومة المأمورون قانوناً بأعمال الضبطية القضائية يكونون تحت ادارة قلم النائب العموى فيما يتعلق بالأمورية المذكورة

٦٢ - على النائب العموى ملاحظة وتفتيش السجون وغيرهما من المحلات التى تستعمل للحبس مع مراعاة الحدود المقررة فى ذلك بالقوانين واللوائح ويجب عليه اخبار ناظر الحقاينة بالامور المخالفة التى يراها وبكافة المسائل التى يقتضيه التفتيش المكلف به

٦٣ - لقلم النائب العموى ادارة الاعمال المتعلقة بنقود المحاكم وملاحظة وتفتيش صندوق الامانات والودائع ولكن لا يجوز خروج هذه الامانات والودائع من الصندوق الا بمقتضى أمر من المحكمة أو من أحد قضاتها وعلى القلم المذكور أيضاً ملاحظة وتفتيش أقلام الكتبة والمخضرين مع بقائها تحت ادارة رؤساء المحاكم

(١) ذكرته ١٨ شوال سنة ١٣٠٧ - ٦ فونه سنة ١٨٩٠ نزع من محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية حق اقامة الدعوى التأديبية على أموري المحاكم فصار هذا الحق من اختصاص مجالس التأديب والمجلس المخصوص ومع ذلك قدبقى لمحكمة الاستئناف حق اقامة الدعوى التأديبية على قضاتها وفضلاء المحاكم الابتدائية

ويجوز له أن يطلب من يتعلق به ذلك اتخاذ الاجراءات التي يراها له
لزمها في هذا الشأن

٦٤ - يجب على النائب العمومي أن يحضر هو أو وكلاؤه بالنيابة
عنه في جلسات أى محكمة من المحاكم الاهلية عند النظر في القضايا الواجب
دخوله فيها بمقتضى القوانين وله أن يحضر أيضا في الجمعيات العمومية التي
تعقد بالمحاكم

٦٥ - أعضاء قلم النائب العمومي قابلون للانقصال عن وظائفهم
وهم تابعون لرؤسائهم ولناظر الحقانية فقط
ويجوز مع ذلك للمحاكم أن تقدم لناظر الحقانية أى شكوى في حق النائب
العمومي اذا وقع منه أمر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته فاذا كان الامر
واقعا من أحد وكلائه تكون الشكوى اليه

٦٦ - سائر المستخدمين بقلم النائب العمومي يكون تعيينهم بمعرفة
ناظر الحقانية أو النائب العمومي على حسب الاحوال ولا يكونون تابعين
للنائب العمومي تحت أمر ناظر الحقانية ويجوز انفصالهم عن وظائفهم
بمعرفة من يعينهم

(الفرع الثانى - في الشروط اللازمة للتوظيف)

(بقلم النائب العمومي)

٦٧ - يشترط فمين يعين وكيلان عن النائب العمومي أن يكون عمره
ثلاثا وعشرين سنة بالاقل

وأن يكون قد أقام سنة بالاقبل بصفة مساعد باحد أقلام النائب
العمومي أو أن يكون استحصل على اجازة في علم القوانين (البسانسييه)
أو على شهادة تقوم مقامها

٦٨ - لا يجوز ترقى أحد وكلاء النائب العمومي لوظيفة رئيس قلم
النائب المذكور باحدى المحاكم الابتدائية الا اذا أقام في وظيفة التوكيل
مدة سنتين وكذلك لا يجوز ترقى أحدهم لوظيفة رئيس القلم السابق ذكره
باحدى محاكم الاستئناف الا اذا أقام في وظيفته مدة أربع سنين

٦٩ - لناظر المحقانية أن يلحق بقلم النائب العمومي مساعدين
ويشترط فمين يتعين في هذه الوظيفة أن يكون عمره احدى وعشرين سنة
بالاقل وأن يكون قد استحصل على اجازة في علم القوانين (البسانسييه)
أو على شهادة تقوم مقامها أو شهادة من مدرسة الادارة بمصر بأنه ذو كفاءة
ولكن في هذه الحالة الاخيرة يجب خلاف ما ذكر أن يكون التقى في أشغال
قلم النائب العمومي مدة سنة بالاقبل (١)

٧٠ - عند ترتيب المحاكم الاهلية يجوز تعيين أعضاء قلم النائب
العمومي بصرف النظر عن الشروط المينة قبل

(١) ذكر يتوه محرم سنة ١٢١٢ - ٨ بوليه سنة ١٨٩٤

يجوز لناظر المحقانية أن يرخص للاشخاص المهتمين بأقلام الكتبة بالمحاكم الاهلية
أو بالنيابة العمومية بأن يحضروا في الجلسات ويؤدوا فيها وظائف مساعدى وكلاء
النائب العمومي متى كانوا حائزين لشهادة (ديبلوما) دالة على اتمام دورهم من مدرسة
الحقوق بمصر أو من احدى مدارس أوروبا

الفصل الثامن

(في ادارة نقود المحاكم)

٧١ - تقدم ميزانية المحاكم من طرف ناظر الحفائية وتدرج ضمن ميزانية عموم الحكومة

٧٢ - كافة أذونات الصرف تصدر في كل محكمة من رئيس قلم النائب العمومي بها

٧٣ - مقصلات الغرامات وسائر أنواع الرسوم المقررة بالتعريفات في المواد المدنية والجنائية وكذلك الامانات والودائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكتبة الاول والكتبة الثانى والموظفين المعينين لذلك تحت ادارة قلم النائب العمومي وملاحظة نظارة الحفائية

٧٤ - ان لم تكف ايرادات المحاكم لمصاريفها فالحكومة تصرف لها التكلفة بناء على طلب يقدم من النائب العمومي لناظر الحفائية

فان زادت ايراداتها على مصاريفها تورد الزيادة في آخر الشهر بخزينة المالية بعد ابقاء المبالغ المنظور صرفها في الشهر التالى وفي آخر السنة كل زيادة في الايرادات عن المصروفات يصير توريدا بتملها بخزينة المالية

٧٥ - سائر الاحكام والاجراءات الاخرى المتعلقة بادارة نقود المحاكم تقر في لائحة اجراءاتها الداخلية

الفصل التاسع

(في الجمعيات العمومية)

٧٦ - لكل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تجتمع في هيئة جمعية عمومية للدولة في كافة المواد المتعلقة بنظامها وأموورها الداخلية علاوة على المواد المنصوص عليها في هذه اللائحة (١)

٧٧ - عقد الجمعيات العمومية بكل محكمة للدولة في المواد المتعلقة بنظامها وأموورها الداخلية يكون بمعرفة رئيسها سواء كان من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اثنين من قضاة المحكمة بالاقل أو بناء على طلب النائب العموى أو أحد وكلائه

٧٨ - تتركب الجمعيات العمومية من سائر قضاة المحكمة الحاضرين بها وينضم اليها رئيس قلم النائب العموى أو وكيله في حالة ما إذا كان الغرض من عقدها المداولة في مادة من المواد المتعلقة بالنظام والامور الداخلية ويكون رأى الرئيس المذكور أو من ينوب عنه معسودا في المداولة

٧٩ - باقى القواعد المتعلقة بالجمعيات العمومية تتقرر بلائحة اجراءات المحاكم الداخلية

(١) (ذكر بتر ١٢ رجب سنة ١٣٠١ - ٨ مايو سنة ١٨٨٤)
قرارات الجمعية العمومية بمحكمة استئناف مصر أو بأحدى المحاكم الابتدائية
لا تكون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليهما من ناظر حقانية حكومتنا

الفصل العاشر

(في الخلاف الذي يقع في الاختصاص)

٨٠ - اذا وقع خلاف في الاختصاص بين احدى جهات المحاكم في الاحوال الشخصية وبين احدى المحاكم الاهلية يحال الفصل في هذا الخلاف على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر الحقانية من قاضين من المحاكم الاهلية يعينهم مارئيس محكمة الاستئناف بمصر ومن شخصين تعينهما الجهة المختصة بالمحكم في الاحوال الشخصية المذكورة

٨١ - الجهة المختصة بالمحكم في الاحوال الشخصية أو المحكمة الاهلية تقدم طلب اختصاصها برؤية الدعوى لناظر الحقانية وهو يرسله الى المحكمة أو الى الجهة المنظورة فيها تلك الدعوى فتحكم في الطلب وترسل صورة من قرارها للمحكمة أو الى الجهة المتعية بالاختصاص على يد ناظر الحقانية فان كان القرار صادرا برفض الطلب فللجهة المدعية بالاختصاص في مدة خمسة عشر يوما من بعد وصول القرار اليها خلاف مدة المسافة أن ترفع دعوى الاختصاص بذكره تقدمها لناظر الحقانية وهو يحيل المسئلة في الحال على المجلس المنوط به الفصل فيها

٨٢ - اذا وقع خلاف في الاختصاص بين احدى المحاكم الاهلية وبين احدى جهات الادارة يحال الفصل في ذلك على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر الحقانية من اثنين يعينهم مارئيس محكمة الاستئناف بمصر من قضاة المحاكم ومن اثنين من رجال الحكومة يعينهم مارئيس مجلس النظار

٨٣ - الخلاف في عدم الاختصاص يقدم بمعرفة ناظر الحقانية الى مجلس الفصل في دعاوى الاختصاص بناء على طلب من أولى الشأن يرفقه كافة الاوراق والمذكرات المستند عليها وتشكل المجلس المذكور بالكييفية السالفة ذكرها على حسب الاحوال

٨٤ - تتبع الاوضاع والمدد المقررة في المادة الحادية والثمانين في سائر احوال الخلاف في الاختصاص وترفع دعوى الاختصاص في الحالة المنبئة عليها في المادة الثانية والثمانين بمعرفة الناظر ذي الشأن في الدعوى المذكورة بواسطة ناظر الحقانية

٨٥ - الجهة التي يحصل الاقرار على اختصاصها برؤية الدعوى بعد صدور قرار مجلس الفصل في مسائل الاختصاص تحكم فيها ولا وجه لها بعد ذلك في التني عن اختصاصها ورفع دعوى الاختصاص يوقف سير القضية في جميع الاحوال ولا يجوز رفع دعوى الاختصاص بشأن حكم صار في قوة حكم انتهائي

الفصل الحادى عشر

(أحكام ختامية)

٨٦ - كل ما كان مخالفا لهذه اللائحة سواء كان من نصوص القوانين أو الاوامر أو اللوائح يعتبر لاغيا ولا يعمل به

- ٨٧ - الاحكام الخصوصية أو الوقفية التي يقتضيها تنفيذ هذه
اللائحة والابراء بموجبها يصدر عن أمر آخر
- ٨٨ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى رأس التين في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ - ١٤ يونيو
سنة ١٨٨٣

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخسردوية
رئيس مجلس النظر
(شريف)

ناظر الحقانية
(نغري)



فهرست القانون المدني

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٠ هجرية
(٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

القانون المدني

الكتاب الاول

(في الاموال)

- ٥ (الباب الاول) في أنواع الاموال
- ٩ (الباب الثاني) في الملكية
- ٩ (الباب الثالث) في حق الانتفاع
- ١١ (الباب الرابع) في حق الارتفاق
- ١٤ (الباب الخامس) في أسباب الملكية والحقوق العينية
- ١٤ الفصل الاول - في العقود
- ١٥ الفصل الثاني - في الهبة
- ١٦ الفصل الثالث - في الموارث
- ١٦ الفصل الرابع - في التملك بوضع اليد
- ١٧ الفصل الخامس - في اضافة المحقات للمالك
- ١٩ الفصل السادس - في الشفعة في العقار
- ٢٠ الفصل السابع - في التملك بمضى المدة الطويلة
- ٢٢ (الباب السادس) في ذوال الملكية والحقوق العينية

الكتاب الثاني

(في التعهدات والعقود)

- | | | |
|----|------------------|---|
| ٢٣ | (الباب الاول) | في التعهدات على العموم |
| ٢٩ | (الباب الثاني) | في التعهدات المترتبة على توافق المتعاقدين |
| ٣١ | (الباب الثالث) | في التعهدات المترتبة على الافعال |
| ٣٢ | (الباب الرابع) | في الالتزامات التي يوجبها القانون |
| ٣٣ | (الباب الخامس) | في انقضاء التعهدات |
| ٣٣ | الفصل الاول - | في الوفاء |
| ٣٦ | الفصل الثاني - | في فسخ عقود التعهدات |
| ٣٧ | الفصل الثالث - | في الإبراء من الدين |
| ٣٧ | الفصل الرابع - | في استبدال الدين بغيره |
| ٣٩ | الفصل الخامس - | في المقاصة |
| ٤٠ | الفصل السادس - | في اتحاد الذمة |
| ٤١ | الفصل السابع - | في مضي المدة |
| ٤٢ | (الباب السادس) | في اثبات الديون واثبات التخلص منها |

الكتاب الثالث

(في العقود المعينة)

- | | | |
|----|-----------------|----------------|
| ٤٦ | (الباب الاول) | في البيع |
| ٤٦ | الفصل الاول - | في أحكام البيع |
| ٤٧ | الفصل الثاني - | في المتعاقدين |

- ٤٩ الفصل الثالث - فيما يبيع .
- ٥٠ الفصل الرابع - فيما يترتب على البيع
- ٥١ الفرع الاول - في انتقال الملكية
- ٥٢ الفرع الثاني - في تسليم المبيع و ضمان البائع له
- ٥٣ القسم الاول - في التسليم
- ٥٤ القسم الثاني - في ضمان المبيع
- ٥٥ المبحث الاول - في ضمان المبيع حاله دعوى الغير باستحقاقه
- ٥٦ المبحث الثاني - في ضمان عيوب المبيع الخفية
- ٦١ الفرع الثالث - في أداء الثمن
- ٦٢ الفصل الخامس - في الدعوى بطلب تكملة ثمن المبيع بسبب الغبن الفاحش
- ٦٣ الفصل السادس - في بيع الوفاء
- ٦٥ الفصل السابع - في الخوالة بالديون وبيع مجرد الحقوق بالنسبة لغير المتعاقدين
- ٦٦ (الباب الثاني) في المعاوضة
- ٦٧ (الباب الثالث) في الايجارات
- ٦٧ الفصل الاول - في اجارة الاشياء
- ٧٤ الفصل الثاني - في ايجار الاشخاص وأهل الصنائع
- ٧٧ (الباب الرابع) في الشركات
- ٧٧ الفصل الاول - في عقد الشركة
- ٨٢ الفصل الثاني - في قسمة الشركات وغيرها
- ٨٥ (الباب الخامس) في العارية والايرادات المرتبة

الفرع الاول - في عارية الاستعمال	٨٥
الفرع الثاني - في عارية الاستهلاك وفي الايرادات المرتبة	٨٦
(الباب السادس) في الوديعة	٨٨
(الباب السابع) في الكفالة	٩٠
(الباب الثامن) في التوكيل	٩٢
(الباب التاسع) في الصلح	٩٥
(الباب العاشر) في الرهن	٩٦
(الباب الحادي عشر) في الفاروقة	٩٨

الكتاب الرابع

(في حقوق الدائنين)

(الباب الاول) في أنواع الدائنين	٩٩
الفصل الاول - في الديون العادية	١٠٠
الفصل الثاني - في الرهن العقاري	١٠٠
الفصل الثالث - في اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه	١٠٧
الفصل الرابع - في الامتياز	١٠٩
الفصل الخامس - في حق حبس الشيء	١١١
(الباب الثاني) في اثبات الحقوق العينية	١١١
(الباب الثالث) في دفاتر التسجيل	١١٤

القانون المدني

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٠ هجرية
(٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

الطبعة الاولى

(بعد ادخال التعديلات فيه)

بالطبعة الكبرى الاميرية يولاق مصر المحمية

سنة ١٨٩٦

افرنجيه

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقيم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقيم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى) القانون المدنى المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على ستمائة واحد وأربعين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها

(المادة الثانية) على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا صدر بسراى عابدين فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٠ (٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣) (محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحقانية رئيس مجلس النظار
(نخري) (شريف)

القانون المدني

الكتاب الاول (في الاموال)

الباب الاول (في أنواع الاموال)

١ - تنقسم الاموال الى منقولة وثابتة

٢ - الاموال الثابتة هي الخاترة لصفة الاستقرار سواء كان ذلك من أصل خلقتها أو بصنع صانع بحيث لا يمكن نقلها بدون أن يعتبرها خلل أو تلف وكذلك الحقوق العينية المتعلقة بتلك الاموال

٣ - ما عدا ذلك من الاموال يعد منقولا

والتعبير في القانون بلفظ أمنعة وأشياء منقولة وأموال منقولة يشمل
بلا فرق جميع المنقولات

٤ - الآن الات الزراعية والماشية اللازمة لها متى كانت ملكا لصاحب الارض وكذلك الات العامل ومهماتهما اذا كانت ملكا للمالك تلك العامل تعتبر أموالا ثابتة بمعنى أنه لا يسوغ الخبز عليها منفردة عن العقار المتعلقة به

٥ - تقبل الاموال أن يترتب عليها حقوق متنوعة بالنسبة للمتقنين بها وهذه الحقوق هي

أولا - حق الملكية

ثانيا - حق الانتفاع

ثالثا - حق الارتفاق بعقار الغير

رابعا - حق الامتياز وحق رهن العقار وحق اختصاص الدائن بعقار مدينه كله أو بعضه لحصوله على دينه وحق الحبس

٦ - تسمى ملكا العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام بما في ذلك الاطيان الخراجية

(ذكر بتاريخ ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣١٤ - ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦)

٧ - الاموال الموقوفة هي المرصدة على جهة بر لا تنقطع ويصح أن تكون منفعيتها الاشخاص بشروط معاومة حسب المقرر بالوائج في شأن ذلك

٨ - الاموال المباعة هي التي لا مالك لها ويجوز أن تكون ملكا لاول واطبق عليها ولا يجوز وضع اليد على الاراضى التي من هذا القبيل الا باذن الحكومة على حسب الشروط المقررة في اللوائح المتعلقة بذلك

٩ - الاملاك الميرية المخصصة للمنافع العمومية لا يجوز تملكها بوضع يد الغير عليها المدة المستطيلة ولا يجوز حجزها ولا بيعها انما للحكومة دون غيرها التصرف فيها بمقتضى قانون أو أمر وتشمل الاملاك الميرية

أولا - الطرق والشوارع والقناطر والحوارى التي ليست ملكا لبعض أفراد الناس

ثانيا - السكك الحديدية وخطوط التلغرافات الميرية

ثالثا - الحصون والقلاع والخلائق والاسوار والاراضى الداخلة في مناطق الاستحكامات ولورخصت الحكومة في الاستفاد بها لمنفعة عمومية أو خصوصية

رابعا - الشواطئ والاراضى التي تكون من طمى البحر والاراضى التي تنكشف عنها المياه والمين والمراسى والموارد والارصفة والاحواض والبرك والمستنقعات المستصلحة المتصلة بالبحر مباشرة والبحيرات المملوكة للاميرى

خامسا - الانهار والنهيرات التي تمكن الملاحة فيها والترع التي على الحكومة اجراء ما يلزم لحفظها وبقائها بعصاريف من طرفها

سادسا - المين والمرافئ والارصفة والاراضى والمباني اللازمة للاستفاد بالانهار والنهيرات والترع المذكورة ولرورها

سابعاً - الجوامع وكافة محلات الاوقاف الخيرية المخصصة للتعليم العام أو للبر والاحسان سواء كانت الحكومة قائمة بأدارتها أو بصرف ما يلزم لحفظها وبقائها

ثامناً - العقارات الميرية مثل السرايات والمنازل ومحقاتها المخصصة لاقامة ولي الامر أو للقطارات أو المحطات أو المديرية وعلى وجه العموم كافة العقارات المعدة لمصلحة عمومية

تاسعاً - الترسانات والقسلاقات والاسلحة والمهمات الحربية والمرائب الحربية ومراكب النقل أو البوستان

عاشراً - الدفترخانات العمومية والانتكخانات والكتبخانات الميرية والآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكاً للحكومة من مصنوعات الفنون أو الاشياء التاريخية

حادى عشر - نفود الميرى وعلى وجه العموم كافة الاموال الميرية المنقولة أو النابذة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بمقتضى قانون أو امر

١٠ - يعتد أيضاً من الاملاك الميرية المخصصة للمنافع العمومية حقوق التطرق المتعلقة بالشوارع ومجارى المياه والاشغال العمومية والاعمال الحربية وعلى وجه العموم كافة ما تقتضيه حقوق الارتفاق التى تستلزمها ملكية الاملاك الميرية المذكورة أو توجبها القوانين والاوامر الصادرة لمنفعة عمومية

الباب الثاني

(في الملكية)

- ١١ - الملكية هي الحق للمالك في الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة ويكون بها للمالك الحق في جميع ثمرات ما يملكه سواء كانت طبيعية أو عارضية وفي كافة ما هو تابع له
- ١٢ - يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع في ملكية مصنوعاته على حسب القانون الخاص بذلك

الباب الثالث

(في حق الانتفاع)

- ١٣ - الانتفاع هو حق للتنفع في استعمال ملك غيره واستغلاله
- ١٤ - ويجوز أن يكون الحق المذكور أقل مما ذكر على حسب شرط الاتفاق أو شرط التبرع الذي ترتب عليه وجود ذلك كأن يكون قاصراً على مجرد حق الاستعمال الشخصي أو حق السكنى
- ١٥ - ويصح أن يكون موقفاً أو مؤبداً انما لا يكون بين آحاد الناس إلا موقفاً
- ١٦ - لا يعطى ذلك الحق للشخص أو أكثر موجود على قيد الحياة وقت الاعطاء وينتهي على كل حال بوفاة ان لم يكن له ميعاد محدد قبل الوفاة المذكورة

١٧ - انما يجوز أن يوصى لـهـل خـيـرى تـابـع لـديـوان الـاوقـاف بـمـلك العـيـن ولـشـخـص أو أـكـثـر ولـورثـته عـلى التـعـاقـب بـحـق الـاـتـفـاع وحيـثـئـذ لا يـكـون لـلـهـل الخـيـرى حـق المـلـك التـام الـا بـعـد انقـراض المـوصـى اليـهـم بـحـق الـاـتـفـاع

١٨ - حـق المـنـفـعة المـعـطـى مـن دـيـوان الـاوقـاف قـابل لـلـاـتـقـال مـن يـد الـى أـخـرى بـمـقتضى الـلائـحـة المـؤرـخـة فـى ٧ صـفـر سـنة ١٢٨٤ (١٠ جـوـنـيـو سـنة ١٨٦٧)

و يـجـوز تـأجـيره أو اعـطـاؤه بـالـغاروقـة

١٩ - تـراعى فـيـما يـكـون لـصـاحب الـاـتـفـاع مـن الـحـقـوق و فـيـما يـتـرـتب عـلـيـه مـن الـواجـبات شـرـوط العـقـد المـتـرـتب عـلـيـه حـق الـاـتـفـاع و الـاصـول المـقـرـرة فـى المـواد الـآتـية

٢٠ - يـجـب عـلى مـن لـه حـق الـاـتـفـاع أن يـسـتـعمل الشـئ فـيـما وـضـع لـه

٢١ - اذـا كـان المـال المـقـرـر عـلـيـه حـق الـاـتـفـاع مـنقـولا و جـب حـصـره بـالجـرد و لـزم المـنـتـفع تـقـديـم كـفـالـة بـه فـان لـم يـقـدمـها يـبـع المـال المـذـكـور و وـضـع غـنـه فـى أـوراق مـيـريـة و أعـطـيت أربـاحـها اليـه

٢٢ - يـجـوز لـلـمـنـفـع الـذى قـدم الكـفـالـة أن يـسـتـعمل الـاشـياء الـتى تـعـدم بـلـا سـتـعـمال انـعـامـعـلـيـه أن يـرد بـدـلـها عـند انقـضاء حـقه فـى الـاـتـفـاع

٢٣ - الزـيـادـة الـتى تـحـصـل مـن نـتـاج المـواشـى تـكـون لـلـمـنـفـع بـها انـعـامـا بـعد أن يـسـتـعـرض مـن النـتـاج مـانـفـق مـن الـاصـل بـأقـمـة مـمـا و يـة

٢٤ - لا يستل المنتفع عن ضياع أو تلف الشيء متى كان حاصلًا بدون تقصير منه

٢٥ - يجب على المنتفع أن يقوم بكافة المصاريف اللازمة لحفظ وصيانة الشيء المنتفع به وليس له أن يكلف المالك بصرف شيء مطلقاً

٢٦ - لا يجوز للنتفع أن يبنى بناءً أو يغرس غراساً بدون رضا المالك وعليه أن يثبت ذلك الرضا بالكتابة أو باقرار المالك أو بامتناعه عن اليمين

٢٧ - ينتهى حق الانتفاع بانقضاء الزمن المعين له أو بترك المنتفع حقه فيه أو بانعدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستعماله استعمالاً غير جائز

٢٨ - يجوز ابطال حق الانتفاع اذا لم يقم المنتفع بالشروط المقررة عليه

٢٩ - ينتهى حق الانتفاع أيضاً بعدم الاستعمال مدة خمس عشرة سنة

الباب الرابع

(فى حق الارتفاق)

٣٠ - الارتفاق هو تكليف مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر أو لمنفعة الميرى وتتبع فيه شروط العقد الذى ترتب عليه وجود ذلك التكليف وعرف البلد

٣١ - حق استعمال مياه الترع التي أنشأتها الحكومة يكون بقدر ونسبة الاراضى المقتضى ردهم مع مراعاة ما تقتضيه القوانين والادامر والوائى المتعلقة بذلك

٣٢ - من أنشأ ترعة فلها الحق فى الاتفاع دون غيره بمائها أو بيعه
٣٣ - يجب على كل صاحب أرض أن يجعل عمرا فى أرضه للمياه اللازمة لرى الاراضى البعيدة عن مأخذ المياه فى تطهير تعويض يعطى له مقدما بعد تقديره بمعرفة المحاكم وعند التنازع تحكم بالكيفية التى يكون بها انشاء ذلك المجر وما يلزم من العمل بحالة يراعى فيها ما يمكن من تخفيف الضرر وليس لصاحب الارض التى يسقيها بالآلات أو ترع أن يجبر أصحاب الاراضى التى دونه على قبول مياهه بأراضهم

٣٤ - يجب على مالك الاسفل من طبقات الاماكن اجراء الاشغال والعمارات اللازمة لمنع سقوط العلو المأول لغيره

فاذا امتنع من اجراء العمارات المقتضية لحفظ العلو المذكور جاز الحكم عليه ببيع ما يملكه فى المكان وعلى كل حال فللقاضى المعين للواد الجزئية أن يأمر باجراء الاعمال الضرورية

٣٥ - لا يجوز لصاحب العلو من الاماكن أن يزيد فى ارتفاع بناءه بحيث يضر بالبناء الاسفل

٣٦ - على مالك الطبقة السفلى اجراء ما يلزم لصيانة السقف والانخشاب الحاملة له اذا نمت عليه ملكاته وعلى مالك الطبقة العليا صيانة

أرضية طبقته من بلاط أو ألواح وعليه أيضا إجراء ما يلزم لصيانة السلم من ابتداء الموضع الذى لا ينتفع به صاحب الطبقة السفلى

٣٧ - إذا سقط البناء يجب على مالك الطبقة السفلى تجديد بناء طبقته والاجاز بيع ملكه بالمحكمة

٣٨ - ليس للجار أن يجبر جاره على إقامة حائط أو فتحة على حدود ملكه ولا على أن يعطيه جزءا من حائطه أو من الأرض التى عليها الحائط المذكور

ومع ذلك ليس لملك الحائط أن يهدمه لجرحه إذا كان ذلك يترب عليه حصول ضرر للجار المسترملكه بحائطه ما لم يكن هدمه بناء على باعث قوى

٣٩ - لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مطل مقابل على خط مستقيم بمسافة أقل من متر واحد

٤٠ - تقاس تلك المسافة اما من ظهر الحائط الذى فيه المطل المذكور أو من ظاهر الخرجة أو المشربة

٤١ - محلات المعامل والآبار وآلات البخار والمحلات المضرة بالجيران يجب أن تبني بالبعد عن المساكن بالمسافات المقررة باللوائح على مقتضى الشروط الميينة فيها

٤٢ - يجب على كل مالك أن يصرف فى أرضه أو فى الطريق العام مياه الامطار ومياهه المنزلية بالتطبيق على اللوائح الصحية

٤٣ - لصاحب الأرض التي ليس لها اتصال بالطريق العمومي الحق في الاستحصال على مسلك من أرض الغير للوصول إلى الطريق المذكور ويكون الحكم بمعرفة المحاكم فيما يتعلق بتعيين ذلك المسلك وبتقدير ما يعطى مقتضا من تعويض في مقابلة المسلك المذكور

الباب الخامس

(في أسباب الملكية والحقوق العينية)

٤٤ - تكتسب الملكية والحقوق العينية بالأسباب الآتية وهي

العقود

الهبة

الميراث والوصية

وضع اليد

إضافة الملحقات للملك

الشفعة

مضى المدة الطويلة

(الفصل الأول - في العقود)

٤٥ - تنتقل الملكية في الأموال منقولة كانت أو ثابتة بمجرد حصول العقد المتضمن التخليك متى كان المال ملكا للمالك

٤٦ - ومع ذلك تنتقل ملكية الاموال المنقولة باستلامها بناء على سبب صحيح ولو لم تكن ملكا لمن سلمها انما يشترط في ذلك أن يكون المستلم معتقدا صحة المالك فيه المسلم ولا يضر هذا بحق المالك الحقيقي في طلب استردادها في حالة الضياع أو السرقة

٤٧ - أما الاموال الثابتة فالملكية والحقوق العينية فيها لا تثبت بالنسبة لغير المتعاقدين الا اذا صار تسجيلها على الوحة المبين في القانون

(الفصل الثاني - في الهبة)

٤٨ - تنتقل الملكية في الاموال الموهوبة منقولة كانت أو ثابتة بمجرد الايجاب من الواهب والقبول من الموهوب له انما اذا كان العقد المشتمل على الهبة ليس موصوفاً بصفة عقد آخر فلا تصح الهبة ولا القبول الا اذا كانا حاصلين بعقد رسمي والا كانت الهبة لاعتبة

٤٩ - تعتبر الهبة في الاموال المنقولة صحيحة بدون احتياج الى تحرير عقد رسمي بها اذا حصل تسليمها بالفعل من الواهب واستلامها من الموهوب له

٥٠ - تبطل الهبة بموت الواهب أو بفقد أهليته للمصرف قبل قبول الموهوب له

٥١ - يسوغ أن يحصل قبول الهبة من ورثة الموهوب له اذا كان قد توفي قبل القبول وفي حالة الهبة لمن ليس أهلاً للقبول يصح قبولها ممن يقوم مقامه

- ٥٢ - لا يصح التمسك بهيئة الاموال الثابتة والاستناد عليها بالنسبة لغير الواهب والموهوب له الا على حسب المقرر بالقواعد المتعلقة بتسجيل عقود الهبة
- ٥٣ - لا يجوز لاحد أن يوقف ماله اضرازا بما ينيه وان وقف كان الوقف لاغيا

(الفصل الثالث - في الموارث)

- ٥٤ - يكون الحكم في الموارث على حسب المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى أما حق الارث في منفعة الاموال الموقوفة فتتبع فيه أحكام الشريعة المحلية
- ٥٥ - وكذلك تراعى في أهلية الموصى لعمل الوصية وفي صيغتها الاحكام المقررة لذلك في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى

(الفصل الرابع - في التملك بوضع اليد)

- ٥٦ - الاموال التي ليس لها مالك تعتبر ملكا لاول وارضع يد عليها
- ٥٧ - أما الاراضى الغير مزروعة المملوكة شرعا للبرى فلا يجوز وضع اليد عليها الا باذن الحكومة ويكون أخذها بصفة أبعادية تطبيقا للوائح انما كل من زرع ارضا من الاراضى المذكورة أو بنى عليها أو غرس فيها غراسا يصير مالك تلك الارض ملكا تاما لكنه يسقط حقه فيها بعدم

استعماله لهامدة خمس سنوات في ظرف الخمس عشرة سنة التالية لاول وضع يده عليها

٥٨ - المال المدفون في الارض الذي لا يعلم له صاحب يكون للمالك تلك الارض

واذا لم يكن للارض مالك كان المال المذكور لمن وجده وعلى كل حال يجب أن يدفع للحكومة الرسم المقرر في لوائحها

٥٩ - يتبع في حقوق الصيد في البر والبحر منطوق اللوائح المخصوصة بها

(الفصل الخامس - في اضافة الملحقات للملك)

٦٠ - ما يحدث من طمي الانهار على التندريج يكون ملكا للمالك الارض التي على ساحل النهر

٦١ - أما الاراضي التي يحولها النهر بقوة جريانه والجزائر التي تكون فيه فينبع فيها منطوق اللائحة الصادرة في سنة ١٢٧٤

٦٢ - الطمي الذي يحدث في البحيرات يكون ملكا لاصحابها وأما الاراضي التي ينكشف عنها البحر الملح فتكون ملكا للبري

٦٣ - لا يجوز التعدي على أرض البحر الا لاعادة حدود الملك الى ما كانت عليه

٦٤ - اذا جدد مالك الارض أبنية أو غراسا أو غير ذلك من الاعمال بهومات وأدوات كانت ملكا لغيره وجب عليه دفع قيمة المهمات والادوات

المذكورة للمالكها ويجوز الحكم عليه أيضا بدفع تعويضات إذا فعل ذلك بطريق الغش والتدليس ولا يسوغ للمالك المهمات أن يتزعمها من محام وضعها

٦٥ - فإذا حصل الغراس أو البناء أو غير ذلك من الاعمال مر شخص بمهمات وأدوات نفسه في ملك غيره فالملك مخير بين إبقاء هذه الاشياء بأرضه وبين الزام فاعلها بنزعها
ففي حالة ما إذا اختار صاحب الأرض نزع هذه الاشياء تكون مصاريف انتزاعها أو هدمها على فاعلها بدون اعطائه تعويضاتاً ويجوز زيادة على ذلك أن يحكم على الفاعل المذكور بتعويض الخسارة التي تنشأ عن فعله لصاحب الأرض

وأما إذا اختار صاحب الأرض إبقاء تلك الاشياء فيكون مخيراً بين دفع قيمة الغراس أو البناء مستحق القلع وبين دفع مبلغ مساو لما زاد في قيمة الأرض بسبب ما حدث بها

أما إذا كان البناء أو الغرس حصل من شخص في أرض تحت يده على زعم أنه مملكه ثم رفعت يده عنها بحكم تقرر فيه عدم وقوع غش منه في وضع يده عليها فليس للمالك الأرض أن يطلب إزالة شيء مما ذكر بل يكون مخيراً بين دفع قيمة المهمات والادوات وأجرة العملة وبين دفع ما زاد في قيمة الأرض بسبب ما حدث بها

٦٦ - إذا حصل البناء أو الغرس أو غير ذلك من شخص في أرض غيره بمهمات وأدوات كانت ملكا لغيره أيضا فلا يجوز لصاحب المهمات

والادوات المذكورة أن يطلب ردها اليه بل يكون له الحق في أخذ تعويض من ذلك الغرام أو الباني أو من صاحب الأرض على قدر ما يكون مطلوباً منه

٦٧ - إذا اختلط أو التصق شيان من المنقولات كل واحد منهما بماله لشخص بحيث لا يمكن تفريق أحدهما عن الآخر بدون حصول تلف لهما فلا يحاكم أن تنظر في ذلك بمقتضى أصول العدالة مع مراعاة الضرر الذي يحدث ومراعاة أحوال المالكين واعتقاد كل منهما عند الاختلاط أو الالتصاق

(الفصل السادس - في الشفعة في العقار)

٦٨ - لمن أعار أرضه لإنسان وأذن له بالبناء أو الغرس فيها حق الشفعة فيها إذا دفع الثمن المطاوب البيع به ولو قبل انقضاء مدة العارية

٦٩ - للشريك في عقار غير مقسوم الحق في أن يأخذ بالشفعة الحصة التي باعها أحد شركائه إذا دفع له الثمن والمصاريف القانونية وحقه في ذلك مقدم على غيره ما عدا الشفيع المبين في المادة السابقة

٧٠ - لا يصح الأخذ بالشفعة من الموهوب له ولا من تلك بغير المبايع أو المعاوضة

٧١ - لا يجوز الأخذ بالشفعة في العقار المبيع من الوقف أو له

٧٢ - يسقط حق الشفعة إذا وقع من الشركاء عقد أو أمر يستدل منه على قبولهم ملكية المشتري

٧٣ - الجار بعد الشفيعين السابقين حق الشفعة اذا دفع الثمن والمصاريف القانونية

٧٤ - يطل حق الشفعة متى كان البيع قهراً على يد محكمة انما يجب على من طلب اجراء ذلك البيع أن يعلن قبل البيع بخمسة عشر يوماً الى من يسوغ له التمسك بحق الشفعة لو كان البيع اختيارياً ورقة بأشعاره بيوم المزايدة ولا يكون الإعلان اليه المذكور مع ذلك امتيازاً وتقدم على غيره

٧٥ - يجب على من له حق الشفعة ويرغب الاخذ بها أن يبين رغبته في ذلك بتقرير يقدمه لقلم كتاب المحكمة التابعة لها الجهة الكائن فيها العقار في ظرف خمسة عشر يوماً بالاكثر من بعد تكليفه رسمياً بمعرفة المشتري بإبداء رغبته والا سقط حقه ويراد على هذا الميعاد مسافة الطريق

(الفصل السابع - في القالب بعضى المدة الطويلة)

٧٦ - تحصل ملكية العقارات والحقوق العينية لمن وضع يده عليها ظاهراً بنفسه أو بوكيل عنه بغير منازع مدة خمس سنوات متواليات بصفة مالك بشرط أن يكون وضع اليد المذكور مبنياً على سبب صحيح فاذا لم يوجد ذلك السبب لا تحصل له الملكية الا اذا وضع يده مدة خمس عشرة سنة

٧٧ - يجوز لواضع يده على العقار والحقوق العينية أن يضمن لمدة وضع يده عليها مدة وضع يد من انتقل ذلك منه اليه

٧٨ - من أثبت وضع يده على عقار أو حقوق عينية مدة معينة وكان واضعا يده عليها في الحال فالمتوسط بين المدين يعتبر وضع يده مالم يثبت ما ينافي ذلك

٧٩ - لا تثبت ملكية العقار والحقوق العينية بمضى المدة الطويلة لمن كان واضعا يده عليها بسبب معلوم غير أسباب التملك سواء كان ذلك السبب مبتدأ منه أو سابقا لمن آكت منه اليه وعلى ذلك فلا تحصل الملكية بوضع اليد للاستأجر والمتنفع والمودع عنده والمستعير ولا لورثتهم من بعدهم

٨٠ - لا يجوز ترك الحق في التملك بمضى المدة الطويلة قبل حصوله انما يجوز ذلك بعد حصوله لكل شخص متصرف بأهلية التصرف في حقوقه

٨١ - اذا انقطع التوالى في وضع اليد فلا تحسب المدة السابقة على انقطاعه

٨٢ - تنقطع المدة المقررة للتملك بوضع اليد اذا ارتفعت اليد ولو بفعل شخص أجنبي وتنقطع المدة المذكورة أيضا اذا طلب المالك استرداد حقه بأن كاف واضع اليد بالحضور للرافعة أمام المحكمة أو بجه عليه بالرد تنبها رسميا مستوفيا للشروط اللازمة ولو لم يستوف المدعى دعواه انما يشترط في ذلك عدم سقوط الدعوى بمضى الزمن

٨٣ - لا تثبت الملكية مطلقا بمضى المدة الطويلة ولا يعتبر حكمها بين الموكل والوكيل في جميع ما هو داخل ضمن التوكيل

- ٨٤ - لا يسرى حكم تلك العقار بمضى المدة الطويلة على من يكون مفقود الأهلية شرطا
- ٨٥ - وكذلك لا تسرى على مفقود الأهلية المذكور أحكام ما عدا ذلك من أنواع التملك بمضى المدة الطويلة متى كان المعترف فيها أزيد عن خمس سنوات
- ٨٦ - يسقط حق الملك في الشيء المسروق أو الضائع بمضى ثلاث سنين
- ٨٧ - كل من اشترى شيئا مسروقا أو ضائعا في السوق العام أو بمن يتجر في مثل ذلك الشيء وهو يعتقد ملكية بائعه له يكون له الحق في طلب الثمن الذي دفعه من مالك الشيء الطالب استرداده

الباب السادس

(في زوال الملكية والحقوق العينية)

- ٨٨ - لا تزول ملكية مالك بدون اختياره الا في الاحوال الآتية أولا - اذا كانت الملكية قد انتقلت لغيره بسبب من الاسباب الموضحة آنفا
- ثانيا - اذا نزع الملكية منه بناء على طلب مدانيه في الاحوال والاوجه المصرح بها في القانون
- ثالثا - اذا اقتضت الحال نزع الملكية منه للنافع العامة
- ٨٩ - يكون الحكم في نزع الملكية للنافع العامة على حسب المقرر في القانون المخصوص بذلك

الكتاب الثاني (في التعهدات والعقود)

الباب الاول (في التعهدات على العموم)

- ٩٠ - التعهد هو ارتباط قانوني الغرض منه حصول منفعة لشخص بالزام المتعهد بعمل شئ معين أو بامتناعه عنه
- ٩١ - التعهد باعطاء شئ ينقل ملكيته بمجرد وجود التعهد اذا كان الشئ معيناً ومملوكاً للمتعهد
- ٩٢ - التعهد باعطاء حق عيني على عقار أو منقول ينقل ذلك الحق بشرط عدم الاخلال بحق الامتياز والرهن العقاري والحبس
- ٩٣ - التعهدات اما أن تكون ناشئة عن اتفاق أو عن فعل أو عن نص القانون
- ٩٤ - يشترط لصحة التعهدات والعقود أن تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانوناً
- ٩٥ - يجب أن يكون الغرض من التعهد فعلاً ممكناً جائزاً والا كان باطلاً فان كان الغرض منه اعطاء شئ وجب أن يكون ذلك الشئ مما يجوز التبايع فيه ولزم تعيينه ولو بالنوع وأن يكون مستغنياً بكيفية تمنع الاشتباه على حسب الاحوال

- ٩٦ - إذا كان التعهد بعمل أحد شيئين فأكثر فالخيار للتعهد
الا إذا وجد نص صريح في التعهد أو في القانون يقضى بخلاف ذلك
- ٩٧ - إذا صارت إحدى الكيفيات المعينة للتنفيذ غير ممكن
الحصول عليها فيكون فاصراً على الكيفية الممكن تنفيذ التعهد بها
- ٩٨ - إذا كان التعهد بشئ معين مقرر حكمه في القانون أو متفق
عليه بين المتعاقدين بأن يكون جزاء التعهد عند عدم وفائه بشئ متعهد به
في الأصل كان الخيار للتعهد إليه في طلب وفاء التعهد الأصلي أو التعهد
الجزائي بعد تكليف التعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً
- ٩٩ - إذا كان الخيار للتعهد له وصار طريق من طرق الوفاء غير
ممكن بتقصير التعهد فلم يتعهده الخيار بين طلب الوفاء بالطريق الممكن
وبين طلب التعويض المترتب على عدم الوفاء بالطريق الآخر
- ١٠٠ - وإذا صار الطريقان المعينان للوفاء غير ممكنين بتقصير
المتعهد فحق الخيار للتعهد لم يزل باقياً بين التعويضين المعينين لعدم
الوفاء
- ١٠١ - إذا كان للتعهد أجل جاز للتعهد الوفاء قبل حلوله الا اذا
كان العقد يمنع ذلك
- ١٠٢ - اذا تعهد المدين بشئ لأجل معلوم وظهر إفلاسه أو فعل
ما يوجب ضعف التأمينات التي كانت محلاً لوفاء التعهد فيمحق ذلك الشئ
فوراً قبل حلول الأجل

١٠٣ - يجوز أن يكون التعهد معلقا على أمر مستقبل أو غير محقق يترتب على وقوعه أو عدمه وجود ذلك التعهد أو تأييده أو منع وجوده أو زواله

١٠٤ - إذا كان فسخ التعهد معلقا على أمر محقق فالتعهد باطل وبطل أيضا إذا كان فسخه معلقا على أمر مشكوك فيه في الأصل ثم تحقق وأما إذا كان التعهد مشروطا فيه أنه معلق على أحد الأمرين المذكورين فوجود المعلق عليه يبطل الشرط ويثبت التعهد

١٠٥ - إذا تم الشرط بوقوع الأمر المعلق عليه وجود التعهد أو بطلانه فيعتبر المتعهد به والحقوق اللاحقة له مستحقة أو لاغية من وقت الاتفاق على ذلك الشرط

١٠٦ - ومع ذلك إذا صار الوفاء بالتعهد به غير ممكن قبل وقوع الأمر المعلق عليه وجود التعهد فلا يكون لهذا الأمر تأثير عند وقوعه

١٠٧ - إذا تضمن التعهد التفويض من كل من المتعهد لهم للباقي في استيفاء الشيء المتعهد به يكون كل منهم قائما مقام الباقي في ذلك وفي هذه الحالة تتبع القواعد المتعلقة بأحوال التوكيل

١٠٨ - لا يلزم كل واحد من المتعهدين بوفاء جميع المتعهدين إلا إذا اشترط تضامنهم لبعضهم في العقد أو أوجبه القانون وفي هذه الحالة يعتبر المتعهدون كفلاء لبعضهم بعضا وكلاء عن بعضهم بعضا في وفاء المتعهد به وتبني القواعد المتعلقة بأحكام الكفالة والتوكيل

- ١٠٩ - يجوز للدائن أن يجمع مدينه المتضامين في مطالبتهم بدنيه أو يطالبهم بمنفردين مالم يكن دين بعض المدينين المذكورين مؤجلا لاجل معلوم أو معلقا على شرط
- ١١٠ - مطالبة أحد المدينين المتضامين مطالبة رسمية وإقامة الدعوى عليه بالدين يسريان على باقي المدينين
- ١١١ - لا يجوز لأحد المدينين المتضامين أن ينفرد بفعل ما يوجب الزيادة على ما التزم به باقي المدينين
- ١١٢ - لكل من المدينين المذكورين الحق في التمسك بأوجه الدفع الخاصة بشخصه وبالأوجه العامة لجمعهم
- ١١٣ - لا يجوز لأحد المدينين المتضامين لبعضهم في الدين أن يحتج بالقاصة الحاصلة لتغيره من المدينين مع الدائن وإذا التحدث النعمة بان انصف الدائن أو أحد المدينين الضامين لبعضهم بصفى دائن ومدين في آن واحد بدين واحد جاز لكل من المدينين التمسك بهذا الاتحاد بقدر الحصة التي تخص شريكهم في الدين
- ١١٤ - إذا أبرأ الدائن ذمة أحد مدينه المتضامين ساع غيره من المدينين التمسك بذلك بقدر حصة من حصل إبراء ذمته فقط مالم يكن الإبراء عاما للجميع ثابتا اذ لا يحكم فيه بالظن
- ١١٥ - إذا قام أحد المتضامين في الدين بإدائه أو وفاء بطريق القاصة مع الدائن جاز له الرجوع على باقي المدينين كل منهم بقدر حصته وتوزع حصة العسر منهم على جميع المورسين

١١٦ - متى كان الوفاء بالتعهد غير قابل للانقسام بالنسبة لحالة الاشياء المتعهد بها أو بالنسبة للغرض المقصود من التعهد فكل واحد من المتعهدين ملزم بالوفاء بالكل وله الرجوع على باقي المتعهدين معه

١١٧ - اذا امتنع المدين من وفاء ما هو ملزم به بالتزام فللدائن الخيار بين أن يطلب فسخ العقد مع أخذ التضمينات وبين أن يطلب التضمينات عن الجزء الذي لم يقم المدين بوفائه فقط ومع ذلك يجوز للدائن أن يتحصل على الاذن من المحكمة بعمل ما تعهده المدين أو بإزالة ما فعله بخالف التعهد مع الزامه بالمصاريف وهذا وذلك مع مراعاة الامكان بحسب الاحوال

١١٨ - اذا كان الدين عيناً معينة جاز للدائن أن يتحصل على وضع يده عليها متى كانت مملوكة للمدين وقت التعهد وأحدث ملكة لها بعده ولم يكن لاحد حق عيني فيها

١١٩ - التضمينات المترتبة على عدم الوفاء بكل التعهده أو بجزءه أو المترتبة على تأخير الوفاء لا تكون مستحقة زيادة على رد ما أخذه المتعهد الا اذا كان عدم الوفاء أو التأخير منسوباً لتقصير المتعهد المذكور

١٢٠ - لاستحقاق التضمينات المذكورة الا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً

١٢١ - التضمينات عبارة عن مقدار ما أصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب بشرط أن يكون ذلك ناشئاً مباشرة عن عدم الوفاء

- ١٢٢ - ومع ذلك اذا كان عدم الوفاء ليس ناشئاً عن تدليس من المدين فلا يكون ملزماً الا بما كان متوقع الحصول عقلاً وقت العقد
- ١٢٣ - اذا كان مقدار التضمين في حالة عدم الوفاء مصرحاً به في العقد أو في القانون فلا يجوز الحكم بأقل منه ولا بأكثر
- ١٢٤ - اذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط اذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك وتكون الفوائد باعتبار خسة في المائة سنوياً في المواد المدنية وسبعة في المائة في المواد التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك (١)
- (ذكرينو ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣١٠ - ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢)
- ١٢٥ - لا يجوز أصلاً أن يحصل الاتفاق من المتعاقدين على فوائد تزيد من تسعة في المائة سنوياً (٢)
- (ذكرينو ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣١٠ - ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢)
- ١٢٦ - لا يجوز أخذ ولا طلب فوائد على متجمد الفوائد الا اذا كان مستحقاً عن سنة كاملة
- ١٢٧ - ومع ذلك يجوز أن يختلف قدر الفوائد التجارية في الحسابات الجارية على حسب اختلاف أسعار الجاهات وتنضم الفوائد المتجمدة للأصل في الحسابات الجارية بحسب العوائد التجارية

(١) و (٢) عمل بمقتضى الامر العالي الصادر في ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣١٠ -

٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدتين الرسميتين

الباب الثانى

(فى التعهدات المترتبة على توافق المتعاقدين)

١٢٨ - من عقد مشاركة تعهد فيها بشئ ولم يكن ذا أهلية للعقد أو لم تكن مبنية على رضا صحيح منه فلا يكون ملزما بوفاء ما تعهد به فى تلك المشاركة

١٢٩ - قد تكون الاهلية مقيدة بانحصارها فى بعض أفعال وقد تكون مطلقة شاملة لكل الأفعال

١٣٠ - الحكم فى الاهلية المقيدة والمطلقة يكون على مقتضى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها العاقد

١٣١ - مجرد عدم الاهلية موجب لبطلان المشاركة ولو لم يكن فيها ضرر ومن استحصل على بطلان مشاركة لعدم أهليته لا يكون ملزما إلا برؤية المنفعة التى استحصل عليها بتنفيذ المشاركة من المتعاقد معه ذى الاهلية

١٣٢ - لا يجوز لذى الاهلية من المتعاقدين أن يتسكع بعدم أهلية من تعاقد معه بقصد ابطال المشاركة

١٣٣ - لا يكون الرضاء صحيحا اذا وقع عن غلط أو حصل باكره أو تدليس

١٣٤ - الغلط موجب لبطلان الرضاء متى كان واقعيا فى أصل الموضوع المعتبر فى العقد

- ١٣٥ - لا يكون الأكرام موجبا لبطلان المشاركة الا اذا كان شديدا بحيث يحصل منه تأثير لذوى التمييز مع مراعاة سن العاقد وحالته والذكورة والافوة
- ١٣٦ - التدليس موجب لعدم صحة الرضاء اذا كان رضاء أحد المتعاقدين متربا على الخيل المستعملة له من التعاقد الاخر بحيث لو لاها لما رضى
- ١٣٧ - من عقدت على ذمته مشاركة بدون توكيل منه فله الخيار بين قبولها أو رفضها
- ١٣٨ - يجب أن تفسر المشارطات على حسب الغرض الذى يظهر أن المتعاقدين قصدوه مهما كان المعنى اللغوى للالفاظ المستعملة فيها مع مراعاة ما يقتضيه نوع المشاركة والعرف الجارى
- ١٣٩ - وهكذا يكون التفسير فى الشروط المعلق عليها إبقاء المشاركة أو تأييدها
- ١٤٠ - فى حالة الاشتباه يكون التفسير بما فيه الفائدة للتعهد
- ١٤١ - لا ترتب على المشارطات منفعة لغير عاقدىها الا لما دافى العاقد فانه يجوز لهم بمقتضى ما لهم من الحق على عموم أموال مدينهم أن يقيموا باسمه الدعاوى التى تنشأ عن مشارطاته أو عن أى نوع من أنواع التعهدات ماعدا الدعاوى الخاصة بشخصه
- ١٤٢ - لا ترتب على المشارطات ضرر لغير عاقدىها ولا يجوز التمسك بها على الغير الا اذا كان تاريخها باثباتا بوجه رسمى

١٤٣ - للدائنين في جميع الاحوال الحق في طلب ابطال
الافعال الصادرة من مدّينهم بقصد ضررهم وفي طلب ابطال ما حصل
منهم من التبرعات وترك الحقوق اضراراً بهم

الباب الثالث

(في التعهدات المترتبة على الافعال)

١٤٤ - من فعل بالقصد شيئاً ترتب عليه منفعة لشخص آخر
فيستحق على ذلك الشخص مقدار المصاريف التي صرفها والخسارات
التي خسرها بشرط أن لا يتجاوز تلك المصاريف والخسارات قيمة ما آل
الى ذلك الشخص من المنفعة

١٤٥ - من أخذ شيئاً بغير استحقاق وجب عليه رده

١٤٦ - فاذا أخذ ذلك الشيء مع علمه بعدم استحقاقه له كان
مسؤولاً عن فقده ومازما بقوائمه وربيعة

١٤٧ - انما من أعطى باختياره شيئاً لآخر وفاء له ينفق
مازوميته به ولولم يوجب القانون لا يكون له استرداده

١٤٨ - لا يكون الرد مستحقاً اذا دفع انسان دين شخص آخر
غلطاً الدائن ذلك الشخص وقبضه الدائن المذكور معتقداً صحة الدفع
وانعدم سند الدين وانما يجوز الرجوع بالدفع على المدين الحقيقي

١٤٩ - الالتزامات الناشئة عن الافعال في الاحوال المتقدم
ذكرها لا ترتب عليهم اتضامن فاعليها

١٥٠ - انما يكون التضامن في الالتزامات الناشئة عن الاحوال
الآتية

١٥١ - كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله
بتعويض الضرر وكذلك يلزم الانسان بضرر الغير الناشئ عن اهمال من
هم تحت رعايته أو عدم الدقة والاتباء منهم أو عن عدم ملاحظته اياهم

١٥٢ - يلزم السيد أيضا بتعويض الضرر الناشئ للغير عن
أفعال خدمته متى كان واقعا منهم في حال تأدية وظائفهم

١٥٣ - وكذلك يلزم مالك الحيوان أو مستخدمه بالضرر الناشئ
عن الحيوان المذكور سواء كان في حيازته أو تسرب منه

الباب الرابع

(في الالتزامات التي يوجبها القانون)

١٥٤ - الالتزامات الواجبة على الانسان بمقتضى نص
في القانون لا يترتب عليها التضامن الا بنص صريح فيه

١٥٥ - يجب على الفروع وأزواجهم مادامت الزوجية قائمة
أن يتقوا على الاصول وأزواجهم

١٥٦ - كذلك يجب على الاصول القيام بالنفقة على فروعهم
وأزواج الفروع والأزواج أيضا ملزمون بالنفقة على بعضهم

١٥٧ - تقدير النفقات يكون بمراعاة لوازم من تفرض اليهم
ويسر من تفرض عليهم
وعلى كل حال يلزم دفع النفقات شهرا بشهر مقدما

الباب الخامس

(في انقضاء التعهدات)

١٥٨ - تنقضي التعهدات بأحدا لاوجه الآتية وهي

الوفاء بالتعهد به

فسخ عقد التعهد

إبراء المتعهد مما تعهد به

استبدال التعهد بغيره

المقاصة

اتحاد الذمة

مضي الزمن

(الفصل الأول - في الوفاء)

١٥٩ - لا يجوز الوفاء الا من المتعهد مادام يظهر من كيفية
التعهد أن مصلحة المتعهد له تستدعي ذلك

١٦٠ - اذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من النقود فيجوز وفاؤه من شخص أجنبي ولو على غير رغبة الدائن أو المدين

١٦١ - من دفع دين شخص فله حق الرجوع عليه بقدر ما دفعه ومطالبة به بناء على ما حصل له من المنفعة بسداد دينه

١٦٢ - التأمينات التي كانت على الدين الاصلى تكون تأمينات لمن دفعه في الاحوال الآتية فقط

أولا - اذا قبل الدائن عند الاداء له انتقال التأمينات لمن دفع الدين اليه

ثانيا - اذا كان الدافع ملزوما بالدين مع المدين أو بوفائه عنه

ثالثا - اذا كان الدافع دائنا ووفى لدائن آخر مقدم عليه بحق الامتياز أو الرهن العقارى أو أدى ثمن عقار اشتراه للدائنين المرتهنين لذلك العقار

رابعا - اذا كان القانون مصرحا بمحاول من دفع الدين محصل الدائن الاصلى

١٦٣ - اذا دفع انسان دين آخر بغير ارادته ثم رجع عليه فالمدين المذكور الحق في عدم قبول ما دفع عنه كله أو بعضه اذا أثبت أن مصلحة كانت تقتضى امتناعه عن الدفع للدائن الاصلى

١٦٤ - يجوز للدين أن يقتض بدون واسطة مداينته من شخص آخر ما يكون منه وفاء المتعهد به وأن ينقل لذلك الشخص التأمينات التي كانت للدائن الاصلى

١٦٥ - يشترط لصحة الوفاء أن يكون الدين أهلاً للتصرف والدائن أهلاً للقبول

١٦٦ - ومع ذلك يزول الدين بدفعه ممن ليس أهلاً للتصرف اذا كان مستحقاً عليه ولم يعد عليه ضرر من دفعه

١٦٧ - يجب أن يكون الوفاء للدائن أو لوكيله في ذلك أو لمن له الحق في الشيء المتعهد به

١٦٨ - يجب أن يكون الوفاء على الوجه المتفق عليه بين المتعاقدين وأن يحصل في الوقت والمحل المعينين وأر لا يكون بعض المستحق انما يجوز للقضاة في أحوال استثنائية أن يأذنوا بالوفاء على أقساط أو بميعاد لائق اذا لم يترتب على ذلك ضرر وجسيم لرب الدين

١٦٩ - محل الوفاء هو المكان الموجود فيه عين الشيء المقتضى تسليمه اذا لم يشترط المتعاقدان غير ذلك

١٧٠ - اذا كان المتعهد به عبارة عن نفوداً وأشياء معينة نوعها فيعتبر أن الوفاء مشروط بحصوله في محل المتعهد

١٧١ - مصاريف الوفاء تكون على المتعهد

١٧٢ - تستنزى المدفوعات في حال تعدد الديون من الدين الذي عينه المدين وان لم يعين استنزى من الدين الذي له زيادة منفعة في وفاته

١٧٣ - يتبدأ في الاستنزال بالمصاريف والفوائد قبل انقص من رأس المال

١٧٤ - لا تبرأ ذمة من تعهد بعمل شيء بمجرد عرضه على المتعهد له
انه مستعد لعمله انما له عند امتناع المتعهد له عن قبول العمل وقت العرض
أن يطالبه بتعويض الضرر المترتب على امتناعه

١٧٥ - ومع ذلك اذا كان الدين عبارة عن نقود أو منقولات
فتبرأ ذمة المدين بعرضه الدين على الدائن عرضاً حقيقياً بالتطبيق للقواعد
المبينة في قانون المرافعات

١٧٦ - تبرأ ذمة المتعهد بتسليم عقار اذا استحصل على تعيين
أمين حارس للعقار المذكور بحكم يصدر بمواجهة المتعهد له أو في غيابه
بعد تكليفه بالحضور أمام المحكمة

(الفصل الثاني - في فسخ عقود التعهدات)

١٧٧ - تزول التعهدات بالفسخ اذا صار الوفاء بعد وجودها
غير ممكن

١٧٨ - اذا صار الوفاء غير ممكن بتقصير المدين أو حدث عدم
الامكان بعد تكليفه بالوفاء تكليفاً رسمياً ألزم بالتضمينات

١٧٩ - اذا انفسخ التعهد بسبب عدم امكان الوفاء تنفسخ أيضاً
كافة التعهدات المتعلقة به بدون اخلال بما يلزم من التضمينات المستحقمة
في نظير ما استحصل عليه غيرهم من المنفعة بغير حق

(الفصل الثالث - في الإبراء من الدين)

١٨٠ - يسقط الدين عن المدين بإبراء ذمته من الدائن إبراء اختياريا إذا كان في الدائن أهلية التبرع

١٨١ - إبراء ذمة المدين من الدين يترتب عليه إبراء ذمة ضامنيه أيضا

١٨٢ - إبراء ذمة أحد المدينين المتضامين يعتبر قاصرا على حصته ويتقص الدين بقدرها فقط

١٨٣ - لا يجوز لباقى الشركاء المتضامين في الدين أن يطالبوا شريكهم بالحصول الإبراء إلا بقدر ما يخصه من حصة الشركاء المعسرين إذا اقتضت الحال ذلك

١٨٤ - لا تبرأ ذمة المدين بإبراء ذمة ضامنه

١٨٥ - إذا تعدد الضامنون في دين وأبرأ الدائن ذمة أحدهم جاز للباقى مطالبته بالضمان إذا كانت ذمته سابقة على ضمانتهم أو مقارفة لها

(الفصل الرابع - في استبدال الدين بغيره)

١٨٦ - استبدال الدين يترتب عليه زواله وإيجاد دين غيره بدله ويكون الاستبدال بعقد

١٨٧ - يحصل الاستبدال بأحد الامور الاثنية

أولا - اذا اتفق الدائن والمدين على استبدال الدين الاصلى بدين جديد أو على تغيير سبب الدين الاصلى بسبب آخر
ثانيا - اذا اتفق الدائن مع شخص على انتقال الدين لذمته وبراءة ذمة المدين الاصلى بدون احتياج لرضائه بذلك أو استحصال المدين على رضائه
ثالثا - اذا اتفق الدائن مع مدينه على دفع الدين لشخص آخر وارتضى الشخص المذكور بذلك

١٨٨ - التأمينات التى كانت على الدين القديم لا تكون على الدين الجديد الا اذا تبين من العقد أو من قرائن الاحوال أن قصد المتعاقدين انتقالها على الدين الجديد

١٨٩ - ومع ذلك لا يجوز الاتفاق على خلاف ما هوأت

فى الحالة الاولى من الاحوال السالف ذكرها يجوز للدين والدائن أن يتفقا على أن التأمينات العينية كالامتيازات ورهن العقار وجنس العين تكون تأمينات على الدين الجديد اذا لم تكن فيه زياد تضر بحقوق الغير
وفى الحالة الثانية يجوز للدائن ولمن حل محل المدين الاصلى أن يتفقا على بقاء التأمينات العينية ولو بغير رضاء المدين الاصلى
وفى الحالة الثالثة يجوز للمتعاقدین الثلاثة أن يتفقوا على بقاء التأمينات العينية

- ١٩٠ - لا يصح في أى حال من الأحوال السالبة نقل التأمينات الشخصية كالكفالة والتضامن الإبراء الكفلاء والمتضامين
- ١٩١ - الاتفاق على نقل التأمينات المذكورة بالمادة السابقة لا ينفذ على غير المتعاقدين إلا إذا كان حاصله مع الاستبدال فى أن واحد بوثيقة رسمية

(الفصل الخامس - فى المقاصة)

- ١٩٢ - المقاصة هى نوع من وفاء الدين يحصل حتما بدون علم المتعاملين إذا كان كل منهما دائنا ومدينا الآخر
- ١٩٣ - تحصل المقاصة بقدر الأقل من الدينين
- ١٩٤ - لاتقع المقاصة إلا إذا كان الدينان خالين عن النزاع ومستحقى الطلب وكانا من النقود أو من أشياء من جنس واحد يقوم بعضها مقام بعض بالنسبة لنوعها وقيمتها وبشرط أن يكونا واجبي الاداء فى محل واحد
- ١٩٥ - لا محل للمقاصة إذا كان أحد الدينين غير جائز الحجز عليه أو عبارة عن مبلغ مودع أو أشياء مودعة يمكن قيام بعضها مقام بعض
- ١٩٦ - يحصل التسديد بالمقاصة كما يحصل فى حالة الوفاء بالرفع عند تعدد الديون
- ١٩٧ - إذا أحال الدائن آخر دين وقعت فيه المقاصة وقبل المدين الحوالة فلا يصح له بعد ذلك التمسك بالمقاصة على احتمال انماله أن يطالب المحيل بدينه

١٩٨ - اذا اجتمع صفتا دائن ومدين في شخص واحد ودفع ما عليه من الدين بغير التفات الى المقاصة المستحقة له ثم طالب بما له من الدين وكان لمدينه كفلاء فيه أو شركاء متضامنون أو مديون متأخرون عن المطالب المذكور في درجة الامتياز أو الرهن أو مالت لم يقول مرهون تأميناً على الدين المطالب به فلكل من هؤلاء التمسك عليه بالمقاصة التي لم يلتفت اليها الا اذا كان له عذر صحيح منعه وقت الوفاء عن العلم بوجود دينه الذي كانت تمكن به المقاصة

١٩٩ - وضع الجزع على ما في ذمة المدين يمنع المدين المذكور من طلب المقاصة التي تحدث بعد الجزع

٢٠٠ - لا يجوز للدين أن يطلب المقاصة بما هو مطالب بكفيله

٢٠١ - ولا يجوز لاحد المدينين المتضامين أن يتمسك بالمقاصة المستحقة لباقي المدينين المذكورين الا بقدر حصتهم في الدين

(الفصل السادس - في اتحاد الذمة)

٢٠٢ - اتحاد الذمة هو عبارة عن اجتماع صفتي دائن ومدين في شخص واحد بدين واحد و يترتب على ذلك زوال الصفتين المذكورتين بمقابلتهما لهما للآخرى

٢٠٣ - اتحاد الذمة يبرئ الكفلاء في الدين ولا يخلى المدينين المتضامين الا بقدر ما يخص من اتحدت فيه الذمة من الدين

(الفصل السابع - في مضي المدة)

٣٠٤ - مضي المدة المقررة بالقانون يترتب عليه سقوط التعهد واعتبار براءة المتعهد منه اذا تمسك بذلك

٣٠٥ - القواعد المقررة للمالك بمضي المدة من حيثية أسباب انقطاعها أو إيقاف سريانها تتبع أيضا في التخلص من الدين بمضي المدة

٣٠٦ - اذا كان لمدین واحد عدة دائنين وانقضت المدة المقررة لتخلصه من دين أحدهم فلباقی الدائنين أن يتمسكوا بمضي تلك المدة ولولم يتمسك بها المدين المذكور تدليساً منه وضراراً بحقوقهم

٣٠٧ - اذا ترك أحد المدينين المتضامنين أو المدين الأصلي حقه في التمسك بمضي المدة الموجبة لتخلصه من الدين فلا يضر ذلك يساقى المدينين المتضامنين وبالكفيل الذين تخلصوا من التزاماتهم بمضي المدة

٣٠٨ - جميع التعهدات والديون تزول بمضي مدة خمس عشرة سنة ما عدا الاستثناءات الآتية بعدد الأحوال المخصوصة المصرح بها في القانون

٣٠٩ - البالغ المستحق للاطباء والافوكاتية وللهندسين أجره سعيهم والبيعة أثمان المبيعات لغير التجار مطلقاً ولهم فيما عدا ما يتعلق بتجاراتهم ولورثي الاطفال والمعلمين على تلاميذهم وللخدمة ماهية لهم تزول بمضي ثلثمائة وستين يوماً ولو استحققت ديون جديدة من قبيل ما ذكر في طرف الثلثمائة وستين يوماً المذكورة

٣١٠ - المبالغ المستحقة للعضرين وكتبة المحاكم عن رسوم أوراق يسقط حق المطالبة بها أيضا بعضى مدة ثلثمائة وستين يوما اعتبارا من تاريخ انتهاء المرافعة فى الدعوى التى تحررت فى شأنها الاوراق المذكورة أو من تاريخ تحريرها اذا لم تحصل المرافعة

٣١١ - المرتبات والفوائد والمعاشات والاجر وبالجمله كافة ما يستحق دفعه سنويا أو بوعايد أقل من سنة يسقط الحق فى المطالبة به بعضى مدة خمس سنوات هلالية

٣١٢ - فى حالة ما اذا كانت المدة المقررة لسقوط الحق ثلثمائة وستين يوما أقل لا تبرأ ذمة من يدعى التخلص بعضى المدة الا بعد حلقه اليمين على أنه أتى حقيقة ما كان فى ذمته

٣١٣ - وأما الارامل والورثة والاصياء فيتخلصون بحلقهم أنهم لا يعلمون أن المدعى به مستحق

الباب السادس

(فى اثبات الديون واثبات التخلص منها)

٣١٤ - على الدائن اثبات دينه وعلى المدين اثبات براءته من الدين

٢١٥ - فى جميع المواد ماعدا التجارية اذا كان المدعى به عبارة عن نقوداً وأوراق تزيد قيمتها عن ألف قرش ديوانى أو غير مقترنة فالأخصام الذين لم يكن لهم مانع منهم عن الاستحصال على كتابة مثبتة للدين أو البراءة لا يقبل منهم الأثبات بالبينة ولا بقرائن الأحوال

٢١٦ - انما لهم استجواب الخصم على حسب القواعد المقررة فى قانون المرافعات للاستحصال على اقراره أو تكليفه بالبينة

٢١٧ - ومع ذلك فالأثبات بالبينة أو بقرائن الأحوال يجوز قبوله اذا كان الدين أو التخلص منه صار قريب الاحتمال بورقة صادرة من الخصم المطلوب الأثبات عليه

٢١٨ - وكذلك يجوز الأثبات بما ذكر اذا وجد دليل قطعى على ضياع السند بسبب قهرى

٢١٩ - اثبات التخلص من الدين يكون بتسليم سنده أو صورته الواجبة التنفيذ الى المدين

٢٢٠ - ومع ذلك يجوز للدائن أن يثبت بالبينة أن وجود السند تحت يده المدين كان لسبب آخر غير تخلصه من الدين

٢٢١ - الشروع فى الوفاء يصح أن يكون عند الاقتضاء سبباً للقاضى فى أن يأذن بالأثبات بالبينة

٢٢٢ - دفع القوائد يكون سبباً لجواز إثبات أصل الدين بغير الكتابة

٢٢٣ - اذا تبين أن الأوراق المقدمة للآبآت غير كافية فلقاضى أن يكلف المدائن باليمين لتأيد دينه أو يكلف المدين بها لآبآت براءة ذمته من الدين

٢٢٤ - يجوز لكل من الاخصام أن يكلف الآخر باليمين الخاصة للزاع وفى هذا الحالة يجوز للطالب منه اليمين أن يرد على الطالب

٢٢٥ - التكليف باليمين يؤخذ منه أن طالبها ترك حقه فيها عداها من جميع أوجه النبوت

٢٢٦ - المحررات الرسمية أى التى تحررت بمعرفة المأمورين المختصين بذلك تكون حجة على أى شخص مالم يحصل الادعاء بتزوير ما هو مدون بها بمعرفة المأمور المحرر لها

٢٢٧ - والمحررات الغير رسمية تكون حجة على المتعاقدين بها مالم يحصل انكار الكتابة أو الامضاء

٢٢٨ - لكنها لا تكون حجة على غير المتعاقدين الا اذا كان تاريخها ثابتا بثبوت تاريخيا

٢٢٩ - ثبوت التاريخ يكون اما بقيد المحررات المذكورة فى سجل عموى بتمامها أو ملخصها فقط اذا كانت مؤشرا عليها بما يشهد حصول التسجيل وكذلك يكون التاريخ ثابتا اذا كان فى المحررات خط أو امضاء أو ختم ثابت لآسان وفى أو كانت عليها اشارة من أحد المأمورين العموميين المختصين بذلك أو من أحد القضاة ونحوهم

٢٣٠ - التأشير على سند الدين بما يفيد براءة الدين منه يكون حجة على الدائن ولو لم يكن محضى منه الا اذا أثبت الدائن خلاف ذلك

٢٣١ - اذا قدم الخصم صور سندات غير صورها الواجبة التنفيذ وهي صورها الاولى ولم يقدم الاصل وكانت الصور المذكورة محررة بجمعة أحد المأمورين العموميين فللقاضي النظر في درجة اعتماد تلك الصور وعلى كل حال فانها تعتبر في مقام مبادئ الثبوت بالكافة

٢٣٢ - الاحكام التي صارت انهاءية تكون حجة بالحقوق الثابتة بها ولا يجوز قبول اثبات على ما يخالفها اذا لم يكن اختلاف في الحقوق المدعى بها ولا في الموضوع ولا في السبب ولا في الصفة المتصف بها الاختصاص

٢٣٣ - لا يتجزأ الاقرار الحاصل من الخصم بالحكمة سواء كان من تلقاء نفسه أو بعد استجوابه بمعنى أنه لا يؤخذ الضار منه بالمقر وبتركه الصالح له

٢٣٤ - عقود البيع والشراء وغيرها من العقود في المواد التجارية يجوز اثباتها بالنسبة لتعاقدين وغيرهم بكافة طرق الثبوت بما فيها الاثبات بالبينة وبقرائن الاحوال

الكتاب الثالث

(في العقود المعينة)

الباب الاول

(في البيع)

(الفصل الاول - في أحكام البيع)

- ٢٣٥ - البيع عقد يلتزم به أحد المتعاقدين نقل ملكية شيء لآخر في مقابلة التزام ذلك الآخر بدفع ثمنه المتفق عليه بينهما
- ٢٣٦ - لا يتم البيع الا اذا كان برضا المتعاقدين أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وباتفاقهما على المبيع وثنه
- ٢٣٧ - يجوز أن يكون البيع بالكتابة أو بالمشافهة انما في حالة الانكار تتبع القواعد المقررة في القانون بشأن الاثبات
- ٢٣٨ - يجوز أن يكون البيع ثا أو مؤجل تسليم المبيع أو الثمن أوهما معا أو مقيدا بشرط والشرط اما أن يكون موقعا لا يجاد بالبيع أو فاحضاه
- ٢٣٩ - يجوز أن يكون البيع جزا أو بالكيل أو بالقياس أو على شرط التجربة

٢٤٠ - اذا كان البيع جزافا فيعتبر تاما ولو لم يحصل وزن ولا عدد ولا كيل ولا مقياس

٢٤١ - أما اذا كان البيع ليس جزافا بل كان بالوزن أو بالعدد أو بالكيل أو بالمقياس فلا يعتبر البيع تاما بمعنى أن المبيع يبقى في ضمان البائع الى أن يوزن أو يكيل أو يعد أو يقاس

٢٤٢ - البيع على شرط التجربة يعتبر موفوقا على تمام الشرط

٢٤٣ - رسوم عقد البيع ومصاريفه على المشتري

٢٤٤ - يجوز أن يكون المبيع شيئين أو أكثر تحت خيار البائع أو المشتري

٢٤٥ - اذا لم يذكر في عقد البيع شرطه ولا ميعاد لدفع الثمن فيعتبر البيع تاما بلا شرط والثمن حالا الا اذا كان عرف البلد أو عرف التجارة يقضى بشروط ضمنية وأجل للثمن ولو لم يذكر ذلك في العقد

(الفصل الثاني - في المتعاقدين)

٢٤٦ - يجب أن يكون كل من البائع والمشتري متصفا بالاهلية الشرعية للتعامل

٢٤٧ - يجب أن يكون البائع متصفا بالاهلية الشرعية للتصرف في المبيع

٢٤٨ - يجب أن يكون رضاه المتعاقدين صحيحا مجردا عن الإكراه

٢٤٩ - يجب أن يكون المشتري عالماً بالمبيع علماً كافياً ما بنفسه أو عن وكلاءه في معانيته

٢٥٠ - إذا لم يشاهد المشتري برفاً إلا بعض المبيع وتبين أنه لو رآه كله لامتنع عن شرائه فليس له إلا أن يتحصل على الحكم بفسخ البيع بدون أن يجوز له طلب تقسيم المبيع أو تنقيص ثمنه ويسقط حقه في طلب الفسخ إذا تصرف في الشيء المبيع بأي طريق كان

٢٥١ - إذا ذكر في عقد البيع أن المشتري عالم بالمبيع سقط حقه في طلب إبطال البيع بدعوى عدم علمه بالمبيع إلا إذا أثبت تدليس البائع عليه

٢٥٢ - يبيع الأشياء التي لم يعاينها المشتري ولا وكيله في المعاينة لا يكون صحيحاً إلا إذا كان عقد البيع مشتملاً على بيان المبيع وأوصافه الأصلية بحيث يمكنه الكشف عليه وتحقيق حالته

٢٥٣ - البيع اللامعي يكون صحيحاً إذا أمكنه معرفة حقيقة المبيع بطريقة غير المعاينة أو حصلت معانيته عن عينه معتمداً عليه في ذلك

٢٥٤ - لا ينفذ البيع الحاصل من المورث وهو في حالة مرض الموت لأحد ورثته إلا إذا أجاز به باقي الورثة

٢٥٥ - يجوز الطعن في البيع الحاصل في مرض الموت لغير وارث إذا كانت قيمة المبيع زائدة على ثلث مال البائع

٢٥٦ - فإذا زادت قيمة المبيع على ثلث مال البائع وقت البيع ألزم المشتري بناء على طلب الورثة أما بفسخ البيع أو بأن يدفع للتركة

ما تنقص من ثلثي مال المتوفى وقت البيع وللتسرى المذكور الخيارين الوجهين المذكورين

٢٥٧ - لا يجوز للقضاة أو وكلاء الحضرة الخديوية وكتبة المحاكم والمحضرين والافوكاتية أن يشتروا بأنفسهم ولا بواسطة غيرهم لا كلاً ولا بعضاً من الحقوق المتنازع فيها التي تكون رؤيتها من خصائص المحاكم التي يجرون فيها وظائفهم فإذا وقع ذلك كان البيع باطلاً وفي هذه الحالة يكون البيع باطلاً أصلاً ويحكم بطلانه بناء على طلب أى شخص له فائدة في ذلك ويجوز للحكمة أن تحكم بالبطلان من تلقاء نفسها

٢٥٨ - لا يجوز لمن يقوم مقام غيره بوجه شرعى كالأوصياء والأولياء ولا للوكلاء المقامين من موكلهم أن يشتروا الشيء المنوط بهم ببيع بالصفات المذكورة

فإذا حصل الشراء منهم جاز التصديق على البيع من مالك المبيع إذا كان فيه أهلية التصرف وقت التصديق

(الفصل الثالث - فيما يباع)

٢٥٩ - لا ينقذ البيع فيما لا يجوز التبايع فيه ولا فيما لا قيمة له يمكن تقديرها ولا فيما لا يمكن تسليمه بحسب طبعه

٢٦٠ - يجوز أن يكون المبيع عيناً معينة أو حقاً شائعاً أو محدداً في العين المعينة ويجوز أيضاً أن يكون شيئاً معيناً بالنوع فقط

٢٦١ - فإذا كان المبيع معيناً بالنوع فقط لا يكون البيع معتبراً إلا إذا كان التعيين يطلق على أشياء تقوم أحدها مقام الآخر وكان المبيع معرّفاً بالوجه الكافي عدداً أو قياساً أو وزناً أو كيلاً بحيث يكون رضا المتعاقدين المبني عليه صحيحاً

٢٦٢ - ويجوز أن يكون المبيع ديناً على إنسان أو مجرد حق

٢٦٣ - ينعى الحقوق في تركة إنسان على قيد الحياة باطل ولو برضائه

٢٦٤ - ينعى الشيء المعين الذي لا يملكه البائع باطل انما يصح إذا أجازته المالك الحقيقي

٢٦٥ - إذا باع أحد شيئاً على أنه مملوك له ثم تبين بعد انعقاد البيع عدم ملكيته للبيع جاز للشترى أن يطلب منه تضيّعات إذا كان معتقداً وقت البيع صحة ملكية البائع

(الفصل الرابع - فيما يترتب على البيع)

٢٦٦ - يترتب على البيع الصحيح ما هوأت

أولاً - أنه بمجرد عقده ينقل ملكية المبيع إلى المشتري بالنسبة للمتعاقدين ولن ينوب عنهما كوارث أو دائر سواء كان المبيع عيناً معينة أو حقاً معيناً أو مجرد حق متى كان مملوكاً للبائع وينقل أيضاً الملكية في الشيوع إذا كان المبيع حصّة شائعة

ثانيا - انه يلزم البائع تسليم المبيع للمشتري وبضمائه عدم منازعته فيه

ثالثا - انه يلزم المشتري بدفع الثمن
ويفشأ عن البيع أيضا على حسب الاحوال أن يكون المبيع في ضمان المشتري

(الفرع الاول - في انتقال الملكية)

٢٦٧ - انا كان المبيع عينا معينة تنتقل ملكيته للمشتري ولو كان تسليمه مؤجلا في عقد البيع لاجل معلوم وفي هذه الحالة اذا أقبل البائع قبل تسليم المبيع فالمشتري الحق في استيلائه عليه

٢٦٨ - لا تنتقل ملكية البيع المعين نوعه فقط الا تسليمه للمشتري

٢٦٩ - اذا وقع البيع معلقا فسخه على حصول أمر معين تنتقل ملكية المبيع للمشتري من حين العقد

واذا كان البيع معلقا على أمر ووقع فيما بعد فيعتبر المبيع ملكا للمشتري من تاريخ العقد

٢٧٠ - لا تنتقل ملكية العقار بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوي الغائبة الا بتسجيل عقد البيع كما سيذكر بعد متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح محفوظة قانونا وكانوا لا يعلمون ما يضر بها

(الفرع الثاني - في تسليم المبيع وضمن البائع له)

(القسم الأول - في التسليم)

٢٧١ - تسليم المبيع هو عبارة عن وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يمكنه وضع يده عليه والانتفاع به بدون مانع ويحصل وفاء الالتزام بالتسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري وعلمه بذلك ولو لم يستلمه بالفعل

٢٧٢ - يكون تسليم الأشياء المبيعة بحسب جنسها فتسليم العقار اذا كان من المباني يجوز أن يكون بتسليم مفاتيحه واذا كان عقارا آخر فتسليم حجيجه وهذا وذلك ان لم يكن مانع لوضع يد المشتري عليه وتسليم المنقولات يكون بالمناولة من يد الي يد أو بتسليم مفاتيح الخازن الموضوعه فيها تلك المنقولات

ويجوز حصول التسليم بمجرد ارادة المتعاقدين اذا كان المبيع موجودا تحت يد المشتري قبل البيع لسبب آخر

٢٧٣ - تسليم مجرد الحقوق يكون بتسليم سنداتهما أو بتصریح البائع للمشتري بالانتفاع بها ان لم يوجد ما يمنع من الانتفاع المذكور

٢٧٤ - وضع اليد على المبيع بدون اذن البائع لا يكون معتبرا ان لم يدفع الثمن المستحق بل يكون للبائع الحق حينئذ في استرداد المبيع انما اذا هلك المبيع وهو في حيازة المشتري كان هلاكه عليه

٢٧٥ - يجب تسليم البيع في محل وجوده وقت البيع مالم يشترط ما يخالف ذلك

٢٧٦ - اذا تعين في عقد البيع محل لوجود البيع فيه غير محل وجوده الحقيقي فيكون هذا التعيين لازما للبائع ينقل البيع الى المحل المعين اذا طلب المشتري ذلك

وفي حالة ما اذا لم يمكن النقل أو ترتب عليه تأخير مضر بالمشتري يكون له الحق في فسخ البيع مع أخذ التضمينات اذا كان البائع حصل منه تدليس

٢٧٧ - يجب أن يكون التسليم في الوقت المعين له في العقد فاذا لم يشترط فيه شيء بهذا الخصوص وجب التسليم وقت البيع مع مراعاة المواعيد المقررة بحسب العرف

٢٧٨ - في حالة حصول التأخر عن التسليم بعد التكليف به من المشتري تكليفاً رسمياً يكون لذلك المشتري الحق في فسخ البيع أو في طلب وضع يده على المبيع مع التضمينات في الحالتين اذا حصل ضرر وكان التأخر ناشئاً عن فعل البائع

٢٧٩ - للبائع الحق في حبس المبيع في يده لحين استيلائه على المستحق فوراً من الثمن كلاً أو بعضاً على حسب الاتفاق ولو عرض المشتري عليه رهناً أو كفالة هذا ان لم يكن البائع المذكور قد أعطى المشتري بعد البيع أجلاً لدفع الثمن لم يحل

٢٨٠ - ليس للبائع الذي لم يتحصل على الثمن المستحق دفعه اليه أن يسترد المبيع الذي سلمه باختياره للمشتري وانما له الحق في الحصول على فسخ عقد البيع بسبب عدم الوفاء به

٢٨١ - اذا قلت التأمينات المعطاة من المشتري لدفع الثمن أو صار في حالة اعسار يترتب عليه ضياع الثمن على البائع جاز للبائع المذكور حبس المبيع عنده ولولم يحل الاجل المتفق عليه لدفع الثمن فيه الا اذا أعطاه المشتري كفيلا

٢٨٢ - في حالة افلاس المشتري يكون حق البائع في حبس المبيع تحت يده أو في طلب استرداده جاريا بالتطبيق على القواعد المقررة في قانون التجارة

٢٨٣ - على البائع مصاريف تسليم المبيع كأجرة نقله لحمل التسليم وأجرة كياله ومقاسه ووزنه وغير ذلك

٢٨٤ - ومصاريف المشال ومصاريف دفع الثمن تكون على المشتري وكذلك رسوم عقد البيع وهذا ان لم يقض العرف التجاري بخلاف ذلك في جميع الاحوال

٢٨٥ - يجب أن يكون التسليم شاملا للمبيع ولجميع ما يعتنم لمطباقه الضرورية له حسب جنس المبيع وقصد المتعاقدين

٢٨٦ - في حالة عدم وجود شرط في عقد البيع تتبع القواعد المقررة في الاحوال الآتية بيانها ان لم يقض عرف الجهة بغير ذلك

٢٨٧ - بيع البستان يشمل ما فيه من الأشجار المغروسة ولا يشمل
الأثمار النخلة ولا الشجيرات الموضوعة في الأوعية أو في بقعة مخصوصة
منه المعدة للتقل

٢٨٨ - بيع الأرض لا يشمل ما فيها من المزروعات
٢٨٩ - بيع المنزل يشمل الأشياء الثابتة فيه المرتبطة به ولا يشمل
ما فيه من المنقولات التي يمكن نقلها بدون تلف

٢٩٠ - على البائع أن يسلم المبيع عقده أو وزنه أو مقياسه
المعين له في عقد البيع

٢٩١ - الأشياء التي يقوم بعضها مقام بعض إذا بيعت بجهة
وتعين مقدارها مع تعيين الثمن باعتبار أحادها ووجده مقدارها الحقيقي
أقل من المقدّر في العقد فالمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين إبقائه مع
تنقيص الثمن تنقيصا نسبيا وإذا زاد الموجود عن المقدار المعين فالزيادة للبائع

٢٩٢ - إذا كان المبيع من الأشياء التي تقاس أو تكال
أو توزن ولا يمكن انقسامه بغير ضرر وكان قد تعين في عقد البيع مقدار
المبيع وثنه باعتبار أحاده ففي حالة وجود نقص أو زيادة في المقدار المعين
يكون للمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين أخذ الموجود بالكامل مع دفع
ثمنه بالنسبة لقدره الحقيقي أما إذا كان الثمن تعين بجهة فالمشتري الخيار
بين فسخ البيع وبين أخذ المبيع بالثمن المتفق عليه

٢٩٣ - لا يجوز للمشتري فسخ البيع في الأحوال المذكورة
في المواد السابقة إلا إذا كان الغلط زائدا على نصف عشر الثمن المعين

٢٩٤ - إذا كان هناك وجه لفسخ البيع فعلى البائع رد الثمن الذى قبضه مع رسوم العقد والمصاريف التى صرفها المشتري بموافقة القانون

٢٩٥ - وضع المشتري يده على المبيع مع علمه بالغلط الواقع فيه يسقط حقه فى اختيار فسخ البيع الا اذا حفظ حقوقه قبل وضع يده حفظا صريحا

٢٩٦ - حق المشتري فى فسخ البيع أو فى تنقيص الثمن وكذلك حق البائع فى طلب تكيل الثمن يسقطان بالسكوت عليهما سنة واحدة من تاريخ العقد

٢٩٧ - اذا هلك المبيع قبل التسليم ولو بدون تقصير البائع أو اهماله وجب فسخ البيع ورد الثمن ان كان دفع الا اذا كان المشتري قد دعى لاستلام المبيع بورقة رسمية أو بما يقوم مقامها أو بعتضى نص العقد

٢٩٨ - اذا نقصت قيمة المبيع بعيب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجودا قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري غيرا بين الفسخ وبين ابقاء المبيع بالثمن المتفق عليه

٢٩٩ - وفى الحالتين السابقتين اذا كان هلاك المبيع أو حدوث العيب الذى أوجب نقص قيمته منسوباً للمشتري فيكون الثمن مستحقا عليه بتمامه أما اذا كان منسوباً للبائع فيكون ملزما بالتضمينات اذا فسخ المشتري البيع وتنقيص الثمن اذا أبقاه

(القسم الثاني - في ضمان المبيع)

(المبحث الأول - في ضمان المبيع حالة دعوى الغير باستحقاقه)

٣٠٠ - من باع شيئاً يكون ضامناً للمشتري الانتفاع به بدون معارضة من شخص آخر له حق عيني على المبيع وقت البيع وكذلك يكون البائع ضامناً إذا كان الحق العيني للاستحصال من فعله بعد تاريخ العقد ووجوب هذا الضمان لا يحتاج إلى شرط مخصوص به في العقد

٣٠١ - يجوز للبائع أن يشترط عدم ضمانه للمبيع إنما إذا كان هذا الاشتراط حاصلًا بالأنطاعامة وصار زرع الملكية من المشتري فلا يلزم البائع الإبرء الثمن دون التضمينات

٣٠٢ - لا تبطل ملازمة البائع المشترط عدم الضمان برد الثمن إلا إذا ثبت علم المشتري في وقت البيع بالسبب الموجب لزوم الملكية أو اعترافه بأنه اشترى المبيع ساقط الخيال ولا ضمان على البائع في جميع الأحوال

٣٠٣ - شرط عدم الضمان باطل إذا كان حق المدعي استحقاق المبيع ناشئاً عن فعل البائع

٣٠٤ - إذا كان الضمان واجباً وزعمت الملكية من المشتري فعلى البائع رد الثمن مع التضمينات

٣٠٥ - التضمينات المذكورة عبارة عن رسوم العقد وما يتبعه من المصاريف وما دمره المشتري على المبيع والرسوم المنصرفة منه

في دعوى الاستحقاق ودعوى الضمان وجميع الخسارات الحاصلة له
والأرباح المقبولة قانوناً التي حرم منها بسبب نزع الملكية منه

٣٠٦ - إذا نزع ملكية المبيع من المشتري وجب رد الثمن إليه
بتمامه ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع بأي سبب كان

٣٠٧ - أما إذا زادت بعد البيع قيمة المبيع عن ثمنه فحتسب
تلك الزيادة من ضمن التضمينات

٣٠٨ - المصاريف الواجب على البائع دفعها في حالة عدم
ملزومية مدعى الاستحقاق بها هي المصاريف المترتبة على البائع فائدة المبيع

٣٠٩ - يلزم البائع المدلس بدفع كامل المصاريف ولو كانت
منصرف من المشتري في تزيين المبيع وزخرفته

٣١٠ - نزع ملكية جزء معين من المبيع أو شائع فيه يعتبر قانوناً
كنزع ملكيته كله وكذلك ثبوت حق ارتفاق موجود على المبيع قبل
العقد ولم يحصل الإعلام به أو لم يكن ظاهراً وقت البيع يعتبر كنزع
الملكية بتمامها هذا إذا كان الجزء المنتزعة ملكيته أو حق الارتفاق
بحالة لو علمها المشتري لامتنع عن الشراء

٣١١ - ومع ذلك للمشتري في هذه الحالة الحق في إبقاء البيع
أو فسخه لكن ليس له أن يفسخه اضراً بحق الدائنين برهن

٣١٢ - إذا أبقى المشتري البيع أو كان الجزء المنتزعة ملكيته
منه أو حق الارتفاق على المبيع ليس بحالة يجوز فسخ العقد جازاً للمشتري

أن يطلب من البائع قيمة ذلك الجزء الذي انتزعت ملكيته منه بالنسبة
للقيمة الحقيقية للبيع في وقت النزاع أو تضمينات تقدرها المحكمة في حالة
ثبوت حق الارتفاق

(المبحث الثاني - في ضمان عيوب المبيع الخفية)

٣١٣ - البائع ضامن للمشتري العيوب الخفية في المبيع اذا
كلت تنقص القيمة التي اعتبرها المشتري أو تجعل المبيع غير صالح للاستعمال
فيما أعذله

٣١٤ - في الحالة الاخيرة من المادة السابقة وفي حالة ما اذا كان
نقص القيمة بمقدار لوعله المشتري لامتنع عن الشراء يكون المشتري مخيرا
بين فسخ البيع بغیر اضرار بحقوق الدائنين برهن وبين طلب نقصان
الثمن مع التضمينات في الحالتين اذا ثبت علم البائع بالعيب الخفي

٣١٥ - اذا كان البائع لا يعلم بالعيب الخفي الموجود في المبيع
فالمشتري له الخيار فقط بين فسخ البيع مع طلب رد الثمن والمصاريف التي
ترتب على البيع وبين ابقاء المبيع بالثمن المتفق عليه

٣١٦ - في الاحوال التي يثبت فيها للمشتري حق الفسخ اذا كان
البيع في جلة أشياء معينة وظهر لبعضها عيب قبل التسليم فليس له
فسخ البيع الا في جميع المبيع

٣١٧ - اذا ظهر العيب بعد التسليم فالمشتري فسخ البيع فيما
ظهر فيه العيب فقط اذا لم يترتب على قسمة المبيع ضرر

٣١٨ - إذا كان العيب الخفي الذي ترتب عليه نقصان قيمة المبيع لا يوجب الامتناع عن الشراء لو اطلع عليه المشتري كان للمشتري الحق فقط في تنقيص الثمن حسب تقدير أهل الخبرة

٣١٩ - وتنقيص الثمن يكون باعتبار قيمة المبيع الحقيقية في حالة سلامته من العيب وقيمتة الحقيقية في الحالة التي هو عليها وبتطبيق نسبة هاتين القيمتين على الثمن المتفق عليه

٣٢٠ - لا وجه لضمان البائع إذا كان العيب ظاهرا أو علم به المشتري علما حقيقيا

٣٢١ - وكذلك لا يكون وجه لضمان البائع إذا كان قد اشترط عدم ضمانه للعيوب الخفية الا اذا ثبت علمه بها

٣٢٢ - لا يكون العيب موجبا للضمان الا اذا كان قديما والمراد بالعيب القديم العيب الموجود وقت البيع في المبيع اذا كان عينا معينة أو العيب الموجود في المبيع وقت تسليمه اذا لم يكن عينا معينة

٣٢٣ - اذا هلك المبيع بسبب العيب القديم فيكون هلاكه على البائع ويلزم حينئذ برد الثمن والمصاريف ودفع التضمينات على الوجه الموضح آنفا بحسب الاحوال

٣٢٤ - يجب تقديم دعوى الضمان الناشئة عن وجود عيوب خفية في ظرف ثمانية أيام من وقت العلم بها والاسقط الحق فيها

٣٢٥ - تصرف المشتري في المبيع بأي وجه كان بعد اطلاعه على العيب الخفي يوجب سقوط حقه في طلب الضمان

٣٢٦ - يتبع عرف التجارة فيما يتعلق باستئصال مقادير ظروف البضائع وأوعيتها

٣٢٧ - لا تسمع دعوى الضمان بسبب العيوب الخفية فيما بيع بعرفة المحبكة أو جهات الإدارة بطريق المزاد

(الفرع الثالث - في أداء الثمن)

٣٢٨ - يجب على المشتري وفاء الثمن في الميعاد وفي المكان المعينين في عقد البيع وبالشروط المتفق عليها فيه

٣٢٩ - في حالة عدم وجود شرط صريح في العقد يكون الثمن واجب الدفع حالا في مكان تسليم المبيع وإذا كان الثمن مؤجلا يكون دفعه في محل المشتري

ومع ذلك يراعى في هذه الحالة عرف البلد والعرف التجارى

٣٣٠ - إذا لم يحصل الاتفاق في عقد البيع على احتساب فوائد الثمن لا يكون للبائع حق فيها إلا إذا كلف المشتري بالدفع تكليفا رسميا أو كان المبيع الذى سلم ينتج منه ثمرات أو أرباح أخرى

٣٣١ - وإذا حصل تعرض للمشتري في وضع يده على المبيع بدعوى حق سابق على البيع أو ناشئ من البائع أو ظهر بسبب يخشى منه نزع الملكية من المشتري فله أن يجبس الثمن عنده إلى أن يزول التعرض أو السبب إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك ولكن يجوز للبائع في هذه الحالة أن يطلب الثمن مع أداء كفيل للمشتري

٣٣٣ - إذا لم يدفع المشتري ثمن المبيع في الميعاد المتفق عليه كان للبائع الخيار بين طلب فسخ البيع وبين طلب الزام المشتري بدفع الثمن
 ٣٣٣ - يجوز للحكمة أن تعطى لأسباب قوية ميعادا للمشتري لدفع الثمن مع وضع المبيع تحت الحجر عند الاقتضاء ولا يجوز أن يعطى الميعاد واحد

٣٣٤ - إذا اشترط فسخ البيع عند عدم دفع الثمن فليس للحكمة في هذه الحالة أن تعطى ميعادا للمشتري بل ينفسخ البيع إذا لم يدفع المشتري الثمن بعد التنبيه عليه بذلك تنبيها رسميا إلا إذا اشترط في العقد أن البيع يكون مفسوخا بدون احتياج إلى التنبيه الرسمي

٣٣٥ - وفي بيع البضائع أو الامتعة المنقولة إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع يكون البيع مفسوخا حتما إذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمي

(الفصل الخامس)

(في الدعوى بطلب تكملة ثمن المبيع بسبب الغبن الفاحش)

٣٣٦ - الغبن الفاحش الزائد عن خمس ثمن العقار المبيع لا يترتب عليه حق الالبائع في طلب تكملة الثمن ويكون ذلك في حالة بيع عقار القصر فقط

٣٣٧ - يسقط حق إقامة الدعوى بالغبن الفاحش بعد بلوغ البائع سن الرشد أو وفاته بستين

(الفصل السادس - في بيع الوفاء)

٣٣٨ - ينقسم بيع الوفاء الى نوعين
 الاول - جعل العقار أو الشيء المبيع بيع وفاء رهنا للمشتري لسداد الدين الذى على البائع
 الثانى - البيع مع اشتراط البائع استرداد المبيع واعادة الاشياء الى الحالة التى كانت عليها أولا اذا أحب ذلك

٣٣٩ - تتبع فى النوع الاول من بيع الوفاء الضوابط المختصة برهن العقار أو المقتول وفى النوع الثانى من بيع الوفاء تتبع الضوابط الآتية

٣٤٠ - بمجرد بيع الوفاء يصير المبيع ملكا للمشتري على شرط الاسترداد بمعنى أنه اذا لم يوف البائع بالشروط المقررة لرد المبيع تبقى الملكية للمشتري

وأما اذا صار توفية الشروط المذكورة يعتبر المبيع كأنه لم يخرج من ملكية البائع

٣٤١ - لا يجوز للبائع أن يشترط لاسترداد المبيع ميعادا يزيد على خمس سنين من تاريخ البيع وكل ميعاد أزيد من ذلك يصير تنزيهه الى خمس سنين

٣٤٢ - الميعاد المذكور محتم بحيث يقترب على تجاوزه سقوط حق الاسترداد ولا يجوز للحكمة أن تحكم بعدم سقوط الحق المذكور فى أى حال من الاحوال ولو فى حالة القوة القاهرة

٣٤٣ - يجوز للبائع بيع وفاء أن يطلب الاسترداد عن انتقل اليه المبيع ولو لم يشترط الاسترداد في عقد الانتقال

٣٤٤ - لا يجوز للبائع بيع وفاء أن يفسخ البيع الا اذا عرض على المشتري في الميعاد المعين أن يؤتي له على الفور الاشياء الا التي بيانها أولا - أصل الثمن

ثانيا - المصاريف المترتبة على البيع والتي تترتب على استرداد المبيع
ثالثا - المصاريف اللازمة التي صرفها المشتري غير ما صرفه لصيانة المبيع ثم يؤدي أيضا ما زاد في قيمة المبيع بسبب المصاريف الاخرى التي صرفها المشتري بشرط أن لا تكون فاحشة

٣٤٥ - عند رجوع المبيع بيع وفاء الى البائع يأخذ ماليا عن كل حق ورهن وضعه عليه المشتري انما يلزم البائع بتنفيذ الاجارات التي أبرها ذلك المشتري بدون غش بشرط أن تكون مدتها لا تتجاوز ثلاث سنين

٣٤٦ - الاسترداد لا يقع الاعلى نفس المبيع سواء كان المبيع ملكا كاملا أو مشاعا أو مقسوما الى حصص الا اذا كانت دعوى الاسترداد مقامة على ورثة المشتري بالنسبة للحصص المشاعة بينهم أو المفروزة التي يملكها كل منهم

٣٤٧ - اذا كان المبيع بيع وفاء حصة شائعة في عقار واشترى مشترىها الحصة الباقية من مال كها بعد طلب هذا المالك مقامته فلمشتري المذكور عند المطالبة بانه الاول باسترداد الحصة المبيعة بيع وفاء أن يلزمه بأخذ العين بتمامها

(الفصل السابع)

(في الحوالة بالديون وبيع مجرد الحقوق بالنسبة لغير المتعاقدين)

٣٤٨ - تنفع في بيع الديون ومجرد الحقوق الأصول العمومية
السالف ايضاحها مع مراعاة القواعد الآتية

٣٤٩ - لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها
صحيا الا اذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة

فان لم توجد كتابة مشتملة على رضا المدين بالبيع لا تقبل أو جه ثبوت
عليه غير اليقين

وزيادة على ذلك لا يصح الاحتجاج بالبيع على غير المتعاقدين الا اذا كان
تاريخ الورقة المشتملة على رضا المدين به ثابتا بوجه رسمي ولا يسوغ ذلك
الاحتجاج الا من التاريخ المذكور فقط وكل هذا بدون اخلال بأصول
التجارة فيما يتعلق بالسندات والاوراق التي تنتقل الملكية فيها بتحويلها

٣٥٠ - يدخل في بيع الاستحقاق في التركة ما لها من الديون
والفوائد المقبوضة والمصاريف والديون المدفوعة من وقت افتتاح التركة
ما لم يكن هنالك شرط يخالف ذلك

٣٥١ - لا يضمن البائع المشتري الا وجود الحق المبيع في وقت
البيع وضمائمه تكون قاصرة على ثمن المبيع والمصاريف

٣٥٢ - لا يضمن المحيل يسار المدين في الحال ولا في المستقبل
الا اذا وجد شرط صريح لكل من الحالتين المذكورتين

٣٥٣ - اذا باع شخص مجرد دعوى بدين أو مجرد حق فلا يكون مسؤولاً عن وجود الدين ولا عن وجود ذلك الحق

٣٥٤ - اذا بيع مجرد دعوى بدين أو بحق على الوجه المبين في المادة السابقة أو كان أصل الدين متنازعا فيه جاز للدين أن يتخلص من الدين المبيع بدفعه للشترى الثمن الحقيقي الذي اشترى به وفوائده والمصاريف المتصرفة

٣٥٥ - ولا تتبع هذه القاعدة في حالة ما اذا باع أحد الورثة نصيبه في التركة الى شريكه أو باع أحد الشركاء نصيبه في الدين الى شريكه أو أسقط المدين لثمنه شيأ في مقابلة دينه أو اشترى مشترقا متنازعا فيه منع الحصول دعوى

الباب الثاني

(في المعاوضة)

٣٥٦ - المعاوضة عقد به يلتزم كل من المتعاضدين المتعاقدين بأن يعطى الآخر شيأ بدل ما أخذه منه

٣٥٧ - تحصل المعاوضة بمجرد رضا المتعاقدين بها بالكيفية المقررة للبيع

٣٥٨ - اذا كان أحد المتعاضدين استلم العوض قبل تسليم العوض الآخر ثم أثبت أن ما استلمه لم يكن ملكا للتعاقد معه فلا يجوز

اجباره على تسليم ما تعهد باعطائه بدل ما أخذه وانما يجبر على رد ما استلمه فقط

٣٥٩ - اذا كان أحد المتعاضدين استلم عوض ما أعطاه ثم ظهر أنه ليس ملك العاقد وانتزعه منه مالكة الحقيقي فيكون المستلم المذكور مخيرا بين طلب تضمينات وبين طلب رد عين ما أخذه منه ولو كان تحت يد غير المتعاقد معه اذا كان عقارا الا اذا مضت في هذه الحالة الاخيرة مدة خمس سنين من يوم عقد مشاركة المعاوضة

٣٦٠ - تتبع في المعاوضة القواعد الاخرى المختصة بمشارطة البيع

الباب الثالث

(في الايجارات)

٣٦١ - الاجارة على نوعين

اجارة الاشياء

واجارة الأشخاص وأرباب الصنائع

(الفصل الاول - في اجارة الاشياء)

٣٦٢ - اجارة الاشياء عقد يلتزم به المؤجر استئجار المستأجر بمنافع الشيء المؤجر ومراقبته مدقمة معينة بأجرة معينة

٣٦٣ - عقد الإيجار الحاصل بغير كتابة لا يجوز إثباته إلا بقرار المدعى عليه أو بامتناعه عن اليمين إذا لم يتدأ في تنفيذ العقد المذكور وأما إذا ابتدئ في التنفيذ ولم يوجد سند مخالصة بالاجرة فقد قدر الاجرة بمعرفة أهل الخبرة وتعين المدة بحسب عرف البلد

٣٦٤ - الإيجار المعقود من له حق الانتفاع في عقار بدون رضا مالك رقبته ينقضى بزوال حق الانتفاع وإنما تراعى المواعيد المقررة للتنبيه على المستأجر بالتخلية أو المواعيد اللازمة لاختذ ونقل محصولات السنة

والإيجار المعقود من وصى أو ولي شرعى لا يجوز أن يكون إلا لمدة ثلاث سنين مالم تأذن المحكمة التى من خصائصها الحكم فى مسائل الاوصياء بازيد منها

٣٦٥ - فى حالة تعدد المستأجرين لعقار واحد فى آن واحد يقدم من وضع يده أولاً ولكن إذا مجبأ أحد مستأجرى العقار سند إيجاره قبل وضع يد غيره عليه أو قبل انتهاء الإيجار المجدد فهو الذى له الأولوية

٣٦٦ - يجوز للمستأجر أن يؤثر ما استأجره كله أو بعضه أو يسقط حقه فى الإيجار لغيره إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك

٣٦٧ - منع المستأجر من التأجير يقتضى منعه من الاسقاط لغيره وكذلك منعه من الاسقاط يقتضى منعه من التأجير

أما إذا كان موجوداً بالسكان المؤجر جدياً جعله معداً للتجارة أو للصناعة ودعت ضرورة الأحوال الى بيع الجدة المذكور جاز للمحكمة

مع وجود المنع من التأجير ابقاء الايجار لمشتري الجدة بعد النظر في التأمينات التي يقدمها ذلك المشتري ما لم يحصل للمالك من ابقائه ضرر حقيقي

٣٦٨ - يضمن المستأجر الاصلى للوَجَر المستأجر الثاني أو المسقط اليه حق الايجار الا اذا قبض المؤجر الاجرة مباشرة من المستأجر الثاني أو من المسقط اليه بدون شرط احتياطي أو رضى بالايجار الثاني أو بالاستقاط

٣٦٩ - يسلم الشيء المؤجر بالحالة التي يكون عليها في الوقت المعين لابتداء انتفاع المستأجر به ما لم يحدث به خلل بعد عقد الايجار بفعل المؤجر أو من قام مقامه

٣٧٠ - لا يكلف المؤجر بعمل أى مرمة كانت الا اذا اشترط في العقد الزامه بذلك لكن اذا هلك الشيء المؤجر ينفسخ الايجار حتماً وأما اذا حصل به خلل فيجوز للمستأجر أن يطلب إما قسح الايجار وأما تنقيص الاجرة على حسب الاحوال ومع ذلك اذا تعهد المؤجر في حالة تنقيص الاجرة باعادة الشيء المؤجر الى الحالة التي كان عليها وقت الايجار فتستحق الاجرة تمامها بدون تنقيص شيء منها من يوم تمام الترميم

٣٧١ - لا يجوز لمستأجر منزل أو قسم منه أن يمنع المؤجر من اجراء المرمات المستحقة الضرورية لصيانة العقار ولكن اذا ترتب على تلك الترميمات عدم امكان الانتفاع بالمستأجر فلا مستأجر أن يطلب بحسب الاحوال إما قسح الايجار أو تنقيص الاجرة مدة الترميم

٣٧٢ - وفي أي حال من الأحوال لا يجوز للمستأجر الذي لم يرل ساكنًا في المكان إلى تمام الترميم أن يطلب فسخ الإيجار

٣٧٣ - لا يجوز للمؤجر أن يتعرض للمستأجر في انتفاعه بالمؤجر ولأن يحدث فيه أو في ملحقاته تغييرات تخل بذلك الانتفاع

٣٧٤ - إذا حصل التعرض من غير المؤجر بدعوى أن له حقًا على المحل المستأجر أو أزال إحدى المنافع الأصلية التي لا يتم انتفاع المستأجر بغيرها جاز للمستأجر على حسب الأحوال أن يطلب فسخ الإيجار أو تنقيص الأجرة

٣٧٥ - يسقط حق المستأجر أن لم يخبر المالك بالتعرض في ابتداء حصوله

٣٧٦ - على المستأجر أن يستعمل الشيء الذي استأجره فيما هو معد له وأن يعتني به مثل اعتناؤه بملكه ولا يجوز له أن يحدث فيه تغييرًا بدون إذن المالك ومع ذلك إذا أحدث المستأجر تغييرات فلا يكلف بإعادة الشيء إلى حالته الأصلية إلا إذا حصل من تلك التغييرات ضرر للمالك

٣٧٧ - لا يجوز للمستأجر أن يستعمل الشيء الذي استأجره في أمر غير ما هو مشروط في سند العقد

٣٧٨ - يجب على المستأجر حين انتهاء الإيجار أن يرد ما استأجره بالحالة التي هو عليها بغير تلف حاصل من فعله أو من فعل مستخدميه أو من فعل من كان ساكنًا معه أو من فعل المستأجر الثاني إلا أن وجد شرط يخالف ذلك

٣٧٩ - على المستأجر أن يدفع الاجرة في المواعيد المشتربة

٣٨٠ - تستحق أجرة كل مدة من مدد الاستقاع عند انقضاءها

مالم يوجد شرط بخلاف ذلك

٣٨١ - يجب على من استأجر منزلا أو مخزنا أو طائفة أو أرض

زراعة ونحوها أن يضع فيها أمانة منزلية أو بضائع أو محصولات

أو آلات تقي قيمتها بتأمين الاجرة مدة سنتين ان لم تكن مدفوعة مقدما

أو بتأمين الاجرة لغاية انقضاء الايجار اذا كانت مدته أقل من سنتين وهذا

ان لم يوجد شرط بخلاف ذلك صريح أو دلت عليه قرائن الاحوال

٣٨٢ - ينتهى الايجار بانقضاء المدة المتفق عليها

٣٨٣ - اذا حصل الايجار بغير تعيين مدة فيعتبر أنه حاصل لمدة

سنة أو ستة أشهر أو شهر على حسب المقرر في مواعيد دفع الاجرة ان كان

في كل سنة أو كل ستة أشهر أو كل شهر وينقطع الايجار بانقضاء احدى

هذه المدد اذا طلب ذلك أحدا المتعاقدين وأخبر الآخر منهما في المواعيد

الآتية بيانها

بالنسبة للبيوت والحوانيت والمكاتب والمخازن يكون الاخبار بثلاثة

أشهر مقدما اذا كانت مدة الايجار تزيد عليها وأما ان كان الايجار لثلاثة

أشهر فأقل فيكون الاخبار مقدما بنصف المدة

وبالنسبة للاراد يكون الاخبار بشهر مقدما

وفي أراضي الزراعة ونحوها يكون الاخبار مقدما بستة أشهر بالأقل

مع حفظ حق المستأجر في المحصولات على حسب العرف الجاري

٣٨٤ - اذا كان ايجار أرض الزراعة لسنة أو لثلاثة سنوات فتعتبر المدة باعتبار محصولات سنة أو عدة سنوات

٣٨٥ - لا احتياج للتسليم باخلاء المحل اذا كانت مدة الايجار معينة في العقد

٣٨٦ - ومع ذلك اذا استقر المستأجر بعد انتهاء مدة الايجار منتفعا بالشيء المؤجر رضاً المؤجر اعتبر ذلك تجديد الايجار بعين الشروط السابقة بالمدة المعتادة

٣٨٧ - يجب على مستأجر الارض للزراعة الذي قاربته مدة ايجاره على الانتهاء أن يمكن المستأجر اللاحق من تهيئة الارض للزراعة والبذر ما لم يحصل للمستأجر السابق ضرر من ذلك

٣٨٨ - يفسخ الايجار بعدم وفاء أحد المتعاقدين بما التزم به الآخر أو بعدم قيامه بالواجبات المبينة في المواد السابقة بغير اخلال بالتضمينات التي هي بالنسبة لما يستحقه المؤجر عبارة عن الاجرة المقابلة لزمن الخلوين الفسخ والتأجير وعما يتقص من الاجرة في المدة الباقية من الايجار الاول عما كانت عليه فيه

٣٨٩ - يفسخ الايجار ببيع الشيء المستأجر اذا لم يكن لسند الايجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ البيع الثابت رسمياً ومع ذلك ليس للشئ أن يخرج المستأجر الا بعد التسليم عليه بالخروج في المواعيد المذكورة آنفاً

- ٣٩٠ - وفي الحالة المذكورة المستأجرون الذين يكلفون بالخروج مع وجود سندات الإيجار بأيديهم يستحقون أخذ التضمينات اللازمة من المؤجر إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك
- ولا يجوز اخراج المستأجر إلا بعد اعطائه التضمينات اللازمة من المؤجر أو من المشتري عن المؤجر المذكور أو اعطائه كفيل بها يكون كفواً
- ٣٩١ - لا ينسخ الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر ما لم يكن الإيجار حاصلًا للمستأجر بسبب حرفته أو مهارته الشخصية
- ٣٩٢ - في مواد إيجار الأرض الزراعية لا يجوز للمستأجر أن يطلب من المؤجر تنقيص الإجرة إذا هلكت الزراعة بمحاذنة جبرية
- ٣٩٣ - وإذا منعت المحاذنة الجبرية المستأجر من تهيئة الأرض أو بذرها أو أثلقت ما بذر فيها كله أو أكثر تكون الإجرة غير مستحقة أو واجبة تنقيصها وكل هذا إذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك
- ٣٩٤ - من استأجر أرضاً زراعية وغرس فيها أشجاراً فلا يجوز له قلعها إلا إذا كانت شجيرات معدة للنقل وللمؤجر الخيار بين قلع الأشجار المغروسة بدون إذنه والزام المستأجر بمصاريف القلع وبين إبقائها ودفع قيمتها للمستأجر حسب التقويم
- ٣٩٥ - وفي حالة ما إذا أراد قلعها لزمه أن ينتظر الزمن الذي يوافق نقلها فيه عادة
- ٣٩٦ - الأراضي المعدة للزراعة أو المشغولة بالأشجار يجوز تأجيرها لمن يزرعها بشرط أدله حصة معلومة من محصولاتها إلى المؤجر

٣٩٧ - ان لم تعين مدة ايجار الارض للزراعة فيها على الوجه المذكور يعتبر تأجيرها واقعا على محصولات سنة واحدة

٣٩٨ - تدخل في التأجير بهذا الوجه الآلات الزراعية والماشى الموجودة في الارض في وقت العقد اذا كانت تلك الآلات والماشى مملوكة للتأجير مالم يوجد شرط بخلاف ذلك

٣٩٩ - على المستأجر بهذا الوجه أن يصرف المصاريف اللازمة لحفظ ما يوجد بالارض من المباني وغيرها من المآوى وأن يبذل جهده في خدمة الارض وعليه أيضا أن يستعوض الآلات التي بليت بكثرة الاستعمال الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك ولكن لا يكون ملزوما بان يستعوض الحيوانات التي نفقت الا من النتائج فقط اذا كان هلاكها بدون تقصير منه

٤٠٠ - ويتقضى التأجير المذكور بموت المستأجر أو بآى حادثة تمنعه من الزراعة الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك انما على المؤجر أداء المصاريف المنصرفة من المستأجر على المزروعات التي لم تحصد

(الفصل الثانى - فى ايجار الامتصاص وأهل الصنائع)

٤٠١ - ايجار الامتصاص يكون للخدمة معينة مسقرة فى المدة المحدودة فى عقدا لايجار أو لعل معين

٤٠٢ - لايجوز أن يكون ايجار المستخدمين والعملة والخدمة المترتبة الارضين معين

٤٠٣ - إذا كانت مدة الإيجار معينة في العقد وفسخ السيد الإيجار لزمه التعويض عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها الخادم من استخدام عهده وعن مصاريف السفر إذا كان قد استحضره بالخصوص من جهة أخرى

٤٠٤ - إذا تم تعيين مدة الإيجار في العقد جاز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في أي وقت أراد بشرط أن يكون في وقت لا تقي الفسخ

٤٠٥ - إذا لم يحصل اتفاق على تعيين الإجرة تباع مآقره العرف لتعيين مقدار الإجرة سواء كانت مستحقة أو مدفوعة

٤٠٦ - استئجار الصانع لعمل معين يجوز أن يكون بالمقاول على العمل كله أو بإجرة معينة على حسب الزمن الذي يعمل فيه أو على حسب العمل الذي يعمل

٤٠٧ - وفي جميع الأحوال يجوز لصاحب العمل أن يوقفه مع أدائه التعويضات اللازمة للمقاول في مقابلة المصاريف المنصرفة لتهيئة العمل الذي صار إيقافه

ولكن إذا استخدم صاحب العمل الصانع أو المقاول لمدة معينة أو عقد المقاول معه على العمل كله وجب عليه في حالة إيقاف العمل أن يدفع جميع الربح الذي كان ينتج للمقاول أو الصانع المذكور من تنفيذ العمل

٤٠٨ - يستحق المهندس المعماري أجرة خاصة بعمل الرسم والمقايسة وأجرة لإدارة عمل البناء فإن لم يحصل الاتفاق على مقدار هاتين الأجرتين يصير تقديرهما على حسب العرف المعماري

انما اذا لم يتم العمل بمقتضى الرسم الذى أجراه المهندس فيكون تقدير الاجرة فقط بحسب الزمن الذى استغرقه فى عمل ذلك الرسم وباعتبار نوعه

٤٠٩ المهندس المعماري والمقاول مسؤولان مع التضامن عن خلل البناء في مدة عشرين سنة ولو كان ناشئا عن عيب الارض أو كان المالك أدنى في انشاء أبنية معينة بشرط أن لا يكون البناء في هذه الحالة الاخيرة معدا في قصد المتعاقدين لان يكفى أقل من عشرين سنة

٤١٠ - المهندس المعماري الذى لم يؤمر بملاحظة البناء لا يكون مسؤولا الا عن عيوب رسمه

٤١١ - ينفسخ استئجار الصانع بموته أو بحادثة قهرية منقته عن العمل وفي هذه الحالة على صاحب العمل أن يأخذ ما ينفعه مما استحضره الصانع من المهمات بما اشتراه به الصانع من الثمن

٤١٢ - لا ينقطع حساب المقاولة الا بعد تمام العمل وكل حساب معمول في خلال الاشغال يعتبر موقتا وكل مادفع في خلال هذه الاشغال يخصم من أصل مبلغ المقاولة الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك

٤١٣ - يجوز للمقاول أن يقاوم غيره على عمله كله أو بعضه اذا لم يوجد في عقد المقاولة ما يمنع من ذلك ولكنه يبقى مسؤولا عن عمل المقاول الثاني

٤١٤ - لا يجوز للمقاولين من المقاول الاول مطالبة المالك الا بالمبالغ المستحقة لذلك المقاول في وقت الجزاء الواقع من أحدهم أو بعده

- ٤١٥ - ولهم حق الامتياز على تلك المبالغ كل منهم بقدر ما يخصه فيها ويجوز دفعها اليهم مباشرة من طرف المالك بدون احتياج لامر بذلك
- ٤١٦ - استتجار الصانع يجوز أن يشتمل بطريق التبعية على ما يلزم احضاره من المهمات اللازمة للعمل كلها أو بعضها
- ٤١٧ - اذا أحضر الصانع المهمات اللازمة للعمل المأمور به وتلف العمل كان تلفه عليه ما لم يسبق تسليم العمل لصاحبه أو قبوله أو عرضه عليه مع تكليفه باستلامه تكليفا رسميا
- وأما اذا كانت المهمات محضرة من صاحب العمل وكان الصانع مقاولا على عملها وحصل التلف بسبب قهرى فيكون تلف المهمات على المالك وتضيق على الصانع أجرته
- ٤١٨ - لا يجوز لمن تعهد بعمل بالمقاول أن يطلب بأى غلة زيادة مبلغ المقاوله الا اذا زادت مصاريف العمل بسبب من صاحب العمل

الباب الرابع

(فى الشركات)

(الفصل الاول - فى عقد الشركة)

- ٤١٩ - الشركة عقد بين اثنين أو أكثر يلتزم به كل من المتعاقدين وضع حصة فى رأس المال لاجل عمل مشترك بينهم وتقسيم الارباح التى تنشأ عنه بينهم

٤٢٠ - يجوز أن تكون الحصة في رأس المال نقوداً أو أوراقاً ذات قيمة أو منقولات أو عقارات أو حقوق انتفاع بشئ مما ذكر ويجوز أيضاً أن تكون عبارة عن عمل لواحد من الشركاء أو أكثر

٤٢١ - تعتبر حصص الشركاء في رأس المال ملكاً للشركة لا يجوز الانتفاع بها ما لم يوجد نص صريح في العقد في شأن ذلك

٤٢٢ - يلزم أن تكون الحصة في رأس المال معينة ومبينة نوعها فإذا كانت شاملة لجميع ما يملكه الشريك وقت العقد وجب حصره بالجرد

٤٢٣ - على كل واحد من الشركاء أن يؤدى حصته في رأس المال في الوقت المتفق عليه

٤٢٤ - إذا كانت حصة الشريك في رأس المال حق ملكية في عين معينة أو حق انتفاع فيها انتقل الحق في ذلك بمجرد عقد الشركة لجميع الشركاء وكان عليهم تلقاه

٤٢٥ - الشريك ضامن لحصته في رأس المال كضمان البائع للبيع

٤٢٦ - الشريك المتأخر عن أداء حصته في رأس المال ملزم بالتضمينان بمجرد مطالبته بالتأدية معطالبة رسمية

وإذا نشأ عن هذا التأخير ضرر للشركة وجب عليه تعويضه بغير مقاصة بالأرباح التي استقبلها الشركة

٤٣٧ - الشريك ملازم حتما بقوائد المبالغ المطلوبة للشركة منه خاصة وله فوائد المبالغ المطلوبة منها والحق في استيلاء ما صرفه في مصلحة الشركة بالوجه اللائق بدون غش ولا تفريط

٤٣٨ - على كل واحد من الشركاء أن يلاحظ منافع الشركة ويعتني بتدبير مصالحها كصالح نفسه

٤٣٩ - ما يستحقه أحد الشركاء على الشركة واجب أدائه لمن جميع الشركاء فان أعسر أحدهم وزع ما يخصه على باقي الشركاء

٤٤٠ - تعين في سند عقد الشركة حصة كل شريك في الأرباح فاذا لم يذكر ذلك في العقد كانت حصة كل واحد منهم في الأرباح بالتسوية لحصته في رأس المال

٤٤١ - حصة الشريك الذي وضع عمله بصفة رأس مال مساوية لأقل حصته من حصص الشركاء الذين وضعوا حصصهم في رأس المال عينا
٤٤٢ - الشريك الذي وضع عمله بصفة رأس مال اذا وضع زيادة عليه رأس مال عينا يستحق في مقابلة ما وضعه من رأس المال العيني حصة من الربح نسبية

٤٤٣ - والحصة في الخسارة مساوية للحصة المشترطة في الربح الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك

٤٤٤ - لا يجوز أن يشترط في الشركة أن واحدا من الشركاء أو أكثر لا يكون له نصيب في الربح أو يسترجع رأس ماله سالما من كل خسارة

ولكن يجوز أن يشترط أن من دخل في الشركة بعمله لا يشترك في التسلط بشرط أن لا ترتب له أجرة على عمله

٤٣٥ - يجوز للشركاء أن يعينوا مديرا للشركة واحدا أو أكثر

٤٣٦ - والمديرون الذين ليسوا شركاء يجوز دائما عزلهم

٤٣٧ - والمديرون الشركاء يجوز عزلهم إذا لم يعينوا للإدارة في عقد الشركة ومع ذلك فالمديرون الشركاء المعينون للإدارة في العقد يجوز عزلهم أيضا لاسباب قوية أو إذا كانت الشركة شركة مساهمة

٤٣٨ - إذا لم يعين للشركة مديرون اعتبر كل واحد من الشركاء مأذونا من شركائه بالإدارة وله إدارة العمل وحده وانما يعمل في حالة اختلاف الشركاء بما يتفق عليه أكثرهم

٤٣٩ - ليس للمديرين ولو باتحاد آرائهم ولا للشركاء بأكثرية الآراء أيًا كانت تلك الأثرية أن يفعلوا شيئا يخالف الغرض المقصود من الشركة ولأن يطلبوا مبالغ غير حصص رأس المال المتفق عليها في العقد ما لم يكن ذلك مدفوع ديون على الشركة أو لأداء المصاريف اللازمة لحفظ أموالها

ومع ذلك لا يجوز ولو في الحالة الأخيرة طلب مبالغ من الشركة في شركة التوصية أو من أصحاب السهام في شركة المساهمة

٤٤٠ - للشركاء الذين ليسوا مديرين للشركة الحق في طلب معرفة إدارة أشغال الشركة

- ٤٤١ - لا يجوز لاحد من الشركاء أن يسقط حقه في الشركة كله أو بعضه الا اذا وجد شرط يقضى بذلك وانما يجوز له فقط أن يشترك في أرباحه غيره ويبقى هذا الغير خارجا عن الشركة
- ٤٤٢ - في غير الشركات التجارية وفي جميع شركات المحاصة كل شريك عقد شرط باسمه مع أجنبي عن الشركة هو الملزم به لوحده لهذا الاجنبى
- ٤٤٣ - واذا كان الشريك مائونا بالمعاملة مع الغير باسم الشركاء أو باسم الشركة كان كل واحد من الشركاء ملزما لهذا الغير بحصة مساوية لحصة الآخر لا على وجه التضامن لبعضهم الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك
- ٤٤٤ - ولهذا الغير في كل الاحوال حق مطالبة كل من الشركاء بقدر حصته في الربح الحاصل من العمل
- ٤٤٥ - تنتهى الشركة بأحد الامور الآتية
أولا - بانقضاء الميعاد المحدد للشركة
ثانيا - بانتهاء العمل الذى انعقدت الشركة لاجله
ثالثا - بهلاك جميع مال الشركة أو هلاك معظمه بحيث لا يمكن ادارة عمل نافع بالباقي
- رابعا - موت أحد الشركاء أو باحجر عليه أو اقلاسه اذا لم يشترط في عقد الشركة شئ في شأن ذلك مع عدم الاخلال بالاصول المخصوصة المتعلقة بالشركات التجارية التى لا تنفسح دعوت أحد الشركاء الغير متضمن أو اقلاسه أو احجر عليه

خامسا - بإرادة جميع الشركاء
سادسا - بانفصال أحد الشركاء عن الشركة إذا كانت مدة الشركة ليست معينة بشرط أن لا يكون هذا الانفصال مبنيا على غش ولا في غير الوقت اللائق له

٤٤٦ - يجوز للحاكم أن تفسخ الشركة بطلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك آخر بما تعهد به أو لوقوع منازعة قوية بين الشركاء تمنع جريان أشغال الشركة أو لاي سبب قوى غير ذلك

٤٤٧ - تتبع هذه القواعد في كافة الشركات مع عدم الاختلال بعموم منصوص في قانون التجارة فيما يتعلق بمواد الشركات التجارية

(الفصل الثالث - في قسمة الشركات وغيرها)

٤٤٨ - تقسم بين الشركاء أموال الشركة على حسب المبین في عقدها

٤٤٩ - إذا لم يصرح في العقد عن كيفية القسمة يكون اجراؤها في الشركات المدنية بمعرفة جميع الشركاء وفي الشركات التجارية بمعرفة من يعين لتصفية الشركة بأغلب آراء الشركاء سواء كان واحدا أو أكثر أو بمعرفة من يعينه المحكمة عند عدم اتفاق أغلبية الشركاء على التعيين

٤٥٠ - ولأأمور بالتصفية الحق في أن يبيع مال الشركة سواء كان بالمراد العام أو بالتراضي إذا كانت مأمورية ليست مفيدة في سنده تعيينه

٤٥١ - وفي جميع الاحوال الاخر يجوز للشركاء الذين لهم اهلية التصرف في حقوقهم اذا اقتضت الحال قسمة أموال مشتركة أن ياشروا القسمة بالطريقة التي يرضونها اذا كانوا متفقين بأجمعهم عليها

٤٥٢ - أما اذا كانوا مختلفين في الرأي أو كان أحدهم ليس فيه أهلية التصرف في حقوقه فعلى من أراد منهم القسمة أن يكلف بالحضور باقي شركائه أمام محكمة المواد الجزئية التابع اليها مركز الشركة أو موقع العقار أو أمام المحكمة التابع لها محل أحد الشركاء اذا كان المراد قسمته منقولا وأن يطلب من المحكمة تعيين واحد أو أكثر من أهل الخبرة لاجل التقويم وتعيين الحصص

٤٥٣ - اجراءات أهل الخبرة تكون بالالوجه المينة بقانون المرافعات

٤٥٤ - اذا أمكنت قسمة الاموال عينا وحصل نزاع في تعيين الحصص تحكم محكمة المواد الجزئية في ذلك وفي المنازعات الاخرى التي تكون من خصائصها

وانا حصلت منازعات لم تكن من خصائص المحكمة المذكورة وجب عليها أن تعيّل الاخصام على المحكمة الابتدائية وتعين الجلسة التي يلزم حضورهم فيها أمامها وتؤخر الفصل في القسمة الى أن يحكم قطعيًا تلك المنازعات (ذكر بتاريخ ١١ رجب سنة ١٣٠٩ - ١٠ فبراير سنة ١٩٩٢)

٤٥٥ - نحصل القسمة بطريق القرعة أمام القاضي المعين للواد الجزئية ويحرر بها محضرا

٤٥٦ - اذا كان أحد الشركاء قاصرا أو غير أهل للتصرف أو غائبا وجب التصديق من المحكمة الابتدائية على قسمة الاموال الى حصص

٤٥٧ - وكل حصة وقعت بموجب القسمة في نصيب أحد الشركاء تعتبر أنها كانت دائما ملكا له قبل القسمة وبعدها ويعتبر أنه لم يملك غيرها من الاموال التي قسمت

٤٥٨ - اذا لم تكن القسمة عينا تباع الاموال بالوجه المينة بقانون المرافعات

٤٥٩ - لارباب الديون على الشركة الذين حصلت ديونهم بسبب الاموال المشتركة أن يطالبوا باستيفائها من مجموع أموال الشركة ومن كل حصة منها

٤٦٠ - يجوز لارباب الديون الشخصية التي على أحد الشركاء أن يعارضوا في اجراء القسمة عينا وفي بيع المال بغير دخولهم في ذلك ويكون اجراء المعارضة المذكورة بين أيدي الشركاء الآخرين ويتوقف على حصولها ملازمة هؤلاء الشركاء بأن يطلبوا حضور المدائنين المعارضين في كافة الاجراءات المتعلقة بالقسمة أو بالبيع والا كان العمل لاغيا

٤٦١ - الدائنون للشركة مقدمون عند توزيع الثمن ودفعه على مدائني أشخاص الشركاء

٤٦٣ - يجوز للشركاء في الملتحق قبل قسمته بينهم أن يستردوا لأنفسهم الحصة الشائعة التي باعها أحدهم للغير ويقوموا بدفع ثمنه له والمصاريف الرسمية والمصاريف الضرورية أو النافعة

الباب الخامس

(في العارية والإرادات المرتبة)

- ٤٦٣ - العارية على نوعين عارية استعمال وعارية استهلاك
- ٤٦٤ - فالعارية بالاستعمال فقط هي أن الماعير يسلم إلى المستعير شيئاً يبيح له الانتفاع به ويلتزم المستعير برده بعد الميعاد المتفق عليه
- ٤٦٥ - والعارية بالاستهلاك هي أن الماعير ينقل إلى المستعير ملكية شيء يلتزم المستعير بتعويضه بشيء آخر من عين نوعه ومقداره وصفته بعد الميعاد المتفق عليه
- ٤٦٦ - إذا لم يصرح في العقد بنوع العارية يكون تعيينه بحسب أحوال المتعاقدين والشيء المعار

(الفرع الأول - في عارية الاستعمال)

- ٤٦٧ - عارية الاستعمال تكون بلا مقابل أبداً
- ٤٦٨ - المستعير ضامن لضاياع الشيء المستعار أو نقصان قيمته الحاصل بتقصيره ولو كان التقصير يسيراً

٤٦٩ - يجب على المستعير القيام بحفظ العين المستعارة والاعتناء بصيانتها اعتناء تاما ولا يجوز له أن يستعملها الا فيما أعلت له على حسب الاتفاق بينه وبين المغير

٤٧٠ - اذا استعمل المستعير الشيء المستعار في غير ما أعد له أو استعمله بعد الزمن المتفق عليه كان ملزما بتعويض مساو للقيمة الجبرمة مع تعويض التلف الحاصل من الافراط في استعماله

٤٧١ - للمستعير الحق في طلب المصاريف الضرورية المستحقة التي اضطر لصرفها قبل امكان اخبار المغير بها وعليه المصاريف اللازمة لوفاية الشيء المستعار

٤٧٢ - وعليه أن يرد الشيء المستعار في الميعاد المعين للرد ولا يجوز أن يجبر على رده قبل هذا الميعاد وفي حالة عدم تعيين الميعاد يانزم رده بعد انتهاء الاستعمال المستعار لاجله

(الفرع الثاني - في عارية الاستهلاك وفي الايرادات المرتبة)

٤٧٣ - في عارية الاستهلاك يكون ضمان العين المستعارة على المستعير بمجرد انتقال الملكية اليه

٤٧٤ - اذا كان الشيء المستعار قودا الزم رده بعين قيمته العددية أي كان اختلاف أعمار المسكوكات التي حصل بعد وقت العارية

٤٧٥ - على المستعير أن يؤدي في الوقت المتفق عليه ما استعاره واذا لم يعين لاداء المستعار ميعاد أو صار للاتفاق على أن المستعير يؤديه عندما يمكنه فبعين القاضى الوقت الذي يقتضى حصول الاداء فيه

٤٧٦ - يلزم أن يكون الأداء في المحل الذي حصلت فيه العارية
إذا لم يشترط خلاف ذلك

٤٧٧ - عارية الاستهلاك تكون بلا مقابل إذا لم يوجد شرط
بخلاف ذلك

٤٧٨ - لا يجوز أن تكون الفائدة المشترطة أزيد من اثني عشر
في المائة سنوياً

٤٧٩ - يجوز أن يشترط في عقد الاقتراض بالفائدة أن المقرض
ليس له طلب رأس المال أبداً وأن المقرض رده في أي وقت أراد
وفي هذه الحالة يسمى العقد المذکور عقد ترتيب ايراد وتسمى الفائدة
باسم مرتب ومع ذلك يجوز للمقرض أن يستحصل على حكم برد رأس ماله
إذا لم يوف المقرض بما التزم به أو إذا امتنع عن أداء التأمينات المشترطة
أو أعدمها أو وقع في حالة الإفلاس

٤٨٠ - ترتيب الايراد المذكور يجوز أن يكون بفائدة زائدة عن
المقرر قانوناً تدفع مدقة معينة أو مدقة حياة المقرض أو حياة أي شخص آخر
موجود وقت ترتيب الايراد المذكور وفي هذه الحالة لا يكون رأس المال
واجب الرد أبداً بل يعتبر تسديده شيئاً فسياً بالمرتبات التي تدفع في المدّة
المتفق عليها

ويجوز لأصاحب الايراد في حالة عدم الوفاء أو عدم أداء التأمينات أو
اعدامها أو إظهار إفلاس المدين بالايراد أن يتحصل فقط على بيع أموال
هذا المدين وتخصيص مبلغ من أعمالها ككف لاداء المرتبات المتفق عليها

٤٨١ - تتبع القواعد المقررة سابقا في حالة تقرير مرتبات مؤيدة أو مقيمة لمدة الحياة في مقابلة بيع أو عقد آخر أو مجرد تبرع

الباب السادس

(في الوديعة)

٤٨٢ - الإيداع عقد به يسلم إنسان منقولا لإنسان آخر يتعهد بحفظه بدون اشتراط أجره كما يحفظ أموال نفسه ويرده بعينه عند أول طلب يحصل من المودع

٤٨٣ - إذا اشترطت الأجرة للمودع عنده تباع في العقد القواعد المتعلقة باستئجار الصانع

٤٨٤ - ولا يجوز لحافظ الوديعة أن يلزم مودعها بأخذها قبل الميعاد المتفق عليه

٤٨٥ - حافظ الوديعة مسئول عما يقع منه في شأنها من التقصير الجسيم وعن عدم صيانتها لها المسترطة في العقد

٤٨٦ - ولا يجوز له أن يستعمل الشيء المودع عنده والا كان ملزما بالتأمينات

٤٨٧ - وعليه أن يرده إلى المودع نفسه أو لمن ينوب عنه

٤٨٨ - وعلى المودع أن يؤدي لحافظ الوديعة المصاريف المنصرفة منه لحفظها ويعطيه بدل الخسارات التي نشأت له عنها وللحافظ المذكور حق حبسها لاستيفاء ما هو مستحق له

٤٨٩ - حافظ الوديعة الذي يأخذ أجرة بسبب الاحوال التي ترتب عليها الايداع كصاحب خان أو أمين النقل أو نحوهما ضامن لهلاك الوديعة الا اذا أثبت أن الهلاك حصل بسبب قوة قاهرة

٤٩٠ - اذا حصل الايداع بسبب نزاع واقع في الوديعة فليس لحافظها أو لحارمها المعين لها أن يسلمها الا لمن يتعين لاستلامها باتفاق جميع الاخصام أو بأمر المحكمة

٤٩١ - للمحكمة أن تعين حارسا أو حافظا للاشياء المتنازع فيها أو الموضوعة تحت القضاء كما يجوز لها أن تعين لذلك أحدا الاخصام المترافعين

٤٩٢ - ايداع الاشياء المتنازع فيها يجوز أن يكون بمقابل

٤٩٣ - يجب في جميع الاحوال على حافظ الوديعة أو حارمها أن يرد أيضا محصولها ونتائجها وعليه فوائد النقود المودعة عنده من وقت مطالبته بردها مطالبة رسمية

٤٩٤ - من ينوب عن حافظ الوديعة اذا باعها مع عدم علمه بأنها وديعة فليس عليه لما لكها الا رد ما قبضه من الثمن أو التنازل له عما له من الحقوق على المشتري وأما اذا كان ملكها الاحد مجانا فعليه قيمتها بحسب التقويم

الباب السابع

(في الكفالة)

- ٤٩٥ - الكفالة عقد به يلتزم انسان بأداء دين انسان آخر اذا كان هذا الآخر لا يؤديه ويجوز الكفالة بالدين بدون علم المدين بها
- ٤٩٦ - الكفالة باطلة اذا كان الدين المكفول به باطلا ما لم تكن الكفالة حاصلة بسبب عدم أهلية المدين
- ٤٩٧ - لا يجوز أن تعقد الكفالة بمبلغ أكثر من المبلغ المطلوب من المدين ولا بشروط أشد من شروط الدين المكفول به لكن يجوز أن تكون الكفالة بمبلغ أقل من الدين وبشروط أخف من شروطه
- ٤٩٨ - في حالة عدم وجود شرط صريح لا تكون الكفالة الا على اصل الدين ولا توجب التضامن
- ٤٩٩ - أما الكفالة التي تؤخذ بالمحاكم أو بناء على حكم فتستلزم التضامن حكما مع كفالة الفوائد والمصاريف والمخلفات
- ٥٠٠ - اذا تعهد المدين تعهدا مطلقا باعطاء كفيل سواء كان التعهد حصلا باتفاق بينه وبين الدائن أو أمام المحكمة وأعسر الكفيل الذي قدمه وجب على المدين استبداله بكفيل آخر
- ٥٠١ - يجب ابقاء التعهد باعطاء الكفيل على حسب الاوجه المبينة في قانون المرافعات

٥٠٢ - للكفيل الغير متضامن الحق اذا لم يتركه في الزام رب الدين بمطالبة المدين بالوفاء اذا كان الظاهر أن أمواله الجائز حجزها تنفي بأداء

الدين بتمامه وحينئذ فله عسكرة النظر والحكم في إيقاف المطالبة الحاصلة للكفيل إيقافاً مؤقتاً مع عدم الإخلال بالأجرائات التقظية

٥٠٣ - للكفيل الحق في مطالبة المدين عند حلول أجل الدين ولو أجل رب الدين المدين أجل جديدا ولم يبرئ الكفيل من الكفالة وله أيضاً مطالبة المدين بالدين إذا أفلس قبل حلول أجل الدين المكفول به

٥٠٤ - في حالة تعدد الكفلاء لدين واحد بقدر واحد بغير شرط التضامن لا يجوز لرب الدين الامتطالبة كل منهم بقدر حصته في الكفالة وأما إذا كانت الكفالة حاصلة بعدة عقود متوالية فهذا لا يدل على تضامن الكفلاء ولكن قد يتضح التضامن من قرائن الأحوال

٥٠٥ - إذا دفع الكفيل الدين عند حلول الأجل فله الرجوع على المدين بجميع ما آتاه ويحل محل الدائن في حقوقه لكن لا تجوز له المطالبة إلا بعد استيفاء الدائن دينه بتمامه إذا كان الكفيل لم يدفع الأجر من الدين

٥٠٦ - وإذا وجدت كفلاء متضامنون فالذي أتى جميع الدين منهم عند حلول أجله له أن يطلب من كل من باقي الكفلاء أن يؤدى له حصته من الدين مع تأدية ما يخصه من حصة المعسر منهم

٥٠٧ - على الكفيل أن يحضر المدين قبل أداء الدين بعزمه على الاداء أو بالمطالبة الحاصلة له من رب الدين والامسقط حقه في الرجوع

على المدين في الحالتين إذا كان المدين أدى الدين بنفسه أو كان له أوجه
لإثبات بطلان الدين أو زواله عنه

٥٠٨ - من تكفل باحضار المدين يوم حلول أجل الدين ولم
يحضره في الميعاد كان ملزماً بالدين وإذا حضر المدين المذكور برئ كفيله
٥٠٩ - يبرأ الكفيل بمجرد برائة المدين وله أن يتسلل بجميع
الأوجه التي يحجج المدين بها ماعدا الأوجه الخاصة بشخصه

٥١٠ - يبرأ الكفيل بقدر ما أضاعه الدائن بتقصيره من
التأمينات التي كانت له

٥١١ - تبرأ ذمة الكفيل بقبول الدائن شيئاً بصفة وفاء للدين
ولو حصلت دعوى من الغير باستحقاقه ذلك الشيء

الباب الثامن

(في التوكيل)

٥١٢ - التوكيل عقد به يؤذن الوكيل بعمل شيء باسم الموكل
وعلى ذمته ولا يتم العقد إلا بقبول الوكيل وقد يتضمن القبول من اجراء
العمل الموكل فيه

٥١٣ - يعتبر التوكيل بلا مقابل ما لم يوجد شرط صريح بخلاف
ذلك أو شرط ضمنى يتضمن من حالة الوكيل

٥١٤ - الاتفاق على مقابل معين لا يمنع من التطرف فيه بمعرفة
القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه

٥١٥ - يجوز أن يكون التوكيل خاصاً وعماماً فالتوكيل الخاص لا يترتب عليه إلا الأذن للوكيل بإجراء الأعمال المبينة في التوكيل وبإيعازها الضرورية . وأما التوكيل العام فلا يترتب عليه إلا التفويض للوكيل في الأعمال المتعلقة بالإدارة

٥١٦ - لا يسوغ الإقرار بشئ بطريق التوكيل ولا طلب عين ولا المدافعة في أصل الدعوى ولا تحكيم محكمين ولا إجراء مصلحة أو بيع عقار أو حق عقارى أو ترك التأمينات مع بقاء الدين أو إجراء أى عقد يتضمن التبرع إلا بعد إثبات توكيل خاص بذلك أو تفويض خاص ضمن توكيل عام

٥١٧ - التوكيل في بيع عقارات الموكل يتضمن الأذن ببيع عقار غير منصوص عليه وكذلك التوكيل في تمكيم المحكمين أو في إجراء المصلحة يتضمن التفويض للوكيل في إجراء ذلك في جميع حقوق الموكل ولو غير منصوص عليها والخاصل أن التوكيل العام في جنس عمل يكون معتبراً بدون نص على موضوع العمل إلا فيما يتعلق بعقود التبرعات

٥١٨ - لمن يعامل الوكيل الحق في أن يطلب منه صورة رسمية من سند التوكيل

٥١٩ - إذا تعدد الوكلاء في عمل واحد توكيل واحد ولم يصرح لاحدهم بانقراده في العمل فلا يجوز لهم العمل إلا معاً

٥٢٠ - يجب أن يكون الأذن للوكيل بإقامة غيره عنه صريحاً في سند التوكيل ويكون الوكيل مسؤولاً عن النائب الذى لم يعينه الموكل

إذا كان هذا النائب معسرا أو غير أهل أو مشهورا بالاهمال وفي جميع الأحوال نائب الوكيل مسؤول مباشرة عند الموكل

٥٣١ - والوكيل مسؤول عن تقصيره الجسيم وعن عدم وفائه التوكيل باختياره وهو مسؤول أيضا عن تقصيره اليسير إذا كان له أجرة متفق عليها

٥٣٢ - لا يجوز للوكيل أن يعزل نفسه عن الوكالة في وقت غير لائق ويجب عليه إذا انتهى توكيله بأي صورة غير عزله من الموكل عزلا تليا أن يجعل الأعمال التي ابتدأها في حالة تقيها من الاخطار

٥٣٣ - الوكيل الذي يعمل عملا على ثمة موكله بدون أن يخبر بتوكيله يكون هو المسؤول لدى من عامله

٥٣٤ - أما إذا أخبر أن عمله للموكل وعلى ثمته فلا يترتب عليه ازام غير اثبات التوكيل ولا يكون مسؤولا أيضا عن تجاوز حدود ما وكل فيه إذا أعلم من بعامله بسعة وكالته

٥٣٥ - وعليه تقديم حساب ادارة عمله وحساب المبالغ التي قبضا على ثمة موكله

٥٣٦ - وعليه فوائد المبالغ المقبوضة من يوم مطالبتة بهامطالبة رسمية أو من يوم استعماله لها المنفعة نفسه وله الحق في فوائد النقود التي دفعها بسبب التوكيل من يوم دفعها

٥٣٧ - على الموكل تنفيذ ما التزم به وكيله باجمه بموجب التوكيل وعليه أن يبين في ميعاد لائق ما في عزمه من التصديق أو عدمه على ما فعله الوكيل خارجا عن حدود التوكيل

- ٥٢٨ - وعليه أن يؤدي المصاريف المنصرفة من وكيله المقبولة قانوناً أياً كانت نتيجة العمل إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه
- ٥٢٩ - ينتهى التوكيل بالعرل وباتمام العمل الموكل فيه وبغزل الوكيل نفسه وإعلان الموكل وموت أحدهما
- ٥٣٠ - موت الموكل أو عزل الوكيل لا يجوز الاحتجاج به على الغير إذا لم يكن عالماً به
- ٥٣١ - وعلى الوكيل بعد انتهاء توكيله أن يرد للموكل السند المعطى له بالتوكيل

الباب التاسع

(فى الصلح)

- ٥٣٢ - الصلح عقد به يترك كل من المتعاقدين جزءاً من حقوقه على وجه التقابل لقطع النزاع الحاصل أو لمنع وقوعه
- ٥٣٣ - لا يجوز الصلح فى المسائل المتعلقة بالنسب أو بالنظام العام ولكن يجوز عمل الصلح فى الحقوق المالية التى تنشأ عن مسائل النسب أو عن الجنىء المخلة بالنظام العام
- ٥٣٤ - الترك الحاصل بالصلح يلزم تأويله بالدفقة بحسب ألفاظه ومهما كانت هذه اللفاظ لا يؤول الترك الا على الحقوق المحددة فى موضوع المادة الواقع فيها الصلح

٥٣٥ - لا يجوز الطعن في الصلح إلا بسبب تدليس أو غلط محسوس واقع في الشخص أو في الشيء أو بسبب تزوير السندات التي على موجبها صار الصلح وتبين بعده تزويرها

٥٣٦ - يجب تصحيح الغلط في أرقام الحساب

٥٣٧ - التأمينات التي كانت على الحق الذي وقع فيه الصلح تبقى على حالها للوفاء بالصلح ولكن يجوز لمن عليه تلك التأمينات أو لمن يتضرر من بقائها أن يحتج على الدائن بأوجه الدفع التي كانت موجودة في حق الدين قبل وقوع الصلح

٥٣٨ - لا يجوز الاحتجاج بالصلح على من له شركة في القضية التي وقع فيها الصلح ولا يجوز أن يحتج هو به أيضاً

٥٣٩ - إذا كان العقد المعنون باسم الصلح يتضمن في نفس الأمر هبة أو بيعاً أو غيرهما أيًا كانت الالفاظ المستعملة فيه فالأصول السالفة ذكرها لا تجري إلا إذا كانت موافقة لنوع العقد المعنون بعنوان الصلح

الباب العاشر

(في الرهن)

٥٤٠ - الرهن عقد به يوضع المدين شيئاً في حيازته أو حيازة من اتفق عليه العاقدان تأميناً للدين وهذا العقد يعطى للدائن حق حبس الشيء المرهون لحين الوفاء بالتمام وحق استيفاء دينه من ثمن المرهون مقدماً بالامتياز على من عداه

- ٥٤١ - يبطل الرهن اذا رجع المرهون الى حياته راهنه
- ٥٤٢ - يجوز أن يكون الشيء المرهون ضامنا على التوالى لعدة ديون بشرط أن الحائز للرهن يرضى بابقاء المرهون عنده على ذمة أرباب الديون
- ٥٤٣ - ولا يجوز اشتراط كون الشيء المرهون يصير مملوكا للدائن عند عدم الوفاء له انما للدائن فقط الحق في طلب بيع المرهون بالكيفية الجائزة لسائر الدائنين
- ٥٤٤ - الشيء المرهون هو تحت حفظ الحائز له فإذا تلف بسبب قهرى قتلغه على مالكة
- ٥٤٥ - لا يجوز للدائن المرتهن أن ينتفع بالرهن بدون مقابل بل عليه أن يسعى في الاستغلال من الرهن بحسب ما هو قابل له الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك وهذه الغلة تستلزم من الدين المؤمن بالرهن ولو قبل حلول الاجل بحيث انها تستلزم أو لا من الفوائد والمصاريف ثم من أصل الدين
- ٥٤٦ - جله الرهن ضامنة لكل جزء من الدين
- ٥٤٧ - يجوز أن يكون الرهن منقولا أو عقارا
- ٥٤٨ - ويجوز رهن شيء تأمينا لدين على شخص غير الراهن
- ٥٤٩ - لا يصح رهن المنقول بالنسبة لغير المتعاقدين الا اذا كان بسند ذي تاريخ ثابت بوجه رسمى مشتمل على بيان المبلغ المرهون عليه وبيان الشيء المرهون بيانا كافيا ويحصل رهن الدين بتسليم سنده ورضاء المدين كالمقرر في المادة ٣٤٩ فيما يتعلق بالحوالة بالدين وكل هذا مع عدم الاخلال بالاصول المقررة في التجارة

٥٥٠ - لا يصح الاحتجاج على غير المتعاقدين برهن العقار الا اذا كان مسجلا في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها العقار المذكور أو في المحكمة الشرعية

٥٥١ - لا يضر رهن العقار بالحقوق المكتسبة عليه المحفوظة بالوجه المرعى قبل تسجيل الرهن

٥٥٢ - على الدائن الذي ارتهن العقار أن يقوم بحفظه وأن يصرف المصاريف الضرورية اللازمة لصيانتهم مع أداء العوائد المترتبة عليه للحكومة انما له أن يستوفي ذلك من ريعه أو يستوفيه بالامتياز من ثمن العقار

ويجوز له في جميع الاحوال أن يتخلص من تحمل ذلك الكلف بتركه حقه في الرهن

الباب الحادى عشر

(فى الغاروقه)

٥٥٣ - الغاروقه عقد به يعطى المدين عقاره للدائن ويكون للدائن المذكور الحق فى استغلاله لنفسه والاتقاع به حين تمام وفاء الدين وأصحاب الاطيان الخارجيه هم الجائز لهم دون غيرهم عقد مشارطة الغاروقه على أطيانهم

الكتاب الرابع في حقوق الدائنين

الباب الاول (في أنواع الدائنين)

٥٥٤ - الدائنون على خمسة أنواع

الاول - الدائنون العاديون الذين يستوفون ديونهم من جميع أموال مدينهم بنسبة قدر دين كل واحد منهم

الثاني - الدائنون المرتنون للعقارات الذين لهم بواسطة الاجراءات الرسمية حق على عقار مدينهم - م أو عقاراته صالح لاحتجاجهم به على الغير في كونهم يستوفون ديونهم بالاولوية والتقدم على الدائنين الاخر من ثمن تلك العقارات والعقارات ولو انتقلت لأي يد كانت

الثالث - الدائنون الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات مدينهم كلها أو بعضها لاستيفاء ديونهم

الرابع - الدائنون المتنازرون الذين لهم بسبب حالة ديونهم الحق في كونهم يستوفونها بالاولوية والتقدم على جميع الدائنين الاخر من ثمن منقولات أو عقارات معينة مما يملكه المدين

الخامس - الدائنون الذين لهم حق صالح للاحتجاج به على جميع الدائنين الاخر في حبس ما تحت أيديهم من ملك مدينهم الى حين استيفاء ديونهم

(الفصل الاول - في الديون العادية)

- ٥٥٥ - يجوز للدائنين العاديين أن يستوفوا ديونهم من جميع أموال مدينهم لكن مع مراعاة الإبراءات المقررة في القانون
- ٥٥٦ - لا يجوز الطعن من الدائنين في تصرف مدينهم في أمواله بمقابل الا اذا كان التصرف حاصلًا للاضرار بحقوقهم

(الفصل الثاني - في الرهن العقاري)

- ٥٥٧ - لا يعتبر رهن العقار الا اذا كان بموجب عقد رسمي محدد في قلم كاتب إحدى المحاكم بين الدائن ومالك العقار المرهون تأمينًا لوفاء الدين
- ٥٥٨ - لا يصبح رهن العقار عن لم يكن أهلاً للتصرف
- ٥٥٩ - العقار الذي من شأنه جواز بيعه بالمراد العام هو الذي يجوز رهنه دون غيره
- ٥٦٠ - العقارات المرهونة يانزم تعيينها تعييناً كافياً جنساً ومحللاً في عقد الرهن المتفق عليه والا كان الرهن لاغياً وكذا يجب تعيين مقدار الدين في العقد
- ٥٦١ - الرهن العقاري الواقع تأميناً لمبلغ موعود باقراضه يأخذه المستقرض شيئاً فشيئاً عند الاقتضاء أو تأميناً للحساب جار بين التعاملين يكون صحيحاً اذا تحددت غاية المبلغ الذي ينتهي اليه الاخذ أو الحساب الجارى

٥٦٢ - اذا هلك العقار المرهون على الدين أو حصل فيه خلل بمجاذبة قهرية أو جبت الشك في كفايته للتأمين فعلى المدين أن يرهن عقارا غيره كافيا للتأمين أو أن يوقى الدين قبل حلول أجله وله الخيار في ذلك ويكون الخيار المذكور لرب الدين اذا كان الهلاك أو الخلل حاصلًا بتقصير المدين أو الخائن للعقار

٥٦٣ - رهن العقارات التي تؤل الى الراهن في المستقبل باطل

٥٦٤ - الرهن يشمل جميع أجزاء العقار المرهون بغير تعيين حصه منه وجميع ملحقاته وما يحدث فيه من الاصلاحات والابنية التي تعود منفعتها على مالكة الا اذا وجد شرط يخالف ذلك

٥٦٥ - لا يصح التمسك بحق الرهن العقارى ان لم يسجل في قلم كتاب المحكمة التابع اليها مركز العقار قبل التصرف فيه للغير من قبل مالكة الراهن له وهذا مع عدم الاخلال بالقواعد المقررة في مواد التفليس

٥٦٦ - يسجل الرهن بناء على قائمة تقدم في نسختين وتشتمل على البيانات الآتية

أولا - على اسم الدائن ولقبه وصنعه ومحل سكنه وبيان المحل الذى اختاره في دائرة المحكمة

ثانيا - على اسم المدين أو المالك الذى رهن اذا كان غير المدين وعلى لقبه وصناعته ومسكنه

ثالثا - على تاريخ عقد الرهن ونوعه وبيان قلم كتاب المحكمة الذى وقع فيه هذا العقد

رابعاً - على مقدار مبلغ الدين وبيان أجله

خامساً - على بيان العقار المرهون ياناً كافياً

وان لم يعين محل في العقد فتعلن الأوراق عند الاقتضاء بتسليمها بقلم كاتب المحكمة ويعتبر إعلانها على هذا الوجه صحيحاً

٥٦٧ - يستوفي أرباب الرهون العقارية مطالباتهم من ثمن العقار المرهون أو من مبلغ تأمينه من الخريق إذا احترق ويككون استيفاءهم ذلك بحسب ترتيب تسجيلهم ولو كان تسجيل رهونهم في يوم واحد

٥٦٨ - يترتب على تسجيل الرهن أن يكون المرهون تأمينا زيادة على أصل الدين على فوائدتين إذا كانت مستحقة وقت توزيع ثمن العقار المرهون

٥٦٩ - تسجيل الرهن بصير لاغيا إذا لم يجد في ظرف عشرين من وقت حصوله انما للدائن بعد ذلك أن يستحصل على تجديد التسجيل ان أمكن قانونا لكن لا تعتبر درجة الرهن في هذه الحالة الامن تاريخ تجديد التسجيل

٥٧٠ - اذا بيع العقار على يد المحكمة ومضت المواعيد الجارية فيها اعادة البيع عند وجود الزيادة على الثمن المبيع به فلا يلزم تجديد التسجيل

٥٧١ - لا يجوز محو تسجيل الرهن الاناء على حكم صار انهما ياناً أو برضا الدائن المرهن الحاصل بتقرير منه في قلم كاتب المحكمة

٥٧٣ - طلب محو تسجيل الرهن يقدم الى المحكمة الابتدائية التابع لها موقع العقار المرهون الا اذا وقع في أثناء المنازعة الحاصلة في أصل الدين المرهون عليه

٥٧٣ - يجوز للدائن المرتهن عند حلول أجل الدين أن يشرع بعد التنبيه على المدين بالوفاء وإنذاره ببيع العقار في نزاع ملكية العقار المرهون ويضعه في المزايدة المبنية في قانون المرافعات والأوجه الموضحة به وهذا فضلا عما لهم من حق المطالبة على المدين شخصيا

٥٧٤ - ومع ذلك اذا كان العقار في يد حائز آخر لا يجوز للدائن المرتهن أن يشرع في نزاع ملكيته الا بعد التنبيه على الحائز المذكور تنبيها رسميا بدفع الدين أو بقبض العقار ويعلم مضي الثلاثين يوما المقررة في قانون المرافعات للتنبيه بالوفاء والإنذار بنزع الملكية

٥٧٥ - وللحائز المذكور الخيار في أن يدفع الدين ويحل محل الدائن في حقوقه أو أن يعرض لوفاء الديون مبلغا يقتدر به قيمة العقار ولا يجوز أن يكون أقل من الباقي في ذمتهم من ثمنه أو يحل العقار المرهون أو يتحمل الاجراءات الرسمية المتعلقة بنزع الملكية

٥٧٦ - يبقى الحق في عرض المبلغ الكافي لوفاء الدين لحين ايقاع بيع العقار في المزاد وعلى الحائز المذكور أن يعرض أيضا قيمة المصاريف المنصرفة من وقت التنبيه بالوفاء وله الرجوع بها على المدين ومن سبق الحائز في ملكية العقار

٥٧٧ - يبقى حق عرض المبلغ المقدرة به قيمة العقار لحين صدور الحكم بنزع الملكية

٥٧٨ - يجب على حائز العقار الذي انتقلت اليه حقوق من وفاء يدينه مع الرهن المتعلق بها أن يحفظ الرهن المذكور ويجدد تسجيله عند الاقتضاء إلى أن تزول الرهون المسجلة الموجودة وقت تسجيل عقد انتقال الملكية اليه في العقار

٥٧٩ - لا يتخلص الحائز للعقار بعرض المبلغ الذي قدره قيمته مما هو ملازم به بصفة كونه حائز للعقار إلا إذا صار معرضه مقبولا ويجوز له أن يعرض هذا المبلغ قبل تكليفه تكليفا رسميا

٥٨٠ - إذا كانت أجزاء العقار مرهونة كل جزء على انفراده وجب تقدير قيمة كل منها على حدة

٥٨١ - لا يكون عرض المبلغ عينا انما يجب عرض مبلغ يدفع نقدا أيا كان ميعاد حلول الديون المسجلة

٥٨٢ - يجب أن يكون العرض لكافة أرباب الديون المسجلة في محلاتهم المعينة بتسجيل رهوناتهم وأن يكون مصحوبا بإعلان الاوراق والبيانات الآتية

أولا - صورة عقد انتقال الملكية مع بيان أسماء المتعاقدين والثن المتفق عليه وما عداه من الالتزامات المقررة ان كانت وبيان موقع العقار بالذقة

ثانيا - تاريخ ونمرة تسجيل العقد المذكور

ثالثا - قائمة بتسجيلات الرهون الموجودة في ذلك الوقت مشتملة على بيان تواريخ التسجيلات المذكورة ومقدار الديون المسجلة وأسماء الدائنين

٥٨٣ - يعتبر العرض المذكور مقبولا اذا مضت ستون يوما من تاريخ آخر اعلان رسمى ولم يقرر احل من الدائنين في قلم كتاب المحكمة برغبته في الزيادة على الثمن المعروض بالوجه المينة في قانون المرافعات ويضاف الى الستين يوما المذكورة مواعيد المسافة التى بين المحل الاصلى للدائن وبين محله التى عينه في تسجيل الرهن لكن لا يجوز أن تزيد مواعيد المسافة عن ستين يوما أخرى

٥٨٤ - الزيادة على الثمن المعروض لا تكون بالنسبة لكل واحد من أرباب الديون الا على الجزء المرهون له من العقار فى دينه أو المقر له عليه حق الاختصاص به

ولا يجوز الرجوع عن تلك الزيادة الا برضاء جميع أرباب الديون المسجلة

٥٨٥ - تكون تخلية العقار بتقرير من سائره في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار

٥٨٦ - يعين بمعرفة قاضى المواد الجزئية بناء على عريضة من يطلب التسجيل من الاخصام أمين للعقار الخلى وتحصل في وجهه الاجراءات المتعلقة بالبيع القهرى ويعين لتلك المأمورية الخائز للعقار اذا طلبها

٥٨٧ - اذا أخلى الخائز للعقار من تلقاء نفسه أو نزعه منه بالبيع القهرى وجب عليه رد غلته من وقت التنبيه الرسمى عليه بالدفع أو بالتخلى الا اذا سقط حق الدعوى بها بمضى الزمان ويسقط ذلك الحق بمجرد مضي ثلاث سنوات

٥٨٨ - المصاريف الرسمية والمصاريف القانونية التي صرفها حائز العقار تدخل فيما يلزم به من رمى عليه من اداء العقار

وعلى من رما عليه المزداد أن يدفع أيضا الى الحائز المذكور مقدار ما صرفه من المصاريف الضرورية ومقدار المصاريف النافعة بقدر ما ترتب عليها من الزيادة في قيمة العقار ويستنزى جميع ذلك من ثمنه

٥٨٩ - يلزم الحائز للعقار لارباب الديون بما حصل فيه من الخلل سواء كان بفعله أو بإهماله

٥٩٠ - ما كان لحائز العقار قبل انتقاله اليه من حقوق الارتفاق والحقوق العينية على العقار يعود كما كان ينزع العقار من حائزه المذكور وكذلك حق الاختصاص بالعقار للحصول على الدين وحق الرهن ان كانا له انما لا يأتى كل من الحقيين المذكورين بدرجته الا اذا كان تسجيله ما محفوظا بمعنى أنه لم ينقض حكمه بمضى الزمن ولا بشطبه

٥٩١ - اذا زاد ثمن العقار المبيع بالمزداد على مقدار الديون المطلوبة لارباب الديون المسجلة تكون تلك الزيادة لدائى الحائز للعقار المرتمين له منه انما لا يستولونها الا بعد ارباب الحقوق على العقار المترتبة لهم على ملكيه السابقين على الحائز المذكور

٥٩٢ - للحائز الذى انتزع منه العقار أو أخلاه من تلقاء نفسه حق الرجوع بطريق الضمان على من ملكه اليه اذا كان التملك بمقابل وفى جميع الاحوال الرجوع على المدين الاصلى بما صرفه بأى صفة كانت

٥٩٣ - وله أيضا الرجوع على المدين المذكور بالمبالغ التي دفعها بأى صفة كانت زيادة عن المبلغ الذي كان ألزمه به عقد التملك اذا أبقي العقار في يده أو رسا عليه في المزاد

٥٩٤ - ليس لمن يرمى عليه المزاد الحاصل بالحكمة التخلي عن العقار بل يجبر على أن يدفع لاصحاب الديون المسجلة الثمن الذي رسابه المزاد عليه وليس عليه دفع شئ زيادة على ذلك مع عدم الاخلال بالاصول المبينة في قانون المرافعات المتعلقة بالزيادة على المزاد

(الفصل الثالث)

(في اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه)

٥٩٥ - يجوز لكل دائن يملك حكم صادرا بمواجهة الخصام أو في غيبة أحدهم سواء كان ابتدائيا أو انتهائيا أن يتحصل على اختصاصه بعقارات مدينه تأمينا على أصل دينه وقوائمه والمصاريف بشرط مراعاة واستيفاء الاجراءات المبينة في قانون المرافعات

٥٩٦ - اذا تحصل الدائن على الاذن باختصاصه بعقارات مدينه وجب على كاتب المحكمة أن يسجل الاختصاص المذكور في دفتر المعد لذلك بدون تأخير وعلى كل حال يلزم أن يكون التسجيل في يوم صدور الاذن

٥٩٧ - يحصل التسجيل بأن تقيد في دفتر السابق ذكره صورة العريضة المقدمة من الدائن وصورة الامر الصادر من رئيس المحكمة

بالترخيص باختصاصه بعقارات مدينه أو ضرورة الحكم الصادر من المحكمة بذلك

ويكتب بأعلى كل تسجيل تاريخه وتكتب على هامشه غمرته على حسب الترتيب

٥٩٨ - اذا لم يسجل كاتب المحكمة اختصاص الدائن بعقارات مدينه في يوم صدور الامر أو الحكم بذلك ألزم بالتضمينات الناشئة عن تأخيره

٥٩٩ - الدائن الذى تحصل على اختصاصه بعقارات مدينه يكون له من يوم تسجيل ذلك الاختصاص نفس الحقوق التى ترتب على الرهن العقارى وتبعب فى الاختصاص المذكور كافة القواعد المقررة فيما يتعلق بالرهن مع مراعاة الضابط المدون بالمادة الآتية

٦٠٠ - اذا تسجلت فى يوم واحد عدة اختصاصات بعقار واحد فيكون بعضها مساويا للبعض الآخر فى الدرجة ولا يترتب على غيرها الترتيبية تقدم أحدها البتة على الآخر كما لا يترتب ذلك على بيان الساعة التى حصل فيها التسجيل ان كانت معينة

وأما الرهن المسجل فى يوم تسجيل الاختصاص فتقدم ويكون لها الاولوية عليه فى التقدم ما لم يكن المدين رضى بتوقيع هذه الرهون اضرارا بحقوق مدانيه

(الفصل الرابع - في الامتياز)

٦٠٩ - الديون الممتازة هي الآتية

أولا - المصاريف القضائية المنصرفة لحفظ أموال المدين وبيعها وتدفع من ثمن هذه الاملاك قبل ديون العائنين الذين صرفت تلك المصاريف لمنفعتهم

ثانيا - المبالغ المستحقة لليرى عن أموال أو رسوم أيا كان نوعها وتكون هذه المبالغ ممتازة بحسب الشرائط المقررة في الاوامر واللوائح المختصة بها ويجرى مقتضى امتيازها على كافة أموال المدين

ثالثا - المبالغ المستحقة للمستخدمين في مقابلة أجرة السنة السابقة على البيع أو الحجز أو الافلاس والمبالغ المستحقة للكتابة والعمل في مقابلة أجرة مدة ستة أشهر وتدفع هذه المبالغ بنوعها عند الاقتضاء بعد المصاريف القضائية ويجرى مقتضى هذا الامتياز على أموال المدين منقولة كانت أو ثابتة بدون فرق

رابعا - المبالغ المنصرفة في حصاد محصول السنة والمبالغ المستحقة في مقابلة المبذورات التي نتج منها المحصول وتدفع هذه وهذه على حسب الترتيب المبين في هذا الوجه من الثمن المتحصل من بيع المحصول المذكور بعد أداء الديون المتقدمة

خامسا - المبالغ المستحقة في مقابلة آلات الزراعة التي لم تنزل في ملكية المدين وتدفع من أتعلمها بعد المصاريف القضائية والاجر

سادسا - أجرة العقار وأجرة الاطيان وكل ما هو مستحق للوئحة من هذا القبيل وتدفع بعد ما ذكر من ثمن جميع المقرضات ونحوها الموجهة

بالمحلات المستأجرة ومن ثمن محصولات السنة التي لم تزل مملوكة للمستأجر ولو كانت موضوعة بخارج الاراضى المستأجرة

سابعاً - ثمن المبيع المستحق للبائع أو المبلغ المدفوع من غير المشتري بعقد ذى تاريخ ثابت بوجهه وسمى المخصص لاداء الثمن المذكور تخصيصاً صريحاً ويكون امتياز هذا وهذا على الشئ المبيع مادام فى ملك المشتري اذا كان منقولاً مع عدم الاخلال بالاصول المتعلقة بالمواد التجارية فاذا كان المبيع عقاراً كان ثمنه ممتازاً أيضاً اذا كان تسجيل البيع حصل على الوجه الصحيح

ولا يجرى مقتضى هذا الامتياز الا على حسب الدرجة التي ترتب له بناء على تاريخ التسجيل

ثامناً - المبالغ المستحقة لاصحاب الخلفات من السائحين النازلين فيها وتدفع من ثمن الاشياء المودعة لهم فيها

٦٠٢ - للشركاء الذين اقتسموا عقاراً شائعاً بينهم حق امتياز على ذلك العقار تأمينا لحقوقهم فى رجوع بعضهم على بعض فى القسمة ويثبت لهم هذا الامتياز بالتسجيل فى فلم كتاب المحكمة بغير اقتضاء لشرط خاص ويجرى مقتضى الامتياز على حسب الدرجة التي ترتب لها بالتسجيل

٦٠٣ - المبالغ المستحقة فى مقابلة ما صرف لصيانة الشئ تكون مقدمة على جميع ما عداها من الديون ويكون الترتيب بين تلك المصاريف فى المنقولات بعكس ترتيب تواريخ الصرف عليها

٦٠٤ - وأما ما عدا ذلك من الامتيازات التي على المنقولات فهي مبينة فى القوانين الاخر

(الفصل الخامس - في حق حبس الشيء)

- ٦٠٥ - يكون الحق في حبس العين في الأحوال الآتية فضلا عن الأحوال المخصوصة المصرح بها في القانون
- أولا - للدائن الذي له حق امتياز
- ثانيا - لمن أودع شخصنا في العين ويكون حقه من أجل ما صرفه أو ما ترتب على مصرفه من زيادة القيمة التي حصلت بسبب التحسين على حسب الأحوال
- ثالثا - لمن صرف على العين مصاريف ضرورية أو مصاريف لصيانتها

الباب الثاني

(في اثبات الحقوق العينية)

- ٦٠٦ - في جميع المواد تثبت الملكية أو الحقوق العينية في حق مالكيها السابقين بقصد انتقال الملكية أو الحق العيني أو بأي شيء يقترب عليه هذا الانتقال قانونا
- ٦٠٧ - وتثبت الملكية في المنقولات في حق كل انسان بمجازتها المترتبة على سبب صحيح مع اعتقادا لما نزل لها صحة حياته
- ٦٠٨ - بمجرد وضع اليد على المنقولات يستفاد منه وجود السبب الصحيح وحسن الاعتقاد الا اذا ثبت ما يخالف ذلك هذا مع مراعاة ما تقدم في حالي السرقة والضياع

٦٠٩ - وفي مواد العقار ثبتت الحقوق العينية بالنسبة لغير المتعاقدين على حسب القواعد الآتية

٦١٠ - ملكية العقار والحقوق المتفرعة عنها اذا كانت آيلة بالارث ثبتت في حق كل انسان بثبوت الوراثة

٦١١ - الحقوق بين الاحياء الآيلة من عقود تنقل الملكية أو الحقوق العينية القابلة للرهن أو من العقود المنبثقة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن العقاري أو المشتملة على ترك هذه الحقوق ثبتت في حق غير المتعاقدين ممن يدعى حقاً عينياً بتسجيل تلك العقود في قلم كتاب المحكمة التابع لها مركز العقار أو في المحكمة الشرعية

٦١٢ - الاحكام المتضمنة لبيان الحقوق التي من هذا القبيل أو المؤسسة لها يلزم تسجيلها أيضاً

وكذلك الاحكام الصادرة بالبيع الحاصل بالمزاد والعقود المشتملة على قسمة عين العقار

٦١٣ - وكذلك يلزم تسجيل عقود الايجار التي تزيد مدتها على تسع سنين وسندات الاجرة المجلة الزائدة عن ثلاث سنين لاجل أن تكون حجة على غير المتعاقدين

٦١٤ - الديون المتأخرة على العقار غير الاموال والرسوم المستحقة للبرى وغير المصاريف القضائية وغير مرتبات الخدمة والمستخدمين والعمالة يلزم تسجيلها أيضاً بالالوجه الميئنة بعد فيما يتعلق بالرهن

٦١٥ - في حالة عدم وجود التسجيل عند لزومه تكون الحقوق السالف ذكرها كأنهم لم تكن بالنسبة للأشخاص الذين لهم حقوق عينية على العقار وحفظوها بموافقتهم للقانون

٦١٦ - ومع ذلك فلهؤلاء الأشخاص الحق فقط في أن يتحصوا على تنزيل مدة الإيجار إلى تسع سنين إذا كانت مدته زائدة عليها وفي إرجاع ما دفع مقدما زيادة عن أجر الثلاث سنين

٦١٧ - ويستثنى من الأصول السالف ذكرها الموهوب له والموصى له بشئ معين فانهما لا يجوز لهما الاحتجاج بعدم التسجيل على من حاز بمقابل ملكية حق قابل للرهن أو حق انتفاع بالاستعمال أو السكنى بعدد ذي تاريخ صحيح سابق على تسجيلهما

٦١٨ - وانما يجوز هذا الاحتجاج لمن حاز الحق بمقابل من الوهوب له أو الموصى له اذا سجل عقده أو حقه بالاولوية

٦١٩ - في حالة تعدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالين يكتفى بتسجيل العقد الأخير منها

٦٢٠ - لا ينتج بحق البائع في فسخ البيع على من سجل بموافقة الأصول حقوقه العينية التي حازها من المشتري أو من انتقلت اليه حقوق المشتري قبل تسجيل عقدا لبيع

٦٢١ - يسقط حق البائع في فسخ البيع اذا لم يسجل عقده قبل صدور الحكم بإشهار تفليس الحائز للبيع

الباب الثالث

(في دفتر التسجيل)

٦٢٢ - يكون في قلم كتاب كل محكمة ابتدائية دفتران منمر الصنائف موضوعا على كل صحيفة علامة أحد قضاة المحكمة ويقيد كاتب المحكمة في أحد الدفترين المذكورين بتمر متتابعة ما سجل من الرهون وحقوق الامتياز المنصوص عليها في هذا الكلاب ويقيد في الدفتر الآخر ما سجل من حقوق اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه

٦٢٣ - ويكون تحت يد الكاتب المذكور دفتر آخر منمر الصنائف وعلى كل منها علامة كما سبق ذكره يقيد فيه بيان سندات العقود أو القوائم المطالب تسجيلها عند تسليمها اليه الاول فالاول ويقفل الدفتر المذكور في آخر كل يوم

ويجب أن تكون النمر المتتابعة في هذا الدفتر موافقة للنمر المتتابعة في دفتر التسجيل السابق ذكره

٦٢٤ - تسجيل سندات العقود والاحكام وقوائم الرهون يكون مشتملا على بيان تاريخ تسليم تلك السندات أو القوائم ويجب أن يكون التسجيل في ظرف ثمانية أيام بالاكثر من تاريخ التسليم مع مراعاة ما هو مقرر في المادة ٥٩٦ فيما يتعلق بتسجيل اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه

٦٢٥ - يجوز المحكمة أن تأذن للكاتب عند الاقتضاء في أن يكون عنده دفتران فأكثر للتسجيلات في عدد الشفع من أيام الأشهر والوتر منها

٦٢٦ - يجب أن يشتمل الوصل الذي يعطى بسندات العقود والاحكام وقوائم الرهون المقتضى تسجيلها على غرة التسجيل بالدفتر على حسب متابع التمر وعلى تاريخ الاستلام باليوم والساعة

٦٢٧ - يجب أن يكون قيد استلام السندات والاحكام والقوائم وتسجيلها خاليين عن تخلل البياض بين الكتابة وعن الشطب والكشط ووضع كلمة فوق أخرى وعن الكتابة بين الاسطر فإذا حصل تخريج أو شطب يلزم أن يصدق عليه من أحد قضاة المحكمة في اليوم الذي حصل فيه مع وضعه تاريخ التصديق بعد مقابلته على الاصل المسلم من أربابه

٦٢٨ - يكون التسجيل بناء على طلب أولى الشأن الا في الاحوال التي ينص القانون على وجوب التسجيل بمعرفة كاتب المحكمة من تلقاء نفسه بغير طلب

٦٢٩ - تسجيل السند أو الحكم هو عبارة عن نسخ صورة ما به حرفيا فيما يتعلق بتقل الملكية

٦٣٠ - يؤشر في ذيل السند أو الحكم المقدم للتسجيل بمحصول تسجيله مع ذكر تاريخه وغرته المتابعة وغرة الصيغة المسجل فيها ويرد لمن قدمه للتسجيل

٦٣١ - تسجيل الرهن يكون بنسخ صورة القائمة المحررة في
 نسختين المقدمة من صاحبها المشتملة على البيانات المندرجة بالمادة ٥٦٦
 ٦٣٢ - يؤثر على إحدى النسختين بمحصل التسجيل مع ذكر
 تاريخه وغمره المتباعدة وغرة العصفية وتدخلن قلمها للتسجيل
 ٦٣٣ - ويضع كاتب المحكمة مضامه على التأشير في ذيل سندات
 العقود والاحكام وقوائم الرهن

٦٣٤ - وعلى كاتب المحكمة عند تسجيل اختصاص دائن
 بعقارات مدينه لمصلحة على دينه أن يسلم لذلك الدائن شهادة دالة على
 تسجيل الاختصاص المذكور ومشتملة على تاريخ التسجيل وغمره المتباعدة
 ٦٣٥ - ويكون أيضا تحت يد الكاتب اثنان من دفاتر الفهرست
 أحدهما مرتب بالترتيب الهجائي بحرف واحد أو عدة حروف على حسب
 اسم المالك القديم أو المالك الجديد الذي حصل عليه التسجيل أو اسم
 المدين الذي حصل التسجيل عليه والثاني كذلك يكون مرتباً بالترتيب
 الهجائي ويفهرس فيه جميع تسجيلات السندات فقط وهذا الدفتر الثاني
 يشمل على أسماء الملاك السابقين المينين في السند أو في الحكم المقضى
 تسجيله ولم يسبق عليهم تسجيل

٦٣٦ - على كاتب المحكمة أن يعطى لكل طالب اما كشفاً عاماً
 أو خاصاً بالتسجيلات واما صورة سندات العقود أو الاحكام أو قوائم
 الرهن المسجلة ولم يزل تسجيلها باقياً أو يعطى شهادة بعدم وجود تسجيل
 بالدفتر

وعليه أيضاً أن يعطى كشفاً لمخصص من دفتر الفهرست اذا طلب منه ذلك

٦٣٧ - الكاتب المذكور مسئول عن السهو أو الغلط الواقع في تلك الصور المخروجة الناشئ عن تقصيره أو تقصير الكتيبة الذين تحت يده إذا ترتب على ذلك ضرر للنصم

٦٣٨ - الدائن الذي سقط حقه أو ضاع بسبب الغلط الواقع في الشهادة وكذلك من استملك العقار بمقابل اعتمادا على تلك الشهادة له ما حق الرجوع على كاتب المحكمة الذي أعطاها

٦٣٩ - على كاتب المحكمة أن يسجل من تلقاء نفسه ملخص الاجكام الصادرة بمرضى المزا في المزايدات العمومية والا فيغرم خمسمائة قرش ديواني

مصاريف التسجيل تدفع من الذي تم عليه المزا

٦٤٠ - على الكاتب أن يؤشر من تلقاء نفسه على هامش التسجيلات بصدور الاحكام المبطله للسند أو للحكم المسجل أو الدالة على فسخه وأن يسجل الاحكام الصادرة في شأن سندات نقل الملكية الغير المسجل الذي له تاريخ صحيح سابق على العمل بموجب هذا القانون وان لم يفعل ذلك يغرم خمسمائة قرش ديواني

٦٤١ - في الحالتين المبينتين بالمادتين السابقتين لا يكون الكاتب مسؤولا لاصحاب الحقوق الذين يجوز لهم طلب التسجيلات أو التأشيرات السالفة الذكر

(تم القانون المدني وبليه قانون التجارة)

فهرست قانون التجارة

الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

قانون التجارة

- ٥ (الباب الاول) في القواعد العمومية
- ٥ الفصل الاول - في التجار وفي الاعمال التجارية
- ٧ الفصل الثاني - في لزوم اعلان الشروط المتفق عليها في عقد
نكاح التجار
- ٨ الفصل الثالث - في دفاتر التجار
- ١٠ (الباب الثاني) في أنواع العقود التجارية
- ١٠ الفصل الاول - في الشركات
- ١٧ الفصل الثاني - في السمسرة
- ١٨ الفصل الثالث - في الرهن
- ٢٠ الفصل الرابع - في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم
- ٢١ الفصل الخامس - في الوكلاء بالعمولة للنقل وفي أمناء النقل
والمراكبية ونحوهم
- ٢٥ الفصل السادس - في الكيالات
- ٢٥ الفرع الاول - في صور الكيالات
- ٢٦ الفرع الثاني - في مقابل الوفاء
- ٢٨ الفرع الثالث - في قبول الكيالات
- ٢٩ الفرع الرابع - في قبول الكيالة بالواسطة

صيغة

- ٣٠ الفرع الخامس - في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكبيالة
٣١ الفرع السادس - في تحويل الكبيالة
٣٢ الفرع السابع - في ملازمة صاحب الكبيالة وقابلها ومخيلها
على وجه التضامن وفي الضمان الاحتياطي
٣٢ الفرع الثامن - في دفع قيمة الكبيالة
٣٥ الفرع التاسع - في دفع قيمة الكبيالة بالواسطة
٣٦ الفرع العاشر - فيما لحمل الكبيالة من الحقوق وما عليه
من الواجبات
٤٠ الفرع الحادي عشر - في البروتستو
٤١ الفرع الثاني عشر - في الرجوع
٤٣ الفصل السابع - في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي
لحاملها وغيرها من الاوراق التجارية
٤٤ الفصل الثامن - في سقوط الحق في الدعوى في مواد الاوراق
التجارية بمضي الزمن
٤٥ (الباب الثالث) في الافلاس
٤٥ الفصل الاول - في اشهار الافلاس
٥٣ الفصل الثاني - في تعيين مأمور التفليسة
٥٤ الفصل الثالث - في وضع الاختام وفي الاحكام الاولى المتعلقة
بشخص المفلس
٥٥ الفصل الرابع - في تعيين وكلاء المدينين واستبدالهم

- ٥٨ الفصل الخامس - في وظائف وكلاء المداينين
٥٨ الفرع الاول - في القواعد العمومية
٦٠ الفرع الثاني - في دفع الاختتام وفي الجرد
٦٢ الفرع الثالث - في بيع بضائع المفلس وأمنعته وتحصيل الديون المطلوبة له
٦٣ الفرع الرابع - في الاعمال التحفظية
٦٤ الفرع الخامس - في تحقيق الديون التي على المفلس
٧٠ الفصل السادس - في الصلح وفي اتحاد المداينين
٧٠ الفرع الاول - في طلب حضور أرباب الديون واجتماعهم
٧١ الفرع الثاني - في الصلح
٧٤ الفرع الثالث - فيما يترب على الصلح
٧٥ الفرع الرابع - في ابطال الصلح أو فسخه
٧٨ الفرع الخامس - في قفل أعمال التفليس بسبب عدم كفاية مال المفلس
٧٨ الفرع السادس - في اتحاد المداينين
٨٢ الفصل السابع - في بيان أنواع المداينين وفي حقوقهم في حالة تفليس مدينهم
٨٢ الفرع الاول - في شركاء المفلس في الدين وفي الكفلاء
٨٣ الفرع الثاني - في المداينين المرتبطين بقول وفي المداينين الذين لهم الامتياز على المنقولات

- ٨٤ الفرع الثالث - في حقوق المداينين المرتهنين للعقار والمداينين الذين لهم حق الامتياز عليه أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها الوفاء ديونهم
- ٨٦ الفرع الرابع - في حقوق الزوجات
- ٨٧ الفصل الثامن - في تصفية ثمن المنقولات وفي التوزيع على المداينين
- ٨٩ الفصل التاسع - في بيع عقارات المفلس
- ٩٠ الفصل العاشر - في الاسترداد
- ٩٢ الفصل الحادى عشر - في طرق التظلم من الاحكام الصادرة في مواد التفليس
- ٩٣ الفصل الثانى عشر - في التفليس بالتقصير والتدليس
- ٩٦ الفصل الثالث عشر - في إعادة اعتبار المفلس اليه

قانون التجارة

الصادر عليه الامر العالى المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

الطبعة الاولى
(بعد ادخال التعديلات فيه)
بالمطبعة الكبرى الاميرية ييولاق مصر المحمية
سنة ١٨٩٦
افرنجيه

أمر عال

نمحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقيم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقيم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) القانون التجارى المرفوق بأمرنا هذا المشتل على أربعمائة وتسع عشرة مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها

(المادة الثانية) على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى عابدين فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ - ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣
(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحقانية رئيس مجلس النظار
(نخري) (شريف)

قانون التجارة

الباب الاول (في القواعد العمومية)

(الفصل الاول - في التجار وفي الاعمال التجارية)

١ - كل من اشتغل بالعمليات التجارية واتخذها حرفة معتادة له
فهو تاجر

٢ - يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ما هو آت
كل شراء غلال أو غيره من أنواع الماء كولات أو البضائع لاجل بيعها
بعينها أو بعد تهيتها بهيئة أخرى أو لاجل تأجيرها للاستعمال
وكل مقالة أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة أو النقل
براً أو بحراً

وكل تعهد بتوريد أشياء وكل ما يتعلق بالمحلات والمكاتب التجارية
وغيرها من المحلات المعدة للبيع بالزيادة أو للملاعب العمومية
وكل عمل متعلق بالكبيالات أو الصرافة أو السمسرة
وجميع معاملات البنوك العمومية
وجميع الكبيالات أيا كان أولو الشأن فيها

وجميع السندات التي تحت اذن سواء كان من أمضاها أو ختم عليها
تاجرا أو غير تاجر انما يشترط في الحالة الاخيرة أن يكون محررها مترتبا
على معاملات تجارية

وجميع المقاولات المتعلقة بإنشاء مبان متى كان المقاول متعهدا
بتوريد الادوات والاشياء اللازمة لذلك

وجميع العقود والتعهدات الحاصلة بين التجار والمتسبين والسماسرة
والصيارف ما لم تكن العقود والتعهدات المذكورة مدنية بحسب نوعها
أو بناء على نص العقد

وكل عمل متعلق بإنشاء سفن أو شرائها أو بيعها لسفرها داخل القطر
أو خارجه

وجميع الرسائل البحرية المتعلقة بالتجارة
وكل بيع أو شراء مهمات أو أدوات أو ذخائر للسفن
وكل استئجار أو تأجير للسفن بالنولون وكل اقراض واستقراض
بحري وكل عقد تأمين من الاخطار وجميع العقود الاخر المتعلقة بالتجارة
البحرية

وكل اتفاق أو مشاركة على ماهيات الملاحة وأجرهم
واستخدام البحريين في السفن التجارية

٣ - انا باع أحد أصحاب الاراضي أو المزارعين المحصولات
الناجمة من الاراضي المملوكة له أو المزروعة بعمرته فلا يعتد هذا البيع
علا تجاريا

٤ - يسوغ لمن بلغ سنه احدى وعشرين سنة كلمة أن يستغل بالتجارة وأما من بلغ سنه ثمان عشرة سنة كلمة وكان قانون أحواله الشخصية يقضى بأنه قاصر فلا يجوز له أن يتجر الا بحسب الشروط المقررة فيه وأما اذا كان القانون المذكور يقضى برشده فلا يتجر الا باذن من المحكمة الابتدائية

٥ - وكذلك تكون أهلية النسب للتجارة على حسب قانون أحوالهن الشخصية

(الفصل الثاني)

(في لزوم اعلان الشروط المتفق عليها في عقد نكاح التجار)

٦ - يجب على كل تاجر متزوج أو تاجرة متزوجة اخبار قلم كاتب المحكمة الابتدائية في ظرف سنه من تاريخ نشر هذا القانون بالشروط التي حصل الاتفاق عليها في عقد الزواج وعلى كاتب المحكمة التأشير بها في دفتر مخصوص

٧ - واذا كان بينهما سند مشاركة فيقدم لكاتب المحكمة ليعرر ملخصا منه وبقيدها المختص بالدفترا ليلتزم به

٨ - كل من طلب الاطلاع على هذا الدفتر وبين اسم التاجر الذي يريد معرفته ما يختص به يجب اطلبه في الحال انما لا يكون له الاطلاع الا على ما يختص بالتاجر المذكور

٩ - يجب أيضا على كل تاجر يتزوج وعلى كل شخص متزوج يتخذ التجارة حرفة له أن يبيع ما هو مقرر في مادتي ٦ و ٧ في ظرف شهر من تاريخ زواجه أو افتتاح تجارته

١٠ - إذا لم يوف التاجر بالاجراءات المبينة في هذا الفصل ثم أقبلت المحكمة عليه بصفة مفلس مقصر إذا تبين أن عدم الانذار منه بما سلف ذكره أو وجب الغير أن يعتمد عليه اعتمادا غير مستحق

(الفصل الثالث - في دفاتر التجار)

١١ - يجب على كل تاجر أن يكون له دفتر بومية يشتمل على بيان ما له وما عليه من الديون يوما قيوما وعلى بيان أعمال تجارته وبيان ما اشتراه أو باعه أو قبله أو أحاله من الأوراق التجارية وعلى بيان جميع ما قبضه وما دفعه ويكون مشتملا أيضا على المبالغ المنصرفة على منزله شهرا فشهرا اجمالا بغير بيان لمقرداتها

١٢ - ويجب عليه أن يقيد في دفتر مخصوص صور ما يرسله من الخطابات المتعلقة بالاشغال وأن يجمع ما يرده اليه منها في كل شهر ويضعه في ملف على حدة

١٣ - ويجب على كل تاجر أن يجرّد كل سنة أمواله المنقولة والثابتة ويحصّر ما له وما عليه من الديون ويقيد بصورة قائمة الجرد المذكور في دفتر يعد لذلك زيادة عن الدفترين المذكورين في المادتين السابقتين

١٤ - ويجب أن تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة في الحواشي عدا ما يترك من البياض في الدفاتر التي تقيد فيه صور الخطابات بطريق الطبع ويلزم قبل بدء الكتابة في اليومية ودفاتر الجرد أن تمر كل صحيفة منهما وتوضع على كل ورقة بدون مصاريق علامة الأمور الذي تعينه المحكمة الابتدائية لذلك وفي آخر كل سنة يضع هذا الأمور أيضا في الدفاترين المذكورين وفي دفاتر صور الخطابات التأشير اللازم بحضور التاجر الذي يقدمها بدون أن يجوز للأموال المذكور بأي وسيلة كانت الاطلاع على مضمون الدفاتر المقدمة ولا يجوزها عنده

١٥ - الدفاتر التي يجب على من يشتغل بالتجارة اتقانها لا تكون حجة أمام المحاكم ما لم تكن مستوفية للاجرا آت السالف ذكرها

١٦ - لا يجوز للمحكمة في غير المنازعات التجارية أن تأمر بالاطلاع على الدفاتر المتقدمة ذكرهما ولا على دفاتر الجرد الا في مواد الاموال المشاعة أو مواد التركات وقسمة الشركات وفي حالة الافلاس وفي هذه الاحوال يجوز للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بالاطلاع على تلك الدفاتر

١٧ - يجوز للقضاة قبول الدفاتر التجارية لاجل الاثبات في دعاوى التجار المتعلقة بمواد تجارية اذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانونا

١٨ - يجوز للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها في أثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة

الباب الثاني

(في أنواع العقود التجارية)

(الفصل الاول - في الشركات)

١٩ - الشركات التجارية المعتبرة قانونا ثلاثة أنواع

النوع الاول شركة التضامن

النوع الثاني شركة التوصية

النوع الثالث شركة المساهمة

وتتبع في هذه الشركات الاصول العمومية المبينة في القانون المدني والشروط المتفق عليها بين الشركاء والقواعد الآتية

٢٠ - شركة التضامن هي الشركة التي يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الانجاز على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسما لها

٢١ - اسم واحد من الشركاء أو أكثر يكون عنوانا للشركة

٢٢ - الشركة في شركة التضامن متضامنون لجميع تعهداتها ولولم يحصل وضع الامضاء عليها الا من أحدهم انما يشترط أن يكون هذا الامضاء بعنوان الشركة

٢٣ - شركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين

٣٤ - تكون ادارة هذه الشركة بعنوان ويلزم أن يكون هذا العنوان اسم واحد أو أكثر من الشركاء المسؤولين المتضامين

٣٥ - وإذا وجدت عدة شركاء متضامين ودخلت أسماءهم في عنوان الشركة سواء كانوا كلهم مديريين لها معا أو كان المدير لها واحدا منهم أو أكثر على ذمة الجميع فالشركة تكون شركة تضامن بالنسبة لهم وشركة توصية بالنسبة لأرباب المال الخارجين عن إدارتها

٣٦ - لا يجوز أن يدخل في عنوان الشركة اسم واحد من الشركاء الموصين أي أرباب المال الخارجين عن الإدارة

٣٧ - الشركاء الموصون لا يلزمهم من الخسارة التي تحصل إلا بقدر المال الذي دفعوه أو الذي كان يلزمهم دفعه إلى الشركة

٣٨ - ولا يجوز لهم أن يعموا أعمال متعلقة بإدارة الشركة ولو شاء على توكيل

٣٩ - إذا أذن أحد الشركاء الموصين بدخول اسمه في عنوان الشركة خلافا لما هو منصوص في المادة ٣٦ فيكون ملزوما على وجه التضامن بجميع ديون وتعهدات الشركة

٤٠ - وكذلك إذا عمل أي واحد من الشركاء الموصين عملا متعلقا بإدارة الشركة يكون ملزوما على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التي تنتج من العمل الذي أجراه

ويجوز أن يلزم الشريكين المذكورين على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة أو بعضها على حسب عدد وجسامته أعماله وعلى حسب ائتمان الغير له بسبب تلك الأعمال

- ٣١ - اذا أبى أحد الشركاء الموصين نصائح أو أجرى تفتيشاً أو ملاحظة فلا يترتب على ذلك الزامه بشئ
- ٣٢ - شركة المساهمة لا تغنون باسم الشركاء ولا باسم أحدهم
- ٣٣ - وانما يطلق عليها الغرض المقصود منها كعنوان لها
- ٣٤ - تتلظ إدارة هذه الشركة بوكلاء الى أجل معلوم سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم وبأجرة أو لا ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحاً به في نظامية الشركة أو وجد شرط يقضى بعدم عزلهم
- ٣٥ - هؤلاء الوكلاء المديرون ليسوا مسؤولين الا عن وفاء العمل الذي أحيل على عهدهم أى لا يترتب على ما يجرونه من الإدارة الزامهم بشئ ما فيما يختص بتعهدات الشركة الزاماً خاصاً بأشخاصهم أو على وجه التضامن
- ٣٦ - الشركاء في هذه الشركة لا يبارزهم من الخسارة الا بقدر سهامهم فيها
- ٣٧ - رأس مال شركة المساهمة يقبض الى أسهم متساوية القيمة وكذلك الى أجزاء أسهم متساوية
- ٣٨ - يجوز أن يكون سند الاسهم في صورة سند حامله وفي هذه الحالة يحصل النزاع عن السند بتسليمه من يد الى أخرى
- ٣٩ - وتثبت ملكية الاسهم بقيدھا في دفاتر الشركة ويكون النزاع عن هذه الاسهم بكتابة في الدفاتر المذكورة يوضع عليها امضاء

كل من المنازل والمتنازل له أو امضاء وكيلهما وعلى مدير الشركة أن يذكر ذلك في هامش السند الاصلى أو على ظهره اذ لم يعط سند آخر جديد
٤٠ - لا يجوز ايجاد شركة المساهمة الا بأمر يصدر من الخنازير الخديوى بالتصديق على الشروط المدرجة فى عقد الشركة وبالترخيص بتشكيلها

٤١ - جميع شركات المساهمة التى تؤسس بالقطر المصرى يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الاصلى بالقطر المذكور
٤٢ - ويجوز أيضا أن يكون رأس مال شركات التوصية متجزئاً الى أسهم بدون اخلال بالقواعد المقررة لنوع هذه الشركة

٤٣ - لا يجوز لائى شركة أن تجزئ رأس مالها الى أسهم أو أجزاء أسهم قيمة كل واحد منها أقل من أربعة جنيهات مصرية اذا كان رأس المال المذكور لا يزيد على ثمانية آلاف جنيه مصرية وأما اذا زاد على ذلك فلا يجوز أن تكون قيمة السهم أو جزئه أقل من عشرين جنيهاً مصرياً

٤٤ - تكون سندات الاسهم فى شركات التوصية بأسماء أربابها حتى يدفع نصف قيمتها ويكون المساهمون والاشخاص المتنازل لهم باسمائهم مسؤولين الى تمام الوفاء بهذا النصف

٤٥ - يعين فى الامر المرخص بايجاد شركة المساهمة قدر المبلغ اللازم دفعه من كل سهم ليكون السهم بعد ذلك لحامل سنده ويجاؤ طرف المساهم أو المتنازل اليه الذى كان السند باسمه

٤٦ - ويكون عقد شركات التضامن وشركات التوصية بالكتابة ويجوز أن تكون مشاركة كل منهما رسمية أو غير رسمية

٤٧ - ويكون الاجراء كذلك في المشاركة التي يلتزم بها المتعاقدون السعي بشروط معينة في الحصول على الرخصة اللازمة لاييجاد شركة المساهمة

٤٨ - وبسلم ملخص مشاركة شركة التضامن أو شركة التوصية القلم كآب كل من المحاكم الابتدائية التي يوجد في دائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها بالسجل في السجل المعد لذلك وبعين بلصقة بمدة ثلاثة أشهر في لوحة المعدة في المحكمة للاعلانات القضائية

٤٩ - ويلزم أيضا درجه في احدى الصحف التي تطبع في مركز الشركة المذكورة وتكون معدة لنشر الاعلانات القضائية أو في صحيفتين تطبعان في مدينة أخرى ويجوز لكل من المتعاقدين استيفاء هذه الاجراءات

٥٠ - ويشمل هذا الملخص على أسماء الشركاء وألقابهم وصفاتهم ومساكنهم ماعد الشركاء أرباب الاسهم الغير مسؤولين في شركة المساهمة أو الشركاء أصحاب الاموال الخارجين عن الادارة في شركة التوصية

وعلى عنوان الشركة وعلى بيان أسماء الشركاء المأثونين بالادارة وبوضع الامضاء على نعمة الشركة وعلى مقدار المبالغ التي تحصيلت أو يلزم تحصيلها بالاسهم أو بصفة رأس مال لشركة التوصية وعلى بيان وقت ابتداء الشركة ووقت انتهائها

٥١ - يجب استيفاء هذه الاجراءات في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الامضاء على المشاركة والا كانت الشركة لاغية

- ٥٢ - ومع ذلك يزول هذا البطلان اذا أعلن المخلص المتقدم ذكره قبل طلب الحكم بذلك البطلان
- ٥٣ - لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وانما لهم الاحتجاج به على بعضهم بعضا
- ٥٤ - اذا حكم بالبطلان يتبع في تسوية حقوق الشركاء في الاعمال التي حصلت قبل طلبه نص المشاركة التي حكم ببطلانها
- ٥٥ - لا يترتب على الغاء الشركة اعتبار الشركاء أصحاب الاموال في شركة التوصية وأرباب الاسهم في شركة المساهمة أنهم ملزمون بشئ مما على وجه التضامن
- ٥٦ - اذا كانت مشارطات الشركة رسمية يضاع المأمور الذي تحررت على يده امضاءه على ملخصها وأما اذا كانت غير رسمية فيكون الامضاء على ملخصها من الشريك الذي يعلنه
- ٥٧ - يلزم اعلان المشاركة الابتدائية لشركة المساهمة وتطامناتها والامر المرخص بإيجادها ويكون اعلان ذلك بتعليقه في المحكمة الابتدائية مدة الوقت المعين آنفا ونشره في إحدى الجرائد وان لم يحصل ذلك ألزم مديرو الشركة بدونها على وجه التضامن ووجبت عليهم التعويضات أيضا
- ٥٨ - اذا قصد الاستمرار على الشركة بعد انقضاء مدتها يجب اثبات ذلك باقرار من الشركاء بالكاتبة ويجب استيفاء الاجراءات المقررة بالمواد السابقة في هذا الاقرار وفي كل اتفاق تضمن فسخ الشركة قبل

انقضاء مدتها المعينة في المشاركة المؤسسة لها وفي كل تبديل في الشركاء المتضامين أو خروج أحدهم منها وفي جميع الشروط أو الاتفاقات الجديدة التي يكون الغير فيها شأن وفي كل تغيير في عنوان الشركة وان لم تستوف تلك الاجراءات في أمر من هذه الأمور فيكون لاغيا بالشروط السابقة ذكرها

٥٩ - وزيادة على أنواع الشركات الثلاثة السابقة ذكرها تعتبر أيضا بحسب القانون الشركات التجارية التي ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة وهي المسماة بشركات المحاصة

٦٠ - تختص هذه الشركات بعمل واحد أو أكثر من الاعمال التجارية وتراعى في ذلك العمل وفي الاجراءات المتعلقة به وفي الحصص التي تكون لكل واحد من الشركاء في الارباح الشروط التي يتفقون عليها

٦١ - من عقد من المحاصيين عقدا مع الغير يكون مسئولا له دون غيره

٦٢ - الحقوق والواجبات التي لبعض الشركاء على بعض في هذه الشركات تكون قاصرة على قسمة الارباح بينهم أو الخسارة التي تنشأ عن أعمال الشركة سواء حصلت منهم منفردين أو مجتمعين على حسب شروطهم

٦٣ - يجوز اثبات وجود شركات المحاصة بآراء الدفاتر والخطابات

٦٤ - لا يلزم في شركات المحاصة التجارية اتباع الاجراءات المقررة للشركات الاخر

٦٥ - كل مانشأ عن أعمال الشركة من الدعاوى على الشركاء الغير مأورين بتصفية الشركة أو على القائم مقامهم يسقط الحق في إقامته بعضى خمس سنين من تاريخ انتهاء مدة الشركة إذا كانت المشاركة المينة فيها مدتها أعلنت بالكيفية المقررة قانوناً أو من تاريخ إعلان الاتفاق المتضمن فسخ الشركة

وتتبع في ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بعضى المدة مع مراعاة القواعد المقررة لانتقاطها

(الفصل الثانى - فى السمسرة)

- ٦٦ - السمسرة حرفة مباحة
- ٦٧ - يتبع فيما للسمسرة من الحقوق وفيما عليهم من الواجبات وفيما يعطى لهم من الاجرة العرف التجارى والقواعد المقررة للتوكيل
- ٦٨ - يجب على السمسرة عقب اتعلم كل عمل أن يكتبوه فى محافظهم ثم يقيده يوم ماقيموا فى دفاترهم اليومية بدون تخلل بياض ولا حصول شطب ولا وضع كلمة فوق أخرى ولا كتابة بين السطور ولا تخريج مع بيان اسم المشتري واسم البائع وتاريخ العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها وجنسها ومقدار ثمنها وجميع شروط العمل بياناً صحيحاً
- ٦٩ - اذا لم يجد المتعاقدان نفس العمل ولا توسط السمسار فيه فدافترهما المكتوبة على الوجه السابق ياتيه يجوز تقديمها للحكمة لتسكون مستنداً لاثبات الشروط التى حصل بموجبها العمل المذكور

٧٠ - اذا طلب أحد المتعاقدين من السمسرة كشفًا مستخرجًا من دفاترهم ببيان ما يختص بالعمل الذي أجروه على ذمة المتعاقدين المذكورين وجب عليهم اعطاء ذلك الكشف بمجرد طلبه في أى وقت كان
٧١ - ويجب عليهم أيضا بناء على طلب المحكمة أن يقدموا لها دفاترهم ويبدوا لها ما يلزم من الايضاحات

٧٢ - فاذا امتنع السمسرة عن اعطاء أو تقديم شئ مما ذكر في المادتين السابقتين يلزمون بتعويض الخسارة الناشئة عن امتناعهم
٧٣ - اذا بيعت بضاعة على يد السمسار على حسب عينة معلومة وجب عليه حفظها الى يوم تسليم البضاعة مع التأشير عليها بما يلزم لمعرفة بدون اشتباه وذلك ما لم يصرح له من المتعاقدين بعدم حفظها

٧٤ - اذا بيعت على يد سمسار ورقة من الاوراق المتداول ببيعها يكون مسؤولا عن صحه امضاء البائع الموضوعه عليها

٧٥ - اذا لم يذكر السمسار في وقت البيع اسم البائع أو في وقت الشراء اسم المشتري يكون مسؤولا عن الوفاء بذلك العمل ويعتبر وكلا بالمولة

(الفصل الثالث - في الرهن)

٧٦ - اذا رهن تاجر أو غيره شئاً تأمينا على عمل من الاعمال التجارية فيثبت الرهن بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم بالطرق المقررة في القانون المدني

والاوراق المتداول بينها يثبت رهنها أيضا بتحويلها نحو بلا مستوفيا
للشرايط المقررة قانونا ومذكورافيه أن تلك الاوراق سلمت بصفة رهن
أما سندات الشركات التجارية أو المدنية التي يصح التنازل عنها بكتابة
في دفاتر الشركة سواء كانت بسهام أو بحصص في الارباح أو من السندات
المحررة باسمه أربابها فيثبت رهنها أيضا بالتنازل عنها بصفة تأمين ويذكر
ذلك التنازل في دفاتر الشركة

وأما رهن الديون المذكورة في المادة ٥٤٩ من القانون المدني فيثبت
بالنسبة لغير المتعاقدين بالطرق المقررة في الماد المذكورة

٧٧ - لا يكون للدائن المرتهن في جميع الاحوال حق الامتياز
في الشيء المرهون الا اذا سلم ذلك الشيء اليه أو الى شخص آخر عينه
المتعاقدان وبقي في حيازة من استلمه منهما وبغير الدائن حائرا للبضائع متى
كانت تحت تصرفه في مخازنه أو سفنه أو في الكرك أو مودعة في مخزن
عمومي أو متى سلمت له قبل وصولها تذكرة شحنها أو نقلها

٧٨ - اذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين جاز للدائن بعد
ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على مدينه بالوفاء خلاف مواعيد المسافة أن
يقدم عريضة للقاضي للمعين للامور الوقفية في المحكمة الكائن محله
في دائرته ليتحصل منه على الاذن ببيع جميع الاشياء المرهونة أو بعضها
بالمزايدة العمومية على يد ميسارين لذلك في الاذن المذكور
ويكون البيع في المحل والساعة اللذين يعينهما القاضي المذكور وله
أن يأمر بملصق اعلانات ودرجها في الجرائد اذا اقتضى الحال ذلك

- ٧٩ - كل شرط يرخص فيه للدائن أن يملك الشيء المرهون أو يتصرف فيه من غير مراعاة لأجرائه المقررة آنفاً يعتبر لاغياً
- ٨٠ - تحصيل قيمة الأوراق التجارية المرهونة يكون بمعرفة الدائن المرتهن لها

(الفصل الرابع - في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم)

- ٨١ - الوكيل بالعمولة هو الذي يعمل عملاً باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل وعلى نمته في مقابلة أجرة أو عمولة
- ٨٢ - وهو الملتزم دون غيره لموكله ولين يتعامل معه وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من غير أن يكون لأحدهما طلب على الآخر
- ٨٣ - وإنما إذا عقد الوكيل بالعمولة عقداً باسم موكله بناءً على إذن منه بذلك فلكل من الموكل والمعقود معه إقامة الطلب على الآخر وتراعى فيما للوكيل المذكور من الحقوق وما عليه من الواجبات القواعد المقررة للتوكيل فقط
- ٨٤ - إذا عمل الوكيل بالعمولة عملاً باسم الموكل بغير إذن منه في إظهار اسمه فتراعى في ذلك القواعد المقررة في شأن من يدير أو يعمل عملاً لآخر بغير إذنه
- ٨٥ - للوكيل بالعمولة حق الامتياز على البضائع المرسلة أو المسجلة إليه أو المودعة عنده بمجرد الإرسال أو الإيداع أو التسليم وله أيضاً حق حبسها فيقدم على غيره في استيفاء المبالغ التي أقرضها أو دفعها

سواء كان قبل ارسال البضائع أو استلامها أو في أثناء وجودها في حيازته ولا يكون هذا الامتياز الا بالشروط المقررة في المادة ٧٧ وتدخل في ديون الوكيل الممتازة الفوائد والعمولة والمصاريف فضلا عن الاصل

- ٨٦ - وللوكيل المذكور أيضا حق الامتياز على الاوراق التجارية المخصصة لسداد شيء ما دامت تحت يده وله أيضا حق حبسها
- ٨٧ - امتياز الوكيل بالعمولة مقدم على جميع الامتيازات الاخرى
- ٨٨ - اذا بيعت البضائع وسلمت على ذمة الموكل فالوكيل بالعمولة أن يأخذ من ثمنها قيمة دينه بالاولوية والتقدم على مداين الموكل المذكور
- ٨٩ - يجوز للوكيل بالعمولة أن يستحصل من القاضى على الاذن بيع البضائع الموحودة تحت يده لمصلوه على دينه ان لم يأذن له موكله بذلك انما يجب عليه مراعاة الاجراءات المقررة في المادة ٧٨

(الفصل الخامس)

(في الوكلاء بالعمولة للنقل وفي امناء النقل والمراكبية ونحوهم)

- ٩٠ - يجب على الوكيل بالعمولة الذي يتعهد بنقل بضاعة بنفسه أو بواسطة غيره برا أو بحرا أن يقيّد في يوميته بيان جنس البضائع ومقدارها وكذلك الثمن المقدّر لها اذا طلب منه ذلك
- ٩١ - وهو ضامن لسرعة ارسال البضائع والاعيان على قدر الامكان ولوصولها في الميعاد المعين في تذكرة النقل الا في حالة القوة القاهرة النابتة قانونا

٩٢ - وهو ضمن البضائع والاعيان اذا حصل فيه ما تلف أو عدمت مالم يوجد شرط بخلاف ذلك في تذكرة النقل أو قوة قاهرة أو عيب ناشئ عن نفس الشيء أو مالم يقع خطأ أو إهمال من المرسل انما الرجوع على أمين النقل اذا كان له وجه

٩٣ - ويكون الوكيل الاصل بالعمولة ضامنا لافعال الوكيل بالعمولة الذي وسطه وأرسل له البضائع اذا لم يعين التاجر في خطاب الارسالية المتوسط المذكور فان عينه فيه فلا يكون الاصل ضامنا لافعاله

٩٤ - البضائع التي تخرج من مخزن البائع أو المرسل يكون خطرهما في الطريق على من يملكها مالم يوجد شرط بخلاف ذلك انما يكون له الرجوع على الوكيل بالعمولة وأمين النقل المتعهدين بالنقل

٩٥ - تذكرة النقل هي عبارة عن مشاركة بين المرسل وأمين النقل أو بين المرسل والوكيل بالعمولة وبين أمين النقل

٩٦ - تذكرة النقل يجب أن تكون مؤرخة وأن يبين فيها جنس ووزن أو حجم الاشياء المراد نقلها فضلا عن الشروط المتفق عليها بين الطرفين فيما يتعلق بالمعاد المعين للنقل والتعويضات التي تستحق في حالة التأخير

وأن يبين فيها اسم ومسكن الوكيل بالعمولة الذي يحصل النقل بواسطته واسم من هي مرسله إليه واسم أمين النقل وصفته ومجمله وأن يبين فيها أجرة النقل وأن يوضع عليها امضاء أو ختم المرسل أو الوكيل بالعمولة وأن يكون على هامشها تباينين وغر الاشياء المراد نقلها ويجوز كتابة التذكرة

المذكورة تحت اذن شخص مسمى أو تحت اذن حاملها أو باسم شخص معين ويجب على الوكيل بالعمولة أن يقيدها في دفتره بالتام بدون تخلل بياض بين الكتابة

٩٧ - أمين النقل ضامن للأشياء المراد نقلها اذا تلفت أو علمت الا اذا حصل ذلك بسبب عيب ناشئ عن نفس الاشياء المذكورة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ أو إهمال من مرسلها

٩٨ - اذا لم يحصل النقل في الميعاد المتفق عليه بسبب قوة قاهرة فلا يترتب على التأخير الزام أمين النقل بتعويضات

٩٩ - استلام الأشياء المنقولة ودفع أجرة النقل مبطلان لكل دعوى على أمين النقل وعلى الوكيل في ذلك بالعمولة اذا كان العيب الذي حصل فيها ظاهرا من خارجها وأما اذا كان غير ظاهري فيجوز اثباته بمعرفة محضر أو شيخ البلد ولكن لا تقبل الدعوى بالعيب المذكور الا اذا حصل الاخبار بها في ظرف ثمان وأربعين ساعة من وقت الاستلام وقد تم الطلب للحكمة في ظرف ثلاثين يوما ويضاف الى هذين الميعادين ميعاد مسافة الطريق

١٠٠ - اذا حصل الامتناع عن استلام الأشياء المنقولة أو وقع نزاع فيه يصير تحقيق حالتها واثباتها بمعرفة أهل خبرة تعيينهم بحكمة المواد الجزئية ويجوز لهما الحكمة أن تأمر بإيداع تلك الأشياء أو حجزها ثم نقلها الى محل موثوق كخزن الكرك وأن تأمر أيضا ببيع جزء منها بقدر أجرة النقل

١٠١ - الاحكام التي اشتمل عليها هذا الفصل تسرى على أرباب السفن والعربات العمومية ومصالح السكك الحديدية ونحوهم من يتقانون الاموال

١٠٢ - اذا ضاعت البضائع المنقولة ولم يسبق بيان قيمتها فتقدر هذه القيمة بمعرفة المحكمة على حسب البيانات المذكورة في تذكرة النقل وأما اذا كانت قيمتها مينة فتقبل كافة الأدلة ويجوز للمحكمة أن تعقد على قول المرسل المؤيد باليمين

١٠٣ - اذا وجدت البضائع الضائعة بعد صدور حكم ولو انتهائيا وصار إثبات قيمتها الحقيقية فيجوز الزام الخصم الذي تحصل على تعويض أزيد منها بأن يدفع مع وجود ذلك الحكم ضعف الفرق الزائد المعطى له بناء على الحكم المذكور ونضم الى ذلك المصاريف المنصرفة

١٠٤ - كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضى مائة وعشرين يوما فيما يخص بالاراساليات التي تحصل في داخل القطر المصري وبعضى سنة واحدة فيما يخص بالاراساليات التي تحصل للبلاد الاجنبية ويتبدى للعباد المذكور في حالة التأخير أو الضياع من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجب من الغش أو الخيانة

(الفصل السادس - في الكبيالات)

(الفرع الاول - في صور الكبيالات)

١٠٥ - تسحب الكبيالة من بلد الى بلد آخر أو الى نفس البلد المحررة قيمته

ويبين فيها اليوم والشهر والسنة التي تحررت فيها والبلغ المراد دفعه واسم من يلزمه الدفع والميعاد والمحل اللذان يجب الدفع فيهما ويذكر فيها أن القيمة وصلت

وتكون حامليها أو تحت إذن شخص ثالث أو إذن نفس صاحبها ويوضع عليها امضاء الساحب أو ختمه

وإذا كتب من الكبيالة عدة نسخ أي نسخة أولى وثانية وثالثة ورابعة وهكذا يذكر في كل واحدة منها عددها وفي هذه الحالة تقوم النسخة الواحدة مقام الجميع كما أن الجميع يقوم مقام نسخة واحدة

١٠٦ - لا يذكر في الكبيالة التي تحت إذن صاحبها وصول القيمة الا في أول تحويل

١٠٧ - يجوز أن تسحب كبيالة على شخص ويشترط فيها الدفع في محل شخص آخر ويجوز سحبها أيضاً بأمر شخص على ذمته

١٠٨ - الأوراق الموصوفة بوصف كبيالة ولم تكن مستوفية للشروط السالف ذكرها والكبيالات التي ذكر فيها على غير الحقيقة اسم

أوصفة تعتبر سندات عادية إذا كانت مستوفية للشروط اللازمة لهذه السندات ومع ذلك يجوز نقلها من يد إلى يد بطريق التحويل وتعتبر مثل الأوراق التجارية إذا كتبت بين تجار أو لأعمال تجارية ولا يجوز لمن علم بذلك على غير الحقيقة أن يحتج به على الغير الذي لم يخبر به

١٠٩ - إذا حصل من النساء أو البنات اللاتي لسن بتاجرات محب كبيالة أو نحوها أو قبلها باسمهن خاصة ووضع عليهن امضاءهن فلا يعتبر ذلك عملاً تجارياً بالنسبة لهن

١١٠ - الكبيالات المسحوبة من القصر الذين ليسوا تجاراً أو من عدي الأهلية والتعاويل والقبول الممضاة منهم تكون باطلة بالنسبة لهم فقط

(الفرع الثاني - في مقابل الوفاء)

١١١ - يعد مقابل الوفاء موجوداً إذا حصل ميعاد دفع الكبيالة وكان المسحوب عليه مديناً للساحب والمسحوب على ذمته بمبلغ مستحق الطلب مساوياً بالقل لمبلغ الكبيالة .

١١٢ - قبول الكبيالة يؤخذ منه وجود مقابل وفائها عند القابل وعلى الساحب دون غيره أن يثبت في حالة الانتكار سواء حصل قبول الكبيالة أم لا أن المسحوب عليه كان عنده مقابل الوفاء في ميعاد استحقاق دفع قيمتها وإن لم يثبت ذلك فيكون ضامناً للوفاء ولو في حالة عمل

البروتستو بعد المواعيد المحددة وإنما إذا أثبت الساحب في الحالة المذكورة أن مقابل الوفاء كان وجوداً في ميعاد استحقاق الدفع واستمر إلى الميعاد الذي كان يجب فيه عمل البروتستو فتبرأ دعوته بقدر مبلغ مقابل الوفاء ما لم يكن قد استعمل في منفعته

١١٣ - يجب على الساحب ولو عمل البروتستو بعد الميعاد المحدد لعمله أن يعطى الحامل الكبيالة السندات اللازمة لاستحقاقه على مقابل الوفاء وتكون مصاريه ذلك على الحامل المذكور وأما إذا أفلس الساحب فيجب على وكلاء دائنيه إعطاء تلك السندات

١١٤ - مقابل الوفاء الموجود تحت يد المسحوب عليه سواء وجد عنده في وقت تحرير الكبيالة أو في وقت انتقال ملكيته الشخص آخر أو بعد ذلك يكون ملكاً لحاملها ولو لم يحصل تعيينه لدفع قيمة تلك الكبيالة أو لم يحصل القبول من المسحوب عليه

١١٥ - إذا أفلس الساحب ولو قبل حلول ميعاد دفع قيمة الكبيالة يكون لحاملها دون غيره من مدائني الساحب المذكور الحق في الاستيلاء على مقابل الوفاء المعطى للمسحوب عليه بالطرق المقررة فإن أفلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته فيدخل مقابل الوفاء المذكور في روكية تقليسته وأما إذا كان بضائع أو أعياناً أو أوراقاً ذات قيمة أو مبالغ ويجوز استردادها بمقتضى المادة ٣٧٦ والمواد التالية لها فيسوغ لحامل الكبيالة أن يسترد ما يكون من هذا القبيل

١١٦ - إذا وجدت عدة كبيالات وكان مقابل الوفاء واحداً فيراعى ترتيب نواريج بعضها فيما يتعلق بمحقق كل من حامليها في استيفاء

مطلوبه من مبلغ مقابل الوفاء المذكور ويكون حامل الكبيالة السابق تاريخها على تاريخ الكبيالات الاخر مقلما على غيره

(الفرع الثالث - في قبول الكبيالات)

١١٧ - صاحب الكبيالة والمحيلون المتناقلون لها يكونون مسؤولين على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاد الاستحقاق

١١٨ - الامتناع عن قبول الكبيالة يصير اثباته بورقة رسمية تسمى بروتيستو عدم القبول

١١٩ - متى أعلن بروتيستو عدم القبول اعلانا رسميا وجب على المحيلين المتناقلين والساحب على وجه التعاقب أن يقدموا كفيلًا ضامنا لدفع قيمة الكبيالة في الميعاد المستحق فيه الدفع أو يدفعوا قيمتها مع مصاريف البروتيستو ومصاريف الرجوع ولا يكون الكفيل متضامنا الا مع من كفله سواء كان الساحب أو المحيل

١٢٠ - من قبل كبيالة صار ملزوما بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو أفلس الساحب بغير علمه قبل قبوله

١٢١ - يلزم أن يوضع على صيغة قبول الكبيالة امضاء القابل أو ختمه وتؤدى هذه الصيغة بلفظ مقبول وتكون مؤرخة اذا كانت الكبيالة بميعاد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت اطلاق القابل عليها وان لم تؤرخ في هذه الحالة فتصير قيمة الكبيالة مستحقة الطلب في الميعاد المذكور فيها محسوبا من يوم تاريخها

١٢٢ - بين في صيغة قبول الكبيالة المستحقة الدفع في محل غير محل إقامة قابليها المحل الذي تدفع فيه قيمتها أو يحصل فيه المطالبة بها وما ينشأ عنها

١٢٣ - لا يجوز تقييد قبول الكبيالة بشرط ما ولكن يجوز أن يكون قاصراً على قدر أقل من مبلغها وفي هذه الحالة يجب على حاملها أن يعمل البروتستو عن الباقي الزائد عن القدر المقبول

١٢٤ - يلزم قبول الكبيالة في وقت تقديمها أو في مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة من وقت التقديم وان لم ترد لحاملها بعد الأربع والعشرين ساعة مقبولة أو غير مقبولة كان من حجزها ما زوما بما يترتب على ذلك من التعويضات لحاملها

(الفرع الرابع - في قبول الكبيالة بالواسطة)

١٢٥ - في وقت عمل البروتستو على كبيالة لعدم قبولها يجوز قبولها من إنسان آخر توسط عن صاحبها أو عن أحد المحيلين ويكتب هذا التوسط على الكبيالة ويذكر في ورقة البروتستو ويضع عليه التوسط امضاء أو ختمه

ويجب على المتوسط المذكور أن يعلن ذلك فوراً لمن توسط عنه ولا فيكون ملزوماً بالمصاريف والتعويضات إذا اقتضاهما الحال

١٢٦ - لا تزال حقوق حامل الكبيالة محفوظة على الساحب والمحيلين بسبب عدم قبول المسحوب عليه ولو حصل قبولها من متوسط

ولا يجب على المتوسط المذكور أن يدفع المبلغ في ميعاد استحقاق الدفع
الابتدائي بروتينستو عدم الدفع في الميعاد المحدد
فإن دفع قبل عمل البروتينستو ضاعت حقوقه على من كانت لمنفعة
في عمله على المسحون عليه في الأصل

(الفرع الخامس - في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكبيالة)

١٢٧ - يجوز حسب الكبيالة الدفع قيمته بمجرد الاطلاع عليها

أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع

أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من يوم تاريخها

أو في يوم مشهور أو معين كيوم عيد أو يوم سوق موسم

١٢٨ - الكبيالة المسحوبة الدفع قيمته عند الاطلاع عليها تكون

واجبة الدفع بمجرد تقديمها

١٢٩ - يكون ابتداء ميعاد دفع قيمة الكبيالة المسحوبة دفعها

بعديوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع عليها معتبرا من تاريخ

قبولها أو من تاريخ عمل بروتينستو عدم القبول

١٣٠ - تعد أيام الشهر على حسب التقويم الموافق للتاريخ المين

في الكبيالة

وإذا كانت الكبيالة واجبة الدفع بعد شهر أو أكثر من وقت الاطلاع

عليها وكان القبول مؤرخا فأيام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق

للتاريخ المين في صيغة القبول

١٣١ - والكيالة المستحقة الدفع في سوق موسم يستحق دفعها في اليوم السابق على اليوم المعين لانتهاء الموسم أو في نفس يوم الموسم اذا كان لا يستقر الا يوما واحدا

١٣٢ - اذا وافق حلول ميعاد دفع قيمة الكيالة يوم عيد رسمي فدفعها يكون مستحقا في اليوم الذي قبله

(الفرع السادس - في تحويل الكيالة)

١٣٣ - الكيالة المحررة لحاملها تنتقل ملكيتها بمجرد تسليمها أما ملكية الكيالة التي يكون دفعها تحت الاذن فتنتقل بالتحويل

١٣٤ - يورخ تحويل الكيالة ويذكر فيه أن قيمتها وصلت ويبين فيه اسم من انتقلت الكيالة تحت اذنه ويوضع عليه امضاء المحيل أو ختمه

١٣٥ - اذا لم يكن التحويل مطابقا لما تقر به المادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكيالة لمن تحول له بل يعتبر ذلك توكيلا له فقط في قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وانما عليه أن يبين ما أجراه مما يتعلق بهذا التوكيل واذا نقل ملكيتها لآخر في هذه الحالة يكون مسئولا بصفة محيل

وصيغة التحويل المتروكة على يياض وقت التحويل يجوز أن تكتب فيما بعد وانما يلزم أن يكون ما كتب مطابقا لعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع في التحويل

١٣٦ - تقديم التوارىخ في التحاويل ممنوع وان حصل بعد تزويرا

(الفرع السابع - في ملازمة صاحب الكيالة وقابلها ومحيلها على وجه التضامن وفي الضمان الاحتياطي)

١٣٧ - صاحب الكيالة وقابلها ومحيلها ملازمون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن

١٣٨ - دفع قيمة الكيالة فضلا عن كونه مضمونا بقبولها وتحويلها يجوز ضمانه من شخص آخر ضمانا احتياطيا ويكون ذلك بكتابة على ذات الكيالة أو في ورقة مستقلة أو بمخاطبة

١٣٩ - الضمان الاحتياطي يكون عن الساحب أو المحيل ويلزم الضامن احتياطيا بالوفاء على وجه التضامن بالأوجه التي يلزم المضمون على حسب ما لم توجد شروط بخلاف ذلك بين المتعاقدين

١٤٠ - لا يجوز لضمن صاحب الكيالة ضمانا احتياطيا أن يحتج بعدم عمل البروتستو الا في الحالة التي يسوغ فيها للساحب الاحتجاج به

١٤١ - يلزم اعلان البروتستو الى ضمن محيل الكيالة ضمانا احتياطيا كما يلزم اعلانه لنفس المحيل المذكور وان لم يحصل ذلك سقط حق الرجوع على الضامن

(الفرع الثامن - في دفع قيمة الكيالة)

١٤٢ - يلزم دفع قيمة الكيالة من صنف النقود المينة فيها

١٤٣ - من يدفع قيمة الكبيالة قبل ميعاد استحقاق الدفع يكون مسؤولاً عن صحة الدفع

١٤٤ - من يدفع قيمة الكبيالة في ميعاد استحقاق دفعها بدون معارضة من أحد في ذلك يعتبر دفعه صحيحاً

١٤٥ - لا يجبر حامل كبيالة على استلام قيمتها قبل الاستحقاق

١٤٦ - اذا دفعت قيمة الكبيالة بناء على نسخة الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يكون الدفع صحيحاً اذا كانت هذه النسخة مذكورة فيها أن الدفع بناء عليها يبطل ما عداها من النسخ

١٤٧ - من يدفع قيمة كبيالة بناء على نسخة الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا بغير استرجاع النسخة التي عليها صيغة قبوله لا يعد دفعه صحيحاً بالنسبة لحامل النسخة التي عليها هذه الصيغة

١٤٨ - لا تقبل المعارضة في دفع قيمة كبيالة الا في حالة ضياعها أو تفليس حاملها

١٤٩ - اذا ضاعت كبيالة ليس عليها صيغة القبول جاز لمستحق قيمتها أن يطالب بوفائها بناء على نسخة الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا

١٥٠ - اذا كانت الكبيالة الضائعة عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بقيمتها بناء على نسخة الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا الا بأمر من القاضي المعين للأموال الوقفية بشرط أداء كفيل

١٥١ - من ضاعت منه كبيالة سواء كان عليها صيغة القبول أم لا ولم يمكنه أن يقدم نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يجوز له أن يطلب دفع قيمة الكبيالة الضائعة وأن يحصل على ذلك بأمر القاضي بعد أن يثبت ملكيته لها بدفائه مع أداء كفيل

١٥٢ - وفي حالة الامتناع عن الدفع بعد المطالبة التي حصلت بمقتضى ما ذكر في المادتين السابقتين يجب على صاحب الكبيالة الضائعة أن يحفظ جميع حقوقه بعمل البروتستو ويلزم أن يكون عمله في اليوم التالي ليوم حلول ميعاد دفع قيمة تلك الكبيالة ويجب أن يعلن البروتستو الى الساحب والمحيلين اعلانا رسميا بالوجه والمواعيد المقررة فيما ساقى لاعلانه ويجب عليه عمله في الميعاد المذكور ولو لم يمكنه طلب صدور أمر القاضي لعدم كفاية الوقت الذي مضى من عهد ضياع الكبيالة

١٥٣ - يجب على مالك الكبيالة الضائعة أن يطلب من محيلها الانحياز تحصيله على نسخة تامة منها وعلى المحيل المذكور أن يساعده ويأذن له باستعمال اسمه في اجراء اللازم عند محيله الذي انتقلت اليه الحوالة منه وهكذا من محيل الى محيل الى صاحب الكبيالة وفي هذه الحالة تكون كافة المصاريف على مالك الكبيالة التي ضاعت منه

١٥٤ - تعهد الكفيل المذكور في مادتي ١٥٠ و ١٥١ بطلب بعد مضي ثلاث سنين اذا لم تحصل في أثناءها مطالبة ولا دعوى أمام المحاكم

- ١٥٥ - اذا عرض على حامل الكبيالة في ميعاد الاستحقاق دفع جزء من قيمتها فلا يجوز له الامتناع عن استلام ذلك الجزء ولو كان القبول شاملا لمبلغ الكبيالة بتمامه وكل ما يدفع من أصل قيمة الكبيالة تبرأ منه ذمة صاحبها ومحمليها وعلى حاملها أن يعمل البروتستو على ما تبقى منها
- ١٥٦ - لا يجوز للقضاة أن يذيعوا مهلة لدفع قيمة كبيالة

(الفرع التاسع - في دفع قيمة الكبيالة بالواسطة)

- ١٥٧ - الكبيالة الممول عنها البروتستو يجوز دفع قيمتها من أى شخص متوسط عن صاحبها أو عن أحد محمليها وبصيرائبات التوسط والدفع في ورقة البروتستو أو في ذيلها
- ١٥٨ - من دفع قيمة كبيالة بطريق التوسط يحل محل حاملها فيحوز ماله من الحقوق ويلزم بما عليه من الواجبات فيما يتعلق بالاجراءات اللازمة استيفاؤها فاذا حصل هذا الدفع عن الساحب تبرأ ذمة جميع المحمليين أما اذا كان عن أحدهم فتبرأ ذمة من بعده منهم
- ١٥٩ - اذا تراحم عدة أشخاص على دفع قيمة الكبيالة بطريق التوسط يقدم منهم من يترتب على الدفع منه براءة للمسؤولين أكثر من غيره واذا تقدم لدفعها من كانت مسجوبة عليه في الأصل وعمل عليه البروتستو لعدم قبوله يكون مقبلا على غيره

(الفرع العاشر)

(فيما لحامل الكبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات)

١٦٠ - حامل كبيالة مسحوبة من الارض القلعة أو من البلاد التي على سواحل البحر المتوسط أو من ممالك الدولة العلية ومستحقة الدفع في القطر المصري سواء كان بمجرد الاطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو بشهر أو أكثر يجب عليه أن يطلب دفع قيمتها أو قبولها في ظرف ستة أشهر من تاريخها والاسقط حقه في الرجوع على المحيلين وكذلك على الساحب إذا كان قد أوجد مقابله الوفاء عند المسحوب عليه أما إذا كانت الكبيالة مسحوبة من بلاد أوروبا الاخر فيكون الميعاد ثمانية أشهر وإن كانت مسحوبة من أي بلد أبعد من تلك البلاد فيكون الميعاد سنة كاملة

وكذلك يسقط حق حامل الكبيالة في الرجوع المذكور إذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية أو جهاتها التجارية لأجل دفعها في البلاد الأجنبية بمجرد الاطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولم يطلب دفع قيمتها أو قبولها في المواعيد المذكورة لكل مسافة من المسافات المتقدمة

وفي حالة حصول حرب بحرية يزداد على هذه المواعيد مقدارها ومع ذلك لا تخل الاحكام المتقدم ذكرها بالشروط التي تحصل بخلاف ذلك بين أخذ الكبيالة وساحبها والمحيلين أيضا

١٦١ - يجب على كل حامل كبيالة أن يطلب دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد

١٦٢ - الامتناع عن الدفع يلزم إثباته بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق وتزاد عليه مدة المسافة التي بين المحل اللازم عمل البروتستو فيه ومركز المحكمة فإذا كان اليوم التالي لحلول الميعاد يوافق يوم عيد رسمي فيعمل البروتستو في اليوم الذي بعده

١٦٣ - عمل البروتستو لعدم القبول أو موت المستوي عليه أو نقله لا ترتب عليه معاقبة حامل الكبيالة من عمل البروتستو لعدم الدفع وإذا أفلس قابل الكبيالة قبل حلول ميعاد استحقاق دفعها جاز لحاملها أن يعمل فوراً البروتستو ويرجع بحقوقه على من له الرجوع عليه وإذا كتب الباسب على الكبيالة أن الرجوع بها يكون بدون مصاريف أغنى ذلك عن عمل البروتستو وعن مراعاة المواعيد المقررة للطالبة والاجراءات المتعلقة بها وأما إذا كتب أحد المحيلين هذا الشرط فلا يعافى حامل الكبيالة من عمل البروتستو ولا من الاجراءات اللازمة استيفائها والحفظ حقه في الرجوع على المحيلين السابقين على من كتب الشرط المذكور

١٦٤ - يجوز لحامل الكبيالة الممول عنها بروتستو عدم الدفع أن يطالب الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد أو جميعهم معا ويجوز أيضاً لكل واحد من المحيلين مطالبة الساحب والمحيلين السابقين عليه على الوجه المذكور

ومطالبة الساحب فقط تبرئ المحيلين ومطالبة أحدهم تبرئ المحيلين بعده الذين لم تحصل مطالبتهم

١٦٥ - إذا طالب حامل الكبيالة من حولها اليه وكانت مطالبة له بالانفراد وجب عليه أن يعلن اليه البروتستوا المجهول وإن لم يوفه بقيمة الكبيالة يكلفه في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ البروتستوا المذكور بالحضور أمام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المسحوب عليه ومحل المحيل المذكور

١٦٦ - بعد عمل البروتستوا عن الكبيالات المسحوبة من القطر المصري المستحقة الدفع في الخارج تحصل مطالبة الساحبين والمحيلين المقيمين بالقطر المذكور في المواعيد الآتية بيانها
ثلاثة أشهر لبلاد الدولة العلية الكائنة بقسم أوروبا القار وبلاد فرنسا أو إيطاليا أو أستراليا

وأربعة أشهر لما عدا ذلك من البلاد التي في ساحل البحر المتوسط وبلاد أوروبا
وسنة لجميع البلاد الأخرى ويزاد على هذه المواعيد قدرها في حالة حصول حرب بحرية

١٦٧ - إذا طالب حامل الكبيالة جميع المحيلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المواد السابقة

١٦٨ - لكل واحد من المحيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالانفراد أو الاجتماع في عين المواعيد المذكورة وتبتدى هذه المواعيد بالنسبة لمن اليوم التالي لتاريخ تكليفه بالحضور أمام المحكمة

١٦٩ - يسقط ما لحامل الكبيالة من الحقوق على المحيلين بمضى المواعيد السالف ذكرها المقررة لتقديم الكبيالات المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو شهراً أو أكثر ولعمل البروتستو عدم الدفع وللطالبة بالضمان على وجه الرجوع

١٧٠ - يسقط حق المحيلين أيضاً في مطالبة التنازلين لهم مطالبة على وجه الرجوع بمضى المواعيد السالف ذكرها كل واحد منهم فيما يتعلق به

١٧١ - وكذلك يسقط حق حامل الكبيالة ومحيلها فيما يتعلق بالساحب إذا أثبت الساحب المذكور وجود مقابل الوفاء عند المسحوب عليه في وقت استحقاق الدفع وفي هذه الحالة لا يكون لحامل الكبيالة حق المطالبة الاعلى المسحوب عليه

١٧٢ - يزول سقوط الحق المقرر في المواد الثلاثة السابقة ويعود لحامل الكبيالة الحق في مطالبة الساحب أو المحيل إذا وصلت لاحدهما بعد مضي المواعيد المقررة لعمل البروتستو أو لاعلانه أو للتكليف بالحضور أمام المحكمة المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة الكبيالة سواء كان وصولها الى الساحب أو المحيل المذكور بواسطة حساب أو بطريق المقاصة أو بوجه آخر

١٧٣ - يجوز لحامل الكبيالة المعول عنها بروتستو عدم الدفع زيادة على ما له من حق المطالبة على وجه الرجوع أن يمجز منقولات الساحب أو القابل أو المحيل جزاً تحفظياً بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات

(الفرع الحادى عشر - فى البروتستو)

١٧٤ - يعمل كل من بروتستو عدم القبول وبروتستو عدم الدفع على حسب الاصول المقررة فيما يتعلق باوراق المحضرين وانما لا يعمل البروتستو الا بعد الامتناع عن القبول أو الدفع وبصيراثبات الامتناع المذكور فى محل من كان عليه دفع قيمة الكبيالة ومن تعهد بدفع قيمته عند الاقتضاء أو محل من قبل الكبيالة بطريق التوسط وبحوزاثبات جميع ذلك فى ورقة واحدة

١٧٥ - تشتمل ورقة البروتستو على صورة الكبيالة حرفيا وصورة صيغة القبول وصورة جميع التصاويل وكافة ما يوجد دفع من الكتابة وعلى التنبيه الرسمى بدفع قيمة الكبيالة ويذكر أيضا فى تلك الورقة حضور أو غياب من عليه الدفع وأسباب الامتناع عن الدفع والعجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه والبروتستو الحاصل من المحضر وذكر الاعتراف بالدين فى تلك الورقة لا يكون حجة الا اذا كان بمضى أو محتوما من المعترف

١٧٦ - لا تقوم أى ورقة محررة من تجار أو غيرهم بصورة شهادة مقام ورقة البروتستو المرامى فيها الاجراءات المقررة الا فى حالة ضياع الكبيالة المنبى عليها فيما سبق

١٧٧ - يجب على المحضرين أو الأشخاص المعنيين لعمل البروتستات أن يتركوا لمن عملت عليه صورة صحيحة منها وأن يقيدها بها بتسلمها يوما فيوما مع مراعاة ترتيب التواريخ فى دفتر مخصوص منمر

الصحائف وموضوع عليها العلامة اللازمة ويكون القيد في دفتر المذكور على حسب المقرر فيما يتعلق بدفتر الفهرست وان لم يفعلوا ذلك فيعاقبوا بالعزل ويحكم عليهم بدفع المصاريف والتعويضات للانحصار

(الفرع الثاني عشر - في الرجوع)

١٧٨ - يكون الرجوع بسحب كبيالة جديدة على من يرجع عليه حامل الكبيالة الاصلية

١٧٩ - ولا يفي تحرير الكبيالة الجديدة عن استيفاء الاجرات المتعلقة بالبروتستو والمطالبة

١٨٠ - وكبيالة الرجوع المذكور هي كبيالة جديدة يسحبها حامل الكبيالة الاصلية على صاحبها أو أحد المحيلين ليتحصل بها على قيمة تلك الكبيالة الاصلية الممول عنها البروتستو وعلى المصاريف التي صرفها والفرق الذي دفعه

١٨١ - اذا كانت الكبيالة الاصلية مسحوبة من بلد الى بلد آخر فالفرق الذي يطالب به في حالة الرجوع يكون تقديره بالنسبة لساحبها على حسب فرق السعرين الجهة التي كانت الكبيالة المذكورة مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي محبت منها أما بالنسبة لمن سحب عليه حامل الكبيالة الاصلية كبيالة جديدة من المحيلين فيكون تقدير الفرق على حسب فرق السعرين الجهة التي كانت الكبيالة الاصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل فيها التجويل

١٨٢ - تفرق الكبيالة الجديدة بقائمة حساب الرجوع
 ١٨٣ - تشمل تلك القائمة على أصل قيمة الكبيالة المعمول عنها
 البروتستو وعلى مصاريف البروتستو وغيرها من المصاريف القانونية
 كمهولة البنك وعوائد التبعة وأجرة الخطابات ويبين فيها اسم من
 سحب عليه الكبيالة الجديدة والسعر الذي يعتبه وتوضع عليها شهادة
 اثنين من التجار وتفرق بها الكبيالة المعمول عنها البروتستو ونفس ورقة
 البروتستو أو نسخة منها وفي حالة ما إذا كانت كبيالة الرجوع مسحوبة
 على أحد المحيلين تفرق القائمة زيادة على ما ذكر بشهادة مثبتة لفرق السعر
 بين الجهة التي كانت الكبيالة الأصلية واجبة الدفع فيها والجهة التي
 سحب منها

١٨٤ - لا يجوز عمل قوائم متعددة لحساب رجوع كبيالة واحدة
 ويدفع هذا الحساب من محيل إلى محيل بالتسلسل إلى أن يدفع أخيراً من
 الساحب انما لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يدفع الساحب فرقاً
 أكثر من فرق السعر المقرر في العبارة الأولى من المادة ١٨١

١٨٥ - كل واحد من المحيلين يلتزم بفرق السعر الذي يترتب
 على كبيالة الرجوع التي تسحب منه

ويكون تقدير ذلك الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي حصل
 فيها منه تحويل الكبيالة الأصلية وبين الجهة التي سحب عليها الكبيالة
 الجديدة

١٨٦ - لا يجوز جمع فرق الأسعار بأن يضم فرق سعر إلى آخر
 بل يلتزم كل واحد من المحيلين بفرق واحد فقط وكذا الساحب

- ١٨٧ - فائدة أصل قيمة الكبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع تحسب من يوم البروتستو
- ١٨٨ - أما فوائد مصاريف البروتستو و فرق السعر في الرجوع وغير ذلك من المصاريف المقبولة قانونا فلا تحسب الا من يوم تقديم الطلب أمام المحكمة طلبا رسميا .

(الفصل السابع - في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي لحاملها وغيرها من الاوراق التجارية)

- ١٨٩ - كافة القواعد المتعلقة بالكبيالات فيما يختص بمحاول مواعيد دفعها وبقبولها وضمائمها بطريق التضامن أو على وجه الاحتياط ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتستو وكذلك فيما يختص بحامل الكبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات و بفرق السعر في حالة الرجوع والقوائد تتبع في السندات التي تحت الاذن متى كانت معتبرة عملا تجاريا بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون

- ١٩٠ - يبين في السند الذي تحت اذن تاريخ اليوم والشهر والسنة المحررفها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت اذنه والميعاد الواجب الدفع فيه ويذكر فيه أن القيمة وصلت ويوضع عليه امضاء أو ختم من حرره

وأما السند الذي لحامله فيشتمل على البيانات المذكورة الاسم من يدفع اليه المبلغ وتنقل الملكية فيه بدون كتابة التحويل

١٩١ - أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والاوراق المتضمنة أمرا بالدفع يجب تقديمها في ظرف خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه اذا كانت مسجوبة من البلدة التي يكون الدفع فيها وأما اذا كانت مسجوبة من بلدة أخرى فيجب تقديمها في ظرف خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه بخلاف مدة المسافة

١٩٢ - يجوز اثبات الرجوع الذي يحصل من مستحق تلك الاوراق بجميع الادلة الجائرة قبولها في المواد التجارية اذا حصل منه ذلك في المواعيد المذكورة

١٩٣ - اذا أثبت من حر الحوالة الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو من حر الورقة المتضمنة أمرا بالدفع أن مقابل وفاتها كان موجودا ولم يستعمل في منفعة فحاملها الذي تأخر في تقديمها تضع حقوقه التي على محررها المذكور

(الفصل الثامن)

(في سقوط الحق في الدعوى في مواد الاوراق التجارية بمضى الزمن)

١٩٤ - كل دعوى متعلقة بالكبيالات أو بالسندات التي تحت اذن وتعتبر عملا تجاريا أو بالسندات التي لحاملها أو بالاوراق المتضمنة أمرا بالدفع أو بالحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرهما من الاوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق في اقامتها بمضى خمس سنين اعتبارا من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع أو من يوم عمل البروتستو

أو من يوم آخر مرافعة بالمحكمة أن لم يكن صدر حكم أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند مفرد وانما على المدعى عليهم تأييد برامة ذمتهم بحلفهم اليمين على أنه لم يكن في ذمتهم شيء من الدين اذا دعو الحلف وعلى من يقوم مقامهم أو ورثتهم أن يحلفوا عينا على أنهم معتقدون حقيقة أنه لم يبق شيء مستحق من الدين

الباب الثالث

(في الافلاس)

(الفصل الاول - في اشهار الافلاس)

١٩٥ - كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الافلاس ويلزم اشهار افلاسه بحكم يصدر بذلك

١٩٦ - الحكم باشهار الافلاس يجوز أن يصدر بناء على طلب نفس المدين المفلس أو طلب مدائه أو الوكيل عن الحضرة الخديوية أو تصدره المحكمة من تلقاء نفسها

١٩٧ - الحكم باشهار الافلاس بناء على طلب المدين المفلس يكون بمجرد تقديمه تقريراً الى قلم كتاب المحكمة الكائن بمحله في دائرة اختصاصها بأنه وقف عن دفع ديونه

١٩٨ - يجب على كل من أفلس أن يقدم تقريره المذكور في ظرف ثلاثة أيام من يوم وقوفه عن دفع ديونه ويكون هذا اليوم محسوباً

من ضمن الايام الثلاثة المذكورة وفي حالة افلاس احدى شركات التضامن أو التوصية يشتمل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء المتضامنين وبيان محله

١٩٩ - وعلى المفلس أن يرفق بتقريره المذكور الميزانية اللازمة أو يذكر فيه الاسباب التي منعتة عن تقديمها

٢٠٠ - ويلزم أن تشتمل هذه الميزانية على بيان جميع أموال المدين منقولة كانت أو ثابتة وعلى تقويمها وعلى بيان ماله وما عليه من الديون وبيان الارباح والخسائر وبيان المصاريف وتكون عليها شهادة منه بصحتها وتكون مؤرخة ويضع عليها امضاء أو ختمه

٢٠١ - فاذا طلب المداينون الحكم بإشهار الافلاس يقدمون عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية وتسلم الى قلم كتابها ويقيد فيه ملفها فوراً

٢٠٢ - يلزم أن تشتمل تلك العريضة على اثبات أو بيان الاحوال التي يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه

٢٠٣ - يعين رئيس المحكمة متى قدم اليه كاتبها العريضة المذكورة أقرب جلسة للحكم فيها ويطلب حضور المدين في الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلم الى محل تجارته

٢٠٤ - يجوز لرئيس المحكمة في الاحوال التي تستلزم الاستعجال أن يأمر بوضع الاختام على أموال المدين أو بعمل أى طريقة أخرى من الطرق التحفظية

- ٢٠٥ - إذا كان طلب الحكم بإشهار الافلاس صادرا من وكيل
الحضرة الخديوية يعلن المدين يوم الجلسة التي عينه رئيس المحكمة للحكم
في ذلك ويكون اعلانه باليوم المذكور بخطاب من كاتبها
- ٢٠٦ - يجوز للحكمة ولو وكيل الحضرة الخديوية أن يسمعا أقوال
المدين قبل انعقاد الجلسة وإذا طلب المدين ذلك منها وجب عليهما استماعه
- ٢٠٧ - يجوز أن يكون اعلان المدين يوم الجلسة بجمع
أربع وعشرين ساعة وفي حالة شدة الاستعجال يجوز أن يكون الاعلان
بجمع أقل من ذلك ولو بجمع ساعة واحدة
- ٢٠٨ - تحكم المحكمة بإشهار الافلاس بناء على طلب الوكيل عن
الحضرة الخديوية أو من تلقاء نفسها من غير اعلان ولا تحديد موعد اذا فر
المدين أو أخفى ماله بالفعل أو كان أخذا في اختلاسه
- ٢٠٩ - يجوز إشهار افلاس تاجر بعدمونه اذا مات في حالة وقوفه
عن دفع ديونه انما لا يصح للحكمة أن تشهر افلاس هذا التاجر من تلقاء
نفسها ولا لو وكيل الحضرة الخديوية أو المداينين أن يطلبوا الحكم بالافلاس
الا في ظرف السنة التالية للوفاة
- ٢١٠ - وفي هذه الحالة اذا طلب وكيل الحضرة الخديوية
أو المداينون إشهار الافلاس يسلم خطاب الاعلان أو طلب الحضور أمام
الحكمة الى آخر محل كان مقبلا فيه المتوفى بدون احتياج الى تعيين الورثة
- ٢١١ - الحكم الصادر بإشهار افلاس تاجر يكون واجب التنفيذ
تنفيذا مؤقنا

٢١٢ - يبين في الحكم الصادر بإشهار الافلاس الوقت الذي وقف فيه المدين عن دفع ديونه وان لم يبين فيه الوقت المذكور يأننا مخصوصا يعتبر وقوف المدين عن دفع ديونه من تاريخ صدور الحكم بإشهار الافلاس وان صدر فلئ الحكم بعدم موت المحكوم بافلاسه فيعتبر وقوفه عن الدفع من تاريخ الوفاة

٢١٣ - يشر ملخص الحكم الصادر بإشهار الافلاس بعرفة وكلاء المدينين في جريدتين تعيينان لذلك في نفس الحكم بشرط أن تكونا من الجرائد المعدة للاعلانات القضائية ويلصق أيضا الملخص المذكور في اللوحة المعدة لذلك في المحكمة السكّانة في الجهة التي صار إشهار الافلاس فيها وفي محكمة كل جهة يكون فيها للمدين المفلس محل تجارة

٢١٤ - يجوز تعيين وقت الوقوف عن دفع الديون في حكم آخر يصدر بعد الحكم الصادر بإشهار الافلاس وفي هذه الحالة يطلب حضور جميع الخصام ذوي الحقوق باعلان يشر قبل صدور الحكم بتعيين ذلك الوقت بمثابة أيام في الجريدتين المعينتين بمقتضى المادة السابقة ويلصق أيضا الاعلان المذكور في اللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة ثم يشر ويلصق ملخص الحكم المتقدم ذكره بعرفة وكلاء المدينين في الجرائد واللوحات التي نشر ولصق فيها ملخص الحكم الصادر بإشهار الافلاس

٢١٥ - يجوز للمحكمة الابتدائية حال نظرها في قضية معينة وللحاكم التأديبية حال نظرها في دعوى بجنحة أو بجنحية أن تنظر أيضا

بطريق فرعى في حالة الافلاس وفي وقت وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم بإشهار الافلاس أو سبق صدوره ولم تعين المحكمة بحكم آخر وقت الوقوف عن دفع الديون

٢١٦ - الحكم بإشهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارة جميع أمواله وعن ادارة الاموال التي تؤل اليه الملكية فيها وهو في حالة الافلاس ويوجب أيضا فرض روكية مداين التركة الآتية للمدين عن روكية مداين تقليسته

٢١٧ - ولا يجوز من تاريخ الحكم المذكور رفع دعوى بخصوص منقولات المفلس أو عقاره ولا انعام الاجراءات المتعلقة بدعوى من هذا القبيل مرفوعة من قبل ذلك ولا اجراء الطرق التنفيذية على المنقولات أو العقار الا في وجهه وكلاء المداينين ومع ذلك اذا سبق صدور حكم بنزع عقار من يد المفلس المذكور ويبيعه فيحصل البيع باذن مأمور التفليسة على ذمة روكية المداينين مع عدم الاخلال بحقوق الامتيازات والرهون واختصاص المداين بالعقار المملوك للمدينه لوفاء دينه

٢١٨ - اذا اقيمت دعوى على التفليسة جاز للحكمة أن تقبل دخول المفلس فيها بصفة خصم

٢١٩ - الدعاوى المتعلقة بنفس المفلس يجوز اقامتها منه أو عليه

٢٢٠ - لا يجوز للمداينين أن يقيموا دعوى باسم المفلس الا بمضاريف من طرفهم ويكون الخطر عليهم ويشترط أن يكون ذلك في حضور وكلاء المداينين ويصدر الحكم لهم اذا اقتضاه الحال -

٢٢١ - يترتب على الحكم بإشهار الافلاس أن يصير ماعلى المفلس من الديون التى لم يحل أجل دفعها مستحق الطلب حالا واذا أفلس من وضع امضاءه على سند تحت الاذن أو من قبل كسبالة أو مصحب كسبالة لم تقبل فيجب على من عداه عن يكون ملزوما بالدين أن يؤدى كفيلا يقوم بالدفع عند حلول الميعاد ان لم يحتر الدفع حالا

٢٢٢ - أجرة الاماكن التى تستحق الى انقضاء مدة الايجار لاتصير مستحقة الطلب حالا بناء على صدور حكم بإشهار الافلاس متى كان مرخصا للمفلس أن يؤجر من باطنه أو أن يتنازل عن ايجاره لغيره فان لم يكن للمفلس حق الايجار من الباطن ولاحق التنازل عن الايجار الغير تحكم المحكمة بفسخ الايجار وتعين الوقت الذى يستدئ فيه الفسخ المذكور وتقدر التعويض أيضا وتكون المفروشات ونحوها الموجودة بالاماكن المستأجرة ضامنة للأجرة والتعويض

٢٢٣ - اذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد أكثر من سنة فله حكمة أن تعين القدر الواجب قبوله من هذا الدين

٢٢٤ - ويكون الاجراء كذلك فيما يتعلق بالايرادات المقررة مدة الحلية والايرادات المؤبدة وجميع الديون الواجبة الدفع بتقاسيط معينة بوعايد تتجاوز استحقاق آخر ميعاد منها سنة واحدة من يوم اشهار الافلاس

٢٢٥ - حصه الدين المعلق وجوبه على شرط تدفع مع أخذ كفيل أو يصير ايداعها بالكيفية التى يعينها أمور التفليس

٢٢٦ - الحكم بإشهار الافلاس يوقف بالتسوية لروكية المدينين فقط تشغيل الفوائد لكل دين غير مضمون بامتياز أو برهن منقولات أو عقار أو بتسجيل حق المدين في اختصاصه بعقار مدينه لحصوله على دينه وأما الديون المضمونة بما ذكر فلا يجوز طلب فوائدها الا من المبالغ المتحصلة من الاموال المخصصة للتأمين

٢٢٧ - اذا حصل من المدين بعد الوقت الذي عينته المحكمة أنه وقت وقوفه عن دفع الديون أو في ظرف الايام العشرة التي قبله عقد تبرع بنقل ملكية منقول أو عقار أو اذا وفي دين لم يحل أجله بنقود أو بحالة أو ببيع أو بتخصيص مقابل الوفاء أو بمقاصة أو بغير ذلك فيكون جميع ما أجراه من هذا القبيل لاغيا ولا يعتد به بالنسبة لروكية المدينين وكذلك كل دين حل ميعاده ودفعه بغير نقود ولا أوراق تجارية

ويكون أيضا لاغيا ولا يعتد به كل رهن عتار من عقارات المدين أو منقول من منقولاته وكل ما يتحصل عليه المدين من الاختصاص باموال مدينه لوفاء دينه اذا حصل ذلك في المواعيد المذكورة آنفا لوفاء ديون استدانها المدين قبل تلك المواعيد

٢٢٨ - وكل ما أجراه المدين غير ما تقدم ذكره من وفاء ديون حل أجلها أو عقد عقود بمقابل بعد وقوفه عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم عليه بإشهار افلاسه يجوز الحكم بطلانه اذا ثبت أن الذي حصل على وفاء دينه أو عقد معه ذلك العقد كان عالما باختلال أشغال المدين المذكور

وفي كل الاحوال يجب أن يحكم بطلان تلك العقود اذا كان القصد منها اخفاء هبة أو حصول منفعة زائفة عن المعتاد لمن عقد مع المفلس المذكور

٢٢٩ - ويحكم بطلان كل عقد ينقل الملكية على وجه التبرع في أى وقت حصل اذا كان المفلس عالما في ذلك الوقت بقرب وقوع أشغاله في سوء الحال ولو كان الذي حصل له التبرع لم يعلم ذلك الا اذا كان التبرع هبة زواج لا مبالغة فيها

٢٣٠ - وكذلك يصير الغاء جميع الاعمال والمشارطات أيما كانت وفي أى وقت وقعت اذا ثبت أنها حصلت من الطرفين مع سوء القصد اضراراً بالمداينين ووجد الضرر بالفعل

٢٣١ - حقوق الامتياز والرهن العقاري المكتسبة من المفلس على الوجه المرمي قانونا يجوز تسجيلها الى يوم صدور الحكم بإشهار افلاسه ومع ذلك يجوز الحكم بطلان ما يحصل من التسجيلات بعد وقت وقوفه عن دفع ديونه أو في الايام العشرة التي قبل هذا الوقت اذا مضت مدة تزيد من خمسة عشر يوما بين تاريخ عقد الرهن العقاري أو الامتياز وتاريخ التسجيل ويزاد على المدة المذكورة الميعاد المحدد في القانون لمسافة الطريق بين الجهة التي اكتسب فيها ذلك الحق والجهة التي حصل فيها التسجيل

٢٣٢ - اذا دفعت قيمة كميالة بعد الوقت الذي تعين أنه وقت وقوف المفلس عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم بإشهار افلاسه فلا تجوز اقامة الدعوى لاجل استرداد المدفوع الاعلى من محبت الكميالة على ذمته

وإذا كان ما دفعت قيمته سنداً تحت اذن فتكون إقامة الدعوى على المحيل الاول ويلزم في هاتين الحالتين اثبات أن من طلب منه رد المدفوع كان عالماً بوقوف المفلس عن دفع دينه في وقت تحرير الكبيالة أو السند

٢٣٣ - جميع الطرق التنفيذية الحاصلة على منقولات المفلس المعدة لإدارة تجارته لأجل الحصول على أجر الاماكن المؤجرة اليه يصير توقيفها ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم بإشهار إفلاسه مع عدم الإخلال بجميع الطرق التحفظية وبالحق الذي يستحق به المالك وضع يده على أما كنه المستأجرة وفي هذه الحالة الأخيرة يزول التوقيف المذكور من غير احتياج لصدور حكم بإزالته

(الفصل الثاني - في تعيين مأمور التفليس)

٢٣٤ - تعيين المحكمة في الحكم بإشهار الإفلاس أحد قضاتها مأموراً بالتفليس ليلاحظ اجراءات وأعمال التفليس

٢٣٥ - ويناط بهذا المأمور بتجديد أشغال التفليس وملاحظة ادارتها ويقدم للمحكمة التقارير بالمنازعات التي تنشأ عن التفليس

٢٣٦ - لا يقبل التظلم من الاوامر التي تصدر من مأمور التفليس الا في الاحوال المبينة في القانون ويرفع التظلم في الاحوال المذكورة الى المحكمة الابتدائية

٢٣٧ - يصير تقريره في كل شهر بالتفليس المفتوحة ويقدم الى المحكمة في أودة مشورتها

٢٣٨ - يجوز للحكمة أن تستبدل بأموال التفليسة بغيره من
القضلة

(الفصل الثالث)

(في وضع الاختتام وفي الاحكام الاولية المتعلقة بشخص المفلس)

٢٣٩ - تأمر المحكمة في الحكم الصادر بإشهار الافلاس بوضع
الاختتام وتأمر عند الاقتضاء في هذا الحكم أو في أى حكم آخر صادر بناء
على تقرير من أموال التفليسة بحبس المفلس أو بالمحافظة عليه بمعرفة
ضابط من الضبطية أو بمعرفة أحد مأموري المحكمة

٢٤٠ - اذا وفى المفلس بمائن عليه في مادتى ١٩٨ و ١٩٩
ولم يكن مجبوساً بسبب آخر وقت اشهار افلاسه فلا تأمر المحكمة بالمحافظة
على شخصه في الحكم الصادر بإشهار الافلاس ويجوز للحكمة في جميع
الاحوال أن ترفع مؤقتاً أو كلية الاجراءات التحفظية التي أمرت بها سواء
كان مع أخذ كفيل من المفلس يضمن حضوره متى طلبه وكيل المدينين
أو مع عدم أخذ كفيل

٢٤١ - يضع مأمور التفليسة الاختتام فوراً على مخازن المفلس
ومكاتبه وصناديقه ودفاتره وأوراقه وأمتعته وموجوداته وتوضع
الاختتام على جميع ذلك بمن يعينه المأمور المذكور عند الاقتضاء من
مأموري الحكومة أو مستخدميه ما لم يمكن جرد ما ذكر في يوم واحد
فإذا أمكن الجرد في يوم واحد فيصير الشروع فيه واستيفائه بدون انقطاع

وفي حالة تقليس شركة التضامن أو التوصية توضع الاختام على مركز الشركة
الاصلي وعلى المحل المنفصل عنه لكل واحد من الشركاء المتضامين

٣٤٣ - يرسل كاتب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة الى
الوكيل عن الحضرة الخديوية ملفضا من الحكم الصادر باسهار الافلاس
مستل على المهم من البيانات والاحكام التي في ذلك الحكم وعلى الكاتب
المذكور أيضا أن يرسل ملفضا من كل حكم آخر يصدر بعد الحكم باسهار
الافلاس سواء كان بحبس المفلس أو بالتخفيف عليه أو برفع الاجراآت
التحفظية موقتا أو كلية

٣٤٣ - الاحكام التي تشتمل على الامر بحبس المفلس أو بالتخفيف
عليه بصيرت تنفيذها بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية أو وكلاء
المداينين

٣٤٤ - اذا كانت نفود المفلس الموجودة لاتي بمصاريف الحكم
ومصاريف لصق الاعلانات ونشرها في الجرائد ووضع الاختام وحبس
المفلس فالمصاريف التي تختص بأمور المحكمة تقبل في الحساب
والمصاريف الاخر تدفع من المأمور بتحصيل المصاريف القضائية بعد
صدور أمر بذلك من مأمور التقليس ويكون وفاة المبالغ المدفوعة
أو المقبضة بالامتياز من أول مبلغ يتحصل من أموال المفلس

(الفصل الرابع - في تعيين وكلاء المداينين واستبدالهم)

٣٤٥ - تعين المحكمة في حكمها باسهار الافلاس وكلاء أو أكثر
عن المداينين نوكيلا موقتا

٢٤٦ - على مأمور التفليسة أن يدعو فوراً بموجب خطابات وإعلانات تدرج في الجرائد جميع المدينين المذكورة أسماءهم في الميزانية أو المظنون أنهم مدينون لاجتماعهم في يوم معين تحت رئاسته بجمع لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس

٢٤٧ - ويكتب محضر باقوال وملحوظات المدينين ويقدم الى المحكمة وهي تبقى الوكلاء الاول في وظائفهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة أو تعيين وكلاء آخر بدلهم

٢٤٨ - الوكلاء المعينون عن المدينين على هذا الوجه يكونون وكلاء قطعيين ولكن يجوز للمحكمة أن تستبدلهم في الاحوال وبالكيفيات الآتية بيانتها فيما بعد

٢٤٩ - يجوز في كل وقت ابلاغ عدد وكلاء المدينين الى ثلاثة ويصح انتخابهم من الاجانب عن الروكية ويجوز لهم أياً كانت صفتهم أن يأخذوا بعد أداء حساب ادارتهم تعويضاً تعينه المحكمة لهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة

وتجوز المعارضة في تقدير التعويض المذكور من أى شخص ذي شأن في ذلك اذا حصلت في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التقدير

٢٥٠ - لا يجوز أن يعين وكيل عن المدينين من كان قريباً أو صهرًا للفلس الى الدرجة السادسة بدخول الغاية

٢٥١ - اذا اقتضى الحال استبدال واحد أو أكثر من الوكلاء أو ضم وكيل أو أكثر اليهم يعرض ذلك مأمور التفليسة الى المحكمة وهي تعين من يلزم تعيينهم بدون احتياج لجمع المدينين ثانياً

٢٥٢ - اذا تعينت عدة وكلاء لا يجوز لهم اجراء أى عمل الا باجتماعهم معا على الحالة التى يأذن فيها مأمور التفليسة لواحد منهم أن يعمل تحت مسؤولية شخصه عملا معيناً أو عدة أعمال معينة فينفرد حينئذ في اجراء ذلك

٢٥٣ - يجوز لوكلاء المداينين أن يوكلو بعضهم بعضا في العمل

٢٥٤ - وهم متضامنون فيما يتعلق باجرائات ادارتهم

٢٥٥ - اذا حصل التشكى في أى عمل من أعمال الوكلاء يحكم فيه مأمور التفليسة في مدة ثلاثة أيام ويجوز التظلم من الحكم المذكور أمام المحكمة الابتدائية

٢٥٦ - يجوز لمأمور التفليسة أن يطلب من المحكمة بناء على التشكى الواقع من المفلس أو من بعض المداينين عزل واحد من الوكلاء أو أكثر

٢٥٧ - اذا لم يحصل من مأمور التفليسة في ظرف ثمانية أيام ما يلزم في شأن التشكى المقدم به بقصد عزل الوكلاء أو حصل منه رفضه يجوز رفع هذا التشكى الى المحكمة وهي تسمع في أودة مشورتها تقرير مأمور التفليسة وأقوال الوكلاء وتحكم بعد ذلك بالجلسة في طلب العزل

٢٥٨ - يجوز للمحكمة اذا لم تجد خطأ من الوكلاء أن تأمر باستبدالهم فقط اذا رأت في ذلك نفعاً للمداينين

(الفصل الخامس - في وظائف وكلاء المداينين)

(الفرع الأول - في القواعد العمومية)

٢٥٩ - انالم توضع الاختام قبل تعيين وكلاء المداينين فالوكلاء المذكورون يطلبون من مأمور التفليسة وضعها

٢٦٠ - يجوز أيضا لمأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المداينين وعلى حسب مقتضيات الاحوال أن يعاقبهم من وضع الاختام على الاشياء الآتية بيانها أو يأذن لهم رفع الاختام عنها
أولا - ملابس الفلس ومنقولاته والاشياء الضرورية له ولعائلته
ويسلم جميع ذلك اليه بموجب قائمة محررها وكلاء المداينين ويصدق عليها مأمور التفليسة

ثانيا - الاشياء القابلة لتلف قريب أو تنقص في القيمة قريب الحصول
ثالثا - الاشياء اللازمة لتشغيل محال التجارة متى كان انقطاع تشغيل تلك المحال تتشأ عنه خسارة على المداينين

وفي الحالة الثانية والثالثة يصير حرر الاشياء المذكورة وقوعها بعرفة وكلاء المداينين بحضور مأمور التفليسة أو من يتدبه لذلك وتوضع امضاء من يحضر منهما على قائمة الحرد

٢٦١ - بيع الاشياء القابلة لتلف قريب أو تنقص في القيمة قريب الوقوع والاشياء التي يستلزم حفظها مصاريف يكون بأمر مأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المداينين

٣٦٢ - يجوز لوكلاء المدينين الاستمرار على تشغيل محل التجارة بأنفسهم أو بواسطة شخص آخر يقبلهم أمور التقلية ويكون التشغيل تحت ملاحظته

٣٦٣ - لا توضع الاختام على الأشياء الآتية أو ترفع عنها التسليم إلى وكلاء المدينين بعد تحرير قائمة جرد بها وبأوصافها وتبقى تلك القائمة تحت يد أمور التقلية

أولا - الدفاتر التي يقفل عليها أمور التقلية

ثانيا - الأوراق التجارية والسندات التي يكون ميعاد استحقاقها قريبا لخلول أو التي تحتاج القبول وتسلم إلى الوكلاء ليطالبوا بتحصيلها أو يسعوا السعي اللازم في شأنها

٣٦٤ - الخطابات أو التلغرافات الواردة باسم المفلس تسلم إلى الوكلاء وهم يقصونها ويجوز للمفلس أن يحضر فتحها إن كان حاضرا وقت ذلك

٣٦٥ - يجوز للمفلس أن يتحصل من أموال تقليته على ما يقوم بمعيشته مع عائلته ويصير تقدير ذلك بمعرفة أمور التقلية بعد سماع أقوال الوكلاء ويجوز التظلم من هذا التقدير إلى المحكمة من أي إنسان له شأن في ذلك

٣٦٦ - على الوكلاء أن يطلبوا المفلس عندهم لقطع حساب الدفاتر وتقليتها بحضوره أو لبدء ما يلزم من الإيضاحات وإن لم يحضر بعد الطلب يقبه عليه تنبيهارسميا بالحضور في ظرف مدة لا تزيد عن ثمان وأربعين ساعة

وانما انا كانت له أعتذار بانه مقبولة عندنا أمور التفليسة فيجوز له أن يقيم وكيله لايثوب عنه في الحضور ويجوز للحكمة أن تأمر بحبسه في حالة امتناعه عن الحضور بعد التنبيه عليه بذلك تنبها رسميا

٢٦٧ - اذا لم يقدم المفلس ميزانية حبابه وجب على الوكلاء أن يحرروها فورا بواسطة دفاتره وأوراقه والايضاحات التي يتحصلون عليها ثم يقدموا تلك الميزانية للحكمة

٢٦٨ - مأمور التفليسة مأذون بسماع أقوال المفلس وكتبته ومستخدميه وأي انسان غيرهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وفي أسباب وأحوال التفليس

٢٦٩ - اذا حكم بأشهار افلاس تاجر بعدموته أو مات بعد الحكم بذلك لاولاده أو لورثته ولا رملته أن يحضروا بانفسهم أو يوكلوا من ينوب عنهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وبجميع أعمال التفليس

(الفرع الثاني - في رفع الاختتام وفي الجرد)

٢٧٠ - تحرر قائمة الجرد نسختين بحضور كاتب المحكمة وهو يضع امضاءه على كل جرد يحصل عقب رفع الاختتام وتسلم احدى النسختين الى المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة وتبقى النسخة الاخرى تحتيد الوكلاء ويجوز لهم أن يستعينوا بمن يختارونه في تحرير القائمة المذكورة وتقوم الاشياء ويذكرون في تلك القائمة الاشياء التي لم توضع عليها الاختتام أو رفعت عنها

٢٧١ - إذا حكم بإشهار افلاس تاجر بعد موته ولم تعمل قائمة الجرد قبل الحكم المذكور أو مات المفلس قبل افتتاح الجرد بصير الشروع في عمل القائمة المذكورة فوراً على حسب الأصول المقررة في المواد السابقة ويكون ذلك بحضور الورثة أو بعد طلب حضورهم طلباً رسمياً

٢٧٢ - يجب على وكلاء المدينين في جميع التفاليس أن يسلموا إلى مأمور التفليسة في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بإشهار الافلاس ملخصاً أو حساباً اجمالياً مشتملاً على بيان ما هو ظاهر لهم مما للتفليسة أو عليها وعلى بيان الاسباب المهمة التي نشأت عنها التفليس وعلى بيان أحواله ونوعه الظاهر لهم

٢٧٣ - ولذا ظهر لهم أي أمر مهم مختص بتلك الاحوال يلزمهم أيضاً أن يقدموا للأمور المذكور ملخصاً جديداً به

٢٧٤ - على مأمور التفليسة أن يرسل فوراً تلك الملخصات مع ملحوظاته إلى الوكيل عن الحضرة الخديوية فإن لم تسلم لهم وكلاء المدينين في المواعيد المقررة وجب عليه أن يخبر بذلك الوكيل عن الحضرة الخديوية ويبينه أسباب التأخير

٢٧٥ - يجوز للوكلاء عن الحضرة الخديوية أن يتوجهوا إلى محل المفلس ويحضروا في عمل قائمة الجرد ولهم في كل وقت أن يطلبوا ايضاحات عن حالة التفليس وكيفية ادارة وكلاء المدينين وأن يطلعوا على جميع الاوراق والدفاتر والسندات المتعلقة بالتفليس

(الفرع الثالث)

(في بيع بضائع المفلس وأمنعته وتحصيل الديون المطالبة له)

٢٧٦ - بعد تمام الجرد تسلم بضائع المفلس ونقوده وسندات مطالباته ودفائره وأوراقه وأمنعته ومنقولاته الى وكلاء المداينين ويكتبون التعهد بها في ذيل قائمة الجرد

٢٧٧ - ويستمر الوكلاء على تحصيل مطالبات المفلس ملاحظة مأمور التفليسة

٢٧٨ - يجوز لأموال التفليسة أن يأتين للوكلاء ببيع منقولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته وعليه أن يأمر بأن البيع يكون بالتراضي أو بالمزايدة العمومية على يد المماسرة أو على يد واحد من أرباب الوظائف العمومية أو بالأوجه المبينة في قانون المرافعات فيما يختص ببيع الأشياء الواقعة عليها الجرز

٢٧٩ - يجوز لوكلاء المداينين بعد طلب حضور المفلس طلبا رسميا أن ينهوا بطريق الصلح جميع المنازعات التي يكون للروكية شأن فيها ولو كانت تلك المنازعات متعلقة بالحقوق أو الدعاوى المختصة بالعقارات وإذا كانت قيمة ما حصل فيه الصلح غير معينة أو كانت أزيد من ألف قرش فلا يكون الصلح نافذا إلا بعد التصديق عليه من المحكمة

٢٨٠ - يكلف المفلس بالحضور أمام المحكمة وقت التصديق على الصلح فإذا حصلت منه معارضة كان ذلك كافيا لمنعه إذا كان متعلقا بالعقار

٢٨١ - ويجب على وكلاء المداينين أن يودعوا في صندوق المحكمة النقود المتحصلة من أشغال التفليسة بعد استئصال المبلغ المخصص من مأمور التفليسة لأصاريق المعتادة ولا يجوز أخذ تلك النقود من الصندوق إلا بأمر المأمور المذكور

٢٨٢ - ويجب عليهم أن يثبتوا المأمور التفليسة ايداع النقود المذكورة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تحصيلها وان تأخر واعن ذلك ألزموا بقوات المبالغ التي لم يودعوها

٢٨٣ - يجوز لأمر التفليسة في أى وقت كان أن يأمر بالتوزيع على أرباب الديون التي صار تحقيقها ويكون التوزيع بموجب قاعة تخصيص محررها وكلاء المداينين وبصدر عليها أمر المأمور المذكور بالتوزيع وانما عليه أن يبق مبلغا كافيا للديون المتنازع فيها

٢٨٤ - يجوز لكل ذي حق أن يطلب هذا التوزيع ولا يصح الامتناع عن اجرائه متى كان المبلغ المتحصل الخالي عن العوائق يوفى بقينا خمسة في المائة من الديون

٢٨٥ - اذا كان المفلس مطلق السبيل يجوز للوكلاء أن يستعملوه لتسهيل عمل ادارتهم وارشادهم وعلى مأمور التفليسة أن يعين شروط استخدامهم في ذلك

(الفرع الرابع - في الاعمال التحفظية)

٢٨٦ - يجب على وكلاء المداينين من وقت تولفهم اجراء جميع ما يلزم لحفظ حقوق المفلس التي على مديفيه

٣٨٧ - ويجب عليهم أيضا اجراء قيد ملخص الحكم الصادر بالافلاس في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها عقارات المفلس ويازم أن يكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ نطقهم

(الفرع الخامس - في تحقيق الديون التي على المفلس)

٣٨٨ - يجب على المداينين ولو كانوا ممتازين أو أصحاب رهون على عقار أو منقول أو متحصلين على الاختصاص بعقارات المفلس لوفاة ديونهم أن يسلموا من تاريخ الحكم بإشهار الافلاس سنداتهم الى المحكمة مع كشف بيان ما يطلبونه من المبالغ وعلى كاتب المحكمة أن يحرر بذلك قائمة ويعطيهم وصولات بالاستلام ولا يكون مسؤولا عن السندات الا في مدة خمس سنين من يوم البدء في عمل محضر تحقيق الديون

٣٨٩ - اذا لم يسلم المداينون سنداتهم في وقت ابقاء الوكلاء في وظائفهم أو استبدلهم بغيرهم بالتطبيق على ما هو مقرر في المادة ٢٤٧ يصير اخبارهم بواسطة اعلانات تنشر في احدى الجرائد وتعلق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وبخطابات يحررها كاتب المحكمة اليهم اذا كانوا معروفين بأنه يجب عليهم أن يحضروا بانفسهم عند وكلاء المداينين أو يرسلوا وكلاء عنهم في ميعاد عشرين يوما من تاريخ النشر والتعلق والخطابات ويسلموا لوكلاء المداينين سنداتهم مع كشف بيان المبالغ المطالبين بها ان لم يحضروا وتسليم سنداتهم لقلم كتاب المحكمة ويعطى لهم وصولات بالاستلام واذا كان محل بعض المداينين خارجا عن الجهة التي

يكون فيها النظر والحكم في أشغال التفليس فتزاد على ذلك الميعاد مدة المسافة التي بين مركز المحكمة والمحل المذكور

٣٩٠ - يتبدأ في تحقيق الديون في ظرف الثلاثة أيام التالية لمضي المواعيد المقررة في المادة السابقة وبصير الاستمرار فيه بدون انقطاع في المحل واليوم والساعة الا في يعينها مأمور التفليس ويلازم أن يشمل الاخبار الذي يحصل للدائنين بمقتضى المادة السابقة على بيان المحل واليوم والساعة المذكورة ومع ذلك يطلب حضور الدائنين للتحقيق طلباً ثانياً بخطابات محررها ككاتب المحكمة وياعلانات تعلق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وتشر في الجرائد

٣٩١ - تحقيق الديون المطالبة لكلاء الدائنين يكون بمعرفة مأمور التفليس أما تحقيق الديون الاخر فيحصل بمواجهة الدائنين أو وكيله مع وكلاء الدائنين بحضور المأمور المذكور وهو الذي يحضر محضر التحقيق

٣٩٢ - يجب أن يكون التحقيق في يوم واحد ان أمكن ذلك ولا يؤخر استيفاء الا في حالة عدم كفاية الوقت لتحقيق سندات الدائنين الذين حضروا في أول جمعية

٣٩٣ - يكتب في محضر التحقيق الوقت الذي يكون فيه العود الى انعقاد الجمعية ويستغنى بذلك عن تكرار طلب الحضور

٣٩٤ - يجب على الدائنين الذين لم يكن لهم محل في البلدة التي فيها المحكمة أن يعينوا لهم محلا فيها والجميع الاعلانات أو الخطابات المختصة بهم يكون اعلانها لهم صحيفاً بتوصيلها الى قلم كاتب المحكمة

٢٩٥ - يجوز لكل مدّين تحقيق دينه أو تدريح في الميزانية أن يحضر تحقيق الديون وأن يناقض في التحقيقات التي حصلت أو تحصل وللقدس أيضا الحق في ذلك

٢٩٦ - يبين في محضر التحقيق محل كل من المدّيين وكلائهم وأوصاف السندات بالاختصار والابحاز ويذكر فيه ما يوجد بالسندات من الشطب ووضع كلمة فوق أخرى أو زيادة بين السطور ويبين أيضا في ذلك المحضر أن الدين مقبول أو منازع فيه

٢٩٧ - إذا قبل الدين تكتب على كل سند هذه العبارة

قبل في ديون نفليسة فلان مبلغ كذا في التاريخ الفلاني

ويضع عليها وكلاء المدّيين امضاءهم وأمور النفليسة علامته ويكلف المقدس بوضع امضاءه عليها إن كان حاضرا

٢٩٨ - يجب على كل مدّين في نفس الجلسة التي تحقق فيها دينه أو في ظرف ثمانية أيام بالأكثر بعد تحقيق مطالبه أن يؤيد أمام مأمور النفليسة أن دينه المذكور حق وصحيح والا فلا يكون له نصيب في التوزيع حتى يحصل هذا التأييد ويجوز إجراؤه بواسطة وكيل عنه

٢٩٩ - إذا حصلت منازعة في الدين يجبل مأمور النفليسة النظر فيها على المحكمة ويعين في محضر التحقيق يوم الرؤيتها بدون احتياج إلى التكليف على يد محضر بالحضور أمام المحكمة وهي تحكم بناء على تقرير مأمور النفليسة

ويجوز للحكمة أن تأمر بتحقيق الوقائع المتنازع فيها أمام مأمور التفليسة وبشكليف الاشخاص الذين يمكنهم ابداء الايضاحات اللازمة بالحضور أمامه لذلك

٣٠٠ - تحكم المحكمة في جميع هذه المنازعات بصفة قضية مستحجلة ويكون ذلك بحكم واحد ان أمكن

٣٠١ - يجوز للحكمة في جميع الاحوال أن تأمر ولو من تلقاء نفسها بتقديم دفاتر المداين اليها أو باستخراج كشف عنها بعرفة قاضي المواد الجزئية في الجهة الكائن فيها محل المداين المذكور

٣٠٢ - يحكم في المنازعات الحاصلة في وقت الاجتماع السالف ذكره وبصير عمل الصلح والتوزيعات الاولية اذا اقتضاه الحال بدون انتظار الى المواعيد المعطاة للدائنين المعروفين القاطنين بالبلاد الاجنبية

٣٠٣ - ومع ذلك لا يجوز عمل الصلح أو التوزيع الا بعد خمسين يوما بالاقل من يوم نشر الحكم الصادر باشهار الافلاس بشرط عدم الاخلال بما سيدكر فيما بعد بشأن التوزيعات المختصة بالمداين القاطنين بالبلاد الاجنبية

٣٠٤ - اذا رفعت الى المحكمة المنازعة التي حصلت في الدين وذكرت في محضر التحقيق وكانت غير صالحة للحكم فيها حكما انتمايا قبل انقضاء المواعيد المعطاة للدائنين المعروفين القاطنين بالقطر المصري أو قبل انقضاء الخمسين يوما السالفا ذكرها اذا كانت تلك المواعيد أقل منها تأمر المحكمة على حسب الاحوال اما بانعقاد الجمعية لعمل الصلح أو بتأخير انعقادها

٣٠٥ - فإذا أمرت المحكمة بانهقاد الجمعية جاز لها أن تحكم بان المداين المتنازع في دينه يقبل مؤقتا في المداولات بمبلغ تقدره المحكمة في الحكم

٣٠٦ - وفي حالة ما اذا أقيمت في شأن الدين دعوى بجناية أو بخسة وكان التحقيق جاريا فيها يجوز أيضا للمحكمة أن تأمر بتأخير انعقاد جمعية الصلح فان أمرت بانهقادها لا يسوغ لها أن تحكم بان يقبل فيها المداين القائمة تلك الدعوى بشأن دينه قبولاً مؤقتاً ولا يدخل المداين المذكور في أشغال التفليس حتى يصدر الحكم من المحاكم المختصة بالدعوى المتقدم ذكرها

٣٠٧ - اذا كان لاحد المداين امتياز أو رهن عقارى أو حق في الاختصاص بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء دينه وحصلت منازعة في ذلك الامتياز أو الرهن أو الحق فقط فيقبل المداين المذكور في مداولات التفليس بصفته مدين عادى

٣٠٨ - المداينون الذين يقسمون طلباتهم في وقت عمل الصلح أو قبله يصير تحقيق ديونهم وتأيدتها في جمعية الصلح والمداينون الذين حضروا في المواعيد يجوز لهم دون غيرهم المنازعة في الديون السابقة فإذا فازوا فيها أو حصلت منازعة في ديونهم فيصير تقدير الدين المتنازع فيه تقديراً مؤقتاً بمعرفة مأمور التفليس

٣٠٩ - اذا حصلت منازعة في ديون المداينين الذين لم يقدموا طلباتهم في المواعيد فلا يشتركون في الصلح ولا في التوزيع حتى يصدر الحكم في المنازعة ويصير في قوة حكم انتهائى

٣١٠ - إذا قدم بعد رفض الصلح المداينون القاطنون في البلاد الاجنبية طلباتهم في المواعيد المقررة يطلب مأمور التفليسة اجتماع المداينين اجتماعاً جديداً لتحقيق تلك الطلبات ويكون الطلب بإعلانات تنشر في الجرائد وتلصق وبخطابات والطلبات المتأخرة عن المواعيد يجوز قبولها في هذه الجمعية وانما تراعى في ذلك الشروط المذكورة في المادة السابقة

٣١١ - لا يجوز تقديم طلبات جديدة في غير الاحوال السالف ذكرها الا بطريق توقيع الخبز تحت يد وكلاء المداينين مع تكليفهم بالحضور أمام المحكمة بجميعا دعائية أيام كلمة وتكون مصاريف توقيع الخبز من طرف أبواب تلك الطلبات ويحرر كاتب المحكمة بمصاريف من طرفهم أيضا قبل يوم الجلسة بثلاثة أيام خطابات للاعلان بيوم الجلسة الى المداينين الذين قبلت ديونهم ويجوز لهؤلاء المداينين الدخول في هذه القضية مع عود خطر ذلك عليهم

٣١٢ - توقيع الخبز من المداينين المسجلين لا يوقف تنفيذ التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة ولكن اذا شرع في توزيعات جديدة قبل الحكم في الخبز للذكور يصير ادخالهم فيها المبالغ التي قدرها المحكمة تقديراً مؤقتاً ويحفظ ما يخص تلك المبالغ حين صدور الحكم واذا أثبتوا بعد ذلك ديونهم فلا يجوز لهم طلب شيء مما من التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة وانما يكون لهم الحق في أن يأخذوا من المبالغ الباقية بدون توزيع حصص ديونهم التي كانت تؤل اليهم في التوزيعات السابقة

٣١٣ - وفضلا عن التسلطات الجائز حصولها بالكيفيات
السالف ذكرها يجوز لكل مدائن سواء كان دينه مقبولا أو متنازعا فيه أن
ينازع ولو بعد مضي المواعيد المقررة في دين صار تقديمه أو قبوله مالم يسبق
صدور حكم بالقبول وصار في قوة حكم انتهائي وتكون المنازعة في الدين
المدكور بدعوى يرفعها ذلك المدين الى المحكمة مباشرة ولكن لا يترتب
عليها توقف أعمال التفليسة

ويضير ادخال وكلاء المداينين والمجلس في الدعوى المذكورة

٣١٤ - لا يقبل التظلم بأي وجه كان من الاحكام والاوامر التي
تصدر بتأخير انعقاد جمعية الصلح بناء على حصول منازعات أو تصدر بعدم
الآخر أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقدير مؤقتا

(الفصل السادس - في الصلح وفي اتحاد المداين)

(الفرع الاول - في طلب حضور أرباب الديون واجتماعهم)

٣١٥ - يجب على مأمور التفليسة في ظرف الثلاثة أيام التالية
للتمشية أيام المقررة لتأيد ثبوت الديون وبعد اعلان الحكم بأشهار
الافلاس بخمسين يوما بالاقبل أن يطلب حضور المداينين الذين تحققت
ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولاً مؤقتاً للداولة في عمل الصلح ويكون هذا
الطلب باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق على باب مخزن الملفات ومكاتبه
وفي المحل المتعلق بالاعلانات فيه بالمحكمة وعلى الاماكن الميمنة في لأحة

أجزاء المحاكم وبين الغرض المقصود من الاجتماع في جميع هذه الاعلانات

٣١٦ - تنعقد الجمعية تحت رئاسة مأمور النفيسة في المحل واليوم والساعة الاتي يعينها ويحضر في هذه الجمعية المدايئون الذين تحققت ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولا مؤقتا أو من يوكلونه عنهم ويطلب حضور المفلس فيها وعليه أن يحضر بنفسه ولا يجوز له أن يرسل وكيل عنه فيها الا لاسباب صحيحة يصدق عليها مأمور النفيسة ويقدم وكلاء المدايئين للجمعية تقريرامشغلا على بيان حالة النفليس وعلى بيان ما صار استيفاءه من الاجزآت وما حصل من الاعمال ويصير سماع أقوال المفلس ويسلم وكلاء المدايئين تقريرهم المذكور محض منهم الى مأمور النفيسة وهو يحضر اجتماعا قبل في الجمعية وما قر عليه الرأي

(الفرع الثاني - في الصلح)

٣١٧ - لا يجوز عقد الصلح بين المفلس والمدايئين المتداولين فيه الا بعد استيفاء الاجزآت السالف ذكرها ولا يصح الصلح الا باتحاد رأي أكثر المدايئين بشرط أن يكونوا حائزين ثلاثة أرباع الديون المحققة المؤيدة أو المقبولة قبولا مؤقتا بالتطبيق على القواعد المبينة فيما تقدم والا كان الصلح باطلا

٣١٨ - لا يكون لأرباب الديون الحائزين لرهن عقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم

ولا لأرباب الديون الممتازة أو المضمونة برهن منقول رأى في الأعمال المتعلقة بالصِّلح بسبب ما لهم من الديون المذكورة ولا تحسب ديونهم في مجموع الديون التي تعتبر في صحة الصِّلح إلا إذا تنازلوا عن رهونهم أو اختصاصهم بالعقارات أو امتيازهم وإذا شاركوا المداينين الآخرين في الرأى في الصِّلح فجرد أعطائهم الرأى يعد تنازلا عن ذلك ولو لم يتم الصِّلح

٣١٩ - يوضع الامضاء على سند الصِّلح في نفس جلسته المنعقدة والا كان الصِّلح لأغنيا وإذا رضى بالصِّلح المداينون الحائزون لثلاثة أرباع الديون فقط يصير تأخير المداولة في الصِّلح خماسة أيام لأمهله بعدها ولا عبرة في هذه الحالة بما حصل في الجمعية الأولى في شأن الصِّلح من التسميمات والقبول

٣٢٠ - إذا حكم على المفلس أنه تفالس بالتدليس فلا يجوز عمل الصِّلح وإذا حصل البدء في تحقيق التفاليس بالتدليس يطلب حضور المداينين واجتماعهم لأخذ القول منهم عما إذا كانوا يريدون أو لا يريدون المداولة في الصِّلح في حالة الحكم ببراءة المفلس من التدليس وعما إذا كانوا يريدون أو لا يريدون تأخير المداولة فيه إلى أن يحكم في دعوى التدليس وهذا التأخير لا يعتبر إلا إذا كان رأى أكثر المداينين عددا ومبلغا كالقرار في المادة ٣١٧ فإذا كان للمداولة في الصِّلح وجه بعد انقضاء مدة التأخير تتبع فيها الأحكام المبينة في المادة السابقة

٣٢١ - وإذا حكم على المفلس بأنه مفلس مقصر يجوز عمل الصِّلح انما إذا حصل البدء في الاجراءات المتعلقة بدعوى التقصير يسوغ للمداينين

أن يؤخروا المداولة في الصلح الى أن يحكم فيما مع مراعات ما تقرّر بالمادة السابقة

٣٣٢ - وتجوز المعارضة في الصلح للدائنين الذين لهم قبل حصوله الحق في الاشتراك في عمله أو ثبت لهم هذا الحق بعده ويلزم أن تبين في المعارضة الاسباب المبنية عليها وأن تعلن لوكلاء الدائنين وللقدس في ظرف الثمانية أيام التالية لعمل الصلح والا كانت لاغية ويلزم أن تشمل على تكليفهم بالحضور أمام المحكمة في أول جلسة

٣٣٣ - اذا لم يعين الا وكيل واحد عن الدائنين وكان معارضا في الصلح وجب عليه أن يطلب تعيين وكيل جديد ويراعى في حقه الاجراءات المينة في المادة السابقة

٣٣٤ - اذا كان الحكم في المعارضة متوقفا على الحكم في مسائل خارجة عن خصائص المحكمة بسبب وقوعها فتؤخر المحكمة المذكورة حكمها في المعارضة حتى يحكم في تلك المسائل وتعين ميعادا قصيرا يجب فيه على المدان المعارض أن يقدم تلك المسائل الى القضاة الذين من خصائصهم الحكم فيها ويثبت ذلك التقديم

٣٣٥ - على من يريد التجهيل من الاخصام أن يطلب من المحكمة التصديق على الصلح بعريضة يقدمها اليها وهي تحكم في ذلك بصفة مادة مستعجلة وانما لا يجوز لها أن تحكم في الطلب المذكور قبل مضي الميعاد المبين في المادة ٣٢٢

٣٣٦ - اذا تقلعت معارضتان في أثناء أليعاد المذكور يجوز
 للمحكمة أن تحكم فيها وفي التصديق على الصلح بحكم واحد معا فاذا قبلت
 المعارضة تحكم بالغاء الصلح بالنسبة لجميع ذوى الشأن فيه وفي جميع
 الاحوال يجب على مأمور التفليسة أن يقدم الى المحكمة قبل صدور حكمها
 في التصديق تقرير امشتملا على بيان صفة التفليس وعلى جواز قبول الصلح
 أو عدمه

٣٣٧ - يلزم أن تمتنع المحكمة عن التصديق على الصلح اذا لم
 تراع الاصول المقررة فيما سبق أو اذا ظهرت أسباب تستوجب عدم الصلح
 مراعاة للمصلحة العمومية أو لمصلحة أرباب الدينون

(الفرع الثالث - فيما يترتب على الصلح)

٣٣٨ - التصديق على الصلح يجعله نافذا في حق جميع المدينين
 سواء كانوا مذكورين في الميزانية أم لا وسواء تحققت ديونهم أم لا وفي حق
 المدينين القاطنين خارج القطر المصري والمدينين الذين صار قبولهم
 في مداولات الصلح قبولا موثقنا على حسب النصوص بالموايد السابقة أي اكان
 المبلغ الذي يتخصص لهم فيما بعد بالحكم الانتهاء

ويجب على وكلاء المدينين أن يسجلوا الحكم الصادر بالتصديق في قلم
 كتاب المحكمة باسم كل واحد من المدينين مالم يوجد شرط بخلاف ذلك
 في نفس عقد الصلح

٣٢٩ - تنتهى مأمورية وكلاء المداينين متى صار الحكم الصادر بالتصديق على الصلح فى قوة حكم انتهاء ويسلمون للمفلس حسابهم القطعى بحضور مأمور التفليس وهذا الحساب تصيرا المباحنة فيه وقطعه الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك فى نفس عقد الصلح ويسلم الوكلاء للمفلس جميع أمواله وفائزته وأوراقه وسنداتہ ويعطيهم سندا بخلاف طرفهم ويحرر مأمور التفليس محضرا بجميع ماذكر وتنتهى بذلك مأموريته

وان حصل نزاع فأمور التفليس يحيله الى جلسة المحكمين دون احتياج الى التكليف بالحضور وهي تحكم فيه بمجرد الاجابة

٣٣٠ - اذا حصل عقد الصلح على ترك المفلس أمواله للمداينين فوكلاءهم يقتسمون الحساب بها فى جمعية عمومية ويكون الاجراء فى الاموال المتروكة على الاوجه التى سئذكر فى حالة اتحاد المداينين

(الفرع الرابع - فى ابطال الصلح أو فسخه)

٣٣١ - لا تقبل الدعوى بطلان التصديق على الصلح الا اذا كانت مبنية على غش ظهر بعدهذا التصديق وكان هذا الغش فائقا على اخفاء مال المفلس أو مبالغته فى دينونه أو اذا كانت تلك الدعوى مبنية على الحكم عليه بانه تقالس بالتدليس

ومجرد ابطال الصلح سواء كان بسبب الغش أو بالحكم على المفلس بعد التصديق على الصلح بانه تقالس بالتدليس يبرئ الكفلاء فيه

٣٣٢ - اذا لم يوف المقلس بشروط الصلح يجوز طلب فسخه أمام المحكمة بحضور الكفلاء ان كانوا وفسخ الصلح لا يبرئ الكفلاء الذين توسطوا فيه بضمائمهم تنفيذه كله أو بعضه

٣٣٣ - اذا أقيمت دعوى على المقلس بعد التصديق على الصلح بأنه تفالس بالتدليس وصار حبسه أو وضعه تحت الحفظ فيجوز للمحكمة أن تأمر بما يلزم من الاجراءات التحفظية انما يجب حتماً ابطال تلك الاجراءات من يوم صدور الامر بأنه لا وجه للدعوى عليه بذلك أو من يوم صدور الحكم ببراءته

وتعين المحكمة مأمورا للتفليسة ووكيلا واحدا أو أكثر عن المداينين بمجرد اطلاعهما على الحكم الصادر بان المقلس تفالس بالتدليس أو يحصل ذلك التعيين في نفس الحكم الصادر منها بطلان الصلح أو فسخه ويجوز للوكلاء المذكورين أن يضعوا الاختتام على أماكن المقلس التي يلزم الختم عليها

وعليهم أن يباشروا بدون تأخير تحقيق جرد الاموال والسندات والاوراق مع مراجعة قائمة الجرد القديعة ويكون ذلك بحضور مأمور التفليسة أو من عينه لينوب عنه وأن يحرروا قائمة جرد جديدة تكملة للقائمة السابق تحريرها أو ميزانية تكملة للميزانية القديعة اذا اقتضى الحال ذلك

وان ظهر مداينون مستجدون فيكلفوا بتقديم طلباتهم على الوجه المنصوص عليه في الفرع الخامس من الفصل الخامس باعلانات تنشر

في الجرائد وتلصق وبخطابات الهم وتشمّل هذه الاعلانات والخطابات على ملخص الحكم الذي صارتعين الوكلاء عن المداينين فيه ويحصل الشروع بدون تأخير في تحقيق سندات الطلبات المقدمة بمقتضى هذه المادة ولا يعاد تحقيق الديون السابق قبولها وتأسيدها ولكن مع عدم الاخلال برفض أو استئزال أو تنقيص الديون التي دفعت كلها أو بعضها

٣٣٤ - وبعد انعام الاعمال المذكورة اذا لم يحصل صلح جديد يطلب حضور المداينين واجتماعهم لاجل ابداء رأيهم في بقاء وكلاء المداينين أو استبدالهم ولا يصير الشروع في التوزيعات الا بعد انقضاء المواعيد المعطاة لمن كان مقيماً بالقطر المصري من المداينين المستجدين وفي ظرف خمسين يوماً بالاكتر من تاريخ نشر الحكم الذي صارتعين الوكلاء فيه

٣٣٥ - لا يصير ابطال المعاملات التي تصدر من المفلس بعد الحكم بالتصديق على الصلح وقبل فسخه أو ابطاله الا اذا حصلت منه بطريق التدليس أضراراً بحقوق المداينين

٣٣٦ - المداينون السابقون على الصلح الذي صار فسخه أو ابطاله تعذر لهم حقوقهم بتمامها بالنسبة للمفلس وأما بالنسبة لروكية التقليسة فلا يجوز لهم الدخول فيها الا بالحدود الآتية وهي اذا كانوا لم يقبضوا شيئاً من القدر الذي تقرر لهم في الصلح قبل دخولها بجميع ديونهم وأما اذا قبضوا شيئاً من القدر المذكور فيدخلوا بحجز من ديونهم الأصلية مقابل للحجز الباقي لهم من القدر المذكور وتتبع الاحكام

المذكورة في هذه المادة اذا وقع تفليس فان بدون سبق ابطال الصلح
أو فسخه

(الفرع الخامس)

(في قفل أعمال التفليسة بسبب عدم كفاية مال المفلس)

٣٣٧ - اذا وقفت أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كاف
لأعمالها سواء كان وقوفها قبل التصديق على الصلح أو قبل اتحاد المداينين
يجوز للحكمة بناء على تقرير مأمور التفليسة أن تحكم ولو من تلقاء نفسها
بقفل أعمال التفليسة ويعود بهذا الحكم لكل واحد من المداينين حق
في إقامته دعواه على نفس المفلس

ويوقف تنفيذ ذلك الحكم مدة شهر من تاريخه

٣٣٨ - يجوز للمفلس أو لغيره من أرباب الحقوق أن يحصل من
الحكمة في أي وقت على نقض الحكم المذكور في المادة السابقة اذا أثبت
وجود مال كاف لمصاريف أعمال التفليسة أو سلم إلى وكلاء المداينين المبلغ
الكافي لها ويجب في جميع الأحوال قبل كل شيء وفاء مصاريف
الاجراءات التي حصلت بمقتضى المادة السابقة

(الفرع السادس - في اتحاد المداينين)

٣٣٩ - اذا لم يحصل الصلح بين المفلس والمداينين يكون أرباب
الدين بمجرد ذلك في حالة الاتحاد وعلى مأمور التفليسة حينئذ أن
يشاورهم بدون تأخير فيما يتعلق بإدارة أشغالها وفي لزوم إبقاء وكلاء

المداينين أو استبد الههم ويدخل في هذه المشورة المداينون المتنازون أو الحائزون لرهن عقار أو منقول أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ويحضر محضر بأقوال المداينين وملحوظاتهم وباطلاع المحكمة عليهم تحكم في تلك الأقوال على وجه ما ذكر في المادة ٢٤٧ وعلى الوكلاء الذين يعزلون أن يقدموا إلى الوكلاء المعينين بدلا عنهم حساباتهم بحضور مأمور التفليسة بعد أن يكلف المفلس تكليفا رسميا بالحضور في وقت تقديم تلك الحسابات

٣٤٠ - يستشار المداينون لمعرفة ما إذا كان تعيين ائانة للمفلس من مال تفليسته ممكنا أم لا فإذا رضى بذلك أكثر المداينين الحاضرين يجوز تعيين مبلغ للمفلس ويعرض وكلاء المداينين مقداره على مأمور التفليسة وهو يقرر ما يستصوبه أعمال الوكلاء دون غيرهم أن يعارضوا فيما يعينه المأمور المذكور ويرفعوا الأمر في ذلك للمحكمة

٣٤١ - إذا أقبلت شركة تجارية يجوز للمداينين أن لا يقبلوا الصلح إلا مع واحد من الشركاء أو أكثر وفي هذه الحالة يبقى جميع أموال الشركة تحت إدارة اتحاد المداينين وتخرج عنها الأموال الخاصة بمن حصل معه عقد الصلح ولا يجوز أن يشترط في العقد المذكور دفع شيء إلا من الأموال الخارجة عن أموال الشركة والشريك الذي تحصل على صلح خاص به يبرأ من كل تضامن

٣٤٢ - ينوب الوكلاء عن جميع المداينين في روكية التفليس ويناط بهم تصفية أموال التفليسة ومع ذلك يجوز للمداينين أن يوكلوهم

في اسخراة تشغيل تلك الاموال وتعين مدة التشغيل وحدوده في القرار
التي يصدر من المداينين باعطاء هذا التوكيل وتقدير فيه المبالغ التي يجوز
للكلاء أن ينفقوها تحت أيديهم لاجل وفاء المصاريف ولا يعتبر هذا القرار
الا اذا صدر بحضور مأمور التفليسة وباتحاد رأي ثلاثة أرباع المداينين
عددا ومبلغا وتقبل المعارضة في القرار المذكور من المفلس والمداينين
الخالفين لرأي الاكثية اذا تقدمت في ظرف عناية أيام من تاريخ صدور
ذلك القرار انما لا يترتب عليها توقيف تنفيذه

٣٤٣ - اذا نشأت عن معاملة الوكلاء ديون رائدة على أموال
التفليسة التي هي تحت دائرة الاتحاد فالمداينون الذين أدنوا بهذه
المعاملات يكونون دون غيرهم ملزومين بالرائد على ما يخصهم في أموال
التفليسة انما لا يخرج ما زوميتهم بذلك عن الحدود المبينة في التوكيل
الذي أعطوه ويتخصص هذا الرائد عليهم كل واحد منهم بالنسبة لقدر دينه
على التفليسة

٣٤٤ - وكلاء المداينين مكلفون باجراء بيع عقار المفلس
وبضائعه وأمتعه وتصفية الديون المطالبة أو منه ويكون جميع ذلك
تحت ملاحظة مأمور التفليسة بدون احتياج لطلب حضور المفلس ويجوز
لهم أيضا المصالحة في جميع الحقوق التي تكون للمفلس ولو كانت متعلقة
بالعقار بشرط مراعاة القواعد المقررة في مادتي ٢٧٩ و ٢٨٠ ولا يمنعهم
من ذلك أي معارضة تحصل من المفلس

٣٤٥ - يطلب مأثور التفليسة حضور المداينين الذين هم في حالة الاتحاد ويجمعهم ولو مرة واحدة في السنة الأولى وكذلك في السنين التي بعدها بحسب اقتضاء الحال ويجب على وكلاء المداينين أن يفتحو حسابهم في هذه الجمعيات للمداينين وحينئذ إما أن يصيروا بقاؤهم في وظائفهم أو استبدلهم على حسب ما هو مقرر في مادتى ٢٤٧ و ٣٣٩

٣٤٦ - متى انتهت تصفية التفليسة يجمع مأثور التفليسة المداينين ويقدم الوكلاء حسابهم في هذا الاجتماع الأخير بحضور المفلس أو بعد تكليفه بالحضور تكليفا رسميا

ويحرر بذلك محضر ويجوز لكل واحد من المداينين أن يدرج فيه أقواله وملاحظاته وبعد انقضاء هذا الجمعية تحمل حالة الاتحاد حتما وإذا حصلت منازعة في حساب الوكلاء يحيلها مأثور التفليسة على جلسة المحكمة بدون احتياج للتكليف بالحضور أمامها تكليفا رسميا

ويقدم مأثور التفليسة إلى المحكمة في جميع الأحوال تقريراً مشتملاً على بيان أحوال التفليسة ونوع التفليس

٣٤٧ - إذا صدر أمر بجبس المفلس وكان محجوسا بالفعل يحل سبيله متى ثبت في أى وقت أن الوكلاء وضعوا أيدهم على جميع أمواله ونقارته وتحصلوا منه على سائر البيانات والايضاحات اللازمة ويجوز للمداينين وللوكلاء الدخول في المرافعات التى تحصل لصدور الحكم بشأن اخلاء سبيله

(الفصل السابع)

(في بيان أنواع المداينين وفي حقوقهم في حالة تفليس مدينهم)

(الفرع الاول - في شركاء المقلس في الدين وفي الكفلاء)

٣٤٨ - اذا كانت بيد أحد المداينين سندات دين عمضاء أو محوطة أو مكفولة من المقلس وآخرين ملتزمين معه على وجه التضامن ومفلسين أيضا جاز له أن يدخل في التوزيعات التي تحصل في جميع روكيات تفليساتهم ويكون دخوله فيها بقدر أصل المبلغ المحرر به السند وما يتبعه الى تمام الوفاء

ولا حق لتفليسات الملتزمين بدين واحد في مطالبة بعضها بعضا بالحصص المدفوعة منها الا في حالة ما اذا كان مجموع تلك الحصص المدفوعة من روكيات هذه التفليسات يزيد على قدر أصل الدين وما هو تابع له ففي هذه الحالة تعودان لزيادة كل من المدينين المقلسين مكفولا من الآخرين على حسب ترتيب التزامهم بالدين

٣٤٩ - اذا استوفى المداين الحامل لسند متضامن فيه المقلس وغيره بعضا من دينه قبل الحكم بإشهار الافلاس فلا يدخل في روكية التفليسة الا بالباقي بعد استئزال ما استوفاه ويبقى حقه في المطالبة بالباقي محفوظا له على الشريك أو الكفيل ويدخل الشريك أو الكفيل المذكور في روكية المقلس بقدر ما دفعه وفاء عنه وللدائن مطالبة الشركاء في الدين بتمام دينه ولو حصل الصلح مع المقلس

(الفرع الثاني)

(في المداينين المرتمين لمنقول وفي المداينين الذين لهم
الامتياز على المنقولات)

٣٥٠ - مداينو الفلاس الحائزون لرهن منقول حيازة معتبرة
قانونا لا يدرجون في روكية التفليسة الا بمجرد العلم بذلك

٣٥١ - يجوز لوكلاء المداينين أن يستردوا على ذمة التفليسة
في أى وقت بأن ذم أمور التفليسة المنقولات المرهونة بأن يدفعوا الدين
الذى عليها الى المرتمين

٣٥٢ - يجوز للمداين الحائز لرهن منقول أن يبيعه في أى وقت
مع مراعاة الاجراءات المينة في القانون ويجوز لوكلاء المداينين أن يلزموه
بالبيع في ميعاد يعينه مأمور التفليسة والا فلهم أخذ الشيء المرهون
وبيعه مع عدم الاخلال بما الرب الدين المرتمين من الحقوق في الثمن فاذا
يسع الرهن بئمن زائد على الدين يأخذ الوكلاء هذه الزيادة وان كان الثمن
أقل من الدين يدخل الفائز بالباقي في روكية التفليسة مع الغرماء بصفة
مداين عادى

٣٥٣ - الاجر والمخيمات المستحقة في أثناء الستة أشهر السابقة
على صدور الحكم باسمه الا فلاس لمن استقدمهم الفلاس بنفسه من
الشغالة والكتبة تكون من جملة الديون الممتازة وكذلك ما هيأت الخسمة
المستحقة في السنة السابقة على الحكم المذكور

٣٥٤ - اذا بيعت منقولات لاحد ثم أشهر افلاسه فلا يكون
البائع حق في الدعوى بفسخ البيع ولا تجوز له اقامة الدعوى بالاسترداد
الا في الاحوال التي ستذكر بعد

٣٥٥ - على وكلاء المداينين أن يقدموا الأمور التفليسة قائمة
بالمداينين المدعين امتيازاً على المنقولات ويأذن الأمور المذكورة عند
الاقتضاء بدفع مطالب هؤلاء المداينين من أول نقود تحصل واذا حصلت
منازعة في الامتياز فتحكم فيها المحكمة

(الفبرع الثالث)

(في حقوق المداينين المرتهنين للعقار والمداينين الذين لهم حق الامتياز
عليه أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس
كلها أو بعضها لوفاء ديونهم)

٣٥٦ - اذا حصل توزيع عن العقارات قبل توزيع عن المنقولات
أو حصلامعاً فالمداينون الذين لهم الامتياز على العقارات أو المرتهنون
لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء ديونهم
ولم يستوفوا حقوقهم منها يدخلون في توزيع النقود التي لروكية الديون
العادية بقدر الباقي لهم مع المداينين الخاليين عن الرهن والامتياز
والاختصاص بشرط أن تكون ديونهم سبق تحقيقها وتأسيدها على
حسب الاصول السابق ذكرها

٣٥٧ - إذا حصل توزيع نقود متحصلة من أثمان المنقولات توزيعاً واحداً أو أكثر قبل توزيع أثمان العقارات فالمدانيون الذين لهم حق الامتياز عليها أو المرتهنون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء مطالبهم وتحقق ديونهم وتأيدت بدخلون في توزيع أثمان المنقولات بجميع ديونهم مع عدم الانحلال عند الاقتضاء بما يلزم ارجاعه كما سيذكر في المادة الآتية

٣٥٨ - بعد بيع العقارات وتسوية ترتيب درجات المدانين الحائزين لرهنها والمدانين الذين لهم الامتياز عليها والذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها تسوية قطعية فمن يستحق منهم على حسب ذلك الترتيب أخذ جميع ديونهم أثمانها لا يأخذها إلا بعد استئصال المبالغ التي استلمها من أموال روكية الديون العادية والمبالغ المستزلة على الوجه المذكور لا يصير إيقاؤها في روكية المدانين الممتازين بل يصير ارجاعها إلى روكية الديون العادية وتوزيعها على أرباب هذه الديون

٣٥٩ - أما المدانيون الحائزون لرهن العقار والذين تحصلوا على اختصاصهم به كله أو بعضه لوفاء ديونهم ولم يستحقوا في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السابق ذكره إلا جزءاً من ديونهم فيكون العمل في حقهم على حسب ما هوأت وذلك أن حقوقهم في روكية الديون العادية يصير تسويتها تسوية قطعية بقدر المبالغ التي تبقى لهم بعد أخذهم ما يخصهم في توزيع ثمن العقار وما أخذوه من النقود زيادة عن هذا القدر في التوزيع السابق من أثمان المنقولات يستتدل بما خصهم في ثمن العقار ويصير ارجاعه إلى روكية الديون العادية

٣٦٠ - والمدايون المأثرون لرهن العقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله أو بعضه ولم يستحقوا شيأ أصلا في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السالف ذكره يعتبرون بصفة مدايين بدين عادي

(الفرع الرابع - في حقوق الزوجات)

٣٦١ - للزوجة أيا كانت الشريعة المتبعة فيما يتعلق بزواجها أن تأخذ في حالة أفلاس زوجها عين العقارات التي كانت مالكة لها في وقت زواجها وبقيت في ملكيتها وكذلك العقارات التي آلت لها بعد الزواج بالأرث أو بالهبة من غير زوجها

٣٦٢ - وكذلك لها أن تأخذ العقارات التي اشترتها باسمها بالنقود الآتية لها بالأرث أو الهبة المذكورين في المادة السابقة أو بالنقود المنحصلة من أموالها

٣٦٣ - ولها أن تأخذ عين المنقولات التي أحضرتها إلى بيت زوجها في وقت الزواج أو اشترتها من مالها أو آلت لها بالأرث أو الهبة متى كانت الملكية فيها باقية لها على حسب الشريعة المتبعة في زواجها

٣٦٤ - وإذا كان على عقار الزوجة ديون أو رهون صحيحة سواء التزمت بها باختيارها أو حكم عليها بها فليس لها أن تطلب أخذ تلك العقارات على حسب ما هو مذکور في مادتي ٣٦١ و ٣٦٢ إلا بشرط عدم الإخلال بما عليها من الديون والرهن

٣٦٥ - اذا كان الزوج تابرا في وقت عقد الزواج أولم يكن له في هذا الوقت حصة معلومة وصار تابرا في السنة التالية فليس للزوجة أن تطالب التفليسة بالتبرعات المتدرجة في عقد زواجها كما أنه لا يجوز في هذه الحالة للدايين أن يتشبثوا بقيم تبرعت به الزوجة في العقد المذكور

(الفصل الثامن)

(في تصفية عن المنقولات وفي التوزيع على المدايين)

٣٦٦ - تسترل من النقود المحصلة من أثمان المنقولات الرسوم ومصاريف ادارة التفليسة ومن ضمنها أجرة وكلاء المدايين والاعانة التي أعطيت للفقس أولعائلته وكذلك المبالغ المدفوعة للدايين المتأخرين ويوزع الباقي على جميع المدايين بنسبة مقادير ديونهم التي تحققت وتأيدت

٣٦٧ - وان لم يستلم وكلاء المدايين في كل شهر الى مأمور التفليسة قائمة ببيان الحالة التي عليها التفليسة وبيان النقود المودعة في صندوق المحكمة ويأمر المأمور المذكور عند الاقتضاء بإجراء توزيع على المدايين ويعين مقداره ويلاحظ وصول الخبر لهم بذلك جميعا

٣٦٨ - لا يصير الشروع في أي توزيع على المدايين القاطنين بالقطر المصري الا بعد حفظ الحصة المقابلة لديون المدايين الساكنين خارج القطر المذكور على حسب ما هو مبين في ميزانية الفقس واذا تراءى

أن الديون المذكورة ليست مندرجة في الميزانية على وجه الدقة يجوز لأموال
التفليسة أن يأمرها بالزيادة فيما يحفظ وانما للوكلاء التنظيم من ذلك ورفع
الامر الى المحكمة الابتدائية

٣٦٩ - تبقى هذه الحصة محفوظة في صندوق المحكمة الى انقضاء
الميعاد المقرر في القانون لتقديم الطلبات من المدينين القاطنين خارج القطر
المصرى فاذالم يجرد المدينون المذكورون تحقيق ديونهم على حسب
المنصوص في هذا القانون يصير توزيع تلك الحصة على المدينين الذين
تحقق ديونهم ويجب أيضاً أن تحفظ حصة في مقابلة الديون الحاصلة فيها
المنازعة ولم يصدر بقبولها حكم قطعي

٣٧٠ - لا يدفع وكلاء المدينين شيئاً للاثان الا بعد ابراز السند
المثبت للدين ويكتبون على السندات المسالغ التي دفعوها أو التي أذن
مأمور التفليسة بدفعها ومع ذلك اذا لم يكن ابراز السند يجوز لمأمور
التفليسة أن يأذن بالدفع بناء على محضر تحقيق الديون بعد اطلاعه عليه
وفي جميع الاحوال على الدائن أن يحرر سند الاستلام على هامش قائمة
التوزيع

٣٧١ - يجوز للمدينين الذين في حالة الاتحاد أن يطلبوا بعد
استقرار رأيهم بالا كثرية المقررة للصلح الاذن لهم بان يتراضوا مع أولى
الشأن فيما لم يتحصوا على استخلاصه من حقوق المفلس ودعاؤه كلها أو
بعضها أو بان ينقلوها الى الغير بشرط طلب حضور المفلس أمام المحكمة طلباً
رسمياً وفي هذه الحالة يجب على وكلاء المدينين اجراء جميع ما يلائم لذلك

ويجوز لكل مدائن وللفلس أيضا أن يطلب من مأمور التفليسة اجتماع
المدائنين المذكورين لأجل المداولة واعطاء الرأى منهم فى شأن طلب
الأذن المذكور

(الفصل التاسع - فى بيع عقارات الفلس)

٣٧٢ - لا يمنع الافلاس من اجراء بيع عقارات الفلس ان صدر
حكم قبل اشهار الافلاس بنزعها من يده وبيعها

٣٧٣ - لا يجوز نزع عقارات الفلس من يده وبيعها بعد صدور
الحكم باسهار افلاسه الا بناء على طلب المدائنين المرتبطين لها أو الذين
تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء ديونهم

٣٧٤ - اذا لم يتبدأ فى الاجراءات المتعلقة بنزع عقارات الفلس
من يده وبيعها قبل الوقت الذى صار فيه المدائسون فى حالة الاتحاد فلو كلاء
المدائنين فقط الحق فى اجراء ما يلزم لبيعها ويجب عليهم الشروع فى ذلك
فى ظرف الثمانية أيام التالية للوقت المذكور باذن مأمور التفليسة مع
مراعاة الاصول المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية

٣٧٥ - اذا بيعت عقارات الفلس بالمزاد بناء على طلب وكلاء
المدائنين فلا تجوز المزايدة بعد ذلك على المزاد المذكور الا بالشروط
والاوجه المبينة فى قانون المرافعات

(الفصل العاشر - في الاسترداد)

٣٧٦ - يجوز في حالة التفليس للمالك الكبيالات وغيرها من الأوراق التجارية أو السندات التي توجد بعينها تحت يد المفلس وقت تفليسه ولم تدفع مبالغها أن يستردها إذا كان تسليمها للمفلس بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل وحفظ تلك المبالغ تحت تصرف المالك المذكور أو كان تسليمها له لوفاء أشياء معينة فإذا بيعت تلك الكبيالات أو الأوراق أو السندات قبل التفليس وكان غنمها موجودا تحت يد المفلس بصفة وديعة جاز أيضا استرداد الثمن

٣٧٧ - يجوز إثبات تسليم الأوراق التجارية بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل ولو كان عليها تحويل مستوفى

٣٧٨ - ومع ذلك لا يجوز الاسترداد إذا درج المبلغ في حساب جار وقيل المسترد هذا الحساب

٣٧٩ - ويجوز أيضا استردا ما يكون موجودا بعينه من البضائع كلها أو بعضها تحت يد المفلس أو تحت يد غيره على نعمته إذا كان المالك سلمها للمفلس على سبيل الوديعة أو لأجل بيعها على نعمة مالكها ولو مع شرط ضمان الدرل فيها على المفلس

٣٨٠ - ويجوز أيضا استرداد البضائع التي يكون المفلس اشتراها على نعمة المسترد

٣٨١ - إذا باع المفلس البضائع المسلمة إليه من طرف المالك ولم يستوف من المشتري غنمها كله أو بعضه بنقد أو بورقة تجارية محررة

باسمه أو تحت إذنه أو بقاصة في الحساب الجاري بينه وبين المشتري يجوز
استرداد كل الثمن أو بعضه على حسب ما ذكر

٣٨٢ - يجب على المسترد أن يدفع ما يكون مستحقا للوكلاء
بالعمولة ولن أقرض مبلغا على رهن البضائع لمع اعتقاد ملكيتها للفلس
٣٨٣ - يجوز استرداد البضائع المرسلة للفلس المبيعة اليه مادامت
لم تسلم الى مخازنه ولا مخازن الوكيل بالعمولة المأمور ببيعها على نعمته اذا كان
الفلس المذكور لم يدفع عنها كله ولو تجررت به منه ورقة تجارية أو دخل
في الحساب الجاري بينه وبين البائع له

٣٨٤ - ومع ذلك لا يقبل طلب رد البضائع اذا كان الفلس باعها
قبل وصولها وكان البيع بدون تدليس بناء على قائمتها الدالة على ملكيته
لها وتذكرة ارسالها أو بناء على القائمة المذكورة وتذكرة النقل بشرط
أن يكون موضوعا على كل منهما امضاء المرسل

٣٨٥ - ويكون الاجراء كذلك فيما يختص بالبضائع المرسلة
من طالب الرد بناء على أمر الفلس الى من اشتراها من الفلس المذكور

٣٨٦ - ويجب على المسترد أن يؤتى ما قبضه على الحساب الى
روكية التفليسة

٣٨٧ - اذا كانت البضائع المبيعة للفلس لم تسلم اليه ولم ترسل له
ولا لانسان آخر على نعمته يجوز لبائعها الامتناع عن تسليمها

٣٨٨ - لوكلاء المداينين في الاحوال المينة في المادة ٢٨٣ وما
يعدها الحق في أن يطلبوا بناء على اذن مأمور التفليسة تسليم البضائع
اليهم بشرط أن يدفعوا للبائعها ثمنها المتفق عليه بينه وبين الفلس

٣٨٩ - ويجوز لوكلاء المداينين اجابة طلب الردي بشرط التصديق عليه من مأمور التفليسة واذا حصلت عنازعة في الطلب المذکور محكم فيها المحكمة الابتدائية بعدم سماع أقوال المأمور المذکور

(الفصل الحادى عشر)

(فى طرق التظلم من الاحكام الصادرة فى مواد التفليس)

٣٩٠ - الحكم بأشهار الافلاس والحكم الذى يعين فيه لوقوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم بأشهار الافلاس تجوز المعارضة فيه لمن المفلس فى ظرف ثمانية أيام ومن كل ذى حق غيره فى ظرف ثلاثين يوما ويكون ابتداء الميعادين المذکورين من اليوم الذى تمت فيه الاجراءات المتعلقة بلصق الاعلانات ونشرها المبينة فى مادتي ٢١٣ و ٢١٤

٣٩١ - يجوز للمفلس أن يستأنف فى المواعيد المبينة فيما يلى الحكم الصادر بأشهار افلاسه

٣٩٢ - اذا كان المفلس غائبا وأثبت أنه لم يمكنه العلم بالحكم الصادر بأشهار افلاسه جاز له بعد انقضاء ميعاد الثمانية أيام أن يعافى من قيد الميعاد المذکور

٣٩٣ - يجوز للدائنين أن يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس عن دفع ديونه فى وقت غير الوقت الذى تعين فى الحكم بأشهار الافلاس أو فى حكم آخر صدر بعده ما دامت المواعيد المقررة لتحقيق الديون

وتأييدها لم تنقض ومتى انقضت تلك المواعيد فوقت الوقوف عن دفع الديون يبقى بالنسبة للدائنين مقررا على ما هو عليه بدون إمكان تغييره
 ٣٩٤ - ميعاد استئناف أى حكم صدر فى الدعاوى الناشئة عن نفس التفليسة يكون خمسة عشر يوما فقط من يوم اعلانه ويراد على هذا الميعاد مدة المسافة التى بين محل المستأنف ومركز المحكمة التى أصدرت الحكم المذكور

٣٩٥ - لا تقبل المعارضتولا الاستئناف فى الاحكام المتعلقة بتعيين أو استبدال مأمور التفليسة أو وكلاء الدائنين ولا فى الاحكام الصادرة بالأفراج عن المفلس أو بإعطاء عانة له أو لعائلته ولا فى الاحكام التى صرح فيها ببيع الامتعة أو البضائع التى للتفليسة ولا فى الاحكام الصادرة بتأخير عمل الصلح أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقدير مؤقتا ولا فى الاحكام الصادرة فى التظلم من الأوامر التى أصدرها مأمور التفليسة على حسب حدود وتطبيقه

(الفصل الثانى عشر)

(فى التفليس بالتقصير أو التمدليس)

٣٩٦ - الاحوال المتعلقة بالتفليس بالتقصير والتفليس بالتمدليس والعقوبات التى يحكم بها فى كل حالة من تلك الاحوال تبين فى قانون العقوبات وتكون المحاكمة فى الاحوال المذكورة بناء على طلب وكلاء الدائنين أو أحد الدائنين أيا كان أو بناء على طلب النائب العمومى عن الحضرة الخديوية أو أحد وكلائه

٣٩٧ - اذا رفع النائب العموى أو أحد وكلائه دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس فمصاريف تلك الدعوى لا تكون فى أى حالة من الأحوال من طرف روكية التفليسة

٣٩٨ - أما مصاريف الدعوى التى يرفعها بذلك وكلاء المداينين بالنسبة عن المداينين فتكون من طرف روكية التفليسة اذا حكم ببراءة المفلس وأما اذا صدر الحكم عليه فتدفع المصاريف من صندوق المحكمة انما للصندوق المذكور حتى الرجوع بها فيما بعد على المفلس

٣٩٩ - لا يجوز لوكلاء المداينين أن يقيموا دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس ولا أن يدخلوا فيها بصفة مدعين بحقوق مدنية الا اذا أذن لهم بذلك بقرار يصدر من أكثر المداين الحاضرين عددا

٤٠٠ - اذا رفع أحد المداينين دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس تدفع مصاريفها من صندوق المحكمة اذا صدر الحكم على المفلس وأما اذا حكم ببراءته فتكون تلك المصاريف من طرف المداين الذى أقام الدعوى

٤٠١ - تبين فى قانون العقوبات الاحوال التى يجوز فيها الحكم على غير المفلس بالعقوبات المقررة لتفالس بالتدليس وكذلك الاحوال التى يسرق فيها زوج المفلس أو أصوله أو فروعه شيئا للتفليسة أو يحتلسه أو يخفيه من غير مشاركة المفلس له فى ذلك

٤٠٢ - وفي الاحوال المذكورة تحكم المحكمة المنظورة بها الدعوى سواء كانت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بما يأتي ولو حكم ببراءة المدعى عليه

أولا - بان يرد لزومية أرباب الديون كل ما اختلس بطريق التدليس من الحقوق والاموال والسندات وتحكم المحكمة في ذلك من تلقاء نفسها

ثانيا - بالتعويضات التي تطلب جمع تعيين مقدارها في الحكم الذي يصدر بها سواء كان من المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف

٤٠٣ - اذا اشترط المدين لنفسه مع المقلس أو مع غيره امتيازات خصوصية في مقابلة إعطائه رأيا في المداوالت المتعلقة بالتقليس أو عقد مشاركة مخصوصة يترتب عليها نفعه من أموال المقلس فيحكم بطلان كل مشاركة أو اتفاق من هذا القبيل بالنسبة لأي شخص وبالنسبة للمقلس أيضا فضلا عن الحكم بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات ويكون المدين المذكور ملزوما بان يرد لمن يلزم المبالغ أو الاوراق ذات القيمة التي أخذها بناء على المشاركة الملغاة

٤٠٤ - اذا أقيمت دعوى على المقلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس أو صدر عليه حكم بناء على ذلك فتكون الدعاوى المدنية في جميع الاحوال قائمة بنفسها ويصير استيفاء الاجراءات المتعلقة بالاموال كاهو مقرر في حالة التقليس بدون جواز احالتها على المحاكم الجنائية ولا جواز طلب تلك المحاكم لها للنظر فيها

٤٠٥ - ومع ذلك يجب على وكلاء المداينين أن يعطوا الى
وكيل الحضرة الخديوية ما يطلبه منهم من الاوراق والسندات
والايضاحات

٤٠٦ - الاوراق والسندات ونحوهما المسلمة من وكلاء
المداينين بصير ابقاؤها في أثناء التحقيق معتمدة للاطلاع عليها بواسطة قلم
كتاب المحكمة وبحصل هذا الاطلاع بناء على طلب الوكلاء المذكورين
ويجوز لهم أن يأخذوا منها صوراً غير رسمية أو يطلبوا صوراً رسمية تعطى
لهم من كاتب المحكمة

والاوراق والسندات ونحوهما التي صدر أمر بإيداعها في المحكمة
تُرد الى الوكلاء بعد صدور الحكم ويؤخذ منه سند بالاستلام

٤٠٧ - أما الاوراق والسندات ونحوهما المودعة في المحكمة
بغير أمر صادر بذلك فتُرد للوكلاء مع أخذ سند منهم باستلامها

(الفصل الثالث عشر - في إعادة اعتبار المفلس اليه)

٤٠٨ - يجوز للمفلس الذي وفي جميع المبالغ المطالبة منه سواء
كانت أصلاً أو فوائد أو مصاريف أن يتحصل على إعادة اعتباره اليه
وإذا كان شريكاً في بيت تجارة أقلس فلا يجوز أن يتحصل على إعادة
اعتباره اليه الا بعد اثباته أن جميع ديون الشركة صار ابقاؤها بالتسامح
من أصل وفوائد ومصاريف ولو سبق حصول صلح خاص به بينه وبين
المداينين

٤٠٩ - كل عريضة بطلب إعادة الاعتبار تقدم الى محكمة الاستئناف وعلى الطالب أن يرفقها بسندات المخالصة وغيرها من الاوراق المؤيدة لطلبه

٤١٠ - وترسل نسخة من العريضة والاوراق المرفوقة بهان وكيل الحضرة الخديوية الى رئيس المحكمة الابتدائية التي حكمت باسهار الافلاس

٤١١ - وعلى وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية أن يستعلا عن كل ما يمكن العلم به مما يدل على صحة الوقائع التي أبداها من طلب إعادة الاعتبار اليه

٤١٢ - تلتصق صورة العريضة المذكورة مدة شهرين في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وفي جميع الاماكن الاخر الميينة في لائحة اجراءات المحاكم وينشر ملخص منها في الجرائد

٤١٣ - ويجوز لكل مدان لم يدفع اليه المطلوبه بالتام من أصل وفوائده ومصاريفه ولكل خصم آخر ذي شأن أن يعارض في إعادة الاعتبار للفلس بان يقدم عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية ويرفقها بالاوراق المؤيدة لمعارضته انما لا يجوز في أي حال من الاحوال للدان المعارض أن يكون خصما في المرافعة التي تحصل في إعادة الاعتبار

٤١٤ - يرسل كل من وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية الى محكمة استئناف بعد انقضاء الشهرين المذكورين الاستعلامات التي صار الحصول عليها والمعارضات التي تقدمت ويصحب ذلك برأيه فيه

٤١٥ - وتصدر محكمة الاستئناف بناء على طلب وكيل الحضرة الخديوية حكمها بقبول أو رفض طلب إعادة الاعتبار ويكون ميناقيه أسبابه فإذا حكم برفض الطلب المذكور لا يجوز تقديمه مرة ثانية إلا بعد مضي سنة

٤١٦ - يرسل الحكم بإعادة الاعتبار إلى المحكمة الابتدائية وهي تلتوه في الجلسة علانية وتأمّر بتسجيل صورته في دفاترها وفضلا عن ذلك يلصق الحكم المذكور في اللوحة المعتدة للصق الاعلانات القضائية في المحكمة

٤١٧ - لا يعاد الاعتبار أصلا لمن تفالس بالتدليس ولا لمن حكم عليه بسبب سرقة أو نصب أو خيانة ولا لمن باع عقارا ليس له أو موهونا مع إخفاء رهنه ولا لمن لم يقدم حسابه ويوفي المتأخر عليه وليا كان أو وصيا أو أمورا بإدارة أموال أو غيرهم ممن يكون ملزوما بوفاء حساب مأموريته ويجوز أن يعاد الاعتبار إلى المفلس المقصر الذي استوفى العقاب المحكوم عليه به

٤١٨ - يجوز إعادة الاعتبار إلى المفلس بعد موته

٤١٩ - يجوز الحكم بإعادة الاعتبار في أثناء المرافعة العادية في الحالتين الآتيتين

أولا - إذا وفي المفلس ولو عمال غيره قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأيدها المطالب منه بالتسليم من أصل وفوائد ومصاريف

بشرط أن لا يكون هذا الغير محل بجميع ما وفاه أو يبعثه محل المدائنين
الذين وفاهم بل يكون متبرعا للضلع بجميع ما آذاه من ماله
ثانيا - إذا كانت المبالغ المتحصلة بسعى وكلاء المدائنين كفت لوفاء
ديون المدائنين بالتام

(تم قانون التجارة ويليه قانون التجارة البحري)

فهرست
قانون التجارة البحري

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ١٢ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

قانون التجارة البحرية

- ٥ (الفصل الاول) في السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية
- ١٠ (الفصل الثاني) في حجز السفن وبيعها
- ١٥ (الفصل الثالث) في ملالة السفينة
- ١٧ (الفصل الرابع) في جردان السفينة
- ٢٦ (الفصل الخامس) في استخدام ضباط السفينة وملاحها وأجرهم
- ٣٤ (الفصل السادس) في سند الإيجاز
- ٣٥ (الفصل السابع) في سند المشحونات
- ٣٧ (الفصل الثامن) في أجرة السفينة
- ٤٦ (الفصل التاسع) في المسافرين
- ٥٠ (الفصل العاشر) في مشاركة الاقتراض البحري
- ٥٦ (الفصل الحادي عشر) في السيكورتاه
- ٥٦ الفرع الاول - في ضرورة مشاركة السيكورتاه وفيما تمل عليه
- ٦١ الفرع الثاني - فيما يجب على المؤمن وعلى المؤمن له
- ٦٦ الفرع الثالث - في ترك الأشياء المؤمنة
- ٧٣ (الفصل الثاني عشر) في الخسارات البحرية

٧٣ الفرع الاول - في تعريف الخسارات البحرية وفي تقسيمها
وفي تسويتها

٧٨ الفرع الثاني - في الرمي في البحر وفي الاشتراك في الخسارات
البحرية العمومية

٨٣ (الفصل الثالث عشر) في زوال الحقوق بمضى المدة

٨٤ (الفصل الرابع عشر) في عدم ممانع الدعوى

قانون التجارة البحري

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

الطبعة الاولى
(بعد ادخال التمديلات فيه)
بالطبعة الكبرى الاميرية يولاق مصر المحمية
سنة ١٨٩٦
افرنجيه

أمر عال

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على أمرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا .

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظر أمرنا بما لهوآت

(المادة الاولى)

قانون التجارة البحرى المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على مائتين وخمسة وسبعين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنات تلك الجهة فى دائرتها

(المادة الثانية)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى عابدين فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظر

(شريف)

ناظر الحقانية

(نحرى)

قانون التجارة البحرية

(الفصل الاول)

(في السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية)

١ - لا يجوز أن يكون مالكا لجميع سفينة رافعة العلم العثماني ولا لبعضها ولا أن يكون عضوا من أى شركة لتشغيل سفن رافعة العلم المذكور الا من كان من رعايا الدولة العثمانية العلية

٢ - يجوز لرعايا الدولة العثمانية العلية أن يمتلكوا سفنا أجنبية ويسيروها في البحر بالعلم العثماني بعين الشروط المقررة فيما يختص بسفن الزعيمة ولكن لا يجوز أن يشتمل سند التملك على أى شرط أو قيد مخالف للمادة السابقة لتفزع أجنبي والا فيعاقب الممتلك بضبط السفينة بجانب الحكومة

٣ - بيع السفينة كلها أو بعضها إما اختياريا يلزم أن يكون بسند رسمى سواء حصل قبل السفر أو في أثناءه والا كان البيع لاغيا ويحجر السند المذكور أمام أحد المأمورين العموميين الذين من خصائصهم ذلك اذا كان البيع داخل ممالك الدولة العثمانية العلية وأما اذا كان البيع في الممالك الاجنبية فيكون تحرير السند أمام قنصل تلك الدولة فان لم يوجد في الحالة الاولى في محل البيع مأمر عموى لتحرير السند الرسمى جاز تحريره أمام جهة الادارة وان لم يوجد في الحالة الثانية قنصل

للدولة العلية في البلاد الاجنبية فيكون تحريره أمام قاضي المحل الذي من
خصائصه ذلك بشرط الاخبار به الى أقرب قنصل للدولة العلية

٤ - السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية وإن كانت
من المنقولات إلا أنه يبقى حق الدائن عليها مثل العقارات إذا انتقلت الى
يد غير مالكها بمعنى أنه إذا باعها الشخص ثالث مالكها المدين ديناً ناشئاً
عنها يجوز لأرباب الدين وضع الحجز عليها تحت يد المشتري وإجراء بيعها
لوفاء ديونهم ولذلك تكون السفن التي من هذا القبيل ضامنة لوفاء ديون
بائعها خصوصاً الديون المصرح في القانون بامتيازها على غيرها

٥ - الديون الآتية بيانها ممتازة على حسب الترتيب الآتي

أولاً - رسوم المحكمة وغيرها من المصاريف المنصرفة للحصول على
البيع وتوزيع الأثمان

ثانياً - عوايد رئيس البوغاز وعوايد جولة السفينة أو المركب
بحسب الطويلة لاطة وعوايد النخول في المأمن وعوايد ربطها في البر
وعوايد الهويس أو مقدم الهويس

ثالثاً - أجرة الخفير ومصاريف التحفظ على السفينة من ابتداء
دخولها في الميناء الى بيعها

رابعاً - أجرة المخازن التي توضع فيها أدوات السفينة أو مهماتها

خامساً - مصاريف اصلاح السفينة واصلاح أدواتها ومهماتها من
وقت سفرها الاخير ودخولها في الميناء

سادسا - ماهية وأجرة القبودان وغيره من الملاحين المستخدمين في السفر الاخير

سابعا - المبالغ التي اقترضها القبودان للوازم السفينة في مدة سفرها الاخير والمبالغ اللازمة لوفاء قيمة البضائع التي باعها لغرض المذكور

ثامنا - ماهو مستحق لبائع السفينة من الثمن وتوابعه والمبالغ المستحقة لمن أورد المهمات اللازمة لانشاء السفينة والمستحقة للعملة الذين اشتغلوا في انشائها اذالم يسبقواها سفر والمبالغ المستحقة لارباب الديون في مقابلة المهمات التي أحضرها وفي مقابلة الاعمال وأجرة القلافطة والمؤونة وتجهيز السفينة للسفر بواسطة احضار ما يلزمه ولها من الملاحين والادوات والذخائر ونحوها قبل سفرها اذاسبق لها سفر

تاسعا - المبالغ المقرضة قرضا بحريا على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو على آلاتها وأدواتها لاجل قلفطتها أو شراء ذخائرها أو تجهيزها للسفر قبله

عاشرا - ماهو مستحق لاجل السفر الاخير من مبلغ السيكوناته المعمولة على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو على آلاتها وأدواتها أو جهازها

الحادي عشر - التعويضات المستحقة لمستأجرى السفينة لعدم تسليم البضائع التي شحنوها بها أو لاداء الخسارة البحرية التي حصلت في تلك البضائع بسبب تقصير القبودان أو الملاحين

وأرباب الديون المذكورون في كل وجه من الأوجه المتقدم ذكرها في
هذه المادة يدخولون في التوزيع بدرجة متساوية بنسبة مقادير ديونهم إذا
لم يكف الثمن لوفاء ما يتسلسلها

٦ - لا يجوز العمل بمقتضى الامتياز المقرر للديون الميينة في المادة
السابقة الا اذا ثبتت تلك الديون بالأوجه الآتية

أولاً - تثبت رسوم المحكة بقوائم الرسوم التي قررتا المحاكم التي
حكمت بحجز السفينة وبيعها ويكون الحكم من خصائصها

ثانياً - تثبت عوائد حوالة السفينة بحساب الطونيلاطة ونحوها
بسننات المخالصة الرسمية المحررة من محصلها

ثالثاً - تثبت الديون الميينة بالوجه الثالث والرابع والخامس من
المادة الخامسة بقوائم يقطع حسابها رئيس المحكة الابتدائية

رابعاً - ماهيات وأجر الملاحين تثبت بدفاتر تجهيز السفينة
وتجريد المصدق عليها من قلم رئاسة الميناء

خامساً - تثبت المبالغ المقرضة وعن البضائع المبعة لقوازم السفينة
في مدة سفرها الأخير بقوائم يقطع حسابها بعرفة القبولان ورؤساء
ملاحي السفينة مثبتة لضرورة الاقتراض

سادساً - يثبت بيع السفينة كلها أو بعضها بسند رسمي محرر
بمقتضى المادة الثالثة ويثبت احضار المهمات لانشاء السفينة وتجهيزها
والثبوتة بحواظ وقوائم موضوع عليها علامة القبولان ومصدق عليها من
المالك وتسلم نسخة منها الى قلم كتاب المحكة قبل سفر السفينة أو في ظرف
عشرة أيام بالاكتر بعد سفرها

سابعاً - المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً على جسم السفينة أو على مهم قاعدتها أو على أدواتها ومهمساتها أو على جهازها قبل سفرها تثبت بالسندات الرسمية أو الغير الرسمية التي تسلم صورها في نسختين إلى قلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة أيام من تاريخها

ثامناً - تثبت مبالغ السيكورتات يوليصة السيكورتاه أو بكشف مستخرج من دفاتر شركة السيكورتاه المهررة على حسب الأصول المقررة تاسعاً - تثبت التعويضات المستحقة لمستأجرى السفينة بالأحكام الصادرة فيها من محكمة أو من محكمين مختارين

٧ - امتيازات المداينين فضلا عن زوالها بالاسباب العامة لانقضاء التعهدات تزول اذا بيعت السفينة على يد المحكمة بالاوجه المبينة في الفصل الآتى أو اذا بيعت بيعاً اختيارياً ثم سافرت باسم مشتريها بشرط أن يكون الخطر عليه ولم تحصل معارضة من مداين البائع فان حصلت معارضة من مداين منهم بالاوجه المقررة لها فلا توجب نفعا الا له

٨ - وتعتبر السفينة بعد قيامها بثلاثين يوما أنهم سافرت اذا ثبت قيامها ووصولها في مينتين مختلفتين وتعتبر أيضاً أنهم سافرت اذا مضت مدة زائدة عن ستين يوما بين قيامها من ميناء ورجوعها اليها بدون أن تفصل الى ميناء آخر أو اذا كانت السفينة التي قامت لسفر طويل مكنت أكثر من ستين يوما في سفرها بدون حصول شكوى من مداين البائع

٩ - بيع سفينة في أثناء سفرها بيعاً اختيارياً لا يضر بحقوق مداين بائعها وانك لا تزال السفينة أو غنمها رهناً للمداينين مع حصول البيع ويجوز لهم أيضاً الطعن في البيع بأنه حصل بالتليس اذا استحسنوا ذلك

(الفصل الثاني - في حجز السفن وبيعها)

١٠ - كل مركب بحري يجوز حجزه وبيعه بأمر المحكمة وبزول امتياز المدينين بالإجراءات الآتية

١١ - لا يجوز حجز المركب إلا بعد التنبيه الرسمي بالدفع بأربع وعشرين ساعة بناء على طلب المدين الطالب لوضع الحجز

١٢ - يجب إعلان التنبيه الى نفس المالك أو الى محله اذا كان الدين من الديون العادية على شخص المالك المذكور وليس ممتازا على السفينة فان كان الدين ممتازا عليها على حسب المنصوص بالمادة الخامسة جاز إعلان التنبيه الى قبودان السفينة

١٣ - على المحضر أن يتوجه الى داخل السفينة ومعه شاهدان ويمحرر محضر حجزها ويبين فيه اسم صاحب الدين اللازم وضع الحجز لاجله وصنعتة ومحله والسند الذي شرع في اجراء ذلك بناء عليه ومبلغ الدين المطلوب تحصيله والمحل الذي اختاره المدين في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة الابتدائية التي يلزم اجراء بيع السفينة أمامها وفي الجهة التي حجزت فيها وربطت واسم مالكها وقبودانها واسم السفينة ونوعها ومقدار حولتها من الطونيلاطة وعلى المحضر أيضا أن يبين قطارها وصنادلها وأدواتها وأسلحتها ومهماتهما وذخائرهما مع ذكر صفات جميع ذلك ويعين حارسا على السفينة

١٤ - اذا كان مالك السفينة المحجوزة ساكنا في البلدة الكائنة فيها المحكمة الابتدائية التي في دائرتها الجهة التي حصل فيها الحجز وجب

على المداين الذى طلب وضع الحجز أن يعلن للمالك المذكور فى ظرف ثلاثة أيام صورة محضرا الحجز ويكلفه بالحضور أمام المحكمة فى الميعاد المعتاد ليحضر بيع الاشياء المحجوزة وإذا كان المالك المذكور ساكنا فى محل أبعد من تلك البلدة فالاعلان وورقة طلب الحضور يسلمان على ذمته الى قبو دان السفينة المحجوزة وإذا كان غائبا يسلمان الى من كان قائما مقامه أو مقام المالك وفى هذه الحالة يراد على الميعاد المعتاد للحضور مدة مسافة الطريق التى بين المحكمة ومحله إذا كان مقيما فى البلاد القارة من عمالك الدولة العلية وأما إذا كان المالك ساكنا خارج البلاد القارة المذكورة أو فى بلاد أجنبية فيكون ميعادا للحضور كالقرار فى قانون المرافعات المدنية على حسب الجهات

١٥ - البيع الذى لا يصح اجراؤه الا بناء على سند واجب التنفيذ يكون أمام قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه ويحصل بطريق المزايدة العمومية بعد المناذاة على السفينة بالبيع ونشر الاعلانات بالجرائد وتعليقها فى اللوحات المعتدة لذلك على الوجه الآتى

١٦ - إذا كان الحجز واقعا على سفينة حولتها أكثر من عشر طونسلات (أى أزيد من ١٠٠٠٠ كيلو) ينادى ثلاث مرات على الاشياء المراد بيعها أو تعلن ثلاثة اعلانات وتكون المناذاة والاعلانات متوالية فى كل ثمانية أيام مرت فى ضواحي الميناء وفى الميادين العمومية الكبيرة التى فى المحل الذى تكون السفينة مرسوطة فيه وكذلك فى جميع الاماكن التى تعين بامر من المحكمة ونشر اعلان عن ذلك فى احدى

الجرائد التي تطبع في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة التي طلب منها وضع
الحجز فان لم توجد فيها جرائد ينشر الاعلان في احدى الجرائد التي تطبع
في اقرب محل

١٧ - وفي اليومين التاليين لكل مناداة و اعلان تعلق اعلانات
على الصاري الكبير بالسفينة المحجوزة وفي اللوحة المعدة للاعلانات
بالمحكمة التي حصل الشروع امامها في استيفاء الاجراءات اللازمة وفي
المبادين العمومية وفي رصيف الميناء التي تكون السفينة مربوطة فيها
وكذلك في البورصة التجارية فان لم توجد فعلى باب دار الحكومة المحلية

١٨ - يلزم أن تشتمل المناداة والاعلانات المنشورة والمعلقة على
اسم المدين الذي طلب الحجز والبيع وصنعه ومحل اقامته وبيان
السندات المبينة عليها الاجراءات المتعلقة بذلك ومقدار مبلغ الدين
المطوب والمحل الذي اختاره المدين في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة
وفي الجهة المربوطة فيها السفينة وبيان اسم مالك السفينة المحجوزة
ومحل واسم السفينة وبيان كونها مجهزة أو في حالة التجهيز وبيان اسم
قبولانها ومقدار حملها بحساب الطونيلاطة وبيان المحل الذي تكون
السفينة فيه راكزة أو عائمة وبيان اسم القاضي المعين للبيع واسم المحضر
الذي وضع الحجز وبيان الثمن المقدر للزيادة عليه وبيان أيام الجلسة التي
تقبل فيها الزيادة

١٩ - تقبل الزيادة في اليوم المعين لها في الاعلان المعلق بعدد
المناداة الاولى ويستقر القاضي المعين للبيع على قبول الزايدات في اليوم
المعين في أمره بعد كل مناداة تحصل في كل ثمانية أيام

٣٠ - وبعد المناداة الثالثة يقع البيع للزايد الاخير الذى يكون عطاؤه أكثر من غيرهم عند انطفاء الشموع الموقودة فى ابتداء المزايعة حسب العادة ومع ذلك يجوز للقاضى المعين للبيع أن يأذن بالتأخير ثمانية أيام مرة أو مرتين أملا فى حصول مزايعة أكثر ويعلن ذلك بالجرائد وبتهليق اعلانات فان لم ينشأ عن التأخير المرخص به على هذا الوجه الحصول على مزايعة أكثر تعطى السفينة بناء على المزايدة الأخيرة

٣١ - اذا كان الحجز واقعا على قطار أو صنادل أو مراكب آخر من سفن المينا وتكون حولتها عشر طونيلاطات فأقل يقع البيع فى هذه الحالة فى جلسة القاضى من غير احتياج لمراعاة كافة الاجراءات السالف ذكرها انما يكون ذلك بعد الاعلان على رصيف المينا مدة ثلاثة أيام متوالية وتعليق الاعلان على صارى المبيع مما ذكر فان لم يكن له صلا فعلى المحل الظاهر منه وفى اللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة ويزم أن يكون بين اعلان الحجز واجراء البيع ميعاد ثمانية أيام كاملة

٣٢ - يترب على بيع السفينة بالمزايدة انتهاء وظائف القبودان وانما له أن يطلب تعويضات من مالك السفينة وكفلائه وكل من التزم له شئ اذا كان هنالك وجه لذلك

٣٣ - يجب على الراسى عليه مزاد السفينة من أى تجارة كانت أن يدفع فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت مرسى المزداد ثلث الثمن الذى رضى به المزداد عليه أو يسلمه الى صندوق المحكمة ويؤدى كفيلة معتمدا بالثلثين يكون له محل بالقطر المصرى ويضع امضاءه مع المكفول

على السند ويكونان ملزومين على وجه التضامن بدفع الثلثين المذكورين في ميعاد أحد عشر يوماً من يوم مرسى المزداد ولا تسلم السفينة للرأسى عليه المزداد الا بعد دفع ثلث الثمن وأداء الكفيل بالباقي وأما صورة محضر البيع فلا تسلم اليه الا بعد دفع الثلثين بالتام في الميعاد المقرر

وفي حالة عدم دفع الثلث الاول أو الثلثين الباقين أو عدم أداء الكفيل كما ذكرنا تباع السفينة فائياً على ذمة المشتري وكفيله بالمزاينة بعد نشر اعلان واحد جديد وتعليقه بثلاثة أيام ويكون المشتري والكفيل المذكوران ملزومين على وجه التضامن بالتصان اذا حصل وبالتعويضات والقوائد والمصاريف اذا كان الثلث المدفوع أو لا غير كاف لذلك

٢٤ - طلب استبعاد حصة من بيع السفينة أو الأشياء المحجوزة وكل طلب فرعى يقدمان ويعلنان الى قلم كاتب المحكمة قبل وقوع البيع فان تقدم طلب استبعاد الحصة بعد البيع فينقلب قانوناً الى معارضة في تسليم المبلغ المتحصل من البيع

٢٥ - للطالب والمعارض ميعاد ثلاثة أيام لتقديم أدلته وللدعى عليه أيضاً ميعاد ثلاثة أيام للناقضة وتقدم الدعوى الى الجلسة بناء على علم خبير بالحضور أمام المحكمة

٢٦ - تقبل المعارضات في تسليم الثمن في ظرف الثلاثة أيام التالية للبيع ومتى مضى هذا الميعاد لا يجوز قبولها الا اذا كانت في شأن ما زاد على المبالغ المستحقة للداينين الذين حصل الحجز من أجلهم

٢٧ - يجب على المدينين المعارضين في تسليم الثمن أن يقدموا الى قلم كتاب المحكمة سندات ديونهم في ظرف ثلاثة أيام بعد التنبية عليهم بذلك من المدين الذي طلب اجراء البيع أو من مالك السفينة التي وضع الحجز عليها أو من كان قائما مقامه وان تأخروا عن ذلك بصير الشروع في توزيع ثمن المبيع بدون ادخالهم فيه

٢٨ - ترتيب درجات المدينين وتوزيع النقود يكون اجراؤهما فيما يختص بالمدينين المتأخرين على حسب الترتيب المقرر بالمادة الخامسة وأما فيما يختص بالمدينين الآخرين فيكون التوزيع عليهم نسبة ديونهم وكل مدين مندرج في الدرجات المرتبة يدخل في الترتيب بأصل دينه وفوائده والمصاريف

٢٩ - لا يجوز وضع الحجز على السفينة المتأهبة للقيام للسفر الا اذا كان من أجل ديون مقرضة للسفر المتأهبة له انما التكفل بتلك الديون في هذه الحالة يمنع الحجز وتعتبر السفينة متأهبة للسفر اذا كان قبودانها حاملا لا وراق المرور للسفر

(الفصل الثالث - في ملاك السفينة)

٣٠ - كل مالك لسفينة مسئول مدنيا عن أعمال قبودانها بمعنى أنه ملزم بدفع الخسارة الناشئة عن أي عمل من أعمال القبودان وبوظائف ما لزم به القبودان المذكور فيما يختص بالسفينة وتسييرها

ويجوز للمالك في جميع الاحوال أن يتخلص من التزامات القبودان المذكورة بترك السفينة والاجرة اذا كانت هذه الالتزامات لم تحصل بناء على اذن مخصوص منه ومع ذلك لا يجوز الترك عن يكون في آن واحد قبودانا للسفينة ومالكها أو شريكها في ملكيتها فإذا كان القبودان شريكاً فقط في الملكية لا يكون مسؤولاً عما التزمه فيما يختص بالسفينة وتسفيرها الا على قدر حصته

٣١ - ملاك السفن المهيأة للحرب باذن من الحكومة لا يكونون مسؤولين عن الخسائر والأتلافات التي تحصل في البحر من رجال الحرب الذين فيها أو من طوائفها البحرية الا بقدر المبلغ الذي أدوا الضمانة به مالم يشاركوهم في ارتكابها أو يعينوهم على فعلها

وتكون الضمانة المذكورة بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ قرش ديواني لكل سفينة يبلغ عدد ملاحيها مائة وخمسين نفراً أقل ويحسب من هذا العدد رجال أركان الحرب والعساكر المحفوظون وتكون الضمانة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ قرش ديواني للسفن الاخر

٣٢ - يجوز للمالك السفينة في كل الاحوال أن يعزل قبودانها ولو شرط على نفسه عدم جواز ذلك ولاحق للقبودان المعزول في أخذ تعويض عن عزله الا اذا وجد شرط بالكتابة يقضي بما يخالف ذلك وانما على المالك دفع المصاريف اللازمة لرجوع القبودان اذا عزله في بلد غير البلد الذي استخدمه فيه ويجوز للمالك في كل الاحوال تنقيص التعويضات المشترطة بينهما بالكتابة اذا لم يكن لها سبب

٣٣ - إذا كان القبودان المعزول شريكا في ملكية السفينة يجوز له أن يترك الشركة فيها ويطلب قيمة حصته ويكون تقدير هذه القيمة بعرفة أهل خبرة يتفق عليهم الخصام أو يعينهم القاضي المعين للامور الوقفية بالحكمة اذا لم يتفق الخصام على تعيينهم

٣٤ - اذا كان للسفينة عدة ملاك واقتضت مصلحة الجمهورية اجراء أمرا ما ولم يتفقوا في الرأي عليه فيتبع رأى الأكثر ولا تكون هذه الاكثية باعتبار عدد آراء رأى بل باعتبار مقدار الملكية الزائدة على النصف

والسفينة الملوكة لعدة أشخاص ملكا شائعا لا يجوز الترخيص في بيعها بالمزاينة لعدم امكان قسمتها الا بناء على طلب من يكون لهم نصفها من الملاك ما لم يوجد شرط بالكافة بخالف ذلك

(الفصل الرابع - في قبودان السفينة)

٣٥ - على كل قبودان أو رئيس مأمور بادارة سفينة أو مركب من المراكب البحرية ضمان ما يحصل منه من التفريط في أثناء تأدية وظيفته ولو كان يسيرا ويلزم باداء مقابل الخسارة الناشئة عنه

٣٦ - وهو مسؤول عن الامتعة والبضائع التي يستلمها في عهدته وعليه أن يعطى بها سنداً يسمى سند الجولة

٣٧ - ويختص القبودان بتعيين من يلزم للسفينة وانتخاب ملاحها وغيرهم من البحريين واستئجارهم انما يلجج عليه اجراء ذلك باتحاده مع ملاكها اذا كان في محل سكنهم

٣٨ - يجب على القبودان أن يتخذ دفترا يسمى يومية السفينة ويكون مفرا العمائف وموضوعا عليه علامة أحقة قضاة المحكمة وان لم يوجد قاض فتوضع عليه العلامة من جهة الادارة ويكتب في الدفتر المذكور ما هوأت

أولا - حالة الزمن والرياح في كل يوم

ثانيا - سير السفينة في كل يوم في حالي السرعة أو البطء

ثالثا - درجة العرض أو الطول الجغرافي التي تكون فيها السفينة

يوما فيوما

رابعا - جميع الاتلافات التي تحصل للسفينة والبضائع وأسبابها

خامسا - بيان جميع ما يهلك بمحاذنة وما يقطع أو يترك ويكتب

البيان المذكور بقدر الامكان

سادسا - الطريق الذي اختار السير فيه مع بيان أمباب الانحراف

عنه سواء كان اختياريا أو جبريا

سابعا - جميع ما صمم عليه القبودان في أثناء السفر بمشاورة

الضباط والزجال البحريين

ثامنا - أجازات الانصراف المعلقة للضباط والرجال البحرية مع

بيان أسبابها

تاسعا - الايراد والمصرف المتعلقان بالسفينة والبضائع المشحونة

وبالجملة يبين في ذلك الدفتر جميع ما يتعلق بالسفينة أو بحمولتها وجميع

ما يجوز طلب حسابه أو المطالبة به أو المعارضة فيه

٣٩ - وفضلا عن اليومية المذكورة يجب على القبودان أن يتخذ في السفينة دفتر أصغرا مستوفيا للشرائط السائدة ذكرها بعدنا لخصوص لقيد الأقرضات البحرية فيه على وجه الانتظام

٤٠ - يجب على القبودان قبل أخذ الجولة أن يحصل على الكشف على سفينته بمعرفة أهل خبرة يعينهم لذلك القاضي المعين بالحكمة للامور الوقتية وان لم يوجد قاض فتعينهم جهة الادارة المحلية لمعرفة ما اذا كانت السفينة مشغلة على جميع ما يلزم لسيرها أم لا وصالحة للسفر أم لا ويسلم محضر الكشف على القلم كتاب المحكمة أو لجهة الادارة وتعلق صورة صحيحة منه الى القبودان

ولا يجوز للقبودان أن يأخذ تذكرة السفر الا بعد تقديمه محضر الكشف على السفينة ولو تبنى أرباب الجولة عن الكشف المذكور

٤١ - ويجب أيضا على القبودان أن يكون عنده في السفينة أولا - حجة ملكية السفينة أو صورة منها مصدق عليها بالأوجه القانونية

ثانيا - سندات تساهل الى دولته أعني البراعة المثبتة أنه تحت علم الدولة العلية العثمانية

ثالثا - دفتر بأسماء ملاحي السفينة

رابعا - سندات جولة السفينة ومشاركة الاجرة

خامسا - قائمة بيان الجولات

سادسا - سندات دفع الجمارك أو كفالتها

سابعاً - تذكرة الرخصة في السفر أو البسابور أو البحرية

ثامناً - تذكرة الصحة

تاسعاً - نسخة من قانون التجارة البحرية

٤٢ - يجب على القبطان أن يكون في السفينة بنفسه من الوقت الذي ابتداء فيه السفر إلى وصوله لمدينة مأمونة أو ميناء مأمونة وإذا اقتضى الحال أن يرسو في ميناء لم يسبق أنهر سابقها لاهو ولا غيره من الملاحين ووجد فيها رئيس البوغاز العارف بمدخل الميناء أو الجدول أو النهر وجب عليه أن يستعين به بحسب أجرةته على مصاريف السفينة

٤٣ - إذا وقعت من القبطان مخالفة للواجبات المفروضة عليه المينة في الخمس مواد السابقة يكون مسؤولاً عن جميع الحوادث لمن له ملك في السفينة أو في المحمولات

٤٤ - ويكون القبطان مسؤولاً أيضاً عما يحصل من الاتلافات للبضائع التي حملها على سطح السفينة بدون رضا الكابتن صاحبها

٤٥ - لا يسرى حكم الملة السابقة في حق السفن الصغيرة المعدة للسير بجانب الساحل

٤٦ - لا يبرأ القبطان من المسؤولية الا اذا أثبت حصول عوارض جبرية

٤٧ - لا يجوز للقبطان في محل إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم قلفطهم بدون إذن مخصوص منهم ولا شراء شراعات أو جبال أو غيرها للسفينة ولا اقتراض مبالغ لتلك على جسمها ولا تأجيرها

٤٨ - اذا أبحرت السفينة برضا الملاك وامتنع بعضهم عن أداء ما يخصه في المصاريف اللازمة لسفرها يجوز للقبودان في هذه الحالة بعد أربع وعشرين ساعة من وقت التنبيه على من امتنع منهم تبنيها رسميا بأداء ما يخصه أن يقترض على حصة الممتنع المذكور في ملكية السفينة قرضا بحريا على نعمته باذن من المحكمة وان لم توجد فباذن من جهة الادارة

٤٩ - اذا دعت الضرورة في أثناء السفر الى قفلة أو شراء شراع أو جبال أو أدوات أو مؤونة أو غيرها من الاشياء التي اقتضتها الضرورة وكانت الاحوال أو البعد عن محل إقامة ملاك السفينة أو المحمولات لا يمكن القبودان من استئذانهم في ذلك فبعد اثبات هذه الضرورة بمحضر محض منه ومن عمد ملاك السفينة وبعد استحصله على اذن من المحكمة وان لم توجد فن جهة الادارة وان كان في بلد من البلاد الاجنبية فن قنصل الدولة العلية وان لم يوجد فن حاكم هذا البلد يجوز له أن يستقرض قرضا بحريا على جسم السفينة وتوابهها وعلى المشهونات اذا اقتضى الحال ذلك وان لم يتيسر استقرض المبلغ كله أو بعضه على هذا الوجه فله أن يرهن أو يبيع بالمزاينة بضائع بقدر المبلغ الذي دعت اليه الضرورة التي ثبتت

وعلى ملاك السفينة أو القبودان النائب عنهم احتساب أثمان البضائع المبعة بالسعر الجاري للبضائع التي من جنسها ونوعها في محل اخراجها من السفينة في وقت وصولها اليه ويجوز لتستأجر السفينة اذا كان واحدا أو الشاحنين اذا كانوا متعددين في الرأي أن يمنعوا يبيع بضائعهم أو رهنها باخراجها من السفينة ودفع

الاجرة على قدر السفر الذي حصل وفي حالة عدم رضا بعض الشاحنين بذلك فن أرا دمنهم اخراج بضائعهم من السفينة يكون ملازما بالاجرة الكاملة عليها

٥٥ - يجب على القبودان قبل سفره من ميناء أجنبية أو من مينات الدولة العثمانية العلية الكائنة في خليج البصرة أو بسواحل العرب أو سواحل آسيا أو أوروبا للرجوع الى مينات أخرى من مينات الدولة العلية أن يرسل الى ملاك السفينة أو وكلائهم قائمة حساب بمضاه منه مشتملة على بيان محمولات السفينة وبيان عن البضائع التي اشتراها وشحنها على ذمة الملاك والمبالغ التي اقترضها وأسماء المقرضين ومساكنهم وانا حصل الشحن في المينات المذكورة على ذمة مستأجرى السفينة ومعرفة وكلائهم فلا يجب على القبودان في هذه الحالة أن يرسل الى ملاكها أو وكلائهم الا قائمة ببيان محمولاتها على حسب سندات الشحن التي حررها وبيان المبالغ التي اقترضها مع بيان أسماء المقرضين وأما كن سكاكهم

٥٦ - اذا اقترض القبودان بلا ضرورة مبلغا على جسم السفينة أو ذخايرها أو أدواتها أو رهن أوباع بضائع أو مونة أو درج في حسابه خسارات ومصاريف غير حقيقية يكون مسؤولا للملاك وملازمادون غيره بإداء المبلغ المقرض أو عن الأشياء المرهونة أو المبسعة فضلا عن اقامة الدعوى الجنائية عليه ان كان لها وجه

٥٧ - لا يجوز للقبودان أن يبيع السفينة بدون إذن مخصوص من ملاكها الا اذا كانت غير صالحة للسفر وثبت ذلك بالأوجه القانونية فان حصل البيع كان لاغيا وكان القبودان ملازما بالتعويضات

ويكون اثبات عدم صلاحية السفينة للسفر بمحض خبر رؤاهل خبرة
حالفون اليمن يعينهم رئيس المحكمة الابتدائية وان لم يوجد فجهة الادارة
وفي البلاد الاجنبية يعينهم قنصل الدولة العلية فان لم يوجد فقاضي البلد
وهذا بدون اخلال بحق الاخصام في المناقضة بالطرق القانونية في عدم
صلاحية السفينة للسفر

وان لم يأذن الملاك بالبيع ولم تعط تعليمات منهم يكون بيع السفينة
بسبب عدم صلاحيتها للسفر الثابت بالوجه المتقدم بالمراد العمومي

٥٣ - يجب على كل قبودان استخدم لسفر ان يتمه والا كان
مازما بجميع المصاريف والتعويضات للملاك السفينة ولمستأجرها
٥٤ - اذا سافر القبودان بالمشراكة في ربح المحمولات فلا يجوز له

التعامل ولا الاتجار على ذمته خاصة ما لم يوجد شرط يخالف ذلك

٥٥ - فاذا شحن القبودان بضائع على ذمته خاصة خلافا لما هو
مقرر بالمادة السابقة تضبط تلك البضائع لشركائه الاخرين بحكم من
المحكمة بناء على طلبهم

٥٦ - لا يجوز للقبودان ان يترك سفينته في أثناء السفر بسبب
أى خطر كان بدون رأى ضباطها وعدم ملاحها فاذا تركها برأبهم وجب
عليه ان يخلص معه الاوراق المهمة مثل دفتر مسير السفينة وسند الايجار
وحواظت جولاتها وتذكرة السفر والنقود وما يمكنه اخذه من البضائع
المشحونة التي يكون ثمنها أكثر من غيرها والا كان هو المسؤول عن ذلك

واذا هلكت الاشياء المخرجة من السفينة على هذا الوجه بسبب قهرى
يكون القبودان غير مسؤول عنها

٥٧ - يجب على القبودان في ظرف أربع وعشرين ساعة بعد وصوله الى الميناء المقصودة أن يستحصل على وضع علامة على دفتر الية ومية من الحكام الميينين في المادتين الآتين وأن يقدم لهم تقريراً يعطى له صورته مصدقاً عليها منهم

ويبين في ذلك التقرير مكان قيامه وتاريخه وحالة الوقت عند القيام والطريق الذي اختار للسير فيه والاضطرابات التي حصلت له وعدم الانتظام الذي حصل في السفينة وجميع الاحوال المهمة التي صادفته في السفر

٥٨ - يقدم التقرير المذكور في عمالك الدولة العثمانية العلية الى رئيس المحكمة الابتدائية وان لم يوجد فالى جهة الادارة المحلية وهي ترسله بدون تأخير الى رئيس أقرب محكمة اليها وفي كلتا الحالتين يحفظ التقرير في قلم كتاب المحكمة

٥٩ - ويقدم القبودان تقريره في البلاد الاجنبية الى قنصل الدولة العثمانية العلية وان لم يوجد فالى الحاكم المحلي الذي من خصائصه ذلك وبأخذ منه شهادة مينافها وقت وصوله ووقت قيامه وأجناس مشحوناته وحالتها

٦٠ - اذا اضطر القبودان في أثناء سفره الى أن يرسو في ميناء من مينات الدولة العلية العثمانية أو من مينات الدول الاجنبية وجب عليه أن يخبر حاكماً من الحكام الميينين في المادتين السابقتين على حسب الاحوال بأسباب الرسو

٦١ - اذا حصل القبودان غرق وتخلص وحده أو مع بعض الملاحين يجب عليه أن يتوجه بلا تأخير الى المحاكم المذكورين آنفاً على حسب الجهات والاحوال

ويقدم اليهم تقريره ويتحصل على التصديق عليه من الملاحين الذين نجوا وكانوا معه وبأخذ صورة ذلك التقرير بمصدقات عليها

٦٢ - ويجب على الحاكم لتعقيق صحة تقرير القبودان أن يستجوب الملاحين الحاضرين وكذلك بعض الركاب ان أمكن مع عدم الاختلال بأوجه الثبوت الأخرى

والتقارير التي لم يصر تحقيقها لاتقبل لبراءة القبودان ولا تعتبر في المحاكم الا اذا كان القبودان الذي حل له الفرق تخلص وحده في الجهة التي قدم تقريره فيها

وللاخصام الحق في اثبات عدم صحة ما ادعاه القبودان

٦٣ - لا يجوز للقبودان في غير حالة الخطر المحقق أن يخرج من السفينة بضاعة ما قبل أن يقدم تقريراً بذلك والا تقام عليه دعوى جنائية

٦٤ - اذا فرغت مؤنة السفينة في أثناء السفر يسوغ للقبودان بعد أخذ رأي عمل ملاحها أن يجبر من عنده مؤنة مما وكد له خاصة على مشاركة الباقي فيها بشرط دفع الثمن اليه

(الفصل الخامس)

(في استخدام ضباط السفينة وملاحيها وأجرهم)

٦٥ - شروط استخدام قبودان السفينة وضباطها وملاحيها يكون اثباتها بدفتر أسماء البحريين أو بمشارطة المتعاقدين فان لم توجد مشارطة بالكتابة ولم تذكر شروط الاستخدام في الدفتر المذكور يعتبر أن المتعاقدين أرادوا اتباع عرف المحل الذي حصل فيه الاستخدام ويحرم الدفتر المذكور في بلاد الدولة العلية العثمانية أمام ديوان المينا فان لم يوجد فأمام جهة الادارة المحلية ويحرم في البلاد الاجنبية أمام قنصل الدولة العلية العثمانية أو وكلائهم فان لم يكن لها قنصل ولا وكيل عنه فأمام حاكم المحل الذي من خصائصه ذلك

٦٦ - لا يجوز للقبودان ولا للملاحي السفينة بأى عذر كان أن يشحنوا فيها شيأ من البضائع على نعمتهم بلا أجرة ولا رضا الملاك أو بدون رضاهم مستأجرها اذا كانت مستأجرة كلها والاضطت تلك البضائع بلحائب أولى الشأن أعنى ملاك السفينة أو مستأجرها ما لم يكن القبودان والملاحون مأذونين بذلك في الحالة الاولى في سحنات استخدامهم وفي الحالة الثانية في مشارطة ايجار السفينة

٦٧ - اذا أبطل السفر بفعل ملاك السفينة أو قبودانها أو مستأجرها قبل قيامها قضباطها وملاحوها الذين صاروا مستأجرهم بالمشاهرة أو بالسفرة يأخذون أجرة الايام التي قضوها في تجهيز السفينة ولهم الخيار زيادة على ذلك بين أن يترك لهم بصفة تعويض ما صرف لهم

مقدم من أجرهم وبين أن يأخذوا أجرة شهر مما حصل عليه الاتفاق بعد استئزال ما صرف لهم مقدما منه ان سبق صرف شئ لهم أو ربح أجرهم اذا كانوا مستأجرين بالسفرة واذا أبطل السفر بعد قيام السفينة يأخذون أجرهم المستحق في المدة التي خدموا فيها وزيادة على ذلك يأخذون بصفة تعويض ضعف ما تقرر لهم فيما سبق في هذه المادة ومصاريف السفر لرجوعهم الى مكان قيام السفينة الا اذا كان القبولان أو الملاللة أو المستأجرون يكتفونهم من النزول في سفينة أخرى راجعة الى المكان المذكور

ولا يجوز مع ذلك أن تزيد الاجر والتعويضات في أى حالة من الاحوال عن مقدار المبلغ الذى يستحقونه لو تم ذلك السفر وتحسب تعويضات الرجوع على حسب وظائف البحريين المرفوعين من الخدمة

٦٨ - اذا حدث قبل ابتداء السفر منع التجارة مع الجهة التي عينت لسفر السفينة أو كانت البضائع المستأجرة من أجلها السفينة مما منع اخراجه الى الخارج أو صار توقيف سفرة السفينة بأمر الحكومة فلا يكون مستحقا في هذه الاحوال المضبوط والملاحين المرفوعين من الخدمة الا أجرة الايام التي قضوها في خدمة السفينة

٦٩ - واذا حدث في أثناء السفر منع التجارة أو توقيف السفينة عن السفر فبأخذ مضبوطها وملاحوها في حالة منع التجارة أجرهم بقدر الزمن الذى خدموا فيه ومصاريف رجوعهم وفي حالة توقيف السفينة من السفر يأخذون نصف أجرهم في مدة أيام التوقيف اذا كانوا مستأجرين

مشاهدة وأما إذا كانوا مستأجرين بالسفيرة فلا يأخذون إلا الأجرة المشترطة بدون زيادة شئ لزمن التوقيف

٧٠ - إذا حصل تطويل السفر اختياراً فاجر البحريين بالسفيرة تراد على قدر التطويل

٧١ - إذا حصل تقريغ السفينة اختياراً في محل أقرب من المحل المعين للتقريغ في سند الإيجار فلا يصير تنقيص أجر البحريين المستأجرين بالسفيرة

٧٢ - إذا كان الملاحون مستخدمين بحصة في الأرباح أو في أجر السفينة فلا يكون لهم تعويض ولا يومية في مقابلة مانشأ عن سبب قهري من إبطال السفر أو تأخيرها أو تطويله فان حصل الإبطال أو التأخير أو التطويل بفعل الشاحنين فيكون البحريين حصة في التعويضات التي يحكمهم السفينة وتقسم هذه التعويضات بين ملاك السفينة وملاحيها على قدر الحصة في الأرباح أو الأجر

وإذا حصل الإبطال أو التأخير أو التطويل بفعل القبولان أو ملاك السفينة فعليه أن يدفعوا إلى الملاحين تعويضات بنسبة حصصهم بمراجعة مشارطتهم

٧٣ - وإذا أخذت السفينة وضبطت أو انكسرت أو غرقت مع انعدامها أو انعدام البضائع بالكلية فلا يسوغ لضباطها ولا لملاحيها أن يطلبوا أجرة لسفرها كما أنهم ليسوا ملزمين برده ما صرف لهم مقدماً من أجرهم

٧٤ - اذا سلم من الفرق بعض السفينة فبحرته المستأجرون بالسفرة أو بالمشاهدة تدفع اليهم أجرهم المستحق لهم من الاجراء الباقية التي خلصوها

فان كانت الاجراء المذكورة غير كافية أو تخلص بعض البضائع فقط تكمل أجرتهم من أجرتها

٧٥ - الضباط والملاحون للمستأجرون بحصة من الاجرة يأخذون أجرهم من تلك الاجرة فقط على حسب ما يأخذ القبطان أو الموثر

٧٦ - تدفع للضباط والملاحين أجر الايام التي خلصوا فيها بقايا السفينة والاشياء التي غرقت أو كان الوجه الذي صار استجارهم عليه

٧٧ - كل من مرض من الملاحين في أثناء السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كان ذلك في خدمة السفينة أو في محاربة العدو أو المصوص البحريين يأخذ أجرته ويعالج وتضميد جرحه وفي حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض

ويكون التعويض في حالة القطع ومصاريف المعالجة والتضميد على السفينة وأجرتها اذا نشأ القطع أو المرض أو الجرح عن خدمة السفينة وأما اذا حصل المرض أو الجرح أو القطع من محاربة لحفظ السفينة فتوزع المصاريف والتعويضات على السفينة وأجرتها ومشحوناتها على وجه توزيع الخسارة البحرية العمومية

٧٨ - اذا كان البحري المريض أو الجرح أو المقتوع عضوه لا يمكنه الاستمرار على السفر بدون خطر يجب على القبطان قبل قيامه

أن يخرج به الى انجنيالية أو محل آخر تمكن معالجته فيه على الوجه اللائق وأن يؤدى المصاريف التى يستلزمها مرضه ومعاشه ورجوعه اذا شفى أو دقنه اذا مات

و يودع لاجل ذلك مبلغا كفى باجتهاد الادارة أو يقدم لها كفى لا بذلك اذا كان فى بلاد الدولة العلية العثمانية فان كان فى البلاد الاجنبية يودعه عند قنصل الدولة العلية وان لم يوجد فعند قاضى البلد

وفى هذه الحالة يكون للمريض أو المجرى أو المقطوع عضوه الحق فى اخذ أجرته الى اليوم الذى يتمكن فيه من الرجوع الى محل قيام السفينة للسفر لا الى شفائه فقط وذلك فضلا عن مصاريف رجوعه

٧٩ - اذا جرح أحد البحريين داخل السفينة أو بعد خروجه منها باذن وكان الجرح ناشئا عن مشاجرة أو اذ امرض بسبب سلوكه على غير استقامة أو بسبب عدم المحافظة على الآداب فيعالج مع ذلك وتضمند جروحه بمصاريف السفينة كما تقدم وانما يطالب بدفع هذه المصاريف وكذلك اذا جرح من خرج من البحريين من السفينة بدون اذن أو قطع منه عضو أو مرض بسبب مشاجرة أو سوء سلوك تكون مصاريف معالجته عليه ويجوز للقبودان أن يرفع من الخدمة ولا تدفع اليه أجرته فى هذه الحالة الا بقدر الايام التى خدم فيها

٨٠ - اذا مات أحد البحريين فى أثناء السفر تكون أجرته مستحقة لورثته على حسب الانواع الآتية أعني أنه اذا كان مستأجرا بالمشاهرة تكون أجرته مستحقة الى يوم وفاته واذا كان مستأجرا بالسفرة يكون

المستحق نصف أجرته اذ امانت في الغهاب أو في المينا المقصودة ويكون
المستحق كمثل أجرته اذ امانت في الرجوع وان كان مستأجرا بمحض من
الارباح أو الاجرة فتكون حصته كلها مستحقة بعد ابتداء السفر
واذا قتل أحد البحريين في أثناء دفع العدو أو اللصوص البحريين عن
السفينة ووصلت الى بر السلامة فتستحق أجرته بتمامها عن جميع السفر
أي كانت كيفية استنجاره

٨١ - انا قبض على أحد البحريين في السفينة وأسر فلا يكون له
الحق في مطالبة الفبودان ولا الملاك ولا المستأجرين بدفع فدائه بل
تعطى له أجرته الى اليوم الذي قبض عليه فيه وأخذ أسيرا
وأما انا قبض عليه وأخذ أسيرا في أثناء ارساله بجرا أو برا لاجل
خدمة السفينة فيكون له الحق في أخذ أجرته بتمامها وبأخذ زيادة على
ذلك تعويضا لفدائه اذا وصلت السفينة الى بر السلامة

٨٢ - ويكون التعويض مطلوب من ملاك السفينة اذا أرسل
الملاح برا أو بجرا في خدمتها وأما اذا أرسل برا أو بجرا في خدمتها
وخدمة المشحونات فيكون التعويض المذكور مطلوب من ملاك السفينة
وملاك المشحونات

٨٣ - ويكون قدر التعويض المذكور خمسة وعشرين جنيا ماصريا

٨٤ - انا بيعت السفينة في حالة استخدام الملاحين فيها يكون لهم
الحق في ارجاعهم بمصاريف السفينة وأخذ أجرتهم الا اذا رضوا
بما يخالف ذلك

٨٥ - اذا رفع القبودان بعض الضباط أو الملاحين من الخدمة لاسباب مقبولة قانونا لا يجب عليه أن يدفع لهم الا الاجر المتفق عليها الى يوم رفعهم من الخدمة ويحسب على قدر مسافة السفر التي قطعوها

وانا حصل الرفع قبل الابتداء في السفر فلا يأخذون الا اجرة الايام التي خدموا فيها

٨٦ - والاسباب المعتبرة قانونا لرفع الملاحين هي

أولا - عدم الاهلية للخدمة

ثانيا - عدم الطاعة

ثالثا - الاعتیاد على السكر

رابعا - التعدي على أحد في السفينة بضرب ونحوه وغير ذلك من الاخلاق المعيبة الموجبة لاختلال النظام في السفينة

خامسا - ترك السفينة بدون اذن

سادسا - ابطال السفر قهرا أو اختيارا على حسب الاحوال الميينة

في القانون بشأن ذلك

٨٧ - كل من أثبت من البحريين أنه رفع من خدمته بلا سبب مقبول قانونا بعد قيد اسمه في دفتر البحريه يكون له الحق في أخذ تعويض من القبودان بقدر ثلث الاجرة التي يحتمل أنه يكتسبها في السفر اذا حصل الرفع قبل ابتداء السفر

وأما اذا حصل الرفع في أثناء السفر فيكون ذلك التعويض بقدر الاجرة التي يأخذها من وقت رفعه الى انتهاء السفر مع مصاريف رجوعه

ولا يجوز للقبودان في أى حالة من الحالات المذكورتين أن يطلب
ملاك السفينة بمبلغ التعويض الا اذا كان مأذونا منهم بالرفع

٨٨ - لا يجوز للضباط والملاحين أن يمتنعوا عن الخدمة ويتركوا
السفينة الا في الاحوال الآتية وهى

أ و لا - اذا أرادوا القبضودان قبل الابتداء فى السفر الذى استخدموا
من أجله أن يغير المحل المقصود

ثانيا - اذا اتشب قبل الشروع فى السفر حرب بحرى بين الدولة
العلية وغيرها أو ظهر فى أثناء وقوف السفينة فى ميناء بين الدولة العلية
والمملكة المقصود السفر إليها حرب يوقع السفينة فى خطر محقق

ثالثا - اذا ورد قبل الابتداء فى السفر أو فى أثناء وقوف السفينة
فى ميناء خبر صحيح أن الطاغون أو الحى الصفراء أو مرضا آخر وبأى
متسلطن فى المحل المقصود سفر السفينة إليه

رابعا - اذا انتقلت ملكية السفينة كلها للملاك آخرين قبل
الشروع فى السفر

خامسا - اذا مات القبضودان قبل الشروع فى السفر أو رفعه ملاك
السفينة من الخدمة

٨٩ - السفينة وأجرها ضامنتان خاصة لاجر البحريين
وتعويضاتهم ومصاريف طريقهم

وهما ضامنتان أيضا لحصول أصحاب المشحونات على تعويض
الخسارة التى تحصل لهم بسبب خيابة الضباط والملاحين أو تقصيرهم وانما
للملاك السفينة مطالبة القبضودان بذلك وللقبودان مطالبة الملاحين

(الفصل السادس - في سند الايجار)

٩٠ - مشاركة ايجار السفينة وتسمى سند الايجار يلزم أن تكون محررة بالكتابة ويبين فيها اسم السفينة ومقدار جولة بحساب الطويلة والدولة التابعة لها واسم القبطان واسم المؤجر واسم المستأجر والمحل والوقت المتفق على الشحن فيهما والمحل والوقت المتفق على التفريغ فيهما ومبلغ الاجرة ويذكر أيضاً في تلك المشاركة إذا كان التأجير لجميع السفينة أو لبعضها والتعويض المتفق عليه في حالة تأخير الشحن أو التفريغ

٩١ - إذا لم تعين الايام اللازمة للشحن أو التفريغ في مشاركة المتعاقدين يكون تعيينها على حسب عرف المحل فان لم يكن له عرف تقدر بخمسة عشر يوماً متواليه غير أيام الاعياد وتبتدى هذا المدة من وقت اخبار القبطان بأنه مستعد للشحن أو التفريغ

٩٢ - إذا اقتضى الحال شحن بعض الشحونات أو تفريغها في محل وبعضها في محل آخر فمن الشحن أو التفريغ لا تحسب منه مدة ضرور السفينة من المحل الاول الى المحل الثاني

٩٣ - إذا كلفت السفينة مستأجرة بالمشاهدة فيكون ابتداء أبحرتها من يوم قيامها الا اذا وجد شرط يخالف ذلك

٩٤ - اذا منعت قبل سفر السفينة التجارة مع البلد المقصود السفر اليه تلغى مشاركة الايجار بدون تعويض لاحد الطرفين على الآخر وانما على الشاحن مصاريف شحن بضائعه وتفريغها

٩٥ - إذا حصل سبب قهرى لا يمنع السفينة من السفر الا
زمتا مؤقتا تبقى المصارطة كما كانت ولاوجه للتعويض بسبب التأخير
وتبقى أيضا بدون وجه لزيادة الاجرة اذا حصل السبب القهرى
في أثناء السفر

٩٦ - يجوز للشاحن في أثناء وقوف السفينة أن يخرج بضائعه
منها بمصاريف من طرفه بشرط شحنها نائبا أو أداء تعويض منه للقبودان

٩٧ - في حالة محاصرة الميناء المعينة لسفر السفينة اليها يجب على
القبودان أن يتوجه الى ميناء من الميناء القريبة التي يمكنه أن يرسو فيها
اذا لم يكن عنده أو امر بخلاف ذلك وأن ينتظر فيها أو امر الشاحن
أو المرسل اليه مع اخباره اليه بالواقعة

٩٨ - السفينة وأدواتها وآلاتها وأجرتها ومشحوناتها
ضامنة لوفاء شروط التعاقد

(الفصل السابع - في سندات المشحونات)

٩٩ - سند المشحونات يجوز أن يكون باسم شخص معين أو تحت
اذه أو الى حامله ويلزم أن يبين فيه جنس الاشياء المطلوب نقلها
ومقدارها وأنواعها

ويذكر فيه أيضا اسم الشاحن ولقبه واسم المرسل اليه ومحلها اذا
اقتضى الحال ذلك

واسم القبودان ومسكنه واسم السفينة وجولتها بحساب
الطونيلاطة والدولة التابعة لها ومكان قيامها للسفر والمحل المعين لسفرها
اليه ومبلغ الاجرة

ويوضع في هامش السند نياشين الاشياء المطلوب نقلها وغيرها
١٠٠ - يكتب من سندات المشحونات أربع نسخ أصلية بالأقل
نسخة للشاحن ونسخة لمن كانت البضائع مرسلة اليه ونسخة
للقبودان ونسخة للسفينة أو لمن طقمها ويضع كل من الشاحن
والقبودان امضاءه على النسخ الأربع المذكورة في ظرف أربع وعشرين
ساعة بعد الشحن

وعلى الشاحن أن يسلم للقبودان في ظرف المدة المذكورة سندات
خلاص كمالك البضائع المشحونة

١٠١ - سند المشحونات المحرر بالكيفية السالف ذكرها يكون
معتقدا بين جميع المالكين للمشحونات ويكون حجة أيضا بينهم وبين
أرباب السيكورتاه وانما لأرباب السيكورتاه أن يقيموا الأدلة على نفي
السند المذكور

١٠٢ - اذا وجد خلاف في سندات المشحونات شحنا واحدا
يعتقد منها السند الذي بيد القبودان اذا كان البياض المتروك فيه مملوا
بكتابة الشاحن أو وكيله بالعمولة ويعتبر السند الذي يبرزه الشاحن أو المرسل
اليه اذا كان البياض المتروك فيه أيضا مملوا بكتابة القبودان

١٠٣ - يجب على الوكيل بالعمولة أو المرسل اليه الذي استلم
البضائع المذكورة في سندات الشحن أو في سند لا يجازأ أن يعطى للقبودان

وصلا باستلامهما متى طلبه منه والا كان ملزما بجميع مصاريف المرافعة وبالتعويضات ومقابل العطل الناشئ عن التأخير وكذلك يجب على القبول أن يطلب من استلم البضائع وصلا باستلامها وإذا لم يكن موجودا فعليه أن يتحصل على شهادة من ديوان الكرك تثبت إخراج البضائع المذكورة في سند المشحونات والا كان ملزما بجميع التعويضات للمالك البضائع أو لمستلميها

(الفصل الثامن - في أجرة السفينة)

١٠٤ - مبلغ أجرة أى سفينة أو مركب من المراكب البحرية يعين بمقدار بمشارطة المتعاقدين وسين في سند الإيجار أو سند المشحونات ويكون لجميع المركب أو لجزء منها وسفر كامل أو زمن محدود وبحسب الطونيلاطة أو الكيلو أو الفنتار وبالمقاولة أو على البضاعة التى تشحن من أى شاحن مع بيان جولة المركب بحسب الطونيلاطة

١٠٥ - إذا كانت السفينة مستأجرة كلها ولم يشحنها مستأجرها بقدر جميع جولاتها لا يجوز للقبول أن يأخذ بضائع أخرى بدون رضا المستأجر فان صار تقيم جولة السفينة بضائع أخرى تكون أجرة هذه البضائع لن استأجر السفينة كلها

١٠٦ - إذا لم يشحن مستأجر السفينة فيها شيئا في ظرف الميعاد المعين في سند الإيجار أو في القانون فيكون للوثر الخيار بين أن يطلب التعويض المقرر للتأخير في سند الإيجار أو تعويضا يقتدر أهله الخبرة أن لم

يحصل الاتفاق عليه في السند المذكور وبين أن يفسخ سند الإيجار ويطلب من المستأجر نصف الأجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها ويجوز أيضاً في الحالة المذكورة للمستأجر الذي لم يشحن شيئاً في ذلك الميعاد أن يتنازل عن سند الإيجار قبل ابتداء الأيام المجموعة علاوة على المدة المقررة لوقوف السفينة فيها للشحن بشرط أن يدفع لمؤجرها أو قبودانها نصف الأجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها في سند الإيجار

١٠٧ - إذا لم يشحن المستأجر في الميعاد المعين إلا بعضاً من البضائع المتفق عليها في سند الإيجار يكون المؤجر أيضاً الخيار بين طلب التعويض المين في المدة السابقة وبين سقره بما شحن من البضائع وفي هذه الحالة الأخيرة يكون جميع الأجرة مستحقاً للمؤجر

١٠٨ - إذا شحن المستأجر بضائع أكثر من المتفق عليها تازمه أجرة ما زاد باعتبار الأجرة المعينة في سند الإيجار

١٠٩ - إذا أخبر المؤجر أو القبودان بمحمولة السفينة زائدة عن جولتها الحقيقية يكون ملزوماً بتقصيص مبلغ من الأجرة بقدر الزائد مع تأديه تعويضاً للمستأجر

أما إذا كان أخبره لا يخالف جولتها الحقيقية بحساب الطونيلاطة الثلاثة في المائة أو كان موافقاً للشهادة المختصة بتقدير جولتها فلا يعتبر الفرق

١١٠ - إذا أجزت السفينة للبضائع التي يشحنها أي شاحن وعين المؤجر أو القبودان ميعاداً وقف السفينة فيه للشحن يجب عليه بعد هذا الميعاد أن يسافر في أول يوم موافق للسفر إلا إذا اتفق مع الشاحن على ميعاد آخر

١١١ - اذا أجزت السفينة للبضائع التي يشحنها أى شاحن ولم يعين الشحن ميعاد يجوز لكل واحد من الشاخين أن يخرج منها بضائعه بشرط أن يرد لقبودان سند الشحن المضى منه أو يؤدى كفيلا بسند الشحن الذى سبق إرساله مع دفع نصف الاجرة المتفق عليها فضلا عن مصاريف الشحن والتفريغ ودفع مصاريف نقل البضائع الاخر التى يلزم نقلها لاجل اخراج البضائع المذكورة

ومع ذلك اذا كانت السفينة أخذت ثلاثة أرباع جولتها وطلب أكثر الشاخين السفر وجب على القبودان أن يسافرا فى أول يوم موافق بعد التنبيه عليه بنمائية أيام من غير أن يجوز لاحد منهم أن يخرج بضاعه

١١٢ - اذا شحنت بضائع فى السفينة بغير علم مؤجرها أو قبودانها يجوز لقبودان ما دام فى محل الشحن أن يخرجها الى البر فى المحل المذكور بعد تنبيه سمي باخراجها يعلن للشاخين بالطرق المقررة قانونا أو يأخذ أجرتها بأعلى سعر يدفع فى ذلك المحل على البضائع التى من قبيلها واذا لم يعلم بوجود تلك البضائع الا بعد سفر السفينة فليس له اخراجها الا فى المحل المعين لها وانما له أن يأخذ أجرتها بأعلى السعر المذكور

واذا أخرج الشاحن بضاعته فى أثناء السفر يكون ملزوما بدفع أجرتها بالتام ويدفع جميع مصاريف النقل الناشئة عن اخراجها
واذا أخرجت البضائع بسبب أفعال القبودان أو غلطه فالقبودان فضلا عن عدم الحق له فى أخذ اجرة أصلا يكون ملزوما بجميع المصاريف وبالتعويض اذا كان له وجه لعدم وفائه بشروط الإيجار

١١٣ - إذا أوقفت السفينة في وقت قيامها للسفر أوفى أثناءه أوفى محل تفريغ البضائع بفعل مستأجرها أو بسبب إهماله أو إهمال أحد الشاحنين فيكون المستأجر أو الشاحن المذکور ملزوماً بالمصاريف والخسارة الناشئة عن التأخير لمؤجر السفينة أو قبودانها أو لغيره من الشاحنين

وإذا كانت السفينة مؤجرة ذهاباً وإياباً ورجعت بلا شحن أو بشحن غير كامل فيستحق القبودان الأجرة كاملة وتعويضاً عن التأخير أيضاً إذا حصل تأخيرها

١١٤ - وكذلك يكون مؤجر السفينة أو قبودانها ملزوماً بالتعويض لمستأجرها إذا صار يوقف السفينة أو تأخيرها في وقت قيامها للسفر أوفى أثناءه أوفى محل تفريغها بسبب تقصير أو إهمال المؤجر أو القبودان المذکور

ويكون تقدير التعويض للذکور في هذه المادة وفي المادة السابقة بمعرفة أهل خبرة

١١٥ - إذا اضطر القبودان إلى قلفطة السفينة في أثناء السفر يجب على مستأجرها أو شاحنها أن يتطرح حتى يحصل ترميمها أو يخرج منها بضائعه مع دفع الأجرة كاملة ودفع ما يتجسس في الخسارة البحرية العمومية إذا كانت

وإذا كانت السفينة مؤجرة بالمشاهرة فليس عليه أجرة مدقة القلفطة وإن كانت مؤجرة بالسفرة فليس عليه زيادة أجرة

واذا لم يمكن قلفطة السفينة يجب على القبودان استئجار سفينة أو أكثر بمصاريف من طرفه لنقل البضائع الى المحل المعين لها بدون أن يطلب زيادة أجرة

واذا لم يمكن القبودان أن يستأجر سفينة أو أكثر فلا تستحق الاجرة الا بقدر السفر الذي حصل

وفي هذه الحالة الاخيرة يكون نقل بضائع كل واحد من الشاحنين منوطا به وانما يجب على القبودان أن يخبرهم بالحالة التي هو عليها وأن يتخذ في أثناء ذلك جميع الطرق اللازمة لحفظ المشحونات وهذا كله اذا لم توجد شروط بخلاف ذلك بين الفريقين

١١٦ - اذا أثبت المستأجر أن السفينة كانت غير صالحة للسير وقت قيامها للسفر تضيع على القبودان أجرته ويكون مسئولا عن الخسارة التي تحصل للمستأجر

ويقبل الدليل على ذلك مع وجود شهادة الكشف على السفينة وقت قيامها للسفر

١١٧ - تستحق الاجرة على البضائع التي اضطر القبودان الى بيعها للحصول على المؤنة وقلفطة السفينة ولوازمها الاخر الضرورية مع احتساب أثمانها بالسعر الذي يباع به باقي البضائع أو أثمانها في محل التفريغ اذا وصلت السفينة الى بر السلامة واذا هلكت السفينة تحسب على القبودان قيمة البضائع بالأثمان التي باعها بها مع استزائه منها الاجرة على قدر السفر الذي حصل

وانما يبقى في هاتين الحالتين الحق المقرر للمالك السفينة على مقتضى
 العبارة الثانية من المادة ٣٠. واذا نشأت عن الاجراء بمقتضى الحق
 المذكور خسارة لمن يبعث بضائعهم أو رهنه توزع تلك الخسارة على
 أثمان البضائع المذكورة التي وصلت الى المحل المعين لها أو فجنحت من
 الفرق الذي حصل بعد الحوادث البحرية التي أوجب البيع أو الرهن
 ويكون التوزيع بنسبة قيمة كل من أثمان تلك البضائع

١١٨ - اذا منعت التجارة مع البلدة التي سارت السفينة اليها
 وجبرت بسبب ذلك على الرجوع عن مشيقاتها فلا يكون القبودان مستحقا
 الاجرة الذهاب ولو كانت مستأجرة ذهابا وايابا

١١٩ - اذا أوقفت السفينة موقفا في أثناء سفرها وكان ذلك
 بأمر دولة من الدول لا يستحق أجرة مدة توقيفها اذا كانت مستأجرة
 بالمشاهرة ولا زيادة أجرة اذا كانت مستأجرة بالسفرة
 وما كولات الملاحين وأجرهم في زمن توقيف السفينة تعد من
 الخسارات البحرية

ويجوز للشاحن في مدة التوقيف أن يخرج من بضائعه بمصاريف
 من طرفه بشرط شحنها كلها بمصاريفه من طرفه أيضا أو أداء تعويض
 لمؤجرها أو القبودان

١٢٠ - يأخذ القبودان أجرة البضائع التي ألقيت في البحر لاجل
 السلامة العامة بشرط دفعه ما يخصه منها

١٢١ - لا تستحق أجرة على البضائع التي تمكك بسبب غرق السفينة أو ارتكازها على شعب ولا على البضائع التي ينهبها اللصوص البحريون أو يأخذها العدو

وعلى القبودان أن يرد الأجرة التي صرفت له مقدما إذا لم يوجب شرط يخالف ذلك

١٢٢ - إذا اقتديت البضائع والسفينة أو تخلصت البضائع من الغرق بمساعدة القبودان ومشاركته في أخذ أجرة كاملة إلى المحل الذي أخذه فيه العدو والبضائع أو محل الغرق إذا كان القبودان لا يمكنه توصيلها إلى المحل المقصود

وإذا أوصل البضائع إلى المحل المقصود يأخذ الأجرة بتمامها مع دفع ما يخصه في بدل القدية وأما إذا لم يشارك القبودان في الخلاص فلا يستحق أجرة أصلا على البضائع التي صار تخليصها في البحر أو الساحل وسلمت بعد التخليص إلى أربابها

١٢٣ - يوزع بدل الفداء على البضائع والسفينة وأجزتها وأما أجرة الملاحين فلا تدخل في التوزيع ويكون التوزيع المذكور على ثمن البضائع الجارية في محل إخراجها بعد استئصال المصاريف وعلى نصف قيمة السفينة في المحل المذكور وعلى نصف أجزتها

١٢٤ - إذا امتنع المرسل إليه عن استلام البضائع جاز للقبودان بعد التنبيه عليه بالاستلام تنبيه لزميا إجراء بيع البضائع كلها أو بعضها

أمام المحكمة لاتخاذ أجرته والخسارة البحرية والمصاريف واذا زاد شيء بعد ذلك يحصل على أمر من المحكمة بإيداعه
أما إذا لم تنكف البضائع لوفاء جميع ما ذكر فيبقى للقبودان الحق في مطالبة الشاحن بالباقي

١٢٥ - لا يجوز للقبودان أن يحجز البضائع في السفينة بسبب عدم دفع أجرتها أو الخسارة العمومية والمصاريف بل يجوز له أن يطلب إيداعها عند غير أصحابها حين دفع المستحق له وإذا كانت البضائع قابلة للتلف يجوز أن يطلب بيعها إلا إذا أدى المرسل اليه كفيلاً بالدفع وإذا وجدت خسارة بحرية عمومية ولم يمكن توزيعها حالاً يجوز له أن يطلب إيداع مبلغ يقدره القاضي أو أداء كفيل معتمد

١٢٦ - للقبودان التقدم والاولوية على جميع المدينين في استيفاء أجرته والخسارات البحرية والمصاريف التي على البضائع المشحونة في سفينته انما لا يكون له التقدم والاولوية المذكوران الا في مدة خمسة عشر يوماً بعد تسليم البضائع مالم تنقل ليد غير أصحابها

١٢٧ - اذا أقلس الشاحنون أو المطالبون بحق في البضائع قبل انقضاء الخمسة عشر يوماً المذكورة لا يزال امتياز القبودان باقياً على تلك البضائع ويقدم على جميع مداني القلسين لاخذها هو مستحق له من الاجرة والمصاريف والخسارات

١٢٨ - اذا حصل اتفاق على دفع الاجرة بحسب عدد البضائع أو كيلها أو قياسها أو وزنها فيكون للقبودان الحق في طلب عدد البضائع

أو كيلها أو قياسها أو وزنها في وقت اخراجها وإذا أهمل في إجراء ذلك يكون للمرسل إليه حق في أن يثبت العين والعدد أو الكيل أو القياس أو الوزن ولو شهادة يؤيدها من استخدم في اخراجها بعد حلف اليمين وإذا وجدت شبهة تدل على أن البضائع تلفت أو فسدت أو سرق منها شيء أو نقصت فلقبودان أو المرسل إليه أو من كان له حق فيها أن يطلب الكشف عليها بمعرفة المحكمة وتقدير الخسارة في نفس السفينة قبل اخراج البضائع المذكورة منها

١٢٩ - إذا كان التلف في البضائع أو النقصان غير ظاهر في الخارج يجوز إجراء الكشف عليها بمعرفة المحكمة ولو بعد استقالها للمرسل إليه بشرط أن يكون ذلك في ظرف ثمان وأربعين ساعة بعد اخراجها وبشرط اثبات أنها هي عينها على حسب ما هو منصوص بالمادة السابقة أو بطريق آخر من الطرق المقررة في القانون

ويبقى الحق للمرسل إليهم في الحصول على الكشف على البضائع بمعرفة المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة بعد تسليمها إليهم ولو أعطوا وصلا على سند الشحن أو أعطوا سندا منفردا باستلامها بشرط أن يذكر في الوصل العطى على سند الشحن أو السند المنفرد أنهم ظنون حصول تلف في البضائع أو فساد أو سرقة أو نقصان

١٣٠ - إذا وفي كل من مؤجر السفينة والقبودان بمقتضيات سند الأيجار فيما يختص بهما فليس للمستأجر أو الشاحن أن يطلب تنقيص الأجرة المتفق عليها

١٣١ - لا يجوز للشاحن أن يترك في مقابلة الأجر البضائع التي نقصت أتمثلها أو تلفت بسبب عيوبها الناشئة عنها أو بسبب قهري ولكن إذا سالت أو عينة النيذ أو الزيت أو العسل أو نحوها من المائعات بحيث ضارت فارغة أو قسمة من الفراغ يجوز تركها في مقابلة الأجرة

(الفصل التاسع - في المسافرين)

١٣٢ - إذا لم تكن السفينة معدة لنقل المسافرين مثل سفن البوستة وغيرها من السفن المعدة لنقلهم فلا يجوز الزام القبودان بأخذ مسافرين ليس لهم شأن في المشحونات

١٣٣ - يجب على المسافر الذي قبل في السفينة مراعاة جميع أحكام القبودان المتعلقة بحسن الانتظام في السفينة

١٣٤ - تعين أجرة سفر المسافر بمشارطة أو بتذكرة مرور يجوز أن تكتب لحاملها أو باسم المسافر

وإذا حصل السفر ولم يوجش شرط بالكتابة بمقدار الأجرة تعين بالقياس على أجرة التل وفي حالة عدم اتفاق الفريقين يحصل التعيين بمعرفة المحكمة

١٣٥ - إذا صرح في المشارطة أو في تذكرة المرور باسم المسافر فلا يجوز له أن ينازل عن حقه لغيره بدون رضا القبودان

١٣٦ - إذا لم يحضر المسافر في السفينة قبل البدء في السفر ولا بعده أو خرج من السفينة ولم يرجع إليها في الوقت المعين لقيامها

يجوز القبول أن يسافر ولا يجب عليه انتظاره وعلى المسافر دفع أجرة السفر كاملة

١٣٧ - إذا أخبر المسافر قبل البدء في السفر بأنه يريد فسخ مشاركة سفره أو مات بدون أن يخبر بذلك أو منعه مرض أو حادثة أخرى تخص به عن الذهاب إلى السفينة فلا يجب عليه الادفع نصف أجر السفر

وأما إذا لم يخبر بإرادته فسخ مشاركة السفر أو لم تحصل حادثه من الحوادث السابقة ذكرها إلا بعدا لابتداء في السفر فيجب عليه أن يدفع الأجرة كاملة

١٣٨ - تبطل مشاركة السفر بالكلية إذا تلفت السفينة بحادثة بحرية

١٣٩ - يسوغ للسافر أن يفسخ مشاركة سفره إذا حصلت حرب وصارت السفينة معرضة لخطر قبض العدو عليها ولا يمكن اعتبارها أنها مطلقة في سيرها أو حصل منع السفر أو توقفه قبل ابتداءه أو بعده بسبب قوة قهرية أو بسبب آخر غير حاصل من القبولان ولا القومية التابعية لها

وكذلك يسوغ للتوجير أو القبولان أو القومية التابعية لها أن تفسخ المشاركة إذا انقطع السفر في حال من الأحوال المذكورة أو اقضى الحال تركه لكون السفينة مخصصة في الأصل لنقل البضائع ولم يمكن نقلها بسبب غير ناشئ عن تقصير التوجير أو القبولان أو القومية التابعية

١٤٠ - اذا فسخت المشاركة في الاحوال الميمنة في المادتين السابقتين فليس على أحد الفريقين تعويض الآخر ومع ذلك اذا حصل الفسخ بعد البدء في السفر فعلى المسافر أن يدفع أجرة السفر على قدر المسافة المقطوعة

١٤١ - اذا اقتضى الحال ترميم السفينة في أثناء السفر يجب على المسافر أن يدفع أجرة سفره كاملة ولو لم يرض بالتطابق تام ترميمها ولكن اذا انظر نهاية الترميم فعلى المؤجر أن يسكنه مجاناً في مسكن الى وقت القيام للسفر ثانية وأن يوفى بجميع ما التزم به بمقتضى ما في المشاركة أو تذكرة المرور بشأن المالكولات

ومع ذلك اذا عرض المؤجر على المسافر أن ينزله في سفينة أخرى مثل السفينة المؤجرة ليسافر فيها من غير اخلال بحقوقه الاخر المتفق عليها الى أن يصل الى الميناء المقصودة وامتنع المسافر عن قبول ذلك فليس له أن يطالب بالمسكن والمؤنة الى وقت الشروع في السفر ثانية

١٤٢ - واذا لم يوجد شرط بشأن مالكولات المسافر فعليه أن يستحصل عليها بحرقته ولكن اذا فرغت المؤنة منه بسبب حادثة غير متوقعة الحصول أو بسبب امتداد مدة السفر فعلى القبطان أن يعطيه القوت الضروري بمن لا تائق كما أن المسافر يجب عليه اذا كان عنده مالكولات زائدة عن اللزوم أن يعطى منها لاهل السفينة بمقتضى المادة ٦٤

١٤٣ - لا يجب على المسافر أن يدفع أجرة على أشياء السفر التي يسوغ له ادخالها في السفينة بمقتضى المشاركة ما لم يوجد شرط يخالف ذلك

١٤٤ - يعتبر المسافر كالسائح بالنسبة الى أشياءه التي في السفينة

١٤٥ - وإنك يكون للمسافر الذي سلم أشياءه للقبودان لحفظها عنده ما المستأجرى السفينة من الحقوق وعليه ما عليهم من الواجبات فيما يختص بثلاث الاشياء فان لم يسلمها للقبودان أو لأموار باستلامها بالنيابة عنه وأبقاها تحت نظره لا يكون له حق في طلب تعويض من القبودان اذا فقدت أو اعتراها ضرر الا اذا كان فقدتها أو الاضرار بها حصل بفعل القبودان أو تقصيره أو بفعل الملاحين أو تقصيرهم

١٤٦ - انا توفي أحد المسافرين في أثناء السفر يجب على القبودان اجراء الطرق اللازمة على حسب الاحوال لحفظ أمتعته وتسليمها الى ورثته

١٤٧ - للقبودان حق حبس الامتعة التي أحضرها المسافر في السفينة وحق الامتياز عليها لاخذ المستحق له من أجره السفر وعن المأكولات ولكن لا يكون له هذا الحق الا اذا كانت الاشياء تحت يده أو مودعة منه عند شخص آخر

١٤٨ - لا يجب على القبودان ولا يسوغ له أن يرسو في ميناء أو يوقف السفينة في أثناء السفر بناء على طلب مسافر أو لاجل مصلحة الخصوصية

ولكن اذا أصاب مسافر امراض معد يازم اخراجه من السفينة ولو كرها في أول برّ مسكون يمكن القبودان الرسو فيه

(الفصل العاشر - في مشاركة الاقتراض البحري)

١٤٩ - مشاركة الاقتراض البحري هي عقد به يقرض مبلغ على السفينة أو على مشحوناتها أو عليها معا بشرط أن ما إذا هلكت أو تلفت تلك الأشياء الضامنة لوفاء المبلغ المقرض بمحاذنة بحرية يضيع على المقرض المبلغ المذكور مع أرباحه المتفق عليها إلا إذا أمكنه أن يستوفي حقوقه مما تخلص منها وأما إذا وصلت إلى بر السلامة فيدفع له المبلغ مع أرباحه البحرية أعنى مع فوائد المتفق عليها ولو بسعر أزيد من السعر المقرر في القانون

١٥٠ - تكون مشاركة الاقتراض البحري بسند رسمي أو غير رسمي ويذكر فيه ماهوأت

أولا - أصل المبلغ المقرض ومقدار فوائد البحرية المتفق عليها
ثانيا - الأشياء التي حصل الاقتراض عليها
ثالثا - اسم السفينة واسم ولقب كل من مالكيها وقبودانها
والمقرض والمقرض

رابعا - بيان السفر الذي حصل لأجله الاقتراض أو المادة المعينة للاقتراض المذكور إذا حصل لسفرة أو لمدة معينة
خامسا - وقت الوفاء بالمبلغ المقرض
سادسا - اليوم والمحل الاذان حصل فيهما الاقتراض

١٥١ - يحرر السند الرسمي في عمالة الدولة العلية العثمانية أمام الموظف العمومي الذي يختص بذلك وفي البلاد الأجنبية يحرر أمام

فونصلوا الدولة العلية وان لم توجد فأمام الحاكم المحلي الذي من خصائصه ذلك على حسب الرسوم المعتادة

١٥٣ - اذا عقدت مشاركة الاقتراض بسند غير رسمي يجب على المقرض قرضا بحريا أن يحصل على التصديق عليه وتسجيله في ظرف عشرة أيام من تاريخه بقلم كاتب المحكمة الابتدائية أو أمام أحد الحكام المبيينين في الملحق السابقة على حسب الاحوال

١٥٣ - اذا لم تراع أحكام المادتين السابقتين نزول عن المشاركة صفة الاقتراض البحري وتقلب الى قرض عادي ويزول حينئذ امتياز المقرض في الاشياء الضامنة للوفاء بدينه ويكون المقرض ملزوما دون غيره بدفع أصل المبلغ مع فوائد القانونية

١٥٤ - يجوز تحرير سند الاقتراض البحري تحت اذن شخص معين وفي هذه الحالة تنتقل الملكية فيه بطريق التحويل بالكتابة المقررة فيما يختص بالكبيالات فاذا صار تحويلها يقوم المحال مقام الحمل سواء كان في الربح أو الخسارة بدون أن يكون الحمل المذكور ملزوما بشئ سوى ضمان وجود القرض البحري

والضمان ان كان له وجه لا يشمل الفوائد البحرية الا اذا وجد شرط صريح بذلك

١٥٥ - ويجوز أن يكون الاقتراض البحري على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو آلاتها أو أدواتها أو طقمها أو مؤناتها أو مشحوناتها أو على جميع هذه الاشياء معا أو على جزء معين من كل واحد منها

١٥٦ - كل قرض بحرى يحصل بمبلغ أزيد من قيمة الاشياء التي وقع عليها القرض يجوز الحكم بطلانه بناء على طلب المقرض ويجب دفع أصل المبلغ مع فوائده القانونية اذا ثبت حصول غش وتدليس من المقرض

١٥٧ - واذا لم يحصل غش ولا تدليس تكون مشاركة القرض معتبرة بقدر قيمة الاشياء المخصصة للمبلغ المقرض على حسب التقويم الذي عمل عنها أو اتفق عليه وما زاد من المبلغ المقرض عن ذلك يدفع مع فوائده القانونية

١٥٨ - كل اقراض على أجرة السفينة المأمول الحصول عليها أو على ربح مأمول نواله من البضائع ممنوع فإذا أقرض شخص مبلغا على ذلك لا يكون له الحق الا في أخذ رأس ماله بلا فوائد

١٥٩ - وكذلك كل قرض بحرى للملاحى السفينة أو لاشخاص بحريين على أجرهم سواء كانت بالشاهرة أو بالسفرة ممنوع والمقرض يعامل بالوجه المذكور في الملاحق السابقة

١٦٠ - تخصص بوجه الامتياز السفينة وأدواتها ومهماتهما وطقمها وموتنها وأجرهما المكسبة لوفاء أصل وفوائده المبلغ المقرض قرضا بحريا على السفينة

وتخصص المشحونات أيضا لوفاء أصل وفوائده المبلغ المقرض قرضا بحريا عليها.

وانا حصل الاقتراض على شئ مخصوص من السفينة أو مشحوناتها فلا يكون الامتياز الا في ذلك الشئ بقدر الجزء المخصص للاقتراض

١٦١ - اذا اقترض القبودان قرضا بحريا في جهة اقامته ملاك السفينة أو وكلائهم بدون اذن رسمي ولا توسط منهم فيه فلا يكون الامتياز ولا الدعوى الا على حصة القبودان في السفينة والاجرة

١٦٢ - حصة من لم يؤد من ملاك السفينة ما يخصه في اللازم لاعادها للسفر في الحالة الميينة في المادة ٤٨ في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت التنبيه الرسمي عليه بذلك مخصص لوفاط المبالغ التي تقترض لقلقة السفينة وموثنتها ولو في محل اقامته

١٦٣ - المبالغ المقرضة ولو ازم سفر السفينة الاخير يصير وفاؤها بوجه الاولوية والتقدم على المبالغ المقرضة لسفر سابق عليه ولو قيل في المشاركة ان هذه المبالغ كانت من قبل في ذمة المقرض أو أبقيت لتجديد مواعيدها وأما المبالغ المقرضة في أثناء السفر فتكون مقدمة في الوفاء على المبالغ التي اقترضت قبل قيام السفينة واذا اقترضت عنق مبالغ في أثناء سفر المبالغ المقرض أخيرا يكون في كل الاحوال مقدما على السابق عليه

وأما المبالغ التي اقترضت في أثناء سفر واحد في ميناء واحدة رسي عليها اضطرارا وكان اقتراضها في مدة الاقامة فيها فتكون في درجة واحدة

١٦٤ - اذا أقرض شخص قرضا بحريا على البضائع الشخصية في سفينة معينة في مشاركة الاقتراض وصار شخص تلك البضائع فيما بعد في سفينة أخرى ثم هلكت ولو لم يجد ثمة بحرية فلا يترتب على هلاكها ضياع حقوقه الا اذا ثبت فانوفا أن شخصها في سفينة أخرى حصل بسبب قهرى

١٦٥ - لا تجوز المطالبة بالمبلغ المقرض اذا هلكت الاشياء التي حصل عليها القرض بالكلية أو قبض عليها العدو وحكم بجواز قبضه عليها وكان الهلاك أو القبض بأقعة سماوية أو سبب قهرى في زمان ومكان الاخطار للذين لاجلهم حصل الاقتراض
واذا صار تخليص بعض الاشياء المخصصة للقرض فيبقى للقرض الحق فيما صار تخليصه

١٦٦ - لا يكون على المقرض النقصان الذي يحصل في ذات الاشياء أو قيمتها ولا هلاكها بسبب العيب الناشئ عنها وكذلك الخسارة الناشئة عن فعل المقرض أو عن تقصير الملاحين

١٦٧ - اذا غرقت السفينة يكون دفع المبالغ المقرضة قرضا مجريا بقدر قيمة الاشياء التي صار تخليصها وكانت مخصصة للقرض في المشاركة بعد استئزال مصاريف التخليص

١٦٨ - اذا لم يحصل تعيين زمن الاخطار البحرية في مشاركة القرض البحرى تعتبر مدته بالنسبة الى السفينة والاتها وأدواتها وطقمها ومؤنتها من الوقت الذي قامت السفينة فيه للسفر الى الوقت الذي فيه ألفت مراسيها أو صار ربطها في الميناء أو المحل المقصود

وبالنسبة الى البضائع تعتبر مدتها من المذكور من الوقت الذي فيه شحنت تلك البضائع في السفينة أو في الضنادل المعينة لنقلها اليها أو من يوم المشاركة اذا كان الاقتراض على بضائع مشحونة حصل في أثناء السفر الى الوقت الذي فيه صار اخراجها الى البر أو كان يلزم اخراجها اليه في المحل المقصود

١٦٩ - اذا لم يحصل بالفعل السفر الذى من أجله حصل القرض البحرى يكون المقرض حق فى أن يطلب بالامتنياز رأس ماله وفوائده القانونية دون الارباح البحرية ولكن اذا ابتدئ زمن الاخطار على حسب المادة السابقة يكون له الحق فى الارباح البحرية

١٧٠ - اذا اقترض شخص قرضا بحريا على بضائع وعملت السفينة والمشتحونات فيها فلا تبرأ نعمة من الدين بسبب ذلك ما لم يثبت أنه كان موجودا له فيها بضائع بقدر المبلغ المقرض

١٧١ - يشترك المقرض قرضا بحريا فى الخسارات البحرية العمومية ويستل ذلك مما له على المقرض ولو وجد شرط يخالف ذلك ويشترك أيضا فى الخسارات البحرية الخصوصية اذا لم يوجد شرط يقضى بغير ذلك ويكون هذا الاشتراك بنسبة رأس المال المقرض والارباح البحرية المسترطة

١٧٢ - اذا حصل قرض بحرى وسيكورتاه على سفينة واحدة أو على مشحونات واحدة وغرقت السفينة أو المشحونات فتقسم أثمان الاشياء المنخلفة من الفرق بين المقرض قرضا بحريا فى مقابلة رأس ماله فقط وبين صاحب السيكورتاه فى مقابلة المبالغ المعولة عليها السيكورتاه بنسبة مطلوب كل واحد منهما بدون اخلال بالامتيازات المينة فى المادة الخامسة

(الفصل الحادى عشر - فى السيكونزاه)

(الفرع الاول - فى صورة مشاركة السيكونزاه وفيما تعمل عليه)

١٧٣ - السيكونزاه البحرية هى عقد به يتكفل المؤمن الذى هو صاحب السيكونزاه للمؤمن له الذى هو صاحب البضائع أو السفينة أو شحونها فى مقابلة عوائد متفق عليها تسمى معلوم السيكونزاه بان يدفع بقدر المبلغ المعين فى مشاركة السيكونزاه الخسارات التى تحصل للمؤمن له بحادثة بحرية فى الاشياء المعرضة لاختطار السير فى البحر

١٧٤ - تكون مشاركة السيكونزاه بعقد رسمى أو غير رسمى وتكتب بدون تحاليل واضح ويبين فيها ماهوأت

أولا - تاريخ السنة والشهر واليوم والساعة التى تحررت فيها ثانيا - اسم المؤمن له ومحل وبيان كونه صاحب الاشياء المعمول عليها السيكونزاه أو وكيل بالعمولة واسم المؤمن ومحل ثالثا - جنس البضائع أو الاشياء المعمول عليها السيكونزاه وقيمتها الحقيقية أو المقدرة والمبلغ الذى تقع الكفالة به من أجل تلك البضائع أو الاشياء

رابعا - الاخطار التى يقبلها المؤمن على ذمته

خامسا - الاوقات التى تبدئ وتنتهى فيها الاخطار التى على ذمة المؤمن

سادسا - معلوم السيكونزاه

سابعا - اسم القيدان واسم السفينة وبيان صفاتها

ثامنا - المحل الذي شجنت أو شجن البضائع فيه
 تاسعا - الميناء التي سافرت أو تسافر منها السفينة
 عاشرا - المين أو الموارد التي يلزم فيها الشحن أو التفريغ وكذلك
 المين والموارد التي يلزم دخول السفينة فيها
 الحادى عشر - قبول المتعاقدين بتحكيم محكمين مختارين في حال
 حصول منازعة اذا كان هذا التحكيم متفقا عليه
 الثانى عشر - جميع الشروط الاخرى التى يتفق عليها المتعاقدان
 ١٧٥ - يجوز أن تشمل المشاركة الواحدة على عدة سيكورات
 سواء كانت بسبب البضائع أو بسبب - - - - - معلوم السيكورات أو بسبب
 تعدد المؤنن

١٧٦ - يجوز أن تكون السيكورات على ما يأتى
 أولا - بحسم السفينة وسهم قاعدتها فارغة كانت أو مشحونة
 مجهزة أو غير مجهزة وحدها أو مشحونة بغيرها
 ثانيا - أدوات السفينة وألاتها
 ثالثا - تجهيزاتها
 رابعا - المؤنة
 خامسا - المبالغ المقرضة قرضا بحريا
 سادسا - البضائع المشحونة
 سابعا - جميع ما يقوم بالنقود من الاوراق التجارية أو غيرها من
 الاشياء ويكون معرضا لخطر السفر فى البحر

١٧٧ - ويجوز عمل السيكورتاه على الاشياء السالفة ذكرها كلها أو بعضها منضمًا بعضها الى بعض أو منفردًا ويجوز عملها في زمن الصلح أو زمن الحرب وقبل سفر السفينة أو في أثناءه ويجوز عملها للذهاب والاياب أو لاحدهما فقط ولسفرة كاملة أو لمدة معينة ولجميع الاسفار والنقل في البحر أو النهر أو الخليج الصالح لسير السفن فيه ولجميع أخطار السفر في البحر أو النهر

١٧٨ - اذا حصل غش في تقويم الاشياء المجهولة عليها السيكورتاه أو صار تغيير اسمها أو أعيانها يجوز للمؤمن أن يطلب الكشف على تلك الاشياء وتقويمها بدون اخلاص بحقه في اقامة دعاوى أخرى مدنية كانت أو جنائية

١٧٩ - اذا لم يعلم المؤمن له في أى سفينة شحنت البضائع الواردة له من بلاد أجنبية يعاقب من تعيين اسم القيدان واسم السفينة بشرط أن يذ كر عدم علمه بذلك في سند السيكورتاه مع بيان التاريخ والامضاء الموضوعين على المکتوب الاخير الوارد اليه اعلاما بشحن البضائع أو ترخيصا بعمل السيكورتاه ولا يجوز في هذا الحالة عمل السيكورتاه الا لمدة معينة

١٨٠ - اذا لم يكن المؤمن له عالما بمجنس وقيمة البضائع المرسله أو بالمقتضى تسليمها اليه جاز له أن يعمل السيكورتاه عليها بدون تعيينها بغير الاسم العام كلفظ البضائع ولكن يلزم أن يذ كر في سند السيكورتاه اسم من أرسلت اليه البضائع أو من يجب تسليمها اليه في العالم بوجه شرط بخلاف

ذلك ولا يدخل في هذا السيكورناه مسكوكات الذهب والفضة ولا سبائكهما ولا ألماس ولا اللؤلؤ ولا الخلي ولا النخار الحربية

١٨١ - اذا حصل الاتفاق في سند السيكورناه على عن شيء يتقود أجنبية بتقدر ثمنه الذي يساويه بالنقد المتفق عليها بحسب نقد البلد على حسب سعرها الجارى في محل وقت وضع الامضاء على السند

١٨٢ - اذا لم تعين قيمة البضائع في سند السيكورناه يجوز اثبات مقدارها بموجب قاعتها المشتملة على أثمانها الاصلية الواردة من بلادها أو بموجب الدفاتر وان لم توجد القائمة أو الدفاتر المذكورة تقوم تلك البضائع على حسب السعر الجارى في وقت شحنها ومحلها بما في ذلك جميع العوائد المدفوعة والمصاريف المنصرفة الى وقت تنزيلها في السفينة

١٨٣ - اذا عملت السيكورناه على بضائع راجعة من بلد لا يتجر فيها الا بالمقايضة ولم تقدر أثمانها في سند السيكورناه يصير تقدير تلك الأثمان على حسب قيمة البضائع التي أعطيت في مقابلتها وتضم اليها مصاريف النقل

١٨٤ - اذا لم يعين في سند السيكورناه زمن الاخطار يتدنى ويفتسح في الزمن المين للشرطة القرض البحرى في المادة ١٦٨

١٨٥ - لا يجوز للؤمن له فيما يختص بالاشياء التي سبق عمل السيكورناه على قيمتها تمامها أن يعمل سيكورناه مرة ثانية للزمن بعينه والاختطار نفسها والا كانت لاغية ولكن يجوز للؤمن في كل وقت أن يعمل سيكورناه أخرى مع أصحاب سيكورناه آخرين على البضائع التي عملت

السيكورتاه عليها معه أولا كما أنه يجوز أيضا للمؤمن له أن يعمل سيكورتاه على نفس معلوم السيكورتاه ويجوز أن يكون معلوم السيكورتاه الثانية أقل أو أكثر من معلوم السيكورتاه الأولى

١٨٦ - معلوم السيكورتاه المتفق عليه في زمن الصلح لا تجوز زيادته إذا طرأت حرب كما أنه لا يجوز تنقيصه بسبب انعقاد الصلح إلا إذا وجب شرط يخالف ذلك بين المتعاقدين وإذا لم يعين في سند السيكورتاه قدر الزيادة أو النقصان عن المعلوم المتفق عليه فيكون تعيينه بمعرفة المحاكم أو المحكمين المختارين مع مراعاة الاخطار والاحوال والشروط المتفق عليها في السند المذكور

١٨٧ - إذا علمت البضائع التي علمت عليها السيكورتاه وشحنها القبولان على ذمتهم في السفينة التي تحت إدارته وجب عليه أن يثبت للمؤمن أنه اشتراها ويبرز سند شحنها معضى عليه من اثنين من عملاء الملاحين

١٨٨ - كل بحري أو مسافر محضر من البلاد الأجنبية بضائع مملوكة عليها سيكورتاه في ممالك الدولة العلية العثمانية يجب عليه أن يسلم في محل الشحن نسخة من سند الشحن إلى قنصل الدولة المذكورة وأن لم يوجد فإلى تاجر معتبر من رعاياها أو إلى قاضي ذلك المحل

١٨٩ - إذا أفلس المؤمن قبل انتهاء زمن الاخطار يجوز للمؤمن له أن يطلب فسخ مشاركة السيكورتاه إذا لم يقدم المؤمن كفيلا بوفاء ما التزم به وكذلك يجوز للمؤمن في حالة إفلاس المؤمن له قبل دفع معلوم السيكورتاه أن يطلب فسخ مشاركتها إذا لم يدفع المعلوم المذكور في ظرف ثلاثة أيام من وقت التنبيه الرسمي على وكلاء القليسة بذلك

١٩٠ - تكون مشاركة السيكوناه لاغية إذا كانت معمولة على أجرة البضائع الموجودة في السفينة أو على الربح المأمول حصولها أو على أجرة البحريين أو على المبالغ المقرضة اقترضا بحريا أو على الأرباح البحرية التي تنتج من المبالغ المقرضة قرضا بحريا

ويصير سند السيكوناه لاغيا بالنسبة للمؤمن إذا حصل سكوت من المؤمن له عما يلزم بيانه فيه أو أخبار منه بخلاف الواقع أو إذا وجد اختلاف بين سند السيكوناه وسند الشحن بوجوب نقصان الخطر المتطون أو بغير حقيقة ما يعرض منه ويكون من شأنه أن يمنع السيكوناه أو بغير شروطها لو علم المؤمن حقيقة الحال

وتكون أيضا السيكوناه لاغية ولو لم يكن للسكوت أو الأخبار بخلاف الواقع أو الاختلاف بين السندين دخل في الخسارة التي لحقت بالشئ المعمول عليه السيكوناه أو في هلاكه

(الفرع الثاني - فيما يجب على المؤمن وعلى المؤمن له)

١٩١ - إذا أبطل السفر ولو فعل المؤمن له وكان زمن الاخطار التي علمت من أجلها السيكوناه لم يعل ابتداءً بمقتضى المادة ١٨٤ تلقى السيكوناه ويسترد معلومها من المؤمن إذا كان مدفوعا له وانما للمؤمن المذكور أن يأخذ بنصفه تعويض نصف واحد عن كل مائة من المبلغ المعمول عليه السيكوناه أو نصف معلومها إذا لم يبلغ جميعه واحدا في المائة

١٩٢ - يكون المؤمنون ملزومين بكل هلاك أو ضرر يحصل للأشياء الممولة عليها السيكورتاه بسبب فور توتة أو غرق أو ارتكاز السفينة على شعب أو تشحيط على رمل أو مصادمة بسبب قهرى أو تغيير الطريق أو السفر أو السفينة اضطرابا أو بسبب دوى بعض الأشياء فى البحر لتخفيف السفينة أو بسبب الحريق أو الأسر أو النهب أو التوقيف عن السفر بأمر دولة أو إعلان حرب أو مقاومة الاسامة بمثلها أو بسبب أى جاذبة من الحوادث البحرية الأخر ما لم يوجد بين المتعاقدين شرط بخلاف ذلك

١٩٣ - لا يكون المؤمنون ملزومين بأى هلاك أو ضرر ينشأ عن تغيير الطريق أو السفر أو السفينة اختيارا أو عن فعل المؤمن له ويكون معلوم السيكورتاه مستحقا لهم ولو صارت الأشياء معرضة للاخطار

١٩٤ - لا يكون المؤمنون ملزومين أيضا بحصول البضائع من النقصان أو الهلاك أو الضرر بفعل ملاك السفينة أو مستأجرها أو شاحنها أو بسبب تقصيرهم

١٩٥ - إذا حصلت خيانة من القبودان أو البحريين بأن باعوا السفينة أو البضائع وادعوا غرقها أو خيانة أخرى أو تقصير لا يكون المؤمن ملزوما بذلك ما لم يوجد شرط بالزامه وإذا كان الشئ الممول عليه السيكورتاه سفينة وكان القبودان مالكا لها كلها أو بعضها يعتبر الشرط المذكور لاغيا بالنسبة ل حصته فيها

١٩٦ - لا يكون المؤمن ملازمًا بآجرة رئيس البوغاز ولا بآجرة السفينة ولا بآجرة المرشد للسير بجانب السواحل ولا بأي نوع من أنواع العوائد المقررة على السفينة أو البضائع

١٩٧ - تبين في سند السيكورتاه البضائع القابلة للفساد أو النقصان بطبيعتها مثل القمح والملح والبضائع القابلة للسنيلان والا فلا يكون المؤمنون مسؤولين عما يحصل لها من الضرر أو الهلاك ما لم يكن المؤمن له غير عالم بحسب المشحونات وقت وضع امضائه على السند المذكور

١٩٨ - اذا علمت السيكورتاه على بضائع ذهابا وايابا ووصلت السفينة الى المثل الاول المقصود ولم تشحن بضائع في حال ايابها او شحنت شيئا ناقصا فلا يأخذ المؤمن الا ثلثين نسيين من المعلوم المتفق عليه ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك

١٩٩ - كل سيكورتاه أولى أو ثانية معمولة على مبلغ أزيد من قيمة الاشياء المشحونة تكون لاغية بالنسبة للمؤمن له فقط اذا ثبت حصول غش أو تدليس منه

٢٠٠ - اذا لم يحصل من المؤمن له غش ولا تدليس في السيكورتاه تعتبر مشارطتها صحيحة بقدر قيمة الاشياء المشحونة على حسب تقويمها بمعرفة أهل خبرة أو باتفاق المتعاقدين واذا اعدت تلك الاشياء وجب على كل مؤمن أن يدفع ما ينحصر بالنسبة للمبلغ الذي تكفل به ولا يأخذ معلوم السيكورتاه على ما زاد عن القيمة وانما يأخذ فقط التعويض المقرر في المادة ١٩١

٣٠١ - اذا علمت عدة سيكورتاه على مشحون واحد بدون غش وكانت السيكورتاه الاولى معموله على جميع قيمة ذلك المشحون فهى التى يجرى حكمها دون غيرها ويبرأ من الكفالة أصحاب السيكورتاه المعموله بعدها ولا يأخذون الا تعريضا بمقتضى الملة ١٩١ وأما اذا كانت السيكورتاه الاولى لاتشمل جميع قيمة المشحون فأصحاب السيكورتاه المعموله بعدها ~~يكتفون~~ الباقى على حسب ترتيب نوارىخ مشارطات السيكورتاه

٣٠٢ - اذا كانت الاشياء المشحونة بقدر المبالغ المؤتمنه وقدر جزء منها فقط فقيمة الفاقد يدفعها جميع أصحاب السيكورتاه كل واحد منهم على حسب المبلغ الذى آمنه

٣٠٣ - اذا علمت السيكورتاه على بضائع متعددة كل منها على حدة ومقتضى الحال شحن جميعها فى عدة سفن معينة مع بيان المبلغ المؤمن لمشحون كل واحد منها ثم شحن جميع تلك البضائع فى سفينة واحدة أو فى سفن أقل عددا معين فى المشارطة فلا يكون المؤمن مازوما الا بالمبلغ الذى تكفل به تأمين المشحون السفينة أو السفن التى صار شحنها ولو هلك جميع السفن المعينة عند عمل السيكورتاه ومع ذلك يأخذ المؤمن المذكور على المبالغ التى بطل تأمينها التعويض المقرر فى الملة ١٩١

٣٠٤ - اذا كان القبولان ماذونا بالدخول فى مينات متعددة لاتتأمن شحن سفينة أو لفة وايضا بضائع آخر فلا يكون المؤمن مازوما باخطار الاشياء المؤتمنه الا متى صارت فى السفينة أو فى الصنادل المعدة لنقلها اليها أو اخرجها منها الى البر مالم يوجد شرط بخلاف ذلك

٢٠٥ - اذا علمت السيكونتاه لزمان معين يبرأ المؤمن من كفالاته بعد انقضاء الزمان المذكور ويجوز لاؤمن له أن يتحصل على تأمين من الاخطار التي تحدث بعد ذلك

٢٠٦ - اذا أرسل المؤمن له السفينة الى جهة أبعد من الجهة المعينة في المشاركة يبرأ المؤمن من كفالة الاخطار ويكون معلوم السيكونتاه مستحقا له ولو كان طريق الجهتين المذكورتين واحدا وأما اذا صار تقصير السفر فيجربى مفعولا السيكونتاه

٢٠٧ - كل سيكونتاه علمت بعد هلاك الاشياء المؤمنة أو بعد وصولها تكون لاغية اذا ثبت أن المؤمن له كان عالما بلاكها أو ثبت أن المؤمن كان عالما بوصولها أو اذا دلت قرائن الاحوال على أنهما يعلمان ذلك قبل وضع الامضاء على مشاركة السيكونتاه

٢٠٨ - وتعتبر قرائن الاحوال دالة على ذلك اذا ثبت بالنظر لسافات الجهات وطرق المخبرات أنه أمكن نقل خبر وصول السفينة من محل وصولها أو خبر هلاكها من محل هلاكها أو من المحل الذي ورد اليه أول خبر بأحدهما الى محل عمل السيكونتاه قبل وضع الامضاء على مشاركتها

٢٠٩ - ومع ذلك اذا علمت السيكونتاه بناء على خبر معلن بالخبر أو التمر فلا تعتبر قرائن الاحوال المذكورة في المادتين السابقتين

ولا بطل مشاركة السيكونتاه في هذه الحالة الا اذا ثبت أن المؤمن له كان عالما بهلاك السفينة أو المؤمن كان عالما بوصولها قبل الامضاء على المشاركة

٢١٠ - في حالة الاثبات على المؤمن له يدفع للؤمن ضعف معلوم السيكورتاه وفي حالة الاثبات على المؤمن يدفع للؤمن له مبلغا بقدر ضعف معلوم السيكورتاه المتفق عليه ويجوز اقامة دعوى تأديبية على من ثبت عليه منهما ذلك

(الفرع الثالث - في ترك الاشياء المؤمنة)

٢١١ - يجوز ترك الاشياء المؤمنة اذا غرقت السفينة أو شحطت مع كسرها أو صارت غير صالحة للسفر بسبب حادثة بحرية أو أخذها العدو أو اللصوص البحريون أو حصل توقيفها عن السفر من دولة أجنبية أو توقيفها من الدولة العلية العثمانية بعد ابتداء السفر أو هلكت الاشياء المؤمنة أو فسدت اذا بلغت قيمة ما هلك أو فسد ثلاثة أرباع القيمة المؤمنة بالاقبل

ومع ذلك لا يجوز ترك السفينة ولا البضائع قبل ابتداء زمن الاخطار بمقتضى المادة ١٦٨

وأما ما يحصل غير ذلك من الضرر فيعتبر خسارة بحرية وتكون تسويته بين المؤمن والمؤمن له على حسب ما يخص كل واحد منهما

٢١٢ - لا يجوز أن يكون الترك قاصرا على بعض الاشياء المؤمنة ولا معلقا على شرط ولا يشمل الا الاشياء كلها التي عملت عليها السيكورتاه وكانت معرضة للخطر

٢١٣ - يلزم أن يكون الترك للمؤمنين في ميعاد ستة أشهر أو ستة أو سنتين على حسب الجهات الاتى بيانها أعنى في ميعاد ستة أشهر من يوم

ورود خبر الهلاك الذي حصل في مينات أوروبا أو سواحلها أو سواحل
آسيا وأفريقيا على البحر الاسود أو البحر المتوسط وفي حالة قبض العدو
على السفينة يكون ابتداء الميعاد من يوم ورود الخبر بتوصيلها الى احدى
المينات أو الجهات الكائنة في السواحل المذكورة

وفي ميعاد ستة بعد ورود خبر الهلاك أو توصيل السفينة اذا حصل ذلك
في جزائر آصور أو جزائر قناريا أو جزائر ماديره والجزائر والسواحل
الآخر الغربية من أفريقيا والشرقية من أفريقيا

وفي ميعاد سنتين بعد ورود خبر الهلاك أو توصيل المقبوض عليه
اذا حصل ذلك في جميع أقسام الدنيا الاخر ومتى مضت هذه المواعيد
لا يقبل قانونا التمسك من المؤمن له

٢١٤ - يجب على المؤمن له في أحوال جواز ترك الاشياء المؤمنة
وفي حالة الحوادث الاخر التي يعود منها الضرر على المؤمن أن يعلن المؤمن
المذكور بالاخبار التي وردت اليه ويلزم أن يكون اعلانه بذلك في ظرف
ثلاثة أيام من وقت ورود الاخبار

٢١٥ - ويجوز أيضا للمؤمن له أن يترك للمؤمن الاشياء المؤمنة
ويطلب منه أن يدفع له مبلغ التعويض المتفق عليه في مشاركة السيكوناته
من غير أن يكون ملازمًا بإببات هلاك السفينة أو مشحونها اذا مضت
المواعيد الآتية من يوم قيامها بالسفر أو من اليوم المسندة اليه الاخبار
الاخيرة الواردة ولم يرد اليه خبر آخر عنها وتلك المواعيد هي

ميعاد ستة أشهر للاسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية العثمانية الى مينات أو سواحل أوروبا أو مينات آسيا وأفريقيا وبالعكس اذا كان السفر في البحر الاسود أو البحر المتوسط

وميعاد سنة للاسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية الى جزائر آصور أو قاريا أو ماديره وغيرها من الجزائر والسواحل الغربية من أفريقيا والشرقية من أفريقيا وبالعكس

وميعاد ثلثية عشر شهرا للاسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية الى أقسام الدنيا الاخر البعيدة وبالعكس

وفي حالة السفر بين مينتين خارجتين عن بلاد الدولة العلية يقتدر الميعاد على حسب مسافة المينتين المذكورتين التي تكون أقرب الى احدى مسافات المواعيد المتقدمة

وفي جميع هذه الاحوال يكفي في جواز ترك المؤمن له الاشياء المؤمنة أن يعترف مع حلفه المين بأنه لم يرد اليه خبر أصلا لا بواسطة ولا غيرها عن السفينة المؤمنة أو عن السفينة التي شحنت فيها البضائع المؤمنة الا اذا ظهر دليل على خلاف ذلك ولكن بعد انقضاء المواعيد السالف ذكرها لا يبقى له ميعاد لمطالبة المؤمن الا المواعيد المقررة في الملة ٢١٣ وفي حالة عمل السيكورناه لمدة معينة يعتبر بعد انقضاء المواعيد المبينة في المادة السابقة هلاك السفينة حاضلا في مدة السيكورناه

ومع ذلك اذا ثبت فيما بعد أن هلاكها حصل في غير مدة السيكورناه يزول حكم الترك ويلزم رد التعويض المدفوع مع فوائد القانونية

٢١٦ - يجوز للمؤمن له أن يترك الأشياء المؤمنة مع التنبيه الرسمي على المؤمن بدفع المبلغ المؤمن في الميعاد المعين في مشاركة السيكوناته أو يحفظ حقه في الترك في المواعيد المقررة في القانون بشرط حصول الاعلان المذكور في المادة ٢١٤

٢١٧ - يجب على المؤمن له أن يخبر وقت الترك بجميع السيكونات التي تحصل عليها بنفسه أو على يد غيره وأطلب عملها وبالمبلغ الذي اقترضه قرضا بحريا سواء كان على السفينة أو على البضائع والا فالميعاد المقرر لدفع مبلغ التعويض له الذي يلزم ابتداءه من يوم الترك يصير توقيفه الى اليوم الذي يخبر فيه بمذكر اخبار رسمي ولا يترتب على ذلك تطويل الميعاد المحدد لرفع الدعوى بالترك

٢١٨ - اذا أخبر المؤمن له بالسيكونات على غير الحقيقة غشا منه وتدايسا يحرم من منافع السيكوناته ويلزم بدفع المبالغ المقرضة ولو هلكت السفينة أو قبض عليها العدو

٢١٩ - واذا غرقت السفينة أو شحطت وانكسرت يجب على المؤمن له أن يجتهد في تخليص الأشياء التي غرقت مع عدم الاخلال بالترك اللازم اجراؤه في الوقت والمحل اللذين ينبغي ذلك فيهما وتدفع للمصاريف تخليصها لغاية قيمة الأشياء الخاصة بمجرد اخباره بقدر تلك المصاريف اخبارا مؤيدا باليمين

٢٢٠ - انا لم يعين في مشاركة السيكوناته ميعاد دفع المبلغ المؤمن وجب على المؤمن أن يدفعه مع المصاريف بعد اعلان الترك له

بثلاثة أشهر وبعدها المدة تستحق عليه أيضا الفوائد القانونية وتكون
الاشياء المتروكة مخصصة لدفع المبلغ المؤمن

٢٢١ - لا تجوز مطالبة المؤمن بدفع المبالغ المؤمنة الا بعد
اعلانه بالاوراق المثبتة للشحن والهلاك

٢٢٢ - ويجوز للؤمن اقامة الدليل على نفي ما هو متلك الاوراق
وهذا الجواز لا يوقف الحكم عليه بدفع المبلغ المؤمن موقفا بشرط أن
يؤتى اليه المؤمن له كفילה

ويؤجل تعهد الكفيل اذا مضت أربع سنين كاملة ولم تحصل مطالبة
مطالبة رسمية

٢٢٣ - اذا أعلن الترك وقبل أو حكم بهتمته قانونا تكون
الاشياء المعمولة عليها السيكون تاه ملكا للؤمن من وقت تركها له ولا يجوز
للؤمن أن يمنع عن دفع المبلغ المؤمن محتجا برجوع السفينة أو البضائع
بعد الترك

٢٢٤ - أجرة البضائع المخلصة ولو كانت مدفوعة مقدما تدخل
في ترك السفينة وتكون ملكا للؤمن مع عدم الانحلال بحقوق المقرضين
قرضا بحريا وبحقوق الملاحين من أجل أجرهم وبالمصاريف المتصرفة
في أثناء السفر

٢٢٥ - اذا أخذت إحدى الدول السفينة المؤمنة وجزرتها وجب
على المؤمن له أن يعلن ذلك للؤمن في ظرف ثلاثة أيام من وقت ورود الخبر
الب

والاشياء المحجوزة لا يجوز تركها للمؤمن الا بعد ميعاد ستة أشهر من وقت الاعلان المذكور اذ احصل الجز في بحر أوروبا أو في البحر المتوسط أو في بحر بلطيق أو ميعاد سنة اذ احصل الاخذ أو الجز في بلاد أبعد من ذلك ولا يبتدى كل من هذين الميعادين الا من يوم الاعلان بالاخذ أو الجز واذا كانت البضائع المحجوزة قابلة للتلف يصير تبريل الميعاد في الحالة الاولى الى شهر ونصف وفي الحالة الثانية الى ثلاثة أشهر

٢٢٦ - يجب على المؤمن له في أثناء المواقيع المينية في المادة السابقة أن يذلل ما في قدرته من السعي والاجتهاد للحصول على رفع الجز عن الاشياء المحجوزة

وجوز للمؤمن أيضا أن يجتهد في الحصول على ذلك سواء كان بفراده أو باتحاده مع المؤمن له

٢٢٧ - اذا شحطت السفينة أو انصلمت وكان من الممكن بعد ذلك تعويمها وترميمها وجعلها في حالة يتسربها الاستمرار على السفر الى الجهة المقصودة فلا يجوز تركها بسبب عدم صلاحيتها للسفر الا اذا كانت مصاريف الترميم تتجاوز ثلاثة أرباع القيمة التي عملت من أجلها السيكون تاء عليها

فالناصر ترميمها يبقى الحق للمؤمن له في أن يأخذ من المؤمن المصاريف والخسارات التي نشأت عن التشحيط

٢٢٨ - اذا حكم أهل الخبرة بان السفينة غير صالحة للسفر يجب على الذي أتم له المشحون قوما أن يخبر بذلك المؤمن اخبارا رسميا في ظرف ثلاثة أيام من ورود الخبر اليه

- ٢٢٩ - يجب على القبودان في هذه الحالة أن يذلل كل جهده في استخلاصه على سفينة أخرى لنقل تلك البضائع الى الجهة المعينة لها
- ٢٣٠ - وفي الحالة الميينة في المادة السابقة يكون خطر البضائع المشحونة في السفينة الاخرى على المؤمن الى وصولها واخراجها الى البر
- ٢٣١ - ويلزم أيضا المؤمن في الحالة المذكورة بالتسارة البحرية ومصاريف اخراج البضائع ووضعها في المخازن وشحنها ثانيا وزيادة أجزائها وبجميع المصاريف الاخر المنصرفة لتخليصها الحد المبلغ المكفول
- ٢٣٢ - اذا لم يمكن القبودان في المواعيد الميينة في المادة ٢٢٥ الحصول على سفينة أخرى لشحن البضائع ثانيا وتوصيلها الى جهتها المقصودة يجوز للؤمن له أن يتركها للؤمن في المواعيد الميينة في المادة ٢١٢ مبتدأة من اليوم الذي يتقضى فيه الميعاد لشحن البضائع
- ٢٣٣ - اذا قبض على السفينة ولم يمكن المؤمن له اخبار المؤمن بذلك جاز له أن يقتدى البضائع بدون انتظار أمره ويجب عليه أن يعلن المؤمن بالتراضى الذي حصل متى أمكنه الاعلان
- ٢٣٤ - وللؤمن في هذه الحالة الخيارين أن يقبل التراضى على نمته أو يتنازل عنه ويجب عليه أن يخبر المؤمن له بما اختاره اخبارا رسميا في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت اعلانه بالتراضى فاذا أخبر بأنه قابل للتراضى المذكور يجب عليه بلا مهلة أن يدخل في دفع الفدية على حسب نصوص المشاركة بنسبة الحصص التي تخص الاشياء التي هو مؤمنها ويستمر على ضمان أخطار السفر بالتطبيق على مشاركة السيكورتاه

وأما إذا أخبر أنه غير قابل للتراضى فيجب عليه دفع المبلغ المؤمن من غير أن تجوز له دعوى تلك الأشياء المفقدة
 وإذا لم يخبر المؤمن المؤمن له بما اختاره في الميعاد المذكور يعتبر أنه تنازل عن منافع التراضى

(الفصل الثاني عشر - في الخسارات البحرية)

(الفرع الاول)

(في تعريف الخسارات البحرية وفي تقسيمها وفي تسويتها)

٢٣٥ - تعتبر خسارات بحرية جميع الأضرار التي تحصل للسفينة والبضائع وجميع المصاريف الغير المعتادة المنصرفة على السفينة والبضائع معا أو بالأفراد في الزمن الذي تبدأ فيه الاخطار وتنتهي بمقتضى المادة ١٦٨

٢٣٦ - والخسارات البحرية نوعان أحدهما يسمى خسارات كبيرة أو عمومية والثاني يسمى خسارات صغيرة أو خصوصية

٢٣٧ - إذا لم يكن بين المتعاقدين شروط مخصوصة تكون نسوية الخسارات البحرية بينهم بمقتضى القواعد الآتية يأنها وهي أن الخسارات العمومية تحسب على البضائع حتى الملقاة في البحر وعلى نصف السفينة ونصف أجزائها بنسبة قيمة كل واحد منها والخسارات الخصوصية يختص بها مالك الشيء الذي حصلت له الخسارة أو استوجب المصاريف وتدفع من طرفه

٣٣٨ - الخسارات العمومية هي

أولا - ما يعطى على وجه التراضي افتداء للسفينة والبضائع
ثانيا - الاشياء الملقاة في البحر لاجل السلامة العمومية أو لنفخ
السفينة ومشحوناتها معا

ثالثا - الحبال والصواري والشراعات والادوات الاخرى اللاتي حصل
قطعها أو كسرها لذلك الغرض

رابعا - الاهلاب وروابطها والبضائع والاشياء الاخرى المتروكة
لغرض السابق ذكره

خامسا - الاضرار التي حصلت للبضائع الباقية في السفينة بسبب
ري غيرها

سادسا - الاضرار التي حصلت علما في ذات السفينة لتسهيل الري
أو لتخفيف البضائع أو تخليصها أو اسالة المياه وكذلك الاضرار التي
حصلت للشحنات بسبب ذلك

سابعا - المعالجات والتضميدات والمأكولات والتعويضات
اللازمة للأشخاص الذين في السفينة وجرحوا أو قطعت أعضاؤهم
في حال المدافعة عنها

ثامنا - تعويض أو فدية من بعث برا أو بحرا في مصلحة السفينة
والشحنات وقبض عليه وأخذ أسيرا

تاسعا - أجرة الملاحين وموتهم مدة وقوف السفينة اذا أوقفت عن
سفرها بعد ابتداءها فيه وكان وقوفها بأمر دولة أجنبية أو بسبب حرب

حادثه ما دامت السفينة ومشحوناتها لم يتخلصا من الواجبات التي عليهما
لبعضهما ولم تستحق أجرة أصلا اذا كانت السفينة مستأجرة بالمشاهرة

عاشرا - أجرة رئيس البوغاز والمصاريف الاخر التي تدفع للدخول
في ميناء حصل الاضطراب للدخول فيها سواء كان لاصلاح التلف الذي
حصل اختيارا للنجاة العمومية أو للفرار من الخطر المحقق حصوله بسبب
قورقونة أو تعقب العدو وكذلك مصاريف الخروج من ميناء هذه الاسباب
ومصاريف اخراج البضائع لتخفيف السفينة ودخولها في ميناء أو مأمن
أو نهر في الحالة المذكورة

الحداى عشر - المصاريف التي تدفع لاجراج البضائع الى البر
وتخزينها ومخزنها وبستانها اصلاح الضرر الذي يحصل اختيارا للنجاة
العمومية

الثاني عشر - المصاريف المنصرفة في طلب ود السفينة والبضائع
اذا كان العدو محجزهما أو أخذهما ثم أرجعهما القبودان معا

الثالث عشر - المصاريف المنصرفة لتعويم السفينة المشحونة
عند المنع انعدامها بالكلية أو لمنع أخذ العدو لها وكذلك الخسارات التي
تحصل للسفينة ومحمولاتها معا أو لاحدهما في هذه الحالة

الرابع عشر - جميع المضار الاخر التي تحصل اختيارا في حالة
الخطر وكذلك المصاريف المنصرفة في مثل هذه الاحوال لمنفعة السفينة
ومحمولاتها وسلامتها العمومية بعد المداولة فيها من أهل السفينة واصدار
قرار مشتمل على الاسباب المبني عليها

٣٣٩ - والخسارات الخصوصية هي
أولا - الاضرار التي تحصل للبضائع والسفينة بسبب عيوبها
الطبيعية أو بسبب فورقوة أو أخذ العذولها أو غرقها أو تشحيطها
بجائحة قهرية

ثانيا - المصاريف المنصرفة لتخليص السفينة أو البضائع
ثالثا - الهلاك أو الضرر الذي يحصل للجمال والاهلاب
أو الشراعات والصواري والقطار بسبب فورقوة أو حادثه أخرى من
الحوادث البحرية

رابعا - المصاريف الناشئة عن الاضرار الى رسو السفينة في ميناء
سواء كان لاخذ المونة أو نزح المياه الناصحة أو غير ذلك من الاضرار التي
تحصل بسبب قهرى ويقتضى الحال اصلاحها

خامسا - مؤنة بحرية السفينة وأجرهم مدة وقوفها اذا أوقفت
في أثناء السفر بأمر دولة من الدول وكانت مستأجرة بالسفرة

سادسا - مؤنة بحرية السفينة وأجرهم مدة الترميم أو الاصلاح
ومدة الكورتينة سواء كانت مستأجرة بالسفرة أو بالمشاهرة

سابعا - جميع ما يحصل من المضار أو الهلاك أو المصاريف للسفينة
وحدها أو البضائع وحدها من وقت شحنها وابتداء سفرها الى رجوعها
واخراجها الى البر

٣٤٠ - تعتبر أيضا من الخسارات الخصوصية الاضرار التي
تحصل للبضائع بسبب عدم غلق أبواب العنابر بمعرفة القبولان غلقا محكما
أو عدم ربط السفينة بالبر أو عدم احضار الآلات المتينة لرفع البضائع

وجميع العوارض الاخر الناشئة عن اهمال القبودان أو اهمال ملاحيه وتكون هذه الخسارات على صاحب البضائع انما له حق المطالبة بها على القبودان والسفينة والابرة

٢٤١ - نعلم من الخسارات البحرية الاجرائي تدفع لادخال السفينة في المأمن أو في الانهار أو لاجراجها منها سواء كانت رئيس البوغاز أو للرشد للسير بجانب السواحل أو في مقابلة البحر وكذلك عوايد رخصة قيام السفينة للسفر وعوايد الكشف عليها وعوايد الشهادات وعوايد جولاتها المقررة بحساب الطونيلاطة وعوايد الاشارات الموضوعة علامة على الخطر وعوايد رمي المرسى وغير ذلك من العوايد المتعلقة بسير السفينة بل يعتبر جميع ما ذكر من المصاريف العادية التي تكون على السفينة

٢٤٢ - اذا تصادم سفينتان وكان التصادم بسبب فهرى فالضرر الذي يشأ عنه يكون على السفينة المصابة منهما بدون مطالبة الاخرى واذا حصل التصادم بتقصير أحد القبودانين فتكون الخسارة على من تسبب في ذلك

وأما اذا حصل بتقصير القبودانين أو اشتبه في الاسباب الموجبة له فيعبر الضرر بمصاريف تشترك فيها السفينتان وتقسيم عليهما بنسبة قيمة كل واحدة منهما ويكون تقويم الضرر في الحالتين الاخيرتين بمعرفة أهل خبرة

٢٤٣ - لا تقبل الدعوى بخسارة بحرية اذا كانت تلك الخسارة خسارة عمومية لا تزيد عن واحد في المائة من مجموع قيمتي السفينة والبضائع أو كانت خسارة خصوصية لا تزيد أضعاف واحد في المائة من قيمة الشيء الحاصل له الضرر

٢٤٤ - إذا اشترط المؤمنون عدم التزامهم بالخسارة البحرية يعافون منها سواء كانت عمومية أو خصوصية إلا في الأحوال التي ترخص فيها للؤمن له بتترك الأشياء المعمولة عليها السيكورتاه ففي هذه الأحوال يكون للؤمن له الخيار بين ترك الأشياء المذكورة وبين التذاعى بالخسارات البحرية

(الفرع الثاني)

(في الرى في البحر وفي الاشتراك في الخسارات البحرية العمومية)

٢٤٥ - إذا رأى القبودان بسبب قورتوة أو تعقب عدو أنه مضطر الى رى جزء من المشحونات في البحر أو قطع الصواري والحبال أو ترك الاهلاب أو تشحيط السفينة أو اجراء أى أمر من الأمور الغير المعتادة بقصد النجاة العمومية وجب عليه أن يستشير أرباب البضائع المشحونة إذا كانوا موجودين في السفينة وعمد الملاحين وإن اختلفت الآراء يتبع رأى القبودان وعمد الملاحين

٢٤٦ - وفي حالة الرى يجب على القبودان أن يتسدى بالاولوية على قدر الامكان برى الأشياء التي هي أقل لزوما وأكثر ثقلا وأقل ثمنا ثم يرمى البضائع التي في الغنبر الاول على حسب اختياره من بعد استشارة عمد ملاحى السفينة

٢٤٧ - يجب على القبودان أن يحضر محضرا بالقرار الذى يصدر بشأن الرى متى أمكنه ذلك ويكون المحضر المذكور مشتملا على ماهيات

أولا - الاسباب التي أوجب الرمي

ثانيا - بيان الاشياء التي ألقيت في البحر أو حصل لها ضرر

ثالثا - امضاء من استشارهم أو بيان أسباب امتناعهم عن وضع
الامضاء وسجل المحضر المذكور في يومية السفينة

٢٤٨ - ويجب على القبطان عند رسو السفينة في أول ميناء
أن يؤيد في ظرف أربع وعشرين ساعة من وصوله اليها صحة ما هو محرر
في المحضر المسجل في اليومية باليمين أمام أحد الحكماء المينيين في المدة
الآتية

٢٤٩ - تحرر قائمة الاشياء التي هلكت أو حصل لها ضرر في محل
تفريغ السفينة بمعرفة أهل خبرة بناء على طلب القبطان ويكون
تعيين أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة الابتدائية وان لم توجد فبمعرفة
جهة الادارة المحلية اذا كان ذلك في احدى مينات الدولة العلية العثمانية
وأما اذا حصل للتفريغ في احدى المينات الاجنبية فيعينهم فنصل الدولة
العية وان لم يكن فالحاكم المحلي

وعلى أهل الخبرة أن يحلفوا عينا قبل شروعهم في العمل المذكور

٣٥٠ - تقوم الاشياء والبضائع التي تلفت أو ألقيت في البحر
على حسب قيمتها في محل التفريغ ويثبت جنس البضائع الملقاة في البحر
وصفتها باستندات الشحن أو القوائم المختصة بها أو غير ذلك من الدلائل
التي بالكافة

٣٥١ - وعلى أهل الخبرة المعينين على حسب المادة ٢٤٩ أن يوزعوا قيمة ما هلك أو تلف ويكون التوزيع لدفع تلك القيمة على الأشياء التي أُلقيت في البحر أو زكت أو نجت وعلى نصف السفينة ونصف أجزائها بنسبة قيمة كل واحد منها في محل التفريغ

٣٥٢ - وبصير التوزيع واجب التنفيذ بتصديق المحكمة الابتدائية عليه وإن لم توجد في تصديق جهة الإدارة إذا حصل ذلك في إحدى مينات الدولة العلية العثمانية

وأما إذا حصل في إحدى المينات الأجنبية فيصير التوزيع واجب التنفيذ بالتصديق عليه من قنصل الدولة العلية العثمانية وإن لم يوجد فيكون التصديق عليه من محكمة تلك الجهة التي من خصائصها ذلك

٣٥٣ - إذا ذكر جنس البضائع أو نوعها في سند الشحن على غير الواقع ووجدت قيمتها أكثر مما ذكر في السند المذكور تدخل في التوزيع على حسب تقويمها إذا نجت وتدفع أثمانها على حسب النوع المبين في ذلك السند إذا هلك

وأما إذا وجدت قيمتها أقل مما في السند فتدخل في التوزيع على حسب النوع المبين فيه إذا نجت وتدفع أثمانها على حسب قيمتها الحقيقية إذا أُلقيت في البحر أو أصابها ضرر

٣٥٤ - لا تستر في توزيع قيمة المرمى المهمات الحربية المعدة للدفاع عن السفينة ولا المالكولات المعدة لبحريتها ولا ملابسهم ولا ملابس الركاب وقيمة ما يلقى منها في البحر تدفع بالتوزيع على جميع الأشياء الأخرى

٢٥٥ - إذا أُلقيت في البحر أشياء لم يحرر بها سند شحن ولم يعترف بها القبولان ولم تذكر في قائمة المشحونات فلا تدفع قيمتها ولكن تدخل فيما توزع عليه الخسارة البحرية إذا نجت

٢٥٦ - إذا نجت البضائع الموضوعة على سطح السفينة تدخل فيما توزع عليه الخسارة البحرية وأما إذا أُلقيت في البحر أو أصابها ضرر من الالتقاء فلا تقبل المطالبة من مالكها بتوزيع خساراتها إلا في حالة السفر القصير بجوار الساحل ولكن يجوز له أن يطالب القبولان على حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٤

٢٥٧ - ولا وجه لتوزيع الخسارة الناشئة عن الضرر الذي وقع للسفينة بسبب الرمي إلا إذا حصل الضرر المذكور لتسهيل الرمي

٢٥٨ - إذا رميت البضائع ولم تنج مع ذلك السفينة فلا وجه لتوزيع شيء ولا تازم البضائع أو الأشياء الأخرى المخلصة بدفع شيء من خسارة البضائع الملقاة أو الحاصل لها التلف ولا بالتوزيع عليها

٢٥٩ - وأما إذا نجت السفينة بواسطة رمي البضائع ثم هلكت بعد ذلك في أثناء استمرارها على السفر فيكون توزيع الخسارة الناشئة عن الرمي على البضائع المخلصة دون غيرها على حسب قيمتها بالحالة التي هي عليها بعد استئصال مصاريق تخليصها

٢٦٠ - إذا صار تخليص السفينة والمشحونات بقطع أدوات أو بواسطة أضرار أخرى للسفينة ثم هلكت بعد ذلك البضائع أو هبت فليس للقبولان مطالبة ملاك البضائع أو شاحنيها أو الرسالة إليهم بان يشتركو في هذه الخسارة

٢٦١ - اذا هلك البضائع بفعل أو تقصير مالكها أو المرسله اليه تعتبر كأنها لم تهلك وتدخل حيثنذ في توزيع الخسارة العمومية

٢٦٢ - لا تدخل مطلقا الاشياء التي صار رميها في البحر في دفع قيمة الضرر الذي يحصل بعد رميها بالبضائع التي نجت ولا تدخل البضائع في دفع عن السفينة التي هلكت أو صارت غير صالحة للسفر

٢٦٣ - اذا فتحت فرجة في السفينة بناء على قرار من الاشخاص المذكورين في المادة ٢٤٥ لخراج البضائع منها فتدخل البضائع المذكورة في اصلاح الضرر الذي حصل للسفينة

٢٦٤ - اذا عدمت البضائع التي وضعت في الصنادل لتخفيف السفينة في حال دخولها في ميناء أو نهر فتوزع قيمة تلك البضائع على السفينة وعلى جميع مشحوناتها واذا عدمت السفينة مع باقي المشحونات فلا يوزع شيء على البضائع الموضوعة في الصنادل ولو وصلت الى بر السلامة

٢٦٥ - ويكون للقبودان والملاحين في جميع الاحوال السالف ذكرها امتياز على البضائع أو الثمن المتحصل منها للاستحصال على قيمة ما خصها في التوزيع

٢٦٦ - اذا وجد أصحاب البضائع بعد التوزيع ما ألقى من بضائعهم وجب عليهم أن يردوا للقبودان والمستحقين الاخر ما أخذوه في التوزيع بعد استئزال قيمة الضرر الناشئ عن الرمي ومصاريف اخراجها من البحر

(الفصل الثالث عشر - في زوال الحقوق بمضى المدة)

٢٦٧ - لا يجوز للقبودان في أى حال من الاحوال أن يمتلك السفينة بمضى المدة

٢٦٨ - ويسقط حق الدعوى بترك الاشياء المؤمنة متى انقضت المواعيد المقررة في المادة ٢١٣

٢٦٩ - وكل دعوى ناشئة عن مشاركة القرض البحري أو مشاركة السيكورناه يسقط الحق فيها بعدمضى خمس سنين من تاريخ المشاركة

٢٧٠ - والدعاوى المتعلقة بإيراد خشاب وشرعات وأهلاب وغيرها من الاشياء اللازمة لانشاء السفينة ووقفها وتجهيزها ومؤونة بحريتها والدعاوى المتعلقة باجرة الشغالة وبالاعمال التي عملت في السفينة يسقط الحق فيها بعد الايراد أو استلام الاعمال بثلاث سنين

٢٧١ - وجميع الدعاوى المتعلقة بدفع أجرة السفينة وأجرة القبودان والضباط والملاحين وغيرهم من البحريين وما هيأهم والدعاوى المتعلقة بدفع ما هو مطلوب من المسافرين والدعاوى المتعلقة بتسليم البضائع يسقط الحق فيها بعد وصول السفينة بسنة وكذلك الدعاوى المتعلقة بثن المأكولات وغيرها المعطاة للملاحين والاشخاص الاخر البحريين بأمر القبودان يسقط الحق فيها بعد الاعطاء بسنة

٢٧٢ - ومع سقوط الحق في الدعاوى المذكورة بمضى المواعيد المبينة في المواد الاربع السابقة يجوز لمن احتج به عليه أن يطلب تخفيف من احتج به

٣٧٣ - لا يسقط الحق بمضى المدة إذا كان موجودا سنداً أو تعهداً أو حساباً مقطوعاً ومضى من المدين أو بروتستواً أو دعوى مقدمة على الوجه المرعى وكان ذلك معلناً من المداين في الوقت اللازم انما اذا سكنت رب الدين بعد البروتستو مدة سنة بدون مطالبة فيعتبر البروتستو في هذه الحالة باطلاً وكأنه لم يكن

(الفصل الرابع عشر - في عدم نفع الدعوى)

٣٧٤ - لانسع جميع الدعاوى على القبودان أو المؤمن بشأن الخسارة الحاصلة للبضاعة المشحونة اذا صار استلامها بدون عمل بروتستو وجميع الدعاوى على مستأجر السفينة بشأن الخسارة البحرية اذا سلم القبودان البضائع وأخذ الاجرة بدون عمل بروتستو أيضاً وكذلك الدعاوى المتعلقة بتعويض الخسائر الناشئة عن اصطدام في جهة يمكن القبودان فيها أن يقدم دعوى اذا لم تحصل مع ذلك مطالبة

٣٧٥ - تكون البروتستات والمطالبات المذكورة لاغية اذا لم يحصل وتعلن في ظرف ثمان وأربعين ساعة ولم يعقبها رفع الدعوى للحكمة في ظرف واحد وثلاثين يوماً من تاريخها

(تم قانون التجارة البحري وبليه قانون المرافعات وما يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية)

فهرست
قانون المرافعات وما يتعلق بها
في المواد المدنية والتجارية

الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

قانون المرافعات

وما يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية

٥ قواعد عومية ابتدائية

الكتاب الاول

(في المرافعات أمام محاكم أول درجة)

١١ (الباب الاول) في الاصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة

لانواع القضايا وأهميتها

١٧ (الباب الثاني) في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة
لمركزها

٢٣ (الباب الثالث) في حضور الخصام أو وكلائهم

٢٧ (الباب الرابع) في الاحكام

٣١ (الباب الخامس) في الاحكام الصادرة في غيبة أحد الخصام

٣٣ (الباب السادس) في الاوامر التي تصدر على عريضة أحد
الخصام

٣٤ (الباب السابع) في الاجراءات التي تحدث أمام المحكمة الابتدائية

٣٤ الفصل الاول - في دفع الدعوى بأوجه ابتدائية قبل الدخول
في موضوعها

صحيفة

- ٣٥ الفرع الاول - في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى
وطلب الاحالة على محكمة أخرى
- ٣٦ الفرع الثاني - في الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها
- ٣٧ الفرع الثالث - في الدفع بطلب الميعاد
- ٣٩ الفصل الثاني - في الاجراءات المتعلقة بالثبوت
- ٣٩ الفرع الاول - في استجواب الخصام
- ٤١ الفرع الثاني - في اليمين
- ٤٣ الفرع الثالث - في التحقيقات
- ٥٠ الفرع الرابع - فيما يتعلق بأهل الخبرة
- ٥٤ الفرع الخامس - في الكشف على الاعيان الثابتة
- ٥٥ الفرع السادس - في تحقيق الخطوط
- ٥٩ الفصل الثالث - فيما يتعلق بدعوى التزوير
- ٦٢ الفصل الرابع - في الدعاوى الفرعية والدعاوى التي تقام من
المدعى عليهم على المدعين في أثناء الدعاوى
الاصلية وفي دخول شخص ثالث في الدعاوى
غير المتداعين
- ٦٣ الفصل الخامس - في انقطاع المرافعة أو تركها
- ٦٥ الفصل السادس - في رد القضية عن الحكم
- ٧٠ (الباب الثامن) في طرق الطعن في الاحكام
- ٧٠ الفصل الاول - في المعارضة

- ٧٢ الفصل الثاني - في الاستئناف
- ٧٧ الفصل الثالث - في التماس إعادة الحكم بالمحكمة التي أصدرته
- ٧٩ (الباب التاسع) في التنفيذ
- ٧٩ الفصل الأول - قواعد عمومية
- ٨٥ الفصل الثاني - في التنفيذ بطريق الحجز على مالهدين لدى غيره من المتقولات وفي الحجز على ذلك تحفظا
- ٩٢ الفصل الثالث - في التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المنقولة وبيعها
- ١٠٠ الفصل الرابع - في حجز وبيع الإيرادات المقررة والسندات والسهام والديون
- ١٠٦ الفصل الخامس - في القسمة بين الغرماء
- ١١١ الفصل السادس - في التنفيذ ببيع العقار
- ١١١ الفرع الأول - في الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية
- ١٢٢ الفرع الثاني - في المسائل الفرعية التي تنشأ عن نزع الملكية وفي إعادة بيع العقار بالمزايدة على نعمة الراعي عليه المزايدة الأولى وفي بيع العقار الغير محجوز بغير مبيع بالمحكمة
- ١٢٢ القسم الأول - في الاجراءات التي تحصل بانضمام بعض الدائنين الى بعض
- ١٢٣ القسم الثاني - في دعوى الغير باستحقاق العقار

- ١٢٥ القسم الثالث - فيما يتعلق بطلان الاجراءات
- ١٢٥ القسم الرابع - في اعادة بيع العقار بالمزايدة على نعمة الراسي عليه المزداد الاول
- ١٢٧ القسم الخامس - في بيع عقارات المقلص والقاصر
- ١٢٨ القسم السادس - في بيع العقار اختيارا وفي بيعه بطريق المزااد لعدم امكان قسمته بغير ضرر
- ١٢٩ الفرع الثالث - في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المداينين
- ١٣٤ (الباب العاشر) في مرافعات واجراءات متنوعة
- ١٣٤ الفصل الاول - في مخاصمة القضاة
- ١٣٧ الفصل الثاني - في الاجراءات التحفظية
- ١٣٩ الفصل الثالث - في اختصاص الدائن بعقارات مدينه لمصوله على دينه
- ١٤٠ الفصل الرابع - في عرض الدين على الدائن وايداعه ان لم يقبله ايداعا رسميا
- ١٤٢ الفصل الخامس - في اعطاء الصور
- ١٤٣ الفصل السادس - في تحكيم المحكمين

قانون المرافعات وما يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

الطبعة الاولى
(بعد ادخال التعديلات فيه)
بالطبعة الكبرى الاميرية يولاق مصر المحمية
سنة ١٨٩٦
افرنجيه

امرعال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا.

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى) قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على سبعمائة وسبع وعشرين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمو لا به في كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

(المادة الثانية) على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى عابدين في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٣) محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحقانية رئيس مجلس النظار
(نقري) (شريف)

قانون المرافعات

وما يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية

قواعد عمومية ابتدائية

١ - كل اعلان أو اخبار يقع من بعض الخصام لبعضهم يكون بواسطة المحضرين بناء على أمر المحكمة التابعين لها أو بناء على طلب الخصام

٢ - اذا انتقل أحد المحضرين من محل اقامته لاحد القرى لاجراء أمر من وظائفه يجب عليه أولاً أن يتوجه الى شيخ البلد ويطلب منه المساعدة فان امتنع الشيخ المذکور من اجابة طلبه وجب عليه اجراء الامر المكلف به وذكر حصول الامتناع في المحضر الذي يحضره

٣ - الاوراق التي يصير اعلانها على أيدي المحضرين تكون مستقلة على البيانات الآتية

أولاً - تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة

ثانياً - اسم الخصم الذي تعلن هذا الاوراق في مصلحته ولقبه وصنفته أو وظيفته ومحلّه (١)

(١) المحل هو المركز الشرعي المنسوب للانسان الذي يقوم فيه باستيفاء ماله وإيفاء ما عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضراً فيه في بعض الاحيان أو أغلبها وانه لا يجهل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه

ثالثا - اسم المحضر والمهكمة الموظف بها
 رابعا - اسم ولقب المعلن اليه المعلنين وصنفته أو وظيفته ومحلّه
 خامسا - ذكر اسم الشخص الذي تسلم اليه الاوراق المعلنّة
 سادسا - ذكر حصول المساعدة من شيخ البلد أو الامتناع من بذلها
 في الاجوال المبينة في المادة السابقة

٤ - الاوراق التي تعلن على أيدي المحضرين يجب أن تكون
 نسختين احدهما أصل والثانية صورة وذلك في غير الاحوال المستثناة
 بموجب نص صريح

ويكون تحريرها بمعرفة المحضر بناء على تعريفات الخصم المعلن سواء
 كانت تحريرية أو شفاهية اذا كان الخصم المذكور طلب منه الاعلان
 مباشرة فاذا تراءى للمحضر في هذه الحالة وجهه في الامتناع عن الاعلان
 ويجب عليه أن يتوجه مع الخصم في نفس اليوم الى القاضي المعين
 من المهكمة للامور الوقتية ليحكم بلزوم الاعلان أو بما يراه من التغييرات
 التي يصح بها الاعلان وبأمر المحضر بما ينبغي اجراؤه

٥ - يجب على المحضر أن يبين في ذيل الاصل والصورة من كل
 ورقة تعلن على يده مقدار رسمها وان لم يفعل ذلك يحكم عليه القاضي
 المعين من المهكمة للامور الوقتية بغرامة مائة قرش ديواني بمجرد اطلاعه
 على الورقة بعد استماع كلام المحضر والمحضر أن يتظلم من ذلك الحكم
 للمهكمة في ظرف ثلاثة أيام

٦ - يجب أن تسلم الاوراق المقتضى اعلانها لنفس الخصم أو لمحله (١)

٧ - اذا توجه المحضر الى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحدا من أهليه ساكنة معه فيسلم الصورة على حسب ما تقتضيه الحال اما الحاكم البلدة الساكن فيها محل الخصم أو شيخها ومن يستلم منها يكتب على الاصل علامة الاستلام بدون أخذ رسم وعلى المحضر أن يبين جميع ذلك في الاصل والصورة ويكون الاجراء كذلك في حالة الامتناع عن استلام الصورة

٨ - الاوراق المقتضى اعلانها يجري تسليم صورها على الوجة الاتي بيانها

أولا - ما يختص منها بالحكومة يجري تسليم صورته لیسد مدير الاقليم الداخل في دائرة المحكمة المختصة بالنظر في القضية
ثانيا - ما يتعلق بالمصالح يصير تسليم صورته الى قطار دواوينها العمومية

(١) ذكر بـ ٢٧ شوال سنة ١٣٠٨ - ٤ يونيو سنة ١٨٩١

(المادة الاولى) اعلان الاوراق والاحكام لضباط والصف ضباط والعساكر الذين في الخدمة يكون بواسطة سردارية الجيش سواء كانت متعلقة بمواد مدنية أو مواد جنائية فان كان سر براد الاعلان اليه موجودا في جهة بعيدة عن مركز السردارية تعلن الورقة أو الحكم بواسطة الضابط الذي يعينه السردار لتلك ويشعر قطار التحقيق عنه ويكون الاجراء كذلك في تنفيذ ما يصدر من الاحكام على أحدهم بعقوبة

(المادة الثانية) تراعى في الاعلان والتنفيذ المواعيد والاصول المقررة في القوانين المشار اليهما آنفا (قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنایات)

ثالثا - ما يتعلق بالدوائر تسلم صورته الى نظارها
 رابعا - ما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورته في مركز الشركة
 ان كان لها مركز الى مأمور ادارتها أو رئيس مجلس ادارتها أو مديرها
 أو من ينوب عنهم وان لم يكن لها مركز فتسلم الى أحد شركائها المتضامين
 خامسا - ما يتعلق بالاشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر
 المصرى تسلم صورته الى وكيل الحاضرة الخديوية وهو يكتب على الاصل
 علامة الاستلام

وفي الاحوال الثلاثة الاول تكتب عن تسلم الصورة علامة الاستلام
 على أصلها وعلى المحضر أن يذكر ذلك في الاصل والصورة وإذا لم يجد
 المحضر من يجب التسليم اليه في الاحوال الثلاثة المرقومة أو وجده
 وامتنع عن الاستلام فتسلم الصورة الى وكيل الحاضرة الخديوية الموقف
 بالمحكمة التابع لها المحضر ويتأثر منه على الاصل بالاستلام ومن يمتنع من
 أرباب المناصب المذكورة عن الاستلام يحكم عليه بغرامة مائة قرش
 ديوانى ويكون الحكم عليه بذلك من القاضى المعين للامور الوقفية بعد
 اطلاعه على الورقة وبعد تكليف الممتنع عن الاستلام بالحضور أمام القاضى
 في ميعاد ثلاثة أيام كاملة زيادة على مسافة الطريق المقررة

٩ - اذا كان للنصم المقضى الاعلان اليه محل بالبلاد الاجنبية
 معلوم عند المعلن فيسند ذلك بالورقة المقصود اعلانها وترسل صورتها
 بمعرفة وكيل الحاضرة الخديوية الى ناظر الخارجية لتوصيلها بالطرق
 السياسية واذا لم يبين المحل في الورقة فتعلق صورة ثانية منها فى اللوحة
 المعدة لذلك فى المحكمة

- ١٠ - يجب على المحضر أن يعلن الورقة المقصود اعلانها في اليوم الذي يطلب فيه الخصم ذلك منه أو في اليوم الذي يصدر له فيه أمر باعلانها من المحكمة التابع لها ما لم يكن له وجه شرعي يمنعه عن ذلك
- ١١ - انا اقضى الحال اعلان ورقة الى من يكون محله بعيدا عن مسكن المحضر جاز لقاضي الامور الوقية بالمحكمة الابتدائية أو لقاضي المواد الجزئية أن يعين أى شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين
(ذكرتو ١٤ ذى القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ ماي سنة ١٨٩٥)
- ١٢ - الامر الذي يصدر من قاضي الامور الوقية بتعيين شخص لتوصيل الورقة يعلن في أولها وإذا كان المقصود اعلان علم خبير من كاتب المحكمة فيلزم أن يكون مشتقلا على استداب من يعين للاعلان
(ذكرتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)
- ١٣ - يذكر في الاصل والصورة حضور الشاهدين ثم يضع فيهما الشاهدان والشخص المعين للاعلان امضاءهم أو أختابهم
- ١٤ - على المحضر عقب الاعلان أن يكتب ما صار اعلانه على حسب ترتيب التواريخ في دفتر تكون صحائفه منفردة وعليها علامة أحد قضاة المحكمة مع بيان ملخص الاوراق المعلقة بوجه الاختصار
- ١٥ - يسلم أصل الورقة المعلقة لكاتب المحكمة التابع لها المحضر
- ١٦ - اذا كانت الورقة المعلقة للخصم مشتقة على طلب حضوره في ميعاد مقدّر بالايام أو على التنبيه عليه بأجراء أمر ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الاعلان في الميعاد المذكور

١٧ - اذا كان الميعاد معيناً في القانون فيزداد عليه يوم لكل مسافة ثمان ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وبين محل المقتضى حضوره اليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه وما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد وفي حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديدية ينقص من مواعيد المسافات نصفها

١٨ - اذا كان اليوم الاخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذي بعده

١٩ - تكون المواعيد للاشخاص الساكنين خارج القطر المصري سواء كانوا في عمالة الدولة العلية أو في البلاد الاجنبية على حسب ما هوأت أولا - يعطى ميعاد ستين يوماً لمن يكون في عمالة الدولة العلية أو في البلاد الكائنة بسواحل البحر المتوسط ثانياً - يعطى ميعاد مائة وثمانين يوماً لمن يكون قاطناً في كافة البلاد الاخرى من أوروبا أو مينات المشرق لحد البلدة المسماة بوقوهامة ثالثاً - يعطى ميعاد ثلاثمائة وستين يوماً لمن يكون ساكناً في جميع البلاد الاخرى

٢٠ - لاتعتبر مواعيد المسافات المقررة بالمادة السابقة اذا كان الخصم المقتضى الاعلان اليه حاضراً بالنيابة المصرية بل تراعى في حقه المواعيد المقررة بالنسبة الى الجهة التي تكون اقامته بها أو الجهة التي يوجد بها ومع ذلك يجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تزيد في المواعيد

- ٢١ - لا يجوز إعلان أى ورقة الى الخصم قبل الساعة السادسة
الافرنكية من الصباح ولا بعد الساعة السادسة الافرنكية أيضا من
المساء ولا في أيام الاعياد الا اذا أذن أحد القضاة بخلاف ذلك
- ٢٢ - المواعيد السابق بيانها والاجراءات المقررة في المواد ٣ و ٦
و ٧ و ٨ و ٩ و ١٣ يقتضى مراعاتها والا فيكون العمل لاغيا
- ٢٣ - اذا حكم بطلان العمل بسبب فعل المحضر فقد صار ملزوما
عصاريف المرافعات الملقاة وبالتعويضات اذا كان لها وجه فضلا عن
الحكم عليه بالعقوبات التأديبية

الكتاب الاول

في المرافعات أمام محاكم أول درجة

قد صار تعديل الباب الاول من الكتاب الاول من قانون المرافعات
في المواد المدنية والتجارية كما يأتي بموجب دكر يتو ٩ صفر سنة ١٣١٠
٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ ودكر يتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢
٩ مايو سنة ١٨٩٥

الباب الاول

(في الاصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لانواع القضايا وأهميتها)

- ٢٤ - محاكم أول درجة هي
أولا - محاكم المواد الجزئية
ثانيا - المحكمة الابتدائية

٢٥ - اذا ترا آى لاحدى المحاكم عدم اختصاصها بأى قضية بالنسبة الى نوعها وأهميتها يجوز لها أن تعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الخصام الى المحكمة المختصة بتلك القضايا بدون تحرير طلب لهم بالحضور على يد محضر اذا قبلوا ذلك وتذكر الاحالة حينئذ في محضر الجلسة وتعطى صورة منه للاخصام

٢٦ - يتدب ناظر الحقاية قاضيا من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم بانفراده انتهايا بهيئة محكمة للواد الجزئية في كافة الدعاوى المدنية والتجارية سواء كانت خاصة بأموال منقولة أو بأموال ثابتة اذا كلاً المدعى به فيها لا يزيد على ألف قرش ديوانى فاذا زاد على ذلك لغاية عشرة آلاف قرش يكون حكمه فيما ذكر ابتدائيا يجوز استئنافه ويحكم أيضا في الدعاوى الآتى بيانها ويكون حكمه انتهايا اذا كان المدعى به لم يتجاوز ألف قرش ديوانى وابتدائيا اذا زاد على ذلك الى ما لا نهاية

أولا - الدعاوى المتضمنة طلب أجره المساكن أو أجره الاراضى أو طلب الحكم بعصمة الخبز الواقع من المالك على المفروشات ونحوه الموجودة فى الاماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر باخلاء المساكن المؤجر بعد التنبيه عليه بالتخلية أو طلب الحكم بفسخ الايجار أو طلب الحكم باخراج المستأجر قهرا من المثل المؤجر انما لا يسوغ له الحكم فى ذلك جميعه الا اذا كان الايجار لا يزيد مقداره على عشرة آلاف قرش فى السنة

ثانيا - الدعاوى المتعلقة بالانلاف الحاصل فى أراضى الزراعة أو فى المحصولات أو فى الثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان والدعاوى

المتعلقة بالاستفاد بالمياه والدعاوى المتضمنة طلب أداء أجر أو ما هيأت
الخدمة والصناع والمستخدمين

ثالثا - الدعاوى المتعلقة بالمنازعة في وضع اليد على العقار متى كانت
الدعوى مبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم تمض عليه سنة قبل رفع
الدعوى ويحكم أيضا متى كانت الملكية غير متنازع فيها في الدعاوى المتعلقة
بتعيين حدود العقار وفي الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانونا
أو نظاما أو اصطلاحا فيما يخص بالآنية أو الأعمال المضرة أو المغروسات
رابعا - الدعاوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب
جناية أو مخالفة من الجاني أو المخالفات التي من خصائص قاضي الأمور
الجزئية (١)

(١) بموجب دكر بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ - ٧ مارس سنة ١٨٩١ تشكلت
محكمة مخصوصة في امهوان وتُحكم في أول درجة في القضايا المدنية التي ترفع اليها مراعاة
المحدود المقررة في قانون المرافعات لقاضي المواد الجزئية وهذا الدكر يتوقف
تعديله بموجب دكر بتاريخ ٢٨ القعدة سنة ١٣١٠ - ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣

بموجب (دكر بتاريخ أول محرم سنة ١٣٠٩ - ٦ أغسطس سنة ١٨٩١) ملاحظ
الواحد البصرية (مديرية القيوم) ومعاون الواحد الداخل ومعاون الواحد الخارجة
(مديرية أسبوط) تحكمون نهائيا في دوائر اختصاصهم في القضايا المدنية التي لا يزيد
فيها الطلب عن ألف وخمسمائة قرش

بموجب (دكر بتاريخ ١٥ رمضان سنة ١٣٠٩ - ١٢ أبريل سنة ١٨٩٢) محافظ
العرش تحكم نهائيا في دائرة اختصاصه في القضايا المدنية التي فيها لا يزيد الطلب عن
ألف وخمسمائة قرش وتُحكم فور عبدا الجزئية تحكم في القضايا الأخرى التي ليس من
اختصاص محافظ العرش الفصل فيها وتكون مع ذلك من اختصاص المحاكم الجزئية
بموجب (دكر بتاريخ ٢٢ جماد أول سنة ١٣١٠ - ١٢ ديسمبر سنة ٩٢) محافظ القصر تحكم
نهائيا في دائرة اختصاصه في القضايا المدنية التي فيها لا يزيد الطلب عن ألف وخمسمائة قرش

٢٧ - يحكم أيضا قاضي المواد الجزئية بحكم انتهائيا في جميع الاحوال التي يخصص له القانون بالحكم الانتهاى فيها وكذلك في المنازعات التي يرفعها الاخصام رضائهم واتفاقهم.

٢٨ - وكذلك يحكم قاضي المواد الجزئية بمواجهة الاخصام في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط أن لا يتعرض في حكمه لتفسير تلك الاحكام ويحكم أيضا في الامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى

٢٩ - ليس للنصم الذي يتطلب وضعه على العقار وضعا قانونيا أن يطلب أيضا الحكم بثبوت الملكية فإذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد وليس للمدعى عليه في شأن وضع اليد على العقار أن يدعى بطلب ثبوت الملكية قبل فصل التداعى في مادة وضع اليد ما لم يترك حقه في وضع اليد ويسلم العقار بالفعل للنصم الآخر

٣٠ - تقدر الاعاوى باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف الى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقا قبل رفع الدعوى من الفوائد والخسائر والمصاريف وغيرها من المصقات

وإذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءا من دين متنازع فيه تتجاوز قيمته هذا المبلغ ولم يكن باقيا من الدين المذكور فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه

وإذا كانت الدعوى متضمنة طلبات متعددة ناشئة عن سند واحد يكون التقدير باعتبار جميع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة يكون التقدير باعتبار كل سند على حدة وإذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمامه بغير التفات إلى نصيب كل من المدعين فيه

ويكون التقدير فيما يحصل من المنازعات بشأن حجز النقولات بين من أوقعه وبين المدين المحجوز عليه باعتبار قيمة الدين الذي حصل الحجز من أجله

وإذا كانت المنازعة بين دائر ومدينه بشأن رهن منقول أو رهن عقار أو بشأن حق امتياز فيكون التقدير باعتبار الدين الذي حصل الرهن من أجله أو فيه حق الامتياز

وإذا كانت المنازعات المذكورة في الفقرتين السابقتين متعلقة بدعوى شخص ثالث بأنه يستحق كل الأشياء المحجوزة أو المرهونة أو بعضها يكون التقدير باعتبار قيمة الأشياء المنازعة فيها

وإذا كانت الدعوى متعلقة بطلب الحكم بصحة الإيجار فتقدر باعتبار قيمة الاجرة في جميع مدة الإيجار

ويكون التقدير في المنازعات المتعلقة بالمباني باعتبار العوائم المربوطة عليها مضمومة في مائة وثمانين وأما في المنازعات المتعلقة بالأراضي فيكون التقدير باعتبار الأموال مضمومة في عشرين وإذا لم يكن مقررا على العقار

عوائد ولا مال تقدر قيمته بمعرفة واحد من أهل الخبرة يعينه القاضي ويخلف الممين أمامه قبل مباشرة مأموريته وبعد اتمامها يقدم تقريره بالمشاهدة في الجلسة التي يعينها القاضي وإذا كانت الدعوى متعلقة بحق ارتفاق فتقدر باعتبار قيمة العقار المقرر عليه هذا الحق

وإذا كانت المنازعة بشأن حق انتفاع بعقار أو ملك عين يكون التقدير باعتبار نصف قيمة العقار المذكور وإذا كانت الدعوى بما لا يقبل تقدير قيمة له فتعتبر من الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها عشرة آلاف قرش

٣١ - تحكم المحكمة الابتدائية بصفة محكمة أول درجة في جميع الدعاوى المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحكمة المواد الجزئية وتختص أيضا بالحكم بصفة ثاني درجة في الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية

٣٢ - تختص محكمة الاستئناف بالحكم في كافة الدعاوى التي حكمت فيها المحكمة الابتدائية بصفة أول درجة (١)

(١) بخصوص تشكيل محكمة الاستئناف المخصوصة التي يجب استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أصوان المخصوصة أمامها ينظر إلى المادة السادسة من دكرينو ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ - ٧ مارس سنة ١٨٩١ التي صارت المادة السابعة من دكرينو ٢٨ القعدة سنة ١٣١٠ - ١٢ يونيو سنة ١٨٩٢ وفيما يتعلق باختصاص محكمة استئناف سواكن ينظر إلى المادة الرابعة من دكرينو ٩ ربيع آخر سنة ١٣١٠ - ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٢

الباب الثاني

(في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها)

- ٣٣ - ترفع الدعوى للمحكمة بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمامها على يد محضر بناء على طلب المدعى
(ذكر بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ - ٩ صفر سنة ١٣١٠)
- ٣٤ - تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة يكون في الأوجه الآتية (١)

(١) ذكر بتاريخ ٢١ شوال سنة ١٣٠٩ - ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ بشأن اختصاص بعض المحاكم الأهلية بالمحكم في النطوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة

أمر ملك

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة (١٥) من الأمر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

وبعد الاطلاع على الأوامر الصادرة في فترة بيع الأول سنة ١٣٠١ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ و ٢٩ شوال و ٧ المحرم سنة ١٣٠٦ ~ ٢٧ يونيو و ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩ المشتملة على بيان دائر اختصاص كل من محاكم الوجه البحري ومحاكم الوجه القبلي

وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ - ٧ مارس سنة ١٨٩١ الخاص بمحافظات الحدود

وبعد الاطلاع على أمر الصادر في ٥ شوال سنة ١٣٠٩ - ٢ مايو سنة ١٨٩٢ بإلغاء محكمة بنها الابتدائية الأهلية

وبناء على ما عرضه علينا نأظر الحاقية وموافقته رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بملغهاوات (بطله)

(٣)

أولاً - في مواد الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالمتنولات يكلف بالحضور أمام المحكمة التي يكون محلها داخل دائرة اختصاصها وإن لم يكن له محل بالقطر المصري فيكلف بالحضور أمام المحكمة التابعة لدائرتها جهة أقامته وإذا كانت الدعوى على جملة أشخاص فيكلف الجميع بالحضور أمام المحكمة التي يكون في دائرتها محل أحدهم

(مادة ١) تختص المحاكم الابتدائية بمصر واسكندرية والمنصورة وأسيوط وقنا دون غيرها بالمحكّم في الدعاوى التي ترفع من الأهل على الحكومة أيًا كان موضوعها ولا يجوز تكليف الحكومة بالحضور فيما يختص بالأمور الجزئية إلا أمام محاكم المواد الجزئية الكائن مركزها في مركز إحدى المحاكم الابتدائية السالف ذكرها ويكون تكليف الحكومة بالحضور فيما يتعلق بدعاوى محافظة الحدود أمام المحكمة المختصة بصوان وتستأنف أحكام المحكمة المذكورة أمام محكمة قنا

(مادة ٢) تشمل دائرة محكمة مصر فيما يتعلق بالدعاوى المذكورة في المادة السابقة الدائرة المعنية الآن لاختصاصها ودائرة محكمة طنطا ودائرة محكمة بني سويف

(مادة ٣) تبقى دائرة كل من محاكم اسكندرية والمنصورة وأسيوط وقنا فيما يتعلق بالدعاوى الخاصة بالحكومة كما هي الآن

(مادة ٤) الدعاوى المنظورة الآن على الحكومة سواء كانت في أول درجة أو في ثاني درجة في المحاكم التي أصبحت غير مختصة بها بموجب أمر لهذا يصدرها حالها على المحكمة المختصة به من المحاكم المذكورة آتيا بالحالة التي هي عليها إذا كانت المرافعة لم تحصل فيها ولو صدر فيها قبل الآن أحكام نهائية

(مادة ٥) كل ما كان مخالفًا لأحكام أمر لهذا يصدرها لا يعمل به

(مادة ٦) على لخطار المحاكمية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرسئ عابدين في ٢١ شوال سنة ١٣٠٩ - ١٨ مارس سنة ١٨٩٢

ثانيا - في المواد المختصة بالعقار وفي المواد المتعلقة بوضع اليد يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة الكائن في دائرتها العقار المتنازع فيه

ثالثا - في مواد الشركة مادامت قائمة ولم يجحد المدعى عليه أنه شريك فيها يكلف بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة وفي الدعاوى المتعلقة بشركات السيكورناه أو النقل أو نحو ذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع اليها أحد فروع الشركات المذكورة

رابعا - في المواد المتعلقة بالتفليس يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التي حكمت بإشهار التفليس

خامسا - في المواد التي سبق فيها الاتفاق على محل معين لتنفيذ عقد يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها المحل المتفق عليه أو أمام المحكمة التابع لدائرتها محلها الأصلي

سادسا - إذا طلب شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى المقامة أو في حالة حصول طلب من المدعى عليه على المدعى في إنشاء الخصومة أو في حالة طلب شخص غير حاضر في الخصومة ليدخل فيها يكون تقديم تلك الدعاوى الفرعية أمام المحكمة المنظورة فيها الدعوى الأصلية ومع ذلك يجوز أن يطلب بدعوى كونه ضامنا أن يطلب رؤية الدعوى عليه بالحكمة التابع لها مجله ويجب لطلبه إذا أثبت بالكتابة أو ظهر صريحان أحوال القضية أن الدعوى الأصلية ما أقيمت إلا بقصد جلبه أمام محكمة غير المحكمة التابع اليها

سابعاً - في المواد التجارية يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها محلها أو المحكمة التابع لها المحل الذي حصل الاتفاق وتسليم البضاعة فيه أو المحكمة الكائن بدائرتها المحل المقتضى دفع القيمة فيه

ثامناً - دعاوى مداين تركت المتوفين تقام أمام المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة قبل تقسيمها وأما إذا سبق تقسيمها فتقام الدعوى أمام المحكمة التابع لدائرتها محل أحد الورثة

٣٥ - ورقة التكليف بالحضور يلزم أن تكون مشتملة على كافة البيانات المقررة فيما يتعلق بالاوراق التي يجب إعلانها وزيادة على ذلك يذكر فيها ما يأتي

أولاً - موضوع الدعوى بعبارة صريحة وبيان الأدلة المستند عليها فيها بالإيجاز والاختصار

ثانياً - بيان المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى

ثالثاً - اليوم والساعة المقتضى حضوراً لخصام فيها

(دكرينور ٩ مقررته ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٣٦ - يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام قاضي المواد الجزئية بمقتضى علم خبر في المنازعات المستحجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ وكذلك في الأمور المبينة في المادة ٢٨

٣٧ - يجوز أيضاً تكليف المدعى عليه بالحضور أمام قاضي المواد الجزئية بمقتضى علم خبر متى كان المدعى به مما يختص القاضي المذكور بالحكم فيه حكماً انتهائياً

٣٨ - ويسوغ أيضا تكليف المدعى عليه بالحضور بمقتضى علم خبر في الاحوال الاخرى الميينة في هذا القانون

٣٩ - اذا حصلت المنازعات المذكورة في المادة ٣٦ في وقت التنفيذ وجب على المحضر أن يكلف المدعى عليه بالحضور في ميعاد قصير ولو بميعاد ساعة واحدة ويكتب ذلك في محضر التنفيذ وتسلم صورة من هذا المحضر الخصم وفي هذه الحالة يكون المحضر نائباً في المرافعة أمام المحكمة عن الخصم الذي طلب اجراء التنفيذ

٤٠ - يشتمل علم الخبر على ما يأتي

أولاً - التاريخ

ثانياً - اسم ولقب وصنعة أو وظيفة كل من المدعى والمدعى عليه ومحل كل منهما

ثالثاً - تعيين المحكمة المقتضى حضور الاخصام أمامها

رابعاً - اليوم والساعة المقتضى حضور الاخصام فيها

خامساً - بيان الغرض المقصود من الطلب بالايجاز والاختصار

٤١ - تحرير علم الخبر يكون بمعرفة المحضر ويجب على الخصم أن يحضر أمامه لذلك (ذكر بتر ١٤ القلمة سنة ١٣١٢ - ٩ ماي سنة ١٨٩٥)

٤٢ - على المحضر أن يخص دفتر قسمة لذلك يقيد فيه البيانات المذكورة في المادة ٤٠ ثم يفصل احدى القسمتين ويعطى للمدعى عليه (ذكر بتر ١٤ القلمة سنة ١٣١٢ - ٩ ماي سنة ١٨٩٥)

٤٣ - يجب على المحضر أن يذكر في علم الخبر الجهة التي فيها حصل الاعلان والتاريخ والساعة اللذين أجرى فيهما ذلك واسم الشخص الذي

سلم اليه علم الخبر (ذكر يتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايوسنة ١٨٩٥)

٤٤ - ألقيت بـ كريتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ (٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

» » » » - ٤٥

» » » » - ٤٦

» » » » - ٤٧

٤٨ - ميعاد الحضور يكون في الدعاوى المدنية ثمانية أيام وفي الدعاوى التجارية ثلاثة أيام وفي الدعاوى الجزئية أربع وعشرين ساعة

٤٩ - يجوز في حالة الضرورة تنقيص تلك المواعيد الى ثلاثة أيام كاملة في الدعاوى المدنية وأربع وعشرين ساعة في الدعاوى التجارية

وكذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة في ميعاد ساعة واحدة في المواد التجارية والجزئية في حالة شدة الضرورة على حسب ما يرى للقاضي (ذكر يتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايوسنة ١٨٩٥)

٥٠ - متى استلم كاتب المحكمة ورقة تكليف المدعى عليه بالحضور أو علم الخبر بقيسد الدعوى في الحال في الجدول العمومي المعد في قلم كتاب المحكمة لقيد الدعاوى (ذكر يتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايوسنة ١٨٩٥)

الباب الثالث

(في حضور الانضمام أو وكلائهم)

٥١ -	القيت بدكريتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ (٣١ أغسطس سنة ١٨٩٣)
٥٢ -	» » » »
٥٣ -	» » » »
٥٤ -	» » » »
٥٥ -	» » » »
٥٦ -	» » » »
٥٧ -	» » » »
٥٨ -	» » » »
٥٩ -	» » » »
٦٠ -	» » » »
٦١ -	» » » »
٦٢ -	» » » »
٦٣ -	» » » »
٦٤ -	» » » »
٦٥ -	» » » »
٦٦ -	» » » »
٦٧ -	» » » »

٦٨ - يجب على قاضي المواد الجزئية أن يسعى في المصالحة بين الخصام في أول جلسة يحضرون فيها أمامه فإن تيسر حصول الصلح بينهم يحرر محضراً بموافق الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع عليه كل من الخصام امضاء أو ختمه ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ وعلى الكاتب أن يسلم صورته بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بالأحكام (دكرينو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٦٩ - (التيق بدكرينو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٧٠ - في اليوم المعين لتقديم الدعوى أمام المحكمة يحضر الخصام بأنفسهم أو من يوكلونه عنهم بمقتضى توكيل خاص في القضية أو عام في المرافعات أمام المحاكم

أنما يجب عليهم دائماً أن يحضروا بأنفسهم أمام قاضي المواد الجزئية إن لم يحدث لهم عذر يمنعهم عن الحضور

٧١ - يجوز للمحكمة دائماً أن تحكم بحضور الخصام بأنفسهم أمامها في يوم تعيينه لذلك وحكمها بهذا الحضور لا يعلن على يد محضر إذا كانت الدعوى مقامية بمواجهة الخصام

٧٢ - إذا كان الخصم عذراً مقبولاً يمنعه عن الحضور بنفسه جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاتها للسمع أقواله ويقيدها في محضر يوضع عليه امضاء كاتب المحكمة الذي يستحبه القاضي وامضاء الخصم المسؤول إن كان ممن يكتب أو في مكانه الكتابة ويذكر في المحضر أسباب التأخير

٧٣ - للقاضي المعين لتلك التطرف بما يقتضيه الحال من حضور الخصم الآخر في المحضر المذكور أو عدمه

٧٤ - يجب على الوكيل أن يثبت وكرانه عن موكله ويجوز أن تكون ورقة التوكيل غير رسمية

٧٥ - بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصام يكون محل الوكيل هو المعتبر في أحوال الاعلان وما يتفرع عنها

٧٦ - الخصم الذي لا يكون له وكيل ما كن بالبلدة الكائنة بها المحكمة يجب عليه أن يعينه له محملاً بالبلدة المذكورة والا فيعتبر اعلان الاوراق صحياً بمجرد تسليمها على يد محضر في قلم كاتب المحكمة

٧٧ - لا يجوز لاحد قضاة المحاكم ولا للنائب العمومي عن الحضرة التذويبة ولا لاحد وكلائه ولا لاحد المأمورين الموظفين بالمحاكم المذكورة أن يكون وكيل في المرافعة أو المدافعة عن الخصام سواء كان بالمشافهة أو بالكتابة ولا بطريق الافشاء ولو كانت الدعوى مقامة أمام محكمة غير المحكمة التابع لها

٧٨ - تحصل المرافعة في الدعاوى المستعجلة بالجلسة التي تقدم فيها الدعوى أو في الجلسة التالية لها اذا اقتضى الحال ويراعى في ذلك ترتيب قيدها في الجدول

٧٩ - يجوز للمحكمة أن تعين في ترتيبها جزءاً من الجلسة بعد تقديم القضايا لسماع الدعاوى التي تمكن المرافعة فيها بأقوال مختصرة

- ٨٠ - الدعاوى الغير مستجيلة يجري قيدها في جدول مخصوص على حسب ترتيب تواريخ الأوامر الصادرة بقيدتها
- ٨١ - تكون المرافعات علانية الا في الاحوال التي تأمر المحكمة بإجراء المرافعة فيها مرا سواء كان من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصام محافظة على النظام العمومي أو مراعاة للأدب
- ٨٢ - لا يجوز المقاطعة على الخصام أو وكلائهم في أثناء كلامهم ولا منعهم عنه الا اذا تعدوا على النظام العمومي أو على أشخاص خارجين عن الدعوى
- ٨٣ - ليس للخصام أن يطلبوا إعادة الاستماع اليهم بعد اعطاء أجوبتهم في ثاني مرة
- ٨٤ - يكون المدعى عليه آخر من يتكلم
- ٨٥ - ضبط وربط الجلسة منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بالنظام
- ٨٦ - اذا حصل هذا التشويش من أحد أرباب الوظائف بالمحكمة يجوز الحكم عليه بالعقاب التأديبي في حال انعقاد الجلسة
- ٨٧ - يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر عما يقع من الجنايات أو الخلل فيها ويأمر أيضا بالشروع في التحقيق الذي يمكن اجراؤه في حال انعقادها
- ٨٨ - اذا اقتضى الحال للقبض على من تقع منه الجناية أو الخنعة في الجلسة فيأمر رئيسها بذلك ويجري وضعه في دار السجن بناء على طلب وكيل النائب العمومي بمجرد الاطلاع على ذلك الامر

٨٩ - تكون المحكمة مختصة بإصدار الحكم بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة على من يقع منه تشويش في الجلسة وينفذ حكمها في الحال وبإصدار الحكم بالعقوبة على من تقع منه خنعة في الجلسة سواء كانت في حق المحكمة أو أحد أعضائها أو أحد المأمورين الموظفين بالمحاكم

وتكون أيضاً مختصة بالحكم من تلقاء نفسها بالعقوبة المقررة لخنعة شهادة الزور على من ارتكبها في الجلسة ويكون حكمها نافذا ولو مع حصول الطعن فيه بطريق الاستئناف

ومع ذلك فيجوز للمحكمة أن تقتصر على تطبيق المادة ٨٧ من هذا القانون وتأمراً بالقبض على من شهد زوراً وأحاطته على قلم النائب العمومي لمحاكمته (ذكر بـ ١٦ محرم سنة ١٣١٤ - ٢٧ يونيو سنة ١٩٩٦)

٩٠ - الجناح التي لم يحكم فيها في حال انعقاد الجلسة أو انتهت الجلسة ولم تعين المحكمة جلسة أخرى للحكم فيها يكون النظر فيها على حسب الأصول المعتادة

الباب الرابع

(في الأحكام)

٩١ - الأحكام تصير المداولة فيها ويكون تحريرها والنطق بها في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة والمرافعة

٩٢ - يجوز مع ذلك للمحكمة أن تؤخر صدور الحكم في الدعوى بجلسة أخرى بمعدل ثمانية أيام

- ٩٣ - إذا اقتضى الحال تأخير صدور الحكم مرة ثانية فيصير التعريف والتنبيه بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه صدور الحكم وتذكر أسباب التأخير بالدفتار المعد لقيود مداولات المحكمة
- ٩٤ - لا يجوز للحكمة أن تسمع توضيحات من أحد الخصام ولا من أحد وكلائهم في حال المناوالة بأودة المشورة الا بحضور الخصم الآخر
- ٩٥ - لا يسوغ في وقت المناوالة قبول تقرير أو مذكرة أو ورقة من أحد الخصام بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدما
- ٩٦ - يجمع الرئيس الآراء بعد المناوالة مبتدئا بالعضو الأصغر سنًا ثم يعطى رأيه في الآخر
- ٩٧ - تصدر الاحكام بإجماع الآراء أو بأغليتها
- ٩٨ - اذا تشعبت الآراء لاكثر من رأيين فالفرق الأقل عددا أو الفريق الذي من ضمنه العضو الأقل مدة يارزمه أن ينضم لاحد الرأيين الصادرين من الأكثر عددا
- ٩٩ - ومع ذلك لا يكون هذا الفريق ملزوما بالانضمام المذكور الا بعد أخذ الآراء مرة ثانية
- ١٠٠ - يشترط في القضاة الذين يحكمون في الدعوى سبق حضورهم جميعا في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة والا كان الحكم لاغيا
- ١٠١ - ويجب أيضا أن يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وأن تكون تلاوته في جلسة علانية

١٠٢ - ومع ذلك اذا حصل لاحد القضاة مانع لا يمكن دفعه يمنعه عن الحضور وقت التلاوة فيكتفي الحال بان يضع ذلك العضو امضاءه على نسخة الحكم الاصلية قبل تلاوته

١٠٣ - الاحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية ومن محاكم الاستئناف يلزم أن تكون مشتملة على الاسباب التي بنيت عليها والا كلفت لاغية

١٠٤ - يوضع على صورة الحكم الاصلية امضاء كل من رئيس المحكمة وكتابتها

١٠٥ - يجب على كاتب المحكمة أن يقيم في دفتر ممر الصاqqف على كل صحيفة منه العلامة اللازمة لأسباب الحكم ان كانت ونصه وأسماء الاخصام وأسماء القضاة الذين حضروا في الجلسة ويكون قيد ذلك على حسب ترتيب التواريخ بدون ترك بياض أو حصول شطب أو تحشير بين السطور

١٠٦ - كل صورة أصلية من صور الاحكام المقيدة في هذا الدفتر يصير امضاءها من رئيس المحكمة وكتابتها

١٠٧ - على كاتب المحكمة أن يسل في ظرف ثمانية أيام من يوم الطلب نسخة الحكم المقضى التنفيذ بموجبها وغيرها من النسخ التي تطلب منه

١٠٨ - يسوغ لكل انسان الاطلاع على الاحكام في نفس المحكمة اذا بين تاريخها وأسماء الاخصام

١٠٩ - ويسوغ أيضا عطاؤه ما يطلبه من ملخصها أو صورتها

١١٠ - تعطى نسخة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها للخصم الذي تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه انما لا تعطى هذه النسخة للخصم المذكور الا اذا كان اجراء التنفيذ واجبا

١١١ - لرئيس المحكمة التي صدر منها الحكم أولن ناب عنه من القضاة أن يحكم في المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها أو تسليم نسخة ثانية في حالة ضياع النسخة الاولى ويكون حكمه بناء على طلب أحد الخصام حضورا الآخر بموجب علم خبر في ميعاد أربع وعشرين ساعة

ويجوز الطعن في حكمه أمام المحكمة الصادرة منها الحكم المراد استلام نسخته بحيث تكون مركبة من جميع القضاة الذين أصدروا ذلك الحكم ما لم يكن لهم عندئذ عنهم عن الحضور

١١٢ - لا يجوز تنفيذ الاحكام الا بعد اعلانها للخصم

١١٣ - يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها

١١٤ - اذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الخصام على الآخر فيما يدعيه كله أو بعضه جازا الحكم بالمقاصة في المصاريف أو تخصيصها عليهم حسب ما تراه المحكمة وتقدره في حكمها

١١٥ - يجوز للمحكمة في جميع المناوئ أن تحكم بتعويضات في مقابلة المصاريف الناشئة عن دعوى أو مدافعة كان القصل بينهما مكيدة الخصم

١١٦ - تقدّر مصاريف الدعوى في الحكم ان أمكن والاقتضى
بها ورقة فائدة المفعول من كاتب المحكمة بناء على ما يقدره رئيسها أو من
يتوب عنه من القضاة بغير احتياج الى مراعاة جديدة من أجل ذلك

١١٧ - يجوز لكل من الخصام المعارضة في تقدير المصاريف
في ظرف ثلاثة أيام تضى بعد يوم اعلان الحكم اليه أو اعلان الورقة المعطاة
من كاتب المحكمة أو وصول فائمة المصاريف المقدرة اليه ونصح المعارضة
منه بمجرد تعريفه بذلك في قلم كاتب المحكمة

١١٨ - تنظر المعارضة في أودة مشورة المحكمة الصادرة من الحكم
بناء على طلب أحد الخصام حضور الآخر في ميعاد أربع وعشرين ساعة
بمقتضى علم خبر اذا كانت تلك المعارضة تستلزم حضور الخصم الآخر
فان لم يكن للخصم الآخر منزلة حاصلة أو محتملة الحصول في تعديل
المصاريف المقدرة تكون المعارضة مع ذلك جائزة القبول ولن حصلت
منه أن يحضر وحله

واذا كانت المعارضة حاصلة في المصاريف المقدرة لاحد المأمورين
التابعين الى المحكمة فيجب طلب حضوره في ميعاد أربع وعشرين ساعة

الباب الخامس

(في الاحكام الصادرة في غيبة أحد الخصام)

١١٩ - اذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم المعين للحضور بالجلسة
المنعقدة بالمحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه

المحكمة في حال غيبته اذا طلب المدعي الحكم بالغياب وتحققت صحة دعواه فان لم يتحقق للحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعي أو تأمر بإبائه بالادلة اللازمة أما اذا تخلف المدعي والمدعى عليه عن الحضور فيصير شرط الدعوى من جدول القضايا

١٢٠ - لا يصح التمسك بالحكم الصادر في حال الغيبة الا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها

١٢١ - يجوز للحكمة في أحوال مستثناة أن تؤثر الحكم في الغياب الى ثمانية أيام

١٢٢ - الاحكام الصادرة في حال الغياب يكون صدورها وأخذ نسخها واعلانها بالتطبيق على ما هو مقرر في شأن الاحكام الصادرة بمواجهة الخصام

١٢٣ - اذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للدعي أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه اعلان ذلك الحكم الى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك ان تخلف أحد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا تقبل منه المعارضة فيه

(ذكرتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

١٢٤ - اذا لم يحضر المدعي في الميعاد المعين كان المدعي عليه مخيرا بين طلب ابطال المرافعة وبين طلب الحكم غيابيا في أصل الدعوى ولا يقبل الطعن في الحكم بطلان المرافعة بأي طريقة كانت

(ذكرتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

١٣٥ - اذا حضر المدعى عليه أمام المحكمة في الجلسة الاولى تعتبر الدعوى مقامة بمواجهة الخصام ولو تخلف المدعى عليه عن الحضور بعد ذلك ولكن لا يجوز للمدعى أن يبدى أقوالا أو طلبات جديدة ولأن يغير أو يزيد في الأقوال والطلبات السابقة

(ذكر بتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

١٣٦ - اذا حضر المدعى أمام المحكمة في الجلسة الاولى ثم تخلف بعد ذلك عن الحضور تعتبر أيضا الدعوى مقامة بمواجهة الخصام ويجوز للمدعى عليه أن يطلب ابطال المرافعة أو الحكم في أصل الدعوى بناء على الأقوال والطلبات الختامية السابق ابدائها

(ذكر بتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

الباب السادس

(في الاوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصام)

١٣٧ - في الأحوال التي يكون للخصم فيها وجه في طلب صدور أمر يقدم غرضه بذلك الى رئيس المحكمة أو الى القاضي المعين للامور الوقفية

١٣٨ - يجب على رئيس المحكمة أو القاضي المذكور أن يكتب أمره في ذيل العريضة ولو كان بعدم قبولها

١٣٩ - يترك مقدم العريضة نسخة منها عند رئيس المحكمة أو القاضي ليسلمها مع صورة من أمره ممضاة منه الى كاتب المحكمة بغير تأخير

١٣٠ - لمن قدم العريضة وللخصم الذي أعلن الامر اليه الحق في التظلم من الامر الى المحكمة مع تكليف الخصم الآخر بالحضور أمامها بمقتضى علم خبر انما لا يترتب على هذا التظلم توقيف تنفيذ الامر تنفيذاً مؤقتاً اذ أنه واجب حتماً

ويمحون أيضاً أن يكون التظلم من الامر منضمماً بالتبعية الى الدعوى الاصلية في أى حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يترتب على ذلك سقوط حق بسبب مضي الميعاد

١٣١ - لا تذكر في الاوامر الاسباب التي بنيت عليها انما الاوامر التي تكون منافية لامر سبق صدوره من نفس الامر أو غيره لا بد أن تكون مشتملة على بيان الاحوال الجديدة التي اقتضت اصدارها والا كانت لاغية

١٣٢ - وفضلاً عما ذكر يكون للخصم الذي صدر عليه الامر الحق دائماً في أن يتظلم منه لنفس الامر مع تكليف الخصم الآخر بالحضور بمقتضى علم خبر

الباب السابع

(في الاجراءات التي تحدث أمام المحكمة الابتدائية)

(الفصل الاول - في دفع الدعوى باوجه ابتدائية)

قبل الدخول في موضوعها)

١٣٣ - أوجه الدفع الجائز ابدؤها قبل الدخول في موضوع

الدعوى هي

الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى المرفوعة لها
 الدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى
 أو دعوى ثانية مرتبطة بها
 الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها
 الدفع بطلب الاطلاع على الاوراق المتصل بها الخصم في الدعوى
 الدفع بطلب ميعاد لاستحضار شخص غير حاضر في الدعوى على أنه
 ضامن فيما يتعلق بها

(الفرع الاول - في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى وطلب الاحالة على محكمة أخرى)

١٣٤ - الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع
 القضية والدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك
 الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها يجب ابداءها قبل ما عداها من
 أوجه الدفع وقبل ابداء أقوال أو طلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى
 سواء كانت أصلية أو فرعية أو مقامة من المدعى عليه على المدعى في أثناء
 الخصومة

انما اذا كان الدفع بعدم اختصاص المحكمة مبنيا على ما هو مقرر في
 مادتي ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فيجوز ابداءه في أى حالة
 كانت عليها الدعوى والمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها

١٣٥ - يجوز للمحكمة المقدم إليها الدفع بعدم الاختصاص أن تحكم فيه وفي أصل الدعوى حكماً واحداً بشرط أن تبين ما حكمت به في كل منهما على حدة

١٣٦ - إذا طلب أحد الخصام إحالة الدعوى على محكمة أخرى بسبب كونها مقامة بها في حال هذا الطلب بيمين عاقر يرب على المحكمة التي قدمت إليها الدعوى أولاً للحكم فيه ما لم يتحقق من أحوال القضية أن طلب الإحالة بقصد مكيده الخصم

١٣٧ - إذا كان طلب الإحالة مبنياً على ارتباط الدعوى بدعوى أخرى فيكون الحكم فيه إلى المحكمة التي قدم إليها الطلب المذكور

(الفرع الثاني)

(في الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها)

١٣٨ - إذا كانت الورقة التي أقيمت بدعوى أصلية أو دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو غير ذلك باطلة وحضر الخصم المطالب بحضوره فيزول ما اشتملت عليه تلك الورقة من البطلان ويسقط الحق في الدفع به

ومع ذلك يجوز للخصم الذي تخلف عن الحضور أن يرفع دعوى بطلان ورقة الطلب في وقت المعارضة في الحكم الصادر في غيبته أو في وقت استئناف الحكم انما يجب عليه إجراء ذلك قبل إبداء أى مدافعة أخرى

١٣٩ - يزول بطلان كل ورقة غير الأوراق المذكورة سابقا بمجرد الرد عليها من الخصم بما يستفاد منه أنه اعتبرها صحيحة أو بمجرد حصول أى شئ من الاجراءات المترتبة على تلك الورقة بصفة كونها صحيحة

(الفرع الثالث - في الدفع بطلب الميعاد)

١٤٠ - اذا ادعى أحد في المواد المدنية عقب دعوى أصلية أو فرعية أو عقب دعوى أقيمت من المدعى عليه على المدعى في أثناء الدعوى الأصلية أن له حقاً في استحضار شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى جازله أن يستحصل على ميعاد لاستحضار ذلك الضامن وتراعى في تقدير هذا الميعاد المدة اللازمة لتكليف الضامن بالحضور

١٤١ - يجوز لمن كلف بالحضور على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى أن يطلب ميعاداً آخر لاستحضار من يدعى أنه ضامن له

١٤٢ - يجب على المحكمة أن تعطى الميعاد المذكور اذا كان مدعى الضمان كلف المدعى عليه بالحضور قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ الدعوى التي نشأ عنها استحضار الضامن
ويجب أيضاً إعطاء الميعاد المذكور اذا كان طلبه حاصلاً في ظرف الثمانية أيام المذكورة

١٤٣ - في المواد التجارية مطلقاً وفي المواد المدنية اذا اقتضت الثمانية أيام المذكورة ولم يطلب فيها حضوراً حلاً على أنه ضامن فيما يتعلق

بالدعوى يكون للحكمة النظر في استصواب أو عدم استصواب تأخير الحكم في الدعوى الأصلية لليوم الذي فيه يمكن حضور المدعى عليه بالضمان للوقوف على الحقيقة

١٤٤ - طلب الميعاد والمعارض من الخصم الآخر بعدم لزومه يحكم فيهما بوجه الاستعجال

١٤٥ - في جميع الدعاوى إذا مضت مواعيد التكليف بالحضور في دعوى الضمان والمواعيد المتعلقة بالدعوى الأصلية ولم يصدر حكم في أحدهما تضم الدعوتان لبعضهما ويحكم فيهما بحكم واحد إلا إذا استصوبت المحكمة الحكم في كل من الدعوتين على حدة

١٤٦ - إذا حكم بعدم الحق في دعوى الضمان جاز الحكم على من ادعى به بتعويضات في نظير الضرر الناشئ عن التأخير بسبب الميعاد الذي استحصل عليه مدعى الضمان بالاحتجاج باستحضار الضامن

١٤٧ - يجوز في جميع الأحوال للحكمة المقسمة فيها الدعوى الأصلية أن تحكم في دعوى الضمان ما لم يتحقق لها أن الدعوى الأصلية لم تقم إلا بقصد جلب الضامن أمام محكمة غير المحكمة التابع إليها

١٤٨ - في حالة ضم دعوى الضمان للدعوى الأصلية إذا حكم بالزام الضامن فيكون الحكم للدعى الأصلي إذا اقتضاه الحال ولو لم تكن دعواه الأعلى مدعى الضمان ويجوز أن يترك سنبيل المدعى بالضمان من الدعوى الأصلية ما لم يكن ملزماً فيها بشئ خاص بشخصه

١٤٩ - انا اقيمت دعوى من اللدعى عليه على اللدعى في أثناء الخصومة كان للددعى الحق في طلب ميعاد ثلاثة أيام للاجابة عنها وكذلك اذا تمسك أحد الاخصام باوراق لم يسبق اطلاق الخصم الآخر عليها كان له الحق في طلب ميعاد ثلاثة أيام للاطلاع عليها

١٥٠ - الاطلاع على الاوراق المسجلة في قلم كتاب المحكمة يكون في محل تسليمها بغير انتقالها منه

١٥١ - تقدم أوجه الدفع مع بعضها الى المحكمة قبل ابداء أى مدافعة في أصل الدعوى

(الفصل الثاني - في الاجراءات المتعلقة بالثبوت)

١٥٢ - اذا تراى للحكمة أن القضية غير صالحة للحكم فيها جاز لها أن تأمر أو تأذن بانبات صحة الدعوى بأوجه الثبوت المذكورة في الفروع الآتية (ذكرينو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

(الفرع الاول - في استجواب الاخصام)

١٥٣ - لكل من الاخصام الحق في أن يطلب استجواب خصمه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى المقامة

١٥٤ يجوز للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الاسئلة الموجهة اليه كلها أو بعضها اذا لم تكن مشتملة على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول

١٥٥ - الاستئالة التي أجازتها المحكمة أو التي لم يعارض الخصم في جواز قبولها فتوجه من رئيس المحكمة ويحجب عنها من الخصم بنفسه في نفس الجلسة بغير حكم خلاف الحكم الذي يصدر بقبولها عند التعارض ومع ذلك للمحكمة أن تعطى ميعادا للاستجواب

١٥٦ - تجب كتابة الاجوبة المعطاة من الخصم في دفتر الجلسة وبعد تلاوتها يوضع عليها امضاء كل من المسؤول ورئيس المحكمة وكتابتها
١٥٧ - اذا امتنع المسؤول من وضع امضائه أو كان له مانع منه فيذكر ذلك في دفتر الجلسة

١٥٨ - اذا كان الخصم عذري عنه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاة الاستجواب في محله وفي هذه الحالة يحرر محضر على موجب به الخصم بحضور كاتب المحكمة ويوضع عليه امضاء كل من القاضي المعين وكاتب المحكمة والمسؤول

١٥٩ - اذا كان الخصم المقتضى استجوابه مقبلا بدائرة محكمة غير المحكمة القائمة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائرتها

١٦٠ - تكون المجاوبة بمواجهة من طلب الاستجواب انما لا يجوز له التكلم في أثناء ذلك

١٦١ - اذا امتنع المسؤول عن الاجابة عن أسئلة مبنية على وقائع متعلقة بالدعوى وبإثارة القبول أو تخلف عن الحضور لاستجوابه فالمحكمة النظر فيما يحتمله ذلك

١٦٢ - في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه بسوغ المحكمة أن تحكم بان هذا الامتناع مما يؤذن بآثبات الوقائع المبينة عليها الاستئالة بالينة ولو كانت الحالة مما لا تجوز القوانين الاثبات فيها بذلك

(الفرع الثاني - في اليمين)

١٦٣ - على الخصم الذي يكلف خصمه باليمين الحاسمة للزراع أن يقدم صيغة السؤال الذي يريد استخلافه عليه بعبارة واضحة صريحة

١٦٤ - لا يجوز للوكيل في الخصومة أن يكلف الخصم الآخر باليمين الحاسمة ولا أن يردّها عليه بدون إذن مخصوص بذلك من الموكل

١٦٥ - يجوز رفض طلب اليمين اذا كان التحليف مطاوعا على واقعة غير متعلقة بالدعوى أو كانت اليمين غير جائزة القبول بناء على ما تدون في القانون المدني

١٦٦ - لا يجوز التكليف من باب الاحتياط باليمين الحاسمة لان التكليف بتلك اليمين يفيد ترك ما عداها من أوجه الثبوت للمادة المراد الاستخلاف عليها

١٦٧ - اذا لم يعارض الخصم المطاوع تحليفه في تعلق الواقعة المقصود استخلافه عليها باصل الدعوى ولا في جواز قبولها واجب عليه الحلف فورا انما يجوز للحكمة أن تعطيه ميعادا للحلف ان رأت لذلك وجها ومع ذلك يسوغ للخصم المذكور أن يرد اليمين على خصمه

١٦٨ - اذا امتنع الخصم عن تأدية اليمين ولم يردها على نصحه فالواقعة المراد الاستحلاف عليها تعتبر صحيحة

١٦٩ - يجب على المحكمة عند الحكم بتعلق الواقعة المطلوب التحليف عليها باصل الدعوى ويجوز قبولها اذا كان قد حصل تنازع فيها أن تبين في الحكم المذکور صيغة السؤال المراد التحليف عليه ويجوز للمحكمة في جميع الاحوال أن تغير في صيغة السؤال التي يقدمها الخصم

١٧٠ - من يطلب التجيل من الاخصام يعلن حكم اليمين لخصمه ويكلفه بالحضور لاداء اليمين مع مراعاة الاصول والمواعيد المقررة للطلب أمام المحكمة

١٧١ - يجوز للخصم المطلوب تحليفه أن يؤدي اليمين على حسب الاصول المقررة بديانته ان طلب ذلك

١٧٢ - وفي الاحوال الاخر تكون تأدية اليمين بان يقول الخالف أحلف على ثبوت أو نفي المخاوف عليه ويذكر ألفاظ السؤال بالصيغة التي تقررت

١٧٣ - لا يجوز التوكيل في تأدية اليمين

١٧٤ - اذا ثبت وجود مانع لمن كلف باليمين عن الحضور لادائها جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاتها ليتوجه اليه ويحلفه اليمين ويكون معه كاتب من المحكمة

١٧٥ - في حالة بعد من كلف باليمين عن المحكمة يجوز لها أن تجيل استخلافه على محكمة المواد الجزئية المقيم بدائلتها

١٧٦ - في جميع الاحوال السالف ذكرها يكتب محضر بتأدية
اليمين ويوضع عليه امضاء أو ختم كل من الحالف ورئيس المحكمة أو القاضي
المعين للتخليف وكاتب المحكمة

(الفرع الثالث - في التحقيقات)

١٧٧ - على الخصم الذي يريد اثبات شيء بالبينه أن يبين الوقائع
التي يريد اثباتها في أقواله وطلباته المقدمة للمحكمة بالكافة أو في الجلسة
شفاها فان بينها شفاها تذكر في محضر الجلسة

١٧٨ - ان لم ينازع الخصم في تعلق تلك الوقائع بالدعوى ولا
في جواز قبولها أو نازع في ذلك وحكمت المحكمة بالتعلق والقبول فتأذن
بالتحقيق

١٧٩ - يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بان الوقائع المتمسك
بها ليست متعلقة بالدعوى ولا جائزة القبول

١٨٠ - ويجوز لها أيضاً أن تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بالبينه
في الاحوال التي يجوز للقانون فيها ذلك الاثبات متى رأت أن ذلك يؤدي
لوقوف على الحقيقة

١٨١ - اذا أدعت المحكمة لاحد الاخصام اثبات شيء بالبينه كان
للخصم الآخر الحق دائماً في اثبات عدم صحة ذلك الشيء بالبينه أيضاً

١٨٢ - يجب أن تكون الوقائع المقتضى اثباتها بالبينه مبيناً كل
منها على انفراد بالدقة والضبط في الحكم الصادر بذلك

١٨٣ - يجب أن يكون التحقيق أمام المحكمة وتعين الجلسة التي يكون فيها استماع شهادة الشهود في الحكم الصادر بإجرائه ويجوز للمحكمة أن تعين في الجلسة المذكورة أحد قضاتها السماع شهادة الشهود وعلى القاضي الذي يعين لذلك أن يشرع في إجراء التحقيق بعد انقضاء تلك الجلسة فوراً

فإن كان محل إقامة الشهود بعيداً عن البلدة الكائن فيها مركز المحكمة جاز لها أن تعين بناء على طلب الخصم الذي يريد الإثبات بالبيئة قاضي المواد الجزئية الموجود في محل إقامة الشهود أو في محل إقامة الفريق الأكثر عدداً منهم ويكون هذا التعيين بمقتضى أمر من المحكمة يكتب في محضر الجلسة ولذلك يجب على الخصم المذكور أن يبين اسم ولقب ومحل إقامة كل من الشهود

وفي حالة ما إذا تعين قاضي المواد الجزئية لاستماع شهادة الشهود وجب عليه أن يعين بناء على عريضة تقدم له بمن يطلب التعجيل من الخصام المحل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها استماع شهادة الشهود وتعلن صورة الأمر الصادر بتعيين المحل واليوم والساعة إلى الخصم الآخر معرفة كاتب المحكمة قبل اليوم المعين لاستماع شهادة الشهود بثلاثة أيام

١٨٤ - إذا طلب أحد الخصام امتداد الميعاد لإجراء التحقيق يحكم في ذلك الطلب فوراً من المحكمة أو من القاضي المعين بعد سماع أقوال الخصام بوجه الإيجاز ويصدر الحكم بأمر يكتب في محضر الجلسة

١٨٥ - إذا امتنع القاضي عن امتداد الميعاد لبراء التحقيق
جاز للخصم رفع أمر ذلك الامتناع إلى المحكمة ولها الحكم بامتداد الميعاد
أو صرف النظر عنه والحكم في أصل الدعوى

١٨٦ - لا يجوز للحكمة والالقاضي أن يأذنا بامتداد الميعاد أكثر
من مرة واحدة

١٨٧ - إذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم ذلك
منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر لإداء الشهادة بجميع أيام واحد
مقدما غير مواعيد المسافة

١٨٨ - يستمر التحقيق حتى يتم استماع شهادة جميع الشهود

١٨٩ - يكون العمل في تحقيق التقي الذي يطلبه الخصم الآخر
بقصد الرد على تحقيق الثبوت على حسب ما سبق بيانه ويكون تعيين اليوم
لذلك التحقيق بما يصدر بعد انتهاء تحقيق الثبوت فورا

١٩٠ - تتبع القواعد الآتية بيانها في تحقيق الثبوت وفي تحقيق
التقي

١٩١ - إذا لم يحضر الشاهد لإداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور
على الوجه المعتبر فإلزاما يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديواني وإذا اقتضى
الحال حضوره يكلف تأميا بالحضور وعليه مصاريف ذلك التكليف

١٩٢ - يضطر الحكم بهذه الغرامة من المحكمة أو من القاضي
المعين للتحقيق وفي هذه الحالة يندرج حكمه بذلك في محضر التحقيق

- ١٩٣ - يضاعف مقدار الغرامة اذا تأخر الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية
- ١٩٤ - وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أو للقاضي المعين للتحقيق أن يصدر أمرا باحضار الشاهد رغماعنه
- ١٩٥ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجاوبة يحكم عليه على الوجه المذكور أنفباغرامة مائة قرش ديواني فضلا عن الحكم عليه بما يترتب على امتناعه من التعويضات للاخصام
- ١٩٦ - اذا حضر الشاهد الذى تأخر أو لاعن الحضور وأبدى أعذارا ثابتة أو حجت تأخيره وجبت اقالته من الغرامة
- ١٩٧ - اذا ثبت أن للشاهد مانعا عن الحضور ينقل القاضي المعين للتحقيق معصوبا بكتاب المحكمة الى منزل ذلك الشاهد لسماع شهادته فان كان التحقيق أمام المحكمة وجب عليها أن تعين أحد قضاتها لذلك
- ١٩٨ - لا يجوز رد شهادة أحد الشهود ولا تجريحه ولو كان قريبا أو صهرا لأحد الاخصام الا اذا كان غير قادر على التمييز سواء كان ذلك بسبب زيادة كبر أو صغر سنه أو بسبب مرض فى جسمه أو فى قواه العقلية أو غير ذلك من الاسباب التى من هذا القبيل
- ١٩٩ - تسمع أقوال من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة على سبيل الاستدلال فقط
- ٢٠٠ - يجوز لمن لا قدرة له على التكلم أن يؤدى الشهادة اذا أمكنه أن يبين مقصوده بالكتابة أو بواسطة الاشارات

٢٠١ - يجب على كل شاهد تجاوز سن الأربع عشرة سنة أن يحلف عينا قبل استجوابه

٢٠٢ - لا يجوز لأحد أن يؤدي شهادة عما تضمنته ورقته من الأوراق المتعلقة بالاشغال الميرية الا اذا سبق نشرها أو أذنت بافشاها الجهة المختصة بها

٢٠٣ - اذا دعى أحد الموظفين الى افشاء ما صار تبليغه اليه على سبيل المسارة في أثناء اجراء وظائفه ورأى أنه يترتب على عدم كتمان ذلك ضررًا للصحة العمومية فلا يلزم بالافشاء

٢٠٤ - اذا علم أحد القضاة ونحوهم أو أحد ماموري الضبطية القضائية أو ماموري الضبط والربط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر في قانون العقوبات فلا يجوز على أن يعترف عن مصدر علمه بذلك

٢٠٥ - كل من علم من الافوكاتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صناعته أو خدمته بامر ما أو بتوضيحات عن ذلك الامر لا يجوز له في أي حال من الاحوال الاخبار بذلك الامر ولا بالتوضيحات ولو بعد دانتها خدمته أو أعمال صناعته ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو بخلعة

٢٠٦ - ومع ذلك يجب على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يؤديوا الشهادة عن الامر والتوضيحات المتقدم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم

٢٠٧ - لا يجب على أحد الزوجين أن يفشى بغير رضاه الآخر ما بلغه اليه في أثناء الزيجة ولو بعد انقضاء علاقتهما بينهما الا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر بحق أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب وقوع جناية أو خنعة منه على الآخر

٢٠٨ - يؤدي كل واحد من الشهود شهادته على انفراد بغير حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم

٢٠٩ - على الشاهد أن يعرف عن اسمه ولقبه وصنفته أو وظيفته ومجده وأن يبين قراءته أو مصاهرته ودرجة القرابة أو المصاهرة ان كان قريبا أو صهرا لأحد الخصام ويبين ان كان خادما أو مستخدما عند أحد الخصام

٢١٠ - وعليه أيضا أن يحلف عينا بأنه يشهد بالحق وتكون تأدية اليمين على حسب الاصول المقررة بديانته ان طلب ذلك

٢١١ - على الخصم الذي استخضر شاهدا أن يمدى على التوالى الأسئلة التي يرغب استشهاده عليها ثم يمدى الخصم الآخر ما يريد استشهد ذلك الشاهد عليه وكل هذا بغير أن يقطع أحد الخصام كلام الآخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة

٢١٢ - لا يجوز للخصم اداء أسئلة جديدة للشاهد بعد تمام استشهاده على ما أبداه كل منهم الا باذن المحكمة أو القاضي المعين للتحقيق

٢١٣ - يجوز لرئيس المحكمة أو لأحد قضاةها بعد استشهد الشاهد على ما أبداه الخصام أن يسأل المباشرة من تلقاء نفسه عما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة

٢١٤ - في أثناء ابداء الاستئلة من أحد الاخصام عما يرغب استشهاده الشاهد عليه يجوز للخصم الآخر الاعتراض على ابداء سؤال جديد لاتعلق به الواقعة المقصود اثباتها أو خارج عن حدة الياقة وللقاضي منع ذلك السؤال

٢١٥ - يتلى على كل شاهد ما آتاه من الشهادة ويضع امضاه عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها

٢١٦ - اذا امتنع الشاهد من وضع امضائه أو كان لا يمكنه وضعها وجب ذكر ذلك في المحضر

٢١٧ - تؤدى الشهود شهاداتهم شفاهاً بدون مراجعة مذكرات تلك

٢١٨ - يشتمل محضر التحقيق على صورة العريضة والامر الذى عين فيه يوم التحقيق وعلى بيان المحل واليوم والساعة اللاتى حصل فيها التحقيق وعلى أسماء الاخصام وألقابهم وصنائعهم ومخلاتهم مع بيان حضورهم أو عدمه وبيان ما حصل منهم من التطلبات وعلى بيان حضور الشهود أو عدمه والاوامر الصادرة فى شأنهم وبيان شهادة الشهود والايمان اللاتى حلفوها وبيان ما حصل من رد الشهود وما ترتب عليه من المسائل الفرعية وبيان الاستئلة التى وجهت ومن وجهها وبيان المسائل الفرعية التى نشأت عن توجيه الاستئلة وبيان الاجوبة وذكر تلاوة شهادة الشهود عليهم وتصديقهم عليها والتصحيحات التى عرفوا عنها وبيان الجلسات التى اقضاها التحقيق .

٢١٩ - اذا طلب الشهود مقابل تعطيهم فيصير تقديره لهم
ويبين ذلك في المحضر ثم تعطى للشهود ورقة مستخرجة من المحضر وتكون
نافذة على الخصم الذي أحضر الشهود بتأشير من كاتب المحكمة
٢٢٠ - اذا لم تترتب على شهادة الشهود فائدة ما للدعوى فتكون
مصاريف تكليفهم بالحضور ومصاريف سماع شهادتهم على الخصم
الذي أحضرهم

٢٢١ - اذا لم يحصل التحقيق أمام المحكمة أو حصل أمامها ولم
يحكم في الدعوى في نفس الجلسة التي سمعت فيها شهادة الشهود كان
للاخصام الحق في الإطلاع على محضر التحقيق

٢٢٢ - للاخصام في جميع الأحوال أن يأخذوا صورة محضر
التحقيق بشرط أن لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى

(الفرع الرابع - فيما يتعلق بأهل الخبرة)

٢٢٣ - اذا اقتضى الحال تعيين أهل خبرة فللمحكمة أو القاضي
تعيين واحد أو ثلاثة من أهل خبرة على حسب الاقتضاء وتذكر في الحكم
الذي يصدر بالتعيين المواد المقتضى أخذ قول أهل الخبرة عنها مع بيان
ما يصرح لهم به من الإجراء المستحقة ولا حاجة لإعلان ذلك الحكم
ان كان صدوره بمواجهة الاخصام أو بحضور وكلائهم

٢٢٤ - اذا كان الاخصام بالغين ولهم حق التصرف في حقوقهم
وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة باسمائهم يصدق لهم على
ذلك من المحكمة أو قاضي المواد الجزئية

٢٢٥ - يجب على من تعين من أهل الخبرة أن يحضر المحكمة متى كلفه من يطلب التعجيل من الخصام بالحضور ليعلم بما تعينه به باطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك وعلى كاتب المحكمة أن ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعينه ثم يحلف اليمين على يد القاضي المعين للامور الوقفية ولو غير حضور الخصام ويعين في ذيل محضر اليمين المحل واليوم والساعة اللاتي يباشر فيها ما تعينه له

٢٢٦ - محضر اليمين المشتمل على تعيين اليوم بمعرفة أهل الخبرة يصير اعلانه بمعرفة كاتب المحكمة للخصم الآخر قبل الشروع في العمل بأربع وعشرين ساعة بالاقبل والا كل العمل لاغيا

٢٢٧ - وعلى أهل الخبرة مباشرة عمله ولو في حالة غياب الخصام بعد تكليفهم بالحضور حسب القانون

٢٢٨ - على أهل الخبرة سماع أقوال الخصام وملاحظاتهم وسماع شهادة الشهود سواء كان حضورهم بمعرفة الخصام أو بمعرفة أهل الخبرة بدون تخليف للشهود اذا أذنت المحكمة لأهل الخبرة بذلك

٢٢٩ - يذكر في المحضر المشتمل على أعمال أهل الخبرة بيان حضور الخصام وأقوالهم وملاحظاتهم ممضى عليها منهم ما يمكن لهم مانع ثابت يمنعهم عن الامضاء وبيان أعمال أهل الخبرة بالتفصيل وبيان رأيه والوجه التي استند عليها فيه

٢٣٠ - يسلم تقرير أهل الخبرة لقلم كاتب المحكمة وهناك يجوز لكل من الخصام الاطلاع عليه أو طلب صورة منه

- ٢٣١ - بعد تسليم التقرير لقلم كاتب المحكمة يجوز لمن يطلب التجميل من الخصام أن يقدم الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصم الآخر بالحضور اليه باجميع عدا ثلاثة أيام كلمة بمقتضى علم خبر
- ٢٣٢ - تقدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضى الذى ينوب عنه على نقص التقرير المقدم منه
- ٢٣٣ - تقدير الأجرة يكون نافذا على الخصم الذى طلب تعيين أهل الخبرة ومن بعد صدور الحكم فى الدعوى يكون نافذا أيضا على من حكم عليه بمصاريف الدعوى
- ٢٣٤ - تقبل المعارضة فى تقدير الأجرة من كل من الخصام فى الثلاثة أيام التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بالتعريف عنها فى قلم كاتب المحكمة
- ٢٣٥ - يترتب على هذه المعارضة ايضاف تنفيذ تقدير الأجرة ويرفع أمرها الى المحكمة مع طلب كل من الخصام وأهل الخبرة ما لم يكن صدر حكم انتهائى بالالزام بمصاريف الدعوى وأما الناسبق صدور الحكم بذلك فلا يطلب الخصم الذى لم يكن طلب أهل الخبرة ولم يحكم عليه بالمصاريف
- ٢٣٦ - للخصم الذى تحصل على تنقيص أجرة أهل الخبرة بناء على معارضته التسك بالحكم الصادر بذلك على الخصم الذى دفع أجرة أهل الخبرة على حسب تقدير القاضى وللخصم الذى دفع الأجرة أن يرجع على أهل الخبرة

٣٣٧ - يجوز للحكمة أن تعين أهل خبرة ليعطوا رأيهم أمام الجلسة شفاها بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رأيهم بحضور الجلسة

٣٣٨ - اذا أراد أحد الاخصام رد من تعين من أهل الخبرة وجب عليه أن يكلف الخصم الآخر بالحضور بميعاد ثلاثة أيام بعد يوم التعيين اذا كان الحكم بالتعيين صادرا بمواجهة الاخصام وأما اذا كان صادرا في حالة الغيبة فيكون التكليف بالحضور بميعاد ثلاثة أيام من بعد يوم اعلان ذلك الحكم

٣٣٩ - لا يقبل من أحد الاخصام رد أهل الخبرة المعينين باتخاذهم الا اذا كان سبب الرد حادثا بعد التعيين

٣٤٠ - يجوز رد أهل الخبرة اذا كان زواجا أو قريبا أو وصرا لأحد الاخصام على عمود النسب أيا كانت الدرجة وكذلك القريب من الحواشي الى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الاصول طبقة طبقة الى الجدل الاصلى بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة طبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية

ويجوز أيضا رد من له خصومة مقامة أمام المحاكم مع أحد الخصمين ومن تكون له منفعة شخصية في الدعوى ومن أكل أو شرب مع الخصم ومن يكون مستخدما عند أحد الخصمين أو خادما له

٣٤١ - يحكم في رد أهل الخبرة بطريق الاستعجال في أول جلسة

٣٤٢ - اذا تأخر أهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز لمن يطلب التعجيل من الخصام أن يكلفه بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام كاملة بحضور جميع الخصام وللحكمة أن تحدد في الحال ميعادا لتقديم التقرير ولها أيضاً أن تحكم باستبدال أهل الخبرة بغيره بحيث لا يترتب على ذلك اخلال بما يلزم من التعويضات ان كان لها وجه

٣٤٣ - لا تكون المحكمة منقادة الى رأى أهل الخبرة :

٣٤٤ - اذا لم تكف المحكمة بما أبداه أهل الخبرة فلها أن تعين واحداً أو ثلاثة غيرهم من أهل الخبرة ويجوز لمن تعينه أن يستعين بالاستعلام من أهل الخبرة السابقين

(الفرع الخامس - في الكشف على الاعيان الثابتة)

٣٤٥ - يجوز للحكمة أن تسرحه بهيئتها الاجتماعية اذا رأت لزوماً لذلك الى المحل الواقع في شأنه التنازع أو أن تأمر واحداً من قضاتها أو أكثر ممن كان حاضراً وقت المرافعة في الدعوى بالتوجه الى المحل المذكور في اليوم والساعة المعينين لذلك في الحكم أو في الامر الصادر من أقدم القضاة المعينين لذلك

٣٤٦ - اذا لم يكن الحكم بذلك صادراً بمواجهة الخصام أو كان تعيين اليوم بامر القاضي المعين للكشف وجب اعلان الحكم أو الامر المذكور للخصام بمعرفة كاتب المحكمة قبل الوصول الى المحل بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ويقوم هذا الاعلان مقام التكليف بالحضور

٣٤٧ - يحضر بحضوره كفيه أعمال القضاء المذكورين من وقت توجههم الى المحل المقصود لوقت تسليم المحضر في قلم كاتب المحكمة

٣٤٨ - يجوز للمحكمة أو لمن تعينه من قضاتها تعيين أهل خبرة في حال الوجود بالمحل ليبشر والاعمال المطاوعة منهم في الحال بعد حلقتهم الايمان أو سماع الشهود الذين يرى لزوم استئصالهم بعد تحليفهم أيضا ويكون حضورهم مجرد الاخبار لهم من كاتب المحكمة

٣٤٩ - يجب أن يكون كاتب المحكمة حاضرا وقت الوجود بالمحل وأن يضع امضاه على المحضر

٣٥٠ - يصير تقدير المصاريف التي تترتب على الكشف على الاعيان الثابتة بحرفه رئيس المحكمة أو القاضي المعين لذلك ويجرى تسليمها مقدما في قلم كاتب المحكمة ممن يطلب الكشف أو من المدعى ان كانت المحكمة أمرت باجراء الكشف المذكور من تلقاء نفسها

(الفرع السادس - في تحقيق الخطوط)

٣٥١ - يجوز لمن يملك سند غير رسمي أن يكلف من عليه ذلك السند بالحضور أمام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لاجل اعترافه بان هذا السند بخطه أو امضاه أو ختمه ويكون ذلك التكليف بصفة دعوى أصلية على حسب الاصول المعتادة فيها

(ذكر بتاريخ ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٢٥٢ - وفي حالة الاعتراف تصدق المحكمة على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه

(ذكر بتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٢٥٣ - اذا لم يحضر من طلب الاعتراف وحكمت المحكمة في غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للحكوم عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم في ظرف خمائية أيام من يوم اعلانه ويجوز أن تكون المعارضة المذكورة بموجب علم خبر

٢٥٤ - وفي حالة الإنكار أو في حالة وجود سند غير رسمي في خصوصة موقوف الحكم فيها على صحته وأنكر الخصم الخطأ أو الامضاء أو الختم المشتمل ذلك السند عليها تأمر المحكمة بإجراء التحقيق

٢٥٥ - الحكم الصادر بالتحقيق ينعين فيه القاضي الذي يكون التحقيق على يده وأهل الخبرة أيضا ان لم تتفق عليهم الاخصام

٢٥٦ - يؤمر في الحكم المذكور بتسليم الورقة المقتضى تحقيقها في قلم كاتب المحكمة من طالب التحقيق وتبين حالتها من بعد وضع امضاء وعلامة كل من طالب التحقيق وكاتب المحكمة عليها

٢٥٧ - تذكر هذه الاجراءات في محضر التسليم ويمضى عليه كل من كاتب المحكمة ومسلم الورقة

٢٥٨ - يجب على القاضي المعين للتحقيق أن يصدر أمر ابناء على طلب من يطلب التجهيل من الاخصام بتعيين المحل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها حضور الاخصام أمامه للاتفاق على الاوراق التي تحصل المضاهاة عليها

٢٥٩ - تعلن صورة هذا الامر للخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة ويكلف بالحضور بجميع ايام كامل

٢٦٠ - اذا لم يحضر المدعى يسقط حقه في طلب اثبات دعواه بمعرفة أهل خبرة الا اذا اثبت أن الذي منعه عن الحضور عذر قوي وتنتظر المحكمة في هذا العذر على وجه الاستحجال واذا لم يحضر المدعى عليه فيصير التهمة في غيبته

٢٦١ - الاوراق التي تقبل المضاهاة عليها هي الآتية فقط

أولا - الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية

ثانيا - خط الخصم أو امضاء أو ختمه المعترف به أمام القاضي المعين للتحقيق ومع ذلك يجوز للدعي ان لم يحضر المدعى عليه أن يثبت صحة الخط أو الامضاء أو الختم الموجود على الاوراق المقتضى المضاهاة عليها بشهادة من عاينوا الخصم في حال كتابة تلك الاوراق أو وضع انصائه أو ختمه عليها

ثالثا - الجزء الذي يعترف الخصم بصدقه من الورقة اللازمة لتحقيقها

رابعا - الكتابة التي يكتبها الخصم باملاء القاضي

٢٦٢ - أوراق المضاهاة يصير امضاءها والتأشير عليها من الاخصام والقاضي وكاتب المحكمة ومن الشهود ان كان هناك داع لذلك ويكتب جميع ما ذكر في محضر ويمضي عليه جميع الحاضرين

٢٦٣ - من بعد قبول أوراق المضاهاة حسبما ذكر سابقا لا يجوز قبول أوراق جديدة بدون حكم من المحكمة

٢٦٤ - يجوز للقاضي المعين للتحقيق أن يأمر بإجراء ما يلزم لإحضار وتسليم الأوراق الرسمية لقلم كاتب المحكمة ممن هي تحت يده من أرباب الوظائف العمومية أو الخدمات الميرية أو أي حاكم من الحكام بدون احتياج للتصريح له بذلك في الحكم الصادر بالتحقيق ويجوز له أيضا أن يتوجه مع أهل الخبرة للاطلاع على الأوراق بدون نقلها من محلها

٢٦٥ - في حالة تسليم الأوراق الرسمية لقلم كاتب المحكمة تقوم الصور التي تنسخ منها مقام الأصل متى كانت ممثلة من قاضي التحقيق وكاتب المحكمة والمأمور والموظف الذي سلم الأصل ومتى أعيد الأصل إلى محله ترد الصورة المأخوذة منه إلى قلم كاتب المحكمة وبصيرابطها

٢٦٦ - مصاريق نقل الأوراق ونسخ صورها بقدرها للقاضي وهذا التقدير يكون نافذا على من طلب التحقيق

٢٦٧ - يحصل التحقيق أمام القاضي وكاتب المحكمة بمراجعة الأصول المقررة في الفرع الرابع المشار إليه في هذه الحالة يكون تعيين اليوم بأمر القاضي

٢٦٨ - يضع أهل الخبرة امضاءهم وعلاماتهم على الأوراق المقتضى المضاهة عليها من قبل الشروع في التحقيق ويذكر ذلك في المحضر

٢٦٩ - إذا حصل الشروع في التحقيق فيكون إجراءه أمام القاضي المعين لذلك

٢٧٠ - لا تسمع شهادة الشهود الأفيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت إليه

لا في المشاركة المتعلقة بها تلك الورقة ويضع الشهود ادمضاتهم وعلاماتهم على الورقة المقبضى تحقيقها ويذكر ذلك في محضر التحقيق

٢٧١ - من بعد تسليم المحضر في قلم كاتب المحكمة فتحكم المحكمة بصحة الورقة التي صار تحقيقها أو علمها وتحكم بعد ذلك في أصل الدعوى ان كانت مقامة أمامها

٢٧٢ - اذا حكم بصحة كل الورقة الواقع الانكار فيها فيحكم على من أنكرها بغرامة أو بمائة قرش ديوانى

(الفصل الثالث - فيما يتعلق بدعوى التزوير)

٢٧٣ - اذا ادعى أحدا الخصام في أثناء الخصومة بتزوير ورقة أو سند من الاوراق أو السندات التي أعلنت اليه أو قدمت الى المحكمة أو اطلع عليها سواء كانت رسمية أو غير رسمية جاز له في أى حالة كانت عليها الدعوى الاصلية أن يبنى دعواه بتزوير تلك الورقة أو السند بتقرير يحرق في قلم كاتب المحكمة وترسل صورته فوراً بمعرفة الكاتب لقلم النائب العموى بالمحكمة

٢٧٤ - على المدعى أن يسلم الى قلم كاتب المحكمة الورقة المدعى تزويرها اذا كانت تحت يده أو صورتها المعلقة اليه

٢٧٥ - اذا كانت الورقة تحت يد المحكمة أو كاتبها فيصير ايداعها في قلم كاتب المحكمة بمعرفة كاتبها

٢٧٦ - انا كانت الورقة تحت يدي الخصم المدعى عليه بالنسبة لتزويرها يجب على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير المدعى بالتزوير أن يعين محضرا بناء على طلب المدعى ليستلم تلك الورقة أو يضبطها ويودعها في قلم كاتب المحكمة

٢٧٧ - اذا امتنع الخصم من تسليم الورقة المذكورة ولم يمكن ضبطها فيصير استبعادها من المرافعة في الدعوى الاصلية ولا يمنع ذلك من ضبطها عند الامكان

٢٧٨ - يترتب على الدعوى بتزوير الورقة إيقاف الحكم في الدعوى الاصلية

٢٧٩ - يجب على المدعى أن يعلن الى المدعى عليه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تقريره بدعوى التزوير الادلة المرتكن عليها في دعواه مع تكليف المدعى عليه بالحضور للجلسة بميعاد ثلاثة أيام كاملة لاجل الاثبات

٢٨٠ - اذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل المدعى ذلك جازا الحكم بسقوط دعواه بالتزوير

٢٨١ - يجوز للمدعى عليه في أي حالة كانت عليها الدعوى أن يوقف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير باقراره بأنه غير متمسك بالورقة المدعى التزوير فيها ولكن للحكمة أن تأمر في هذه الحالة بمحفظ تلك الورقة أو يضبطها اذا طلب ذلك مدعى التزوير سواء كان لاجل التمسك بما يؤل منها من المنفعة اليه أو لاجل غزيرتها

٢٨٢ - لا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التزوير إلا ما يكون متعلقاً بها وجازاً القبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لما يترتب على الثبوت بالنسبة للحكم في الدعوى الأصلية

٢٨٣ - يجوز للحكمة أن تحكم في الحال بتزوير الورقة إذا ثبت ذلك لديها

٢٨٤ - إذا قبلت المحكمة أدلة التزوير تأمر بإثباتها ما يعرفه أهل الخبرة أو بحصول التحقيق أو بهاتين الطريقتين معاً

٢٨٥ - إذا لم يقدم مدعى التزوير في ظرف غائية أيام من تاريخ الحكم الصادر بالاثبات عريضة للقاضي المعين للتحقيق بطلب الشروع فيه جازاً الحكم بسقوط دعواه بالتزوير

٢٨٦ - تراعى في اثبات التزوير القواعد المقررة فيما تقدم في شأن تحقيق الخطوط

٢٨٧ - يكون للقاضي المعين للتحقيق التفويض التام في الأمر بما يمكن من احضار أو ايداع أصل الورقة المدعى التزوير فيها

٢٨٨ - في حالة ايداع الأصل للورقة المذكورة في قلم كتاب المحكمة يؤذن منها لكتابها عند الاقتضاء بأن يعطى الصور التي تطلب من الأصل المذكور لمن يكون له الحق في أخذها من عند الخصمين

٢٨٩ - يجوز لتحقيق أوراق المضاهاة التي يسوغ تقديمها في أية حالة كانت عليها المرافعة

٢٩٠ - عند انتهاء التحقيق في مادة التزوير يكلف الخصم الذي يطلب التججيل خصمه الآخر بالحضور أمام المحكمة بجميعا ثلاثه أيام كاملة لاجل الحكم في مسألة التزوير ثم الحكم بعده في الدعوى الاصلية بغير اقتضاء لتكليف جديد

٢٩١ - من ادعى التزوير وسقط حقه في دعواه أو عجز عن اثباته يحكم عليه بغرامة التي غرش ديوانى انما لا يحكم عليه بشئ اذا ثبت بعض مدعاه من التزوير .

٢٩٢ - يجوز للحكمة أن تحكم برد أو بطلان أى ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى بتزوير تلك الورقة

(الفصل الرابع)

(في الدعاوى الفرعية والدعاوى التى تقام من المدعى عليهم على المدعين
فى أثناء الدعاوى الاصلية وفى دخول شخص ثالث
فى الدعاوى غير المتداعين)

٢٩٣ - الدعاوى الفرعية التى تقام فى أثناء التحقيق تقدم الى المحكمة اما بتكليف الخصم بالحضور امامها بجميعا ثلاثه أيام واما بالا حالة عليهما من القاضي المنتدب للتحقيق أو بإبداء الدعوى ضمن طلب يقدم من أحد الاخصام للحكمة ويحكم فيها بوجه الاستجبال
(ذكر بنو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٣٩٤ - إذا أقام المدعى دعوى فرعية متضمنة لزيادة على الطلب الأصلي أو محو وإثبات فيه أو أقام المدعى عليه دعوى على المدعى في أثناء الخصومة فتضم الدعوى الفرعية إلى الدعوى الأصلية ويحكم فيهما في آن واحد إذا كان لذلك وجه

٣٩٥ - يجوز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل في الدعوى المقامة أمام المحكمة في أي حالة كانت عليها الدعوى ويكون دخوله فيها إما بطلب حضور الخصام أمام المحكمة أو بتقديم طلبه في الجلسة حال انعقادها إنما لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى الأصلية

(ذكر يتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٣)

٣٩٦ - إذا حصلت المعارضة لمن يطلب الدخول في الدعوى بأنه لاحق له فيه حكمت المحكمة في ذلك بوجه الاستجبال

(الفصل الخامس - في انقطاع المرافعة أو تركها)

٣٩٧ - وفاته الخصام أو أحدهم أو تغير حالهم الشخصية أو عزلهم من الوظائف التي كانوا متصرفين بها في الدعوى لا يترتب عليه عدم الحكم في الدعوى إذا كانت تقدمت منهم الأقوال والطلبات الختامية في الجلسة ومنع ذلك فالمحكمة أن تهمل توقيع الحكم وتعطى المواعيد اللازمة متى كان لذلك وجه

٢٩٨ - وفي هذه الحالة لا يجوز للحكمة أن تحكم في الدعوى الا على حاصل الاقوال والطلبات الختامية المقدمة اليها من الاخصام قبل الوفاة أو تغير الحالة أو العزل الا اذا حضر وارث المتوفى أو من يقوم عن عزل أو تغير حالته الى المحكمة وباشر الدعوى باسمه .

٢٩٩ - أما اذا توفى أحد الاخصام أو تغير حالته الشخصية أو عزل من الوظيفة التي كان متصفا بها في الدعوى قبل تقديم الاقوال والطلبات الختامية فيها فتوقف المرافعة بغير اخلاص بحقوق الاخصام ويرجع اليها بتجديد الطلب من أو الى من يقوم عن أو قفت المرافعة بسبب وفاة أو عزله أو تغير حالته

٣٠٠ - اذا حصل انقطاع المرافعة أو إيقافها بفعل أحد الاخصام أو إهماله أو امتناعه فلا يترتب على ذلك سقوط حقه في الدعوى الا اذا نص القانون على ذلك صريحا

٣٠١ - أما اذا استمر الانقطاع مدة ثلاث سنوات فكل من الاخصام أن يطلب الحكم ببطالان المرافعة وتحكم المحكمة به ما لم يكن حصل قبل الطلب المذكور ما يترتب عليه منع ذلك البطلان من الاجراءات الصحيحة في المرافعة

٣٠٢ - يقدم طلب الحكم ببطالان المرافعة بالاجرة والطرق المعتادة لتقديم الدعاوى الى المحاكم

٣٠٣ - الحكم ببطالان المرافعة لا يسقط الحق في الدعوى انما يترتب عليه الغاء ما حصل من المرافعة فقط

٣٠٤ - إذا حكم بإلغاء المرافعة المقامة بالاستئناف بسبب استقرار الانقطاع فالحكم المستأنف يعتبر انتهائيا لا يستأنف

٣٠٥ - إذا ترك أحد الخصام باختياره حقه في المرافعة أو في بعض الأوراق الصادرة منه فيها وأعلن ذلك لخصمه على يد محضر أو ذكره في تقريره منه كن ذلك ملغيا للمرافعة أو الأوراق المتروكة الحق فيها وموجبا لالزامه بمصاريف المرافعة لكن لا يقرب على ذلك سقوط حقه في أصل الدعوى

٣٠٦ - لا يجوز للدعى عليه عدم قبول التوكيل الواقع من المدعى ما لم يكن أقام عليه دعوى في أثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الأصلية

٣٠٧ - التنازل عن الحكم يترتب عليه سقوط الحق النائب به لمن تنازل عنه

٣٠٨ - التنازل من طالب الاستئناف عن المرافعة فيه لا يترتب عليه بطلان الاستئناف الفرعي المقدم من الخصم الآخر بعد المواعيد المحددة لقامة الاستئناف لأصلي وقبل اعلانه بالتنازل

(الفصل السادس - في ردّ القضاة عن الحكم)

٣٠٩ - يجوز ردّ القضاة بأحد الأسباب الآتية

أولا - إذا كان القاضي قريبا أو صهر أحد الخصام الى الدرجة السادسة والغاية خارجة

ثانيا - اذا كان القاضى أو زوجته أو لاحداً طرفه أو أصهاره على عود النسب خصومة فائمه مع أحد الاخصام أو وزوجه

انما لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى أقيمت من الخصم أو وزوجه بعد اقامة الدعوى التى طلب فيها الرد

ثالثا - اذا كان القاضى وكيل شرعيا لاحد الاخصام أو كانت مظنونة وراثته له بعد موته أو كان أحد الاخصام خالما للقاضى أو مورا كلاله

رابعا - اذا كان للقاضى دعوى مماثلة للدعوى التى طلب فيها الرد
خامسا - اذا أبدى القاضى نصيحة لاحد الاخصام فى القضية أو كتب عنها

سادسا - اذا كان القاضى أدنى شهادة فى الدعوى
سابعا - اذا قبل هدية من أحد الاخصام من وقت الشروع فى الدعوى

ثامنا - اذا وجد سبب قوى غير ماذكر يستنتج منه أنه لا يمكنه الحكم بغير ميل

ويجب على القاضى الذى يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الرد أن يخبر به المحكمة فى أودة مشورتها وهى تحكم بالزوم امتناعه عن الدعوى أو عدمه

٣١٠ - يجب تقديم الرد قبل الشروع فى المرافعة والاستقطاق طلبه وفى حالة ما اذا كان الرد فى حق قاض معين من طرف المحكمة يكون فى ظرف ثلاثة أيام من يوم تعيينه ان كان حكم هذا التعيين صادرا

بمواجهة الخصام وأما ان كان في حالة الغياب فالثلاثة أيام تبدأ من بعد اعلان الحكم بثلاثة أيام ان لم يعارض فيه الخصم وان حصلت منه معارضة تبدأ الثلاثة أيام المذكورة من بعد صدور الحكم برفض هذه المعارضة

٣١١ - لا يسقط حق طلب الرد اذا حدثت أسبابه بعدمضي المواعيد المقررة لذلك أو أثبت الخصم أنه لم يعلم بها الا بعد مضي تلك المواعيد

٣١٢ - يحصل الرد بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويمضي عليه الخصم أو وكيلها المعين لذلك وفي هذه الحالة ترفق ورقة التوكيل بطلب الرد

٣١٣ - اذا كان الرد واقعا في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الخصام فيجوز الرد بمذكرة تعطى لكاتب المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديده بقلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة

٣١٤ - يلزم أن يكون طلب الرد مشتملا على أسبابه وترفق به عند الاقتضاء الاوراق المستند عليها فيه

٣١٥ - تقدم صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة بمعرفة كاتبها في ظرف أربع وعشرين ساعة وعلى الرئيس أن يطلع عليها لقاضي المطلوب رده ويعين قاضيا لعمل التقرير عن ذلك

٣١٦ - يجب على القاضي المطلوب رده أن يجيب صراحة في المدة التي يعينها الرئيس عن الاوجه المبني عليها الرد وأن يحرر جوابه على أصل التقرير المقدم بطلب الرد

٣١٧ - اذا كانت الاسباب موجبة للرد قانونا ولم يجب عنها القاضي المطلوب ردت في الميعاد الذي عينه الرئيس أو أجب بالاعتراف بها فيصدر الحكم بناء على ذلك دون غيره من الاسباب باجتناب القاضي للدعوى

٣١٨ - ان لم يحكم بجواز قبول أسباب الرد أو بجدها القاضي ولم يوجد لها ثبوت بالكتابة وحكت المحكمة بأن لا وجه للاثبات بالبينة فتحكم برفض طلب الرد

٣١٩ - يسمع القاضي المعين لعمل التقرير أقوال طالب الرد والقاضي المطاوب رده

وبصير ثلاثة التقرير واصدار الحكم في حال انعقاد الجلسة بدون مرافعة

٣٢٠ - في حالة ما اذا كان القاضي المطاوب رده معيناً من محكمة غير المحكمة التابع لها فترسل صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة التابع لها ذلك القاضي ويأخذ الرئيس جواب القاضي على نفس الصورة ويعيدها الى المحكمة الصادر منها التعيين لاجراء اللازم على الوجه السابق ذكره

٣٢١ - الحكم الصادر برفض طلب الرد يحكم فيه على طالبه بغرامة أربع مائة قرش ديواني وتزد تلك الغرامة لغاية ألفي قرش

٣٢٢ - يقبل الاستئناف من طالب الرد ولو في المواد التي يكون الحكم فيها انتهائياً وطلب الاستئناف يكون بتقرير محرر في قلم كتاب المحكمة في ظرف خمسة أيام من يوم صدور الحكم بدون ميعاد آخر

٣٣٣ - ترسل صورة كل من تقرير طلب الرد وأقوال القاضي والحكم وطلب الاستئناف الى قلم كاتب محكمة الاستئناف

٣٣٤ - على كاتب محكمة الاستئناف تقديم تلك الصور اليها في ظرف ثلاثة أيام وتحكم فيها في أقرب وقت على حسب القواعد المقررة سابقا بغير احتياج لسماع أقوال الخصام

٣٣٥ - في أثناء الاجراءات المتعلقة بالرد توقف الدعوى على ما هي عليه انما يجوز للحكمة عند الضرورة وطلب الخصم الآخر أن تعين قاضيا بدل المطالب رده

ويجوز أيضا طلب هذا التعيين في حالة الاستئناف ولو سبق رفضه قبل حصول الاستئناف المذكور

٣٣٦ - تتبع الاصول المذكورة سابقا في حالة طلب رد المحكمين أيضا

٣٣٧ - اذا طلب رد جميع قضاة المحكمة أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم فيرفع طلب الرد لمحكمة الاستئناف بعد كتابة التقرير به في قلم كاتب المحكمة وأخذ أقوال القضاة المطالبين ردهم في المحضر

٣٣٨ - اذا طلب رد جميع قضاة محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم في ذلك فيرفع مسئلة الرد والدعوى الاصلية اذا قبل ذلك الرد الى محكمة مخصوصة مركبة من أحد عشر قاضيا بالاقول من قضاة الاستئناف الذين لم يطلب ردهم ومن رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلائها وعند الاقتضاء يضم اليهم بالاقتراع قضاة من المحاكم الابتدائية بشرط أن القضاة الذين تركب منهم هذه المحكمة لم يسبق منهم نظر الدعوى في المحكمة الابتدائية

الباب الثامن (في طرق الطعن في الاحكام)

(الفصل الاول - في المعارضة)

٣٣٩ - تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة الى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذها

٣٣٠ - يعتبر علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه في غيبته بمضى أربع وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمجمله الاصلى أو وصول ورقة مذكور فيها حصول شيء من التنفيذ ولا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة في الغيبة الا بعد اعلانها بثمانية أيام ما لم يكن التنفيذ المؤقت مذكورا في الحكم

٣٣١ - لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به

٣٣٢ - تحصل المعارضة على حسب الاصول المقررة للتكليف بالحضور وتعلن ورقة التكليف بالحضور للخصم الاخر في المحل المعين أو في محله الاصلى انا كان في البلدة الكائنة بها المحكمة

٣٣٣ - تجوز المعارضة بمجرد طلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره أو في الورقة المتضمنة التنبيه بالتنفيذ أو المتضمنة الاعلان بوقوع الجزع ويجب عند ذلك على المحضر أن يحضر طلب الحضور في ذيل الورقة المكتوبة فيها المعارضة ويعلنها لكل من الانصام

٣٣٤ - تقبل المعارضة في كل أمر أو حكم صادر في الغياب الا في الاحوال المستثناة في القانون

٣٣٥ - يترتب على المعارضة ايقاف التنفيذ الا اذا كان التنفيذ المؤقت مذكورا في الحكم أو في نص القانون

٣٣٦ - ولكن يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية

٣٣٧ - المعارضة في أمر صادر من أحد القضاة تقدم الى المحكمة الموظف فيها

٣٣٨ - وترفع المعارضة في الحكم الى المحكمة التي أصدرته

٣٣٩ - الحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقا

٣٤٠ - وكذلك لا تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة بعد تأخر المدعى عليهم وتكليفهم مرة ثانية بالحضور كالحالة المبينة في المادة ١٢٣

٣٤١ - يكون في قلم كاتب المحكمة دفتر لقيود المعارضات ويكون قيدها بعرفة كاتب المحكمة في يوم حصولها أو في ظرف أربع وعشرين ساعة بالاكتر اذا منعه ما نفع عن القيد في اليوم المذكور

٣٤٢ - يتضمن ذلك القيد بيان أسماء الاخصام و تاريخ كل من الحكم والمعارضة

٣٤٣ - لا يمكن تنفيذ الاحكام الصادرة في الغيبة على غير المتداعين الا بشهادتين كاتب المحكمة دالة على عدم وجود معارضة في تلك الاحكام بالدفتر المذكور

٣٤٤ - يطل الحكم الصادر في غيبة الخصم ويعتد كانه لم يكن اذا لم يحصل تنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخه

(الفصل الثاني - في الاستئناف)

٣٤٥ - يجوز للاخصام في غير الاحوال المستثناة بنص صريح في القانون أن يستأنفوا الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو من محاكم المواد الجزئية اذا كان المدعى به زائدا عن ألف قرش ديواني أو كان مقدار المدعى به غير معين

٣٤٦ - الدعاوى المتعلقة بالايرادات المؤبدة تقدر باعتبار كل سبعة من في مقام مائة والدعاوى المتعلقة بالايراد مدة الحياة تقدر باعتبار كل اثني عشر من في مقام مائة والدعاوى المتعلقة بفسخ الايجار أو بصفة التبنيه على المستأجر بخليعة المحل المؤجر تدخل في تقديرها أجرة المدة الباقية لنهاية الايجار والدعاوى المتعلقة بالغلال وغيرها من المأكولات تقدر قيمتها على حسب أسعار الاسواق المختصة بها

٣٤٧ - تخذف في تقدير المدعى به الحاصل لاجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التي عرضها المدعي على دائيته بالحالة الرسمية

٣٤٨ - في حالة ما اذا أقيمت دعوى عن المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو دعوى يطلب المقاصة يعتبر في التقدير أكبر مبلغ حصلت المطالبة به أمام المحكمة

٣٤٩ - ويكون التقدير بالوجه المتقدم على مقتضى آخر طلب قدم من الخصام للحكمة عند شروعها في المداولة في الحكم

٣٥٠ - أما الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وعلمه فيجوز استئنافهما ما كان مقدار المدعى به

٣٥١ - لا يقبل استئناف الأحكام الصادرة في الغيبة مادام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزا

٣٥٢ - الحكم الصادر على خلاف حكم سابق يجوز استئنافه أما كان مقدار المدعى به ويرفع الحكم الأول إلى المحكمة الابتدائية أو إلى محكمة الاستئناف

٣٥٣ - الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوما من يوم إعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الأصلي أو العين إذا كان ذلك الحكم صادرا من محكمة ابتدائية وأما إن كان صادرا من محكمة المواد الجزئية فيكون الميعاد ثلاثين يوما

(ذكر في ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٣٥٤ يراد على المواعيد المذكورة بالمادة السابقة مواعيد المسافة ولا يعتبر ابتداء تلك المواعيد فيما يتعلق بالأحكام الصادرة في حال الغيبة إلا من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول

٣٥٥ - يكون ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما في الأحكام الصادرة في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفي الأمور المستعجلة الميينة في المادة ٢٨ وفي الأحكام المتعلقة بالتفليس أو توزيع الأموال على الدائنة

بحسب مراتب امتياز الديون ودرجات الرهن أو التوزيع بين الغرماء
وجميع ذلك ان لم يكن في القوانين مواعيد أقصر من الميعاد المذكور
في أحوال مخصوصة

٣٥٦ - لا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة من أول درجة إلا بعد
مضي ميعاد الاستئناف عالم يكن التنفيذ المؤقت مذكورا فيها أو مصرحا
به في القانون

٣٥٧ - اذا طلب أحد الخصم استئناف الحكم جاز للخصم
الآخر فضلا عن حقه في طلب الاستئناف طلبا أصليا في الميعاد المقرر أن
يطلب استئناف ذلك الحكم طلبا فرعيا مادامت المرافعة قائمة في محكمة
الاستئناف ولم يترك الطالب الأول دعواه فيه ولا يمنع الطالب الثاني سبق
قبوله للحكم المذكور

٣٥٨ - موت المحكوم عليه يوقف ميعاد الاستئناف ولا
يحسب الباقي من الميعاد إلا بعد إعلان الحكم للورثة في آخر محل كان
لموتهم

٣٥٩ - اذا صدر الحكم بناء على ورقة مزورة أو حكم بالزام
أحد الخصم لعدم ظهور ورقة قاطعة في الدعوى حجزها الخصم الآخر
فلا يتعد ميعاد الاستئناف في الحالة الأولى إلا من اليوم الذي أقر فيه
بالتزوير فاعله أو حكم فيه بثبوتة وفي الحالة الثانية من اليوم الذي ظهرت
فيه الورقة بعد حجزها

٣٦٦ - لا يجوز استئناف الاحكام التمهيدية (١) الا عند استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى

٣٦٧ - أما الاحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى والاحكام الصادرة بإجراء أمور مؤقتة فيموز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في أصل الدعوى بدون أن يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الاحكام برضائه

٣٦٨ - استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه حكماً استئناف جميع الاحكام التمهيدية أو التمهيدية التي سبق صدورها في الدعوى ما لم تقر المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن طالب الاستئناف قبل تلك الاحكام قبولاً صريحاً

٣٦٩ - يرفع الاستئناف بورقة تعلن بالكتابة والاوزاع المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين ويلزم أن تكون تلك الورقة مشتملة على البيانات العمومية ويذكر فيها زيادة على ذلك تاريخ الحكم المستأنف والاسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف بميعاد ثمانية أيام والا كان العمل لاغياً ويتقص ميعاد التكليف بالحضور الى ثلاثة أيام في المواد التجارية والمواد الجزئية

(١) الاحكام التمهيدية هي الاحكام الصادرة في أثناء المرافعة لمجرد استيفاء التحقيقات بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى

وعلى المستأنف أن يقيّد الدعوى في الجدول العمومي المعدّ لتقيّد القضايا في نفس ميعاد تكليف الخصم بالحضور والا كان الاستئناف لاغياً وبعد قيد الدعوى يطلب كاتب محكمة الاستئناف أو كاتب المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال من كاتب المحكمة التي حكمت في الدعوى في أول درجة أن يرسل له أوراق القضية (ذكر بتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ وذكر بتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٣٦٤ - يجب على طالب الاستئناف أن يعين في الورقة المذكورة في المادة السابقة محله في البلدة الكائنة فيها محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه ان لم يكن ساكناً في تلك البلدة والا فيصح اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها بقلم كاتب المحكمة (ذكر بتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٣٦٥ - تعلن ورقة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة المرفوعة لها الاستئناف لنفس الخصم أو لمحله الاصلى أو المعين (١)

٣٦٦ - القواعد السابق تقريرها في شأن المرافعات في المادة ٧. والمواد التالية لها والقواعد المقررة فيما يتعلق بالاحكام تتبع في المرافعة في دعاوى المستأنفة

٣٦٧ - المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة في الدعاوى المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف العشرة أيام التالية لاعلان تلك الاحكام والا سقط الحق فيها ورفق بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والاضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق طلب الاستئناف (ذكر بتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

(١) ينظر الى المادة الاولى من ذكر بتو ٢٧ شوال سنة ١٣٠٨ - ٤ يونيو سنة ١٨٩١

٣٦٨ - لا يجوز أن تقدم في الاستئناف طلبات جديدة غير الطلبات الأصلية ولكن يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي ما استجبت من الأجر والفوائد أو الأرباح^(١) أو نحو ذلك مما يتبع الأصل من وقت تقديم آخر الطلبات في المحكمة الابتدائية وكذلك يضاف ما زاد من التعويضات من وقت الحكم المستأنف

٣٦٩ - يجوز للاخصام أن يبدوا أدلة جديدة لثبوت الدعوى أولئها

٣٧٠ - إذا حكمت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بإبطال حكم من الأحكام القهيدية وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها جاز للمحكمة أن تطلب الدعوى المذكورة وتحكم فيها

٣٧١ - ويجوز ذلك أيضا للمحكمة إذا حكمت بإبطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة أو في طلب الإحالة منها على محكمة أخرى بسبب إقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها انما لا يجوز لها ذلك إذا كان المدعى به لا يتجاوز القدر المقرر للمحكم فيه محكم المواد الجزئية حكما انتائيا

(الفصل الثالث - في التماس إعادة الحكم بالمحكمة التي أصدرته)

٣٧٢ - يجوز للاخصام التماس إعادة النظر في الأحكام الانتائية الصادرة من محكمة ابتدائية أو استئنافية بمواجهة الاخصام أو في حال

(١) تراجع المادة ٤٧٩ من القانون المدني

الغيبية ان كانت المواعيد التي يجوز فيها معارضة الاحكام الصادرة في الغياب قد مضت وهذا الالتماس يكون بناء على سبب واحد أو أكثر من الاسباب الآتية

أولاً - اذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للحكمة

ثانياً - اذا حصل في أثناء نظر الدعوى غش من الخصم الآخر وترتب عليه تأثير في رأى القضاة في الحكم

ثالثاً - اذا حصل الاقرار بعد الحكم بتزوير الاوراق التي ترتب عليها الحكم أو حكم بتزويرها

رابعاً - اذا استحصل ملتصق الاعادة من بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم الآخر

خامساً - اذا حكم بشئ لم يطلبه الخصام

سادساً - اذا كان الحكم مناقضاً لبعضه البعض

٣٧٣ - ميعاد التماس اعادة الحكم ثلاثون يوماً من تاريخ

الاعلان بالحكم الصادر بوجهة الخصام وفي حالة ما اذا كان الحكم صادراً في الغيبة يكون ابتداء الميعاد من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول

٣٧٤ - ومع ذلك لا يكون ابتداء الميعاد في الوجه الثاني والثالث

والرابع من الالوجه السابق ذكرها الا من وقت ظهور الغش أو التزوير أو الاوراق التي كانت مخفية

٣٧٥ - يقدم التماس اعادة الحكم بتكليف من الملتصق

الخصم الآخر على الالوجه المعنادة بالحضور للحكمة التي أصدرت الحكم

ويجوز أن تكون تلك المحكمة مركبة من نفس القضاة الذين أمدروا ذلك الحكم

٣٧٦ - لا تعيد المحكمة النظر إلا في الطلبات الملتبس إعادة النظر فيها

٣٧٧ - تحكم المحكمة ابتداء في جواز قبول الالتماس أو عدمه

٣٧٨ - إذا حكم برفض الالتماس حكم على الملتبس بغرامة

أربعمائة قرش ديواني وبالتعويضات إن كان لها وجه

٣٧٩ - إذا حكمت المحكمة بقبول الالتماس فتعين الجلسة التي

يكون فيها حضور الخصام للرافعة في أصل الدعوى بغير احتياج لإعادة التكليف بالحضور

٣٨٠ - الحكم الذي يصدر برفض الالتماس لعدم جواز قبوله

أو الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز

التماس إعادة النظر فيها مطلقا

الباب التاسع

(في التنفيذ)

(الفصل الأول - قواعد عمومية)

٣٨١ - التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي عليه

صيغة التنفيذ

٣٨٢ - يحصل التنفيذ بعرفة المحضرين وهم لازمون بإجرائه

بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم أو السند الواجب التنفيذ

٣٨٣ - إذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه إلى رئيس المحكمة التابع لها المحضر أو لقاضي المواد الجزئية بالمحكمة المذكورة

٣٨٤ - لا يكون التنفيذ إلا للأشياء المعينة الخالية عن النزاع ولا يجوز الشروع فيه قبل إعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ إلى نفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالإجراء

٣٨٥ - المحضر الذي يحرر ورقة التنبيه يلزم أن يكون مرصفاً له في الاستلام وإعطاء سند المخالصة إلا إذا كان المبلغ المستحق على حسب نص الحكم أو العقد الواجب التنفيذ مستحق الدفع في محل غير المحل الواقع فيه التنبيه من المحضر

٣٨٦ - إذا حصل إشكال في التنفيذ فما يكون متعلقاً بالإجراءات الوقفية يرفع أمره إلى محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقاً بأصل الدعوى يرفع أمره إلى المحكمة التي أصدرت الحكم

٣٨٧ - يجوز للاخصام أن يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التي أصدرته

٣٨٨ - يجوز للحكوم عليه بدون انتظار لتنبيه المحضر بالتنفيذ أن يطلب من المحكمة التي يكون فيها الاستئناف منع تنفيذ الحكم إذا كان موصوفاً بكونه انتهازياً وكان وصفه بذلك في غير محله أو كان التنفيذ الوقتي مأموراً به في غير الأحوال المبينة في القانون

ويرفع الطلب في هذه الحالة الى المحكمة العليا بالنسبة للمحكمة الصادر منها الحكم ويكون رفعه بتكليف الخصم بالحضور اليها على الاوجه المعتادة ويحكم فيه بطريق الاستعجال

٣٨٩ - وللحكوم له أيضا أن يتظلم الى المحكمة العليا اذا كان مدعيا بان وصف الحكم بكونه ابتدائيا في غير محله أو بان المحكمة أخطأت في عدم الحكم بالتنفيذ الوقتي أو في أمرها به بشرط تقديم الكفالة

٣٩٠ - التنفيذ المؤقت في المواد التجارية يكون واجبا قانونا ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف أو عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة

٣٩١ - تعافى المحكمة المحكوم لهم من تقديم الكفالة ان طلب ذلك وكانت المادة تجارية وأما ان كانت المدة مدنية فحكم بالتنفيذ المؤقت بغير كفالة اذا كان المحكوم عليه معترفا بالمحكوم به أو كان الحكم صادرا تنفيذا لحكم سابق صار في مثابة حكم نبي أو كان الحكم السابق مصرحا فيه بالتنفيذ بغير كفالة وتحكم بذلك المحكمة أيضا اذا كان حكمها مبنيا على سند رسمي انما يشترط في كل ما ذكر سبق كونه المحكوم عليه خصما في الحكم السابق أو طرفا في السند الرسمي

٣٩٢ - يؤمر بالتنفيذ المؤقت في المواد المدنية ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها على حسب ما تستصوبه المحكمة في الاحوال الآتية

أولا - في اخراج الساكن الذي لم يكن يبدع عقدا تجاريا أو كان له ايجار وانتهت مدته أو فسخ أو لم يكن بالحل المستأجر أمينة كافية لضمان الاجرة

وفي ازالة اليد الموضوعة على العقار بغير وجه اذا كان ملك المدعى أو استحقاقه للعقار غير مجعود أو ثابتا بسند رسمي
 ثانيا - في اجراء الترميمات الضرورية المستحقة
 ثالثا - في الاجراءات التحفظية والوقية
 رابعا - في تقرير النفقة الوقية وتقدير المؤنة وأداء الاجر
 ويجوز للحكمة في جميع هذه الاحوال أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولومع حصول المعارضة

٣٩٣ - ويجوز للحكمة أيضا أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولومع حصول المعارضة أو الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها اذا كان الطلب الذي تقدم للحكمة مبنيا على سند غير رسمي لم يناف فيه
 ٣٩٤ - التنفيذ المؤقت بدون أخذ كفالة ولومع حصول الاستئناف يكون واجبا لكل حكم فيما أمر به من اجراءات المرافعة أو التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى انما للحكمة أن تأمر بتقديم الكفالة اذا كان يخشى حصول ضرر أو خطر من التحقيق المحكوم باجرائه

٣٩٥ - التنفيذ المؤقت يكون واجبا لكافة الاحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية في المنازعات والامور المذكورة في المادة ٢٨

٣٩٦ - وفي الاحوال المستوجبة الاستعجال والتي يخشى من تأخيرها حصول ضرر يجوز للحكمة أو لقاضي المواد الجزئية الامر بأن التنفيذ يكون بموجب نسخة الحكم الاصلية

٣٩٧ - يسلم كاتب المحكمة في هذه الحالة نسخة الحكم الاصلية الى المحضر بوصل منه وعلى المحضر أن يرتها عقب التنفيذ

٣٩٨ - الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا يتوقف تنفيذها بسبب عرض الدين من المدين لما تنه عرضا رسميا اذا كان الدائن منازعا فيه انما القاضى المواد الجزئية الداخلة في دائرته محل التنفيذ أن يأمر بتوقيف اجراءات التنفيذ مؤقتا بواسطة ايداع العروض أو مبلغ أزيد منه يعينه بمعرفته

٣٩٩ - في الاحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم الامع أخذ الكفالة يكون لطالب التنفيذ خيارين أن يأتي بكفيل مقدر أو يودع في صندوق المحكمة من النقود أو السندات ذات القيمة ما يساوي المحكوم به

٤٠٠ - ما يختاره طالب التنفيذ من الاوجه المذكورة يكتب في ورقة التنبيه الحاصل على يد المحضر أو في ورقة مستقلة تعلن الى نفس الخصم أو الى محله قبل صدور ورقة التنبيه أو بعده

٤٠١ - وللخصم المحكوم عليه ميعاد ثلاثة أيام للناقضة في اقتدار الكفيل وتحصل المناقضة بمجرد التقرير بها في قلم كاتب المحكمة

٤٠٢ - بعدمضى هذا الميعاد لا تقبل المناقضة بل يؤخذ على الكفيل التعهد في قلم كاتب المحكمة

٤٠٣ - اذا حصل التنازع في اقتدار الكفيل أو في شأن السندات المراد اداؤها حكمت في ذلك محكمة المواد الجزئية الداخلة في دائرتها محل التنفيذ بطريق الاستعجال حكما انتابا لا يستأنف ويكون ذلك بناء على طلب حضور الخصم بمقتضى علم خبر

- ٤٠٤ - الاعلانات الخاصلة الى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة اذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم مالم ينص القانون على غير ذلك
- ٤٠٥ - اذا رجع الخصم عن اعتبار المحل المعين ولم يعين محلا غيره ولم يكن ساكنا في البلدة الكائنة بها المحكمة فتعلن الاوراق الى قلم كاتب المحكمة ويعتبر ذلك صحيحا
- ٤٠٦ - اذا مضت الستة أشهر المذكورة بدون شروع في التنفيذ أو أوقف التنفيذ مدة ستة أشهر بدون حصول مرافعة فتكون الاعلانات الى نفس الخصم أو الى محلها الاصلى
- ٤٠٧ - الاحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الاجنبية يجب لجعلها نافذة في الديار المصرية أن توضع عليها صيغة التنفيذ بمراجعة الشروط والاجراءات التي تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام غيرها من البلاد فيها
- ٤٠٨ - الاحكام الصادرة بالزام غير المتخاصمين بفعل أمر أو أداء شيء لا يجب تنفيذها في حق ذلك الغير ولو بعد مضي مواعيد المعارضة والاستئناف الا بابرار ورقة اعلان الحكم أو شهادة المحضر الدالة على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة ولا استئناف
- ٤٠٩ - يجعل في قلم كاتب المحكمة دفتر يقيد فيه الكاتب المعارضات والاستئناف

(الفصل الثاني)

(في التنفيذ بطريق الحجر على المدين لدى غيره من المنقولات
وفي الحجر على ذلك تحفظاً)

٤١٠ - يجوز لكل دائن يده سند رسمي أو غير رسمي يثبت له ديناً خالياً عن النزاع أن يطلب وضع الحجر على ما يكون له دين لدى الغير من النقود أو الأوراق ذات القيمة المستحقة الأداء في الحال أو في المآل أو غير ذلك من المنقولات المتعلقة بالمدين ومنعه من تسليمه شيئاً منها بشرط أن يبين القدر الذي يريد وضع الحجر من أجله (١)

(١) ذكره توماس في ٢٠ رمضان سنة ١٣٠٢ - ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٦ بشأن الكوبونات وسندات الدين المصري

ترجمة أمهرال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على تصديق الدول التي اشتركت في تشكيل المحاكم المختلطة في القطر المصري

وبناء على ما عرض به علينا ناظر المالية حكومتنا ومواقفه رأى مجلس نظارنا أمرنا بما هوأت

(مادة ١) لا تقبل أي معارضة في دفع قيمة الكوبونات أو في سداد قيمة سندات الدين المصري أعني الدين الموحد والدين الممتاز والسلفة المضمونة البالغ مقدار قائمتها ثلاثة في المائة وسلفة الاملاك المصرية وسلفة العائنة

ومع ذلك إذا رؤى المصالح والبنوك المكلفة بتسديدات السلفات ثبوت فقد أو سرقة السندات أو الكوبونات المذكورة فيسوغ لها أن تؤجل مؤقتاً دفع قيمة تلك السندات أو الكوبونات

(مادة ٢) على ناظر المالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

٤١١ - لا يجوز لطالب الحجز أن يضم لديه من الممتلكات الاحتمالية
أزيد من فوائد سنة مستقبلية ولا أكثر من عشر مبلغ الدين في مقابلة ما يلزم
من المصاريف انما لا يجوز في أى حال من الاحوال أن يتجاوز ذلك العشر
ثلاثة آلاف قرش ديوانى

٤١٢ - اذا لم يكن بين الدائن سند أصلاً أو كان الدين المذكور
بالسند غير خال عن النزاع جازله أن يطلب وضع الحجز بعريضة يقدمها
الى قاضى المواد الجزئية اذا كان الدين لا يزيد على عشرة آلاف قرش
وان زاد على ذلك تقدم تلك العريضة الى القاضى المعين للامور الوقفية
بالمحكمة الكائن بها اثرها محل المدين

٤١٣ - على القاضى أن يقدّم الدين موقفاً فى الامر الذى يصدره
بوضع الحجز

٤١٤ - على القاضى أن يصدر أمره بالاجابة فى كل الاحوال
فاذا حصل نزاع رفع اليه وفى هذه الحالة يجوز له بعد سماع أقوال الانخصام
بمواجهة بعضهم بعضاً أن يعمو ويثبت فى تقديره السابق ويؤيد الحجز
أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها

٤١٥ - يجرى وضع الحجز بورقة تعلن على يد محضر على حسب
الاصول المعتادة وتشتمل تلك الورقة على صورة السند أو الامر الصادر
بوضع الحجز وعلى المحل الذى عينه طالب الحجز فى البلدة الساكن فيها الحجز
لديه ان لم يكن طالب الحجز ساكناً فيها فاذا لم تستوف الورقة جميع ذلك
كان الحجز لاغياً

٤١٦ - إذا كان الخبز واقعا على ما تحت أيدي محصلي الاموال الميرية أو المديرين لها أو الامناء عليها يجب أن يكون الاعلان به الى أشخاصهم وعليهم أن يضعوا علاماتهم على النسخ الاصلية من أوراق الخبز فان امتنعوا عن ذلك يكون التأشير على الاصل من وكيل الحضرة الخلدوية بالمحكمة

٤١٧ - اذا كان المدين والمحجوز مال المدين عنده مقيمين في جهة واحدة جازا اعلان الخبز للمدين بعين الورقة التي أعلن بها المحجوز مال المدين عنده واذا كان السند المستند اليه في وضع الخبز غير واجب التنفيذ ينبغي أن تكون ورقة الاعلان للمدين مشتملة على تكليفه بالحضور في المواعيد المعتادة أمام قاضي المواد الجزئية المختص بالحكم في ذلك أو أمام المحكمة الابتدائية الكائن في حاضرتها محل المدين على حسب الاحوال لاجل سماع الحكم بصفة الخبز لتوفر الشروط اللازمة فيه

٤١٨ - اذا لم تصدر ورقة واحدة باعلان الخبز لكل من المدين والمحجوز مال المدين عنده وجب اعلان المدين بورقة الخبز في ميعاد ثمانية أيام واذا كان السند الذي استند اليه طالب الخبز غير واجب التنفيذ يلزم أن تشتمل ورقة الاعلان به على تكليف المدين بالحضور لاثبات صحة الخبز كما تقرر في المادة السابقة

٤١٩ - اذا لم يحصل اعلان الخبز للمدين في ميعاد الثمانية أيام في حالة وجوب ذلك الاعلان كان الخبز المذكور لا غيا من نفسه

٤٢٠ - يجوز للمدين المحجوز على ماله لدى الغير أن يطلب رفع الخبز من المحكمة التابع هولها ويعلن ذلك الطلب رسميا الى المحجوز لديه

٤٢١ - لا يوجب الجزاء جزاء الجزاء التي تستحق على المحجوز لديه ولا يمنع المدين المحجوز ماله عن مطالبة المحجوز لديه بالدفع ويكون الدفع بايداع الدين بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينقل قيد الجزاء عنه

٤٢٢ - يجوز للمحجوز لديه في كل الاحوال أن يودع القدر المحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو ادعى المدين بطلان الجزاء ما لم يرتفع الجزاء بالتراضي أو بتحكم المحكمة برفعه

٤٢٣ - يجوز أيضا للمحجوز لديه بعد ايداعه بصندوق المحكمة القدر المحجوز عليه لتأديته دين طالب الجزاء خاصة بعد ثبوته أن يسلم الباقي في ذمته للمدين وفي هذه الحالة اذا حدث حجز آخر فلا يكون مؤثرا على المبلغ المودع

٤٢٤ - اذا كان الجزاء واقعا بناء على سند واجب التنفيذ أو حكم يصح الجزاء في الاحوال الاخر ولم يودع المحجوز لديه بصندوق المحكمة القدر الواقع عليه الجزاء حسب ما هو مقرر بالمواد السابقة جاز تكليفه بالحضور الى قلم كتاب المحكمة التابع لها ليعين الدين الذي في ذمته وأسبابه وما وقع عليه من الجزاءات السابقة ويبرز ماله من الاوراق الاصلية المؤيدة لصحة مقاله أو صورها مصدقا عليها

٤٢٥ - اذا لم تحصل منازعة في صحة ما أقر به المحجوز لديه ولم يطلب رفع الجزاء ولم يقع حجز آخر يدفع الى الدائن المحجوز له من القدر المقتر به ما ينبغي دينه ان كان المقتر به زائدا عنه أو يخصم له من أصل دينه ان كان دونه

- ٤٢٦ - اذا وقع حجز آخر على مال المدين يودع المبلغ المقر به في صندوق المحكمة التابع لها المدين المحجوز على ماله
- ٤٢٧ - للمحجوز لاديه أن يحجز في جميع الاحوال مما في ذمته للمدين قدر المصاريف التي صرفها بعد تقديرها بمعرفة القاضي
- ٤٢٨ - اذا حصل تنازع فيما أقر به المحجوز لاديه يرفع أمره للمحكمة المختصة بالحكم في ذلك التابع لها المحل
- ٤٢٩ - اذا ثبت أن المحجوز لاديه لم يسبق له دار الدين الذي في ذمته غشاً منه وتدليسا أو أنه أقر بمبلغ أقل مما في ذمته أو أخفى شيئا من السندات المثبتة لصحة قوله جاز الحكم عليه بدفع القدر الذي وقع الحجز عليه فاذا لم يكن في ذمة المحجوز لاديه شيء للمدين المحجوز على ماله أو لم يحصل نزاع فيما أقر به فلا يكون للحجز تأثير على المبالغ التي تستحق عليه بعد مضي ستة أشهر من يوم تقريره
- ٤٣٠ - اذا أقر المحجوز لاديه بما في ذمته للمدين المحجوز على ماله فلا يجوز أن يظهر من الدائنين الطالبين للحجز الزامه باعادة الاقرار انما يجوز لهم أن يعارضوا في صحة ما أقر به ما لم يصدر حكم في شأن ذلك الاقرار
- ٤٣١ - يصح للدائن أن يحجز تحت يده ما يكون في ذمته لمدينه انما يجوز الزامه بأن يودع في صندوق المحكمة قدر ما في ذمته من الدين التابت بلا نزاع
- ٤٣٢ - اذا تعدد الدائنين الطالبون للحجز وكان المبلغ المحجوز عليه غير كاف لوفاء ديونهم بتمامها يقسم بينهم على حسب المقرر في باب القسمة بين الغرماء

٤٣٣ - اذا وضع الخبز على مال المدين عند الفير ثم أحال المدين أجنبيا بالزائد له عند المحجوز له به أو بعضه وأعلنت الحوالة اعلانا صحيحا ثم ظهر بعد ذلك مداينون آخرون ووضعوا الخبز فهؤلاء يتعاضون مع الخبزين السابقين ومع المحتمل بشرط أن يتقص من حصبة كل من الخبزين المتأخرين قدر ما تبقى باعتماد مبلغ الحوالة كل منهم بحسب ما يخصه بالنسبة لدينه

٤٣٤ - لا يجوز وضع الخبز على أجر الخدمة وشهرياتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب الوظائف وأرباب المعاشات الا بقدر الخس اذا كانت الماهية في كل شهر ثمانمائة قرش ديواني فأقل وبقدر الربع مما زاد على الثمانمائة قرش الى أن تبلغ الزيادة ألفي قرش وبقدر الثلث فيما زاد على المبلغين المذكورين (١)

(١) ذكر بتوصاد في ٧ رجب سنة ١٣٠٧ - ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ منع التنازل وتوقيع الخبز على ما يرفع من الحكومة للمستخدم الا لسداد مطلوبها منه
ترجمة أمر حال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار والاتفاق مع الدول أمرنا بما هو آت
(مادة ١) المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصاحبها بصفة معاش أو ماهية للموظف أو المستخدم ملكا كان أو عسكريا أو بصفة مرتبات اضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الخبز عليها الا لسداد ما يكون مطلوبا للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتلقاها من وظائفه أو لوفاء نفقة تحكم به من جهة الاحتصاص وفي كلتا الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يجزى ربع معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكا كان أو عسكريا أو ربع المرتبات الاضافية (بعد)

٤٣٥ - بصرف ما زاد على القدر الجائز حظه الى مسنخه بلا توقف على أمر بذلك

٤٣٦ - لا يجوز وضع الجرز على النفقات المقررة والمثبتة موقتا ولا على المصاريف المحكوم بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة أو المشتراط فيها عدم جواز الجرز عليها ولا على غير ذلك من الأشياء التي ينص القانون بعدم جرزها

٤٣٧ - المبالغ المقررة للنفقة يجوز الجرز عليها لوفاء دين النفقة

٤٣٨ - المبالغ الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الجرز عليها يجوز جرزها للدينين المتأخر دينهم عن الهبة أو الوصية

٤٣٩ - اذا كان الجرز واقعا على ايراد مؤبد جاز بيع الاستحقاق في ذلك الايراد مع مراعاة الرسوم المقررة في فصل التنفيذ بجرز المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها

(مادة ٢) يشمل حكم المادة السابقة المعاشات التي تصرف للارامل والايام أو غيرهم من المستحقين وكذلك المكافآت التي تعطى في حالة الرفق أو التقية ومقام المعاش

(مادة ٣) لا يسجل بأحكام المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات أمام المحاكم المختلطة والمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات أمام المحاكم الاهلية وذلك فيما يسجل ضمن دائرة الحدود المقررة بامر لهذا

(مادة ٤) لا يتخذ أمر لهذا الاعلى التنازلات والجوزات التي تتوقع به تاريخ نشر

(مادة ٥) على نظري المالية والمحاسبة تقييد أمر لهذا كل منهما فيما يخصه

(الفصل الثالث)

(في التنفيذ بججز المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها)

- ٤٤٠ - لا يجوز ججز المفروشات والاعيان المنقولة الا بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على الدين بالوفاء وانذاره بالججز على يد محضر
- ٤٤١ - لا يجوز للمحضر اجراء الججز الا اذا كان يده اذن خاص بذلك من طالب الججز ويجب أن يكون مأذونا أيضا بقض الدين الا اذا كان الدين مستحق الوفاء في جهة غير الجهة الواقعة فيها الججز
- ٤٤٢ - يجري المحضر الججز بحضور شاهدين بالغين لا يكونان من أقارب الخصام ولا من أصهارهم الى الدرجة السادسة بدخول الغاية في الغيا ويمضي كل من الشاهدين أو يختتم على أصل المحضر وعلى صورته بغير حضور طالب الججز وان لم يحصل ذلك كله كان الججز لاغيا
- أما اذا كان شيخ البلدة حاضرا في وقت اجراء الججز وجب عليه أن يمضي أو يختتم على المحضر ولا يلزم في هذه الحالة حضور الشاهدين
- ٤٤٣ - يجوز أن يكون الشاهدان من رجال الضبطية
- ٤٤٤ - يلزم أن يكون محضر الججز مستقلا على البيانات المعتاد ذكرها في جميع أوراق المحضرين وأن يكون محتويا زيادة على ذلك على تنبيه جديد للدين بدفع الدين وانذاره بالججز اذا كان حصوله في نفس محله أو بحضوره وعلى بيان الحل الذي عينه الدائن بالجهة الواقعة فيها الججز وبين فيه أيضا مقررات الاشياء المحبوزة وان لم يحصل ذلك كله كان الججز لاغيا وتبين بالمحضر أصناف ما حجز من النقود وتودع بصندوق المحكمة

وعلى المحضر أيضاً أن يبين في المحضر اليوم الذي يكون فيه بيع الاشياء
المحجوزة

٤٤٥ - توزن البضائع أو تكال أو تقاس على حسب أنواعها
أمام مصوغات الذهب والفضة وسبائكهما فتوزن وتبين أوصافها ويصير
تقويم هذه المصوغات والمجوهرات بمعرفة أهل خبرة يعينه قاضي المواد
الجزئية ويحلف عينا أمام القاضي المذكور وتقوم أيضاً بجميع الاشياء
الآخر بناء على طلب الحاجز أو المحجوز عليه أنا أنا أي للقاضي (يوم ذلك
ثم يلحق بمحضرا المحضر تقرير أهل الخبرة المعين لهذا الغرض بمعرفة القاضي
المذكور

٤٤٦ - يرتب المحضر حارسا على الاشياء المحجوزة اذا لم يأت
طالب المحجز بحارس مقتدر ينصبه المحضر

٤٤٧ - يجب أن يكون الحارس متصفا بالصفات المشترطة
في الشهود

٤٤٨ - تعطى للحارس صورة من المحضر ويضع امضاءه أو ختمه
على الاصل والصورة وان لم يفعل ذلك تذكر الاسباب المانعة له منه

٤٤٩ - يعمل المحضر بدون نقل الاشياء المحجوزة من محلها
ويرتب المحضر من يقوم بمحافظه وملاحظة المحلات التي بها الاشياء
الواقع عليها المحجز لحيفا تمام المحضر وان لم يتم في يوم واحد جلا استمراره
في الايام التالية بشرط متابعتها

٤٥٠ - اذا حصل الجز في محل المدين أو كان حاضرا في وقت تمام المحضر فتسلم له في الحال صورة منه على حسب الاصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وامضاء المدين محضر الجز لا يستلزم رضاه بالحكم به

٤٥١ - اذا حصل الجز في غير محل المدين وبدون حضوره فتعلن اليه صورة المحضر في مدة أربع وعشرين ساعة من وقت الجز غير مواعيد المسافة

٤٥٢ - اذا حصل توقف عن المدين في الجز وطلب رفع الامر الى قاضي المواد الجزئية وجب على المحضر أن يوقف اجراء الجز مع تكليف المدين في المحضر بالحضور ولو بجمعاة ساعة في منزل القاضي ان دعت الضرورة لذلك

٤٥٣ - اذا كانت أبواب المحلات التي بها أمتعة المدين مغلقة أو حصل الامتناع من فتحها أو حصل تطاول أو تعد على المحضر أو مقاومة له فيعمل جميع الوسائل التحفظية متعا لاختلاس الاشياء الموجودة وله أن يستعين برجال الضبطية والحكومة المحلية

٤٥٤ - لا يجوز للحضر أن يهيجز الفراش اللازم للسدين وأقاربه وأصهاره على عودا لتسب التقيين معه في معيشة واجدة ولا ما عليهم من الثياب والملابس

٤٥٥ - لا يجوز حجز الاشياء الآتية الا اذا كان لتأدية ايجار مسكن أو أرض أو لافاء دين نفقة

أولاً - الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد اللازمة للصناع لأعمال صناعاتهم

ثانياً - ما يملكه المدين العسكري من ملابس العساكر وأسلحتهم وغير ذلك من تعلقات العسكرية

ثالثاً - الغلال والدقيق اللازمة لمؤونة المدين وعياله مدة شهر

رابعاً - بقرة واحدة أو ثلاثة من المعز أو النعاج بحسب اختيار المدين إن كان الحجز واقعا على مواشى في حيازته أو مستفعا بها في وقت الحجز

٤٥٦ - أنا حصل حيز المواشى والمهمات المستعملة في حراث الاراضى وخدمتها أو آلات الورش أو الماعل جاز لقاضى المواد الجزئية أن يعين من يقوم بإدارتها

٤٥٧ - لا يجوز للحارس أن يستعمل أو يتفجع بالاشياء الموضوعة تحت حراسته ولأن يعيرها وان فعل ذلك ألزم بما يترتب عليه من التضييعات

٤٥٨ - لا يجوز له أن يطلب معافاته واستبداله بغيره إلا بعد مضي شهرين من وقت أقامته ما لم توجد أسباب موجبة لذلك ويقدم طلبه لقاضى المواد الجزئية مع طلب حضور المدين المحجوز على أمتعته والمدان المحجوز له بعل خبر

٤٥٩ - تجرد الاشياء المحجوزة في محضر على يد محضر عند إقامة الحارس الثانى بالحراسة

٤٦٠ - اذا اختلس المدين المحجوز على أمتعه أو غيره شيأ من الامتعة المحجوزة قضائيا أو اداريا يجازى جزاء السارق
(ذكر بنو ١٤ الثعلب سنة ١٣١٢ - ٩ ما يوسنة ١٨٩٥)

٤٦١ - اذا سبق حصول الخبز ثم ظهر مدانيون آخرون بأيديهم سندات واجبة التنفيذ فلهم أن يطلبوا عدم رفع الخبز عن الامتعة المحجوزة ويعلموا ذلك للحارس أولادائن المحجوز له أو المحضر وأن يضعوا الخبز على الاشياء التي ليست مندرجة في محضر الخبز الاول وعلى الحارس أن يبرز المحضر الاول للمحضر وأن يريه الاشياء المحجوزة أولا ويجعل الحارس المذكور حارسا للاشياء المحجوزة أخيرا ان كانت في نفس المحل المحجوزة فيه الامتعة السابقة

٤٦٢ - وفي هذه الاحوال يكون طلب ابقاء الخبز السابق ذكره معتبرا كالخبز على غن المبيع تحت يد المحضر ويكتفى بإعلان الطلب المذكور الى المدين بدون احتياج لطلب حكم بعهمة الخبز

٤٦٣ - يجوز للدائنين الذين لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا الخبز على غن المبيع تحت يد المحضر ولا يلزمهم طلب الحكم بعهمة الخبز

٤٦٤ - لا يصير الشرع في البيع الا بعد الخبز بثمانية أيام بالاقل ويكون ذلك في المحل الموجودة به الامتعة أو في أقرب الاسواق اليه بطريق المزايدة بمسئلة المحضر وبشرط دفع الثمن فورا ويقرر محضر البيع بعد تحرير محضر تحقيق وجود الاشياء المحجوزة بين فيه ما نقص منها فقط ولا يجوز بيع مصونات الذهب والفضة بثمن أقل من قيمتها الاصلية

حسب تقدير أهل الخبرة بل اذا لم يحصل بيع مثل هذا الاشياء بسبب عدم وجود المزايدين فتحفظ أمانة كاتبه لتدفع الحاجز في مقابلة مطلوبه أو لغيره من المداينين في حالة القسمة بين الغرماء

واذا لم يظهر عند بيع الجواهرات أو غيرها من الاشياء المقدرة قيمتها من ايدون لشرائها بالثمن المقومة به يؤخر البيع الى اليوم الثاني ان لم يكن يوم عيد أو موسم وحينئذ يصير بيعها لمن يري عليه المزاو ولو يثن أنقص مما قومت به

والاشياء التي لم تقدر قيمتها يؤخر بيعها أيضا اذا لم يوجد من ايدون غير المداين الحاجز الا اذا قبل الاشياء المذكورة في نظير مطلوبه بالقيمة التي يقدرها أهل خبرة واحد يعينه المحضر المكلف بالبيع ويكفي لإعلان استقرار البيع أو تأخير اخبار المحضر بذلك علانية وذكره في محضره

٤٦٥ - اذا لم يدفع الراسي عليه المزاو الثمن فورا يباع المبيع نائبا على ذمته بالطريقة المتقدمة بأي ثمن كان والمحضر الذي لم يستخلص الثمن من المشتري فورا أو يسهل في بيع الشيء نائبا يكون ضامنا للثمن

٤٦٦ - يجوز لكل من المداين المحجوز له والمدين المحجوز على أتمته والمداينين الطالين ابقاء الحجز أن يطلب حصول البيع في أي محل غير المحل السابق ذكره

وعلى من يطلب ذلك أن يقدم عريضة لقاضي المواد الجزئية يطلبه لينظر في جواز اجابته من عدمه

وإذا لزم بيع محل التجارة أو حق الإيجار مع البضائع أو الامتعة الموجودة أو على انفراده يكون البيع في المحل المعد للبيوع العمومية بالمحكمة أن طلب ذلك أحد المدائنين وفي كل الأحوال لا يكون البيع إلا بعد الحجز بخمسة عشر يوماً بال الأقل

٤٦٧ - يعلن البيع بإعلانات تعلق على باب المحل الموجودة فيه الامتعة المحجوزة وعلى المحل الذي سيحصل فيه البيع إن كان غير المحل الموجودة به الامتعة المذكورة وعلى باب شيخ البلد وفي اللوحة المعدة بالمحكمة للإعلانات القضائية وبالنشر في صحيفة من الصحف الأكثر شهرة وتداولاً التي يصير تعيينها في لائحة الإجراءات الداخلية بالمحكمة

٤٦٨ - يبين في الإعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف محل البيع ويوم وساعته وأنواع الامتعة المقتضى بيعها بدون تفصيل لمقرراتها

٤٦٩ - يكون بين تعليق الاعلان ونشره في الصحيفة وبين اجراء البيع يوم واحد غير مواعيد المسافة بالنسبة لمحل البيع

٤٧٠ - يثبت تعليق الاعلان بالمحكمة بذكره في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة ويثبت نشره في الصحيفة بإيراد نسخة منها ممضاة من صاحب المطبعة ومصدق على امضائه من كاتب المحكمة

٤٧١ - يثبت تعليق الاعلانات الاخرى بورقة من المحضر غير معلنة وترفق بها نسخة من الاعلان

٤٧٢ - ان لم يحصل البيع في اليوم المعين في محضر الحجز تعلن الورقة المثبتة لتعليق الاعلانات للدين المحجوزة أمتعته قبل بيعها بيوم واحد

٤٧٣ - يجوز لكل من الدائن المحجوز له والمدين المحجوز على أمتعته أن يطلب من قاضي المواد الجزائية تعليق إعلانات أكثر مما ذكر بحسب الأحوال في مواعيد مختلفة وأن يطلب تفصيل الأشياء المقتضى بيعها وأن يطلب زيادة نشر الإعلانات في الصحف ويثبت حصول ذلك بالإيصالات المأخوذة على الأمور بلمصق الإعلانات وبالنسخ المأخوذة من الصنائع

٤٧٤ - إذا اقتضى الحال لبيع مجوهرات أو مصنوعات أو فضيات فتعلق ثلاثة إعلانات به وينشر عنه في الصحف ثلاث مرات في أيام مختلفة بدون احتياج لأمر بذلك

وأما حجز المراكب والسفن والصنادل والمواوين وبيعها فيكون اجراءهما على حسب ما هو مقرر بقانون التجارة البحري

٤٧٥ - يذكر في محضر البيع حضور المدين المحجوز على أمتعته أو غيباه

٤٧٦ - إذا تحصل من البيع مبلغ كاف لتأدية الديون الحاصل بشأنها الحجز والمصاريف يكف عن بيع الباقي وما يحدث بعد ذلك من الحجزات تحت يد المحضر أو غيره ممن يكون في حيازته الثمن لا يسرى الا على ما يزيد منه عن وفاء ما ذكر ان زاد

٤٧٧ - إذا رفع الحجز بحجزه أو لم يطلب حصول البيع في اليوم المعين في محضر الحجز ولم يستحصل على أمر بتعيين يوم آخر جاز للحجز من الآخرين الذين بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا اجراء البيع

بعد التنبيه على الحاضر الواقع منه التأخير بأربع وعشرين ساعة ومن بعد تعليق الاعلانات كما ذكر قبل

٤٧٨ - اذا ادعى أحداً بالحكمة ملكية الامتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الأشياء المطلوب ردها وتقام الدعوى بذلك على الحاضر الأول والمدين المحجوز عليه والمدائنين الحاضرين أخيراً ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة

٤٧٩ - اذا لم يثبت حق لطالب الاسترداد يحكم عليه بالتفخيخات ان كان لها وجه ويحكم عليه في جميع الاحوال بالمصاريف المترتبة على طلب الاسترداد

٤٨٠ - المزروعات التي لم تحصد يكون حكمها في الحجز والبيع حكم المنقولات (١)

٤٨١ - لا يجوز حجز المزروعات قبل استوائها بأكثر من خمسة وخمسين يوماً وبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف موقع الاراضى ومساحتها وأنواع المزروعات واسم المدين المحجوز عليه

(الفصل الرابع)

(في حجز وبيع الارادات المقررة والسندات والسهم والديون)

٤٨٣ - سندات السهم والسندات المطلقة أو التي تتقل بالتحويل يكون حجزها على حسب الاوجه المقررة في حجز الاعيان المنقولة

(١) ينظر دكرينو ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١ - ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ المختص بتوقيع الحجز لأصحاب الاطيان على محصولات المستأجرين لاستحصاها لهم على الايجارات المستحقة

٤٨٣ - أما الايرادات المقررة وسندات السهم التي بأسماء أصحابها والحصص التي تكون للمدين في مقابلة أو التزام أو نحوها وحقوق الشركاء ذوي الاموال في شركات التوصية وحصة الشريك في أى شركة فلا يجوز حجزها الا بناء على سند واجب التنفيذ ويكون الحجز على حسب الاصول المقررة في حق حجز المدين عند غيره

٤٨٤ - اذا كلف المحجوز لديه بتبين ما في ذمته ولم يبينه على حسب مانص بالمادة ٤٢٤ أو أقر بخلاف الحقيقة أو لم يبرز ما يؤيد صحة قوله جاز أن يحكم عليه بحسب الاحوال إما بالتضمينات اللازمة أو بمازوميته بقدر الدين الواقع الحجز من أجله

٤٨٥ - الثمرات والفوائد الناتجة عن المحجوز عليه التي حل أو ان استحصاها قبل وقت البيع يجوز الاجراء فيها على حسب المقرر في حجز المدين عند غيره

٤٨٦ - يترتب على حجز الايرادات المقررة وسندات السهم ونحوها حجز الارباع والفوائد الناشئة عنها

٤٨٧ - يجوز لقاضى المواد الجزئية أن يأمر ببيع سندات السهم من أى نوع كانت والسندات التي تنتقل بالتحويل بواسطة مسمار أو صير في يمينه القاضى المذكور مع تعيين ما يلزم اجراؤه من النشر والاعلان

٤٨٨ - فيما عدا الحالة المينة بالمادة السابقة يكون البيع بمراعاة الاصول الآتية

٤٨٩ - في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لوضع الجزاء لم يكن هناك لزوم لاقرار المحجوز لديه بماعنده أو في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لاقراره ان حصل ولم تحصل فيه منازعة أو في ظرف الخمسة عشر يوما التالية للوقت الذي اعتبر فيه الحكم الصادر في شأن الاقرار أو في شأن عدم حصوله حكما انتهايا يحرك كاتب المحكمة الابتدائية التابع لما ترتها المحل الذي وضع فيه الجزاء قائمة بشروط البيع بناء على طلب المداين المحجوز له ويلزم أن تكون القائمة المذكورة مشتملة على بيان اسم ولقب كل من الحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه وصناعة ومحل كل منهم ونوع الحق المقصود ببيعهم وقدره بالتعيين أو بالنسبة لاصله وبيان السند المثبت لذلك الحق وبيان التواضع له والتأمينات الموحدة وشروط البيع والتمن الذي يكون ابتداء الزيادة من بعده مع بيان اليوم الذي يكون فيه الحكم من المحكمة فيعاساه يحصل من الاقوال والمنازعات من الاختصاص ان حصل

٤٩٠ - لا يجوز تعيين يوم لحكم المحكمة بجميع اعدا أقل من عشرة أيام ولا أكثر من عشرين يوما من تاريخ الاعلان الا في ذكره بالمادة التالية لهذه

٤٩١ - تودع قائمة الشروط بقلم كاتب المحكمة وتبقى به وعلى الكاتب أن يخبر كلا من المحجوز عليه والمحجوز لديه بذلك الايداع في ميعاد الثلاثة أيام التالية لحصوله غير مواعيد المسافة

٤٩٢ - لكل انسان الحق في الاطلاع على قائمة الشروط ويجب على كاتب المحكمة أن يحرف في ذيلها أقوال وملحوظات كل من يدعى أن له شأنا في ذلك مع ما يبديه من المنازعات وأوجه ما يدعيه من البطلان

٤٩٣ - لا تقبل أقوال ولا منازعات في اليوم السابق على اليوم
المعين للجلسة المحكمة

٤٩٤ - تحكم المحكمة على وجه الاستعجال في الأقوال والمنازعات
وأوجه البطلان وغيرها في اليوم المعين لذلك بغير احتياج للتكليف
بالحضور فيه غير التنبيه المندرج في قائمة شروط البيع

٤٩٥ - لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه المسائل
الفرعية

٤٩٦ - أما الاستئناف فيجب أن يقدم الطلب به في ظرف ثمانية
أيام من تاريخ الاعلان بالحكم والا سقط الحق فيه وتحكم محكمة
الاستئناف في ذلك الطلب على وجه الاستعجال

٤٩٧ - يستخرج من قائمة شروط البيع ملخص البيانات
المذكورة في المادة ٤٨٩ ثم ينشر بعرفة كاتب المحكمة في احدى الصحف
مع بيان اليوم المعين للبيع ويلصق على باب محل كل من المحجوز عليه
والمحجوز لديه ان كانا هاتين بالديار المصرية وفي المحل المعين من المحكمة
للاعلانات القضائية ويكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما بالاكتر بعد
اليوم المعين في قائمة شروط البيع للجلسة المحكمة ان لم تحصل منازعة أو بعد
اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر في المنازعات انتهائيا وقبل حلول اليوم
المعين للبيع بثمانية أيام بالاقل

٤٩٨ - يجوز طلب زيادة النشر والاعلان والامر به على حسب
ما نص في الفصل المتعلق بمحجز المنقولات ويعيها

٤٩٩ - تحصل المزايدة عندما قام المحضر بحضور كاتب المحكمة وهو يحضر المحضر اللازم وبحضور القاضى المعين لليوع وهو يحكم على وجه الاستجبال حكماً نهائياً فى المسائل الفرعية التى تحدث ولو كانت متعلقة بطلان الاجراءات ويقدر المصاريف ويكون الاعلام بها قبل افتتاح المزايدة

٥٠٠ - يقدم الى قلم كتاب المحكمة التقرير باوجه بطلان الاجراءات المدعى به بعد نشر الاعلانات واصلتها بحيث يكون تقديم ذلك قبل اليوم المعين للبيع يوم لا اقل

٥٠١ - اذا امر القاضى ببناء على طلب أحد الاخصام بتأخير البيع ليه ادمعلوم وجب النشر والاعلان على الوجه المتقدم ذكره قبل حلول الميعاد بنهاية أيام بالاقل

ولا يجوز تأخير البيع لميعاد يتجاوز ستين يوماً

٥٠٢ - يقع البيع من القاضى

٥٠٣ - تنتقل الملكية فى البيع بالحكم المثبت للبيع ويجب أن يكون مشتملاً على صورة قائمة شروط البيع ومحضره ولا يعلن الحكم المذكور الا للدين الواقع المحجز عليه

٥٠٤ - لا يسلم هذا الحكم لمن حصل له البيع الا بعد قيامه بالشروط الواجب ايفائها قبل تسليم الحكم على حسب قائمة شروط البيع

٥٠٥ - لا يقع البيع الا لمن يكون مشهوراً بالاعتسار أو لمن يقدم كفالة معتمدة خاصة بما يشترطه أول من يدفع الثمن نقداً فى حال انعقاد جلسة البيع

٥٠٦ - إذا لم يدفع الراسى عليه المزاد في ظرف ستة أيام من يوم الحكم المثبت للبيع القدر المستحق فورا أو لم يدفع بعد تكليفه الثمن كله أو بعضه في وقت الاستحقاق العين لذلك فيشرع في بيع المبيع ثانيا على ذمته بناء على طلب المستحق للثمن أو بعضه انما لا يكون ذلك الا بعلمضى ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على الراسى عليه المزاد بالدفع وانذاره بالبيع ثانيا وبعد نشر الاعلانات ولصقتها ويجب اعلان الراسى عليه المزاد المذكور بالمحضر المثبت لحصول النشر والاعلان قبل حلول الميعاد المعين للبيع الثاني بخمسة أيام بالاقل وعشرة أيام بالاكثر

٥٠٧ - اذا رفع الحاضر الطالب للبيع حجه أو تأخر عما يلزم البيع جاز لغيره من الدائنين الحاضرين مباشرة تنميم اجراءات البيع بعد تكليف المتأخر بتنميمها ومضى ثلاثة أيام على ذلك التكليف وعدم العمل به وتكون اجراءات ذلك الغير مقومة لما أجراه الحاضر المذكور

٥٠٨ - اذا وقع الخبز على مبالغ غير مستحقة الدفع تحت يد غير المدين واستدعى الحال بيع الدين المحجوز تتبع فيه الاجراءات المقررة سابقا ومع ذلك يجوز للدائن المحجوز له ان لم يوجد دائنون حاضرون غيره أن يستحصل على تخصيص الدين المحجوز كله له أو جزء منه بقدر ما يفي بالمستحق اليه وفي هذه الحالة يجب عليه أن يطلب بعقضى علم خبر حضور المدين والمحجوز لديه أمام قاضى المواد الجزئية التابع له محل المحجوز لديه المذكور ويعتبر ذلك التخصيص تنازلا عن الدين المحجوز ولا يلزم الاعلان به للدين ولا للمحجوز لديه ان حضر أمام القاضى

- ٥٠٩ - يجب على وكلاء الديانة في حالة التفليس أن يتبعوا الأصول المقررة فيما سبق في بيع الحقوق والديون التي تكون للتفليس
- ٥١٠ - ومع ذلك إذا حصل في هذه الأحوال الأخيرة منازعات بناء على قائمة شروط البيع وكانت متعلقة بأصل الدين المقصود ببيعته فيصير إيقاف الإجراء آت المختصة بالبيع إلى أن يحكم في المنازعات حكماً انتهائياً من المحكمة المختصة بها

(الفصل الخامس - في القسمة بين الغرماء)

- ٥١١ - إذا كان المتحصل من أثمان المبيع أو من الخبز على ما للدين عند غيره أو مما سوى ذلك كافياً لوفاء ديون المدينين الخارجين فمن يكون عنده المتحصل المذكور سواء كان المحجوز لديه أو كاتب المحكمة أو من كان المتحصل مودعاً عنده على حسب الأحوال يدفع لكل من حضر من المدينين وأبرز سنده أو صدق له المدين المحجوز عليه دينه ثم يسلم ما يزيد عن كامل الديون للدين

- ٥١٢ - إذا كان المتحصل غير كافٍ لوفاء ديون المدينين الخارجين ولم يتفقوا على توزيعه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ اعتراف المحجوز لديه بما عنده للدين أو من تاريخ الحكم بالانتهاء الصلح بشأن ذلك الاعتراف أو من تاريخ البيع يودع المتحصل المذكور بناء على عريضة من يطلب التعجيل من الخصام في صندوق المحكمة التابع إليها المحجوز لديه أو المحكمة التابع إليها محل البيع وبعد ذلك يوزع بينهم على الأسلوب الآتي

٥١٣ - يسلم المودع قائمة ببيان الجحيزات الى كاتب المحكمة وقت الابداع

٥١٤ - من يطلب التسجيل من الاخصام يقيد في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب اجراء التوزيع من قاضى المواد الجزئية ان كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يتجاوز عشرة آلاف قرش ديوانى وأما ان زاد على ذلك فيكون طلب اجراء التوزيع من القاضى المعين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع

٥١٥ - فى ظرف الثلاثة أيام التالية لذلك الطلب يرسل كاتب المحكمة الى المدائنين الجاهزين ورقة تنبيه بالمحل الذى عينوه فى ورقة الجز بان يقدموا الى قلم كاتب المحكمة فى ميعاد شهر واحد سنداتهم وطلباتهم المتعلقة بتوزيع النقود

٥١٦ - لاتقبل طلبات من أحد بعد مضى الشهر المذكور ويحرم قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين لمواد التوزيع على حسب الاحوال قائمة توزيع مؤقت على الاوجه الآتية

٥١٧ - يستخرج القاضى فى قائمة التوزيع المؤقت قبل التخصيص على أبواب الديون مقدارا المصاريف المنصرفة فى تحصيل النقود ثم المصاريف الناشئة عن الطلبات والاجراءات المتعلقة بالتوزيع ثم يوزع الباقي ممتدنا بالاجر الذى يستحقها صاحب الملك ويمتاز باستيفائها من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للدين بالمحل المستأجر له ويوزع الباقي بعدها على أبواب الديون الممتازة الاخر على حسب درجات امتيازها وما يبقى بعد ذلك يوزع على الديون الغير ممتازة توزيع غرماء

٥١٨ - تبين في قائمة التوزيع المؤقت درجات امتياز الديون الممتازة ومقاديرها الاصلية والمصاريف وتذكر القوائد بغير تحديد لمقدارها

٥١٩ - يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الاحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات أن يكلف بالحضور أمام القاضي الذي يكون اجراء التوزيع بمعرفة كلا من المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالبا للتوزيع وأسبق واحد في وضع الخبز من المدينين الممتازين بعد المحجوز له أولا ويطلب اختصاصه بكل أو بعض المبالغ المتصلة من ثمن المقر وشات ونحوها مما كان للدين بالحمل المستأجر له بشرط أن يستخرج من تلك المبالغ المصاريف السابق ذكرها على حسب تقديرها بما فيها المصاريف المترتبة على الامر الذي يصدر بالاختصاص المذكور ويكون طلب حضور الأشخاص المذكورين سابقا أمام القاضي بمقتضى علم خبر

٥٢٠ - في الثلاثة أيام التالية ليوم تميم قائمة التوزيع المؤقت يكلف كاتب المحكمة المداينين الخاضعين بالاطلاع عليها وتقديم تقرير بال مناقضة فيها الى قلم كتاب المحكمة ان كان هناك وجه للمناقضة في ميعاد خمسة عشر يوما والا سقط حقهم فيها

٥٢١ - اذا مضى هذا الميعاد ولم تحصل مناقضة يحرم القاضي قائمة التوزيع الانتهاء

٥٢٢ - بين القاضي في قائمة التوزيع الانتهاء مقدار ما يخص كلام المداينين بعد استئزال ما يخصه من العجز بالتسبيل فيه في حالة عدم

كفاية النقود المتحصلة لوفاء ديونهم كاملة ويقرر مقدار القوائد ويوقفها على حسب ما سيذكر بعد

٥٢٣ - انا حصلت منازعة فمن يطلب التجميل من الاخصام يكلف بمقتضى علم خبر كلام من المحجوز عليه والمنازع والمنازع في دينه وأسبق واحد في وضع الخبز من المدايين الغير عتارين بالحضور بعباد ثلاثة أيام كاملة أمام قاضى المواد الجزئية اذا كانت قائمة التوزيع الموقت تحررت بعرفته أو أمام المحكمة الابتدائية في حالة ما اذا كانت تلك القائمة تحررت بعرفة القاضى المعين منها ويحكم في المنازعة بطريق الاستعجال بناء على تقرير القاضى المذكور في الحالة الاخيرة

٥٢٤ - الحكم الذى يصدر فى ذلك لا يكون قابلاً للمعارضة

٥٢٥ - ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوماً بعد يوم اعلانه انما لا يستأنف ذلك الحكم اذا كان الدين الواقع فيه النزاع لا يزيد على ألف قرش ديوانى مهما كانت ديون المنازعين والمبالغ المقتضى توزيعها (ذكر بنو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ محرم سنة ١٨٩٥)

٥٢٦ - اذا حكم فى المنازعة حكماً لا يستأنف أو صار الحكم الصادر فيها انتهاياً يحرر القاضى قائمة التوزيع الانتهاء على الوجه السابق

٥٢٧ - توقف القوائد عند عدم النزاع فى اليوم الذى ينتهى فيه جواز قبول المناقضات وفى حالة وجود المنازعة توقف فى اليوم الذى صار فيه الحكم فى النزاع انتهاياً

٥٢٨ - يصرف المستحق لكل دائن من صندوق المحكمة بناء على إذن يصدر من كاتبها موافقا لقائمة التوزيع الانتهاء ويسلم في ظرف ثمانية أيام من يوم تميم قائمة التوزيع المذكورة

٥٢٩ - يعلن الشروع في التوزيع وما يليه من الاجراءات بعرفة كاتب المحكمة بتعليق اعلان في اللوحة المعدة لذلك بالمحكمة

٥٣٠ - المحجوزات التي تظهر بعد الشروع في التوزيع يكون اجراءها بمجرد تقرير يعلن للمحجوز لديه بغير احتياج لاعلانه للمحجوز عليه أو بتقديم الطلب في فلم كتاب المحكمة بدون احتياج لاجراءات أخر ويوقف ما يوجد من المرافعات المبتدأة أمام المحكمة ويضم لاجراءات التوزيع الا اذا سبق الشروع في المرافعة الشفاهية

٥٣١ - المحجوزات التي تحدث بعد مضي اليعاد المحدد لتقديم الطلبات لا يعمل بها

٥٣٢ - اذا أقفل المدين المحجوز على ماله بعد اليعاد المذكور فلا يوقف على افلاسه استيفاء اجراءات التوزيع ولو تقرر للافلاس وفوت سابق على الشروع في التوزيع

٥٣٣ - اذا حصل من كاتب المحكمة تأخير في ارسال أوراق التنبيه للداينين بتقديم طلباتهم أو بالاطلاع على قائمة التوزيع المؤقت أو في تسليم أدونات صرف المستحق للداينين فيكون بمجرد ذلك ملازوما بالفواتر عدة تأخيره

٥٣٤ - على القاضي أن يحرق قائمة التوزيع المؤقت في ظرف شهر وقائمة التوزيع النهائي في ظرف خمسة عشر يوما فان تأخر زيادة عن ذلك جاز للحكمة الابتدائية التابع لها أن تحكم بناء على طلب أحد أولى الشأن بملزوميته بالفوائد بعد سماع أقواله في أودة المشورة

٥٣٥ - اذا كانت النقود المقتضى توزيعها متحصلة من ثمن عقار مرهون وبقي منها شيء بعد استيفاء المرتبهين حقوقهم جاز للقاضي المعين للتوزيع أن يقسم ذلك الباقي بين المدينين الخارجين عن الرهن قسمة غراما ويكون الاجراء كذلك أيضا في حالة عدم وجود مدينين مرتبهين

٥٣٦ - اذا تأخر طالب التوزيع عن السعي فيه جاز لمن يطلب التجيل من الاخصام أن يقوم مقامه في الاجراء بموجب أمر يصدر من القاضي

(الفصل السادس - في التنفيذ ببيع العقار)

(الفرع الاول - في الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية)

٥٣٧ - عقار المدين لا يجوز نزع ماله ولو كان مرهونا لوفاء دين الدائن الا اذا كان الدين ثابتا بسند واجب التنفيذ ومن بعد التنبيه على المدين على يد محضر بوفاء الدين والاذار بنزع الملكية ويجب اعلان صورة السند المذكور للمدين في رأس ذلك التنبيه ان لم يسبق اعلانه اليه

٥٣٨ - تشمل ورقة التنبيه المذكورة على تعيين محل للداين في البلدة الكائنة في المحكمة المختصة بالنظر في نزاع الملكية وعلى بيان العقار المكتسب نزعه بيانا صحيحا

٥٣٩ - لا يجوز طلب نزاع الملكية قبل مضي ثلاثين يوما من تاريخ التنبيه الحاصل للدين ولا بعد مضي تسعين يوما من التاريخ المذكور والا كان الطلب لاغيا

٥٤٠ - تسجل ورقة التنبيه بقيد صورتها في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائن فيها العقار المقصود نزعه من يد المدين واذا مضى على ذلك التسجيل مائة وستون يوما من تاريخه غير ميعاد المسافة بين موقع العقار ومحل المدين المذكور ولم تقيد على الوجه الآتي بيانه صورة الحكم المشغل على الامر بنزع الملكية يطل فعلى التسجيل المذكور بالغائه ويؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك من تلقاء نفسه

٥٤١ - اذا سبق تسجيل ورقة تنبيه مختصة بذات العقار يتأثر بمعرفة كاتب المحكمة بالتنبيه المستجد على هامش التسجيل الاول مينا تاريخ هذا التنبيه واسم المدين الذي طلب اعلانه والسند الواجب التنفيذ واسم المحضر

٥٤٢ - وكذلك يجري التأشير بالبيانات المذكورة عن التنبيه الاول على هامش تسجيل ورقة التنبيه الثاني

٥٤٣ - لا يعمل بالايجازات السابقة على تسجيل ورقة التنبيه الا اذا كان تاريخها ثابتا بصفة رسمية

٥٤٤ - أما الإيجارات التي يكون تاريخها غير ثابت والتي يكون عقدها بعد تسجيل التنبيه ولم تدفع الأجرة أو بعضها مقدما فتعتمد اذا ظهر أنها حاصلة من باب حسن الإدارة

٥٤٥ - يترتب على تسجيل التنبيه الحاق ايراد العقار المقصود نزع من يد المدين وغمراته به ويوزع ما يخص المدة التي أعقبت ذلك التسجيل من كل منها كما يوزع عن العقار

٥٤٦ - مجرد التنبيه من الدائن الحابز أو غير من الدائنين على مستأجر العقار بعدم دفع الأجرة للمالك يقوم مقام الحجز على الأجرة التي تستحق في المستقبل ولو كانت عن مدة سابقة على التسجيل ولا احتياج لغير ذلك التنبيه من الاجراءات وتوزع الأجرة المذكورة على الدائنين قسمة غرماء

٥٤٧ - اذا تبين أن المستأجر دفع بغير غش قبل التنبيه عليه أجرة عن المدة التالية للتسجيل فيستحق طلبها من المحجوز عليه بصفة مستودع لها

٥٤٨ - المعارضة في التنبيه يلزم رفعها في ظرف خمسة عشر يوما التالية لإعلان ورقة التنبيه المذكور بان يصير تكليف الخصم على حسب الأصول المعتادة بالحضور أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها المحل الذي عينه المداين في التنبيه ويحكم في تلك المعارضة بطريق الاستعجال

(دكرينو ١٤ القعدسة ١٣١٢ - ٩ ماي سنة ١٨٩٥)

٥٤٩ - ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ إعلانه وعلى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تحكم في ذلك الطلب بطريق الاستعجال أيضا انما لا يجوز استئناف الحكم المذكور اذا كان المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه لا يزيد على ألف قرش

(ذكر بنو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٥٠ - اذا حكم برفض المعارضة وجب دفع المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه في ظرف خمسة عشر يوما التالية لإعلان الحكم الانتهاء الصادر برفض المعارضة

٥٥١ - اذا حصلت المعارضة في ورقة التنبيه بعدم مضي خمسة عشر يوما المقررة لرفعها الا يوقف التنفيذ ما لم تقرر المحكمة لزوم اصدار امر بإيقافه لاسباب مهمة

٥٥٢ - يجوز للدائن بعدم مضي المواعيد المقررة في مادتي ٥٤٩ و ٥٥٠ أن يسعى في بيع العقارات الميئنة في ورقة التنبيه وتحصل الاجراءات المتعلقة بذلك على حسب قيمة هذه العقارات أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائنة فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من أجلها جراه البيع قليلا أو كثيرا وأيا كانت المحكمة التي صدر منها الحكم بالبيع

فان كانت العقارات في عدة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة وجب حصول تلك الاجراءات أمام المحكمة التابع لها المحل الكائن به أكبر جزء من العقارات المذكورة (ذكر بنو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٥٣ - يلزم أن تكون ورقة التكليف بالحضور مستملة زيادة عن البيانات المذكورة بالمادة ٣٥ على ما يأتي
أولا - بيان العقارات المقصود بيعها بياناً كافياً وبيان نوعها وموقعها ومقدار مساحتها وبوجه التقريب وحدودها وأوصافها بالاختصار إن كانت من المباني

ثانيا - شروط البيع مع بيان تجزئة العقارات على أقسام يباع كل قسم منها على حدة أو عدم التجزئة وبيع تلك العقارات قسمها واحدا
ثالثا - عرض الاطلاع على نسخة السند المطلوب اجراء البيع بموجبها وعلى أصل ورقة التنبيه بواسطة ايداعهما بقلم كاتب المحكمة (ذكر بتاريخ ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايسنة ١٨٩٥)

٥٥٤ - أُلغيت بذكر بتاريخ ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايسنة ١٨٩٥

» » » » » » » » - ٥٥٥

٥٥٦ - يجب على طالب البيع من المداينين أن يقدم في الجلسة شهادة بالرهونات المسجلة على العقارات المقصود بيعها

٥٥٧ - يجوز للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها ببيع جزء فقط من العقارات المذكورة إذا رأت أن ثمن ذلك الجزء كاف لوفاء جميع دين طالب البيع وديون المداينين الذين أعلنوا ورقة تنبيه للدين وكذلك ديون المداينين برهن مسجل على تلك العقارات إذا كانت هذه الديون تستحق الدفع في ظرف ستة أشهر من يوم تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة للحكم بنزع الملكية وبيع العقار

٥٥٨ - يلزم أن يكون الحكم الصادر بالترخيص بالبيع مشتملا على ما يأتي

أولا - بيان العقار المقصود ببيعهِ والبيانات الاخر المندرجة بورقة التكليف بالحضور

ثانيا - شروط البيع المبينة في ورقة التكليف بالحضور المذكورة ويجوز للمحكمة أن تمحو وتثبت في تلك الشروط بحسب ما تستصوبه

ثالثا - بيان الثمن الذي يبنى عليه المزايمة

رابعا - تعيين الجلسة التي تكون فيها المزايمة وأمر لكتاب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع

خامسا - وإذا كان ذلك الحكم صادرا من المحكمة الابتدائية يلزم أن يكون مشتملا على احالة الخصام على القاضي المعين للبيع لتعيين الجلسة التي يكون فيها المزاد وأمر لكتاب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع
(ذكر بتر ١٤ القلم سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٥٩ - لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الحكم الصادر بترغ الملكية وبيع العقار ولا يعلن لاحد مطلقا ويجب تسجيله بحرفة كاتب المحكمة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره بدفتر قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابع لها المحل الكائن بهذا العقار وينشر بذلك على هامش تسجيل ورقة التنبيه (ذكر بتر ١٤ القلم سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٦٠ - لا يجوز تعيين يوم للبيع قبل ثلاثين يوما ولا بعد ستين يوما من تاريخ التعيين

٥٦١ - قبل البيع عدة لاتزيد عن أربعين يوما ولا تنقص عن عشرين يوما يصير اشراره يلصق اعلانات متعلقة على البيانات الآتية
أولا - بيان تاريخ الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار وتاريخ تسجيله

ثانيا - اسم ولقب وصناعة ومحل كل من المدين والمدين الذي طلب اجراء البيع

ثالثا - بيان العقار

رابعا - الاطالة على الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار فيما يتعلق بشروط البيع

خامسا - بيان الثمن الذي عينه طالب البيع

سادسا - اليوم والمحل والساعة التي يكون فيها المزاد

٥٦٢ - ينشر الاعلان بذلك مرة واحدة اذا كانت الصحيفة تطبع في البلدة السكّانة بها المحكمة وان لم تكن بها صحيفة ينشر الاعلان في صحيفتين منشورة كل منهما في بلدة

ويجب أيضا أن تعلن صورة الاعلانات التي جرى تعليقها الكل من أبواب الديون المسجلة في المحل الذي عينوه في التسجيل ويكون اعلان تلك الصورة في ظرف خمسة عشر يوما بالاقبل قبل البيع والا كان العمل لاغيا

٥٦٣ - تلصق الاعلانات

أولا - على باب محل المدين

ثانيا - على الباب الاصلى لكل من العقارات اذا كانت محاطة بسور أو كانت بيوتا

ثالثا - في الميدان الاعم لمركز المديرية أو المحافظة السكاثن بها العقار ومركز المديرية أو المحافظة المقيم بها المدين والبلدة السكاثن بها المحكمة رابعا - على باب شيخ البلدة السكاثن بها محل المدين والبلدة السكاثن بها العقار

خامسا - في المحل المعد للاعلانات بكل من محكمة الجهة السكاثن بها العقار ومحكمة محل المدين

٥٦٤ - تحصل الاجراءآت المذكورة بالثلاث مواد السابقة بناء على طلب كاتب المحكمة التي قدم لها الطلب المتعلق بنزع العقار من يد المدين ويبيع

٥٦٥ - يثبت الاعلان والنشر بالاوجه التي ذكرت في حالة بيع الارادات المقررة ونحوها

٥٦٦ - لكل من المدين وطالب البيع الحق في أن يطلب من قاضي المواد الجزئية أو من القاضي المعين للبيوع لصق اعلانات أكثر مما ذكر والزيادة في لصق ملخصها

ويجوز لكل منهما أيضا أن يطلب حصول الزايدة في نفس المحل السكاثن به العقار أو في غيره (ذكر يتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايسنة ١٨٩٥)

٥٦٧ - تقدر المصاريف بعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيوع ويحصل الاعلان بها علنا في جلسة البيع وقت الزايدة (ذكر يتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايسنة ١٨٩٥)

- ٥٦٨ - لا يجوز أن يطلب شيء برسم المصاريف غير المقدّر منها
- ٥٦٩ - في اليوم المعين للبيع تحصل المزايدة على الثمن المعين ويكون ذلك بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع بمناذاة المحضر بناء على طلب المدين الذي طلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الاقتضاء (ذكر بتو ١٤ القعدسة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)
- ٥٧٠ - كل عطاء ولو المقدّر في قائمة شروط البيع لم تحصل الزيادة عليه في مدة خمس دقائق يترب عليه يقطع البيع من القاضي لصاحبه
- ٥٧١ - يتقرر في لأئحة الاجراءات الداخلية بالهيئة بمقادير الترقى في الزيادات التي يصح قبولها
- ٥٧٢ - حصول العطاء من أحد يخلى سبيل صاحب العطاء الذي قبله
- ٥٧٣ - اذا لم يحضر من ايدون في اليوم المعين للبيع بصير الاجراء على حسب ما هو مقرر بالمادة ٦١٧ وبالمواد التالية لها
- ٥٧٤ - واذا وقع البيع لغير المدين الذي طلبه وجب عليه أن يوزع في حال انعقاد الجلسة مقدار عشر الثمن وكامل المصاريف ان لم يكن سلم ذلك قبل الجلسة ويكون ذلك إما بايداع نقود أو بايداع ما يراه القاضي كافيا للوفاء من السندات والاوراق ذوات القيمة أو بتقديم كفالة بذلك يقر على اعتمادها القاضي ولا يبيع البيع ثانيا فورا على قيمة المشتري
- ٥٧٥ - يجوز أن يعافى المشتري الذي يرى القاضي اعتماده من تأديته الكفالة

٥٧٦ - يجوز للمستري أن يقرر في قلم كاتب المحكمة في اليوم التالي ليوم البيع أنه اشترى بطريق التوكيل عن شخص معين إذا صدق على ذلك كل من الموكل والكفيل وبذلك يخلو سبيله وتعتبر الكفالة عن الموكل

٥٧٧ - يجب على المشتري أن لم يكن ساكنًا في البلدة الكائنة بها المحكمة أن يعينه لمحلافيها والا فيعتبر قلم كاتب المحكمة محلا له

٥٧٨ - يجوز لكل إنسان في مدة عشرة أيام من يوم البيع أن يقرر في قلم كاتب المحكمة أنه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع بشرط أن يودع في القلم المذكور مقدار الخمس من الثمن الذي قدره وكامل المصايف أو يقدم بذلك كفالة يقرر على اعتمادها قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيوع

(ذكر بتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٧٩ - يعين المزايد المذكور في تقريره المتضمن الزيادة محلا له على الوجه السابق ذكره

٥٨٠ - يعلن تقرير الزيادة المذكورة من صاحبها في ظرف ثمانية أيام لكل من المداين الذي طلب البيع وغيره من المداين المسجلة ديونهم والراسي عليه المزايد وإن تأخر عن الاعلان في الميعاد المذكور يحصل الاعلان في ظرف الثمانية أيام التالية له بناء على طلب كاتب المحكمة

٥٨١ - يشتمل الاعلان على بيان اليوم الذي عينه قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيوع بأجراء البيع ثانيا بالزيادة على الزيادة المذكورة

(ذكر بتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

- ٥٨٢ - وهذا اليوم يكون أول يوم يصح فيه البيع بعدمضي شهر من وقت التقرير بالمزايدة ومع ذلك يجوز للمحكمة التأخير في حالة ما اذا حدثت مسائل فرعية أو طلب أحد الخصام التأخير لاسباب موجبة له
- ٥٨٣ - قبل اليوم المعين للبيع بثمانية أيام يصير النشر والاعلان بناء على طلب كاتب المحكمة
- ٥٨٤ - يحصل المزاو ويقع البيع على حسب الالوجه المقررة في حق البيع الاول
- ٥٨٥ - لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الاحكام المتضمنة مجرد تأخير البيع
- ٥٨٦ - لا تقبل المعارضة في حكم البيع ولا يجوز استئنافه الا في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة
- ٥٨٧ - حكم البيع يكون حجة للشترى بملكيتة المبيع وسندا للدين ومن يستحق حقوقه للاستعصال على الثمن ويجب أن يشتمل على صورة شروط البيع وصورة الاعلانات وصورة محضر الجلسة التي وقع فيها البيع
- ٥٨٨ - لاسلم للشترى صورة الحكم الواجبة التنفيذ الا اذا أثبت أنه قام بما يجب ايفاؤه من الشروط المقررة للبيع قبل استلام تلك الصورة
- ٥٨٩ - بناء على طلب كاتب المحكمة يحصل التأشير بالحكم في قلم كتاب المحكمة على هامش تسجيل الحكم الصادر بنزع العقار من يد المدين وبيعه

٥٩٠ - تسجل صورة حكم البيع في السجل على حسب المقرر بالقانون المدني

٥٩١ - إيقاع البيع للرأسي عليه المزا لا تترتب عليه حقوقه سوى ما كان للدين المبيع ملكه من الحقوق في العقار المبيع

(الفرع الثاني)

(في المسائل الفرعية التي تنشأ عن نزاع الملكية وفي إعادة بيع العقار بالزيادة على نمة الرأسي عليه المزا الاول وفي بيع العقار الغير محجوز بغيره بالتحككة)

(القسم الاول)

(في الاجراءات التي تحصل بانضمام بعض الدائنين الى بعض)

٥٩٢ - اذا أجرى دائران تسجيل ورقتين متضمنتين التنبيه على المدين بوفاء دينه وانذاره بنزع عقاراته من يده وبيعها في حالة عدم الوفاء وكان التسجيل من كل منهما حصل على عقار غير العقار الحاصل عليه التسجيل من الآخر وجب على المدين الذي أعلن ورقة التنبيه الثانية أن يتضمن الى المدين الآخر في تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه بنزع ملكيته وفي تتمم الاجراءات وذلك اذا كانت المحكمة التي يلزم حصول الاجراءات المتعلقة ببيع تلك العقارات أمامها واحدة

٥٩٣ - يجوز للمدين الذي يطلب نزع ملكية مدينه ويسع عقاره أن يوقف بعد صدور الحكم بالبيع الاجراءات المتعلقة بذلك بتقرير يقدمه لقلم كتاب المحكمة

وفي هذه الحالة يكون لكل من المدينين الذين أعلنوا للمدين ورقة التنبيه قبل صدور الحكم المذكور وأرباب الديون المسجلة الذين يستحق دفع ديونهم قبل تقديم التقرير السابق ذكره الحق في تميم اجراءات البيع باعتبار آخر اجراء صحيح حصل قبل مباشرته انما يجب التسليم بهذا الحق والاجراء بموجب بورقة تقدم لقلم كتاب المحكمة في ظرف شهرين من تاريخ التقرير المقدم من المدين الاول

(القسم الثاني - في دعوى الغير باستحقاق العقار)

٥٩٤ - يجوز تقديم الدعوى من أى انسان باستحقاق العقار المقصود ببيعه في أثناء اجراءات البيع لغاية حرمى المزاد

٥٩٥ - تقام الدعوى المذكورة في وجه كل من المدين وطالب البيع واذا أقيمت بعد لصق الاعلانات فتقام أيضا في وجه أول دائن من الدائنين ذوى الديون المسجلة

٥٩٦ - تعلن ورقة الطلب للمدين في محله الاصلى ويكون اعلانها لكل من المدينين المذكورين في المادة السابقة في محله المعين مع مراعاة مواعيد المسافات غير المواعيد المقررة للمحل الخارج عن الديار المصرية

٥٩٧ - يجب على المدعى باستحقاق العقار المقصود بيعه أن يودع بقلم كاتب المحكمة في وقت طلب حضور الخصام مبلغا يقدره كاتب المحكمة لتدفع منه في حالة الحكم بعدم صحة الدعوى رسوم الأوراق التي تستلزمها إجراءات هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الخصام وأجرة وكلاءه.

فإن تأخر عن إيداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف إجراءات البيع وفي كل الأحوال تستمر إجراءات بيع العقار الذي لم يدع باستحقاقه وعلى القاضي أن يعدل الثمن الذي قرره للزيادة عليه إذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة في برز معين بنهاية من أجزاء البيع أو في جلة أجزاء كاملة منه (ذكر بنو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايسنة ١٨٩٥)

٥٩٨ - وكذلك يكون العمل عند العود لإجراءات البيع في حالة ثبوت بعض المدعى استحقاقه

٥٩٩ - إذا حكم بعدم صحة الدعوى بالاستحقاق حكم على مدعيه بالتضمينات والمصاريف التي تسبب فيها

٦٠٠ - لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في الدعوى بالاستحقاق

أما استئنافه فيعاده عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم المذكور

٦٠١ - يحكم في كافتداعوى الاستحقاق بطريق الاستعجال

(القسم الثالث - فيما يتعلق بطلان الاجراءات)

٦٠٢ - يحكم قاضى الموان الجزئية أو القاضى المعين للبيع فى دعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع ولا تقبل المعارضة فى حكمه فيها ولا الاستئناف واذا حكم بالبطلان وجبت اعادة الاجراءات من وقت التعيين المذكور بمصاريف من طرف كاتب المحكمة أو المحضر الذى تسبب فى البطلان

(ذكر بتوى ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ ماي سنة ١٨٩٥)

٦٠٣ - تقدم دعاوى بطلان المزايدة الثانية واجراءاتها الى المحكمة الابتدائية أو محكمة الموان الجزئية على حسب الاحوال لغاية التشرعن البيع الثانى ويحكم فيها بوجوه الاستجبال

(ذكر بتوى ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ ماي سنة ١٨٩٥)

٦٠٤ - فى هذه الحالة يكون سيعاد الاستئناف عشرين يوماً

٦٠٥ - اذا تقدمت دعاوى البطلان بعد التشرعن البيع الثانى يكون الحكم فيها على حسب ما تقرر فى المادة ٦٠٢

(القسم الرابع)

(فى اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسى عليه المزايد الاول)

٦٠٦ - اذا تأخر الراسى عليه المزايد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانياً بالمزايدة على ذمته

٦٠٧ - من يكون له شأن في إعادة البيع على نعمة الراسي عليه المزايا المتأخر عن الوفاء يعلن سنده اليه ويكلفه بوفاء شروط البيع فان لم يفهما في ميعاد ثلاثة أيام كاملة يقدم المكلف المذكور عرضة للقاضي المعين للبيع لتعين يوم البيع الثاني

٦٠٨ - تشمل الاعلانات التي تلتصق وتشر في الصحف زيادة عن البيانات المقررة في حالة البيع الاول على اسم الراسي عليه المزايا واسم طالب إعادة البيع والتمن المعين للمزايدة عليه كما كان في الاول واليوم والساعة الذين يحصل فيهما البيع

٦٠٩ - يعين للبيع أول يوم يصبح لذلك بعدمضي أربعين يوما من تاريخ اعلان السند للراسي عليه المزايا الاول وتكليفه بالوفاء

٦١٠ - يجب أن يعلن الراسي عليه المزايا الاول وكل من أرباب الدينون المسجلة بيوم البيع قبل اليوم المذكور بخمسة عشر يوما بالاقبل ويلزم أن يكون لصلق الاعلانات ونشرها في الميعاد المذكور

٦١١ - تباع في إعادة البيع على نعمة الراسي عليه المزايا الاول القواعد المقررة في البيع الاول وفي إعادة البيع بناء على تقديم الزيادة على الثمن المبيع به

٦١٢ - يلزم الراسي عليه المزايا الاول بما يتقص من ثمن المبيع ولاحقه في الزيادة ان كانت بل يستحقها المدين أو واضع اليد المتزوج منه العقار أو المداينون له

٦١٣ - لا تقبل المزايدة في البيع الثاني من الراسي عليه المزايا الاول ولو بكفالة

(القسم الخامس - في بيع عقارات المفلس والقاصر)

٦١٤ - يباع عقار المفلس والقاصر المأذون ببيع عقاره بالمزايدة على من يقدره مأمور التفليسة أو محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية ويكون ذلك بمقتضى فائضة شروط تحرر من وكلاء الديانة أو القائم مقام القاصر وتودع بقلم كتاب المحكمة وتشتمل زيادة عن البيانات المقررة في المادة ٥٥٨ على بيان حجة المالك والحكم الصادر بالأذن بالبيع عند الاقتضاء (ذكر بنو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ ماي سنة ١٨٩٥)

٦١٥ - يعلن ايداع فائضة الشروط لارباب الديون المسجلة ويجوز لهم ابداء ما عندهم من المنازعات في كيفية تحريرها في صورة أقوال ومحفوظات كما هو مقرر بالمادة ٩٢٤ ويرفع الامر في ذلك للمحكمة للفصل فيه وعلى كاتب المحكمة أن يعين يوم الجلسة بذيل الورقة المشقة على تلك الاقوال والمحفوظات ويخبر به أولى الشأن بكتابة منه قبل اليوم المعين لحضورهم بثلاثة أيام بالاقول

٦١٦ - يحصل لصق الاعلانات ونشرها وتعيين يوم البيع في المواعيد المقررة في حالة بيع عقار المدين بناء على طلب مدانيه وعلى حسب الاوجه المبينة في الحالة المذكورة

٦١٧ - اذا لم يظهر في يوم المزايدة من يزيد على الثمن المقدر فينزل جزء منه في حالة بيع عقار المفلس بمعرفة مأمور التفليسة وفي حالة بيع عقار القاصر يكون التنزيل بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع ويؤخر البيع ليعاد أقله ثلاثون يوما وأكثره ستون يوما (ذكر بنو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ ماي سنة ١٨٩٥)

٦١٨ - يحصل النشر والاعلان عن اعادة البيع على حسب تقدير الثمن بعد التنزيل المذكور قبل اليوم المعين للبيع بعشرين يوما بالاقل

٦١٩ - تتبع في أنواع البيع المذكورة القواعد السابق تقريرها في اعادة البيع بسبب الزيادة في الثمن واعادته على ذمة الراى عليه المزايد لعدم وفائه

(القسم السادس - في بيع العقار اختيارا وفي بيعه بطريق المزايد لعدم امكان قسمته بغير ضرر)

٦٢٠ - يجوز لكل صاحب عقار أن يبيعه بالمحكمة بالاوجه المعتادة بمقتضى قائم شروط وروابط للبيع تودع مقدما بقلم كاتب المحكمة ويجوز له أيضا أن يدين الثمن للزيادة عليه ويسوغ اعلان قائم الشروط لارباب الديون المسجلة

٦٢١ - يجوز لكل شريك في عقار مشاع أن يطلب قسمته ولا يصح الاتفاق على خلاف ذلك الا ان يكون أهلا للتصرف لمدة لا تزيد على خمس سنوات بالاكثرو تتبع في القسمة القواعد المقررة في القانون المدني

(ذكرتو ١١ رجب سنة ١٣٠٩ - ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢)

٦٢٢ - ألفت بدكرتو ١١ رجب سنة ١٣٠٩ - ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢

٦٢٣ - » » » » » » » »

٦٢٤ - » » » » » » » »

٦٢٥ - » » » » » » » »

- ٦٢٦ - اذا لم يمكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبسيع العقار اختيارا ويكون البيع بناء على طلب مرئى القسمه
- ٦٢٧ - فى حالة يسع العقار اختيارا بالمحكمة أو خارجها لا تقبل الزيادة بعشر الثمن الرامى به المزايد الا بمن يرغبها من أرباب الديون المسجلة أو من الدائنين بسند واجب التنفيذ فإذا كان البيع خارج المحكمة أو بها لكن بغير إعلان قائم بشروط البيع لأرباب الديون المسجلة تقبل تلك الزيادة فى ميعاد شهرين بعد النشر بالبيع فى صحيفة الجهة الكائن بها العقار والإعلان به لأرباب الديون المسجلة مع بيان الثمن الاصلى ويكون كل من النشر والإعلان بناء على طلب الراسى عليه المزايد

(الفرع الثالث)

(فى توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المدينين)

- ٦٢٨ - اذا لم يتفق مدينوا البائع أو مدينوا المبيع ملكه فيما بينهم وبين المدينين فى ظرف شهر من تاريخ البيع على توزيع الثمن يوزع مع مراعاة التعديلات الآتية على حسب الاصول المقررة للتوزيع بطريق المحاسبة بين الغرماء

- ٦٢٩ - يجوز الشروع فى التوزيع على حسب درجات المدينين بغير احتياج لأيداع الثمن بصندوق المحكمة ويحصل التوزيع بقوائم تسلم لكل واحد من المدينين قائمة منها مشتملة على مقدار ما خصه بحسب

التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المدين بالثمن وفي هذه الحالة يكلف هذا المدين بالحضور عند التوزيع

٦٣٠ - يقيد طلب الشروع في التوزيع على حسب درجات المدينين في دفتر مخصوص بقلم كاتب محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية حتى حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك الطلب من المشتري (ذكر بتاريخ ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٦٣١ - يتدأ محضر التوزيع على حسب درجات المدينين بقيد طلب التوزيع والامر الصادر بإجرائه ويرفق به الكشف المستخرج بمعرفة كاتب المحكمة ببيان الموجود من رهونات المسجلة

٦٣٢ - التنبيه على أصحاب الرهون بتقديم طلباتهم وباطلاعهم على قائمة التوزيع المؤقت يعلن اليهم في المحلات المعنية بتسجيل رهوناتهم

٦٣٣ - ميعاد الاطلاع على التوزيع المؤقت والمناقضة فيه ثلاثون يوما ومن تأخر عنه سقط حقه في ذلك وان لم تحصل مناقضة يجري القاضى التوزيع الانتهاء ويأمر بشطب تسجيل رهن من لم يبل شياً في التوزيع بحسب درجة دينه

(ذكر بتاريخ ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٦٣٤ - يأمر القاضى كاتب المحكمة بتسليم قوائم التوزيع لأربابها

٦٣٥ - مصاريف اجراءات التوزيع وشطب تسجيل رهن من لم يبل شياً فيه تقدم في قائمة التوزيع بطريق الامتياز

٦٣٦ - يقيد المشتري في كل فائقة من قوائم التوزيع مقدار مصاريف شطب الرهن ليحجز من أصل الثمن ويضاف بمعرفة القاضي المباشر للتوزيع في فائقة آخر دائن وارد في التوزيع مقدار مصاريف شطب تسجيل رهونات التي لم ينل أربابها شيئاً في التوزيع

٦٣٧ - شطب تسجيل ديون المداينين الذين لم ينالوا شيئاً في التوزيع لا يمنعهم من الاستيلاء على ثمن العقار بحسب درجاتهم اذا استوفى المداينون المتقدمون عليهم حقوقهم من غير الثمن المستحق تحصيله من مشتري العقار

٦٣٨ - اذا حصلت منازعة في دين من الديون الجارية التوزيع عليها فالقاضي يوزع على أرباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعاً انتمائياً وأمر بتسليم القوائم المتعلقة فيها لأربابها ويجوز له أن يوزع أيضاً توزيعاً انتمائياً على أرباب الديون المتأخرة بشرط أن يبقى مبلغاً كافياً للدين الحاصلة فيه المنازعة
(ذكر بتو ١٤ القطن سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٦٣٩ - ترفع المنازعات الى المحكمة الابتدائية اذا كان التوزيع المؤقت حصل بمعرفة القاضي المعين للتوزيع ولا يجوز قبول منازعات خلاف المقيدة في محضر التوزيع المؤقت
(ذكر بتو ١٤ القطن سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٦٤٠ - ومع ذلك يجوز لصاحب الدين المسجل قبل تسجيل ورقة التنبية على المدين بوفاء الدين وانذاره بترع العقار المبيع من يده أن يطلب

لغاية وقت تسليم قوائم التوزيع الغاء الاجراءات التي حصلت وذلك ان لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع وفي حالة تقديم الطلب المذكور تعاد تلك الاجراءات مع الزام المأمور الذي حصل منه التهاون بمصاريفها وعدم الانحلال بما يختص بالدائنين الذين لم تحصل منازعة في ديونهم واستلموا أذونات قبض ما خصهم

٦٤١ - بعد تسليم قوائم التوزيع لاربابها فالمدان السقط اسمه حق التسامح فقط على المأمور السابق ذكره وله حق مداعة المدين وكفلاته

٦٤٢ - المرافعة في شأن الدين الواقع فيها النزاع تكون بين كل من الدائنين المنازعين والمنازع في ديونهم وآخر مستحق في التوزيع بحسب درجة دينه مع امتياز مصاريفه ويجوز لغيرهم من الدائنين الدخول في المرافعة وعليه في كل الاحوال المصاريف المترتبة على ذلك الدخول

٦٤٣ - بعد تنعيم قائمة التوزيع الانتهاء بثلاثة أيام يكلف كاتب المحكمة المدانين الداخلين في التوزيع وأول مدان لم يستوف دينه في التوزيع ومشتري العقار بالاطلاع على القائمة المذكورة

٦٤٤ - لاتصح المعارضة من المذكورين بالمادة السابقة في قائمة التوزيع الانتهاء الا فيما يتعلق بالتطبيق على الاساسات الموضوعة في قائمة التوزيع المؤقت أو في الحكم الصادر في المنازعات وفيما يتعلق بتقديم المبلغ الذي يدفعه المشتري

٦٤٥ - لا تقبل هذه المعارضة الا في العشرة أيام التالية ليوم التكليف السابق ذكره وتحصل المعارضة بتقرير يقدم لقلم كاتب المحكمة ويكون مشتملا على الاسباب المبنية عليها وترفع أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية بمقتضى علم خبر
(ذكر في ١٤ أيلول سنة ١٣١٢ - ٩ أيار سنة ١٨٩٥)

٦٤٦ - ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة عشرة أيام من تاريخ اعلانه

٦٤٧ - الخصم الذي لم يثبت له حق في المنازعة في الديون أو في المعارضة في قائمة التوزيع الانتهاء يحكم عليه بالمصاريف والفوائد لمن يستحقها

٦٤٨ - بعدمضى ميعاد العشرة أيام ان لم تحصل معارضة أو اذا حصلت وصدر فيها حكم صار انتهايا فعلى كاتب المحكمة أن يسلم قوائم التوزيع لأربابها في ميعاد عشرة أيام بالاكتر

٦٤٩ - توقف الإيرادات والفوائد وتحسب على الوجه المبين في فصل القسمة بين الغرماء وللدائنين المستحقين في التوزيع أن يأخذوا الفوائد المستحقة على مشتري العقار

٦٥٠ - ومع ذلك اذا أنقضى المشتري عند مجزأ من الثمن تأمينا لوفاء مرتب مستمر مدة حياة المستحق له برهن مسجل فالأئتمون اللاحقون لمستحق المرتب المذكور في الدرجة يستولون بعد وفاته من أصل المبلغ المتبقى عند المشتري الفوائد المستحقة لهم من الوقت السابق ذكره

٦٥١ - يؤخذ من المائتين المستحق في التوزيع عند استلامه ما استحقه فيه الاقرار بقبول شطب تسجيل رهنه

٦٥٢ - يحصل مسترى العقار على شطب تسجيل الرهون بمقدار المبالغ المدفوعة بتقديعه قوائم التوزيع وسندات الخالصة وأما رهون من لم يدخل في التوزيع من المائتين فيشطب تسجيلها بموجب ملخص مستخرج من قائمة التوزيع المتضمنة لأمرك بذلك

٦٥٣ - يوزع القاضى المعين للتوزيع أو قاضى المواد الجزئية المبالغ المستحقة بحسب التوزيع للداينين بين مدائنيهم أو بين من يستحقون حقوقيهم بناء على طلبهم ويكون ذلك على حسب القواعد السابق تقريرها وفي وقت التوزيع الاول ان أمكن
(ذكر بشو ١٤٠٠ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

الباب العاشر

(في مرافعات وإجراءات متنوعة)

(الفصل الاول - في مخاصمة القضاة)

٦٥٤ - تقبل مخاصمة القضاة في الاحوال الاتية

أولا - اذا سكنت القاضى عن الحق
ثانيا - اذا وقع من القاضى تدليس أو غش أو ارتكاب رشوة في أثناء نظر الدعوى أو في وقت توقيع الحكم أو في أثناء التنفيذ

ثالثاً - في الاحوال التي ينص القانون فيها على جواز مخاطبة
القاضي أو على الحكم عليه بتضمينات

٦٥٥ - السكوت عن الحق هو امتناع القاضي عن الاجابة على
العريضة المقدمة اليه أو امتناعه عن الحكم في قضية قابلة للحكم عند حلول
دورها

٦٥٦ - يثبت السكوت عن الحق بتكليفين يحصلان للقاضي
على يد محضر ولم تنج عنهما مرة يفصل بين الاول والثاني منهما باربع
وعشرين ساعة في حالة الامتناع عن الاجابة على العريضة وبثمانية أيام
في حالة الامتناع عن الحكم

٦٥٧ - يجوز تقديم دعوى المخاصمة بعد التكليف الثاني باربع
وعشرين ساعة في الحالة الاولى وبثمانية أيام في الحالة الثانية

٦٥٨ - ترفع دعوى المخاصمة بعريضة تقدم الى المحكمة التابع
اليها القاضي وتسلم الى قلم كتاب المحكمة وتكون محضاة من نفس المدعي أو من
وكله أو كلاً خاصاً بذلك وتشتمل على بيان أوجه المخاصمة وصور الأوراق
المستند عليها في الدعوى

٦٥٩ - تعرض الدعوى الى المحكمة في أول جلسة تعقد بعد
الثمانية أيام التالية لتقديم العريضة وفي ظرف هذه المدة يصير تبليغ
العريضة الى القاضي

٦٦٠ - تسمع أقوال الخصم أو وكيله

٦٦١ - لا يجوز للنخص استعمال ألفاظ سب في حق القاضي لافي عريضته ولا في أقواله أمام الجلسة والا حكم عليه بغرامة يجوز ابلاغها الى ألقى قرش ديواني

٦٦٢ - لا تحكم المحكمة الا في تعلق أوجه الخصامة بالمادة الناشئة عنها وفي جواز قبول الأوجه المذكورة

٦٦٣ - اذا حكمت المحكمة بقبول العريضة تحيل الدعوى الى محكمة الاستئناف وهي تحكم في الخصامة بعد المرافعة الشفاهية بين المدعى والقاضي المدعى عليه بمواجهتهما

٦٦٤ - اذا حكمت العريضة المحكوم بقبولها حاصلة في حق أحد قضاة محكمة استئنافية فحال القضية اليها بشرط أن تكون مركبة ممن لم يحكم من قضاتها الآخرين في جواز قبول أوجه الخصامة أو تحال عند الاقتضاء الى محكمة تشكل على الوجه المدون في المادة ٣٢٨

٦٦٥ - اجراءات المرافعة السابق ذكرها لا ارتباط لها باجراءات المرافعة التأديبية في حق القضاة اذا اقتضاها الحال

٦٦٦ - يحكم على المدعى الذي ترفض عريضته والذي يحكم بعدم صحة دعواه بغرامة ثمانية آلاف قرش ديواني مع عدم الاخلال بالتضييمات

٦٦٧ - لا يترتب على الحكم على المدعى عليه من القضاة بطلان الحكم الذي اشترك في ايقاعه

(الفصل الثاني - في الاجراءات التحفظية)

٦٦٨ - يجوز لملك البيوت والاطيان ولحقاقها ومستأجرها الاصليين الذين لهم فيها حق في الحال أن يججزوا المقر وشأت ونحوها والمنقولات الموحودة بالحال المستأجرة والأعمال والمحصلات بحجز تحفظيا للتأمين على أداء الاجر المستحقة لهم ولولم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ (١)

٦٦٩ - ومن أجل ذلك يقدمون عريضة لقاضي المواد الجزئية اذا كان الحكم في الدين المطلوب من أجله الجز من خصائصه فان لم يكن من خصائصه الحكم في الدين المذكور تقدم العريضة لقاضي الامور الوقتية

وعلى القاضي أن يأمر على حسب الاحوال بالجز حالا أو بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالدفع وانذاره بالجز

٦٧٠ - يجوز أيضا للملك أن يججز بالاجرة عينها المنقولات والأعمال والمحصلات المملوكة للمستأجر من المستأجر الاصلي البيوت أو الاطيان وانما للمستأجر الثاني المذكور أن يستحصل على رفع الجز باتباعه توفية الاجرة المستحقة للمستأجر الاصلي اذا كان ما دون اياتا جبر لغيره

٦٧١ - في الحالة المبينة في المادة السابقة اعلان الجز التحفظي يقع موقع الجز بشرط اتباع الاوجه المقررة للجز

(١) ينظر ذكره في ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١ - ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ المختص بتوقيع الجز لأصحاب الاطيان على محصولات المستأجرين لاستحصلهم على الايجارات المستحقة

- ٦٧٢ - يجوز لكل من المالك والمستأجر الاصلى أن يضع الخبز التحفظى على المنقولات والاعمار التى صار نقلها من المحلات المؤجرة بدون رضاه بشرط أن يضع الخبز فى ظرف ثلاثين يوما من نقلها
- ٦٧٣ - الخبز التحفظى الموضوع تأمينا لاداء الاجرة المستحقة يكون أيضا تأمينا لوفاء الاجرة التى تستحق الى يوم البيع ولو دفعت الاجرة المستحقة وقت الخبز بعد استحقاق الاجرة اللاحقة
- ٦٧٤ - يجوز لكل دائر أن يضع الخبز التحفظى بأمر من القاضى على أمتعة مدينه الذى لم يكن له محل مستقر بالديار المصرية
- ٦٧٥ - وكذلك يجوز لكل حامل كسيلة أو سند تحت الاذن عمل عنه البروتستول عدم الدفع فى الاجل أن يضع الخبز التحفظى على منقولات وبضائع مدينه التاجر ولو كان له محل بالديار المصرية سواء كان المدين المذكور ساجبا للكسيلة أو قابلا لها أو محملا بها بشرط سبق اعلان البروتستول للحجوز عليه أو اخباره به
- ٦٧٦ - فى الاحوال السالف ذكرها لا يكون الخبز التحفظى صحيحا الا اذا أعقبه فى ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة طلب الحكم بهتمه
- ٦٧٧ - صدور الحكم بهتمه الخبز التحفظى يجعله جزءا منفذا ويحصل البيع بحسب الاصول المقررة فى باب حجز المنقولات ويعمها
- ٦٧٨ - يجوز للمالك المنقولات أن يحجزها بأمر من القاضى عند من توجد تحت يده أيا كان

- ٦٧٩ - نعين في العريضة المنقولات المراد حجزها
 ٦٨٠ - الدعوى باستحقاق المنقولات يجب تقديمها في ظرف
 ثمانية أيام غير مواعيد المسافة أمام المحكمة التابع لها محل واطع البدء على
 المنقولات والا كانت الدعوى لاغية

(الفصل الثالث)

(في اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه)

- ٦٨١ - كل من أراد من الدائنين أن يتحصل بالتطبيق لما هو
 مقرر بالمادة ٥٩٥ من القانون المدني على اختصاصه بعقارات مدينه
 لحصوله على دينه يقدم عريضة لرئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها
 العقار المراد الاختصاص به . ويلزم أن تكون تلك العريضة مرفوعة
 بصورة من الحكم ومشفة على البيانات الآتية
 أولا - اسم ولقب وصنعة الدائن ومحل سكنه والمحل الذي يعينه
 لنفسه في البلدة الكائن في محضر المحكمة

ثانيا - اسم ولقب وصنعة المدين ومحل سكنه

ثالثا - تاريخ الحكم وبيان المحكمة الصادر بها

رابعا - مقدار الدين

خامسا - بيان نوع العقار وموقعه بيانا كافيا صحيحا

- ٦٨٢ - يكتب رئيس المحكمة في ذيل العريضة أمره
 بالاختصاص انما يجب عليه عند الترخيص به أن يراعى مقدار الدين وقيمة

العقارات المبنية في العريضة بوجه التقريب ويجعل الاختصاص قاصرا على بعض تلك العقارات أو على واحد منها فقط أو على جزء من أحدها إذا اقتضى الحال ذلك ورأى أن الجزء المذكور كاف لتأمين دفع أصل الدين والفوائد والمصاريف المستحقة للدائن

٦٨٣ - إذا كان الدين المذكور في الحكم غير خال عن النزاع يجوز لرئيس المحكمة أن يقدّره موقنا ويعين المبلغ الذي يؤذن بالاختصاص بالعقارات من أجله

٦٨٤ - إذا رفض رئيس المحكمة طلب الاختصاص بعقارات المدين جاز لمن قدم العريضة أن يرفع الأمر الصادر بذلك إلى المحكمة الابتدائية مع طلب حضور المدين أمامها بمقتضى علم خبر والأمر الذي يصدر من رئيس المحكمة أو الحكم الذي يصدر منها بالترخيص بالاختصاص يلزم تسجيله على الأوجه المقررة بالمادة ٥٩٦ من القانون المدني والمواد التالية لها

(الفصل الرابع)

(في عرض الدين على الدائن وإيداعه إن لم يقبله ابتلاعا رسميا)

٦٨٥ - إذا أراد المدين أداء الدين المقرّ به نقدا كان أو غيره يعرضه عرضا حقيقيا على الدائن على يد محضر وهو يحضر بذلك محضرا

٦٨٦ - يبين في المحضر الشيء المعروض وعدد النقود ويذكر فيه أيضا قبول الدائن أو امتناعه عنه ووضع امضائه أو امتناعه عنه أو إقراره بالهجز عن وضع الامضاء

- ٦٨٧ - تعطى للدائن صورة من المحضر المذكور .
- ٦٨٨ - يجوز أن يكون التنبيه على المدائن بحضوره وقت الايداع في محضر العرض أو بورقة مستقلة بشرط أن يسبق التنبيه بيوم كامل بالآقل على الايداع الذي يحصل في صندوق المحكمة
- ٦٨٩ - يودع مع الدين مقدار الفوائد المستحقة بعد العرض ويحصل الايداع بحضور الدائن أو في غيبته ان لم يحضر وتعطى لمصورة محضر الايداع ان كان حاضرا وتعلن اليه في ظرف ثلاثة أيام ان كان غائبا والا كان المدين ملزما لاجل براءة ذمته من الدين بان يودع بدون اجراءات أخر الفوائد التي تستحق الى يوم الاعلان وبذلك في ورقته
- ٦٩٠ - على المودع أن يعرف في وقت الايداع عن الحجزات الواقعة على الدين المودع وعلى المودع لديه مراعاتها
- ٦٩١ - يسلم الى الدائن ما صار ايداعه من بعد أخذ الخالص منه واسترداد صورة المحضر المعلنة اليه مادام الدين لم يحصل منه تقرير الى أمين الصندوق برجوعه عن عرض ما أودعه
- ٦٩٢ - انما على الدائن أن يثبت أنه أخبر مدينه قبل استلام المبلغ المعروض بثلاثة أيام بالآقل بأنه عازم على استلامه
- ٦٩٣ - لا يجوز للدين ولو رجع عن عرض الدين أن يسترد من الصندوق ما أودعه فيه الا اذا أثبت حصول الاخبار منه له فإنه على يد محضر برجوعه عن العرض ومضى ثلاثة أيام من وقت الاخبار

٦٩٤ - لا يجوز الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد
صيرورة الحكم الصادر بحجة العرض حكماً انتائياً

٦٩٥ - يجوز تقديم طلب الحكم بحجة العرض أو بطلانه بصفة
دعوى أصلية أو فرعية

٦٩٦ - الحكم الصادر في شأن الدين المعروض الذي لم يودع
لا يكون مثبتاً بحجة العرض إلا بإيداع المدين له مع الفوائد المستحقة لغاية
يوم الإيداع

٦٩٧ - يجوز عرض الدين عرضاً حقيقياً وقت المرافعة أمام
المحكمة بدون إجراءات أخرى ويسلم المعارض إلى كاتب المحكمة وهو يودعه
في الصندوق إذا لم يستلمه الدائن

(ذكر يتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ ماي سنة ١٨٩٥)

٦٩٨ - يحصل عرض العين المعينة التي لا يجب أو لا يمكن تسليمها
في محل الدائر بمجرد التنبيه عليه باستلامها

٦٩٩ - يجوز للدين أن يتحصل على تعيين حارس بعرفة المحكمة
العين المعينة المعروضة

(الفصل الخامس - في إعطاء الصور)

٧٠٠ - كتاب المحاكم وأمناء السجلات العمومية يعطون صورة
أو ملخصاً منها لكل طالب من بعد أخذ الرسوم المقررة بدون احتياج لإذن
من القاضي والاحكام عليهم بالتضمينات

٧٠١ - وأما الأوراق الخصوصية المحررة على يد مأثور شرعي فلا يجوز اعطاء صورها ولا ملخص منها لغير المتعاقدين فيها الا بحكم من المحكمة ويجوز أن يعين فيه قاض للاطلاع على الأوراق المحررة بمعرفة المأمور المذكور

(الفصل السادس - في تحكيم المحكين)

٧٠٢ - يجوز للتعاقدين أن يشترطوا على وجه الاطلاق احوالة ما ينشأ من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكين للحكم فيه ويجوز لهم أيضا اشتراط الاحالة المذكورة للفصل في أمر مخصوص

٧٠٣ - لا يصح التحكيم الا ممن له التصرف المطلق في حقوقه ومشاركة التحكيم لاتصح الا في المنازعات التي يمكن تسويتها بالصلح بين الاخصام

٧٠٤ - يجب ايضا ح موضوع المنازعة بالنصرح في مشاركة التحكيم أو في أثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح والا كان العمل لاغيا

٧٠٥ - لا يجوز التفويض للمحكين بالصلح والالحكم منهم بهذه الصفة الا اذا كان عددهم وترا وكلوا مذكورين باسمائهم في المشاركة المتضمنة لتلك التفويض أو في عقد سابق عليها

٧٠٦ - اذا كان المحكمون مفوضين فقط في الحكم مع اشتراط عدم استثنائه واقتضى الحال تعيين محكم مرجح جاز التفويض اليهم في تعيينه بمعرفة

٧٠٧ - اذا لم يتفق كل من الخصام وقت المنازعة على تعيين محكم أو اتفقوا وامتنع واحد من المحكمين أو أكثر عن تأدية ما يبط به أو تعذر عليه القيام به فبنا على عريضة من يطلب التعجيل من الخصام تعيين المحكمة التي من خصائصها الحكم في تلك المنازعة لو تقلعت اليها من يلزم من المحكمين بحضور الخصم الآخر أو في غيبته بعد تكليفه بالحضور وفي جميع الاحوال يجب أن يكون عددا المحكمين الذين تعينهم المحكمة وترا مساويا بالاقول للعدد المتفق عليه بين الخصام ما لم يكن بينهم شرط يخالف ذلك

٧٠٨ - اذا كان المحكمون مقوضين في تعيين المحكم المرجع عند انقسام آرائهم في الحكم ولم يتفقوا على انتخابه فتعيينه المحكمة بمعرفتها

٧٠٩ - اذا لم يتم أحد المحكمين المعينين بمعرفة المحكمة ما يبط به لاي سبب من الاسباب يعين به بمعرفتها ويمتديعاد الحكم في هذه الحالة لمدة شهر

٧١٠ - اذا لم يتم المحكم المعين بمعرفة أحد الخصام أو المحكم المرجع ما يبط به يعين به بمعرفة الخصم أو المحكمين الباقين على حسب الاحوال

٧١١ - مشاركة محكم المحكمين يلزم أن تثبت بالكتابة

٧١٢ - على المحكمين أن يحكموا في الميعاد المشروط الا اذا رضى الخصام بامتداده

٧١٣ - إذا لم يشترط ميعاد للحكم فعلى المحكمين أن يحكموا في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم في هيئة محكمة محكمين ولا فيجوز لمن يطلب التعجيل من الخصام أن يقدم الدعوى إلى المحكمة أو يطلب منها تعيين محكمين آخرين إذا كان الخصام متفقين على الحكم بعرفة محكمين

٧١٤ - إذا لم يتم المحكم بعد قبوله التحكيم ما يبط به بغير سبب مقبول جازا المحكم عليه بالتضمينات للخصام

٧١٥ - لا يجوز عزل المحكمين بعد تعيينهم إلا برضا جميع الخصام

٧١٦ - لا يجوز ردّهم عن الحكم إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد مشاركة التحكيم

٧١٧ - تتبع في المرافعة أمام المحكمين الأصول والمواعيد المتبعة أمام المحاكم إلا إذا حصلت معاقاة المحكمين منها صراحة ويصدر الحكم منهم بالتطبيق على قواعد القانون

٧١٨ - المحكومون المفوض إليهم بالصالح يعافون من الإجراءات المعتبرة في المرافعات ومن التطبيق على قواعد القانون

٧١٩ - يجب على الخصام أن يقدموا أدلتهم وسنداتهم قبل انقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوما بالاقبل والا جازا الحكم بناء على الطلبات والسندات التي قدمها أحدهم إلا في الحالة التي يكون فيها ميعاد الحكم أقل من أربعة أسابيع فإنه يجب تقديم الأدلة والسندات في النصف الأول من الميعاد

- ٧٢٠ - كل دعوى بحصول تزوير في الكتابة أو ظهور حادثة جنائية يوقف عمل المحكمين والميعاد المحدد للحكم
- ٧٢١ - يكون حكم المحكمين معتبرا اذا اشتمل على امضاء أغلبهم واثبات امتناع الباقي من الامضاء
- ٧٢٢ - في حالة انقسام آراء المحكمين يعطون آراءهم بالكتابة والحكم المرجح بحكم معهم بعدمذاكرتهم سوية فان لم يمكنه الجمع بينهم يحكم بانفراده على شرط انضمامه في كل مادة لاحد الآراء الحاصلة منهم
- ٧٢٣ - أحكام المحكمين لا تقبل المعارضة
- ٧٢٤ - انما يجوز استئنافها ما لم يكن متفقاً على خلاف ذلك ويكون الاستئناف على حسب الاصول المقررة في حق الاحكام الصادرة من المحاكم
- ٧٢٥ - أحكام المحكمين ولو التجهيزية تقسم بمعرفة أو بمعرفة أحدهم في ظرف ثلاثة أيام من صدورها الى قلم كتاب المحكمة التي كان يلزم رفع المنازعة اليها وتصير واجبة التنفيذ بامر من قاضي المواد الجزائية أو من رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الاحوال
- ٧٢٦ - المحكمة التي سلم اليها حكم المحكمين تختص دون غيرها بما يتعلق بتنفيذه
- ٧٢٧ - يجوز للاخصام طلب بطلان الحكم الصادر من المحكمين بمعارضتهم لامر التنفيذ في الاحوال الآتية

أولا - اذا كانت مشاركة الحكمين باطالة أو مضى ميعاد الحكم ولم يحصل الرضا بامتداده

ثانيا - اذا صدر الحكم بدون مشاركة الحكمين أو خرج عن حدودها

ثالثا - اذا صدر الحكم من محكمين لم يعينوا بموافقة القانون أو صدر من بعضهم وكانوا غير مأذونين بالحكم في غيبة الآخرين

رابعا - اذا صدر الحكم بشئ لم يطلبه الخصام

(تم قانون المرافعات وبليه قانون العقوبات)

فهرست قانون العقوبات

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

قانون العقوبات

الكتاب الاول

(في القواعد الابتدائية)

- ٥ (الباب الاول) في الضوابط العمومية
- ١٠ (الباب الثاني) في العقوبات التي يحكم بها في الجنايات
- ١٤ (الباب الثالث) في العقوبات التي يحكم بها في الجنح والمخالفات
- ١٥ (الباب الرابع) في العقوبات التابعة لعقوبات أصلية ويجوز الحكم بها في الجنح والجنايات
- ١٧ (الباب الخامس) في بيان الاحوال التي يقبل فيها عند المتهم أو يكون مستوجباً للمسئولة أو للعقوبة

الكتاب الثاني

- (في الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتهما)
- ٢٠ (الباب الاول) في الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج
- ٢٢ (الباب الثاني) في الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل

- ٢٥ (الباب الثالث) في الرشوة
- ٢٨ (الباب الرابع) في اختلاس الاموال الميرية وفي الغدر
- ٣١ (الباب الخامس) في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها
- ٣٣ (الباب السادس) في الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس
- ٣٥ (الباب السابع) في مقاومة الحكم وعدم الامتثال لاوامرهم والتعدى عليهم بالسب وغيره
- ٣٧ (الباب الثامن) في هرب المحبوسين واخفاء الجائين
- ٤١ (الباب التاسع) في فك الاختام وسرقة السندات والاوراق الرسمية المودعة
- ٤٣ (الباب العاشر) في اختلاس الالقاب والوظائف والاتصاف بهابدون حق
- ٤٤ (الباب الحادى عشر) في معارضة اطلاق اقامة شعائر الاديان
- ٤٤ (الباب الثانى عشر) في اطلاق الملباني والاسمار وغيرهما من الاشياء العمومية
- ٤٤ (الباب الثالث عشر) في تعطيل الخبازات التلغرافية
- ٤٥ (الباب الرابع عشر) في الجنح والجنايات التى تقع بواسطة الصحف والجرائد وغيرهما وفي الجنح المتعلقة بالتعليم العام والدينى

- ٥٣ (الباب الخامس عشر) في المسكوكات الزيف المزورة
٥٤ (الباب السادس عشر) في التزوير
٥٩ (الباب السابع عشر) في تهريب البضائع

الكتاب الثالث

(في الجنايات والجناح التي تحصل لأحد الناس)

- ٦٠ (الباب الاول) في القتل والجرح والضرب والتهديد
٦٥ (الباب الثاني) في الحريق عمدا
٦٧ (الباب الثالث) في اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاثربة أو
الجواهر المغشوشة بالمضرة بالصحة وفي بيع
الجواهر السمية بدون أخذ كفالة من المشتري
٦٩ (الباب الرابع) في هتك العرض
٧١ (الباب الخامس) في القبض على الناس وجسهم بدون وجه
حق وفي سرقة الاطفال وخطف البنات
٧٤ (الباب السادس) في شهادة الزور واليمين الكاذبة
٧٦ (الباب السابع) في القذف والسب وافشاء الاسرار
٧٨ (الباب الثامن) في السرقة
٨٤ (الباب التاسع) في التفالس والنصب على الغير
٨٧ (الباب العاشر) فيمن ائتمن خفان

٨٩ (الباب الحادى عشر) فى تعطيل المزادات وفى الغش الذى يحصل فى المعاملات التجارية

٩٢ (الباب الثانى عشر) فى ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالنمرة المعروف باللوتيرى

٩٣ (الباب الثالث عشر) فى التخريب والتعيب والاتلاف

الكتاب الرابع

٩٧

(فى المخالفات)

١١١ قواعد عمومية

قانون العقوبات

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ١٢ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

الطبعة الاولى
(بعد ادخال التعديلات فيه)
بالمطبعة الكبرى الاميرية ييولاق مصر المحمية
سنة ١٨٩٦
افرنجيه

أمر عال

مجن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الأهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) قانون العقوبات المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على ثلاثمائة وثلاثة وخسين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به في كل جهة من جهات القطر المصري من بعدمضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

(المادة الثانية) على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى عابدين في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ - ١٣ نوفمبر

سنة ١٨٨٣

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحقانية
رئيس مجلس النظار
(نغرى) (شريف)

قانون العقوبات

الكتاب الاول (في القواعد الابتدائية)

الباب الاول (في الضوابط العمومية)

١ - من خصائص الحكومة أن تعاقب على الجرائم التي تقع على أفراد الناس بسبب ما يترتب عليها من تكدير الراحة العمومية وكذلك على الجرائم التي تحصل ضد الحكومة مباشرة وبناء على ذلك قد تعينت في هذا القانون درجات العقوبة التي لاولياء الامر شرعا تقريرها وهذا بدون اخلال في أى حال من الاحوال بالحقوق المقررة لكل شخص بمقتضى الشريعة الغراء

٢ - الافعال التي تستوجب العقوبة بمقتضى القانون ثلاثة أنواع

أولا - الجنايات

ثانيا - الجنح

ثالثا - المخالفات

٣ - الجنائيات هي الافعال التي يعاقب عليها القانون باحدى العقوبات الاتية وهي

القتل

الاشغال الشاقة مؤبدا

الاشغال الشاقة مؤقتا

السجن المؤبد

السجن المؤقت

النفي المؤبد

الحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة ومن التوظيف بأى وظيفة ميرية

الحرمان من الحقوق الوطنية

٤ - الجنح هي الافعال التي يعاقب عليها القانون باحدى العقوبات الاتية وهي

الحبس أكثر من أسبوع

النفي المؤقت

العزل من الخدمة الميرية

إفراطة بأكثر من مائة قرش ديوانى

٥ - المخالفات هي الافعال التي يعاقب عليها القانون بالحبس مدة أسبوع فأقل أو إفراطة مائة قرش ديوانى فأقل

٦ - يجوز على حسب الاحوال المبينة في القانون أن يحكم بكل عقوبة من العقوبات السابق ذكرها على حدثها أو بانضمام بعضها الى بعض

٧ - يحكم القانون أيضا في أحوال معينة زيادة على العقوبات المذكورة بما يأتي

جعل الشخص المعاقب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى
حرمانه من الحقوق المدنية

ضبط الاشياء التي استعملت في فعل المخالفة أو الخنعة أو الجناية
لجانب المبرى

٨ - البدء في العمل بقصد فعل الجناية أو الخنعة يعتبر شروعا فيها
اذا أوقف العمل أو خاب بأسباب جارية عن ارادة الفاعل

٩ - التصميم على فعل جناية أو خنعة والتأهب لفعل ذلك
لا يعدان شروعا

١٠ - من شرع في فعل جنابة يعاقب بالعقوبة التي تلي العقوبة
المقررة لتلك الجناية لو وقعت منه بالفعل

١١ - من شرع في فعل خنعة وكان شروعه في ذلك مستوجبا
للعقاب بنص صريح في القانون يعاقب بالعقوبة التي تلي العقوبة
المقررة لتلك الخنعة لو وقعت منه بالفعل ان لم يوجد نص آخر يقضى
بغير ذلك

١٢ - العود الى ارتكاب جناية أو جنحة يستوجب الحكم على العائد بأشد العقوبة المقررة قانونا لهذه الجناية أو الجنحة ونحوها مضاعفة تلك العقوبة أيضا وذلك فيما عدا الاحوال المستثناة المبينة في القانون

١٣ - يعتبر عائدا الى فعل الجناية أو الجنحة من حكم عليه باحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة وثبت أنه ارتكب جناية أو جنحة ثانية بعد الحكم الاول وكذلك من حكم عليه بحبس أزيد من سنة أو بنفي مؤقت وثبت أنه ارتكب جنحة بعد ذلك الحكم أيضا

١٤ - من حكم عليه باحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة ثم فعل جناية أخرى تستوجب الحكم عليه بالحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة أو من التوظيف بأى وظيفة ميرية أو من الحقوق الوطنية فيحكم عليه بالسجن المؤقت

١٥ - اذا ثبت على من حكم عليه بالنفي المؤبد أنه ارتكب جناية أخرى بعد ذلك الحكم فيحكم عليه بالسجن المؤبد اذا كانت العقوبة المقررة قانونا لهذه الجناية أخف منه

١٦ - اذا ثبت على من حكم عليه بالسجن المؤبد أو الاشغال الشاقة المؤقتة أنه ارتكب جناية أخرى بعد ذلك الحكم فيحكم عليه بالاشغال الشاقة مؤبدا ما لم يقض القانون بالحكم بالقتل بسبب هذه الجناية فيحكم به

١٧ - من عاد الى ارتكاب جنائية أو جنحة تستوجب الحكم عليه بعقوبة مؤقتة يجوز الحكم عليه فضلا عما يستحقه من عقوبتها القانونية يجعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشرة

١٨ - من حكم عليه بسبب ارتكابه جنحة بالحبس أو بالنفي مدة لا تزيد على سنة أو بدفع غرامة ثم عاد لفعل جنحة أخرى مماثلة للأولى لا يعتد عايدا الا اذا ثبت وقوعها منه في أثناء الخمس سنين التالية للحكم الأول

١٩ - يكون العقاب على الجنائيات والجنح والمخالفات على حسب القانون المعمول به في وقت ارتكابها انما اذا صدر قانون بعد ارتكاب الجنائية أو الجنحة أو المخالفة يقضى بتخفيف العقوبة أو عدمها فيتبع دون غيره اذا كان صدوره قبل الحكم الانتهائي

٢٠ - اذا حكم على شخص مجرم من احتياطا بأحدى العقوبات المؤقتة فيكون ابتداء مدة العقوبة من اليوم الذي صار فيه الحكم قطعيا الا أنه يجب على القاضي عند الحكم أن يستزل مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المقررة

٢١ - الحكم بالعقوبات المقررة في القانون لا يمنع من الحكم برد ما يجب رده للاخصام وبالتعويضات المستحقة لهم

٢٢ - اذا حكم بالغرامة والرد والتعويضات معا يقدم استيفاء المحكوم برده والتعويضات على دفع الغرامة اذا كان مال المحكوم عليه غير كاف لجميع ذلك

٣٣ - يلزم أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملاً أيضاً على الحكم عدة الحبس التي يمكنها المحكوم عليه في السجن عند عدم قيامه بإداء الغرامة والرد والمصاريف

٣٤ - المحكوم عليهم بالعقوبة بسبب ارتكابهم جريمة أو جريمة واحدة يلزمون بالغرامات والرد والتعويضات والمصاريف على وجه التضامن والتكافل

الباب الثاني

(في العقوبات التي يحكم بها في الجنايات)

٣٥ - كل محكوم عليه بالقتل يشق

٣٦ - متى صار الحكم بالقتل قطعياً يعرض ناظر الحقائق محالاً أوراق القضية على الحضرة الخديوية ولها استبدال تلك العقوبة بأخف منها

٣٧ - استبدال القتل يكون بالاشغال الشاقة مؤبداً إن لم يصرح الجناب الخديوي في أمره بغير ذلك

٣٨ - إذا لم يصدر أمر الجناب الخديوي في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ تقديم الأوراق فيجري تنفيذ حكم القتل

٣٩ - لا يصير تنفيذ حكم القتل في أحد أيام الأعياد المقررة في ديانة المحكوم عليه ولا في أحد أيام الأعياد الأهلية

٣٠ - تعطى جثة المحكوم عليه بالقتل الى وراثته لدفنها وان لم يكن له ورثة تدفن بعرفة الحكومة بخضاريف من طرفها ولا يصبر احثا لما للجنزة

٣١ - اذا اخبرت المحكوم عليها بالقتل انها حبل فيصير توقيع تنفيذ الحكم ومتى تحقق قولها يوجب تنفيذ الحكم الى ان تضع الحبل

٣٢ - لا يحكم بالقتل على متهم بجناية تستوجب الا اذا اقترع هو بها أو شهد شاهدان أنهم ما قطرا في حال وقوع ذلك عنه

٣٣ - العقوبة بالاشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيدا بالحديد في رجله في أشق الاشغال في المحلات المعينة من الحكومة لذلك مدة حياته ان كانت تلك العقوبة مؤبدة ومن ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ان كانت مؤقتة

٣٤ - كل من جاوز الستين سنة من العمر من الرجال المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة لا يقيد بالحديد وانما يستوفى مدة عقوبته في أحد المحلات المعدة للسجن وكذا النساء أيا كان سنهن

٣٥ - العقوبة بالسجن هي وضع المحكوم عليه في أحد أماكن الحبس وتشغيله في الاعمال التي تعينها الجهة المختصة بذلك مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة ومن ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ان كانت مؤقتة

يجوز تشغيل المسجونين الحسنى السيرة في أعمال خارج السجن المقيمين به لقضاء مدة عقوبتهم (ذكر بنو ٢٨ القعدة سنة ١٣١٠ - ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣)

٣٦ - يجوز للسجون أن يحالط الأشخاص المقيمين في السجن والغير المقيمين فيه على حسب الحدود المقررة في اللوائح المختصة بذلك

٣٧ - كل من حكم عليه بالأشغال الشاقة أو بالسجن يكون محجورا عليه في جميع تصرفاته مدة عقوبته ولذلك يلزمه أن يعينه له قفيا لإدارة أشغاله المتعلقة بأمواله وأملاكه بشرط التصديق من المحكمة على هذا التعيين فإن لم يعين قفيا يحصل تعيين القيم المذكور بمعرفة المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصهم محل توطن المحكوم عليه ويكون ذلك بناء على طلب النائب العمومي أو أحد وكلائه أو من له شأن في ذلك

٣٨ - التني المؤبد هو إرسال المحكوم عليه إلى المحل الذي تعينه الحكومة لذلك ليقيم فيه مدة حياته وإن طلب نقل عياله إلى المحل المذكور يجب أن يطلبه بشرط رضائهم بذلك

٣٩ - الحرمان المؤبد من كل رتبة أو وظيفة ميرية هو حرمان المحكوم عليه حرمانا مؤبدا من الاستقدام في الخدمات الميرية أي كانت أهمية الخدمة ومن قبوله في الالتزامات والتعهدات الميرية ومن حياة أي رتبة أو نشان ومن الحصول على مرتبات وتجريده مما يكون حائزاه في وقت الحكم من جميع ما ذكر

٤٠ - العقوبة المذكورة بالمادة السابقة تكون دائما من مستلزمات كل عقوبة من العقوبات المقررة للجنايات إن لم يحكم بها بصفة عقوبة أصلية

٤١ - الحرمان من التمتع بالحقوق الوطنية هو

أولاً - حرمان المحكوم عليه حرماناً مؤبداً من جميع الرتب ومن التوظيف بأي وظيفة عمومية كما هو مقرر في المادة ٣٩

ثانياً - حرمانه من التمتع بحقوقه في انتخاب أحد من نواب الأمة أو في انتخابه هو لهذه الوظيفة

ثالثاً - عدم أهليته لأن يكون عضواً في جمعية من الجمعيات ولا لاداء أى خدمة تتعلق بالطائفة أو الحرفة المنسوب هو إليها

رابعاً - عدم أهليته لأن يكون عدلاً محلفاً أو أهل خبرة أو شاهداً في العقود أو في الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم إلا مجرد الاستعلام منه عما يلزم وعدم أهليته للاستخدام بأحد محلات التعليم بوظيفة معلم أو ناظر

٤٢ - الحكم بالاشتغال الشاقة مؤبداً أو مؤقتاً أو بالسجن أو بالنفي المؤبد ينسب تنزيم قانوناً الحرمان من الحقوق الوطنية أما إذا حكم بهذا الحرمان بصفة عقوبة أصلية فيحكم معه بالحبس مدة يسوغ إبلاغها إلى الحد الأقصى المقرر للحبس

٤٣ - كل حكم يصدر بالقتل أو بالاشتغال الشاقة مؤبداً أو مؤقتاً أو بالسجن أو بالنفي المؤبد أو بالحرمان من جميع الرتب والخدمات الميرية أو من الحقوق الوطنية يعلن بصدقه ملغى في الميدان العمومي لمركز إدارة المديرية التي صدر فيها الحكم المذكور وميدان القسم الذي ارتكبت فيه الجريمة وفي محل تنفيذ العقوبة ومحل توطن المحكوم عليه وفي اللوحة المعدة لنشر الاعلانات بمحكمة كل من الجهات المذكورة وعلى باب ديوان المديرية أو المحافظة وعلى باب الضبطية وأما في حالة الحكم بالعقوبات الأخرى المقررة للجنايات فيتبع ما هو مقرر في المادة ٣٣٣ من قانون تحقيق الجنايات

الباب الثالث

(في العقوبات التي يحكم بها في الجنح والمخالفات)

٤٤ - العقوبة بالجس هي وضع المحكوم في أحد سجون الحكومة
جميع المدة المقررة في الحكم وتشغيله بمقتضى اللوائح في عمل ما داخل
السجن أو خارجا عنه (ذكره ٢٨ نوفمبر سنة ١٣١٠ - ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣)

٤٥ - مدة الجس تكون فيما يتعلق بالمخالفات من أربع وعشرين
ساعة إلى أسبوع وفي الجنح من ثمانية أيام إلى ثلاث سنين ويتبدى كل
منها من وقت وضع المحكوم عليه في الجس إن لم يكن محبوسا حبسا
احتياطيا

٤٦ - العقوبة بالنفي المؤقت هي إبعاد المحكوم عليه عن محل
إقامته ونقله للجهة التي تعينها الحكومة لذلك ليقوم بها وتكون مدتها من
ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنين

وتبتدى مدة هذه العقوبة من يوم القبض على المحكوم عليه لإرساله
للجهة المعنية لتنفيذه إن لم يكن محبوسا احتياطيا

٤٧ - العقوبة بالعزل من وظيفة ميرية هي حرمان المحكوم عليه
منها وقطع المرتبات المعنية لها وتكون مدة هذه العقوبة من سنة إلى خمس
سنين ولا يجوز في هذه المدة توظيف المحكوم عليه بأى وظيفة ميرية ولا
أن يتمتع بأى مرتب ومن يكون منفصلا عن الخدمة في وقت صدور
الحكم عليه لا يجوز أيضا استخدامه في أى خدمة ميرية ولا تمتعه بأى
مرتب ميري عقوبة

٤٨ - العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بدفع مبلغ من خمسة قروش الى مائة قرش ديوانى فيما يتعلق بالمخالفات ومن مائة قرش وقرش الى عشرة آلاف قرش ديوانى فى الجنح

٤٩ - تكون مدة الحبس لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب رقه باعتبار أربع وعشرين ساعة عن كل ثلاثين قرشا بشرط أن لاتنقص عن ذلك ولا تزيد عن شهر فى المخالفات ولا عن ثلاثة أشهر فى الجنح والجنايات (ذكرى تنو ٢٨ القاعد سنة ١٣٠٩ - ٢٣ يونيو سنة ١٨٩٢)

٥٠ - لا يحصل الحبس المذكور بالمادة السابقة الا بعد خمسة أيام من يوم التنبيه الرسمي بالدفع والانهار بالحبس ويكون التنبيه مشتملا على صورة الحكم ان لم يسبق اعلانه للمحكوم عليه

٥١ - لا تبرأ نعمة المحكوم عليه من الغرامة والمصاريف والرد بمجرد حبه لتحصيل ذلك منه اذا كان قادرا على الدفع وقت الحبس أو صار موسرا بعده

الباب الرابع

(فى العقوبات التابعة لعقوبات أصلية ويجوز الحكم بها فى الجنح والجنايات)

٥٢ - الحكم بالعقوبات السابق ذكرها لا يمنع المحاكم المختصة بالجنح من الحكم أيضا فى الاحوال المقررة فى القانون بأنواع الحرمان المينة فى المادة ٤١ كلها أو بعضها

٥٣ - من ارتكب جنابة وحكم عليه بسببها بعقوبة الاشغال الشاقة أو السجن المؤقتين يجب حتما جعله بعد استيفاء مدة عقوبته تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة مساوية لمدة العقوبة انما يجوز تقليل مدة الملاحظة أو المعافاة منها بنص صريح في الحكم الصادر بالعقوبة أما من حكم عليه باحدى العقوبات المؤبدة وعفى عنه منها أو استبدلت بغيرها فيختم جعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى ان لم يتقرر غير ذلك في الامر الذي يصدر باستبدال العقوبة أو بالعفو منها

٥٤ - فيما عدا الاحوال المبينة بالمادة السابقة يجوز الحكم في مواد الجنائيات والجناح بجعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى في الاحوال المقررة في القانون (١)

٥٥ - يترتب على جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى أن يكون للعكومة حق في منعه عن الإقامة بالاقليم الذي ارتكب فيه الجنابة وبالمدن التي يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف ويلزمه أن يخبر بالجهة التي يريد الإقامة فيها ويبين منازل سفره وتعطى اليه تذكرة مرور تفيد فيها تلك المنازل وعند وصوله الى الجهة التي اختارها لإقامته يجب عليه أن يخبر بذلك حاكما في ظرف أربع وعشرين ساعة ولا يجوز له أن يغير تلك الجهة بدون أن يخبر حاكما قبل ذلك بثلاثة أيام بالجهة التي

(١) ينظر ذكره بتو ٧ ذي القعدة سنة ١٣٠٨ - ١٣ - بوليس سنة ١٨٩١ الذي جعل الامتناع المحكوم عليهم بأنهم من المتنردين أو المشتبه فيهم تحت ملاحظة البوليس وبين شروط وأحوال هذه الملاحظة - هذا الذي تولى تعديله بذكره بتو ٧ شعبان سنة ١٣١١ - ١٣ - فبراير سنة ١٨٩٤

يرغب السكنى فيها ويلزمه أيضا أن يأخذ تذكرة مرور ثانية فان خلف
هذه الاصول يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة

الباب الخامس

(في بيان الاحوال التي يقبل فيها عذر المتهم أو يكون مستوجبا
للسؤلية أو للعقوبة)

- ٥٦ - لا تقام دعوى على متهم اذا كان سنه أقل من سبع سنين
٥٧ - اذا كان سن المتهم أكثر من سبع سنين ولم يبلغ خمس عشرة
سنة فيكون الحكم عليه بمقتضى القواعد المبنية في المواد الآتية
٥٨ - اذا ثبت أن المتهم فعل بغير تعييز ما أسند اليه لا يحكم عليه
بعقوبة مطلقا انما على المحكمة أن تحكم بتسليمه لاهله أو لمن يقبل أن
يتكفل به من ذوى الشرف والاعتبار أو من محلات الزراعة أو الصناعة
أو التعليم عمومية كانت أو خصوصية الى أن يبلغ سنه عشرين سنة
٥٩ - اذا حكمت المحكمة أن المتهم الذي لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة
فعل ما اتهم به وهو عييز يحكم عليه بالحبس من خمس سنين الى عشر اذا كان
ما فعله يستوجب الحكم عليه بالقتل أو بالاشغال الشاقة مؤبدا
أو السجن أو التقي المؤبد

٦٠ - اذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة
أو السجن أو التقي المؤقتين يحكم عليه بالحبس مدة لا تقص عن ربع المدة
التي يحكم بها لو كان المحكوم عليه غير قاصر ولا تزيد عن ثلثها

وفي هذه الاحوال الثلاثة يجوز جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة
الضبطية الكبرى مدة اقلها خمس سنين واكثرها عشرة
اما اذا كان الفعل يستوجب عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية
فيحكم عليه بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنين

٦١ - اذا لم يكن اللتم الذي لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة في الاحوال
المتقدمة شريك بلغ سنه أكثر من ذلك يكون الحكم عليه مختصا بمحكمة
الجنح

٦٢ - اذا اقيمت دعوى بجنحة على من لم يبلغ سنه خمس عشرة
سنة وثبت أنه ارتكب تلك الجنحة وهو مميز يحكم عليه بعقوبة لا تزيد عن
ثلث العقوبة التي يستحقها لو كان سنه أكثر من ذلك

٦٣ - يعاقب المتهم بفعل جنائية أو جنحة من الحكم عليه بالعقوبة
المقررة قانونا اذا ثبت أنه كان معنوها وقت فعلها

٦٤ - اذا طرأ العتص على المتهم بالجنائية أو الجنحة بعد ارتكابها
يؤجل الحكم عليه الى أن يحصل له البرء منه

٦٥ - اذا أكره المتهم على فعل الجنائية أو الجنحة بقوة لا يستطيع
مقاومتها فلا يعتد ما وقع منه جنائية ولا جنحة

٦٦ - لا فرق بين الذكور والاناث في العقوبات والقانونية انما على
القاضي أن يراعي فيما يختص بالاناث حالتهم بالنسبة لتعديده مدة العقوبة
التي يحكم بها عليهم

٦٧ - كل من شارك غيره في فعل جنائية أو جنحة يعاقب بمثل عقوبة فاعلها ما لم يوجد نص مخالف لذلك في القانون

٦٨ - يعدّ مشاركا في فعل الجنائية أو الجنحة كل من عرض على ارتكابها بهدية أو وعد أو وعيد أو مخدعة أو دسيسة أو بإرشاد أو باستعمال ماله من الصولة على مرتكبها وكل من أعطى أسلحة أو آلات أو غيرها مما أعانته على ارتكاب الجنائية أو الجنحة مع علمه بأن ما أعطاه يستعمل في ذلك

وكل من أعان الفاعل على الاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لفعل الجنائية أو الجنحة مع علمه بقصد الفاعل

وكل من علم بالاحوال الجنائية التي عليها أهل البغي والفساد الذين يقطعون الطرق ويفعلون ما يخل بأمن الحكومة أو الراحة العمومية ويتعدون على الناس أو يغلبون على الاملاك واعتاد مع ذلك على إيواء هؤلاء المفسدين

٦٩ - وكل من أخفى كل أو بعض الاشياء المسلوقة أو المختلسة أو المأخوذة بواسطة ارتكاب جنائية أو جنحة يعدّ مشاركا لفاعل تلك الجنائية أو الجنحة ويعاقب بمثل العقوبة التي يحكم عليها بها ان كان يعلم ذلك

الكتاب الثاني

في الجنايات والجرح المضر بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتهما

الباب الاول

(في الجنايات والجرح المضر بأمن الحكومة من جهة الخارج)

٧٠ - يعاقب بالقتل كل من رفع السلاح على الحكومة وهو

مع عذرها

٧١ - كل من ألقى الدسائس لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو تخابر معها أو معه بقصد إيقاع العداوة بينها وبين الحكومة أو بقصد تحريضها على محاربتها أو تمكينها من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالقتل ولولم فشأ عن فعله محاربة

٧٢ - وكذلك يعاقب بالقتل كل من استعمل دسائس أو تخابر مع العدو بقصد تسهيل دخوله في أراضى الحكومة أو تسليمه مدناً أو حصوناً أو محطات عسكرية أو مميزات أو مخازن أو ترسانات أو سفناً مما هو مملوك لها أو بقصد إمداده بعساكر أو نفود أو مؤنات أو أسلحة أو ذخائر أو تسهيل تقدم سير العدو إلى أرضها أو إزدياد قوة عساكره على عساكر الحكومة سواء كان ذلك بتوهين صداقة عساكرها لحاكمهم ولوطنهم أو بإى وسيلة أخرى

٧٣ - إذا كانت المراسلة مع بعض ديارها دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جناية من الجنايات المذكورة بالمادة السابقة إلا أنه نشأ عنها وقوف العدو على أخبار مضرته بأحدى حالتي الحكومة السياسية أو العسكرية أو بحال معاهدها يعاقب فاعلمها بالسجن المؤقت وأما إذا كانت هذه الأخبار ناشئة عن اتفاق على التمسك بمعنى أنه يقصد بها تعريف العدو بصورة ترتيب الحرب المصممة عليها الحكومة فيعاقب من تكسب ذلك بالاشتغال الشاقة المؤقتة

٧٤ - يعاقب بالقتل كل من كان من أرباب الوظائف الميرية أو من مأموري الحكومة أو غيرهما أودع إليه سر مخبرة أو مراسلة عسكرية من عساكر الحكومة أو علم ذلك بطريقة رسمية أو بسبب وظيفته وأقشاه بقصد الحياة مباشرة أو بواسطة إلى مأمور دولة أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك

٧٥ - وكذلك يعاقب بالقتل كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأموري الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الامتصاصات أو الترسانات أو المينات فسلم جميع تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو لأمره وأما إذا سلمها بدون إذن الحكومة إلى مأمور دولة أجنبية معاهدة للحكومة أو ملتزمة بالحياة فيعاقب بالسجن المؤقت

٧٦ - كل من أخفى عنده أحدا من الجواسيس المرسلين من طرف العدو للكشف والزيادة وهو يعرفهم بهذا الصفة أو جمل غيره على إخفاء من ذكر يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة

الباب الثاني

(في الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل)

٧٧ - كل من حرض بفعل محسوس سكان القطر على حمل السلاح لقتال الحكومة يعاقب بالقتل سواء تم المقصود من ذلك التعريض أو ظهرت بعض مبادئه فإن لم يتم المقصود منه يحكم على المحرض بالنفي المؤبد

٧٨ - الاعزاء الذي يقصد به تحريض سكان القطر على مقاومة بعضهم بعضا أو على تخريب جهة أو أكثر أو على قتل أو تهيب سكانها يعاقب فاعله بالقتل إذا تم المقصود منه أو ظهرت بعض مبادئه

٧٩ - إذا حصلت إحدى الجنايات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ من عصبية أو شرع فيها فمن كان منهم مديرا لتلك العصبية أو محرضا لها يحكم عليه بالقتل أيا كان المحل الذي قبض عليه فيه وأما باقي الأشخاص المتعصين فمن قبض عليهم في محل الواقعة يعاقب على حسب درجة جنايته بالاشغال الشاقة المؤقتة

٨٠ - إذا تحزب جماعة تخفية وصمموا متفقين على فعل إحدى الجنايات المذكورة في مادتي ٧٨ و ٧٩ يعاقبون بالنفي المؤبد إذا ألحقوا هذا التحزب بأفعال مجهزة وشرعوا فيها بقصد تنميط ما صمموا عليه ولولم يترتب على ذلك حصول مقصودهم وأما إذا لم يلحق التحزب المذكور بتلك الأفعال وإنما حصل مجرد التصميم والاتفاق على فعل الجريمة فيعاقب المتحزبون بالسجن المؤقت وأما إذا دعا شخص أحدا إلى التحزب على فعل

أحدى الجنائيات المذكورة في هاتين المادتين ولم يجبه المدعو الى ذلك
عوقب الاداعي بالجس من سنة الى ثلاث سنين

٨١ - يعاقب بالقتل كل من قلد نفسه مع قصد سي قيادة فرقة
أو جيش من العساكر أو دونهما أو سفينة حربية أو محل حصين أو نقطة
عسكرية أو ميناء أو مدينة بدون مأمورية من الحكومة أو سبب مقبول
وكذا يعاقب بالقتل كل من استمر على قيادة عسكرية بخلاف أمر
الحكومة وكل ضابط أبقى عساكره مجمعة بدون سبب مقبول بعد صدور
أمر الحكومة له بإطلاقهم من الخدمة

٨٢ - يعاقب بالنفي المؤبد كل شخص ممن خص له بالتصرف
في عساكر الجيش أو عساكر الضبط والربط فطلب منهم أو أمرهم بعدم
جمع العساكر إلا لأمرهم بحسب أمر الحكومة أما إذا ترتب على أمره
أو طلبه حصول مقصوده بمعنى أنه امتنع تنفيذاً أو أمر الحكومة بناء على
امتنال العساكر أمره الغير جائز قانوناً فيعاقب بالقتل وأما من دونه من
رؤساء العساكر الذين امتثلوا تلك الأوامر المخالفة فيعاقبون بالاشغال
الشاقة المؤقتة

٨٣ - كل من أحرق أو ضرب عمداً ويسوء قصد مبانى أو مخازن
مهمات أو مخزون ذلك من أملاك الحكومة يعاقب بالقتل

٨٤ - كل من قلد نفسه رئاسة عصبة حاملة للسلح أو كان
متوظفاً بأحدى وظائفها يعاقب بالقتل سواء كان قصده من ذلك التعصب
اغتناب أو نهب أراضى الحكومة أو أملاكها أو نقودها أو عقارات

مملوكة لجماعة من الناس أو كان قصده مقاومة القوات العسكرية المأمورة بتقمع المرتكبين لمثل تلك الجنايات وأما الأشخاص المتعصبون الذين لم تكن لهم رئاسة ولا وظيفة في تلك العصابة وقبض عليهم في محل الواقعة فيعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة

٨٥ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة العصابة المذكورة في المادة السابقة أو شكلها أو أعطاها أو جلب اليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو بعث اليها بعثات أو تخابر بأى كيفية مع رؤساء تلك العصابة أو مديريها مع سوء القصد وكذلك كل من أعطاها مساكن أو محلات يقيمون أو يجتمعون فيها وهو يعلم مقاصدهم وصفاتهم

٨٦ - لا يحكم بعقوبة تما على كل من كان في زمرة البغاة ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل منها وبعد عنها عند التنبيه عليه بذلك من الأحكام الملكية أو الجهادية أو بعده إذا لم يكن قبض عليه في محل اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعا بدون مقاومة ومجردا عن السلاح وانما يعاقب في هاتين الحالتين على ما يكون ارتكبه وحده من الجنايات ويجوز مع ذلك جعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشرة

٨٧ - يعاقب من العقوبات المقررة للبغاة كل من يادر منهم بإخبار الحكومة عن أجرى ذلك التعصب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة

وكذلك يعاقب من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة
للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش وانما يحكم على المذكورين
بجعلهم تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة لا تتجاوز سنتين

٨٨ - كل من تجاهر بالصياح أو الغناء لأتارة القسن يعاقب
بالحبس من خمسة أيام إلى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش وقرش ديواني
إلى ألقى قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط

الباب الثالث

(في الرشوة)

٨٩ - يعد مرتسبا كل موظف أو أمور أو مستخدم أيا كانت
وظيفته قبل وعدا من آخر بشئ ما أو أخذه هدية أو عطية لاداء عمل من
أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو لامتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة
ولو ظهر له أنه غير حق

٩٠ - تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التي
تحصل للموظف أو للأمور أو المستخدم من بيع متاع أو عقار بثمن أزيد
من قيمته أو من شرائه بثمن أنقص منها أو من أى عقد حصل بين الراش
والأمور المرتضى

٩١ - يعد أيضا رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية
التي تحصل لأجل الغرض السابق ذكره للموظف أو للأمور أو المستخدم
أو لى انسان آخر عينه لذلك

٩٢ - من أعطى رشوة لذى وظيفة أو مستخدم أو مأمور ومن أخذها منه عن ذكر أيا كانت رتبته ووظيفته ومن توسط بين الراشى والمرتشى وهو يعلم ذلك يحكم عليهم بالسجن المؤقت والحرمان من كل وظيفة مبرية ومن كل رتبة أو مرتب ومع ذلك يعاقب من العقوبة الراشى أو المتوسط إذا أخبر الحكومة بوقوع الرشوة أو اعترف بها
(دكرينو ٣ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ - ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦)

٩٣ - فضلا عن العقوبة المذكورة في المادة السابقة يضبط بجانب الميرى تقريرا للراشى الشئ المعطى رشوة واقبته ويحكم على المرتشى أيضا بغرامة مساوية لقيمة الرشوة المذكورة

٩٤ - اذا حصلت الرشوة بالوعد يحكم على الراشى والمرتشى بدفع غرامة بقدر قيمة الشئ الموعود به

٩٥ - يعاقب الراشى ويعاقب بالعقوبات المقررة في المادة ٩٢ من يستعمل طرقا لاثارة بافعال محسوسة كالضرب وتفتوه أو طرق التهديد في حق متوظف أو مستخدم أو مأمور ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته

٩٦ - كل من قبل وعدا أو عطية أو فائدة خصوصية كاللبن في المادة ٩١ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة ستة وبتدفع غرامة تقدر على الوجه السابق يته اذا لم يتوسط بسعيه في الحصول على الرشوة

٩٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل متوظف أخذ نقوداً أو هدايا من مديني الحكومة أو قبل منهم وعداً لاجل توصيلهم إلى تحصيل مطالباتهم المحرر بها سندات من أى نوع كانت ويحكم عليه أيضاً بدفع غرامة بقدر النقود أو قيمة الأشياء سواء أخذها أو وعد بها هذامع الحكم عليه برد العطايا إذا كان أخذها فعلاً

وكذلك يعاقب بمثل هذه العقوبات من له بالتوظيف تبعية أو قرابة إذا اشترى برضاء المتوظف المذكور تلك السندات باسقاط جزء من قيمتها ويحكم أيضاً بتلك العقوبة على كل متوظف ساعد أو سهل ارتكاب هذه المغايرات وفي الأحوال السابق بيانها يجوز حرمان المتوظف على حسب حالة تلك الجناية التي تثبت عليه من كل خدمة معينة أو رتبة أو مرتب حرماناً مؤبداً أو حرماناً مؤقتاً لا تنقص مدته عن ست سنين

٩٨ - إذا كان المرتشى قاضياً منوطاً بالحكم في المواد الجنائية يعاقب فضلاً عن التفرير بالسجن مدة أقلها خمس سنين سواء حصل الارشاء بقصد مساعدة المتهم أو الاضرار به

٩٩ - من شرع في إعطاء رشوة ولم تقبل منه أو في الإكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة سنة ويجوز حرمانه أيضاً من كل خدمة معينة أو رتبة أو مرتب أو معاش مدة ست سنين

الباب الرابع

(في اختلاس الاموال الميرية وفي القدر)

١٠٠ - كل من تجارى من مأمورى التخصيل أو المندوبين له أو الامناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو اخفاء شئ من الاموال الميرية أو الخصوصية التى فى عهده أو من الاوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الاوراق والسندات والعقود أو اختلس شئ من الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن المؤقت مدة لا تنقص فى أى حال من الاحوال عن خمس سنين ويحكم عليه أيضا بعدم أهليته مؤبدا للتقلد بأى رتبة أو وظيفة ميرية

١٠١ - كل من يكلف بشراء شئ أو بيعه أو صنعه أو استصناعه على نعمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه فى شراء ذلك الشئ أو بيعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه برد ما أخذه ويعاقب بالسجن مدة من ستة أشهر الى ثلاث سنين ويحكم أيضا عليه بعدم أهليته مؤبدا للتقلد بأى رتبة أو وظيفة ميرية

١٠٢ - أرباب الوظائف الميرية أيا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين مرؤسين أو مساعدين لكل منهما وكذا ملقروم الرسوم أو العوائد أو الاموال ونحوها والموظفون فى خدمتهم

إذا أخذوا في حال تحصيل الغرامات أو الاموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتي
رؤساء المصالح والمتزمون يعاقبون بالسجن المؤقت وأما المستخدمون
المرؤسون ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث
سنتين

ويحكم أيضا برد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لها
وبعدم أهلية الجميع مؤبدا للتقليد بأي رتبة أو وظيفة ميرية
١٠٣ - كل موظف في الوظائف الميرية يحجز كل أو بعض ما يستحقه
العملة الذين استخدمهم في أشغال مختصة بحمل توظيفه من أجره ونحوها
يعاقب بالسجن المؤقت وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة إذا استخدم هؤلاء
العملة مختصة بلا أجره وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة ويحكم
عليه في الحالتين برد ما أخذه مستحقه وبغرامة مساوية له

١٠٤ - كل موظف ميري لم يستوف استخدام كامل الخدمة
المعينين للأمورية المكلف بها وأخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم
أو بعضها أو قيد في دفاتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل
على إعطائهم ما هيئتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب بالسجن
الموقت ويحكم عليه أيضا بتأدية ضعف المبالغ التي أخذها سواء كانت
باسماء الأشخاص الذين لم يستخدموا أو باسماء خدمته الخصوصيين الذين
قيد أسماءهم بصفة مستخدمين بالحكومة

١٠٥ - كل من كان من أرباب الوظائف الميرية يتنفع من الأشغال
الحالة عليه إدارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة أو بواسطة

وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير مأمورية بشراء أشياء أو تشغيلها على ذمة الحكومة أو اشتراك مع بائع الأشياء المذكورة أو مع المكلف بصنعها بعزل من وتطبيقه ويعاقب بالنفي من سنة إلى سنتين وأما في حالة ما إذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة أو تسبب في إعطائها لغيره على المعاملات الميرية التي من هذا القبيل أو اكتسب أرباحا فيما يتعلق بصرف النقود أو أباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلا عن عزلته من الخدمة بالحبس من سنة إلى سنتين أو بالنفي من سنتين إلى ثلاث سنين

١٠٦ - الموظفون في الخدمات الملكية الذين أدخلوا في خدمتهم بأى وجه كان نقودا للبرى أو سهلا لغيرهم فعل جنحة من هذا القبيل يعزلون من وظائفهم ويعاقبون بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين أو بالنفي من سنة أشهر إلى ثلاث سنين فضلا عن العقوبة المقررة للتزوير ان وجد

١٠٧ - من لم يف بواجب كلف أو تعهد بتوريده للعساكر البرية أو البحرية تقصيرا منه يحكم عليه بغرامة تساوى ربع قيمة ما تعهد أو كلف بتوريده وإذا كان التقصير مبنيا على تواطئ منه وبين العدو يحكم عليه بالعقوبات المقررة لذلك في هذا القانون فضلا عن التعويضات اللازمة للحكومة

١٠٨ - إذا كان عدم الوفاء بتوريد الأشياء المذكورة حاصلًا بإعانة أرباب الوظائف الميرية فيعاقبون بالحبس مدة ثلاث سنين

١٠٩ - إذا تأخر تسليم المهمات الجريبة المتفق على توريدها بموجب مشاركة بسبب اهمال المتعهدين بذلك فيحكم عليهم بغرامة

مساوية لربع التعويضات التي يلزمون بدفعها فضلا عن الحكم عليهم بالعقوبة المقررة للغش اذا وجد فيما يتعلق بجنس المبيع أو صفته أو قدره بالتطبيق على الاحكام المدونة في هذا القانون

الباب الخامس

(في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تقصيرهم في أداء

الواجبات المتعلقة بها)

١١٠ - كل صاحب وظيفة مبرية أمر أو توعدياً على سطوة وظيفته قاضياً أو محكمة لاجل استحصاله على حكم من أحدهما النفع أحد الانضمام أو ضرره يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة أشهر

١١١ - اذا توسط صاحب الوظيفة المذكورة عند القاضي أو المحكمة للتبرجى في نفع أحد الخصمين أو ضرره سواء كان بطريق الطلب أو الرجاء أو التوصية يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة أشهر ويحكم عليه بدفع غرامة من ألف قرش ديوانى الى خمسة آلاف قرش

١١٢ - كل قاضٍ امتنع بناء على الاسباب المذكورة آنفاً عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق يعاقب بالنفى مدة ثلاث سنين ويعزل من وظيفته ويحكم عليه بعدم الاهلية مؤبداً للتوظيف بأى وظيفة قضائية

١١٣ - اذا امتنع أحد القضاة في غير الاحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالتغريم من ألف قرش ديوانى الى ألفى قرش ديوانى ويجوز عزله أيضاً من وظيفته

ويعتدمتنعا عن الحكم كل قاض أبى أو توقف عن اصدار حكم بعد تقديم طلب اليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في مادتي ٦٥٥ و ٦٥٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو بأى وجه آخر

١١٤ - كل من تعدى من المتوظفين في الوظائف الادارية على ما يختص بالوظائف القضائية بأن حكم في دعوى مر فوعة باحدى المحاكم يعاقب بدفع غرامة من مائه قرش ديوانى وقرش الى ألف قرش ان كانت الدعوى مدنية أو تجارية ومن ألف قرش ديوانى الى خمسة آلاف قرش ان كانت الدعوى جنائية

١١٥ - كل من استعمل من موظفى الحكومة أيا كانت أهمية وظيفته ونوعها سطوة وظيفته في توقيف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الاموال والرسوم المقررة قانونا أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أى أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل من وظيفته وبالحبس ثلاث سنين

وأما اذا أكره الموظفون المذكورون على فعل ذلك بأمر رؤسائهم الواجب عليهم طاعتهم فلا يحكم بتلك العقوبات الا على الرؤساء الا امرين بذلك أولا واذ انشأت عن الاوامر المذكورة جنائية أخرى فيحكم بالعقوبة المقررة لهذه الجنائية على من ارتكبها وعلى الموظفين الذين صدرت منهم تلك الاوامر

١١٦ - كل من سعى من أبواب الوظائف الميرية وغيرهم بطريق الغش في اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالميرى يعاقب فضلا عن عزله من وظيفته بالحبس من سنة الى سنتين أو بالنفي من منتزاع الى ثلاثة مع الزامه بدفع بدل الخسارات التي نشأت عن فعله المذكور للحكومة

الباب السادس

(في الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس)

١١٧ - كل موظف بمحكمة أو بغيرها من المصالح الميرية أمر بالايذاء منهم أو فعل ذلك بنفسه لجله على الاعتراف يعاقب بالسجن المؤقت ويحكم بعدم أهليته مؤبدا للتقلد برتبة أو وظيفة ميرية أما اذا كان فاعل الايذاء من أصاغر المستخدمين وفعل ذلك بأمر رئيسه فيحكم بتلك العقوبة أيضا على الرئيس الآخر

وإذا مات المتهم من هذا الايذاء أو تلف أحد أعضائه فيعاقب الموظف الفاعل لذلك بالعقوبات المقررة في حق القاتل أو الجارح ويحكم أيضا بهذه العقوبات اذا اقتضى الحال ذلك على الرئيس الذي أمر بالايذاء

١١٨ - كل موظف بمحكمة أو بغيرها من المصالح الميرية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين ويعزل من وظيفته ويحرم مؤبدا من التوظيف بأى وظيفة ميرية أما اذا ترتب على ما ذكر موت المحكوم عليه أو تلف أحد أعضائه فيحكم على الموظف بالعقوبة المقررة للقاتل أو الجارح

١١٩ - اذا دخل أحد الموظفين بالمصالح الميرية أو الأمور من المحاكم أو ضباط أو عساكر الضبط والربط اعتمادا على وتطبيقه منزل شخص من أحد الناس بغير رضائه فيماعد الاحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين واذا ثبت أنه فعل ذلك بأمر رئيسه يعاقب من العقوبة ويحكم به حينئذ على الرئيس الأمر فقط وأما اذا كان الداخل المذكور غير موظف وفعل ذلك بالقسوة أو التهديد فيعاقب بالحبس من ثمانية أيام الى ستة أشهر

١٢٠ - كل من استعمل القسوة مع الناس في إنشاء تادية وتطبيقه من موظفي الحكومة أو ضباط أو عساكر الضبط والربط أو المحضرين بحيث أنه أدخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم يعاقب بالحبس من ثمانية أيام الى سنة وأما اذا وصلت القسوة المذكورة الى درجة جفحة أشد مما ذكر أو جناية فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لذلك

١٢١ - كل من اشترى من موظفي الحكومة وذواتها أيا كانت وظيفته أو رتبته بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا كان أو منقولا قهرا عن مالكة أو استولى على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب على حسب درجة ذنبه بالتقي من ستة أشهر الى ثلاث سنين ويحكم بعدم أهليته مؤبدا للتقليد بأي رتبة أو وظيفة ميرية ويكون الحكم مشتملا أيضا على الزامه برد الشيء المنصوب الى مالكة أو قيمته ان لم يوجد عينا

١٢٢ - من استخدم من أصحاب الوظائف الميرية أشخاصا سخرة في أعمال غير متأمرة الحكومة من الأعمال المقررة قانونا المتعلقة بالمنفعة العامة أو في غير الأعمال التي اضطرت الحال لها التمع الاغالى يحكم عليه بالنفي من ستة أشهر الى ثلاث سنين ويعزل من وظيفته والحكم الذي يصدر بذلك يكون مشتملا أيضا على الزام الجاني بدفع الاجرة المستحقة لمن كاف بتلك الأعمال بغير حق

١٢٣ - كل من تعدى من أصحاب الوظائف الميرية وضباط وعساكر الضبط والربط والمأمورين بتنفيذ أوامر الصادر من الحكومة والمضربين والاشخاص المكلفين بتنفيذ طلبات وأوامر المحاكم في حال نزوله عند أحد من الناس الكائن مقاسا كهم بطريق مأمورية بأن أخذ منه قهرا بدون عثم أو بمن يخس ما كولا أو علقا يحكم عليه بالحبس من خمسة أيام الى شهر وهذا الحكم يستوجب العزل أيضا من الوظيفة ويلزم أن يكون مشتملا على الزام المحكوم عليه بدفع أثمان الاشياء المأخوذة لمستحقها

الباب السابع

(في مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره)

١٢٤ - من تعدى بالاشارة أو القول أو التهديد على أحد أعضاء محكمة أو مجلس أو أحد موظفي الحكومة في أثناء تأدية وظيفته أو بسبها

عوقب بالحبس من ثمانية أيام الى ستة أشهر وإذا حصل التعدي المذكور في أثناء جلسة المحكمة أو المجلس تكون مدة الحبس من ستة أشهر الى سنة

١٢٥ - من يتعدى في الاحوال المار ذكرها على أحد مأموري المحاكم أو أحد العساكر النظامية أو أحد العساكر المأمورين بالضبط والربط أو أي مأمور بخدمة ميرية يعاقب بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ثلثمائة قرش

وإذا وقع التعدي على أحد ضباط العساكر النظامية أو ضباط عساكر الضبط والربط فيكون العقاب بالحبس من ثمانية أيام الى شهر واحد

١٢٦ - كل من ضرب أحد الأشخاص المذكورين بالمدينين السابقين في أثناء تأديته وظائفهم أو بسبب قيامه بها ولو بغير سلاح ولم ينشأ عن الضرب جرح يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين

١٢٧ - اذا نشأ عن الضرب المذكور جرح أو مرض فيحكم على الضارب بأقصى العقوبة المبينة بالمادة السابقة ويجوز توصيلها الى ضعف العقوبة المقررة لمن ضرب أو جرح شخصاً من أحد الناس

١٢٨ - كل من قاوم أو تعدي بالعرف أو الضرب على أحد عساكر الضبط والربط أو مأموري المحاكم أو المعينين لتحصيل الإيرادات الميرية ورسوم الكراة أو أي مأمور بخدمة ميرية في أثناء اجراءهم تنفيذ أحكام القوانين أو أوامرها الحكومية أو المحاكم يعاقب بالحبس من عشرة أيام الى ستة أشهر وإذا كان فاعل ذلك حاملاً لسلاح يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وهذا بدون اخلال بالحكم عليه بعقاب أشد من ذلك

على حسب المنصوص بالمادة ٨٥ اذا وقع التعدي أو حصلت المقاومة من عصابة عداها عشرون شخصا فأكثر

الباب الثامن

(في هرب المحبوسين واختفاء الجائنين) (١)

١٢٩ - اذا هرب أحد المسجونين قهرا أو بواسطة نقب أو كسر يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنة وتبتدى مدة الحبس المذكور من يوم انقضاء مدة العقوبة التي استوجبت بالجنابة أو بالجنحة التي كان مسجوناً من أجلها أو بعد صدور الحكم فوراً من المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف براءته

(١) ذكرته ١٨ محرم سنة ١٣١٠ - ١١ أغسطس سنة ١٨٩٢ بشأن عقاب من يهمل في المحافظة على المسجونين

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الباب الثامن من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المتبع في المحاكم الالهية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمر بالعمومات

(المادة الاولى) اذا هرب واحد أو أكثر من المسجونين بنقرب ولا كسر ولا استعمال القوة فيحكم على الأشخاص المأمورين بالمحافظة عليهم أو بملاحظة سيرهم أو بنقلهم في حالة تواطئهم مع من هرب أو أياهم المأمورين بالمحافظة عليهم في المواد ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ على حسب الاحوال

ويحكم بذلك أيضاً بحسب الاحوال على الأشخاص الغير المأمورين بالمحافظة أو بالملاحظة أو بالنقل الذين يمكنون المحبوسين من الهرب أو يسهلون لهم (المادة الثانية) على ناظر الحقاية تنقيذ أمرنا

• أمامن شرع في الهرب بالطرق المتقدمة فيعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر وهذا لا يمنع في الحالتين المذكورتين من الحكم عليه بعقوبات أشد مما ذكر اذا ارتكب في أثناء استكمال القهر جنائية أخرى تستوجب ذلك

١٣٠ - اذا هرب أشخاص من المحبوسين بواسطة الطرق المبينة في المادة السابقة وكان جميع هؤلاء الأشخاص أو واحد منهم متهما بارتكاب جنائية تستوجب الحكم بالقتل أو بالاشغال الشاقة مؤبداً أو السجن المؤبد أو كان محكوماً عليه بأحدى هذه العقوبات فالأشخاص المأمورون بالمحافظة عليه أو بملاحظة سيره أو بثقله يعاقبون في حالة حصول إهمال منهم بالحبس من سنة الى سنتين وفي حالة تواطؤهم مع من هرب يعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة

أما الأشخاص الغير المأمورين بذلك الذين يساهون للمحبوسين الهرب أو يكتسبون منهم فيعاقبون بالحبس لمدة سنة بالاقل وخمس سنين بالاكتر

١٣١ - أما اذا كان جميع من هرب أو واحد منهم متهما بارتكاب جنائية تستوجب عقوبة أخف مما ذكر أو كان محكوماً عليه بسبب ارتكاب جنائية من هذا القبيل فالأشخاص المأمورون بالمحافظة عليه أو بملاحظة سيره يعاقبون في حالة حصول إهمال منهم بالحبس من شهرين الى ستة أشهر وفي حالة تواطؤهم مع من هرب يعاقبون بالسجن المؤقت

أما الأشخاص الغير المأمورين بذلك الذين يكتسبون للمحبوسين من الهرب أو يساهون لهم فيعاقبون بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين

١٣٢ - إذا كان من هرب متهما بارتكاب جناية أو محكوما عليه بسبب وقوعها منه فالاشخاص المأمورون بالمحافظة عليه أو بملاحظة سيره يعاقبون في حالة حصول إهمال منهم بالحبس من ثمانية أيام إلى شهرين وفي حالة تواطئهم مع من هرب يعاقبون بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وهذا بدون إخلال بالحكم عليهم بعقوبات آخر في حالة ارتشافهم

أما الأشخاص الغير المأمورين بذلك الذين يكونون المحبوسين من الهرب أو يساهون لهم في عاقبتهم بالحبس من ثمانية أيام إلى ثلاثة أشهر

١٣٣ - وفي سائر الأحوال السابق ذكرها كل من يمكن المحبوسين من الهرب أو سبلهم بواسطة إعطاء رشوة للحراس أو للأُمُورين بملاحظة سيرهم أو بواسطة تواطئهم معهم يعاقب بنفس العقوبات التي يحكم بها على الحراس والمأمورين المذكورين

١٣٤ - إذا توصل المحبوس للهرب بسبب إعطائه آلات يستعين بها على ذلك فالحراس والأشخاص المأمورون بملاحظة سيره الذين شاركوا في هذا الأمر يعاقبون كالآتي

إذا كان القاتر متهما بارتكاب جناية تستوجب الحكم عليه بالقتل أو بالاشغال الشاقة مؤبدا أو السجن المؤبد أو كان محكوما عليه بإحدى هذه العقوبات كما في المادة ١٣٠ يحكم عليهم بالاشغال الشاقة مؤقتا

أما إذا كان القاتر متهما بارتكاب جناية تستوجب عقوبة أخف من العقوبات المذكورة أو كان محكوما عليه بسبب ارتكاب جناية من هذا القبيل كما في المادة ١٣١ فمن سهل له الهرب بالطريقة المتقدم ذكرها

يعاقب بالسجن المؤقت وإن كان القارمتهما بجنحة أو محكوما عليه بسبب وقوعها منه كما في المادة ١٣٢ فالحراس والاشخاص المأمورون بملاحظته الذين أعانوه على الهرب بتلك الطريقة يعاقبون بالحبس من سنة إلى ثلاث سنين

أما الاشخاص الآخرون الغير المأمورين بالمحافظة عليه أو بملاحظة سيره فيعاقبون في الحالة الاولى بالسجن المؤقت وفي الحالة الثانية بالحبس من سنة إلى ثلاث سنين وفي الحالة الثالثة بالحبس من ستة أشهر إلى سنين فان شرع المحبوس في الهرب فقط في الحالتين الاوليين يحكم بالعقوبات التي تلي العقوبات المينة قبل أما في الحالة الثالثة فيصير تنقيص مدة الحبس إلى النصف

١٣٥ - اذا كان من هرب من السجن استعان على ذلك بأسلحة فالحراس والاشخاص المأمورون بملاحظة سيره الذين شاركوه في هذا الامر يعاقبون بالاشغال الشاقة مؤقتا مدة لا تنقص عن عشرين سنين أما الاشخاص الآخرون الغير المأمورين بالمحافظة عليه أو بملاحظة سيره فيعاقبون بالسجن المؤقت

فان حصل الشروع في الهرب فيحكم على المذكورين بالعقوبات التي تلي تلك العقوبات

١٣٦ - كل من أخفى عنده شخصا محكوما عليه بسبب ارتكاب جنابة أو جرم غيره على أخفائه وهو يعلم هربه من الحبس أو فراره وتخلصا من المحاكمة وكل من أخفى منهم ماعلمه أنه مطلوب للحكمة بسبب ارتكاب

جناية يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين ويكون العقاب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر إذا كان الشخص المخبا محكوما عليه بسبب ارتكاب جنحة أو كان مطلوباً بالحكمة لكونه متهماً بها

ويستثنى من ذلك الأب وإن علا والابن وإن سفل والزوج والزوجة وأخوة وأخوات المحكوم عليه أو لهم أوزى الشبهة المخبا وأصهاره الذين في درجة المذكرين

الباب التاسع

(في فك الاختتام وسرقة السندات والاوراق الرسمية المودعة)

١٣٧ - إذا صار فك ختم من الاختتام الموضوع لحفظ محل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الخفراء لاهمالهم بدفع غرامت من خمسمائة قرش ديواني إلى خمسة آلاف قرش إن كان هناك خفراء

١٣٨ - أما إذا صار فك الاختتام الموضوع لحفظ أوراق أو أمتعة شخص ذي شبهة أو متهم أو محكوم عليه بسبب ارتكابه جناية في عقاب الخفير الذي أهمل على حسب درجة جسامته الجناية المذكورة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة

١٣٩ - كل من فك ختم من الاختتام الموضوع لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيل ما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس من ستة أشهر

الى سنة فان كان الفاعل لذلك هو الخفير نفسه يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

١٤٠ - اذا كانت الاختتام التي صار فكها موضوعا لامر غير ماذكر يعاقب من فكها بالحبس من ثمانية أيام الى ستة أشهر وان كان الفاعل لذلك هو الخفير نفسه فيعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنة

١٤١ - كل سرقة مترتبة على فك الاختتام تكون عقوبتها كعقوبة السرقة المترتبة على كسر باب ونحوه

١٤٢ - اذا سرق أوراق أو سندات أو مجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلست أو اتلفت وكانت محفوظة في الخازن العمومية المعدة لها أو مسجلة الى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب اهماله في حفظها بدفع غرامة مساوية لمرتباته مدة شهر وبالحبس من ثمانية أيام الى ثلاثة أشهر

١٤٣ - وأما من سرق أو اختلس أو اتلف شيئا مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين فان كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الاشياء يعاقب بدفع غرامة مساوية لمرتباته مدة شهر وبالحبس من سنة الى ثلاث سنين

١٤٤ - اذا حصل فك الاختتام أو سرقة الاوراق أو اختلاسها أو اتلافها مع اكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالاشغال الشاقة مؤقتا

١٤٥ - كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البوستان أو
 مأموريهما أو فتح مكتوباً من المكاتب المسجلة للبوستان أو سهل ذلك لغيره
 يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنين وبالحرمان من التقلد بأى
 وظيفة مصرية مدة خمس سنين وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة أو
 مصلحة التلغرافات أو مأموريهما تلغرافاً من التلغرافات المسجلة إلى المصلحة
 المذكورة أو أفساه أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين
 ويحكم أيضاً بهاتين العقوبتين على من اشترك مع هؤلاء الموظفين
 أو المأمورين من أحد الناس في إخفاء المكاتب أو فتحها أو في إخفاء
 التلغرافات أو أفسائها

الباب العاشر

(في اختلاس الألقاب والوظائف والانصاف بما بدون حق)

١٤٦ - كل من تدخل في وظيفة من الوظائف المصرية ملكية
 كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو أذن
 منها بذلك أو أجرى عملاً من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس
 من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنين وهذا مع عدم الإخلال بالعقوبة المقررة
 للنصب والتزوير إن تدخل العمل الذي أجراه أو الأوراق التي أبرزها على ذلك
 ١٤٧ - كل من لبس علانية كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من
 رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حائزاً للرتبة أو تقلد
 نيشاناً من غير أن يكون حائزاً له يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة

الباب المحادى عشر

(فى معارضة اطلاق اقامة شعائر الاديان)

١٤٨ - كل من شوش على اقامة دين من الاديان أو على اظهار احتفالاته أو عارض فى أى شئ مما ذكر بضرب أو تهديد عوقب بالحبس من خمسة أيام الى ثلاثة أشهر

الباب الثانى عشر

(فى اتلاف المباني والآثار وغيرهما من الاشياء العمومية)

١٤٩ - كل من أتلف أو هدم أو خرب أحد المباني أو الآثار المعدة للنفع العام وللزينة وكل من قطع أو أتلف أشجارا مغروسة فى صحن الجوامع أو فى الشوارع أو فى المنتزهات أو فى الاسواق أو الميادين العمومية يعاقب بالحبس من شهر الى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى ألف قرش فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة ما أتلفه من تلك الاشياء

الباب الثالث عشر

(فى تعطيل المخبرات التلغرافية)

١٥٠ - كل من عطّل المخبرات التلغرافية سواء كان بسبب اهماله أو عدم احتراسه وكل من أتلف آلاتها بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخبرات يعاقب بدفع غرامة من خمسة قرش ديوانى

الى خمسة آلاف قرش وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون
الغرامة معصوبة بالجس من ثلاثة أشهر الى سنتين

١٥١ - كل من تسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلغرافية
بقطعها السلوك الموصلة أو كسر شيء من العدد أو مناد السلوك أو القوائم
الرافعة لها أو بأى كيفية كانت يعاقب بالجس من ثلاثة أشهر الى سنتين
وبدفع غرامة من خمسمائة قرش ديوانى الى خمسة آلاف قرش مع الزامه
بجبر الخسارة الواقعة منه

١٥٢ - كل من أتلف في زمن شقاق أو فتنة خطا من الخطوط
التلغرافية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتا غير صالحة للاستعمال بأى كيفية
كانت أو استولى عليها بالقوة الجبرية أو بطريقة أخرى بحيث ترقب على
ذلك انقطاع المخابرات بين أرباب الحكومة أو منع توصيل مخابرات احد
الناس وكذا من منع قهرا تصليح خط تلغرافى يعاقب بالاشغال الشاقة
مؤقتا وبدفع غرامة من خمسة آلاف قرش ديوانى الى عشرين ألفا فضلا
عن الزامه بجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور

الباب الرابع عشر

(فى الجنح والجنائيات التى تقع بواسطة العنف والجرائد وغيرها
وفى الجنح المتعلقة بالتعليم العام أو الدين)

١٥٣ - كل من أغرى واحدا أو أكثر على ارتكاب جنحة أو جنائية
وترتب على اغرائه وقوع تلك الجنحة أو الجنائية بالفعل يعد مشاركا فى فعلها

ويعاقب بالعقاب المقرر لها سواء كان الاغراء واقعا بايمه أو مقالات أو صباح أو تهديد في محل أو محفل عمومي أو كان بكابة أو مطبوعات وصار بيع ذلك أو توزيعه أو تعرضه للبيع أو عرضه في محلات أو محافل عمومية أو كان التعريض بواسطة اعلانات ملصوقة على الحيطان أو غير ملصوقة ومعرضة لتنظر العامة

أما إذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع في فعل الجنائية فيحكم بمقتضى
مادتي ١٠ و ١١ من هذا القانون

١٥٤ - كل من حرض على قتل أو نهب أو حرق بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها بالمادة السابقة ولم يترتب على تحريره فعل احدى الجنائيات المذكورة يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ثلاثة آلاف قرش

١٥٥ - اذا كان التعريض واقعا في الحالة المبينة في المادة السابقة لا ارتكاب جنائية مضرة بأمن الحكومة يحكم بالنفي المؤقت

١٥٦ - كل من تناول على مسند الخديوية المصرية أو طعن في نظام حقوق الوراثة فيها أو طعن في حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها سواء كان بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها أو بواسطة ايام يقع علانية أو اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ثلاثة آلاف

١٥٧ - من حرض الناس باحدى الطرق المبينة آنفا على كراهة الحكومة الخديوية وبغضها أو على الازدياد بها بجزاؤه أيضا الحبس

من شهر الى سنتين ودفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى ثلاثة آلاف

١٥٨ - كل من أغرى العسكرية باحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على تحويلهم عن أداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه بالعقوبتين المذكورتين فى المادة السابقة

١٥٩ - كل من سعى باحدى الطرق المتقدم ذكرها فى تكدير السلم العمومى بتعريضه غيره على بغض طائفة أو جلة طوائف من الناس أو الازداء بها يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما الى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى ألفى قرش

١٦٠ - من حرض غيره باحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الاتقياء للقوانين أو حسن أمرا من الامور التى تعد جنابة أو خنعة على حسب القانون يجازى بالحبس من خمسة عشر يوما الى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى ألفى قرش

١٦١ - كل من اتهك بواسطة احدى الطرق المبينة آنفا حرمة أحد الاديان أو المذاهب التى يجوز اقامة شعائرها علنا أو حرمة الآداب وحسن الاخلاق يعاقب بالحبس من شهر الى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى ألف قرش

١٦٢ - كل من عاب فى حق ذات ولى الامر بواسطة احدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس من شهر الى ثمانية عشر شهرا ويدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى ألفى قرش

١٦٣ - كل من عاب في حق أحملواك الدول أو أحد رؤساء الحكومات الأجنبية بواسطة إحدى تلك الطرق يعاقب بالعقوبتين المذكورتين في المادة السابقة

١٦٤ - كل من عاب في حق أحد أعضاء عائلة الحضرة الخديوية بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها يعاقب بالجس من خمسة عشر يوما إلى ستة أشهر وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش إلى ألف قرش .
١٦٥ - من وقع منه بواسطة إحدى تلك الطرق سب أو شتم أو افتراء في حق أحد الموظفين أو القضاة أو الأشخاص المذكورين في مادتي ١٢٤ و ١٢٥ من هذا القانون بأسباب متعلقة بوظيفته أو بأموريته يعاقب بالعقوبات المقررة في المادتين المذكورتين

١٦٦ - كل من وقع منه بواسطة إحدى الطرق المذكورة سب أو شتم أو افتراء في حق إحدى المحاكم أو الطوائف أو جهات الإدارة العمومية يجازى بالعقوبات المقررة في المادة ١٦٤

١٦٧ - كل من تصدى بواسطة إحدى الطرق السابق ذكرها إلى سب وكلاء الدول السياسيين أو القناصل الجنرالات المعتمدين لدى الحضرة الخديوية أو الاقتراء عليهم بسبب أمور متعلقة بوظائفهم يعاقب بالعقوبات المذكورة في المادة السابقة

١٦٨ - إذا قذف أحد في حق أحد أفراد الناس أو سبه بواسطة إحدى الطرق المذكورة يعاقب بالعقوبات المقررة في الكتاب الثالث من هذا القانون

١٦٩ - من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخباراً كاذبة أو أوراها مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً لأشخاص سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو نقلاً عن مطبوعات أخرى يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى ثمانية عشر شهراً وبدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش إلى ألفى قرش متى كانت الأخبار أو الأوراق المذكورة يترتب عليها تكدير السلم العمومى

١٧٠ - كل من تصدى بإحدى الطرق المذكورة آنفاً إلى نشر ما جرى فى دعاوى القذف التى لم يحوز القانون فيها إقامة الدليل على الأمور الموجبة للقذف أو ما جرى فى دعاوى المدنية أو الجنائية التى قررت المحكمة سماعها فى جلسة سرية ولم يقتصر فى ذلك على مجرد إعلان الشكوى بناء على طلب المتشكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها يعاقب بالحبس من ثمانية أيام إلى شهرين وبدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش إلى ألف قرش

١٧١ - من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدمة بيانها ما جرى فى الجلسات العلنية المنعقدة فى المحاكم على غير حقيقة فأصداً بذلك قصداً سيتأذى بالجزاء المذكور فى المادة السابقة وهذا مع عدم الإخلال بالحكم عليه بعقوبات أشد من الجزاء المذكور إذا اقتضى الحال ذلك بأن كانت روايته مشتملة على سب أو قذف أو افتراء

١٧٢ - كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ما جرى فى المناوالات السرية بالمحاكم استئنافية كانت أو ابتدائية يعاقب بالجزاء

المقرر في المادة السابقة وهذا مع عدم الانتلال بالحكم عليه اذا اقتضى الحال ذلك بعقوبات أشد من الجزاء المذكور في حالة وقوع سب أو قذف أو اقتراف منه

١٧٣ - يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ألفي قرش كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اعلانات يريد بها جمع اعانة أو بإشراك نفسه جمعها لتعويض الغرامات أو المصاريف أو التضييعات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جريمة أو جنحة

١٧٤ - يحكم بالعقوبات المقررة في المواد السابقة على الاشخاص الآتي ذكرهم بصفة مرتكبين أصليين للجناية أو بالجنحة على حسب الترتيب الآتي

مدير الجرائد والرسائل النورية وأصحابها فان لم يوجدوا فالمؤلفون لتلك الجرائد والرسائل وان لم يوجد المؤلفون لها فأصحاب المطابع التي طبعت فيها اذا وقع منهم ذلك بناء على نواظرتهم مع المرتكبين الأصليين مع علمهم بعدم جواز الطبع وان لم يوجد أصحاب المطابع فيحكم بتلك العقوبات على من باع الجرائد والرسائل المذكورة أو وزعها أو لصقها على الحيطان ومتى أقيمت الدعوى على مديرى الجرائد أو الرسائل أو أصحابها بصفة مرتكبين أصليين للجنحة أو الجناية فيحكم المؤلفون بصفة مشاركين لهم

١٧٥ - اذا أقيمت دعوى على أى شخص بسبب ارتكابه جنحة أو جناية بواسطة الصحف أو الجرائد أو غيرهما من طرق النشر يجوز ضبط

الرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والالواح والاجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر

ويؤزم أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملا بحسب الاقتضاء على الامر بازالة أو اعدام كل أو بعض الاشياء التي ضبطت أو تضبط فيما بعد ويسوغ أيضا اصدار أمر بطبع الحكم المذكور في جريدة واحدة أو أكثر ولصقه على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه

ويجب على كل جريدة أو رسالة دورية أن تنشر الحكم الصادر بشأنها في أحد أعدادها التي تنشر في أثناء الشهر الذي صدر فيه الحكم المذكور وان تأخرت عن ذلك حكم بلفوها

١٧٦ - كل من علم بصدور حكم منسوب على وقوع أمر مخالف في رسالة أو مطبوعات أو رسوم أو نقوش سواء كان عليه بذلك حقيقيا أو اعتباريا بأن كان الحكم منسجبا بالجريدة الرسمية ثم طبع مع ذلك ثانيا الرسالة أو المطبوعات أو الرسوم أو النقوش المذكورة أو باعها أو وزعها عوقب بأشد العقوبات التي يحكم بها على مؤلف تلك الرسالة وغيرها مما ذكر

١٧٧ - الحكم على من ارتكب جنائية بواسطة المطبوعات يترتب عليه حتما لغوا الجريدة والرسالة الدورية التي حكم على صاحبها أو مديرها وقضلا عن الحكم بلفوا الجريدة أو الرسالة في نفس الحكم الصادر بالعقوبة يجوز أن ينص فيه أيضا بقفل الطبعة التي طبع فيها ذلك قفلا مؤقتا أو مؤبدا اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في ارتكاب الجنائية

الصادر بالحكم بشأنها وإذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات بجنحة غير الجح الخضرة بأفراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك ثم عاد في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب جنحة من نوع الأولى يسوغ في هذه الحالة إصدار أمر في الحكم الثاني الصادر بعقابه بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوما وأكثرها شهر وإن تكررت منه ذلك ثالث مرة في أثناء المدة المذكورة يجوز بالحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر

ويجوز أيضا إصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة في أول مرة بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر إذا كان الحكم المذكور صادرا بسبب التعريض على ارتكاب جنحة غير الجنائيات المضرة بأمن الحكومة ولم يترتب على ذلك التعريض فعل الجناية أو كان صادرا بسبب الطعن في مسند الخديوية المصرية أو في نظام حقوق الوراثة فيها أو في حقوق الحضرة الخديوية ونفوذها أو بسبب الطعن في حقها

وفي حالة صدور حكم ثان أو حكم آخر بعده في أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول سواء كان بسبب التعريض على فعل تلك الجنائية أو بسبب الطعن أو النقص المتقدم ذكرهما يجوز إصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة بإلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية بل وتقتل المطبعة قفلا مؤقتا أو مؤبدا إذا كان صاحبها عوقب بصغة كونه مشاركا في فعل ما وقع

١٧٨ - إذا ألقى أحد رؤساء الدنابات في أثناء تأدية وظيفته وفي محفل عمومي مقالة تضمنت قدحا أو دنما في الحكومة أو في قانون أو في

أمر صادر من الحكومة الخديوية أوفى عمل من أعمال جهات الادارة العمومية أو نشر بصفة فصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالجس من خمسة عشر يوما الى شهرين مع عدم الاخلال بالحكم عليه بعقوبات أشد من هذه العقوبة اذا تضمنت المقالة أو الرسالة جنحة أجسم من الجنحة المذكورة

الباب الخامس عشر

(في المسكوكات الزئوف المزورة)

١٧٩ - من قلد ضرب المسكوكات المتداولة في بلاد الحكومة ذهباً كانت أو فضة أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشقة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك وكذا من طلا مسكوكا بطلاء يصير له شبهة بمسكوكات أكثر من قيمته أو اشترك في تزوير تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة أو في ادخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا بدون أن تنقص في أي حال من الاحوال المذكورة مدة العقوبة عن عشرين

١٨٠ - كل من قلد ضرب المسكوكات النحاس المتداولة في بلاد الحكومة أو غيرهما من مسكوكات المعادن الاخر غير الذهب والفضة أو اشترك في تزوير المسكوكات المزورة المذكورة أو في ادخالها في بلاد الحكومة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا

١٨١ - كل شخص قلد في بلاد الحكومة ضرب مسكوكات أجنبية أو نقص قيمتها أو غير لونها بواسطة الطرق المينة في المادة ١٧٩

أو اشترك في تزويج مسكوكات أجنبية من زرة أو مغشوشة أو في ادخالها في البلاد المذكورة أو اشتغل بالتعامل بتلك المسكوكات يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا

١٨٢ - الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلا الى من أخذ مسكوكات من زرة أو مغشوشة بصفة أنها جسيمة وتعامل بها ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة أقلها ثلاثة أمثال قيمة المبلغ المتعامل به وأكثرها ستة أمثال ما ذكر انما لا يجوز أن تنقص الغرامة المذكورة في أى حال من الاحوال عن مائة قرش ديوانى

١٨٣ - الاشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ يعاقبون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقى المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور انما يصير جعلهم تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مؤقتا

الباب الثالث عشر

(في التزوير)

١٨٤ - من قلده فرما أو أمرا أو قرارا صاددا من الحكومة أو حمل غيره على تقليده أو زوره أو حمل غيره على تزويره أو قلده ختم أو امضاء أو علامة أحد أرباب الوظائف الميرية أو حمل غيره على ذلك وكل من قلده ختم أو الامر أو ختم الحكومة أو اختام أو تغفات أو نياشين

أحدى جهات الادارة العمومية أو استعمل الاختتام أو التمغات أو النياشين المزورة أو قلدا أو زورا أوراق مرتبات مقررة أو بونات أو سراكى أو سندات أنصرادرة من خزينة الحكومة أو فروعها أو استعمل سندات مزورة أو مغيرة أو أدخلها في بلاد الحكومة أو قلدا أو زورا تمغة المسكوكات ذهباً كانت أو فضة واستعمل تلك التمغة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا أو بالسجن المؤقت انما لا يجوز في أى حال من الاحوال أن تنقص مدة العقوبة عن خمس سنين

١٨٥ - يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنين كل من استحصل بغير حق على اختتام الحكومة الحقيقية أو اختتام احدى المصالح أو احدى جهات الادارة العمومية واستعملها استعمالا مضرا بمصلحة الحكومة أو بلادها أو أحاد الناس

١٨٦ - من قلدا الاختتام أو التمغات أو النياشين التى تضعها الحكومة على أصناف الاشياء أو البضائع أو قلدا ختم أو تمغة أو نيشان أى مصلحة ميرية أو أى شركة مشككة باذن الحكومة أو بعت تجارة أو استعمل النياشين أو الاختتام أو التمغات المزورة يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنين ويحكم عليه بتعويض الخسارة التى نشأت عن فعل ذلك

١٨٧ - لكل من استحصل بغير حق على الاختتام أو التمغات أو النياشين الحقيقية المعدة لاحد الاشياء السالف ذكرها واستعملها استعمالا مضرا بأى مصلحة ميرية أو شركة تجارية أو أى ادارة من ادارات الالهالى يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنة مع الحكم عليه بدفع قيمة الخسارة التى نشأت عن ذلك

١٨٨ - الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعاقبون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعترفوا بها بقا عليها الاخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور انما يصير جعل هؤلاء الأشخاص تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مؤقتا

١٨٩ - كل صاحب وظيفة ميرية ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والاوراق الميرية سواء كان ذلك بوضع امضات أو اختتام منقورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين منقورة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا أو بالسجن المؤقت بدون أن تنقص في أي حال من الاحوال مدة العقوبة عن خمس سنين

١٩٠ - كل شخص ليس من أرباب الوظائف الميرية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن المؤقتين مدة أكثرها عشر سنين

١٩١ - يعاقب أيضا بالاشغال الشاقة أو بالسجن المؤقتين مدة لا تنقص في أي حال من الاحوال عن عشر سنين كل موظف في مصلحة ميرية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير أقرار أو الشان الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات درجتها أو يجعلها واقعة منقورة في صورتها واقعة

صحيحة مع علمه بتزويرها أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

١٩٢ - من استعمل الاوراق المزورة المذكورة في الثلاث مواد السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن المؤقتين مدة لا تزيد في أى حالة من الأحوال عن عشرين سنين

١٩٣ - كل شخص ارتكب تزويرا في محركات أحد الناس بواسطة احدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

١٩٤ - كل من تسعى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحدا في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين

١٩٥ - كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الاصل أو استعمل احدى الاوراق المذكورة يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

١٩٦ - كل صاحب لوكندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للايجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالاجرة يوميا قيد في دفاتره الاشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة أشهر

١٩٧ - أصحاب الوظائف الميرية الذين يعطون تذكرة سفر أو تذكرة مرور بدون أخذ الضمانات المعتادة على حسب اللوائح المرعية الاجراء

يعاقبون بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة واحدة وأما اذا كان صاحب الوظيفة عالما بتزوير الاسم وأعطى مع ذلك تذكرة سفر أو تذكرة مرور بالاسم المزور ففضلا عن عزله تكون مدة الحبس من ستة أشهر الى سنتين

١٩٨ - كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على نبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة ميرية يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

١٩٩ - كل طبيب أو جراح شهد زورا بمرض أو بعاهة تستوجب المعافاة من أى خدمة ميرية بسبب التبرجى أو من باب مراعاة الخاطر يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين وأما اذا سبق الى ذلك بالوعدة بشئ ما أو باعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشين بالعقوبات التى تستوجب اجنائتهم

٢٠٠ - العقوبات المينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا اذا كانت تلك الشهادة معقدة لان تقدم الى المحاكم

٢٠١ - العقوبات المقررة فى حق من استعمل الاختتام أو التمغات أو الأوراق المزورة أو المقلدة أيا كانت لا يحكم بهم على من استعمل الشئ المغير أو الورقة المزورة وهو غير عالم بذلك (١)

(١) أنظر المادة ٧ من دكرينو ٩ فى المجله سنة ١٣٠٨ - ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ القاضيه بالحكم بأدنى الجزاءات المقررة بقانون العقوبات فى المواد ١٩٢ والتالية لها فى حق الأشخاص الحاملين لثبنا كرسفر مزورة أو شهادات مزورة أو ثبنا كرسفر مزورة اذا كان مرتكبوا التزوير من المنشردين أو الأشخاص المشقبه فى أحوالهم

الباب السابع عشر

(في تهريب البضائع)

- ٢٠٢ - كل من أدخل في بلاد الحكومة المصرية بضائع مع وقوع الغش منه فيما يتعلق بالرسوم أو مع مخالفة القوانين والأوامر واللوائح المختصة بذلك أو شرع في إدخالها أو نقلها أو بيعها أو عرضها للبيع أو أخفاها يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى ستة أشهر ويحكم أيضاً بالعقوبة المذكورة على كل من أدخل شيئاً من البضائع المنوع دخولها أو شرع في إدخالها أو نقلها أو بيعها أو عرضها للبيع أو أخفاها
- ٢٠٣ - تضبط وتصادر تلك البضائع بجانب الميرى ويحكم بطريق التضامن والتكافل على جميع من ارتكب بخنعة من قبيل ما ذكر بدفع غرامة بقدر ضعف الرسوم المقررة أما إذا كانت البضائع من الأصناف المنوع دخولها في بلاد الحكومة المصرية فتكون الغرامة بقدر قيمة تلك البضائع
- ٢٠٤ - وتضبط وتصادر أيضاً بجانب الميرى أدوات النقل
- ٢٠٥ - الحكم بالعقوبات المقررة آنفاً لا يمنع جهات الإدارة من اعدام واتلاف الأصناف المنوعة
- ٢٠٦ - ان عا د أحد في ظرف ثلاث سنين لارتكاب بخنعة من الخنخ المتعلقة بتهريب البضائع فيحكم عليه بضعف مدته بالحبس وقيمة الغرامة
- ٢٠٧ - تعتبر المحاضر التي يحررها المأمورون في هذا الشأن صحيحة حتى يقام الدليل على عدم صحتها

الكتاب الثالث

في الجنايات والجنح التي تحصل لآحاد الناس

الباب الاول

(في القتل والجرح والضرب والتهديد)

٢٠٨ - كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالقتل بحسب الاصول المقررة في هذا القانون

٢٠٩ - الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصمم منها اذياء شخص معين أو أي شخص غير معين وبعده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط

٢١٠ - الترصد هو ترصد الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى اذيائه بالضرب ونحوه

٢١١ - من أعمد قتل أحد بشئ من العقاقير أو الجواهر السامة التي يتسبب عنها الموت في ظرف برهة من الزمن قصيرة كانت أو طويلة بعد قاتلا بالسلم ويعاقب بالقتل أيا كانت كيفية استعمال تلك العقاقير أو الجواهر السامة ومهما كانت نتيجةها

٢١٢ - من استعمل التعذيب أو أفعال الشدة أو القسوة بشخص لأجل التوصل الى فعل جنائية يحكم عليه بالاشغال الشاقة مؤبدا

مضى كان الفاعل لذلك من أرباب الشرور المتخذين الأذى والفساد حرفة لهم
وكانت له سوابق تثبت عليه ذلك

٢١٣ - من قتل نفسه عمداً من غير سبق إصرار ولا ترصد وترتب
يعاقب بالاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة ومع ذلك تستوجب هذه
الجنابة الحكم على فاعلها بالقتل اذا تقدمها أو اقترن بها أو تلاها جنابة
أخرى وأما اذا كان القصد منها الاستعداد لفعل بخنقة أو جنابة
أو تسهيلهما أو ارتكابهما بالفعل أو مساعدة مرتكبهما أو شركائه على
الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاشغال الشاقة مؤبداً

٢١٤ - المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله
بالقتل يعاقبون بالاشغال الشاقة مؤبداً

٢١٥ - كل من جرح أو ضرب أحداً عمداً ولم يقصد بالجرح
أو الضرب قتلاً ولكنه أقضى إلى الموت يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث
سنتين إلى خمس سنين وأما اذا سبق الضرب أو الجرح إصراراً وترصد
وترتب فتكون مدة العقوبة بالاشغال الشاقة من خمس سنين إلى عشر سنين

٢١٦ - من قتل نفسه خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا نية
بان كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتجزر أو عن إهمال
وتفريط أو عن عدم اتقاء ونوق أو عن عدم مراعاة اتباع الواجب يعاقب
بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين

٢١٧ - كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون اخبار جهات
الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس

من شهر الى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى خمسمائة قرش وهذا بدون اخلال بالعقوبات التى يعاقب بها اذا كان هو القاتل أو مشارك القاتل

٢١٨ - كل من أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعته أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأ عنه أى عاهة مستديمة يستعمل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين أما اذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق اصرار أو ترصد وتربص فيحكم بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين

٢١٩ - كل من أحدث بغيره جروحاً أو ضربات نشأ عنها مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين أما اذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق اصرار أو ترصد وتربص فتكون مدة الحبس من سنة الى ثلاث سنين

٢٢٠ - اذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة فى المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس من شهر الى سنة فان كانت صادرة عن سبق اصرار أو ترصد وتربص فتكون مدة الحبس من ستة أشهر الى سنتين

(زيلت المادة الآتية على قانون العقوبات بتعديل المادة ٢٢٠ منه)

اذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران فى مادتي ٢١٩ و ٢٢٠ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن

عصبة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل وأفقروا على التعدي والايذاء فتكون أقصى العقوبة ثلاث سنين

(دكرينو ٢٣ شوال سنة ١٣١٢ - ١٨ ابريل سنة ١٨٩٥)

٢٢١ - كل من تسبب في جرح أحط من غير قصد ولا تعدي بان كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو عدم اتباه أو عدم مراعاة للوائح يعاقب بالحبس من ثمانية أيام إلى شهرين

٢٢٢ - إذا حصلت جنائيات أو جرح بالقتل أو الجرح أو الضرب عمداً وكان ذلك مقترناً بعصيان أو نهب ففضلاً عن الحكم على فاعل تلك الجنائيات أو الجرح بالعقوبات المقررة قانوناً يحكم بتوقيعها أيضاً على من أغرى الفاعل المذکور أو حرضه على العصيان أو النهب

٢٢٣ - إذا حصل قتل بناءً على أمر رئيس قادر على استعمال الوسائل الجبرية لتنفيذ أمره يعاقب الرئيس وحده مثل قاتل

أما إذا كان الرئيس غير قادر على استعمال تلك الوسائل فيحكم بتوقيع العقوبة على فاعل القتل وحده انما يحكم على ذلك الرئيس الآخر بالاشغال الشاقة المؤقتة

٢٢٤ - إذا كان الجراح أو الضارب فعل ذلك بأمر رئيس قادر على استعمال وسائل جبرية يحكم على الرئيس المذکور وحده على حسب درجة جسامة الجرح أو الضرب بالعقوبات المقررة فيما سبق في حق فاعل الايذاء أما إذا كان الرئيس الآخر غير قادر على استعمال وسائل جبرية فيحكم بالعقوبة على نفس الجراح أو الضارب ويعاقب الرئيس بالحبس من ثمانية أيام إلى سنة

- ومع ذلك من أمر شخصاً بإيذاء غيره أذى ينشأ عنه انفصال عضواً وفقد منفعه يعاقب في جميع الأحوال بالسجن المؤقت
- ٢٢٥ - لا يعاقب يعقوبة تما القاتل أو الجارح أو الضارب اذا كان الباعث له على ذلك ضرورة المدافعة عن نفسه أو عن غيره حال حلول الخطر بهما
- ٢٢٦ - ولا يحكم أيضاً بعقوبة تما على القاتل أو الجارح أو الضارب لغيره اذا صدر منه هذا الفعل حال منعه ذلك الغير بإلacen الصعود الى منزل أو حائوط أو أودة أو وعن كسر محيط مغلق بقفل أو كسر حائط أو مدخل مكان مسكون أو ملحقاته
- أما اذا حصل ذلك نهرا فلا يعاقب بالكلية القاتل أو الجارح أو الضارب بل اذا ثبت عنده يعامل بمقتضى النصوص عليه في المادة ٢٢٩
- ٢٢٧ - من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يرتبها بعد معذورا
- ٢٢٨ - لا يعذر أصلا من قتل أو جرح أو ضرب أحد العساكر النظامية أو عساكر الضبط والربط في أثناء تأديته وظائفهم تنفيذا للأصول المقررة في اللوائح المختصة بمخدمتهم ولو كان يدفع عن نفسه معاملتهم القهرية الصادرة له منهم
- ٢٢٩ - القاتل أو الجارح أو الضارب الذي ثبت عنده قانونا يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر اذا كان ما فعله بعد خنجة أما اذا نص القانون بعقوبة أخف من ذلك في غير حالة العسر فيحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها

فإذا كان القتل أو الجرح أو الضرب عمداً تقلمه سبقاً صراراً أو تبرصاً
وترصد تكون مدة الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنين
ويجوز زيادة على ذلك في حالة الخيانة أن يجعل المحكوم عليه تحت
ملاحظة الضبطية الكبرى مدق من خمس سنين إلى عشر سنين على حسب
جسامته الحالة

٣٣٠ - في جميع الأحوال المبينة في هذا الباب التي تقضى فيها
الشريعة الغراء بالدية يصير تقديرها والحكم بها شرعاً للاشخاص السارية
عليهم أحكام تلك الشريعة وهذا دون إخلال بالعقوبات المدونة في هذا
القانون

٣٣١ - كل من هدد غيره بكافة أو بخبر شفاهي بلغ له على لسان
آخر بالقتل أو بغيره من الأفعال المستوجبة لعقوبة القتل أو الأشغال
الشاقة مؤبداً ليجعله على أن يعطيه مبلغاً أو أى شئ أو على وضعه في محل
معين أو على أن يبنى له بشرط اشتراطه عليه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة
أما إذا كان ما يستعمل عليه التهديد المذكور مستوجباً للعقوبة أخف مما
ذكر فتكون العقوبة بالحبس من سنة إلى ثلاث سنين وبغرامة من ثلثمائة
قرش ديوانى إلى أثنى قرش

الباب الثانى

(فى الحريق عمداً)

٣٣٢ - كل من وضع عمداً نارا فى مبان كائنته فى المدن
أو الضواحي أو القرى أو فى عمارات كائنته خارج سور ماد كرا أو فى سفن

أومراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجناية أم لا يعاقب بالاشتغال الشاقة مؤبداً ويحكم أيضاً بهذه العقوبة على من وضع عمداً نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك

٢٣٣ - كل من وضع نارا عمداً في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في غابات أو أبحاث أو في مزارع غير محصورة يعاقب بالاشتغال الشاقة مؤبداً إذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له

٢٣٤ - من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة السابقة ضرراً لغيره يعاقب بالسجن المؤقت إذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل به ذلك بأمر مالكها

٢٣٥ - من وضع نارا عمداً في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في ذرع محصور وكانت هذه الأشياء ليست مملوكة له أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص يعاقب بالاشتغال الشاقة مؤبداً وإذا أحدث عمداً حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أى ضرراً لغيره يعاقب بالسجن المؤقت إن كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل به ذلك بأمر مالكها

٢٣٦ - وكذلك يعاقب به هذه العقوبة على حسب الأحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها للنشء المراد إحراقه بدلا عن وضعها مباشرة في ذلك

٢٣٧ - وفي جميع الاحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجوباً في الاماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمداً بالقتل

٢٣٨ - اذا حصل تخريب بواسطة لغم يعاقب فاعله على حسب الاحوال السالفة الذكر بعين عقوبة من أحدث تخريباً بواسطة الاحراق المعتاد

الباب الثالث

(في اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاثربة أو الجواهر المغشوشة المضرة بالعمه وفي بيع الجواهر السمية بدون أخذ كفالة من المشتري)

٢٣٩ - كل من أسقط عمداً امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع الايذاء يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً

٢٤٠ - كل من أسقط عمداً امرأة حبلى باعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلاتها عليها سواء كان ذلك رضائهما أم لا يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنين

٢٤١ - المرأة التي رضيت بتعاطي الادوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بعين العقوبة السابق ذكرها

٢٤٢ - اذا كان المسقط طبيبا أو جراحا أو أجزأيا يحكم عليه
بالاشتغال الشاق معوقا أما الشروع في الاسقاط فلا يعاقب عليه في أى
حال من الاحوال

٢٤٣ - كل من أعطى عد الشخص جوهرا وان كان غير قاتل
ولكن تشأ عنه مرض أو عجز وقى عن العمل يعاقب بالحبس من شهر
الى سنة

٢٤٤ - ألقيت بذكر يتو ١٢ القطة سنة ١٣٠٩ - ٦ يونيو سنة ١٨٩٢

٢٤٥ - كل من غش أشرطة أو جواهر أو غللا أو غيرهما من
أصناف الماكولات أو أدوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشئ مضر
بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشرطة أو جواهر أو أصناف مأكولات
أو أدوية مع علمه أنهم مغشوشة بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة ولو كان
المشتري عالما بذلك أو باع جواهر مسمية بدون أخذ الكفالة من المشتري
على حسب ما هو مقرر باللوائح يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين
وبدفع غرامة من مائتى قرش ديوانى الى ألفين وخمسمائة قرش ويجوز
ابلاغ الغرامة الى ربع قيمة التضمينات التى يحكم بها وربع قيمة ما يحكم
برده على من ارتكب أمرا مما ذكر وتضبط لجانب الميرى الاشرطة
أو الجواهر أو أصناف الماكولات أو الادوية المغشوشة وبصيراراقبتها
أو اعدامها

الباب الرابع

(في هتك العرض)

٣٤٦ - كل من فسق بصية أو صبى لم يبلغ سن كل منهما اثنتى عشرة سنة بدون اكراه لهما يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنين

٣٤٧ - كل من فسق بأى شخص ذكر أو أنثى باكراه أو شرع فى ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع سنين وان كان عمر من فسق به لم يبلغ اثنتى عشرة سنة كاملة يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للاشغال الشاقة المؤقتة

وكل من اغتصب ثيباً أو بكراً أو فجر بها قهراً يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ان كان عمر المغتصبة أكثر من خمس عشرة سنة فان لم يبلغ عمر المغتصبة خمس عشرة سنة كاملة حكم على مغتصبها بأقصى المدة المقررة للاشغال الشاقة المؤقتة

٣٤٨ - اذا كان الفاسق السالف ذكره من أصول المفسوق به أو كان من الأشخاص المتولين تربيته أو ملاحظته أو بمن له تسلط عليه أو من المستخدمين عنده بالماهية أو عند الأشخاص المتقدم ذكرهم فيعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ان كان المفسوق به لم يبلغ سنه اثنتى عشرة سنة كما فى المادة ٢٤٦ أما فى الاحوال المبينة فى المادة ٢٤٧ فيعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة

٣٤٩ - كل من تسبب فى هتك العرض بتحرضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الثمانى عشرة سنة على الفجور والفسق ذكورا أو كفو

أو أنما أو بمساعدته إياهم على ذلك أو تسهيله لهم يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين

٣٥٠ - إذا كان تحريض الشبان أو مساعدتهم على الفجور أو الفسق أو تسهيل ذلك لهم واقعاً من أحد الأشخاص المذكورين في المادة ٢٤٨ عوقب كل من المحرض أو المساعد أو المسهل بالحبس من سنة إلى ثلاث سنين

٣٥١ - لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها انما إذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمقيم في المادة ٢٥٥ فلا تسمع دعواه عليها

٣٥٢ - المرأة المتزوجة التي ثبت زناؤها يحكم عليها بالحبس مدة أقصاها ثلاثة أشهر وأكثرها سنتان ولكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرته الله كما كانت

٣٥٣ - ويعاقب أيضاً الزاني بتلك المرأة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين

٣٥٤ - الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزناهي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو وجود مكاتب أو أوراق آخر مكتوب منه

٣٥٥ - إذا زنى الزوج في المنزل المقيم فيه مع زوجته وثبت عليه ذلك بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش إلى ألف قرش

٣٥٦ - كل من فعل علانية فعلاً فاحشاً مخلاً بالحياء يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش إلى ألف قرش

الباب الخامس

(في القبض على الناس وجسبهم بدون وجه حق وفي مرقاة
الاطفال وخطف البنات) (١)

٣٥٧ - كل من قبض على أى شخص أو جسبه أو يحجزه بدون
أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الاحوال التى تصرح فيها القوانين
واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث
سنين

(١) (ذكر توفى ٣٠ محرم سنة ١٣٠٢ - ١٨ فبريسنة ١٨٨٤) بما يتبع
اجراؤه في أحد الموظفين العموميين المكلفين بأعمال الضبطية الادارية أو القضائية
اذا تقدم له طلب التحقق من حبس انسان ظلما وامتنع من اجابة هذا الطلب أو أهمل
وفي مستخدمى السجون

أمر حال

نحن خليف مصر

بناء على ما عرض به علينا لخطر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار وبعد
أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمر تلعاهاوات

(مادة ١) اذا تقدم لاحد الموظفين العموميين المكلفين بأعمال الضبطية الادارية
أو القضائية طلب بمن له الحق بالطلب التحقق من حبس انسان حبس ظلما وعلوا
في أحد المحلات المطلة للسجن أو في غيرها وامتنع من اجابة هذا الطلب أو أهمل في أول
دفعه يدفع غرامة من مائة قرش الى ألف قرش وان وقع ذلك منه دفعه ثانية فيبلغ غرامة
أيضا من مائتى قرش الى ألفى قرش فان عاظ ذلك ثالث دفعه فجزاؤه الرقت وعدم الاستخدام
في الخدمات الاميرية ويلزم بتعويض الضرر ما لم يثبت أنه أخبر بالجهة الرئيسية
بالطلب المذكور (بعد)

٢٥٨ - يعاقب أيضا بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين كل شخص أعار محلا للحبس أو الحجز الغير جائزين مع علمه بذلك

٢٥٩ - اذا حصل القبض في الحالة الميينة بالمادة ٢٥٧ من شخص تزني بدون حق برئ مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمره أو قرأ ما مدعى صدور من طرف الحكومة يعاقب بالسجن المؤقت مدة لا تتقص عن عشرين سنين ويحكم في جميع الاحوال بالاشتغال

ويطلب ذلك التعويض في أثناء الدعوى الجنائية أو بدعوى مدنية على حديثها ويقدر على حسب الاشخاص والاحوال باختيار الضمير الذى حصل بشرط أنه لا ينقص عن خمسين قرشا من حبس كل انسان في كل يوم حبس فيه ظلما وعدوانا

(مادة ٢) كل من قبل من موظفى أو مستخدمى السجون بعد نشر أمرنا هذا مسجوناً بغير أمر يتخذ له مبيغة واحدة أو بغير حكم واجب التنفيذ وكل من جيز ذلك المسجون أو امتنع من تقديمه للمأمور الضبطية القضائية ولم ينبأ ان امتناعه مبنى على أمر من النائب العموى أو من القاضى وكل من امتنع من تقديمه فترمل له الحق في طلبها يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة واحدة

(مادة ٣) اذا جيز أحد أعضاء قلم النائب العموى أو أحد القضاة أو المأمورين العموميين انسابا في غير المحلات التى عينتها الحكومة أو العملية أو حمل غير على ذلك يعاقب بالحبس المنصوص بالفقرة الاولى من المادة الاولى

(مادة ٤) اذا صدر أمر بسجن متهم وصار تنفيذ ولم يتم التحقيق في ظرف ثلاثة أشهر من يوم القبض على المتهم برفع ذلك الامر الى المحكمة المختصة بالدعوى بناء على تقرير قاضى التحقيق أو بناء على طلب المتهم لتحكم مدسما عا أو ال أحد أعضاء قلم النائب العموى بالاستمرار على التحقيق مع زيادة مدة الحبس احتياطيا للمعادين أو مع الافراج مؤقتا عن المتهم بضماعة أو بصرف النظر عن الدعوى والافراج عنه قطعي

(مادة ٥) على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

الشاقمة لا تنقص عن عشر سنين على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيب البدنية

٣٦٠ - كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبلاه بأخر أو عزاه زورا الى غير والدته يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين فان لم يثبت أن الطفل كان حيا ثم مات تكون مدة الحبس من شهر الى سنة أما اذا ثبت أنه كان ميتا فتكون مدة الحبس من ستة أيام الى شهرين

٣٦١ - يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين كل من كان متكفلا بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه اليه

٣٦٢ - كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين أو تركه في محل خال من الآدميين أو جل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة

٣٦٣ - اذا نشأ عن تعريض الطفل للخطر أو عن تركه في المحل الخالي كليين في المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته فيعاقب من عرضه أو تركه بالعقوبات المقررة للجرم عدا فان تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عدا

٣٦٤ - كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين أو تركه في محل معجور بالآدميين أو جل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر

٣٦٥ - كل من خطف بواسطة التحيل أو الاكراه طفلاً لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة أو جل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنين فإن كان المخطوف أثنى يعاقب الخاطف بالأشغال الشاقة المؤقتة

٣٦٦ - كل من خطف من غير تحيل ولا اكراه طفلاً لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة أو جل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة أما إذا كان المخطوف أثنى فيعاقب الخاطف بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين

٣٦٧ - إذا هتك الخاطف عرض الصبية التي خطفها فيحكم عليه بأشد العقوبة المقررة لجناية هتك العرض

٣٦٨ - كل من خطف بواسطة التحيل أو الاكراه صبية يبلغ سنها أكثر من خمس عشرة سنة أو جل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنين فإن كانت تلك الصبية متزوجة يعاقب الخاطف لها بالأشغال الشاقة المؤقتة

٣٦٩ - إذا تزوج الخاطف بالصبية التي خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما

الباب السادس

(في شهادة الزور واليمين الكاذبة)

٣٧٠ - كل من شهد زورا في مادة جنائية سواء كانت الشهادة على اللتمم أو له يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات
(ذكره نوب ١٦ محرر سنة ١٣١٤ - ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦)

٣٧١ - ومع ذلك إذا حكم على المتهم بناء على هذه الشهادة المزورة فيعاقب من شهد عليه زورا بالسجن المؤقت

(ذكر يتو ١٦ محرم سنة ١٣١٤ - ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦)

٣٧٢ - كل من شهد زورا على متهم بجنحة أو له يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة واحدة

وكل من شهد زورا على متهم بخالفة أو له يعاقب بالحبس مدة أسبوع وبغرامة قدرها مائة قرش صاغ

(ذكر يتو ١٦ محرم سنة ١٣١٤ - ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦)

٣٧٣ - كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة

٣٧٤ - إذا أخذ من شهد زورا في دعوى متعلقة بجنابة أو جنحة أو مخالفة أو مادة مدنية نقودا أو أى مكافأة أو قبل وعدا بشئ مما يحكم عليه بدفع غرامة مساوية لقيمة ما أخذه أو وعده ويعاقب هو والمعطى أو صاحب الوعد بالعقوبات المقررة في حق الرشوة أو بالعقوبات المقررة في حق شهادة الزور إن كانت أشد من تلك العقوبات

٣٧٥ - من منع بالقوة والقهر أداء شهادة صادقة أو أكرمه على أداء شهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور على حسب درجة ذنبه

٣٧٦ - من ألزم باليمين أو رتت عليه في مواد مدنية وحلف كذبا يحكم عليه بدفع غرامة من مائتي قرش ديواني إلى ثلاثة آلاف قرش وبالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنين

الباب السابع

(في القذف والسب وافتشاء الاسرار)

٣٧٧ - يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة إحدى طرق النشر الميينة بالمادة ١٥٣ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لا وجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه

ولا تقبل من القاذف إقامة الدليل لاثبات ما قذف به

٣٧٨ - يعاقب القاذف ومن شاركه بالجلس من سنة الى ثلاث سنين اذا كان ما قذف به مستوجب العقوبة جنائية وأما في الاحوال الاخر فيعاقبان بالجلس من شهر الى ستة أشهر

٣٧٩ - لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله
(ذكر بنو ٢ ذي القعدة سنة ١٣١٢ - ٢٧ ابريل سنة ١٨٩٥)

٣٨٠ - وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به
(ذكر بنو ٢ ذي القعدة سنة ١٣١٢ - ٢٧ ابريل سنة ١٨٩٥)

٣٨١ - كل سب غير مشتمل على اسناد أمر حقيقي بل كان مشتقاً على اسناد عيب معين أو على خدش الناموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت من الاحوال الميينة بالمادة ١٥٣ يعاقب بالحبس من ثمانية أيام الى شهر أو بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ألفي قرش

٣٨٢ - أحكام المادتين السابقتين لا يجري تطبيقها على ما يختص باقتراء أحد الخصام على الآخر في أثناء المداخلة عن حقوقه أمام المحاكم سفاهاً أو تحريراً فان هذا الاقتراء لا يستوجب الادعاء على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية

٣٨٣ - السب الغير المشتمل على اسناد عيب معين أو لم يحصل علانية يعاقب فاعله بالعقوبات المقررة للمخالفات

٣٨٤ - كل من كان من الاطباء أو الجراحين أو الاجراءجية أو القوابل أو غيرهم مودعاً اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي ائتمن عليه فأفشاء في غير الاحوال التي يارزمه القانون فيم يتبلغ ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر وبدفع غرامة من أربع مائة قرش ديواني الى ألفي قرش

ولا تسري أحكام هذه المادة الا في الاحوال التي لم يرخس فيها قانوناً بافشاء أمور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

الباب الثامن

(في السرقة)

- ٢٨٥ - كل من اختلس متقولا مملوكا لغيره فهو سارق
- ٢٨٦ - الاختلاسات الحاصلة من الانزواج اضرارا بزواجهم أو من الزوجات اضرارا بازواجهن سواء كنوا في معيشة واحدة أو مفترقين وكذلك الاختلاسات الحاصلة من أولاد أو أعقاب آخر اضرارا بأنفسهم أو أمهاتهم أو بأصول آخر أو من الأبناء أو الأمهات اضرارا بأولادهم أو بأعقاب آخر تستوجب الزام فاعلها بتعويضات مدنية فقط وأما من ساعد من ذكر على هذه الاختلاسات أو أخفى جميع الأشياء المسروقة أو بعضها في الأحوال المذكورة أو استعملها جميعها أو بعضها للنفعه فيعاقب بعثل جزاء السارق
- ٢٨٧ - يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبدا من وقعت منه سرقة تمتع اجتماع الشروط الخمسة الآتية
- الاول - أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا
 - الثاني - أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر
 - الثالث - أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة
 - الرابع - أن يكون السارقون قد دخلوا دارا أو منزلا أو أودية أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسويع دار أو كسر باب أو نحوه أو استعمال مفاتيح مضطعة أو بواسطة التزيي بزي أحد الضباط أو موظف ميري أو ابراز أسلحة مزورة مدعى صدوره من طرف الحكومة

الخامس - أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريق سب أو كراهة والتهديد باستعمال أسلحتهم (*) (١)

٣٨٨ - يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا كل من أجرى سرقعة بطريق الاكراه مع وجود الشرطين الاولين من الشروط الخمسة المبينة بالمادة السابقة أما اذا نشأ عن ذلك الاكراه جرح ولو لم يوجده معه أحد الشروط المذكورة فيحكم على السارق بالاشغال الشاقة مؤبدا (٢)

(*) ذكر في ٣ رمضان سنة ١٣٠٧ - ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ بشأن عقاب العصابة المتسلطة اذا وقع منها سطو

أمر عال

نحن خليفة مصر

بناء على ما عرضته علينا نظرا لمخافة وموافقة رأي مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بمعلوماً
(مادة ١) اذا وقع من عصابة متسلطة سطو وقتل فالؤلف أو المدير لها واحداً كان أو أكثر يعاقب بالقتل وأما باقي العصابة فيعاقبون بالاشغال الشاقة مؤبداً أو مؤقتاً فاذا لم يكن السطو مصحوباً بقتل فالؤلف للعصابة أو المدير لها واحداً كان أو أكثر يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وأما باقي العصابة فيحكم عليهم بالاشغال الشاقة المؤقتة وفي جميع الاحوال اذا وقعت أثناء السطو جناية تستوجب عقوبة أشد من ذلك فيحكم بها على من يرتكبها

(مادة ٢) كافة الاحكام المخالفة لأمورنا تكون لاغية ولا يعمل بها

(مادة ٣) على نظار المحقانية تنقيحاً أمرنا

(١) و (٢) بموجب المادة الرابعة من الامم العالي الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ - ٧ مارس سنة ١٨٩١ التي صارت المادة الخامسة من دكرينو ٢٨ الفقرة سنة ١٣١٠ - ١٢ في سنة ١٨٩٣

الجنائات المنصوص عنها في المواد ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩١ اذا انبكت في اقاليم الحدود تكون من اختصاص المحكمة المختصة بصحوة

٢٨٩ - اذا حصلت السرقة في الطرق العامة ليلا من عدة أشخاص أو من شخص واحد حامل لاسلحة ظاهرة أو مخبأة أو حصلت نهارا واجتمع فيها شرطان من الشروط المقررة في المادة ٢٨٧ يعاقب السارق بالاشغال الشاقة مؤبدا (١)

٢٩٠ - أثبت بذكرينو ٣ ذى الحجة سنة ١٣٠٨ - ٩ يوليو سنة ١٨٩١

٢٩١ - يعاقب كذلك بالاشغال الشاقة مؤقتا السارقون بطريق الاكراه اذا لم ينشأ عنه جرح ما ولم تقترب به حالة أخرى أو بغير اكراه واقرن بذلك الشرطان الآتي ذكرهما

الاول - اذا حصلت السرقة ليلا

الثاني - اذا وقعت من شخصين فأكثر وكان جميع السارقين أو بعضهم حاملين لاسلحة (٢)

٢٩٢ - يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنين كل من حصلت منه سرقة في احدى الاحوال الآتية

أولا - اذا حصلت السرقة ليلا واشترك فيها شخصان فأكثر أو حصلت مع أحدهذين الشرطين ولكن في مكان مسكون أو في أحد المحلات المعدة للعبادة

(١) و (٢) بموجب المادة الرابعة من الامر العالي الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ - ٧ مارس سنة ١٨٩١ التي صارت المادة الخامسة من دكرينو ٢٨ الفقرة سنة ١٣١٠ - ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣

المجنابات المنصوص عنها في المواد ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩١ اذا ارتكبت في آقاليم المحدود تكون من اختصاص المحكمة المختصة بالصواب

ثانيا - اذا كان السارق حاملا لاسلحة ظاهرة أو مخبأة ولو حصلت السرقة منهم ارا ومن شخص واحد وفي مكان غير مسكون

ثالثا - اذا كان السارق خادما بالاجرة سواء سرق من مال مخدومه أو من مال ضيف نزل عند مخدومه أو من مال صاحب منزل دخل فيه مع مخدومه أو كان السارق كاتباً أو مستخدماً أو صانعاً أو متعلماً عند أحد أرباب الصنائع وسرق من منزل من استخدمه أو استعمله في الصناعة أو عمله اياها أو عمله أو مخزنه أو مكان أشغاله للعند

رابعا - اذا كان السارق صاحب لوك كاذبة أو خان أو عريضا أو مراهبا أو نحوهم أو أحد توابعهم سواء سرق جميع الاشياء المؤتمن عليها أو بعضها

خامسا - اذا حصلت السرقة بواسطة نقب أو كسر من الخارج أو تسور جدار أو استعمال مفاتيح مصطنعة في أماكن ولو غير مسكونة ولا ملققة بالسكونة لكنهما مغلقة ومحاطة بحيطان أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق

(ذكرتو ١١ رجب سنة ١٣٠٩ - ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢)

٢٩٣ - يعاقب أيضا بالحبس مدة ثلاث سنين كل من أفسد من العربية أو السائقين لدواب الحمل أو المراكبية شيئا من الماء كولات أو المشروبات أو أى بضاعة أخرى كقوامكفين بثقلها وحصل الفساد المذكور بمنزلهما أو مضرته بالصحة أما اذا كان من جهاتهما أو غير مضرته فتكون العقوبة بالحبس من شهر إلى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش إلى خمسة قرش

٣٩٤ - كل من سرق من الغيطان خيلا أو دواب معدة للعمل أو للجبر أو للركوب أو بهائم كبيرة أو صغيرة أو آلات زراعة أو سرق خشب وقود أو بناء أو فخا حجريا أو غير حجري من شونة غير محاطة أو من محل عموى أو سرق أبقارا من محجر أو سمكا من بحيرات أو حياض أو علقا كأنما يستفقع ماء يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة

٣٩٥ - كل من سرق حصائد أو غيرها مما ينتج من الأرض من الأشياء النافعة التي انفصلت عن الأرض أو سرق حبوب موضوعة في آلة الطحن يعاقب بالحبس من ثمانية أيام إلى ثلاثة أشهر أما إذا حصلت السرقة لئلا سواء كانت بأشترال عدة أشخاص أو بواسطة استعمال عربات أو دواب جل فيصير بإبلاغ مدة الحبس المذكور إلى سنة

٣٩٦ - إذا كان المسروق غلالا أو غيرها مما ينتج من الأرض من الأشياء النافعة الغير المنفصلة عن الأرض وحصلت سرقة بواسطة استعمال زنا بيل أو أكاس أو نحوها أو عربات أو دواب جل أو أشترال عدة أشخاص يكون العقاب بالحبس من ثمانية أيام إلى ثلاثة أشهر وأما إذا لم توجد واحدة من هذه الأحوال الأخيرة فيعاقب الفاعل على حسب العقوبات المقررة للمخالفات

٣٩٧ - كل من حوّل حدا من الحدود الفاصلة للاطيان من بعضا عن موضعه ليتوصل بذلك إلى سرقة ما يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما إلى ثلاثة أشهر

٢٩٨ - كل من قلد أو أفسد مفاتيح أو صنع أى آلة لاستعمالها بقصد ارتكاب جنابة يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين أما إذا كان فاعل ما ذكر محترفا بصناعة المفاتيح والافصال فيعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنين وبغرامة من مائة قرش وقرش ديوانى إلى ألقى قرش وهذا بدون اخلال بعقوبة أشد مما ذكر إذا شارك الصانع المذكور فى ارتكاب جنابة

٢٩٩ - كل من اغتصب من أحد سندات دين أو برائة أو أكره أحدا بالقوة على امضاء ورقم من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا

٣٠٠ - كل طزار أو نثال ومن أشبههما من المرتكبين للسرفات الغير المبينة فى هذا الباب يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة

٣٠١ - يجوز جعل المرتكبين للسرفات المبينة فى هذا الباب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من سنتين إلى عشر سنين عقب انقضاء مدة عقوبتهم وهذا فيما عدا الحالة التى يعاقب فيها الفاعل بعقوبة المخالفة

٣٠٢ - اذا حصل شروع فى سرقة يحكم القاضى فى ذلك بمقتضى ما هو مبدون بالمواد (٨ و ١٠ و ١١) من هذا القانون

الباب التاسع

(في التفالس والنصب على الغير)

٣٠٣ - يعد متفالساً بالتدليس كل تاجر مفلس أخفى ذفاره أو أعدمها أو اختلس أو خبأ جزءاً من ماله اضراً بعبداً فيه أو اعترف أو جعل نفسه مديوناً بما بالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان الاعتراف أو الجعل ناشئاً عن مكاتبته أو ميراثه أو غيرهما من الأوراق أو عن اقراره الشفاهي أو امتناعه عن تقديم أوراق أو سندات أو توضيحات مع علمه بتأثير ذلك

٣٠٤ - وفيما عدا أحوال الاشتراك المينة في القانون بوجه الاطلاق يعد شريكاً في التفالس بالتدليس الأشخاص الآت ذكرهم

أولاً - من سرق أو أخفى أو خبأ جميع مال المفلس أو بعضه منقولاً كان أو عقاراً بقصد دفع المفلس المذكور

ثانياً - من قتم أو أثبت بطريق التزوير في تغليسة بقصد منفعة المفلس ديوناً غير حقيقية سواء كانت باسمه أو باسم غيره

ثالثاً - من اتجر باسم غيره أو باسم غير حقيقي فارتكب الامور المينة في الوجه الاول من هذه الملة

٣٠٥ - يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالاشتغال الشاقة الموقته

٣٠٦ - إذا سرق أو خبأ أو أخفى زوج المفلس أو أولاده أو أبائهم أو أوصهاره الذين في درجة المذكورين بالنسبة له من غير اشتراكهم معه في التفليس جميع الامتعة المملوكة للتفليس أو بعضها فيحكم عليهم بالعقوبات المقررة للسرقة

٣٠٧ - يعد متفلسا بالتقصير التاجر الذي أوجب خسارة مدائنه بسبب عدم حزمه أو تقصيره الفاحش

٣٠٨ - تعتبر الاحوال الآتية اهمالا وتقصيرا فاحشا وهي
أولا - عدم تحرير التاجر دفاتر منتظمة يعرف منها حالته

ثانيا - تشبهه مع علمه بحقيقة حاله بمنع أو تأخير إشهار إفلاسه بقرائنه على اقتراضات أو تداول أوراق تجارية أو مخاطرته بمعاملات أخرى موجبة لضاياع المال أو غير متصفة النجاح

ثالثا - إفراطه في المصاريف المتعلقة بذاته أو منزله زيادة عن قدر اللزوم

رابعا - تعهده للغير بالتزامات جسيمة بالنسبة لحاله بدون مقابل مكافئ لما تعهده به

خامسا - عدم مراعاته لما هو منصوص في مادتي ٩٩٦ من قانون التجارة

سادسا - عدم تقديمه ميزانية تجارية واستقراره على أشغاله بعد توقفه عن دفع الديون

سابعاً - تأديته عمداً بعد توقف الدفع مطلوب أحكاماً فيه اضراً
بباقي الغرماء

٣٠٩ - يعاقب المتفالم بالتقصير بالحبس من شهر الى سنتين

٣١٠ - ويعاقب كذلك بمنزل هذه العقوبة الاشخاص الآتى
فذكرهم

أولاً - وكيل النيابة الذى اختلس شيئاً أثناء تأدية وظيفته

ثانياً - المداين الذى شارط المقلص أو شخصاً آخر على امتيازات
خصوصية فى مقابلة إعطائه رأياً فى المداوات المتعلقة بالتفليسة أو بسبب
احتياجه بذلك أو عقد مشاركة مخصوصة لنفعه واضراً باقى الغرماء

٣١١ - لا يجوز فى الوجه الثانى المدين بالمادة السابقة أن تكون
مدة العقوبة أنقص من سنتين اذا كان المداين وكيل عن النيابة

٣١٢ - كل من استعمل طرقة احتيالية من شأنها ايهام الناس
بوجود مشروع أو مقالة لاحقيقة لهما أو واقعة مزورة أو أحداث
الاميل بمحصول ربح وهمى وتسليد المبلغ المطلوب أو ايهامهم بوجود
سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور أو سعى نفسه كذباً باسم غيره
أو اتصف بصفة غير صحيحة وتوصل بوسيلة من هذه الوسائل الاحتيالية
الى الاستحواز على نفود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة
أو غير ذلك من الامتعة أو توصل الى سلب أموال الغير كلها أو بعضها
يعاقب بالحبس مدة من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين وبدفع غرامة

من مائة قرش وقرش ديوانى الى خمسة آلاف قرش أما من شرع
فى النصب ولم يتمه فى عقاب الحبس من شهر الى سنة وبدفع غرامة من
مائة قرش ديوانى وقرش الى ألقى قرش

الباب العاشر

(فى من ائتمن نخان)

٣١٣ - كل من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس
شخص لم يبلغ سنه احدى وعشرين سنة وتحصل منه اضرار ابل على كتابة
أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقراض مبلغ من
النقود أو شي من المنقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من
السندات المازمة التمسكية يعاقب أيا كانت طريقة الاحتيال التى استعملها
بالحبس من شهرين الى سنتين وبجبر الخسارة التى حصلت للفرق المغدور
وبدفع غرامة لا تتجاوز ربع قيمة ما يحكم برده ولا تنقص فى أى حال من
الاحوال عن مائة قرش وقرش وإذا كان الخائن مأمورا بالولاية أو بالوصاية
على الشخص المغدور فتكون مدة الحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث
سنين

٣١٤ - كل من ائتمن على ورقة ممضأة أو مختومة على بياض نخان
الامانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة
أو غير ذلك من السندات والتسكات التى يترتب عليها حصول ضرر
لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو للملك عوقب بالحبس من ستة أشهر

الى ثلاث سنين ويدفع غرامة من خمسمائة قرش ديوانى الى خمسة آلاف قرش وفى حالة ما اذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسجلة الى الخائن وانما استحصل عليها بأى طريقة كانت فإنه يعدّ خزّوا ويعاقب بالعقوبة المقررة لجناية التزوير .

٣١٥ - كل من اخلس أو استعمل أو بتد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نفودا أو تذكار أو كتابات أخرى مشتملة على غش أو مخالفة أو غير ذلك اضرارا بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الاعلى وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بآجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس من شهرين الى سنتين ويدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده

٣١٦ - اذا حصلت هذه الخيانة من مستخدم أو خادم معاهية أو تلميذ أو كاتب أو صانع اضرارا بسيده فمدة الحبس تكون من سنة الى ثلاث سنين وهذا بدون اخلال بالحكم عليه والزامه برده ما يجب رده وبالتعويضات

٣١٧ - كل من قدم أو سلم للحكمة فى أثناء تحقيق قضية بها سند أو ورقة ما ثم سرق ذلك بأى طريقة كانت يعاقب بدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى ألف وخمسمائة قرش

الباب الحادى عشر

(فى تعطيل المزايدات وفى الغش الذى يحصل فى المعاملات التجارية)

٣١٨ - كل من عطل بواسطة تهديد أو اكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزاداً متعلقاً ببيع أو شراء أو تأجير أموال منقولة أو ماثرة أو متعلقاً بتعهد عقولة أو توريد أو استغلال شئ أو نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة من خمسة عشر يوماً الى ثلاثة أشهر ويدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى عشرة آلاف قرش

٣١٩ - الاشخاص الذين تسيبوا فى علواً وانحطاطاً أسعار غلال أو بضائع أو بوانات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية بشهرهم عدا بين الناس أخباراً أو اعلانات مزورة أو مفتراة أو باعطائهم للبائع غناً أزيد مما طلبه أو بتواطئهم مع مشاهير التجار الخائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلاً أو على منع بيعه بمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس من شهر الى سنة ويدفع غرامة من خمسة مائة قرش ديوانى الى عشرة آلاف قرش

٣٢٠ - تضاعف العقوبات السالف ذكرها اذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والقمح أو نحو ذلك من الحوائج الضرورية

٣٣١ - يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبدفع غرامة لا تتجاوز بيع التضمينات وما يجبرده ولا تنقص في أى حال من الاحوال عن مائة ريش ديوانى وفرش كل من غش المشتري في عيار شئ من المواد الذهبية والفضية أو في جنس حجر كذهب مباع بصفة صادق أو في جنس أى بضاعة أو غش بغير الطرق المينة بالمادة ٢٤٥ أشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الادوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شيأ من الاشربة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والادوية مع علمه أنها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة أو غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يغشه في مقدار الاشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس من ذرة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن والكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطرق التدليس في وزن أو حجم البضاعة ولوحصل ذلك قبل اجراء الوزن والكيل أو القياس أو بواسطة اعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الإيهام بحصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة

٣٣٢ - وفي الاحوال المينة بالمادة السابقة تضبط لجانب الميرى الاشياء التى وقع الغش فيها أو قيمتها اذا كانت لم تزل ملكا للبائع وتضبط أيضا في جميع الاحوال الاشربة والجواهر والغلة وغيرها من المأكولات والادوية المغشوشة أو المتعفنة وتجعل تحت تصرف جهات الادارة العمومية لاعطائهم المحلات البر والاحسان اذا كانت تصلح للاكل

أولا ستمالها بصيغة أدوية فان كانت غير صالحة لذلك يصير اعدامها
أوراقها وكذلك تضبط بجانب الميزان والمكاييل والمقاييس
المزورة وآلات الوزن والكيل والقياس الغير المضبوطة ويصير
كسرها

٣٣٣ - يكون مرتكباً لخدمة التقليد لكل من طبع بنسخه
أو بواسطة غيره كتباً على خلاف القوانين والوائح المتعلقة بملكية تلك
الكتب لمؤلفها أو صنع بنسخه أو بواسطة غيره أى شئ أعطى من أجله
امتياز مخصوص من الحكومة لاحد أفراد الناس أو لشركة مخصوصة

٣٣٤ - المؤلفات أو الاشياء التى عملت تقليداً يصير ضبطها
لصاحب الامتياز ويجازى المقلد بدفع غرامة من خمسمائة قرش ديوانى
الى عشرة آلاف قرش وكذلك من أدخل فى القطر المصرى أشياء من هذا
القبيل عملت تقليداً فى البلاد الاجنبية يجازى بدفع غرامة من خمسمائة
قرش ديوانى الى عشرة آلاف قرش وأما من باع أو عرض للبيع كتباً
أو أشياء صار عملها تقليداً وهو عالم بحالتها فيجازى بدفع غرامة من مائة
قرش ديوانى وقرش الى ألفين وخمسمائة قرش

٣٣٥ - ويحكم أيضاً بدفع غرامة من خمسمائة قرش ديوانى الى
عشرة آلاف قرش على من قلداً أشياء صناعية أو الحرفا موسيقية مختصة
بمؤلفها أو بمن تنازلوا عنها أو قلداً علامات فورية مختصة بصاحبها دون
غيره تطبيقاً للوائح

٣٣٦ - كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات علمت تقليداً أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غشى علماً بنفسه بألحان موسيقية أو جعل غيره على التغنى بها أو لعب ألعاباً تيارية أو جعل غيره على اللعب بها اضراً بمخترعها يحكم عليه بدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى ألفين وخمسمائة قرش

الباب الثانى عشر

(فى ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالثمرة
المعروف باللوتيرى)

٣٣٧ - كل من فتح محلاً لالاعاب القمار والنصيب وأعتد له دخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس من شهر الى ستة أشهر وبدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى خمسة آلاف قرش وتضبط أيضاً الجاتب الميرى جميع النقود والامتنعة التى توجد فى المحلات الجارية فيها الالاعاب المذكورة

٣٣٨ - وكذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر وبدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى خمسة آلاف قرش كل من وضع للبيع شيئاً فى الثمرة المعروفة باللوتيرى بدون اذن الحكومة وتضبط أيضاً الجاتب الميرى جميع النقود والامتنعة الموضوعة فى الثمرة انما لايجزى تطبيق هذه المادة فيما يتعلق بالثمرة المقصود بها مجرد فعل الخير

الباب الثالث عشر

(في التخريب والتعيب والاتلاف)

٣٢٩ - كل من كسر أو خرب لغيره شيأ من آلات الزراعة أو زرائب المواشى أو عيش الخفراء يعاقب بالحبس من ثمانية أيام الى ستة أشهر وهذا بدون اخلال بالحكم عليه برد مايجب رده والزامه بالتعويضات

٣٣٠ - يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاث سنين
أولا - كل من قتل عمدا بدون مقتض حيوانا من دواب الركوب أو الجحر أو الحبل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو أضر به ضررا كبيرا
ثانيا - كل من سسم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سسك من الاممالة الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض

و يجوز جعل الجانين تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من سنة الى ثلاث سنين (ذكر بتو ١٨ ربيع الاول سنة ١٣١٢ - ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٤)

٣٣١ - يعاقب بالحبس من ثمانية أيام الى ثلاثة أشهر كل من قتل عمدا بدون مقتض أو سسم حيوانا من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في الملة ٣٢٠ أو أضر به ضررا كبيرا

(ذكر بتو ١٨ ربيع الاول سنة ١٣١٢ - ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٤)

٣٣٢ - كل من ردم خندقا من الخنادق المجموعة تحت الملك الغير أو ردم جزءا منه أو أنلف محيطا متخذا من أشجار خضراء أو يابسة أو من

غير ذلك يحكم عليه بالحبس من ثمانية أيام الى ثلاثة أشهر ويدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده

٣٣٣ - كل من تسبب من أصحاب الطواحين أو المعامل التي تدور لآتم بواسطة الماء أو أبواب الخيضان أو المستنقعات أو مستأجرى شئ مما ذكر في اغراق الجسور أو الفيضان المملوكة للغير بتغييره مصارف مياهها وجعلها على شكل آخر غير المبين بالوائح يجازى بدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده

٣٣٤ - كل من تسبب عمداً بقطع جسر من الجسور أو بكيفية أخرى في حصول غرق يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالاشغال الشاقة المؤبدة على حسب جسامته الخسارة التي نشأت عن فعله

٣٣٥ - الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الافران أو المداخن أو المجلات الاخر التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مباني أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيمان تين أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن اشعال سوار مخ في جهة من جهات البلدة أو بسبب اهمال آخر يعاقب المتسبب في ذلك بالحبس من ثمانية أيام الى شهر ويدفع غرامة من مائة قرش ديواى وقرش الى ألفى قرش

٣٣٦ - كل من هدم أو خرب أو أتلف عمداً بأي طريقة كانت كلا أو بعضاً من المباني أو الطرق على وجه العموم أو من القناطر ومحارى المياه والجسور أو غير ذلك من طرق المواصلات أو من الممرات المملوكة للغير

أو تسبب في فرقة آلات بخارية يحكم عليه بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبدفع غرامة مساوية لربع ما يجب رده أما إذا حصل من فعله ذلك موت آدمي أو جرحه فيعاقب الفاعل المذكور زيادة على ما ذكر بالعقوبات المقررة للقتل أو الجرح

٣٣٧ - كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لمنع ما أمرت أو صرحت الحكومة بإجرائه من الأشغال العمومية يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده بسبب فعله المذكور

٣٣٨ - كل من أحرق أو أتلف عمداً بأي طريقة كانت شيئاً من النفاثر والمضابط الأصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الميرية أو الكيبيالات أو الأوراق التجارية أو الصيرافية أو غير ذلك من السندات التي يتسبب عن اتلافها ضرر للغير يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنين وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش إلى ألف وخمسة قرش

٣٣٩ - إذا نهبت أو أتلفت جماعة متخربة أو أرباب عصبة شيئاً من البضائع أو الامتعة أو الحصائد بالقوة الجبرية عوقب كل من المذكورين بالأشغال الشاقة مؤقتاً وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش إلى خمسة آلاف قرش ويحكم عليهم أيضاً بما يجب رده وبالتعويضات ولكن من ثبت منهم أنه أُلجئ بالحاح أو ترج إلى الاشتراك في تلك الاعتصابات لا يعاقب إلا بالحبس من سنة إلى ثلاث سنين

٣٤٠ - يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاث سنين
 أولا - كل من قطع أو أتلف زرعاً غير محصول أو شجيراً نابتاً خلقته
 أو مغروساً أو غير ذلك من النبات.
 ثانياً - كل من أتلف غيطاً مبنوراً أو بث في غيط حشيشاً أو نباتاً
 مضرراً
 ثالثاً - كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو أي نبات آخر أو قطع منها
 أو قشرها لبيعها وكل من أتلف طعماً في شجر
 ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من سنة
 الى ثلاث سنين (دكرتو ١٨ ربيع الاول سنة ١٣١٢ - ١٨ سبتمبر سنة ١٩٩٤)

دكرتو في ٢ رمضان سنة ١٣٠٩ - ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ بمقابل كل من منع
 غيره من الانتفاع بما في يده

أمر حال

نحن خديو مصر

بملا اطلاع على الامر الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٨٨٣ المشتغل على لائحة ترتيب
 المحاكم الاهلية

وبناء على ما عرضه علينا لخطر المحقانة وموافقة رأي مجلس النظر وبعد أخذ رأي
 مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

(مادة ١) كل من منع غيره باستعمال القوة من الانتفاع بما في يده من الاموال الثابتة
 أو شرع في ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر أو يدفع غرامة من خمسمائة قرش
 الى ألفي قرش فاذا كان استعمال القوة من عدة أشخاص وكل واحد منهم أو أكثر حائلاً
 لاسلحه أو كان عدداً لا شفا من يزيد على عشر ولم يكن معهم أسلحه فتكون العقوبة بالحبس
 من ستة أشهر الى سنة أو بالغرامة من ألفي قرش الى خمسة آلاف قرش

(مادة ٢) تحكم بمحاكم المواد الجزئية في أول درجة في الجمع الميئة بالمادة السابقة

(مادة ٣) على لخطر المحقانية تنفيذ أمرنا هذا

الكتاب الرابع

في المخالفات ^(١)

٣٤١ - يجازى بدفع غرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا

(١) ذكرته في ١١ رجب سنة ١٣٠٩ - ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ بشأن الصلح في المخالفات المعدلة من المادة الثالثة بموجب الامر العالي الصادر في ٢٣ ربيع الاول سنة ١٣١٠ - ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٢
امر عال

نحن خديو مصر

بما على ما عرضه علينا من نظر المحققة وموافقة رأي مجلس النظار وبمبدأ أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

(مادة ١) يجوز الصلح في كافة المخالفات المبينة في قانون العقوبات أو في غيره من الاوامر والوائح ماعدا الاحوال الآتية بيانها وهي

أولا - اذا كانت العقوبة المقررة للمخالفات لم تكن قاصرة على الغرامة
ثانيا - اذا كان المتهم بالمخالفة حكم عليه بسبب مخالفة أخرى في أثناء الثلاثة أشهر السابقة على وقوع الفعل المستداليه أو حصل صلح معه في أثناء هذه المدة للسبب المذكور

ثالثا - اذا كانت المخالفة من المخالفات الخاصة بالمحلات العمومية وقعت من مالك أحد هذه المحلات أو وازعج البدع عليها

(مادة ٢) يجب على ضباط البوليس عند تقرير المحاضر عن المخالفات التي يجوز الصلح فيها أن يميزوا المتهم بأنه اذا دفع خمسة عشر قرشا تمتنع رفع الدعوى عليه ويجب ذكر حصول الاخبار في المحضر الذي يحرر (معه)

أولا - من زعم الطريق العام بوضعه أو بتركه فيه بدون ضرورة مواد أو أشياء تمنع المرور أو توجب مضايقة أو تعطيل مرورهم

ثانيا - من أهمل في الإضاءة والتنوير من أصحاب الخانات وغيرهم من الملتزمين بذلك بناء على اللوائح الصادرة من الضبطية

(مادة ٣) إذا رُبط مرتكب المخالفة في الصلح وجب عليه أن يقدم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ المحضر مبلغ خمسة عشر قرشا لقلم النيابة العمومية بالمحكمة الجزئية المختصة بالحكم في المخالفة أو لصراف البلد المقيم فيها وعلى الصراف في هذه الحالة أن يعطى وصل المبلغ ويرسله في ظرف شهر على الأكثر لقلم النيابة العمومية السابق ذكره

(مادة ٤) إذا كان الصلح جائزا بمقتضى المادة الأولى قبل قلم النيابة العمومية المبلغ المقدم ويقيده في دفتر قسمية الملاحظات ويسلم لمرتكب المخالفة إحدى القسيتين أو يرسلها إليه بواسطة الصراف ثم يحفظ محضر المخالفة وإذا كان الصلح غير جائز يقدم النيابة العمومية المبلغ لصاحبه ويستمر في إجراءات الدعوى

(مادة ٥) إذا أراد أحد المديرين الحكم في المخالفات بمقتضى الأمر الصادر في ٥ يولييه سنة ١٨٩١ جاز الصلح أمامه فيقبل مبلغ خمسة عشر قرشا ويعطى به وصلا لتهم (مادة ٦) إذا تم الصلح لا يجوز لئن الحق به ضرر بسبب وقوع المخالفة أن يكلف خصمه بالخصور أمام المحكمة مباشرة للحكم فيها بل يسوغ له أن يرفع دعوى مدنية بطلب تعويض العطل والضرر

(مادة ٧) ترسل تقارير المحققة لأنظام النيابة العمومية لتعقبات كور في المادة الرابعة من أمرنا هذا وعلى قاضي الأمور الجزئية قبل البدء فيه أن يضع على كل ورقة منه غمرة مع علامته وبين في آحره دالا وراقا المشتل عليها

(مادة ٨) على نظري المحققة والمخالفة تعقيد أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

ثالثا - من كان مخصصا له بوضع مهمات أو أى شئ في الحارات أو الميادين العمومية أو يعمل حفر في الحلات والشوارع المطروقة لأجل ترميم البالوعات أو مجارى المياه أو غيرها من الاعمال الاخر فأهمل في وضع مصباح عليها لئلا تار المارين ومنع وقوع أى خطر كان

رابعا - من أهمل من التعهدين بتنوير الشوارع والطرق العمومية في اضاءة الحلات الميينة بالشروط المعقودة معهم وفي الاوقات المعينة انك

خامسا - من خالف اللوائح الصادرة من الضبطية المشتملة على الامر بترميم أو هدم الابنية المشرفة على السقوط

سادسا - من ألقى أو وضع في الطريق العام قاذورات أو كئاسات أو مياه اقاذرة أو غيرها من الاشياء التي يحدث عنها أجرة مضره بالصحة

سابعا - من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها من الاشياء المضره بالصحة العمومية

ثامنا - من يعرضون بضائعهم أو يبيعونها في الجهات المنوع عرض أو يبيع تلك الاصناف فيها بناء على أمر الضبطية أو في غير الاوقات المعينة بمعرفة تلك

تاسعا - من ترك في الازقة والحارات أو في الميادين العامة أو في الحلات العمومية أو في الغيطان شيا من أسلحة الحمايرث والنوارج أو الكباشات أو المدارى أو من القضبان أو غيرها من الآلات والعند والاسلحة التي لو وقعت في أيدي اللصوص وقطاع الطريق لاستعانوا بها

على ارتكاب المظالم والتعديات وفضلا عن ذلك تضبط هذه الاشياء
لجان الميرى

عاشرا - من ألقى في الطريق من غير احتياط أشياء من شأنها جرح
المارين اذا وقعت عليهم أو ألقى قاذورات على شخص ما

الحادى عشر - من كان ممنوطا بقيادة أو بسوق قطار من العربات
أو بالجمال أو غيرها من البهائم في الشوارع العمومية وزاد عندها عن القدر
المقرر لها في لائحة الضبطية المختصة بذلك

الثاني عشر - من خالف اللوائح الصادرة من إحدى جهات الحكومة
أو من إحدى الدوائر البلدية أن لم يكن تقررت فيها العقوبات التي تترتب
على من ارتكب إحدى المخالفات الميمنة بها

٣٤٣ - يجازى بدفع غرامة من عشرين قرشاً ديوانياً إلى نجيب
قرشاً

أولاً - من أهمل من أصحاب الخانات أو اللوكادات أو المساكن
المفروشة المعدة للسكنى بالاجرة في قبدأ أسماء من سكن عنده في دفتر
منتظم أو قصر في تقديم الدفتر المذكور إلى جهة الاقضاء في الوقت المحدد
باللوائح أو في وقت طلب ذلك منه

ثانياً - من وقف من العريجية وقائدى العجلات والعربات
أو سائقي البهائم والسوق السريعة في الميادين والحارات والشوارع
بكيفية توجب مضايقة المارين

ثالثا - من أهمل من قائدى العربات أو سائقى الدواب المعدة للحمل فى ملازمة الخيول أو دواب الحمل أو الجحر أو العربات والمشى بجانبها ليتمكن من قيادتها وحسن سيرها ومن قصر منهم فى السير أو الوقوف فى جانب واحد من الأزقة أو الحارات والشوارع العمومية وكذلك من صادفته فى طريقه عربة أخرى ولم ينحز عنها إلى جانب وعنددتوها منه لم يفسخ لها الطريق ويحلى لها بالاقل مقدار نصف اتساع الحارة أو الشارع أو الجسر أو الطريق المار فيه

رابعا - من أسلم من أصحاب أو قائدى العربات أو الدواب المعدة للحمل أو الجحر أو الركوب حفظ أو قيادة عرباته أو دوابه إلى شخص لم يبلغ سنه اثنتى عشرة سنة أو بلغ هذا العمر ولكن لم يكن كفوا لقيادتها خامسا - من أفرط فى شحن عرباته بحيث ينشأ عن ذلك خطر أو ازدحام الطريق العمومى

سادسا - من أتعب دوابه المعدة للحمل أو الجحر أو الركوب بالأجال الزائدة فى النقل عن حد الطاقة أو استخدم بهم ثم مصابة بأعراض أو بعاهات تجعلها غير قادرة على الحمل أو الجحر أو الركوب

سابعا - من ركض فى الجهات المسكونة خيلا أو دواب معدة للجحر أو الحمل أو الركوب أو تركها تركض وكذلك من خالف اللوائح الصادرة من الضبطية فى شأن مسير عربات الكراء والدواب المعدة للركوب وفى وقوف تلك العربات والدواب داخل المدن ومحطات السكك الحديدية وفى متانة العربات واتساعها وكيفية شحنها وفى عندد ركابها والتخفظ

عليهم من الضرر وفي وضع التمر على العربات والدواب المعدة للركوب وفي شأن تعريضة أجرة الركوب وهذا بدون الإخلال بالعقوبات التي تكون مقررة في تلك اللوائح وتكون أشد من الجزاء المبين في هذه المادة ثامنا - من غسل عرباته أو بهائم المعدة للجر أو الحمل أو للركوب في الطرق العمومية

تاسعا - من مر بالقاذورات من متعهدي نزع المراحيض داخل المدن في غير الاوقات المعينة لذلك بمعرفة الضبطية

عاشرا - من مر من القصايين أو غيرهم بلحم البهائم أو جثثها داخل المدن أو جعلها بدون أن يحجبها بغطاء عن نظر المارين

٣٤٣ - يجازى بدفع غرامة من خمسة وعشرين قرشاً ديوانيا الى خمسة وسبعين قرشاً

أولا - من فتح بغير إذن من الضبطية قهوة أو حانة أو محلا آخر لبيع الخمر

ثانيا - أصحاب الخانات والوكالات والقهاوى وما أشبهها من المحلات العمومية الذين يتأخرون عن غلق محلاتهم ليلا في الاوقات المقررة بمعرفة الضبطية أو يمنعون مأموري الضبط والربط عن الدخول فيها في حالة تكدير الراحة العمومية أو في حالة البحث بمعرفتهم في تلك المحلات عن أشخاص من أرباب الشرور أو من المحكوم عليهم بعقوبة ويجوز للضبطية في حالة تكدير الراحة العمومية أن تغلق المحلات المذكورة ولو قبل الوقت المعين لذلك

ثالثا - من أهمل في تنظيف أو إصلاح مداخن ورشنه أو طابوته أو معمله الذي توقد فيه النار

رابعا - من كان موكلا بالتحفظ على أحد الجحامين أو ذوى الجبة الغضبية القريسة من درجة الجنون فأطلقه أو كان موكلا بجمعوان من الحيوانات المؤذية أو المقترسة فأقلته أو من له كلب وثب على أحد المارين أو اقتنى أثره فلم يردّه عنه وكذا من حرس كلبا على أحد ولولم يسبب عن ذلك عطب أو ضرر

خامسا - من ترك أولاده حديثي السن يمشون في الطرق العمومية وعرضهم بذلك للاخطار والمعاطب

سادسا - من رمى أحجارا أو أشياء أخر صلبة أو قاذورات على بيوت أو مبان أو محوطات مملوكة لشخص آخر أو على بساتين أو حظائر مغلقة وكذا من رمى عمدا أجساما صلبة أو قاذورات على أحد ولم تنصبه أولم تجرحه

سابعا - من امتنع من قبول المسكوكات المتداولة بين الناس الجاري التعامل بهم الغير مزورة والغير مغشوشة بالقيمة المقدرة لها (١)

(١) ذكر يتيو ٧ صفر سنة ١٣٠٣ - ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥

(مادة ١٤) لا يجبر أحد على قبول نقد من فضة يبلغ تجاوز قيمته مائتي قرش ولا على قبول نقد من نيكل أو روتر يبلغ تزيد قيمته على العشرة قروش

(مادة ١٥). العملة النقوية أو التي نقصت قيمتها بطريقة احتيالية لا تقبل في خزائن الحكومة ولا تستبدل (نظرا أيضا ذكر يتيو ٣٧ صفر سنة ١٣٠٥ - ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٧)

القاضي بإصافه قطعة عشرة أعشار القرش من النيكل على العملة المصرية الرسمية

ثامنا - من امتنع عن أدائه الاعمال أو عن بذل الاعانة والمساعدة أو أهمل فيها وكان قادرا عليها عند طلب ذلك منه في حالة حدوث عارض أو انقلاب أو غرق أو في حالة فيضان ماء أو حالة حريق أو نزول نواشب آخر وكذا في حالة قطع الطريق أو حصول نهب أو فعل جنسية أو صراخ عام أو في حالة تنفيذ أمر أو حكم صادر من إحدى المحاكم

تاسعا - من دخل في أرض مهيأة للزراعة أو مبنورة أو ظهر زرعها أو مر فيها بدون أن يكون له الحق في ذلك

عاشرا - من مر بغير حق يهائمه أو دوابه المعدة للجر أو الجمل أو الركوب من أرض مهيأة للزراعة أو مبنورة أو مستورة بالزروع أو تركها تمر منها

الحادي عشر - من ألقى في مجارى المياه المارقة بالمدن أو القرى مواد أو أشياء أخرى أيا كان نوعها تعطل السير في المجارى المذكورة أو تراحم مجراها

الثاني عشر - من أشعل بغير إذن سواربخ أو نحوها من المواد النارية في الجهات التي يمكن أن ينشأ اتلاف عن اطلاق الاشياء المذكورة فيها

٣٤٤ - يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشاً ديوانياً الى مائة قرش وبالحبس من يوم الى ثلاثة أيام أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

أولاً - من أطلق داخل مدينة أو قرية طبنجة أو بندقية أو علبة نارية أو أشعل أشياء أخرى من الاشياء القابلة للفرقة

ثانياً - من نصب في الازقة أو الخارات أو الطرق أو الميادين العامة ألعاب القمار والنصيب وغيرها من ألعاب البخت والصدفة وفضلا عن

عقاب من وقع ذلك منه بالجزاء المقرر تضبط بجانب الميرى الآلات والعدد
المعدة للقمار وألعاب النصيب وكذا الأشياء الجارية عليها اللعب (١)

ثالثا - من نزع أو مزق عمدا الاعلانات المصققة على الحيطان
بأمر الحكومة

رابعا - من ألقى في مجارى المياه المارة بالمدن أو القرى جثث الحيوانات
أو هاذورات أو مواد أخرى مضرة بالصحة العمومية

خامسا - من تعرض بغير إذن من الحكومة لقطع الخضرة النابتة
في المحلات المخصصة للنفقة العامة أو لزراعة الأتربة منها أو لأشجار أو مواد
أخر

سادسا - من أتلف أو نزع الثمر أو الصفائح أو الألواح الموضوعه
على المنازل أو السور أو الدكاكين

سابعا - من أطفأ أو سلب فوانيس الغاز وغيرها من الفوانيس
المعدة للاضاءة وتزوير الطرق العمومية

ثامنا - من باع أصناف المأكولات بأعنان زائده عن الاسعار المقتدرة
لها قانونا

٣٤٥ - يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشا ديوانيا الى مائة
قرش وبالحبس من يوم الى أربعة أيام أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

(١) أظن ذكره في ٧ الجبه سنة ١٣٠٨ - ١٣ يوليو سنة ١٨٩١ المختص
بالتشريع وذكره في ٧ شعبان سنة ١٣١١ - ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ المعلقة

أولا - من احترق بحرقه العرافة والعيافة والكهانة وتفسير الاحلام وتضبط في هذه الحالة بجانب الميرى العربات والالات والادوات المستعملة في ذلك (١)

ثانيا - قالعو الاسنان أو بائعو العقاقير أو الدجالون وأرباب الخزعبلات الذين يشتغلون بصناعتهم أو يبيعون بضائعهم في الطرق العمومية بدون أن يستحصوا على إذن من الضبطية بذلك

٣٤٦ - يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشاً ديوانياً الى عانة قرش وبالحبس من يوم الى خمسة أيام

أولا - من ابتدر أحدًا بشتم أو سب غير علني وغير مشتمل على اسناد عيب أو أمر معين ولم يكن صدر في حقه من المتعدى عليه شيء يحمله على ذلك

ثانيا - من وقعت منه مشاجرة أو تعدي على غيره بإيذاء خفيف أو فحش ولم يحصل ضرب أو جرح

ومن حصل منه لفظ أو غائقة موجبة لتكدير راحة السكان سواء كان اللفظ ليلاً أو مشتملاً على سب أو قذف وكذا من شاركه في ذلك

أما من وقع منه في الجنازات عويل أو ولولة تمكدير راحة السكان فيجازى بدفع غرامة من عشرة قروش الى ثلاثين قرشاً ديوانياً وبالحبس من يوم الى خمسة أيام

(١) أنظر ذكر يتو ٧ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ - ١٣ يوليوس سنة ١٨٩١ المختص بالمتشردين وذكر يتو ٧ شعبان سنة ١٣١١ - ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ المعللة

٣٤٧ - يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشاً ديوانياً إلى مائة قرش وبالحبس من يوم إلى ستة أيام

أولاً - من تسبب عمداً في اتلاف شيء من الامتعة المملوكة للغير

ثانياً - من تسبب في هلاك دابة أو حيوان مما من الحيوانات المملوكة لغيره أو في جرحها سواء كان ذلك باطلاقه أو بحد من المجانين أو بافلات حيوان من الحيوانات المؤذية أو المقرسة أو بسرعة سيرها من العربات أو ساقم من الخيول أو دواب الجر أو الحمل أو الركوب أو بسوء قيادته لتلك العربات أو الخيول أو الدواب أو بتثقل أحمالها زيادة عن طاقتها

ثالثاً - كل من استعمل سوماً معاملة أو القسوة على الحيوانات المنزلية أو المستأنسة

رابعاً - من تسبب في حصول المضار المتقدمة باستعماله أسلحة بدون تحرز واحتياط أو برميه حجراً أو نحوه من الاجسام الصلبة

خامساً - من تسبب في مضرة من تلك المضار بسقوط جدار لقدم أو وهن بنائه وعدم ترميم ما اختل ووهن منه أو تسبب في ذلك بوضعه مواد توجب التضييق والازدحام في الأزقة والحارات والشوارع والطرق العمومية أو قربها منها أو بجفروها أو بالقرب منها حفراً أو غيرها ولم يحترس فيها بالدفع المضرة بالاجتراسات اللازمة بأن ينصب عليها العلامات والوقايات المقررة باللوائح

سادساً - من أنلف أو اغتصب الطرق العامة أو الميادين أو مواضع التزهة وغيرها من المواضع المعبدة للنافع العمومية

سابعاً - من ترك مواشي أيا كانت ترعى في أرض مزروعة ومحتوية على محاصيل أو محاصيل أو في كروم أو بساتين بدون أن يكون له الحق في ذلك

٣٤٨ - يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشاً ديوانياً إلى مائة قرش وبالحبس من يومين إلى ستة أيام

أولاً - من وجد في دكانه أو حانوته أو في محل تجارته أو وجد عنده في السويقات أو المواسم أو الأسواق شيء من الثمار أو الأشربة أو الجواهر أو الأدوية أو الغلال أو غيرها من المأكولات المغشوشة أو المتعفنة فإن كانت الثمار أو الأشربة أو الجواهر أو المأكولات المغشوشة أو المتعفنة مضرّة بالصحة العمومية يجوز إبلاغ مدة الحبس إلى أسبوع وفي سائر الأحوال تضبط بجانب الميرى الثمار والأشربة والجواهر والغلال وغيرها من المأكولات المغشوشة أو المتعفنة ويصير أعدامها أو إراقها

ثانياً - من استعمل موازين أو مقاييس أو مكيال خلاف الموازين أو المكيال أو المقاييس المقررة بالقوانين ومن وجد عنده بدون جنب قانون موازين أو مكيال أو مقاييس مزورة أو غيرها من الآلات الغير المضبوطة المعدة للوزن أو الكيل أو القياس سواء وجد ذلك في دكانه أو عمله أو محل تجارته أو في سويقات أو مواسم أو أسواق وتضبط بجانب الميرى الموازين والمكيال والمقاييس والآلات المذكورة لأعدامها

ثالثاً - من منع في الأحوال المذكورة المأمورين المعيّنين من طرف الحكومة للكشف على الثمار والأشربة أو الجواهر أو الأدوية أو الغلة

أو غيرها من المأكولات أو لتحقيق صحة تلك الموازين أو المكاييل أو المقاييس من الدخول في دكانه أو حانوته أو عمله أو محل تجارته

٣٤٩ - يجازى بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش وبالحبس من يومين الى أسبوع كل من كان عنده حيوانات أو مواش سواء كانت ملكه أو في حوزته أو تحت حفظه وحراسته وكانت تلك المواشى أو الحيوانات مطنونا فيها أنها مصابة بأمراض تقرر من الحكومة أنهم معدية ولم يخبر جهة اللزوم عن ذلك حالا

وكل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواشى السليمة مع سبق التنبيه عليه من جهة اللزوم يمنع ذلك وكذلك كل من خالف بأى كيفية كانت نص الواضح الصادرة في هذا الخصوص

أما اذا نسب عن مخالفته انتشار العدوى في الحيوانات الأخر فيعاقب بالحبس مدة أسبوع وبغرامة مائة قرش ديوانى

٣٥٠ - يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشا ديوانيا الى مائة قرش وبالحبس من ثلاثة أيام الى أسبوع

أولا - من أخفى أو سلب محصودات أو محصولات نافعة قبل انفصالها عن الأرض بدون أن يقترب بذلك حال من الأحوال المبينة بالمادة ٢٩٥

ثانيا - من مر بالطرق العمومية وهو بزي مغاير لأداب والحياء ومن اعتسل داخل المدن أو القرى وهو بذلك الزى

ثالثا - من وجد في الطرق العمومية أو المنتزهات أو أمام منزله . وهو يحرض المارين على الفسق بإشارات أو أقوال فإن كان المحرض المذكور لم يبلغ سنه اثني عشرة سنة يجازى والداه بالعقوبات المقررة بهذه المادة

رابعا - من خالف بأي كيفية كانت اللوائح المتعلقة بمنع الفحشاء والفجور

خامسا - من وجد في الطرق العمومية أو المنتزهات في حالة سكرين أو عريدة (١)

سادسا - كل من وجد يشكف الناس في محلات الطرق العمومية المنوع فيها التكشف (٢)

سابعا - من حرض وأغرى الاطفال على التكشف في الطرق العمومية

٣٥١ - المخالفات الغير المنصوص عليها في هذا الكتاب يجوز أن تقر في لوائح تصدر من جهات الادارة سواء كانت عمومية أو خاصة بجهة معينة وتبين فيها عقوبة كل مخالفة بدون أن تتجاوز حدود العقوبات المقررة للمخالفات فإن نصت تلك اللوائح على عقوبة أشد من هذه العقوبات يجب حتما تخفيفها لتنزيلها الى الحدود المذكورة

(١) و (٢) أنظر دكرينو ٧ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ - ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ المختص بالتشريع و دكرينو ٧ شعبان سنة ١٣١١ - ١٣ فبراير سنة ٩٤ المعدلة

قواعد عمومية

٣٥٢ - إذا ظهر من أحوال القضية الواقعة فيها المحاكمة ما يوجب حصول رافة القضاة بالمحكوم عليه فالعقوبة بصيرتها عليها على الوجه الآتي

أذا كان الفعل يستوجب العقوبة بالقتل يحكم بعقوبة الاشغال الشاقة مؤبداً ويجوز الحكم بالاشغال الشاقة مؤقتاً

وإذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة مؤبداً تكون العقوبة بالاشغال الشاقة مؤقتاً ويجوز الحكم بالسجن المؤقت

وإذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة مؤقتاً أو السجن المؤبد تكون العقوبة بالسجن المؤقت ويجوز الحكم بالحبس التأديبي الذي لا يجوز أن تكون مدته أقل من سنتين

وإذا كان الفعل يستوجب عقوبة النفي المؤبد تكون العقوبة بالنفي المؤقت أو بالحبس التأديبي الذي لا يجوز أن تكون مدته أقل من سنة

وإذا كان الفعل يستوجب عقوبة النفي المؤقت أو السجن المؤقت أو الحرمان المؤبد من جميع الرتب والوظائف تكون العقوبة بالحبس التأديبي الذي لا يجوز أن تكون مدته أقل من ستة أشهر

وإذا كان الفعل من الجنح المستحقة للتأديب لا يحكم بأزيد من الحد الأدنى المقرر لتلك العقوبة بالقانون ويجوز أيضاً الحكم بعقوبة أقل من الحد المذكور وهو الحبس أو مجرد الغرامة بدون أن تكون العقوبة مع ذلك أقل من العقوبات المقررة للجنايات

وفي مواد المخالفات يجوز أن تكون العقوبة أزيد من الحد الأدنى المقرر
قانوناً العقوبة المادة الحاصلة فيها المخالفة ويجوز تخفيفها الحد غرامة
تبلغ خمسة قروش ديواني

٣٥٣ - الجناب الخديوي أن يعفو عن العقوبة كلها أو بعضها
وأن يستبدلها بعقوبة أخف منها وأن يعفو عنها عقوباتاً ما يصيرها كأن
لم تكن فالعفو عن العقوبة كلها أو بعضها أو استبدالها بأخف منها يصدر
بهما الأمر بعد مخاطبة ناظر الحفائية أما العفو التام الذي يجعل العقوبة
لاغية كأن لم تكن فيصدر به الأمر بعد مخاطبة مجلس النظار

(تم قانون العقوبات وبإليه قانون تحقيق الجنايات)

فهرست قانون تحقیق الجنایات

الصادر علیه الامر العالی المؤرخ ۱۳ محرم سنة ۱۳۰۱ هجره
(۱۳ نوفمبر سنة ۱۸۸۳ میلادیه)

قانون تحقيق الجنايات

الكتاب الاول

(في التحقيق الابتدائي)

- ٥ (الباب الاول) في قواعد عمومية
- ٩ (الباب الثاني) في الضبطية القضائية
- ١٤ (الباب الثالث) في اجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفي الحبس الاحتياطي وفي الدعوى العمومية
- ١٩ (الباب الرابع) في الشكاوى وفي المدعى بالحقوق المدنية
- ٢١ (الباب الخامس) في التحقيق وقاضيه
- ٢٥ (الباب السادس) في الادلة والبراهين
- ٢٥ الفصل الاول - في الادلة المحسوسة
- ٢٧ الفصل الثاني - في الاثبات بالبيننة
- ٣٢ (الباب السابع) في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم امتثالها في حق المتهم
- ٣٨ (الباب الثامن) في قفل التحقيق وفي الاوامر التي تصدر بعدم وجود دوحه لا قامة الدعوى وفي الاحالة

الكتاب الثاني

٤١

(في محاكم المواد الجنائية)

- ٤١ (الباب الاول) في محكمة المخالفات
- ٥٤ (الباب الثاني) في محكمة الجنح
- ٦٣ (الباب الثالث) في محاكم الجنايات
- ٦٣ الفصل الاول - في المحاكم الابتدائية للجنايات
- ٦٤ الفرع الاول - في الاجراءات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة
- ٦٥ الفرع الثاني - في الاجراءات التي تحصل بالجلسة وفي فقص
الاوراق وفي الحكم
- ٦٩ الفصل الثاني - في محكمة الاستئناف للجنايات
- ٧٢ الفصل الثالث - في الاحكام التي تصدر من أول درجة أو ثاني
درجة في غيبة المتهم
- ٧٦ (الباب الرابع) في الاحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم
المواد الجنائية
- ٧٩ (الباب الخامس) في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة

قانون تحقيق الجنايات

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

الطبعة الاولى
(بعد اذخل التعديلات فيه)
بالمطبعة الكبرى الاميرية ييولاق مصر المحمية
سنة ١٨٩٦
افرنجيه

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقيم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقيم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) قانون تحقيق الجنايات المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على مائتين وخمسين وخمسين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به في كل جهة من جهات القطر المصرى من بعدمضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

(المادة الثانية) على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى عابدين في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ - ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣
(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية
ناظر الحقانية رئيس مجلس النظار
(نخري) (شريف)

قانون محقق الجنائيات

الكتاب الاول (في التحقيق الابتدائي)

الباب الاول (في قواعد عمومية)

١ - لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانونا للجنائيات والجنح والمخالفات الا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك (١)

(١) يخالف المادة الاولى من قانون تحقيق الجنائيات ما هو آت

أولا - بموجب دكرينو ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ - ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ و ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ - ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٧ العقوبات التي يحكم بها فيما يخالف لوائح النقر تطبق على حسب الاحوال بعرفة المديرية أو فروعها أو لجنة مشكلة تحت رئاسة عمدة الناحية من مشايخ الناحية ومنسوب القضاة الشرعي ومن أربعة الى خمسة من الاميان

ثانيا - لائحة الجمارك الصادرة في ٢٢ يولييه سنة ١٨٩٠ التي جعلت لجنة مخصوصة مشكلة من مدير الجمارك وثلاثة أو أربعة من الموظفين العظام بتلك المنطقة مختصة بالحكم فيما يقع مخالفات تلك اللائحة (مادة ٣٣ من اللائحة المذكورة)

ثالثا - اللائحة المختصة بالسلك الزراعي الصادرة في ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٨ - ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٠ التي عنتهاها بحكم المدير فيما يقع مخالفات اللائحة المذكورة (معد)

٢ - لاتقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من أعضاء قلم
النائب العموى عن الحضرة الخديوية

٣ - ألفت بذكر يتو ٤ المحج ٤ سنة ١٣١٢ - ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥

٤ - » » » » » »

٥ - مأمورية الضبطية القضائية التى من وظيفتها جمع
الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدى بعرفة مأمورى الضبطية
القضائية وأعاونهم الذين تحت ادايتهم

رابعا - ذكر يتو ٩ ذى القعدة سنة ١٣٠٨ - ١٦ يونيو سنة ١٨٩١ المختص
بالطلبات لا اعادة الجراد قد خول حق تطبيق العقوبات المنصوص عنها الى قومسيون
تحت رئاسة المدير أو وكيله ويشكل من باشمهندس المديرية أو مندوبه ومن اثنين من
أعضاء مجلس المديرية ينتخبهما ويعينهما المدير ويكون القومسيون المذكورين
المحافظات تحت رئاسة المحافظ أو وكيله ويؤلف من الباشمهندس أو مندوبه ومن اثنين
من أميان المدينة ينتخبهما ويعينهما المحافظ

خامسا - لائحة التبرع الصادرة في ١٦ شعبان سنة ١٣١١ - ٢٢ فبراير
سنة ١٨٩٤ بموجبها يحكم المدير أو لجنة مخصوصة مشكلة من المدير وباشمهندس المديرية
أو من يقوم مقامه وثلاثة من أميان المديرية يعينهم ناظر الداخلية فيما يقع مخالفاتها

سادسا - يكون للمعلمين بعقضى ذكر يتو ٢٠ رمضان سنة ١٣١٢ - ١٦ مارس
سنة ١٨٩٥ الحق في معاقبة من وقت منه مشاجرة أو إلقاء أو قسوة خفيفة ولم يحصل
ضرب ولا جرح بل دفع غرامة قدرها خمسة عشر قرشا أو بالحبس مدة لا تتجاوز أربعة
وعشرين ساعة وكذلك معاقبة من كان قادرا ورفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه
العمدة من الاعمال أو الخدم أو المساعدة التى يسوغ له تكليفه بها بعقضى القوانين
والوائح ومع ذلك فلا يسوغ للعمدة توقيع هذا الجزاء الا في ظرف الثمانية أيام التالية
لوقوع الفعل الذى يستوجب

٦ - مأمورو الضبطية القضائية في الجهات التي تكون فيها
تأدية وظائفهم هم
أعضاء قلم النائب العمومي عن الحضرة الخديوية
ضباط البوليس العظام
حكام و بوليس المديرات ومساعدوهم
معاونو بوليس المراكز
ملاحظو بوليس المراكز
حكام و نقط البوليس
رؤساء أقلام البوليس
المجد
مشايخ الخفراء

وغيرهم من الموظفين المعيّنين من طرف الحكومة بهذه الصفة (١)
(ذكرتو ٣ المجله سنة ١٣٠٨ - ٩ يولييه سنة ١٨٩١)

- (١) الموظفون الآتي يملئهم تعيينوا من ضمن مأموري الضبطية القضائية
- أولا - مأمورو مراكز الوجه البحري (عوجب ذكرتو ٢ ذي القعدة
سنة ١٣١٠ - ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٤)
- ثانيا - قطار وكلاء محطات السكة الحديدية المصرية (عوجب ذكرتو
١٨ رمضان سنة ١٣٠٢ - ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٥)
- ثالثا - موظفو وعمال الجمر ك حال تأدية وظائفهم في مواد تهريب البضائع
أو فيما يقع مخالفا لللائحة الجمرك (عوجب ذكرتو ١٦ محرم سنة ١٣٠٣ -
٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥)
- رابعا - معاونو المحافظات ومفتشو البوليس (عوجب ذكرتو ٧ جماد آخر
سنة ١٣٠٣ - ٧ مارس سنة ١٨٨٦)
- خامسا - مأمورو بلاد الارز الكائنة بمر كرى مصوق وشرين (عوجب ذكرتو
٦ رمضان سنة ١٣٠٣ - ٨ يونيو سنة ١٨٨٦) (نقد)

٧ - لا يجوز لاحد تغيير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعلمة ولا مخصصا للصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا في الاحوال الميئسة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الغرق

- ساسا - وكلاء المدرجات ومعاونيها ووكلاء المحطات (عوجب ذكرينو ٨ صفر سنة ١٣٠٤ - ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٦)
- سابعا - ناظر المطرية وناظر موريد المطرية وناظر غيط النصارى (عوجب ذكرينو ٢٨ ربيع آخر سنة ١٣٠٦ - ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨)
- ثانيا - مأمور مصلحة البرلس (عوجب ذكرينو ٢٨ جمادى أول سنة ١٣٠٦ - ٣٠ يناير سنة ١٨٨٩)
- ثالثا - ملاحظ الواحات البحرية (مديرية القيوم) ومأمور الواحات الداخلة ومأمور الواحات الخارجة (مديرية أسبوط) (عوجب ذكرينو ٣ رجب سنة ١٣٠٧ - ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٠)
- رابعا - مأمور مراكز الوجه القبلي (عوجب ذكرينو ٢ رجب سنة ١٣٠٧ - ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٠)
- خامسا عشر - مفتشو وكلاء مفتشي وجاوشية من الاسكندرية (عوجب ذكرينو ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٨ - ٢١ يونيو سنة ١٨٩١)
- سادسا عشر - مأمور المراكز التابعة لمديرية الجبلود (عوجب ذكرينو ١١ محرم سنة ١٣٠٩ - ١٦ أغسطس سنة ١٨٩١)
- سابعا عشر - مفتشو ومأمور ودخليات القاهرة (عوجب ذكرينو ٨ محرم سنة ١٣١٠ - أول أغسطس سنة ١٨٩٢)
- ثامنا عشر - مأمور ومصلحة حفظ الآثار القدسة والمفتشون المتوافين بهذه المصلحة (عوجب ذكرينو ٣ محرم سنة ١٣١٠ - أول أغسطس سنة ١٨٩٢)
- تاسعا عشر - مفتشو ومأمور ودخليات في أقاليم الوجه القبلي والوجه البحري وفي المحطات (عوجب ذكرينو ١٣ ذى القعدة سنة ١٣١٠ - ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣)

الباب الثاني

(في الضبطية القضائية)

٨ - يجب على كل من علم في أثناء تأدية وظائفه من موظفي الحكومة أو مأموري الضبطية القضائية أو مأموري جهات الإدارة بوقوع جناية أو جنحة أو مخالفة أن يخبر بذلك فوراً قلم النائب العمومي بالمحكمة التي وقعت في دائرتها الجناية أو الجنحة أو المخالفة أو قلم النائب العمومي بالمحكمة التي يمكن أن يوجد في دائرتها من يظن وقوع الجناية أو الجنحة أو المخالفة منه

٩ - وكذلك كل من عاين وقوع جناية تدخل بنظام الامنية العمومية أو يترتب عليها تلف حياة إنسان أو ضرر للملكة يجب عليه أن يخبر بها قلم النائب العمومي ويجب عليه أيضاً في حالة تلبس الجاني بالجناية وفي جميع الاحوال المماثلة لها أن يحضر الجاني أمام رئيس قلم النائب العمومي أو يسلمه لاحد مأموري الضبطية القضائية أو لاحد أعوان الضبط والربط بدون احتياج لامر بضبطه وذلك ان كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطاً

١٠ - يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجنح والمخالفات وأن يعنوا بها فوراً الى قلم النائب العمومي بالمحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك

١١ - ويجب عليهم وعلى رؤسهم أن يستحصلوا على جميع الإيضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم يات أو يعلمون بها بأي كيفية كانت وعليهم أيضاً أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويحرروا بجميع ذلك محضرا يرسل الى قلم النائب العمومي مع الاوراق الدالة على الثبوت

١٢ - ألفت بذكره ٤ المحل سنة ١٣١٢ - ٢٨ مارس سنة ١٨٩٦

١٣ - » » » » » »

١٤ - مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها بمره يسيرة ويعتبر أيضاً أن الجاني شوهد متلبسا بالجناية اذا اتبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمن قريب أو اتبعته العامة مع الصباح أو وجد في ذلك الزمن حاملا لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخر يستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك في فعلها

١٥ - يجب على مأمور الضبطية القضائية في هذه الحالة أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويجز ما يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المخل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة وفاعلها

١٦ - ويجوز له أن يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو عن التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له أيضاً أن يستحضر في الحال كل من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة

١٧ - وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد عن دعاهم عن الحضور يذكرك ذلك في المحضر

١٨ - ونحكم محكمة المخالفات على من خالف فيما ذكر بالمادة السابقة بغرامة من عشرين قرشاً ديوانياً إلى مائة قرش وبالحبس من أربع وعشرين ساعة إلى أسبوع ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذي يلزم اعتمله واعتباره حجة بها

١٩ - إذا شوهد الجاني متلبساً بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع جريمة سرقة أو نصب أو تعبد شديد أو إذا لم يكن للتهم محل معين معروف بالقطر المصري يجوز للمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله إن لم يأت بما يبرئه برسالة في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف قلم النائب العمومي ويشرع القلم المذكور في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة

(دكرتو ٤ المجلسة ١٣١٢ - ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥)

٢٠ - ويجوز أيضا لأموال الضبطية القضائية في الحالة الميئنة في المادة السابقة أن يصدر أمر بضبط المتهم واحضاره ان لم يكن خاضرا ويذكر ذلك في المحضر

٢١ - يسلم الامر بالضبط والاحضار لأي محضر أو لآي مأمور من مأموري الضبط والربط

٢٢ - يجوز لأموال الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه (١) ويجب عليه أن يضبط كل ما يجده في أي محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهري أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة (٢) وعليه أن يحضر محضرا بما يحصل من هذا الاجراءات

(١) انظر المادة ١٧ من دكرتو ٧ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ - ١٣ ربيع سنة ١٨٩١ التي تحول دائما مع بعض شروط الى البوليس حق تفقش منازل المتشربين والمنشبه في أحوالهم المخمرون تحت مرافقة البوليس بسبب الحكم عليهم وحق ضبطهم لتسليمهم الى قلم النيابة العمومية اذا تحقققت شبهة فيهم

(٢) دكرتو ٣ رمضان سنة ١٣٠٧ - ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ (المادة الاولى) جميع الاشياء التي تستعمل في ارتكاب جناية أو جنة أو مخالفة تكون ختماملكا للحكومة

(المادة الثانية) جميع الاشياء التي تضبطها الهيئة القضائية بسبب جناية أو جنة أو مخالفة تكون ختماملكا للحكومة اذا لم يطالب بها المالك في ميعاد ثلاث سنين من تاريخ ضبطها

(المادة الثالثة) اذا كانت الاشياء المضبوطة هي من الاشياء التي تتلف بعضي الزمن أو من الاشياء التي تستغرق مصاريف حفظها قيمتها يجوز لتظاره المحفانة تبعها بالمراد العمومي متى سمحت دواعي التحقيق بذلك مدامت حينها وفي هذه الحالة يكون حق المالك قاصر على الثمن في الميعاد المذكور في المادة السابقة

- ٢٣ - ويجب عليه أيضا أن يضبط الأوراق التي توجد بمحل المتهم
- ٢٤ - الأشياء التي تضبط توضع في حزم مغلقة وتربط ويختتم عليها ويكتب على شريط من ورق داخلى تحت الختم تاريخ المحضر المحرز بضبط تلك الأشياء وتذكر المادقاتى حصل لاجلها الضبط
- ٢٥ - يجوز لأموال الضبطية القضائية أن يستعين بمن يازم من أهل الخبرة والأطباء وأن يطلب منهم تقريراً عن المواد التي تمكنهم صناعتهم من إبصارها ويجب على من يستعين به منهم أن يحلف عينا أمامه على أنه يبلى رأيه بحسب مقتضاه
- ٢٦ - إذا حضر أحد أعضاء قلم النائب العموى في وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بمعرفة أحد مأمورى الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجانى متلبساً بالجناية فله أن يتمه أو يأذن للأموال المذكور باتمامه
- ٢٧ - يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العموى في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية ببعض الاعمال التي من خصائصه
- ٢٨ - إذا اقتضى الحال توجه مأمورى الضبطية القضائية الى محل الواقعة لاجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجانى متلبساً بالجناية يجب عليهم أن يخبروا قلم النائب العموى بذلك
- ٢٩ - ألغيت يد كريتوء المجهدة ١٣١٢ - ٢٨ مايهنة ١٨٩٥
- ٣٠ - » » » » »

٣١ - للأمورى الضبطية القضائية في أثناء مباشرتهم التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أو في أثناء إجراء عمل مختص به بناء على توكيل أن يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة

الباب الثالث من قانون تحقيق الجنايات الذى عنوانه « فى طلب التحقيق وفى اجرائه وفى الدعوى العمومية » الذى كان شاملا للواد ٣٣ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ على كالاتى بموجب ذكر يترو ٤ ذى الحجة سنة ١٣١٢ - ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥

الباب الثالث

(فى اجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفى الحبس الاحتياطى
وفى الدعوى العمومية)
(الملة الاولى)

على قلم النائب العموى بعد الاطلاع على ما يرد اليه من المحاضر المحررة بمعرفة رجال الضبط والربط أو على ما يصل اليه من التبليغات أو الاخبار أن يشرع فى اجراءات التحقيق التى يرى لزم ومها لظهور الحقيقة سواء كان بنفسه أو بواسطة مامورى الضبطية القضائية بناء على أو امر تصدر لهم منه

(الملة الثانية)

لقلم النائب العموى الحق فى تفتيش محلات المتهمين بجناية أو جرم أو انتداب أحدهما مامورى الضبطية القضائية للثقت خاصة

(المادة الثالثة)

ويسوغ أيضاً قلم النائب العمومي أو لمن انتدبه من مأموري الضبطية القضائية للتفتيش أن ينتقل إلى الأماكن الأخرى التي يغلب على ظنه انخفاض شأنها مما يبرر حصول فائدة منه لظهور الحقيقة

(المادة الرابعة)

يجوز لقلم النائب العمومي أن يضبط في مصلحة البوستان كافة الخطابات والرسائل والبرائد والمطبوعات وأن يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة

(المادة الخامسة)

لا يجوز إجراء التفتيش أو ضبط الخطابات والتلغرافات وغيرها كما ذكر في مادتي ٣ و ٤ إلا في مواد الجنايات والجناح وبعد حصول قلم النائب العمومي على إذن بذلك بالكتابة من قاضي الأمور الجزئية في الجهة التي وقعت فيها الجناية أو الجحصة أو في الجهة التي وجدها المتهم ويكون أمر القاضي بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وبعد سماع أقوال من يراد إجراء التفتيش في منزله أو ضبط الأوراق والمخاطبات المنصوص عنها في المادة السابقة إذا رأى لزوم السماع هذه الأقوال

(المادة السادسة)

لقلم النائب العمومي الحق في سماع شهادة من يرى في سماع شهادة فائدة لظهور الحقيقة وعلى من يسمع الشهادة من أعضاء قلم النائب العمومي أن يكتب محضراها وبشرع في التحقيق بحضور أحد الكتاب

(المادة السابعة)

اذا كلف الشاهد بالحضور بمقتضى ورقة محضراً أو ورقة محررة بمعرفة أحد رجال الضبط والربط ولم يحضر أو حضر وامتنع عن المجابة يحكم عليه بالعقوبات المقررة في مادتي ٧٩ و ٨١ من هذا القانون ويكون الحكم بالعقوبات المذكورة من قاضي الامور الجزئية في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها ويجوز استئناف الحكم

(المادة الثامنة)

يجوز للمتهم الحضور في كافة اجراءات التحقيق ومع ذلك لقلم النائب العمومي الحق في اجراء التحقيق في غيبته اذا رأى لزم وما لذلك لظهور الحقيقة

(المادة التاسعة)

يسمع ما يديه المتهم من أوجه الدفع وبصير تحقيق ما يديه ويكتب استجوابه في محضر كما يكتب شهادة الشهود

(المادة العاشرة)

اذا كانت الواقعة مما يستوجب العقاب بالحبس مدة سنة على الاقل يكون لقلم النائب العمومي الحق في اصدار أمر بضبط و باحضار المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهمه وعلى القلم المذكور أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الامر ويجوز له أن يصدر بعد الاستجواب أمر بالسجن المتهم

(المادة الحادية عشرة)

ترأى فيما يصدر من قلم النائب العموى من أوامر الضبط والاحضار
وأوامر السجن الاحكام المقررة فى المواد ٨٩ و ٩٠ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦
و ٩٧ من هذا القانون

(المادة الثانية عشرة)

للمتهم الذى سجن الحق فى المعارضة فى أمر السجن الصادر من قلم النائب
العموى وترفع المعارضة لقاضى الامور الجزئية فى الجهة التى سجن فيها
ويكون حصولها بتقرير يكتب فى قلم الكتاب ويحكم فيها فى ظرف ثلاثة أيام

(المادة الثالثة عشرة)

لا يعتبر الامر بالسجن الالمدة خمسة عشر يوما من وقت تنفيذه
ويجوز تجديده بعد انقضاء هذه المدة ويكون فى كل مرة قابلا للطعن
فيه بطريق المعارضة المتصوص عنها فى المادة السابقة

(المادة الرابعة عشرة)

اذا تراى لقم النائب العموى أنه لاوجه لاهامة الدعوى على من صدر
أمر بضبطه واحضاره أو أمر بسجنه يصدر أمر بحفظ الاوراق ويكون
صدور هذا الامر فى مواد الجنايات من رئيس قلم النائب العموى أو بمن
يقوم مقامه

(المادة الخامسة عشرة)

الامر الذى يصدر بحفظ الاوراق لا يمنع من الشروع ثانيا فى اهامة
الدعوى العمومية اذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق

في الدعوى دلائل جديدة على حسب ما هو مقرر في العبارة الاخيرة من
المادة ١٢٤ من هذا القانون

(المادة السادسة عشرة)

اذا ترأى لقلم النائب العموى أن الجناية أو الجنحة أو المخالفة ثابتة
ثبوتاً كافياً على شخص واحد معين أو أكثر يرفع الدعوى للحكمة المختصة
بها مباشرة بواسطة تكليف المتهم بالحضور أمامها ومع ذلك يجوز له في مواد
الجنايات والجنح المتعلقة بالتزوير والنصب والخيانة أن يطلب التحقيق
من قاضيه اذ ارأى لزوماً لذلك (١)

(المادة السابعة عشرة)

يجوز لدائرة الجنايات المولفة من خمسة قضاة بمحكمة الاستئناف أن
تطلب اقامة الدعوى العمومية على حسب ما هو مدون في المادة ٦٠ من
لائحة ترتيب المحاكم

(١) أولاً - ليس النيابة العمومية حق كامل في اقامة الدعوى العمومية مباشرة
في مواد المخالفات بسبب ذكره في ١١ رجب سنة ١٣٠٩ - ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ الذي
يصرح في بعض الاحوال لارتكاب المخالفة أن يتخلص من الدعوى العمومية فيما بعد
اذا دفع بصفة صلح مبلغاً مقرر اقدر ١٥ قرشاً صاعداً
ثانياً - بالنسبة لاعلان الاوراق القضائية الى العساكر (انظر المادتين الاولى
والثانية من ذكرته في ٢٧ شوال سنة ١٣٠٨ - ٣٠ يونيو سنة ١٨٩١ الواردة تحت
المادة ٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية)

الباب الرابع

(في الشكاوى وفي المدعى بالحقوق المدنية)

٤٠ - الشكاوى التي لا يدعى فيها أربابها بحقوق مدنية تعلمن قبيل التبليغات

٤١ - ولا يعتبر المشتكى أنه مدع بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك في الشكوى أو في ورقة مقدمة بعدها أو اذا طلب في أحدهما تعويضاً

٤٢ - كل شكوى أو ورقة تتضمن الدعوى من أحد بحصول ضرره ويصرح فيها بأنه مدع بحقوق مدنية يجب أن ترسل إلى قلم النائب العموى

٤٣ - يجوز للمدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجناح أن يرفع دعواه إلى المحكمة المختصة بهامع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه إلى قلم النائب العموى قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام (١)

(١) أولاً - ليس للمدعى بالحقوق المدنية حق كامل في رفع دعواه إلى المحكمة بسبب ذكره في ١١ رجب سنة ١٣٠٩ - ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ الذي يصريح في بعض الأحوال بالتركيب المخالفة أن يتخلص من الدعوى العمومية اذا دفع بصفة صريح مبلغاً مقرراً قدره ١٥ قرشاً صاعداً

ثانياً - بالنسبة لإعلان الأوراق القضائية إلى العساكر (انظر تحت المادة ٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية)

٤٤ - يجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يعين له محلا في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه اذا لم يكن مقيما فيها وان لم يفعل ذلك يعلن ما يلائم اعلانه اليه الى قلم كتاب المحكمة ويكون ذلك صحيحا

٤٥ - يجوز لكل من ادعى حصول ضرره من جنائية أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن و يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في أى حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة

٤٦ - يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أى حالة كانت عليها بشرط أن يدفع الرسوم مع عدم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها المتهم ان كان لها وجه

٤٧ - يكون الاجراء فيما يتعلق بالتضمينات في الاحوال التي تقضى فيها الشريعة الاسلامية بالدية على حسب الاحكام المقررة في الشريعة المذكورة انما لا تتبع هذه الاحكام الا في حق الأشخاص السارية عليهم

الباب الخامس

(في التحقيق وقاضيه)

٤٨ - يقوم باداء وظائف قاضى التحقيق فى دائرة كل محكمة ابتدائية قاض يعين من قضاة المحكمة المذكورة (١)

٤٩ - ألقيت بذكر يتولى المجلة سنة ١٨١٢ - ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥

» » » » » » - ٥٠

(١) ذكر يتولى ١١ رجب سنة ١٣٠٩ - ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ بكيفية تعيين قاضى تحقيق المواد الجنائية فى كل محكمة ابتدائية

أمر حال

نحن خـ ~~خـ~~ ليو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبناء على ما عرضه علينا نظرا لحقانية وموافقة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

(مادة ١) يعين قاضى التحقيق فى المواد الجنائية فى كل محكمة ابتدائية للدرجة بموجب قرار يصدر من نظرا لحقانية بناء على كشفين يشتمل كل منهما على أسماء ثلاثة قضاة ويقدم أحدهما من رئيس المحكمة الابتدائية والثانى من النائب العموى ويجوز درج أسماء نواب القضاة ضمن من يطلب تعيينهم فى الكشفين المذكورين

(مادة ٢) انظر أ على قاضى التحقيق ما يمنعه من تأدية أعماله فيقوم مقامه مؤقتا قاض آخر من المحكمة يعينه رئيسها بالاتفاق مع رئيس النيابة العموية ثم رفع الرئيسان الموالم اليهما أمر هذا التعيين المؤقت لناظر الحقانية ليؤيده أو يعين قاضيا آخر يحقق قراره بخصوص

(مادة ٣) على نظرا لحقانية تنفيذا أمرنا لهذا (معد)

٥١ - لا يجوز لقاضي التحقيق الشروع فيه الا بناء على طلب قلم النائب العمومي ومتى أخليت عليه الدعوى بالطرق المقررة قانوناً يختص دون غيره بإداء اجراءات التحقيق وإذا كان أحد أعضاء قلم النائب العمومي أو غيره من مأموري الضبطية القضائية بدأ في اجراءات التحقيق وترأى للقاضي عدم استيفاء بعضها كان له الحق في إعادة الملم يكن مستوفياً منها (ذكر بتو ٤ المجلة سنة ١٣١٢ - ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥)

٥٢ - ألغيت بذكر بتو ٤ المجلة سنة ١٣١٢ - ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥

٥٣ - يجوز للتهم في كل الاحوال أن يرفع لقاضي التحقيق قبل استجوابه بمسألة عدم اختصاصه بالدعوى أو عدم جواز سماعها بناء على أن الفعل المسند اليه لم يكن مستوجباً للعقوبة على حسب القانون

ذكر بتو في ١٤ شوال سنة ١٣٠٦ - ١٢ يونيو سنة ١٨٨٩ يسوغ لكل من المديرين والمحافظين ووكلائهم تحقيق الوقائع الجنائية

أمر حال

نحن خـدمو مصر

هذا لإطلاع على قانون تحقيق الجنائيات المحاكم الأهلية وماء على ما عرضة طناً باخطر الحقائق وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا على هات

(مادة ١) يجوز لكل من المحافظين والمديرين ووكلاء المحافظات والمديريات أن يباشر نفسه تحقيق الوقائع الجنائية التي تقع في دائرته وأن يجمع كل ما يلزم من الاستدالات لاثباتها ويجعل المتهم على السبالة

(مادة ٢) التحقيقات التي يباشر فيها المحافظ أو المدير أو وكيل المديرية أو المحافظة لا تتبع عنه قبل انمامها وله أن يطلب من السبالة أحد أعضائها الحضر معه في التحقيق (مادة ٣) على نظري الداخلية والمحكمة تنقيذ أمر لهذا كل منهما فيما يخصه

ذكر بتو في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٨ - ١٧ يونيو سنة ١٨٩١ بأنه يجوز لكل من المديرين والمحافظين ووكلائهم أن يباشر نفسه تحقيق ما يقع في دائرته اختصاصه من الجنائيات والجفج (بعد)

- ٥٤ - على قاضى التحقيق أن يحكم فى ظرف أربع وعشرين ساعة فى تلك المسائل الفرعية بعد تقديم أقوال أحد أعضاء قلم النائب العموى فيها بالكتابة وبعد سماع أقوال المدعى بالحقوق المدنية
- ٥٥ - تجوز المعارضة من جميع الاخصام فى الامر الذى يصدر من قاضى التحقيق بالحكم فى المسائل الفرعية المذكورة بشرط تقديمها فى ظرف ثلاثة أيام من وقت اعلان الامر المذكور

أمر ط

نحمن خسلو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ١٢ يونيو سنة ١٨٨٩ بالترخيص لكل من المديرين والمحافظين ووكلاء المديرين والمحافظات أن يباشروا بنفسه تحقيق الوقائع الجنائية

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات المحاكم الاهلية

ونناء على معارضه علينا نظرا لمخالفاته وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هات

(مادة ١) قد صار تعديل المادة الاولى من أمرنا الصادر فى ١٢ يونيو سنة ١٨٨٩ المشار اليه آنفا على الوجه الآتى

يجوز لكل من المحافظين والمديرين ووكلاء المحافظات والمديرين أن يباشروا بنفسه تحقيق ما يقع فى دائرة اختصاصه من الجنايات والجنىح وأن يجمع الأدلة والبراهين اللازمة ويحيل المتهمين على النيابة العمومية

ولكل من المولى اليهم أن يطلب من النيابة أحد أعضائها الحضر معه فى التحقيق

(مادة ٢) ألغيت المادة الثانية من أمرنا المشار اليه

(مادة ٣) يعين أيضا مأمورون من مأمورى البوليس لتحقيق المواد الجنائية مناصبة فى بعض المدن وفى الجهات الاخرى التى يعينها مجلس النظار ويكون انتخاب وتعيين هؤلاء المأمورين بمعرفة نظرا الداخلية بالاتحاد مع نظرا لمخالفاته

(مادة ٤) يجوز ضم ذلك لادوة المشورة والمحكمة الابتدائية أن تتدبى مواد الجنايات نناء على طلب النيابة طلب التحقيق وفى هذه الحالة يحق للقاضى المتدبى الواقعة بنفسه (بعد)

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وترفع بناء على طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومي إلى محكمة الجناح حل انعقادها بهيئة أودة المشورة ولا يستأنف الحكم الذي يصدر من تلك المحكمة وتقديم المعارضة بوقف الاستجواب دون غيره من الاجراءات المتعلقة بالتحقيق

٥٦ - اذا طلبت محكمة الاستئناف اقامة دعوى عمومية فيقوم باداء وظائف قاضي التحقيق من تعيينه لذلك من أعضائها ويجوز لمن تعيينه محكمة الاستئناف من أعضائها لهذا الغرض أن يتدب لاجراءات التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استيفاء تلك الاجراءات في دائرتها

(مادة ٥) التحقيقات التي يجريها الموظفون المنوون منهم في المادتين الاولى والثالثة تبلغ الى النيابة فان وجدت تغير مستوفاة رفعها الاودة المشورة للمحكمة وهي تقتدب قاضيا لاستيفاء التحقيق اذا رأت لزوما لذلك أو تفحيل المتهمين على المحكمة المختصة بنظر الدعوى

(مادة ٦) على لخطرى الداخلية والحفانية تنفيذ أمر لهذا كل منهما فيما يخصه بمقتضى المادة ٨ من دكرينو ٣٦ رجب سنة ١٣٠٨ - ٧ مارس سنة ١٨٩١ التي صارت المادة ١٠ من دكرينو ٢٨ القعدة سنة ١٣١٠ - ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣ يقوم باعمال قاضي التحقيق عند الاقتضاء في حفاطة الحدود موظفون بينهم تلك نظر الحفانية بناء على طلب المحافظة

بموجب دكرينو ٩ ربيع الثاني سنة ١٣١٠ - ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٣ يقوم أمورا بالبوليس بالتحقيقات الابتدائية في المواد الجنائية في دائرة اختصاص محكمة سواكن وفوكر ويؤدي وظائف النيابة العمومية في المحاكم الابتدائية المذكورة وبمحكمة الاستئناف

الباب السادس

(في الادلة والبراهين)

٥٧ - يستعجب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته كاتبا يعضى معه المحاضر ويحفظ الاوامر والاوراق

(الفصل الاول - في الادلة المحسوسة)

٥٨ - يجب على قاضي التحقيق أن يثبت حالة الشيء أو الانسان الذي وقعت عليه الجناية وأن يجمع كافة الادلة المحسوسة التي بها يمكن الوصول الى معرفة الجاني ومعرفة درجة الجناية

٥٩ - اذا استلزم اثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو أحد من أهل الفن فيجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته

٦٠ - اذا اقتضى الحال اجراء التعرّي أو اثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق بسبب ضرورة بعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو بأى سبب آخر فيجب على القاضي المذكور أن يصدر أمرا بذلك تذكر فيه الاسباب وتبين أنواع اثبات الحالة وأنواع التحقيق مع تعيين ما يراد اثبات حالته أو تحقيقه

٦١ - يجب على الاطباء ورجال الفن أن يحلفوا عينا أمام قاضي التحقيق على ابداء رأيهم بحسب النعمة ويقدموا تقريراً بالكيفية توضع عليه امضاءهم ويرفق بالوراق التحقيق لاعتباره على حسب الاقتضاء

٦٢ - يجب على قاضي التحقيق أن يجمع كافة البراهين التي تثبت أن الأشياء والأوراق والكتابات المتعلقة بالواقعة الجنائية هي بعينها ويسوغ له أيضا أن ينتقل الى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الأوراق وعن جميع ما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة

٦٣ - ويسوغ أيضا لقاضي التحقيق أن ينتقل الى الاماكن الاخرى التي يغلب على ظنه اخفاء شيء مما ذكر في المادة السابقة

٦٤ - يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط في مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتمل على الاسباب المبني عليها

(دكر بتو ٤ المجسنة ١٣١٢ - ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥)

٦٥ - اذا الرزم اجراء التفتيش في جهة خارجة عن المدينة المقيمة بها المحكمة من الجهات الداخلة في دائرة اختصاص المحكمة المذكورة يجوز لقاضي التحقيق أن يكلف أحدا مأموري الضبطية القضائية باجراء التفتيش والاعمال المذكورة في مادتي ٦٢ و ٦٣ أما اذا كانت الجهة المقضى اجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص تلك المحكمة فللقاضي التحقيق أن يطلب من قاضي التحقيق بالمحكمة الكائنة في دائرتها الجهة المذكورة أن يسلر الاعمال المتقدم ذكرها ويسوغ لهذا القاضي اذا اقتضى الحال ذلك أن يتدب لاجراء التفتيش أحدا مأموري الضبطية القضائية

٦٦ - الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والافرار بعضها تتبع أيضا في التحقيقات الجنائية

(الفصل الثاني - في الاثبات بالينة)

٦٧ - يجوز للقاضي التحقيق أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي تثبت ارتكاب الجناية وأحوالها واسنادها للتهم أو براءة ساحته منها أو يتوصل بهم الى اثبات ذلك

٦٨ - الشهود الذين يرى لقاضي التحقيق من تلقاء نفسه لزوم سماع شهادتهم يكلفون بالحضور أمامه على يد محضر بناء على أمر يصدر منه^(١)

ويجوز للقاضي المذكور في كل الاحوال أن يسمع شهادة من يحضر له باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور

٦٩ - يجب على قاضي التحقيق أن يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومي مباشرة حضوره وأن يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب التهم استشهاده

ويجب عليه أيضا أن يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعى بالحقوق المدنية

(١) مخصوص اعلانات الأوراق القضائية الى رجال العسكرية (أنظر المادة الاولى والثانية من دكر يتو ٢٧ شوال سنة ١٣٠٨ - ٤ يونيو سنة ١٨٩١ الوارد تحت المادة ٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية)

٧٠ - ومع ذلك اذا كلف مباشرة أحد أعضاء قلم النائب العموى أو المدعى بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتعين اليوم لسماع شهادتهم يكون بمعرفة قاضى التحقيق انما يجب على القاضى المذكور فى كل الاحوال أن يشرع فى سماع شهادة الشهود وفى التحقيق فى أقرب وقت على قدر الامكان ولا يسوغ له أن يؤخر سماع شهادة الشهود الى ميعاد يتجاوز ثمانية أيام

٧١ - اذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم أو بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية جاز لقاضى التحقيق أن يطلب من كلفهم بالحضور منهما بيان الاسئلة التى يرام توجيهها اليهم وأن يحكم بعد ذلك بأمر يصدر منه بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب وللخصم المعارضة فى ذلك الامر فى طرف أربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه اليه وتقدم المعارضة المذكورة الى محكمة الجنىح فى أودة المشورة

٧٢ - تسمع شهادة كل واحد من الشهود على انفراده بغير حضور الباقي انما تجوز مواجعة بعضهم البعض الآخر بعد ذلك ويكون سماع الشهادة على وجه العموم فى جلسة علنية ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق أن يأمر بسماعها فى جلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق وألأداب أو لظهور الحقيقة

٧٣ - يجب على الشهود أن يحلفوا عينا على أنهم شهدون بالحق ولا يقولون غيره انما يجوز لقاضى التحقيق أن يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف عين شهادة من يصح تجريجه من الشهود بمقتضى ما هو مقرر فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

٧٤ - يجب على قاضي التحقيق أن يطلب من كل واحد من الشهود أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنعتة ومحل سكنه

٧٥ - يحضر المتهم في الجلسة ويجوز له أن يوجه إلى الشهود الاسئلة التي يرى له لزوم توجيهها اليهم سواء كان بنفسه أو بواسطة المدافع عنه

ويحضر في الجلسة أيضا أحد أعضاء قلم النائب العمومي والمدعي بالحقوق المدنية

٧٦ - يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع شهادة شهود بغير حضور المتهم ولا أحد من أعضاء قلم النائب العمومي ولا المدعي بالحقوق المدنية اذا رأى لزوما لذلك انما تعتبر الشهادات التي تسمع على هذا الوجه أنها على سبيل الاستدلال فقط ولا تسلي في أثناء المرافعة الا بعد سماع شهادة الشهود في الجلسة العلنية

٧٧ - يكتب الكاتب المعين مع قاضي التحقيق أجوبة الشهود وشهاداتهم بغير تحشيرين السطور وان حصل شطب أو تخريج فيصدق عليه القاضي والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاه والا فلا يعتبر ولا يعمل به

٧٨ - يضع كل من القاضي والكاتب امضاه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه واقراره بانه مصر عليها فان امتنع عن وضع امضائه أو لم يمكنه وضعه يذ كر ذلك في الشهادة وفي كل الاحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاه على كل صحيفة منها

٧٩ - يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضى التحقيق لتأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المحرر اليه والا يصدر القاضى المذكور بعد سماع أقوال أحد أعضاء قلم النائب العمومى حكما انتهائيا لا يستأنف بالزامة بدفع غرامة قدرها مائة قرش ويكلف بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه فان تأخر عن الحضور فى المرة الثانية يحكم عليه بغرامة من مائتى قرش الى اربعمائة قرش ديوانى ويجوز اصدار امر بضبطه واحضاره

٨٠ - الشاهد الذى تأخر عن الحضور أولا وحكم عليه بالغرامة تجوز اقامته منها بعد سماع أقوال أحد أعضاء قلم النائب العمومى اذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وأبدى لقاضى التحقيق أعذارا مقبولة

٨١ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجاوبة عن الاسئلة التى وجهها اليه قاضى التحقيق يحكم عليه فى كل الاحوال بغرامة من مائة قرش ديوانى الى اربعة آلاف قرش ويجوز الحكم عليه أيضا بالحبس من ثمانية أيام الى خمسة عشر يوما اذا كانت المدة المستشهد فيها من الجرح وأما اذا كانت من الجنايات فتكون مدة الحبس من خمسة عشر يوما الى شهرين ويكون الحكم بهذه العقوبات من محكمة الجنايات على طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومى انما لا يحكم بها على الاشخاص المعافين من تأدية الشهادة فى الاحوال المبينة فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات

٨٢ - اذا كان الشاهد مريضا أو له مانع عن الحضور يجب على قاضى التحقيق أن يشوجه الى محله ليسمع شهادته ويضرب بذلك قلم النائب

العمومى والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم ويكون لهم الحق فى الحضور بأنفسهم عند سماع شهادة الشاهد المذكور أو بواسطة وكلاء عنهم ولهم أيضاً أن يوجهوا إليه الأسئلة التى يرى لهم لزوم توجيهها إليه كما ذكر فى المواد السابقة انما لقاضى التحقيق الاجراء بموجب الحق الذى له بمقتضى المادة ٧٦ من هذا القانون

٨٣ - اذا كان الشاهد مقيماً خارج دائرة اختصاص المحكمة يجوز لقاضى التحقيق فى الحالة الميئنة فى المادة السابقة وفى غيرها من الاحوال أن يوكل فى سماع الشهادة قاضى التحقيق بالمحكمة المقيم بدايرتها الشاهد المذكور

٨٤ - فاذا كان الشاهد مقيماً بدائرة المحكمة ولكن فى جهة بعيدة عن مركزها يجوز لقاضى التحقيق فى كل الاحوال أن يقتدب أحد مأمورى الضبطية القضائية لسماع شهادته متى رأى أن الاحوال تسمح بذلك

٨٥ - يجب على قاضى التحقيق فى الاحوال التى يوكل فيها غيره فى اجراء بعض تحقيقات أو سماع شهادة شاهد أن يعين الاجراءات اللازمة اجرائها والوفائع التى يلزم استشهاد الشاهد عليها

٨٦ - كافة القواعد والاصول المقررة قانوناً فيما يتعلق بالشهود فى المواد المدنية تتبع فى المواد الجنائية الا اذا وجد نص يخالف ذلك

الباب السابع

(في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم)

٨٧ - اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور أو اذا كانت المادة المتهم به من قبيل المبين في المادة ١٩ من هذا القانون جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بضبطه واحضاره وعلى القاضي المذكور في هذه الحالة أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة إلا أكثر من وقت تنفيذ الأمر المتقدم ذكره

٨٨ - اذا تبين بعد الاستجواب أو في حالة هرب المتهم أو عدم حضوره أن الشبهات كافية وكانت الجناية أو الجنحة تستوجب العقاب بالحبس أو عقاباً آخر أشتد منه جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً في الحال أو عقب ذلك بسجن المتهم أو أن يدل أمراً بالضبط والاحضار بأمر بسجنه

٨٩ - يلزم أن يكون الأمر بالضبط والاحضار مضمي ومختوماً من أصلده ومشتغلاً على اسم المتهم بالإيضاح الكافي على قدر الامكان ومشتغلاً أيضاً على موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حامله من المحضرين أو من مأموري الضبط والربط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام قاضي التحقيق ويلزم أن يكون مؤرخاً

٩٠ - اذا تعذر احضار المتهم فوراً أمام قاضي التحقيق بسبب بعد المسافة أو ضيق وقت ضبطه يصير اياداه مؤقتاً في محل مأمون من دار السجن منفرداً عن الأشخاص المحكوم عليهم أو الأشخاص المسجونين بناءً على أوامر صادرة بذلك

٩١ - اذا قبض على المتهم بالامور بضبطه واحضاره خارج دائرة اختصاص المحكمة الجارية فيها التحقيق يسوغ له أن يطلب استجوابه على يد قاضي التحقيق الموظف بالمحكمة التي حصل في دائرتها القبض عليه ولكن يلزم في هذه الحالة أن ينتظر في السجن مؤقتا حتى ترسل الاوراق والافادات اللازمة من قاضي التحقيق الذي أصدر الامر بالضبط والاحضار الى قاضي التحقيق اللازم استجوابه على يده

٩٢ - يجوز لقاضي التحقيق الذي أصدر امر الضبط والاحضار أن يدل هذا الامر بأمر بالسجن وللقاضي المنوط بالتحقيق أن يأمر بعد اطلاعه على الاوراق بنقل المتهم الى دار السجن الكائنة بدائرة اختصاصه

٩٣ - لا يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر أمر بالسجن في الاحوال التي تقتضي ذلك الا بعد سماع أقوال أحد أعضاء قلم النائب العمومي وعلى العضو المذكور أن يبدى أقواله وطلباته بعد اطلاعه على التحقيق

٩٤ - يلزم أن يكون الامر بالسجن مشتملا على البيانات التي يشتمل عليها الامر بالضبط والاحضار وينبغي فيه على مأمور السجن باستلام المتهم ووضعه في الحبس

٩٥ - يسجل الامر بالسجن بنسخ صورته في دفتر السجن

٩٦ - لا يجوز تنفيذ أي أمر الا بظهار أصله للمتهم وتسليم صورة منه اليه

ويلزم أن يذكر في الاعلان تسليم تلك الصورة للمتهم أو امتناعه عن استلامها

٩٧ - لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار أو أوامر السجن بـعلمضى ستة أشهر من تاريخ صدورهما لم يؤشر عليها قاضى التحقيق أو رئيس قلم النائب العموى تأشيراً جديداً مؤرخاً (١)

٩٨ - يجوز لقاضى التحقيق أن يسجن المتهم بانفراده فى سجن لا يصل اليه أخدمة ثمان وأربعين ساعة فقط وفى أثناء هذه المدة يرفع أمره إذا اقتضى الحال ذلك لادوة المشورة بمحكمة الجلسات التى يسوغ لها أن تزيد على مدة السجن المذكورة ستة أيام لا أكثر

٩٩ - يجوز لقاضى التحقيق فى كل الاحوال أن يأمر بعدم اتصال أحد بالمتهم غير أقاربه للدرجة السادسة والغاية داخلية فى الغيا ومع ذلك لا يتصل به أحد من الأقارب المذكورين الا بحضور شخص يكون له الحق فى منع أى مكالمة بشأن المصلحة المتهم بها أو تبليغ شئ متعلق بذلك

١٠٠ - للمتهم الحق فى كل الاحوال أن يتكلم مع المدافع عنه بدون حضور أحد ولو كان محبوساً فى حبس الافراد

١٠١ - يجوز لقاضى التحقيق فى كل وقت أن يصدر أمراً بالغاء أمر صدر منه انما اذا كان الامر المقصود الغاؤه صادراً بسجن المتهم

(١) ذكره ٣٠ محرم سنة ١٣٠٢ - ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤

(المادة الرابعة) اذا صدر أمر بسجن منهم وصار تنفيذ ولم يتم التحقيق فى ظرف ثلاثة أشهر من يوم القبض على المتهم يرفع ذلك الامر الى المحكمة المختصة بالدعوى بناء على تقرير قاضى التحقيق أو بناء على طلب المتهم لتكتم بعد سماع أقوال أحد أعضاء قلم النائب العموى بالاستمرار على التحقيق مع زيادة مدة الحبس احتياطاً للبعداء بين أوسع الافراج مؤرخاً عن المتهم بضمائة أو بصرف النظر من الدعوى والافراج عنه قطعياً

يجب على القاضي أن يسمع أقوال أحد أعضاء قلم النائب العمومي قبل ذلك

١٠٢ - يجوز للمتهم في أى وقت شاء أن يطلب الافراج عنه مؤقتا ويرفع هذا الطلب الى قاضى التحقيق الذى يحكم فيه بناء على ما يديه أحد أعضاء قلم النائب العمومي بالكتابة وذلك بعد سماع أقوال المتهم وأقوال العضو المذكور

ولا يفرج عن المتهم الا بعد أن يعين محله في الجهة الكائن بهم امر كز المحكمة ان لم يكن مقيما فيها وبعد تعهده بأن يحضر في أوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك

١٠٣ - تجوز المعارضة في الامر الذى يصدر من قاضى التحقيق في الحالة المبينة في العبارة الاخيرة من المادة ١٠١ وفي الحالة المبينة في المادة ١٠٢ أمام أودة المشورة بمحكمة الجنج اذا كان الفعل المسند للمتهم جنحة وأمام أودة المشورة بمحكمة الجنايات اذا كان الفعل جنابة ولا يقبل التظلم من الحكم الذى يصدر في تلك المعارضة

ويكون حصول تلك المعارضة بقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة ويتبدى هذا الميعاد بالنسبة لأعضاء قلم النائب العمومي من وقت صدور الامر من قاضى التحقيق أما بالنسبة للمتهم فيبتدى من وقت اعلانه اليه

١٠٤ - اذا رفض طلب الافراج بناء على المعارضة أو بغير حصول معارضة في الميعاد المقرر في القانون فلا يجوز للمتهم تجديده مرة ثانية

انما يسوغ لقاضي التحقيق في كل الاحوال أن يأمر بناء على التماس المتهم أو من تلقاه نفسه بالافراج عن المتهم المذكور ويكون صدور الامر بذلك بعد سماع أقوال أحد أعضاء قلم النائب العمومي وبناء على ما يديه بالسكينة

١٠٥ - لا يقبل من المدعي بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع منه أقوال في المناقشات المتعلقة بالافراج عنه

١٠٦ - يجب حتما في مواد الخ الاجراج عن المتهم بالضمان بعد آخر استجوابه بمائة أيام اذا كان له محل ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة

١٠٧ - وأما في الجنايات فالافراج مؤقتا ليس بواجب حتما وانما لقاضي التحقيق أن يأمر به مع اشتراط الضمان

١٠٨ - اذا صدر أمر بالافراج بالضمان فبلغ الضمان بقدره قاضي التحقيق أو تقدره المحكمة عند الحكم منها في التظلم من أمر ذلك القاضي ويخصص في حالة الحكم على المتهم لدفع ما يأتي بتربيته أولا - المصاريف التي صرفتها الحكومة

ثانيا - المصاريف التي دفعها مجللا المدعي بالحقوق المدنية

ثالثا - الغرامة

وخلاف ذلك ينبغي أن يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ مقدر في الامر أو الحكم يخص لدفع ما يأتي على حسب ترتيبه

أولا - مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد الجلسة

ثانيا - الجزاء على تخلف المتهم عن الحضور أمام القاضي أو المحكمة
 ١٠٩ - اذا خرجت القضية من يد قاضي التحقيق يرفع طلب
 الافراج الى المحكمة الابتدائية أو الى محكمة الاستئناف المنوط بها الحكم
 في الدعوى وهي تحكم في ذلك الطلب في أودة المشورة بعد سماع أقوال
 أحد أعضاء قلم النائب العمومي ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر
 منها

١١٠ - اذا صدر أمر بالاخراج عن المتهم ثم تقوت دلائل الشبهة
 جاز في كل الاحوال اصدار أمر آخر بحبس المتهم المذكور ثانيا
 ويصدر الأمر بالحبس في هذه الحالة بعد سماع أقوال أحد أعضاء قلم
 النائب العمومي من قاضي التحقيق أو من رئيس المحكمة الابتدائية أو محكمة
 الاستئناف المرفوعة لها الدعوى

١١١ - اذا دعي المتهم بالطرق القانونية للحضور بعد الافراج
 عنه مؤقتا ولم يحضر أمام قاضي التحقيق أو المحكمة الابتدائية أو محكمة
 الاستئناف على حسب الاحوال جاز اصدار أمر بسجنه والحكم عليه
 أيضا بدفع غرامة من خمسين قرشاً ديوانيا الى خمسةائة قرش

١١٢ - انا أفرج عن متهم بجناية افرجا مؤقتا يجب في كل
 الاحوال القبض عليه وحبسه بناء على الأمر الذي يصدر من قاضي
 التحقيق بإحالة على المحكمة الابتدائية الجنائية

الباب الثامن

(في قفل التحقيق وفي الاوامر التي تصدر بعدم وجود وجه
لاقامة الدعوى وفي الاحالة)

١١٣ - اذا تراءى لقاضى التحقيق أن الواقعة ليست جنائية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لا وجه لاقامة الدعوى ويفرج فوراً عن المتهم ان كان محبوساً وفي ظرف أربع وعشرين ساعة يرسل الامر المذكور لقم النائب العمومي ويعلن للدعي بالحقوق المدنية للعارضة فيه ان أراد بالكيفية وفي المواعيد المقررة لذلك بمادتي ١١٩ و ١٢١ من هذا القانون

١١٤ - اذا رأى القاضى المذكور أن الواقعة ليست الا مجرد مخالفة يحيل المتهم على محكمة المخالفات وبأمر بالأفراج عنه ان كان محبوساً

١١٥ - أما اذا رأى أن الواقعة تعد جنحة فيحيل المتهم على محكمة الجنح واذا كانت الجنحة في هذا الحالة تستوجب العقاب بالحبس وكان المتهم مسجوناً فيصير باقاً في السجن مؤقتاً أما اذا كانت الجنحة لا تستوجب العقاب المذكور فيفرج عنه بغير ضمان بشرط أن يحضر أمام المحكمة عند طلبه أو تكليفه بالحضور أو التنبيه عليه بذلك

١١٦ - اذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة من قبيل الجنائيات يحيل المتهم على محكمة الجنائيات

١١٧ - الاوامر التي تصدر من قاضى التحقيق بالاحالة على احدى المحاكم يجب في جميع الاحوال أن تذكر فيها مواد القانون الجنائية عليها التهمة

١١٨ - على قاضى التحقيق أن يرسل الى قلم النائب العموى الامر الصادر بالاحالة وأوراق الدعوى والاوراق الدالة على الثبوت في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الامر المذكور وعلى الكاتب أن يخبر به المتهم وان وجد مدع بحقوق مدنية فيعلن اليه أيضا

١١٩ - ويجوز لاجراء قلم النائب العموى دون غيرهم المعارضة في الامر الصادر بالاحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون وتكون المعارضة منهم تقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة من يوم ارسال الامر بالاحالة

١٢٠ - اذا لم تحصل المعارضة من قلم النائب العموى وجب عليه أن يكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ما تدون في الامر الصادر بالاحالة

١٢١ - فان حصلت المعارضة من قلم النائب العموى في الامر الصادر بالاحالة وجب عليه أن يقدمها في ظرف الثلاثة أيام التالية لليعاد المقرر في المادة ١١٩ الى محكمة الجنح اذا كان الفعل المسند لاتهم جنحة أو مخالفة والى محكمة الجنايات اذا كان الفعل المذكور جنائية وعلى المحكمة في كلتا الحالتين أن تحكم في المعارضة على الفور حكما قطعيلا يقبل الطعن فيه

ويكون حكمها في ذلك في أودة مشورتها بدون حضور أحد من الخصام بناء على ما يسديه أحد أعضاء قلم النائب العمومي وعلى ما يقدمه المدعى بالحقوق المدنية والمتهم من التقارير ان قدما شيأ من ذلك

١٢٢ - القضاة الذين تركب منهم محكمة الجنج لا يحكمون في أودة المشورة في المعارضات التي تحصل في الاوامر الصادرة بالاحالة في مواد الجنج وكذلك القضاة الذين تركب منهم محكمة الجنايات لا يحكمون في أودة المشورة في تلك المعارضات في المواد الجنائية

١٢٣ - تقديم المعارضة يجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل ويجوز لمحكمة الجنج أو محكمة الجنايات في أودة مشورة كل منهما أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى اذا اقتضى الحال ذلك والاحتيل المتهم فورا على المحكمة التي يرى لها اختصاصها بالحكم في الدعوى

١٢٤ - الامر الصادر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى أو من المحكمة بناء على المعارضة المرفوعة أمامها لا يمنع من الشروع ثانية فيما بعد في اتحام اجراءات الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى وتعتمد الدلائل الجديدة شهادة الشهود والاوراق والمحاضر التي لم يكن عرضها لقاضي التحقيق أو للمحكمة عند رفع المعارضة لها ويكون من شأنها تقوية البراهين التي وجدت أولا ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى لاطهار الحقيقة

الكتاب الثانى

فى محاكم المواد الجنائية

الباب الاول

(فى محكمة المخالفات)

١٢٥ - يقوم بأداء وظيفة قاضى المخالفات فى مركز المحكمة الابتدائية قاضٍ تعينه ذلك^(١) وفى خارج مركز المحكمة الابتدائية

(١) المادة الثالثة من دكرينو ٢٠ ربيع أول سنة ١٣٠٨ - ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ الواردة تحت المادة ٨ من لائحته ترتيب المحاكم الاهلية تقضى بان قاضى المخالفات يتدبّر ناظر المحفانية لمدة سنة

(أنظر أيضاً دكرينو ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ و ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ و ٢٦ يونيو سنة ١٨٩٥)

الجهات المختصة بالتحقيق فى المخالفات هي الآتية

أولاً - بموجب دكرينو ٦ رمضان سنة ١٣٠٣ - ٨ يونيو سنة ١٨٨٦ مأمورا بلاد الارز شرقا وغربا التى صلت محل مركزى نسوق وشربين يكون كل منهما قاضيا فى مواد المخالفات فى دائرتى مأموريتيه

ثانياً - بموجب دكرينو ٢٥ صفر سنة ١٣٠٦ - ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨ يكون لمعاون الواحات الداخلة وللمعاون الواحات الخارجة بديرية بسيوط الاختصاصات المخولة لنظار الانعام فى المواد الجنائية والمواد المحقوبة بتقضى دكرينو ٧ شعبان سنة ١٣٠٥ - ١٨ ابريل سنة ١٨٨٨ (معه)

يقوم بأداء تلك الوظيفة القاضي المعين للحكم في المواد الجزئية وان لم يوجد
فأمور من مأموري الضبطية القضائية يعين لذلك بأمر يصدر من الحضرة
الخدمية بناء على طلب ناظر الحفائية

ثالثا - بمقتضى دكر يتو ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ - ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨
يحكم مأمور مصلحة المطر في مواد المخالفات الواقعة في دائرة اختصاصه

رابعا - بمقتضى دكر يتو ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٣٠٦ - ٣٠ يناير
سنة ١٨٨٩ بعد مأمور ادارة أشغال البرلس من مأموري الضبطية القضائية ويكون
قاضي المخالفات في دائرة اختصاصه

خامسا - دكر يتو في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٠٨ - ٥ يولييه سنة ١٨٩١ بأنه يسوغ
للمدير النظر في جميع المخالفات التي تقع في بندر المديرية أوفى أي محل آخر يوجدون فيه
أثناء المرور ويكون له المديرية

أمر طال

نحن خلدو مصر

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات وعلى أمرنا الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٦٠
بتشكيل محاكم الامور الجزئية والمصالحات في دائرة كل محكمة ابتدائية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافق رأي مجلس النظر وبعد أخذ
رأي مجلس شوري القوانين أمرنا بما هو آت

(مادة ١) يسوغ للمديرين النظر في جميع المخالفات التي تقع في بندر المديرية أوفى أي
محل آخر يوجدون فيه أثناء المرور ويكون نائب المديرية وفي هذه الاحوال يحكمون بالغرامة
لغاية ١٠٠ قرش ديواني وبالحبس لغاية أسبوع على حسب قانون العقوبات مع مراعاة
أصول وقواعد الاجراء المقررة في قانون تحقيق الجنايات

(مادة ٢) يزول هذا الاختصاص عن المديرين اذا أحيلت الدعوى على قاضي
الامور الجزئية بمقتضى اعلان يرسل له قبل أن يطلب المتهم الحضور للحكم عليه من المديرين
(مادة ٣) يجب على المديرين أن يباشروا هذه الوظيفة القضائية بأنفسهم ولا يجوز
لهم أن ينتدبوا لها الوكيل ولا أي مستخدم آخر للمديرية

(مادة ٤) على ناظرى الداخلية والحفائية تنقيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه
(تعد)

وكذلك ان لم يوجد أحد من أعضاء قلم النائب العموى فيقوم بأداء
وظيفته بمحكمة المخالفات مأمور من مأمورى الضبطية القضائية ينتدبه
النائب المتقدم ذكره

ساسا - ذكرى توفى غرة محرم سنة ١٣٠٩ - ٦ أغسطس سنة ١٨٩١ باستمرار
ملاحظى الواحات البصرية ومعاونى الواحات الداخلة والخارجة على المحكم نهائيا فى دائرة
مأمورى منهم فى المخالفات والقضايا المحقوقة

أمر على

نحن خديو مصر

مما لا اطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٣ رجب سنة ١٣٠٧ - ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٠
لمعتبر ملاحظى ومأمورى الواحات البصرية والواحات الداخلة والخارجة من مأمورى
الضبطية القضائية وبالترخيص لكل واحد منهم بالحكم فى دائرتهم مأمورىته فى المخالفات
والقضايا المدنية التى لا تتجاوز قيمة المدعى به قيم ألفا وخمسمائة قرش

وبمما لا اطلاع على أمرنا الصادر فى ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٨ - ٣ نوفمبر
سنة ١٨٩٠ بتشكيل عاكم الامور الجزئية واصالحات فى دائرة كل محكمة ابتدائية

وبناء على ما عرضه علينا لظرا لمحقانية وموافقة رأى مجلس النظر أمرنا بما هوأت

(مادة ١) يستمر كل من ملاحظى الواحات البصرية من مديرية القيوم ومعاون
الواحات الداخلة ومعاون الواحات الخارجة بمديرية أسبوط على المحكم نهائيا فى دائرة
مأمورىته فى المخالفات والقضايا المحقوقة على حسب المحدود المقررة بأمرنا المؤرخ

٢٢ فبراير سنة ١٨٩٠

(مادة ٢) انتخاب تعيين هؤلاء الموظفين يكونان بعرفة لظرا الداخلية بالاتحاد
مع لظرا لمحقانية

(مادة ٣) على ناظرى الداخلية والمحقانية تعيينا أمرنا لهذا كل منهم ما فهم انحصه
(بعده)

١٣٦ - تحال القضايا على قاضى المخالفات بأمر يصدر من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامه من قبل أحد أعضاء قلم النائب العمومى أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية

سابعاً - بموجب دكرى تو ١١ محرم سنة ١٣٠٩ - ١٦ أغسطس سنة ١٨٩١ يعلم أمورو المراكز التابعة للمديرية بالحدود من مأمورى الضبطية القضائية ويكون كل منهم قاضياً للجنات فى دائرة المركز إدارته
ثامناً - دكرى تو فى ١٥ رمضان سنة ١٣٠٩ - ١٢ ابريل سنة ١٨٩٢ بشأن اختصاص محافظ العريش بالحكم نهائياً فى بعض القضايا
أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٨٩ باختصاص محافظ العريش بالنظر والحكم نهائياً فى دائرة فى القضايا الحقوقية التى لا تجاوز قيمة المدعى به فيها ألفاً وخمسمائة قرش وفى الافعال الجنائية التى تستوجب العقوبة بالحبس لغاية تسعة أيام

وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٨ - ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بتشكيل محاكم لامور الجنائية والمصالحات

وبناء على ما عرضه علينا لخطر المحقانية وموافقة رأى مجلس النظر أمرنا بما هوأت (مادة ١) يستمر محافظ العريش على الحكم نهائياً فى دائرة فى القضايا الحقوقية والافعال الجنائية على حسب الحدود المقررة بالامر العالى المؤرخ فى ١٩ مارس سنة ١٨٨٩ (مادة ٢) القضايا الحقوقية والافعال الجنائية التى ايسر من اختصاص محافظ العريش الفصل فيها اعتنضى الامر العالى المشار اليه يكون نظرها والفصل فيها بمعرفة محكمة نورسيدا الجزئية أو محكمة المنصورة الابتدائية على حسب الاحوال

(مادة ٣) كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا يعد اغنياً ولا يعمل به

(مادة ٤) على لفظر المحقانية تنقيلاً امرنا هذا (مطد)

١٢٧ - يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة بجميع ايام كامل بالاقل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة

تاسعا - بموجب دكر يتو ٩ ربيع الثاني سنة ١٣١٠ - ١٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٢ يحكم وكيل محافظة سواكن بمحرفه في مواد المخالفات الخاصة بسواكن ومحافظة نوكر يحكم في المخالفات الخاصة بنوكر

عاشرا - دكر يتو في ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣١٠ - ١٢ دهمبر سنة ١٨٩٢ باختصاص محافظ القصير ببعض القضايا بحسب الموضع به
أمر عال

نحن خلد بنصر

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر العالى الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ - ١٤ فيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

وبعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات المصا كم المذكورة وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ٣ فوبر سنة ١٨٩٠ بتشكيل عامكم للامور الجزئية والمصالحات

ونناء على ما عرضه علينا فخطر المحقانية وموافق رأي مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

(مادة ١) يختص بمحافظ القصير بالنظر والحكم نهائيا في دائرة في القضايا الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألفا وخمسمائة قرش وفي الافعال الجنائية التي تستوجب العقوبة بالنزاع الى مائة قرش أو الحبس الى سبعة أيام

(مادة ٢) القضايا الحقوقية والافعال الجنائية التي ليس من اختصاص محافظ القصير الفصل فيها بمقتضى هذا الامر يكون نظرها والفصل فيها بمعرفة محكمة قنا الجزئية أو محكمة قنا الابتدائية على حسب الاحوال

(مادة ٣) كل ما كان مخالفا لمر لعلنا بعد لاغيا ولا يعمل به

(مادة ٤) على فخطر المحقانية بتعييننا أمر لعلنا

- ١٢٨ - يجوز لقاضي المخالفات في كل الاحوال بناء على طلب أحد الاخصام أو أحد أعضاء قلم النائب العمومي أن يأمر قبل انعقاد الجلسة بإجراء جميع الاثباتات والتحقيقات المختصرة التي تستلزم السرعة
- ١٢٩ - إذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور ولم يرسل وكيله عنه في اليوم المعين بورقة التكليف يحكم في غيبته
- ١٣٠ - تقبل المعارضة في الحكم الصادر في غيبة أحد الاخصام في ظرف الثلاثة أيام التالية لإعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق وتستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أقرب جلسة تعقد وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة ويجب إعلانها للذعي بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة ولا تقبل المعارضة من الذعي بالحقوق المدنية (١)

(١) ذكره في ٢٧ شوال سنة ١٣٠٨ - ٤ يونيو سنة ١٨٩١

(المادة الثالثة) يجوز للضباط والصف ضباط والعساكر أن يقرروا المعارضة في الأحكام الجنائية أو استئنافها أمام أحد رؤساء الاقلام السردارية أو غيره ممن شتد به السردار لتلك بشرط أن يكون حائفا لليمين القانونية المقررة في المادة ٣٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية أمام المحاكم الاستئنافية الاهلية القائم بأعمال وظيفته في دائرتها وعلى الكاتب المذكور أن يبلغ المعارضة أو الاستئناف فور القلم النيابة العمومية بالمحكمة التي أصدرت الحكم الذي حصلت فيه المعارضة أو استأنف

ذكره في ٢٧ شوال سنة ١٣٠٨ - ٤ يونيو سنة ١٨٩١ بان إعلان الاوراق والاحكام للضباط والصف ضباط والعساكر الذين في الخدمة يكون بواسطة سردارية الجيش أمر عال

نحن ~~خبر~~ مصر

بمنا لإطلاع على أمرنا الصادرين في ١٣ محرمة ١٣٠١ - ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بالتصديق على قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنايات (معه)

١٣١ - يلزم أن تكون الجلسة علانية والا كان العمل لاغيا ويتلوفها الكاتب أوراق التحقيق ماعدا محاضر شهادة الشهود التي لا يصح ذكرها في المرافعة الا بعد سماع الشهادة ثم يقدم أحد أعضاء قلم النائب العمومي طلباته وبعد ذلك يسأل الرئيس المتهم عما اذا كان معترفا

وبناء على ما عرضه علينا نأظر الحاقية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

(مادة ١) اعلان الاوراق والاحكام بالضباط والصف والضباط والعساكر الذين في الخدمة يكون بواسطة سردارية الجيش سواء كانت متعلقة بمواد مدنية أو مواد جنائية فان كان من يراد اعلان اليه موجودا في جهة بعيدة عن مركز السردارية تعلن الورقة أو الحكم بواسطة الضباط الذي يعينه السردار لذلك ويشعر طارء الحاقية عنه ويكون الاجراء كذلك في تنفيذ ما يصدر من الاحكام على أحدتهم بقوية

(مادة ٢) تراعى في الاعلان والتنفيذ المواعيد والاصول المقررة في القوانين المنشار اليهما آنفا

(مادة ٣) يجوز لضباط والصف والضباط والعساكر أن يقرروا المعارضة في الاحكام الجنائية أو استئنافها أمام أحد رؤساء الاقلام بالسردارية أو غيره ممن ينتدبه السردار لذلك بشرط أن يكون خافا لليمين القانونية المقررة في المادة ٣٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية أمام المحكمة الابتدائية الاهلية للقائم بأعمال وظيفته في دائرتها وعلى الكاتب المذكور أن يبلغ المعارضة أو الاستئناف فوراً لقلم النيابة العمومية بالمحكمة التي أصدرت الحكم الذي حصلت فيه المعارضة أو استؤنف

(مادة ٤) يجوز للنه في المواد الجنائية من الضباط والصف وضباط والعساكر أن يوجروا من غيرهم في عمل المعارضة أو الاستئناف أو في المدافعة عنه بغير حضوره الا اذا أمرت المحكمة المنظورة بالدعوى بحضوره نفسه عند الاقتضاء

(مادة ٥) كل ما كان مخالفا لأمراً هنا يبدل لاغيا ولا يعمل به

(مادة ٦) على ناظرى المحررية والحاقية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه

بارتكاب الفعل المسند اليه أم لا فان أجاب بالايجاب تحكم المحكمة بغير مناقشة ولا مرافعة وأما اذا أجاب بالسلب فيشرح العضو المذكور التهمة ويقدم المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الختامية ثم تسمع شهادة شهود الاثبات ويكون توجيه الاسئلة للشهود من ذلك العضو أولاً ثم من المدعى بالحقوق المدنية ثم من المتهم ويجوز للعضو السابق ذكره وللدعي بالحقوق المدنية أن يستجوبا الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن أسئلة المتهم

١٣٣ - وبعد سماع شهادة شهود الاثبات يبدى المتهم أوجه المدافعة ويصير طلب شهود النفي واستجوابهم بعرفة المتهم أولاً ثم بعرفة من يكون حاضراً من أعضاء قلم النائب العموى وبعد بعرفة المدعى بالحقوق المدنية ويجوز للمتهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الاسئلة التي وجهها اليهم من كان حاضراً من أعضاء قلم النائب العموى أو المدعى بالحقوق المدنية

وبعد سماع شهادة شهود النفي يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العموى والمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب سماع شهادة شهود اثبات غير الشهود الاول وأن يطلب حضور الشهود الاول المذكورين لايضاح أو تحقيق الوقائع التي أدى شهود النفي شهادتهم عنها

١٣٤ - يجوز للحكمة في أى حالة كانت عليها الدعوى أن توجه للشهود أى سؤال يرى لها لزوم توجيهه اليهم لظهور الحقيقة أو تاذن للاخصام بذلك

و يجب عليها منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا
جائزة القبول

و يجوز لها أيضاً أن تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع يرى لها أنها
واضحة وضوحاً كافياً

و يجب على المحكمة أن تمتنع عن السأهل كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل
إشارة مما يترتب عليه اضطراب أفكاره أو تخوفه و عليها أيضاً أن تمتنع
توجيه أى سؤال مخالف للأداب أو محفل بالشرف إذا لم يكن له تعلق بوقائع
الدعوى أو بوقائع أخرى توقف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى

١٣٤ - لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا طلب ذلك فإن طلبه
يستجوبه أولاً المدافع عنه ثم من يكون حاضراً من أعضاء قلم النائب العموى
ثم المدعى بالحقوق المدنية

و إذا ظهر فى أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم
إيضاحات عنها من المتهم لتطهروا الحقيقة فتطلب المحكمة منه الالتفات إليها
وترخص له بتقديم تلك الإيضاحات

١٣٥ - بعد سماع شهادة شهود الإثبات وشهود النفي يجوز لمن
يكون حاضراً بالجلسة من أعضاء قلم النائب العموى والمدعى بالحقوق
المدنية وللمتهم أن يشكلم انما يلزم فى كل الاحوال أن يكون المتهم آخر من
يشكلم ويلزم أن يبين فى محضر الجلسة أن الاجراءات السابقة ذكرها صار
استيفاءً

١٣٦ - تعتمد في مواد المخالفات التي تقع فيما يتعلق بأوامر الضبطية المحاضر التي يحررها المأمرون المختصون بذلك الى أن يثبت ما ينفيها

١٣٧ - تكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية أو أحد أعضاء قلم النائب العمومي أو المتهم

١٣٨ - اذا كلف أحد الشهود بالحضور وتخلّف عنه جاز الحكم عليه بناء على طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومي بدفع غرامة من عشرة قروش الى خمسين قرشاً يونانياً في أول مرة ثم يكلف بالحضور ثانياً فان تأخر أيضاً جاز القبض عليه واحضاره قهراً والحكم عليه بغرامة من عشرين قرشاً يونانياً الى مائة قرش أو بالحبس من يوم الى ثلاثة أيام

١٣٩ - اذا حضر في ثاني مرة بناء على تكليفه بذلك من حكم عليه من الشهود بدفع غرامة بسبب تخلّفه عن الحضور في أول مرة وأبدى أعذاراً صحيحة جازت معاقبته من الغرامة بعد سماع أقوال أحد أعضاء قلم النائب العمومي

١٤٠ - ومع ذلك اذا رأت المحكمة أن حضور الشاهد لم يكن ضرورياً لظهور الحقيقة جاز لها في كل الاحوال أن تصرف النظر عن حضوره وتستمر على التحقيق من وقت تخلّفه في أول مرة وفي هذه الحالة يجوز الطعن في الحكم الصادر على الشاهد ويكون ذلك بالطرق المعتادة المتعلقة بالمعارضة

ويقبل الاستئناف في كل الاحوال في الاحكام الصادرة على الشهود بمقتضى المادتين السابقتين والمادة الآتية

١٤١ - اذا حضر من دعى الشهادة وامتنع عن المجاورة أمام محكمة المخالفات يحكم عليه بدفع غرامة مائة قرش ويجوز للقاضي أن يحكم عليه أيضا بالحبس من يوم إلى أسبوع فضلا عن الغرامة

١٤٢ - يجب على الشهود الذين تجاوز سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا عينا على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره والا كان العمل لاغيا

١٤٣ - يقيد كاتب المحكمة أسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل كل منهم وملخص أقواله

١٤٤ - اذا كانت الواقعة تستوجب العقاب بالحبس فيقيد الكاتب المذکور شهادة الشهود بتماها وتحفظ ورقة قيدها مع أوراق الدعوى بعد التصديق عليها من القاضي

١٤٥ - اذا رأى لقاضى المخالفات أن الواقعة غير ثابتة أو لا تعد مخالفة وليس فيها شبهة جنحة ولا جناية وجب عليه أن يحكم ببراءة المتهم ويسوغ له أن يحكم فى التضمينات التى يطلبها بعض الاخصام من بعض بشرط مراعاة حدود اختصاص محكمة المواد الجزئية

١٤٦ - اذا رأى القاضى المذکور وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو جناية فيحكم بعدم اختصاصه ويرسل الاوراق لقلم النائب العمومى لكي يعمل بموجب أحكام المادة ١٦ من الباب الثالث من هذا القانون (دكرتو ١٦ محرم سنة ١٣١٤ - ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦)

١٤٧ - كل حكم يصدر بعقوبة يلزم أن يكون مشتملا على بيان الواقعة التي استوجبت العقوبة وعلى نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان الحكم لاغيا

١٤٨ - يجب اصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة أو في الجلسة التالية لها بالأكثر

١٤٩ - يجب على كاتب الجلسة أن يجري امضاء نسخ الاحكام الاصلية في اليوم التالي ليوم النطق بها في الجلسة والا يحكم عليه قاضي المخالفات بغرامة قدرها مائة قرش ديواني بعد سماع أقوال أحد أعضاء قلم النائب العمومي

١٥٠ - يقبل الاستئناف في الاحكام الصادرة في المخالفات اذا كانت صادرة بالجلس أو اذا كان طلب الاستئناف مبني على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها (١)

(١) بمقتضى دكرينو ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٦ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ (المادة ١٦) المختص بالتنظيم جميع الاحكام في مواد مخالفات لوائح التنظيم يجوز استئنافها

الاحكام التي تصدر من مأموري مراكز بلدية المحلود في المخالفات التي تقع في دائرة اختصاصهم لا تستأنف الا اذا كانت صادرة بالجلس ويرفع الاستئناف في هذه الحالة أمام محكمة اصوان الجزئية (المادة الثانية من دكرينو ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣١٠ - ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣)

١٥١ - استئناف الحكم بوقف تنفيذه وبطلب الاستئناف
بتقرير يكتب في قلم كاب المحكمة في ظرف الثلاثة أيام التالية لصدور الحكم
المستأنف اذا كان بمواجهة الخصام وأما اذا كان صادرا في غيبة بعضهم
ففي ظرف الثلاثة أيام التالية لانقضاء ميعاد المعارضة (١)

١٥٢ - يرفع الاستئناف للمحكمة المخن وبطلب حضور الخصام
أمامها بجمع ثلاثين أيام كاملة بمعرفة قلم النائب العمومي (٢)
ويكون الاجراء أمام المحكمة المذكورة بمراعاة الاصول والقواعد المقررة
في الباب الثاني من هذا الكتاب

(١) بالنسبة للاجراء آتت الازمات باعمالها بمعرفة الضباط والساكنين في المحلة
لاجل رفع الاستئناف (أقطر المادة ٢ من دكرينو ٢٧ شوال سنة ١٣٠٨ - ٤ يونيو
سنة ١٨٩١ تحت المادة ١٣٠ من هذا القانون)

(٢) بموجب دكرينو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ الوارد
تحت المادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم استئناف الاحكام الصادرة من محاكم الامور
الجزئية في مواد المخالفات يرفع الى المحكمة الابتدائية التابعة لهاتيك المحاكم

بموجب المادة ١٨ من لائحة التنظيم الصادر عليها دكرينو ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٦
- ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ يرفع استئناف الاحكام الصادرة في مواد المخالفات
لايئة التنظيم الى المحكمة الاستئناف وهي تحكم فيه بوجه الاستعجال

الباب الثاني (في محكمة الجنج)

١٥٣ - تحكم محكمة الجنج في المواد التي تعذ جنحة بمقتضى نص في القانون ولم تكن من خصائص قاضى الامور الجزئية بموجب امرنا الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ (١)

(دكرينو ٣ ذى الحجة سنة ١٣٠٨ - ٩ يوليوس سنة ١٨٩١)
١٥٤ - تحال الدعوى على محكمة الجنج بناء على امر يصدر من قاضى التحقيق أو أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء قلم النائب العمومى أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية

١٥٥ - تتركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون منهم قاضى التحقيق الذى نظر الدعوى أولا ولا القضاة الذين حكموا فى أودة المشورة كما ذكر فى المادة ١٢٢ وتحكم بأغلبية الآراء (١)

(١) ألغيت المادتان ١٥٣ و ١٥٥ بموجب دكرينو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ الواردة تحت المادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم التى تخول لقضاة المواد الجزئية حق الحكم فى كافة الجنج

(أنظر أيضا دكرينات ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ و ٢٦ يونيو سنة ١٨٩٥)

المادة الرابعة من دكرينات ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ و ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ و ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ و ٢٦ يونيو سنة ١٨٩٥ التى عدلت بعضها البعض بالتابع هذه هى نصها
يحكم قاضى الامور الجزئية فى المواد التى من خصائصه بمقتضى القانون ويتحكم أيضا فى المخالفات وكافة الجنج المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى أوامر ولوائح خصوصية ماعدا الجنج التى تكون من خصائص جهة مخصوصة بمقتضى نص صريح الجنج (أنظر باقى المادة تحت المادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم)

١٥٦ - تكليف المدعى عليه بالحضور يكون بميعاد ثلاثة أيام كملته غير مواعيد المسافة وذلك فيما عدا حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فإنه لا يكون فيها التكليف بالحضور بميعاد وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة

١٥٧ - يجب على المتهم بفعل جنة تستوجب العقوبة بالحبس أن يحضر بنفسه

وأما في الأحوال الأخر فيجوز له أن يرسل وكيل عنه وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره بنفسه (١)

١٥٨ - إذا لم يحضر المتهم بنفسه ولم يرسل وكيل عنه على حسب المقرر في المادة السابقة يجوز للحكم في غيبته بعد الاطلاع على الأوراق (١)

١٥٩ - تقبل المعارضة بالكيفية وفي المواعيد المقررة بالمادة ١٣٠ وتستأنز ضمن التكليف بالحضور في أول جلسة

١٦٠ - تكون الجلسة علانية والا كان العمل باطلا ما لم تأمر المحكمة بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية محافظة على الحياء ومراعاة للأداب

وبعد ذلك يكون الاجراء على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣١ والمواد التالية لها

(١) المادة الرابعة من دكريتو ٢٧ شوال سنة ١٣٠٨ - ٤ يونيو سنة ١٨٩٩ يجوز لهم في المواد الجنائية من الضباط والصف ضباط والعساكر أن يوكل منه غيره في عمل المعارضة أو الاستئناف أو في المناقعة منه بشرط حضوره إلا إذا أمرت المحكمة المنظورة بها الدعوى بحضوره بنفسه عند الاقتضاء

١٦١ - والاحكام المقررة في الباب الاول من هذا الكتاب تتبع
أيضا في مواد الجرح ما لم يوجد نص صريح يخالف لها

١٦٢ - يجوز لرئيس المحكمة بناء على ما لهن السلطة المطلقة أن
بأمر تلاوة أى ورقة يرى له لزوم تلاوتها

١٦٣ - اذا لم يحضر الشهود في الجلسة يجوز لكل من رئيس
المحكمة وأعضاء قلم النائب العموى والاخصام أن يتلوا المحاضر التي صار
تحريرها في أثناء التحقيق بشهادتهم
وكذلك يجوز لمن ذكر تلاوة تقارير أهل الخبرة أو غيرهم من الشهود
الذين تختلفواعن الحضور

١٦٤ - اذا رفعت الدعوى على المتهم للمحكمة في حالة مشاهدته
متلبسا بالجناية وطلب اعطائه ميعادا التحضير المدافعة عن نفسه تأذنه
المحكمة بميعاد ثلاثة أيام بالاقل

فإذا لم يطلب المتهم ميعادا ورأت المحكمة أن الدعوى غير صالحة للحكم
تأمر بتأخيرها لاحدى الجلسات القريبة لزيادة التحرى والتحقيق وتبقى
في هذه الحالة المتهم بالسجن أو تأمر بالافراج عنه مؤقتا اذا اقتضى الحال
ذلك سواء كان بضملة أو غيرها

١٦٥ - يطلب حضور الشهود على يد محضر الا في حالة مشاهدة
الجاني متلبسا بالجناية فانه يجوز رفعها لطلب حضورهم شفاهها بواسطة أحد
مأمورى الضبطية القضائية أو مأمورى الضبط والربط أيأ كان

وبعد المجاوبة منهم بأنهم حاضرون عند مذاكرتهم باسمائهم يقادون لاودة تخصص لهم ولا يخرجون منها بالتوالي الا لتأدية الشهادة أمام المحكمة ومن تسمع شهادتهم يبقى في قاعة الجلسة حين قفل باب المرافعة ما لم ترخص لهم المحكمة بعبارة صريحة بالخروج ويجوز أن يطلب صرفهم في أثناء سماع شهادة شاهد آخر ويصدر أمر بذلك وتسوغ مواجهتهم مع بعضهم

١٦٦ - من تخلف عن الشهود عن الحضور أمام محكمة الجنح يحكم عليه في أول مرة بعد تكليفه به على يد محضر أو شفاها بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية أو مأموري الضبط والربط في حالة مشاهدة الجناني متلبسا بالجناية كما ذكر في المادة ١٦٥ بدفع غرامة من مائة قرش وقرش الى ألفي قرش ويكون الحكم بذلك بناء على طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومي واذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يجوز القبض عليه واحضاره قهرا فضلا عن الحكم عليه بغرامة من مائتي قرش ديواني الى ثلاثة آلاف قرش أو بالحبس من ثمانية أيام الى خمسة عشر يوما

١٦٧ - من حكم عليه من الشهود بالغرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة ثم حضر بناء على تكليفه في المرة الثانية وأبدى أعذارا صحيحة تجوز معاقبته من الغرامة بناء على طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومي

١٦٨ - اذا حضر من دعي للشهادة وامتنع عن المجاوبة أمام محكمة الجنح يحكم عليه بدفع غرامة من مائتي قرش وقرش الى ثلاثة آلاف قرش ديواني ويجوز زيادة على ذلك الحكم عليه أيضا بالحبس من ثمانية أيام

الى شهر انما لا يحكم بعقوبة ما على الاشخاص المزمين بمقتضى
المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات يكتمان الاسرار التي ائتمنوا عليها بسبب
صناعتهم ولا على الاشخاص المعافين من أداء الشهادة في الاحوال المبينة
في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون
المرافعات في المواد المدنية والتجارية

١٦٩ - يقيد كاتب الجلسة أسماء الشهود وألقابهم وصناعة
كل منهم ومحله وشهادتهم ويصدق الرئيس على هذه الشهادة وتحفظ
في أوراق القضية (ذكر يتو ٣ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ - ٩ يوليه سنة ١٨٩١)

١٧٠ - يصدر الحكم فوراً اذا كان المتهم مسجوناً فاذا لم يكن
مسجوناً يجوز تأخير الحكم الى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك
وبلزم أن يكون مستقلاً على البيانات المذكورة في المادة ١٤٧

١٧١ - اذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب القانون عليها
أو سقط الحق في إقامة الدعوى بها بمضي المدة الطويلة تحكم المحكمة ببراءة
المتهم ويجوز لها أن تحكم أيضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض الاخصام
من بعض

١٧٢ - أما اذا كانت الواقعة ثابتة وتعدّ جنة فتحكم المحكمة
بالعقوبة وتحكم في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية
وتكون الاجراء كذلك اذا ظهر أن الواقعة الموصوفة بكونها جنة
لم تكن الا مخالفة

١٧٣ - وأما إذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية فتحكم المحكمة بعدم اختصاصها بها وتحميل الخصام على قلم النائب العمومي لاجراء ما يلائم (ذكر يثو ١٦ محرم سنة ١٣١٤ - ٢٧ يولييه سنة ١٨٩٦)

١٧٤ - يجوز استئناف الاحكام الصادرة في مواد الجنج عدا ما استثنى في الوجه الثاني من المادة الآتية

(ذكر يثو ٣ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ - ٩ يولييه سنة ١٨٩١)

١٧٥ - رفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف في سائر الاحوال التي لم يرد عنها نص مخالف لذلك في المادة السادسة من أمرنا المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ولا يجوز طلب الاستئناف الا لاشخاص الآتي ذكرهم

أولا - المتهمون

ثانيا - الاشخاص المسؤولون عن حقوق مدنية والمدعي بالحقوق المدنية فيما يختص بحقوقهم دون غيرها وذلك فيما اذا كان المبلغ الذي يطالب به المدعي بالحقوق المدنية يزيد عن ألف قرش ديواني

ثالثا - رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية أو النائب العمومي المذكور (١). (ذكر يثو ٣ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ - ٩ يولييه سنة ١٨٩١)

(١) الصادرة الاولى من المادة ١٧٥ الجديدة تعدلت بالكيفية الآتية بموجب المادة السادسة من الاوامر العالية الصادرة في ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ و ٧ دسمبر سنة ١٨٩٢ و ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٥

(المادة السادسة) استئناف الاحكام الصادرة من محاكم الامور الجزئية في مواد الجنج أو المخالفات ورفع الى المحكمة الابتدائية التابعة لها تلك المحاكم ومع ذلك يرفع الاستئناف في مواد الجنج لمحكمة الاستئناف مباشرة في الاحوال الآتية بيانها وهي (بعد)

١٧٦ - ألغيت بذكر بتاريخ ٣ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ - ٩ يوليوس سنة ١٨٩١
 ١٧٧ - يطلب الاستئناف من المحكوم عليه والاشخاص
 المسؤولين عن حقوق مدنية والمدعى بالحقوق المدنية ورئيس قلم النائب
 العمومي بالمحكمة الابتدائية في ظرف عشرة أيام بالاكتر والاسقط الحق فيه
 ويتبدئ هذا الميعاد من يوم صدور الحكم الا في حالة صدوره غيابيا
 فلا يتبدئ فيما يتعلق بالمهم الا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة
 وطلب الاستئناف من النائب العمومي ينبغي أن يكون في ميعاد ثلاثين
 يوما من وقت صدور الحكم المراد استئنافه

(ذكر بتاريخ ٣ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ - ٩ يوليوس سنة ١٨٩١)
 ١٧٨ - طلب الاستئناف من المحكوم عليه أو المدعى بالحقوق
 المدنية أو من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية يكون بتقرير
 يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف (١)

أولا - في الاحوال التي يحكم فيها بالمحبس مدة تزيد على سنة واحدة
 ثانيا - في الاحوال التي يكون فيها رفع الاستئناف من النيابة العمومية بشرط
 أن يزيد الحد الأقصى المقرر في القانون للعقوبة على ستة واحدة حسبما
 تنبئ به - لا يقبل استئناف الاحكام الصادرة من محكمة اصحوان في مواد
 الجفج الا اذا كانت تلك الاحكام صادرة بالمحبس مدة تزيد على خمسة عشر يوما ويرفع
 الاستئناف في هذا الحالة للمحكمة المؤلفة بالكيفية المبينة في المادتين السابقتين من ذكره
 ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣١٠ - ١٢ يوليوس سنة ١٨٩٣

(١) بخصوص الاجراءات اللازمة اتباعها بمعرفة الضباط والعساكر لاجل رفع
 الاستئناف (أنظر المادة ٣ من ذكره بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٣٠٨ الواردة تحت المادة ١٣٠
 من قانون تحقيق الجنايات)

وأما طلب الاستئناف من النائب العمومي فيكون بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة الاستئناف التي يكون الحكم فيها من خصائصها

١٧٩ - طلب الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم الا في حالة صدوره بالحبس فيموز تنفيذ في الحال اذا كان المتهم من المشتريين أو اذا كانت الجثة مصرية (ذكر يتو ٣ المجسنة ١٣٠٨ - ٩ برليه سنة ١٨٩١)

١٨٠ - ومع ذلك اذا كان الحكم الابتدائي صادرا بتبرئة المتهم يفرج عنه على الفور ولو طلب استئناف ذلك الحكم

١٨١ - فان كان الحكم صادرا بعقاب المتهم وكان المتهم محبوسا يتقل لدار السجن الكائن بالجهة الموحدة فيها محكمة الاستئناف يناله على طلب رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت اعلان طلب الاستئناف وعلى كاتب المحكمة المذكورة أن يسلم في ذلك الميعاد أوراق الدعوى الى قلم النائب العمومي بها وهو يرسلها على الفور لقلم النائب المذكور بمحكمة الاستئناف

١٨٢ - يكون تكليف الخصام بالحضور أمام محكمة الاستئناف بناء على طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومي بالمحكمة المذكورة بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير موعيدا المسافة

ولا يجوز طلب حضور أي شاهد أمام محكمة الاستئناف الا اذا أمرت بذلك

١٨٣ - يقدم طلب الاستئناف بحسب الاحوال الى محكمة الجنح
أولى جلسة الدائرة المشكلة بمحكمة الاستئناف للحكم فى ثانى درجة فى مواد
الجنح ويكون ذلك فى أثناء الثلاثين يوما التى رفع فيها الطلب المذكور
وتكون هذه المدة مراكبة من ثلاثة قضاة

(ذكر بتو ٣ المجلة سنة ١٣٠٨ - ٩ يولية سنة ١٨٩١)

١٨٤ - يقدم أحد القضاة المركبة منهم الدائرة المنوط بها الحكم
فى ثانى درجة فى مواد الجنح تقريراً عن القضية للدائرة المذكورة وبعد
تقديم هذا التقرير تسمع أقوال طالب الاستئناف والوجه المستند عليها
فى طلبه ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصام ويكون المتهم آخر من يتكلم انما
يلزم أن يكون سماع الأقوال والتكلم قبل ابداء رأى من مقدم التقرير
وباقي الأعضاء

١٨٥ - يسوغ فى كل الاحوال لمحكمة الاستئناف أن تأمر
باستيفاء التحقيق أو بسماع شهادة شهود اذارأت لزوماً لذلك
وتتبع بالمحكمة المذكورة الاحكام المقررة فى المواد ١٦٦ و ١٦٧

١٦٨ و

١٨٦ - تجوز المعارضة فى الاحكام الصادرة من ثانى درجة بناء
على طلب الاستئناف فى غيبة بعض الخصام بشرط تقديمها بالكتابة
وفى المواعيد المقررة فى المادة ١٣٠ (١)

(١) يقتضى نص المادة ١٨ من ذكر بتو ٢٩ فى المجلة سنة ١٣٠٦ - ٢٦ أغسطس
سنة ١٨٨٩ الاحكام التى تصدر من محكمة الاستئناف بالكتابة فى مواد المخالفات للاجبة
التنظيم ليست قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة

وتستأنز المعارضة ضمنا التكليف بالحضور الى أقرب جلسة واذا لم يحضر الخصم الذي قدمها تعتبر كأنهم لم تكن ولا يجوز الطعن في الحكم الذي يصدر في غيبه بعد ذلك الا أمام محكمة النقض والابرام كلقرر في مائتي ٢٢٠ و ٢٢١

١٨٧ - تتبع في محكمة الاستئناف الاحكام المقررة في المواد ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ من هذا القانون

١٨٨ - اذا ترا آى المحكمة الاستئناف أن الواقعة جنائية تصدر أمر السجن المتهم ان لم يكن مسجوناً وتحيله على قلم النائب العموى وهو يرفع الدعوى الى محكمة الجنايات في أول درجة اذا سبق تحقيقها معرفة قاضى التحقيق والا فيرفعها للقاضى المذكور اذا لم يسبق تحقيقها

الباب الثالث

(في محاكم الجنايات)

(الفصل الاول - في المحاكم الابتدائية للجنايات)

١٨٩ - المحكمة الابتدائية تحكم في أول درجة بهيئة محكمة جنائيات في الافعال التى تعد جنائية بمقتضى نص في القانون (١)

(١) تحكم المحكمة المختصة بالمشكلة باصوان في المواد الجنائية في كافة الجفع وكذلك في جنائيات السرقة البينة في المواد ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩١ من قانون العقوبات (مادة ٥ من دكرينو ٢٨ القلم سنة ١٣١٠ - ١٣ يونيو سنة ١٨٩٣)

- ١٩٠ - تحال الدعوى على محكمة الجنايات في أول درجة بمقتضى أمر يصدر بالاحالة من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة
(ذكرتو : المجلد ١٢١٢ - ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥)
- ١٩١ - تتركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون من ضمنهم قاضى التحقيق الذى تظر الدعوى من قبل

(الفرع الاول - فى الاجراءآت التى تحصل قبل انعقاد الجلسة)

- ١٩٢ - على رئيس قلم النائب العموى بالمحكمة الابتدائية أن يعلن للنه ما باتى
- أولا - ورقة الاتهام التى يحررها ويضع عليها امضاءه رئيس القلم المذكور أو أجدوكلائه وتكون مشفلة على بيان نوع الجناية المبنية عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الاحوال التى يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التى يطلب الحكم بمقتضاها ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل واذا كان التحقيق حصل بحرفة قاضيه فيعلن مع تلك الورقة الامر الصادر بالاحالة
- ثانيا - محاضر وتقارير أهل الخبرة وشهادة الشهود ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط أو سهو فى نسخ الاوراق المذكورة
- ثالثا - ورقة التكليف بالحضور ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام كاملة

رابعاً - أسماء الشهود الذين يريد احضارهم ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقل

(دكرينور ٤ المجلة سنة ١٣١٢ - ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥)

١٩٣ - يجب أيضاً على كل من المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن للاخر قائمة أسماء شهوده بواسطة محضر قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقل ويجزى بهارئيس قلم النائب العموى أو وكيله بتقرير بحور بقلم كاتب المحكمة

١٩٤ - يطلب حضور الشهود قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقل خلاف مواعيد مسافة الطريق

١٩٥ - يجوز اطلاع المدافعين عن الانحصام على أوراق القضية كلما طلبوا ذلك بحيث يكون اطلاعهم عليها في قلم كاتب المحكمة بدون نقلها منه الا اذا اقتضت أعمال المحكمة نقلها

فان لم يعين المتهم مدافعا عنه عند تكليفه بالحضور يعين المدافع المذكور بعرفة رئيس المحكمة من تلقاء نفسه

(الفرع الثانى - فى الاجراءات التى تحصل بالجلسة)

(وفى فحص الاوراق وفى الحكم)

١٩٦ - يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا أغلال انما تجرى عليه الملاحظة والمراقبة اللازمة ويثبت أنه هو بعينه متى أقادعن اسمه ولقبه وسنه وصنعتة ومحل سكنه ومحل ولادته

١٩٧ - يجب أن يكون للتهم من يساعده في المدافعة عنه والا كان العمل باطلا

١٩٨ - يلزم أن تكون الجلسة علانية والا كان العمل لاغيا ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بنظر الدعوى في جلسة سرية كالمبين في العبارة الاولى من المادة ١٦٠

١٩٩ - على كاتب المحكمة أن يتلو ورقة الاتهام (ذكر بتوء الجلسة سنة ١٣١٢ - ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥)

٢٠٠ - بعد تلاوة ورقة الاتهام يحصل الشروع في الاجراءات اللازمة كالمبين في العبارة الثانية من المادة ١٦٠ وتقدم الاوراق الدالة على الثبوت أو النفي الى الانحصام والشهود في أثناء المرافعة اذا اقتضى الحال ذلك

٢٠١ - تسمع شهادة الشهود على حسب الاصول المقررة في المادة ١٦٥ انما يجوز لكل من رئيس قلم النائب العمومي أو وكيله الحاضر في الجلسة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما يخص كلامهم أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم اتباعا للمادة ١٩٢

وتحكم المحكمة في حال انعقاد الجلسة في هذه المعارضة كما تحكم أيضا فيما يرفع من أوجه تجريح الشهود أو أهل الخبرة

٢٠٢ - اذا لم يحضر أمام محكمة الجنايات في أول درجة من كلف بالحضور لاداء الشهادة أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة تبسع في حقه

الاصول المقررة في المواد ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و يجوز أن تراد الغرامة التي يحكم بها على الشاهد الذي تخلف عن الحضور الى أن تبلغ أربعة آلاف قرش ديواني ولو كان التخلف عن الحضور بعد التكليف به في أول مرة وفضلا عن ذلك يجوز ابلاغ مدة الحبس الى شهر في حالة التخلف عن الحضور بعد التكليف به في ثاني مرة

وأما انا كان الشاهد اللازم الحكم عليه بذلك ممن حضر وامتنع عن أداء الشهادة فيجوز ابلاغ الغرامة الى أربعة آلاف قرش ديواني ومدة الحبس الى شهرين

ويبيع في الجنايات ما هو مقرر في المادة ١٤٢

٢٠٣ - لا يجوز اخراج المتهم من قاعة الجلسة في أثناء المرافعة لاي سبب كان ما لم يحصل منه تشويش زائد

٢٠٤ - الاحكام المقررة في المواد ١٤٧ و ١٦٩ و ١٧٩ و ١٨٠ من هذا القانون تنبع أمام محكمة الجنايات في أول درجة (ذكر بنو ٢ نكاحه سنة ١٣٠٨ - ٩ بوليه سنة ١٨٩١)

٢٠٥ - تكون المرافعة والمناقشة بالكيفية والشرائط المقررة في المادة ١٣١ من هذا القانون والمواد التالية لها

وبعد سماع ما يديه من الطلبات والاقتوال وأوجه المدافعة والاجابات كل من رئيس قلم النائب العمومي أو وكيله والمدعي بالحقوق المدنية والمتهم والاختصاص المسؤولين عن حقوق مدنية ان كانوا يجنب يكون المتهم دائما آخر من يتكلم بقرر رئيس المحكمة بقفل باب المرافعة

- ٢٠٦ - تشرع المحكمة في المداولة فوراً بعد قفل باب المرافعة وتصدر الحكم في الجلسة عينها
- ٢٠٧ - يجب على المحكمة في مواد الجنائيات التي تستوجب الحكم بالقتل على حسب الشريعة الاسلامية الغراء أن تستعفى قبل الحكم منقياً الجهة الكائنة فيها
- ٢٠٨ - ويجب عليها ذلك أن ترسل الى المفتي أوراق الدعوى ويلزم ردها اليها في ظرف ثمانية أيام بالاكثر معصوبة برأيه
- ٢٠٩ - وبعد أخذ رأى المفتي تحكم المحكمة بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات
- ٢١٠ - اذا رأت المحكمة أن الواقعة غير ثابتة أو لا تعد جنائية ولا بخسة أو أنها مجرد مخالفة تحكم ببراءة المتهم ويحصل الافراج عنه فوراً ان لم يكن مجسوساً لسبب آخر
- وتحكم المحكمة في التضمنات التي يطلبها بعض الاخصام من بعض ويكون حكمها في ذلك في نفس الحكم الذي تصدره بمعاذ كراتنا
- ٢١١ - واذا تراى للمحكمة أن هناك جنحة تحكم بالعقوبة المقررة بالقانون وتفصل في مسألة التضمنات وتحكم على المتهم بالمصاريف كلها أو بعضها انما يجب عليه في حالة ما اذا حكمت على المتهم ببعض المصاريف أن تميزان كانت الحكومة تلتزم بالباقي أو المدعى بالحقوق المدنية
- ٢١٢ - أما اذا تراى للمحكمة المذكورة أن هناك جنابة فتحكم بالعقوبة المقررة في القانون وتحكم على المتهم بجميع المصاريف وتفصل في الحكم عنه في التضمنات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية

(الفصل الثاني - في محكمة الاستئناف للجنايات)

٢١٣ - استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات في أول درجة يرفع الى محكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية الصادرة منها الحكم المستأنف

وتركب محكمة الاستئناف من خمسة قضاة فيما يتعلق بالجنايات التي يعاقب عليها القانون بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبد أو السجن المؤبد أو النفي المؤبد وفي غير ذلك من الاحوال تكون مركبة من ثلاثة قضاة (ذكر يتو ٣ المجلة سنة ١٣٠٨ - ٩ يولييه سنة ١٨٩١)

٢١٤ - لا يقبل الاستئناف الا من الاشخاص الاتي ذكرهم أولا - المحكوم عليه

ثانيا - الشخص المسؤول عن الحقوق المدنية والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقهما فقط وذلك اذا كان المبلغ الذي يطالب به المدعى بالحقوق المدنية يتجاوز الالف قرش ديواني

ثالثا - رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية أو النائب العمومي المذكور (ذكر يتو ٤ المجلة سنة ١٣٠٨ - ٩ يولييه سنة ١٨٩١)

٢١٥ - يطلب الاستئناف بالكيفية وفي المواعيد المقررة في مادتي ١٧٧ و ١٧٨ من هذا القانون

٢١٦ - يؤجل تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات الى انقضاء المواعيد المذكورة في المادة السابقة وانتهاء نظر الدعوى بمحكمة الاستئناف

٢١٧ - ومع ذلك إذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم فيضير
الافراج عنه فورا ولو طلب استئناف ذلك الحكم بشرط أن يحضر أمام
محكمة الاستئناف إذا اقتضى الحال ذلك

وأما إذا لم يكن الحكم صادرا ببراءة المتهم فيكون الاجراء على حسب
القواعد المقررة في المادة ١٨١

٢١٨ - تقدم الدعوى الى محكمة الاستئناف ثم يصير استيفاء
الاجراءات اللازمة بالجلسة على حسب الاصول المقررة في المواد ١٧٠
و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و الاحكام المقررة في المواد ١٨٥ و ١٩٥ و
١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢١٠ و
٢١١ و ٢١٢ تتبع أيضا في محكمة الاستئناف عندما انعقدت بهيئة
محكمة الجنايات في ثاني درجه

٢١٩ - اذا رأت محكمة الاستئناف لزوما سماع شهادة شهود
فتتبع ما هو مقرر في المادة ٢٠٢ اذا اقتضى الحال ذلك

٢٢٠ - يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العمومي والمحكوم عليه
والمسؤل عن الحقوق المدنية والدعوى بما فيها يختص بحقوقهما فقط أن
يطعن في الاحكام الصادرة في ثاني درجة سواء كانت من المحاكم الابتدائية
في مواد الجناح أو من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات أو الجناح ويقدم طعنه
الى محكمة الاستئناف المذكورة منعقدة بهيئة محكمة تنقض وابرام كاندون
في المادة الحادية والعشرين من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
ولا يجوز هذا الطعن الا في الاحوال الثلاثة الآتية

أولاً - اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم
ثانياً - اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار
اثباتها في الحكم

ثالثاً - اذا وجد وجه من الالوجه المهمة لبطلان الاجراءات
أول الحكم (١)

٢٢١ - يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة
في ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة بعد صدور الحكم ويلزم بيان الاسباب
التي بني عليها الطعن في هذا الميعاد أيضاً والاستقط الحق فيه ولا يجوز
ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة خلاف الاسباب التي سبق بيانها في الميعاد
الذي سبق ذكره

وعلى قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم
في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره

ويكلف المتهم أو المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء
النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة

وإذا لم يتبين أسباب الطعن في الميعاد المقرر أو اقتصر من رفعه على بيان
وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة
العمومية بدون مراقبة (ذكر بتاريخ ٢٧ رجب سنة ١٣١٢ - ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥)

(١) بموجب المادة التاسعة من دكر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣١٠ - ١٢ غزوه
سنة ١٨٩٣ لا يقبل الطعن أمام محكمة النقض والابرار في الاحكام الصادرة من محكمة
تأني درجة المشكلة بالصوان

٢٢٢ - تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن عند الاقتضاء بعدم سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الاخصام أو وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الاولى الميينة في المادة ٢٢٠ وأما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية أخرى اذا كان قد سبق الحكم فيها نهائيا من احدى المحاكم الابتدائية والا فصيلها على محكمة الاستئناف فتحكم فيها بحكم جديد بهيئة غير الهيئة الاولى

واذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والبرام في القضية عنها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة في أصل الدعوى بحكم انتهايا (ذكر في ٢١ رجب سنة ١٣١٢ - ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥)

٢٢٣ - الاحكام الصادرة بعقوبة بسبب ارتكاب جنابة وصارت في قوة الاحكام الانتهاية تنشر بناء على طلب قلم النائب العمومي بواسطة لصق صورها على باب قاعة الجلسات بمحكمة الاستئناف في مواد الجنايات أو في جميع الاماكن الأخر المعينة في القانون وعلى باب أعظم محل للإدارة في مركز المديرية أو في البلد أو في القرية التي وقعت فيها الجنابة

(الفصل الثالث)

(في الاحكام التي تصدر من أول درجة أو ثاني درجة في غيبة المتهم)

٢٢٤ - اذا لم يتيسر القبض على المتهم أو قبض عليه وفر قبل حضوره أمام محكمة الجنايات في أول درجة تحكم المحكمة المذكورة في غيبته اذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة

٢٢٥ - تعلق ورقة التكليف بالحضور في الاماكن المذكورة في المادة ٢٢٣ وتشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب قلم النائب العمومي قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام ويقوم التعليق والنشر تمام الاعلان (ذكر يتواء المجلسة ١٣١٢ - ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥)

٢٢٦ - لا يجوز لاحد أن يحضر أمام محكمة الاستئناف في مواد الجنايات ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك اذا كان المتهم غائبا عن القطر المصري أو ادعى عدم امكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه أن يمدى عذره ويثبت أنه عذر مقبول فاذا حكمت المحكمة بان العذر مقبول تأمر بتأجيل الحكم في أصل الدعوى وتعين ميعادا لحضور المتهم فيه أمامها

٢٢٧ - تنلى في الجلسة ورقة الاتهام والحاضر المثبتة لحضور التعليق والنشر المقررين في المادة ٢٢٥ في الميعاد المعين قانونا ثم يطلب رئيس قلم النائب العمومي أو وكيله الحكم بالعقوبة ويبدى المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته وبعد ذلك تحصل المداولة بالمحكمة ويصير اطلاعها على أوراق التحقيق ثم تحكم في التهمة وفي التضمينات ان كل لها وجه (ذكر يتواء المجلسة ١٣١٢ - ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥)

٢٢٨ - اذا حكم على المتهم في غيبته وتحصل المدعى بالحقوق المدنية على الزامه بالتضمينات فيجب على المدعى المذكور أن يقدم كفيلا ليتمكن تنفيذ ما يختص به من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف

٢٢٩ - لا يكون للكفالة تأثير الا في مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم من محكمة الاستئناف في غيبة المتهم

٢٣٠ - اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه في أثناء مدة الخمس سنين المقررة في المادة السابقة بعدا الحكم فيما يختص بالتضمنيات فاذا حكم على المتهم بجوز للحكمة تعديل الحكم السابق ولو سبق تنفيذ وتأم في هذه الحالة برد ما دفع زيادة على المستحق وفي حالة براءة المتهم تأمر بردي جميع التضمنيات ان سبق تحصيلها

٢٣١ - اذا توفي من حكم عليه في غيبته في أثناء مدة الخمس سنين السابق ذكرها ولم تقدر التضمنيات فيحصل تقديرها بمعرفة المحكمة في وجه الورثة

واذا سبق دفع تلك التضمنيات يجوز للورثة أن يطلبوا تعديل الحكم ورد ما يلزم رده اليهم كللقرر في المادة السابقة

٢٣٢ - وأما اذا توفي من حكم عليه في غيبته بعد انقضاء مدة الخمس سنين المذكورة أو حضر من تلقاء نفسه أو قبض عليه وصدر الحكم عليه عند اعادة النظر فيه فلا يجوز الطعن في الحكم الاول فيما يختص بالتضمنيات ويعتبر تقديرها قطعيا اذا سبق حصوله

فاذا صدر الحكم عند اعادة النظر فيه ببراءة المتهم لا يجوز أيضا طلب رد التضمنيات اذا سبق دفعها وأما اذا لم تدفع كلها أو بعضها فلا يلزم المتهم بدفع شيء من ذلك.

٢٣٣ - اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة الطويلة يبطل حكم الحكم السابق مسدوره وتماد الاجراءات أمام دائرة الجنايات كأن الدعوى لم يحكم فيها

(ذكرينوء المجمة سنة ١٣١٢ - ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥)

٢٣٤ - اذا وجدت عدة متهمين في قضية واحدة وغاب أحدهم فلا يترتب على غيابه في أي حال من الاحوال تأخير الحكم فيه بالتسببه للآخرين

٢٣٥ - لا يقبل الاستئناف في الاحكام الصادرة في غيبة المتهم من المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات

٢٣٦ - اذا حكم على المتهم من محكمة الجنايات في أول درجة بحضوره وطلب قلم النائب العموي استئناف ذلك الحكم أمام محكمة الاستئناف وفر المتهم قبل الحضور في جلسة هذه المحكمة فتتبع في حقه جميع الاحكام المقررة في هذا الفصل وتتبع أيضاً تلك الاحكام في حق المتهم الذي أفرج عنه بمقتضى المادة ٢١٧ ولم يحضر عند الاقتضاء أمام محكمة الاستئناف في حالة استئناف الحكم الابتدائي أمامها بناء على طلبه رئيس قلم النائب العموي أو النائب المذكور انما يستثنى من الاحكام السابق ذكرها ما هو مقرر في مادتي ٢٢٤ و ٢٢٥

٢٣٧ - كل حكم صادر بعقوبة على المتهم الغائب سواء كان من أول درجة أو ثاني درجة يعلق وينشر بناء على طلب قلم النائب العموي كالمقرر في المادة ٢٢٣

٢٣٨ - يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العمومي والمدعي بالحقوق المدنية دون غيرهم أن يطعن في الأحكام الصادرة من أول درجة أو ثاني درجة على المتهم الغائب أمام الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام

ويحصل الطعن من كل منهم بشأن ما يخصه بالكيفية وفي الأحوال والمواعيد المبينة في مادتي ٢٢٠ و ٢٢١ وتحكم المحكمة المذكورة على حسب المقرر في المادة ٢٢٢

الباب الرابع

(في الأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية)

٢٣٩ - تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة يكون بناء على طلب أعضاء قلم النائب العمومي سواء كانت تلك الأحكام صادرة من أول درجة أو من ثاني درجة ويجوز أيضا تنفيذها بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية فيما يختص بالتضمنات فقط

٢٤٠ - أوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود ولا اسقط حق الدعوى بها ولا يجوز الطعن في الامر الصادر بالاخالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى انما اللهم أن يثبت أن الواقعة التي انبثت عليها الاحالة لا يترتب عليها عقوبة

٢٤١ - اذا حكم على متهم في غيبته وقدم معارضة في ذلك الحكم وحكم ببراءة ساحته بناء عليها يجوز مع ذلك في جميع الاحوال الزامه بمصاريف الدعوى ومصاريف الحكم الصادر في غيبته

٢٤٢ - اذا صدر حكم على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند الآخر جاز لكل من أعضاء قلم النائب العمومي وأولى الشأن في الحكمين المذكورين أن يطلب في أى وقت كان الغاءهما من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام اذا كان بينهما تناقض بحيث يستتبع من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر وتقديم هذا الطلب بوقف التنفيذ واذا حكمت المحكمة بقبوله تجل الدعوى على محكمة ابتدائية تعينها في حكمها واذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل تعينه محكمة النقض والابرار بناء على طلب يقدم لها

٢٤٣ - يجوز أيضا طلب الغاء الحكم اذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حيا واذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الاثبات بسبب تزوير في شهادة بشرط أن يرى في هذه الحالة الاخيرة للجمعية العمومية المنعقدة بمحكمة الاستئناف بهيئة محكمة نقض وإبرام أن شهادة الزور قد أثرت على عقول القضاة

٢٤٤ - اذا وقعت جناية أو مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بناء على طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومي ان كانت تلك الجناية أو المخالفة من خصائص المحكمة وتكون الاحكام الصادرة في هذه الاحوال نافذة المفعول ولو مع حصول الطعن فيها بطريق الاستئناف

أما اذا وقعت جناية أو كانت المحكمة غير مختصة بالحكم فيصدر الامر بإحالة القضية على قلم النائب العموى

وعلى كل حال يحضر رئيس المحكمة محضرا يوقع كاتب المحكمة عليه وبأمر الرئيس بالقبض على المتهم اذا اقتضى الحال ذلك
(ذكر بنو ١٦ محرم سنة ١٣١٤ - ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦)

٢٤٥ - الأشخاص المسؤولون عن حقوق مدنية يكلفون بالحضور في المواعيد التي يكلف بالحضور فيها المتهم ويحكم عليهم بالمصاريف اذا اقتضى الحال ذلك ولو كانت مستحقة للحكومة وبالتضمنات أيضا انما لا يحكم عليهم بالغرامة أصلا

٢٤٦ - اذا رفع أحد طلبه الى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية ويجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يدفع للمحكمة مبلغ المصاريف التي صرفت أو ستصرف على حسب ما يقدره قاضى التحقيق أو رئيس المحكمة بحسب الاحوال ويجب عليه أيضا أن يدفع المصاريف التي يستلزمها الحال في أثناء المرافعة ويكون تقديرها بالكيفية المذكورة

٢٤٧ - المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة يحكم فيها بالإيجاز بعد سماع أقوال رئيس قلم النائب العموى أو أحد وكلائه

٢٤٨ - اذا رفعت دعوى لمحكتين أو أكثر من محاكم الخلفات التابعة لمحكمة ابتدائية واحدة لزم أن يرفع طلب تعيين المحكمة المختصة بالحكم في تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة فان كانت محاكم الخلفات المنازعة في الاختصاص بالدعوى تابعة لمحاكم ابتدائية متعددة

رفع ذلك الطلب الى محكمة الاستئناف التابعة لها المحاكم الابتدائية المذكورة فان كانت غير تابعة لمحكمة استئناف واحدة يرفع الطلب الى محكمة الاستئناف بمصر

واذا رفعت دعوى لاثنتين أو أكثر من قضاة التحقيق أو لمحكمين أو أكثر من محاكم الجناح التابعة لمحكمة استئناف واحدة يقدم طلب تعيين قاضى التحقيق أو المحكمة المختصة بذلك الدعوى لمحكمة الاستئناف المذكورة ويرفع ذلك الطلب لمحكمة الاستئناف بمصر ان كان قضاة التحقيق أو محاكم الجناح غير تابعة لمحكمة استئناف واحدة

الباب الخامس

(فى سقوط العقوبة بالمدة الطويلة)

٢٤٩ - العقوبة المحكوم بها فى جناية تسقط بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من نأى درجة انما يستثنى من ذلك عقوبة القتل فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من نأى درجة

٢٥٠ - وأما العقوبة المحكوم بها فى مواد الجناح فتسقط بمضى خمس سنين من اليوم الذى صار فيه الحكم الابتدائى غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف فان حصلت معارضة أو استئناف فتبتدى هذه المدة من يوم صدور الحكم الانتهاء

٢٥١ - العقوبة المحكوم بها فى مخالفة تسقط بمضى سنة تحسب بمقتضى الاصول الميمنة فى الملة السابقة ما لم يكن الحكم الصادر فيها انتهايا لا يجوز الطعن فيه فتبتدى مدة السنة من تاريخه

٢٥٢ - يسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية
بعضى عشر سنين من يوم ارتكاب الجناية أو من تاريخ آخر عمل متعلق
بالتحقيق وبعضى ثلاث سنين في مواد الجنىح وستة أشهر في مواد المخالفات
٢٥٣ - اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة
لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص ولو
لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة

٢٥٤ - اذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر
بهم اقطعيًا ولذلك لا يجوز في أى حال من الاحوال للمحكوم عليه في غيبته
الذى سقطت عقوبته بعضى المدة أن يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر
في غيبته واعادة النظر فيه

٢٥٥ - الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جناية أو جناية
أو مخالفة لا يجوز اقامتها باحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة
المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية
وانا أقيمت الدعوى بالتضمينات أمام احدى المحاكم المذكورة قبل
انقضاء تلك المدة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق
في إقامة الدعوى العمومية

(تم قانون تحقيق الجنايات ويليه الملحق الشامل للنصوص
التي ألغيت أو التي تعدلت في القانون)

ملحق

لقانون المحاكم الاهلية الطبعة الاولى سنة ١٨٩٦
بعد ادخال التعديلات فيه

يشتمل على النصوص التي ألغيت أو التي تعدلت
في القانون المذكور



(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية يولاى مصر المحمية

سنة ١٨٩٦

افرنجيه

النصوص التي ألغيت أو التي تعدلت

في

لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

١٠ - يتشكل كل من محكمتي الاستئناف من ثمانية قضاة بالاقل يكون أحدهم رئيسا وآخر وكيلًا وتصدر الاحكام من خمسة قضاة

٢١ - تحكم المحكمة الاستئنافية مركبة من جميع أعضائها الحاضرين هيئة جمعية عمومية بصفة محكمة نقض وإبرام في المسائل التي ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات بشأن عدم استيفاء الاصول المقررة أو مخالفة القانون وفي حالة ما اذا كان عدد من لم يحضر الحكم في القضية من القضاة المركبة منهم الجمعية العمومية أقل من عدد من حضر فيضم الى الجمعية المذكورة قضاة من محكمة استئناف أخرى بحيث يكون عدد من لم يحكم في الدعوى منهم من قبل أكثر من عدد من حكم فيها

« بمقتضى دكر يتو ٤٨ ذي القعدة سنة ١٣٠٨ - ٥ يوليوسنة ١٨٩١ تعدلت المادة الحادية والعشرون من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية كما يأتي »

تحكم المحاكم الاستئنافية هيئة محكمة نقض وإبرام في المسائل التي ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات بشأن عدم استيفاء الاصول المقررة أو مخالفة القانون

وفي هذا الحالة تشكل هيئة الجلسة التي تصدر الحكم من سبعة قضاة غير القضاة الذين حكموا في القضية هيئة استئنافية

النصوص التي ألغيت أو التي تعدلت

في

القانون المدني

٦ - تسمى ملكا العقارات التي يكون التامس فيها حق الملك التام وتعتبر في حكم الملك الاطيان الخراجية التي دفعت عنها المقابلة ابتداء للنصوص بلائحة المقابلة وبالأمر العالي الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠

١٣٤ - اذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط اذ لم يقض العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك وتكون الفوائد باعتبار سبعة في المائة سنويا في المواد المدنية وتسعة في المائة في المواد التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك

١٣٥ - لا يجوز أصلاً أن يحصل الاتفاق من المتعاقدين على فوائد تزيد من اثني عشر في المائة سنويا

٤٥٤ - وإذا أمكنت قسمة الاموال عينا وحصل نزاع في شأن تعيين الحصص تحكم محكمة المواد الجزئية في ذلك

النصوص التي ألغيت أو التي تعدلت

في

قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

١١ - إذا اقتضى الحال اعلان ورقة الى من يكون محله بعيدا عن مسكن المحضر جاز للقاضي أو لكاتب المحكمة على حسب الاحوال أن يعين أى شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين

« بمقتضى ذكره ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ قد صار تعديل المادة ١١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية كما يأتي »

إذا اقتضى الحال اعلان ورقة الى من يكون محله بعيدا عن مسكن المحضر جاز للقاضي الأمور الوقفية أو لكاتب المحكمة على حسب الاحوال أن يعين أى شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين

١٣ - تعيين الشخص المذكور يكون بأمر من القاضي يكتب بذيل العريضة المقدمة من الخصم أو بموجب خطاب يكتبه كاتب المحكمة ويحفظ صورة

الباب الاول

(في الاصول المتعلقة باختصاص المحاكم
بالنسبة لانواع القضايا وأهميتها)

٣٤ - محاكم أول درجة هي

أولا - محكمة القضايا الجزئية

ثانيا - المحكمة الابتدائية

٣٥ - اذا تراى لاحدى المحاكم عدم اختصاصها باى قضية
بالنسبة الى نوعها أو أهميتها يجوز لها أن تعين اليوم والساعة الذين
يحضر فيهما الاخصام الى المحكمة المختصة بتلك القضية بدون تحرير طلب
لهم بالحضور على يد محضر اذا قبلوا ذلك وتذكر الالة حيث تدعى محضر
الجلسة وتعطى صورة منه للاخصام

٣٦ - تعين المحكمة أحد قضاتها ليحكم بانفراده بهيئة محكمة للمواد
الجزئية في القضايا الآتية بيانها

أولا - يحكم حكما نهائيا في القضايا المدنية المتعلقة بالحقوق
الشخصية والمنقولات وفي القضايا التجارية اذا كان المدعى به فيها لا يزيد
على ألف قرش ديواني فاذا زاد على ذلك لغاية عشرة آلاف قرش يكون حكمه
ابتدائيا يجوز استئنافه

ثانيا - يحكم في الدعاوى المتضمنة طلب أجرة المساكن أو أجرة
الاراضي أو طلب الحكم بحصة الحجز الواقع من المالك على المفروشات

وتحومها الموجودة بالاماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر بانحلاء المكان المؤجر بعد التنبيه عليه بالتخلية أو طلب الحكم بفسخ الايجار أو طلب الحكم بانخراج المستأجر قهرا من المحل المؤجر ويكون حكمه فيما ذكر انتهايا لغاية ألف قرش ديواني وان زاد عن ذلك ولو تجاوز العشرة آلاف قرش يكون حكمه في تلك الدعاوى ابتدائيا انما لا يسوغ له الحكم في ذلك جميعه الا اذا كان الايجار لا يزيد مقداره على عشرة آلاف قرش في السنة

ثالثا - يحكم في الدعاوى المتعلقة بالاتلاف الحاصل في أراضي الزراعة أو في المحصولات أو في الثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان وفي الدعاوى المتعلقة بالاستفاد بالمياه وفي الدعاوى المتضمنة طلب أداء أجر أو ما هيأت الخدمة والصناع والمستخدمين ويكون حكمه في ذلك انتهايا اذا كان المدعى به لم يتجاوز ألف قرش ديواني وابتدائيا اذا زاد عن ذلك الى ما لانهاية

رابعا - يحكم في الدعاوى المتعلقة بالمنازعة في وضع اليد على العقار متى كانت الدعوى معينة على فعل صادر من المدعى عليه لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى ويحكم أيضا متى كانت الملكية غير متنازع فيها في الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفي الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانونا أو نظاما أو اصطلاحا فيما يختص بالبنية أو الاعمال المضرة أو المغروسات ويكون حكمه في جميع ذلك ابتدائيا يجوز استئنافه بجزئية كانت الدعوى أو جسمية

٢٧ - لقاضى المواد الجزئية أيضا أن يحكم حكما انتهائيا في جميع الاحوال التي يرخص لها القانون بالحكم الانتهاى فيها وكذلك في المنازعات التي يرفعها له الاخصام برضاهم واتفاقهم

٢٨ - وكذلك يحكم قاضى المواد الجزئية بمواجهة الاخصام في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط أن لا يتعرض في حكمه لتفسير تلك الاحكام ويحكم أيضا في الامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى

٢٩ - ليس للنصم الذي يتطلب وضع يده على العقار وضعاً قانونياً أن يطلب أيضا الحكم بثبوت الملكة فإذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد

٣٠ - ليس للدعى عليه في شأن وضع اليد على العقار أن يدعى بطلب ثبوت الملكة قبل فصل التناعى في مادة وضع اليد لما يترك حقه في وضع اليد ويسلم العقار بالفعل للنصم الآخر

٣١ - تحكم المحكمة الابتدائية بصفة محكمة أول درجة في جميع الدعاوى المدنية أو التجارية غير الدعاوى المختصة بمحكمة المواد الجزئية وتختص أيضا بالحكم بصفة ثانية درجة في الاحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية

٣٢ - تختص محكمة الاستئناف بالحكم في كافة الدعاوى التي حكمت فيها المحكمة الابتدائية بصفة أول درجة

٣٣ - رفع الدعوى يكون بعريضة يقدمها الخصم لرئيس المحكمة الابتدائية التي من خصائصها الحكم فيها أو لقاضى المواد الجزئية المختص بالحكم في تلك العاوى على حسب الاحوال

٣٥ - ينبغي أن تكون العريضة التي ترفع بها الدعوى مشتملة على ما يأتى

أولا - اسم ولقب وصناعة أو وظيفة كل من المدعى والمدعى عليه ومحل كل منهما

ثانيا - موضوع الدعوى والاسباب المبنية عليها وبيان المحكمة المختصة بالنظر فيها

٤١ - تحرير علم الخبر يكون بمعرفة كاتب المحكمة ويجب على الخصم أن يحضرا أمامه لذلك

٤٢ - على كاتب المحكمة أن يخصص دفتر قسمة لذلك يقيد فيه البيانات المذكورة في الملة ٤ ثم يفصل احدى القسمتين ويسلمها لاحد المحضرين ويأمره باعلانها للدعى عليه

٤٣ - يجب على المحضر أن يذكرفى علم الخبر الجهة التي فيها حصل الاعلان والتاريخ والساعة اللذين أجرى فيهما ذلك واسم الشخص الذى سلم اليه علم الخبر ثم يخبر كاتب المحكمة شفاهما فى أقرب وقت بما أجراه وعلى الكاتب أن يقيد فى دفتر القسمة ما يخبر به ويضع المحضر امضاءه على ما يصير قبده من ذلك

٤٤ - إذا كان تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة واجبا
أجراؤه بالكيفية والاضاع المعنادة يقدم المدعى أو وكيله عريضة الى
رئيس المحكمة الابتدائية وعلى الرئيس حينئذ أن يقتدب فوراً أحد
القضاة لتحقيق الدعوى وترسل العريضة المذكورة بمعرفة كاتب المحكمة
إلى القاضي

٤٥ - يجب على القاضي الذي يتسلمه رئيس المحكمة لتحقيق
الدعوى أن يأمر بمقتضى قرار يكتب بذيل العريضة بتكليف المدعى عليه
بالحضور وبين اليوم والساعة الذين يجب حضور الخصام فيهما أمامه
٤٦ - إذا قدمت العريضة لقاضي المواد الجزئية وجب عليه
الإجراء على وجه ما ذكر في المادة السابقة

٤٧ - تسلم صورة القرار المتقدم ذكره الى مقدم العريضة وبعد
ذلك يعلن القرار المذكور والعريضة الى المدعى عليه بمعرفة كاتب المحكمة
٤٩ - يجوز في حالة الضرورة تنقيص تلك المواعيد الى ثلاثة أيام
كاملة في الدعاوى المدنية وأربع وعشرين ساعة في الدعاوى التجارية
وكذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة في ميعاد ساعة
واحدة في المواد التجارية والجزئية في حالة شدة الضرورة على حسب ما يرى
للقاضي أو لكاتب المحكمة إذا كان طلب حضور المدعى عليه بمقتضى
علم خبر

٥٠ - متى استلم كاتب المحكمة ورقة تكليف المدعى عليه بالحضور
أو أخبره المحضر بعد اعلان علم الخبر بما أجراء يقيس الدعوى في الحال
في الجدول العمومي المعد في قلم كتاب المحكمة لقيود الدعاوى

٥١ - متى حضر الخصام أمام قاضي التحقيق بين المدعى الأسباب المبينة عليها دعواه بعبارة صريحة مشتملة على الأحوال الخاصة بالدعوى المذكورة ويقدم المستندات المؤيدة لها وبين أيضاً أوجه الثبوت التي يرغب اثبات دعواه بواسطتها وبعد ذلك يدعى المدعى عليه أوجه الدفع وبين أوجه الثبوت ويقدم أيضاً مستنداته ويجوز لكل من الخصام أن يوجه للاستقلالة التي يرى للزوم توجيهها اليه في شأن الوقائع المتعلقة بالدعوى أو بأوجه المدافعة ويجب على القاضي أن يهتم دائماً بجعل وقائع الدعوى ظاهرة واضحة ولذلك يجوز له أن يوجه للخصام الاستقلالة التي يرى للزوم توجيهها اليهم لظهور الحقيقة وبأمر بحضورهم بأنفسهم أمامه إذا اقتضى الحال ذلك

ويذكر جميع ذلك بمحضر يكتب في دفتر معد للمحاضر التي من هذا القبيل

٥٢ - يجب على قاضي التحقيق بعد اجراء ما تقر في المادة السابقة أن يسعى في المصالحة بين الخصام فان تيسر حصول الصلح بينهم يحرر محضراً بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع عليه كل من الخصام امضاءً ونخته وان لم يمكن لهم اختتام ولم يعرفوا الكتابة يذكر ذلك في المحضر

ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ وعلى الكاتب أن يسلم صورة منه بالكيفية والاولى المقترة فيما يتعلق بالاحكام

٥٣ - إذا لم يتيسر حصول الصلح بين الخصام يذكر ذلك بمحضر التحقيق ويجوز أن يعطى للمدعى ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما ليبدى ملحوظاته عن أجوبة المدعى عليه وأوجه الدفع التي أبدأها وكذلك يجوز أن يعطى للمدعى عليه ميعاد مساو للميعاد المذكور إذا طلب ذلك ليبدى ما يتفق ملحوظات المدعى

٥٤ - إذا رفع المدعى عليه عند حضوره في أول مرة أمام قاضي التحقيق مسألة عدم اختصاص المحكمة بالدعوى المرفوعة لها أو طلب إحالة هذه الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها وجب على قاضي التحقيق أن يتطرق في ذلك وإن ظهر له صحة ما أبدأه المدعى عليه من أوجه الدفع يحيل الخصام فوراً على المحكمة الابتدائية ويعين الجلسة التي يحضرون فيها أمام تلك المحكمة للحكم في الأوجه المذكورة

وأما إذا تراى له عدم صحة تلك الأوجه فيأمر بصرف النظر عنها ويستمر في تحقيق الدعوى بدون أن يصدر حكماً قيمياً يتعلق بأوجه الدفع إنما يكون للمدعى عليه الحق في المرافعة في الأوجه المذكورة أمام المحكمة الابتدائية متى رفعت لها الدعوى

٥٥ - يجوز لقاضي التحقيق مع ذلك أن يوقف في أي وقت كان ولو من تلقاء نفسه سير التحقيق ويحيل الخصام على المحكمة الابتدائية إذا ظهر له عدم اختصاص المحكمة بالدعوى بناء على ما تقر في مادتى ١٥ و ١٦ من الذكرين والصادر بترتيب المحاكم

٥٦ - اذا ادعى المدعى عليه عند حضوره في أول مرة أمام قاضي التحقيق أن له حقاً في استحضار شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن وجب على القاضي أن يصدر أمراً بتكليف الشخص المذكور بالحضور ويعين اليوم والساعة اللذين ينبغي حضور ذلك الشخص فيهما أمامه ويؤخر استمرار التحقيق في الدعوى الأصلية وعلى كاتب المحكمة أن يعلن إلى الشخص المطلوب حضوره على أنه ضامن صورة الأمر الصادر من قاضي التحقيق بتكليفه بالحضور وصورة محضر التحقيق وصورة العريضة المقدمة من المدعى في الدعوى الأصلية بطلب حضور المدعى عليه

٥٧ - اذا أراد أحد الخصام اثبات شيء بالبينه وجب على القاضي أن يلخص الوقائع المراد اثباتها كل واحدة على انفرادها وان لم تحصل معارضة في جواز قبول ذلك الاثبات ولا في تعلق تلك الوقائع بالدعوى يطلب القاضي من الخصم الذي طلب الاثبات بالبينه أن يبين اسم ولقب وصناعة أو وظيفة كل من الشهود المستشهد بهم ومحل توطن أو إقامة كل منهم ثم يأمر بتكليف الشهود بالحضور أمامه اذا اقتضى الحال ذلك لسماع شهادتهم في اليوم والساعة اللذين يعينهما لذلك

ويكون تكليف الشهود بالحضور بعرفة أحد المحضرين بواسطة اعلانهم بالأمر الصادر من القاضي بطلبهم

وان طلب الخصم الآخر بعد تحقيق الثبوت اجراء تحقيق نفى فيكون العمل في ذلك على حسب ما سبق بيانه

٥٨ - اذا كلف أحد الاخصام الخصم الآخر باليمين الحاسمة للتراع وقبل هذا الخصم ذلك فعلى القاضى أن يضع صيغة السؤال المراد الاستحلاف عليه بعبارة صريحة ويسمع الحلف ويدكر أداء اليمين في محضر الجلسة

٥٩ - يجوز أيضا للقاضى أن يأمر بتعيين أهل خبرة اذا اتفق الإخصام على ذلك

ويجب عليه في هذه الحالة أن يبين بعبارة صريحة المواد المقتضى أخذ قول أهل الخبرة عنها ويعين من تلقاء نفسه واحدا أو ثلاثة من أهل الخبرة على حسب أهمية الدعوى ان لم تتفق الاخصام على انتخاب الاشخاص المقتضى تعيينهم وعليه أيضا أن يبين اذا كان تقرير أهل الخبرة يقدم له بالكتابة أو مشافهة بحضور الاخصام ويعين اليوم والساعة اللذين يجب حضور الاخصام فيهما السماع تلاوة تقرير أهل الخبرة ان كان بالكتابة أو بحضور في القائه ان كان شفاهيا ثم يستمر بعد ذلك في التحقيق

وعلى أهل الخبرة أداء اليمين أمام قاضى التحقيق

٦٠ - اذا حصلت في الاحوال الميمنة بالثلاث مواد السابقة معارضة في جواز الالبات بالينة أو حلف اليمين أو تعيين أهل الخبرة وجب على القاضى أن يحيل الاخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يحضرون فيها أمام تلك المحكمة للحكم في المعارضة ويجوز للمحكمة حينئذ أن تحكم في المعارضة وفي الدعوى الاصلية أيضا اذا تراى لها أنها صالحة للحكم فان حكمت في المعارضة فقط تحيل الاخصام ثانيا

على القاضي للاستمرار على اجراء التحقيق بشرط أن تعين اليوم والساعة اللذين يجب عليهم الحضور فيهما أمام القاضي المذكور

٦١ - يجوز لقاضي التحقيق أن يتوجه مع الكاتب الى المحل الواقع في شأنه التنازع اذا رأى لزوماً لذلك

وفي مثل هذه الحالة يعين اليوم والساعة اللذين يتوجه فيهما ويحضر بهما الاخصام لحضورهم ويجوز بحضورهما اي نائب لديه

٦٢ - اذا أنكر أحد الاخصام الخطأ أو الامضاء أو الختم المشتمل عليه سند غير رسمي من شأنه أن يؤثر في الحكم في المنازعة فيجب على القاضي بعد تعيين طالة السند المذكور ووضع علامته وامضاء الكاتب عليه أن يشرع في اجراء التحقيق على حسب المقرر في هذا القانون ويعين لذلك واحداً أو ثلاثة من أهل الخبرة واليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الاخصام أمامه للاتفاق على الاوراق التي تحصل المضاهاة عليها ويكون طلب حضور أهل الخبرة بخطاب من الكاتب

٦٣ - اذا ادعى أحد الاخصام تزوير ورقة مقدمة في القضية يقيد القاضي في محضر الجلسة تقرير الخصم الذي يريد ابداء دعواه بتزوير تلك الورقة وبين حالها وبصير وضع علامته وامضاء الكاتب عليها ثم يطلب من الخصم المذكور أن يبين الادلة المرتكن عليها في دعواه وتذكر هذه الادلة بالمحضر ويحيل بعد ذلك الاخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يحضرون فيها أمام تلك المحكمة لاستيفاء الاجراءات المتعلقة بالتزوير على حسب ما تقر في المادة ٢٨٢ من هذا القانون والمواد التالية لها

وعلى الكاتب أن يرفق بأوراق الدعوى صورة من المحضر ويرسل فوراً
صورة ثانية لقم النائب العمومي بتلك المحكمة

٦٤ - يجب على القاضي بعد انتهاء التحقيق أن يصدر أمراً بتعيين
الجلسة التي يلزم حضور الخصام فيها أمام المحكمة الابتدائية للنقطة
في الدعوى وتعلن صورة ذلك الأمر قبل الجلسة بثلاثة أيام بالقل للخصم
الذي لم يحضر في وقت صدوره

ويجب على الكاتب أن يرفق بأوراق الدعوى صورة جميع محاضر
التحقيق

ويجوز أيضاً للاخصام أن يقدموا للمحكمة في الجلسة تقريراً مشتملاً
على ملخص وقائع الدعوى وأقوالهم وطلباتهم الختامية والاسباب المبنية
عليها تلك الأقوال والطلبات

٦٥ - إذا لم يحضر المدعى عليه أمام قاضي التحقيق بعد تكليفه
بالحضور على حسب القانون يذكّر غيابه في المحضر ويسمع القاضي أقوال
المدعى ويستلم الأوراق التي يقدمها له ثم يحيل الخصام على المحكمة
الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يجب عليهم الحضور فيها أمامها وتعلن
صورة الأمر الصادر بإحالة الخصام على المحكمة الابتدائية إلى الغائب
بمعرفة الكاتب قبل الجلسة بثلاثة أيام بالقل

٦٦ - إذا رأى قاضي التحقيق أن الأصول المقررة لتكليف المدعى
عليه بالحضور لم تستوف يأمر بطلب حضور الغائب مرة ثانية ويعين
اليوم والساعة اللذين يجب الحضور فيهما

٦٧ - إذا لم يحضر المدعى بحكم قاضي التحقيق بإبطال المرافعة ويجوز له أيضاً بناء على طلب المدعى عليه أن يحكم على المدعى بأن يدفع للمدعى عليه المذكور مبلغاً ما بصفة تعويض ولا يقبل الطعن في هذا الحكم بأي طريقة كانت

٦٨ - يجب على قاضي المواد الجزئية أيضاً أن يسعى في المصالحة بين الخصام في أول جلسة يحضرون فيها أمامه فإن تيسر حصول الصلح بينهم يحضر بذلك كلاً في المادة ٥٢ ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ

٦٩ - إذا قدمت لقاضي المواد الجزئية دعوى تقتضي إجراء تحقيق وجب على القاضي المذكور أن يراعى ما تقر في المواد السابقة متى كان الإجراء بموجبها واجبا

٨٩ - يجوز للمحكمة أن تحكم بالحبس لمدة أربع وعشرين ساعة على من يقع منه تشويش في الجلسة ويتفحص حكمها في الحال وأن تحكم أيضاً بالعقوبات المقررة قانوناً على من تقع منه بخلعة في الجلسة سواء كانت في حق المحكمة أو أحد قضاتها أو أحد المأمورين الموظفين بالمحاكم

١٣٣ - إذا كانت الدعوى على جثة أشخاص وحضر بعضهم وتختلف البض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى إلى ميعاد يمكن فيه إعلان ذلك الحكم إلى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك أن تختلف أحد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا تقبل منه المعارضة فيه وأما إن حصل التخليق عن الحضور أمام

قاضى التحقيق فيأمر القاضى المذكور بتأخير الدعوى ويعلن هذا الامر
بمعرفة كاتب المحكمة الى الغائب مع تكليفه بالحضور مرة ثانية

١٢٤ - اذا لم يحضر المدعى في الميعاد المعين كان المدعى عليه مخيرا
بين طلب ابطال المرافعة وبين طلب الحكم في أصل الدعوى في غيبة المدعى
١٢٥ - اذا حضر المدعى عليه أمام قاضى التحقيق أو أمام
المحكمة في الجلسة الاولى المعينة للنظر في الدعوى تعتبر الدعوى مقامة
بمواجهة الخصام ولو تخلف المدعى عليه عن الحضور بعد ذلك انما لا يجوز
للمدعى أن يسدى أقوالا ختامية جديدة ولا طلبات جديدة ولأن تغيير
أوزيد في الأقوال والطلبات السابقة

١٢٦ - اذا حضر المدعى أمام قاضى التحقيق ثم تخلف عن
الحضور أمام المحكمة في الجلسة المعينة في الدعوى تعتبر أيضا الدعوى مقامة
بمواجهة الخصام ويجوز للمدعى عليه أن يطلب ابطال المرافعة أو
الحكم في أصل الدعوى بناء على الأقوال والطلبات الختامية السابق
ابداؤها

١٥٢ - اذا ترأى للمحكمة أن القضية غير صالحة للحكم فيها ولو
بعلل جرائم تحقيقها جازاها أن تأمر أو تأذن بإثبات صحة الدعوى بأوجه
التي تبين المذكورة في الفروع الآتية

٢٥١ - يجوز لمن يده سند غير رسمي أن يطلب من عليه ذلك
السند أمام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لاجل اعترافه بان هذا السند بخطه
أو امضائه أو ختمه ويكون ذلك الطلب بصفة دعوى ترفع على حسب

الاصول المقررة في المادة ٣٣ والمواد التالية لها من الباب الثاني من هذا القانون

٢٥٢ - وفي حالة الاعتراف بصدق قاضي التحقيق أو قاضي المواد الجزئية على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه

٢٩٣ - الدعوى الفرعية التي تقام في أثناء التحقيق تقدم الى المحكمة اما بالاحالة عليها من قاضي التحقيق أو بإبداء الدعوى ضمن طلب يقدم من أحد الخصام الى المحكمة ويحكم فيها بوجه الاستجبال

٢٩٥ - يجوز لغير المتدعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل في الدعوى المقامة أمام قاضي التحقيق أو أمام المحكمة في أي حالة كانت عليها الدعوى ويكون دخوله في الدعوى اما بطلب حضور الخصام أمام القاضي أو أمام المحكمة أو بتقديم طلبه في الجلسة حال انعقادها اغلا لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى الاصلية

٣٥٣ - الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوما من يوم اعلان الحكم لنقض الخصم أو لحله الاصل أو للمعين اذا كان ذلك الحكم صادرا من محكمة ابتدائية وأما ان كان صادرا من محكمة المواد الجزئية فيكون الميعاد ثلاثين يوما

ويعتبر طلب الاستئناف مرفوعا متى قدم الخصم عريضة لتكليف الخصم الآخر بالحضور

وعلى كاتب المحكمة أن يبين في العريضة المذكورة بحضور الخصم اليوم والساعة اللذين قدمت فيهما وبقيده ذلك بدقتر مخصوص ثم يعطى للخصم وصلاً باستلام العريضة

٣٣٦٣ - يكون الاستئناف بعريضة تقدم لرئيس المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف على حسب الأحوال بمراجعة الأصول المقررة فيما يتعلق بتكليف الخصام بالحضور أمام المحكمة

وعلى طالب الاستئناف أن يرفق بتلك العريضة صورة من الحكم المستأنف

ويكتب رئيس المحكمة بذييل العريضة المذكورة أمراً منه بتكليف الخصم الآخر بالحضور وعين اليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور وتسلم صورة من ذلك الأمر إلى طالب الاستئناف ثم تعلن صورته وصورة العريضة إلى الخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة

وعلى الكاتب المذكور أن يقيم الدعوى في الجدول العمومي المعد لتلقي القضايا متى استلم أصل ورقة التكليف بالحضور من المحضر المعين لإعلانها وبعد ذلك يطلب من كاتب المحكمة التي حكمت في الدعوى في أول درجة أن يرسل لها أوراق القضية

« بموجب ذكر بتاريخ ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ قد صيّر تعديل المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية كما يأتي »

يرفع الاستئناف بورقة تعلن بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين ويلزم أن تكون تلك الورقة مشتملة على البيانات العمومية

ويذكر فيها زيادة على ذلك تاريخ الحكم المستأنف والأسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف بمعيادة غانية أيام والأكان العمل لأغيا ويتقص ميعاد التكليف بالحضور الى ثلاثة أيام في المواد التجارية والمواد الجزئية

وبعد إعلان الورقة المذكورة يسلم المحضر أصلها الى كاتب محكمة الاستئناف أو كاتب المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال وعلى الكاتب أن يقيم الدعوى في الحال في الجدول العمومي المعد لتقيد القضايا ثم يطلب من كاتب المحكمة التي حكمت في الدعوى في أول درجة أن يرسل له أوراق القضية

٣٦٤ - يجب على طالب الاستئناف أن يعين في العريضة محلا له في البلدة القائمة بها محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه ان لم يكن ساكناً في تلك البلدة والا فيصح إعلان الأوراق اليه بمجرد توصيلها بقلم كاتب المحكمة

٣٦٧ - المعارضة في الأحكام الصادرة في الغيبة في المناوئ المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف العشرة أيام التالية لإعلان تلك الأحكام والاسقط الحق فيها وترفع بعريضة كإذكر في المادة ٣٦٣ ويتبع فيها ما تقرر في العبارتين الأخيرتين من المادة ٣٥٣

٤٦٠ - اذا اختلس المدين الهجوز على أمتعته أو غير شيئاً من الامتعة المحجوزة يجازى جزاء السارق

٥٢٥ - ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوما بعد يوم اعلانه انما الاستئناف ذلك الحكم اذا كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يزيد على ألف قرش ديواني

٥٤٨ - المعارضة في التنبيه يلزم رفعها في ظرف خمسة عشر يوما التالية لاعلان ورقة التنبيه المذكور بأن يصير تكليف الخصم على حسب الاصول المعتادة بالحضور أمام المحكمة الابتدائية المختصة بالحكم في نزاع الملكية ويحكم في تلك المعارضة بطريق الاستجعال

٥٤٩ - ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ اعلانه وعلى محكمة الاستئناف أن تحكم في ذلك الطلب بطريق الاستجعال أيضا انما لا يجوز استئناف الحكم المذكور اذا كان المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه لا يزيد على عشرة آلاف قرش

٥٥٣ - يجوز للداين بعدمضي المواعيد المقررة في مادتي ٥٤٩ و ٥٥٠ أن يسعى في بيع العقارات المينة في ورقة التنبيه وتحصل الاجراءات المتعلقة بذلك أمام المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائنة فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من أجله اجراء البيع قليلا أو كثيرا وأيا كانت المحكمة التي صدر منها الحكم بالبيع فإن كانت العقارات في عدة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة وجب حصول تلك الاجراءات أمام المحكمة التابع لها المحل الكائن به أكبر جزء من العقارات المذكورة

٥٥٣ - على المدين أن يطلب حضور المدين يعريضة يقتضها للقاضي المعين للبيع ويلزم أن تكون تلك العريضة مشتملة زيادة عن البيانات المذكورة بالمادة ٢٥ على ما يأتي .

أولاً - بيان العقارات المقصود بيعها بياناً كافياً وبيان نوعها وموقعها ومقدار مساحتها بوجه التقريب وحدودها وأوصافها بالاختصار ان كانت من المباني

ثانياً - شروط البيع مع بيان تجزئة العقارات على أقسام يباع كل قسم منها على حدة أو عدم التجزئة وبيع تلك العقارات تسماً واحداً
ثالثاً - عرض الاطلاع على نسخة السند المطلوب اجراء البيع بموجبها وعلى أصل ورقة التنبيه بواسطة ايداعها بقلم كاتب المحكمة

٥٥٤ - يعين القاضي المعين للبيع بديل العريضة الثمن الذي تنبئ عليه المزايدة ويجوز له أن يستعلم عن ذلك من واحد أو أكثر من أهل الخبرة اذا رأى لزوماً للاستعلام
وبعد ذلك يأمر بتكليف المدين بالحضور أمام المحكمة ويعين اليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور

٥٥٥ - تسلم صورة الامر الذي يصدر من القاضي بتكليف المدين بالحضور أمام المحكمة الى مقدم العريضة وتعلن أيضاً صورته وصورة العريضة اللذين بمعرفة كاتب المحكمة

٥٥٨ - يلزم أن يكون الحكم الصادر بالترخيص بالبيع مشتملاً على ما يأتي

أولا - بيان العقار المقصود ببيعته والبيانات الاخر المدرجة بالعريضة المقلعة لتكليف المدين بالحضور

ثانيا - شروط البيع الميمنة في العريضة المذكورة ويجوز المحكمة أن تمحو وتثبت في تلك الشروط بحسب ما تستصوبه

ثالثا - احالة الاختصاص على القاضي المعين لليسوع لتعيين الجلسة التي تكون فيها المزايمة وأمر لكتاب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع

٥٥٩ - لاتقبل المعارضة ولا الاستئناف في الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار ولا يعلن لاحد مطلقا ويجب تسجيله بمعرفة كاتب المحكمة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره بدفتر قلم كتاب المحكمة التابع لها المحل الكائن بهذا العقار ويأشر بذلك على هامش تسجيل ورقة التنبية

٥٦٦ - لكل من المدين وطالب البيع الحق في أن يطلب من القاضي المعين لليسوع لصق اعلانات أكثر مما ذكر والزيادة في نشر ملخصها ويجوز لكل منهما أيضا أن يطلب حصول المزايمة في نفس المحل الكائن بالعقار أو في غيره

٥٦٧ - تقدر المصاريف بمعرفة القاضي المعين لليسوع ويحصل الاعلان به اعلنا في جلسة البيع وقت المزايمة

٥٦٩ - في اليوم المعين للبيع تحصل المزايمة على الثمن المعين ويكون ذلك بمعرفة القاضي المعين للبيع بمناداة المحضر بناء على طلب الدائن الذي يطلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الاقتضاء

٥٧٨ - يجوز لكل انسان في مدة عشرة أيام من يوم البيع أن يقرر في قلم كاتب المحكمة أنه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع في القلم المذكور مقدار الخمس من الثمن الذي قدره وكامل المصاريف أو يقدم بذلك كفالة يقر القاضي على اعتمادها

٥٨١ - يشتمل الاعلان على بيان اليوم الذي عينه القاضي المعين للبيع لاجراء البيع فانيا بالزيادة على الزيادة المذكورة

٥٩٧ - يجب على المدعي باستحقاق العقار المقصود بيعه أن يودع بقلم كاتب المحكمة في وقت تقديم العريضة منه بطلب حضور الاختصاص مبلغا يقدره كاتب المحكمة لتدفع منه في حالة الحكم بعدم صحة الدعوى رسوم الاوراق التي تستلزمها اجراءات هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الاختصاص وأجرة وكلائهم

فان تأخر عن ايداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف اجراءات البيع وفي كل الاحوال تستمر اجراءات بيع العقار الذي لم يتدع باستحقاقه وعلى القاضي المعين للبيع أن يعدل الثمن الذي قدره للزيادة عليه اذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة في جزء معين بتمامه من اجزاء البيع أو في جملة اجزاء كاملة منه

٦٠٣ - يحكم القاضي المعين للبيع في دعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع ولا تقبل المعارضة في حكمه فيها ولا الاستئناف واذا حكم بالبطلان وجبت اعادة الاجراءات من وقت التعيين المذكور بمصاريف من طرف كاتب المحكمة أو المحضر الذي تسبب في البطلان

٦٠٣ - تقدم إلى المحكمة دعاوى بطلان المزايدة الثانية واجرأتها لغاية التشرع عن البيع الثاني وتحكم فيها بوجه الاستعجال

٦١٤ - يباع عقار المقلص والقاصر للمأذون يبيع عقاره بالمزايدة على من يقدره مأمور التفليسة أو القاضي المعين للبيع ويكون ذلك بمقتضى قائمة شروط تحرر من وكلاء النيابة أو القائم مقام القاصر وتودع بقلم كاتب المحكمة وتشتمل زيادة عن البيانات المقررة في المادة ٥٥٨ على بيان حجة الملك والحكم الصادر بالاذن بالبيع عند الاقتضاء

٦١٧ - إذا لم يظهر في يوم المزايدة من يزيد على الثمن المقدّر فينزل جزء منه في حالة بيع عقار المقلص بمعرفة مأمور التفليسة وفي حالة بيع عقار القاصر يكون التنزيل بمعرفة القاضي المعين للبيع ويؤخر البيع لميعاد أقله ثلاثون يوما وأكثره ستون يوما

٦٢١ - يجوز لكل شريك في عقار مشاع أن يطلب قسمته ولا يصح الاتفاق على خلاف ذلك إلا ممن يكون أهلا للتصرف لمدة لا تزيد على خمس سنوات بالأكثر

٦٢٢ - إذا لم يحصل نزاع في القسمة فيكون العمل بمقتضى المدوّن في المادة ٦٢٠ وأما إذا حصل نزاع فيرفع طلب القسمة إلى المحكمة الابتدائية بالأوجه المقررة فيما يتعلق بالطلبات المعتادة

٦٢٣ - إذا طلب أحد الشركاء في العقار المشاع قسمته وظهر للمحكمة قبوله للقسمة فتعين أهل خبرة لقرّر الحصص وتقدير ما يلزم من التعديل بين الشركاء لاستيفاء كل منهم حقه ويجوز أن يكون تعيين أهل الخبرة للنظر في قبول العقار للقسمة من علمه

٦٢٤ - اذا حصلت منازعات في فرز الحصص وتعيينها فيفصل فيها القاضي المعين للبسوع ويقرع بين الشركاء بعد الفصل في تلك المنازعات كما يقرع بينهم في حالة عدم المنازعة

٦٢٥ - اذا كان من ضمن الشركة قاصر تحكم المحكمة في المنازعات

٦٣٠ - يقيد طلب الشروع في التوزيع على حسب درجات المدينين في دفتر مخصوص بقلم كاتب المحكمة الابتدائية التي حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك الطلب من المشتري

٦٣٣ - ميعادا لاطلاع على التوزيع المؤقت والمناقضة فيه ثلاثون يوما ومن تأخر عنه سقط حقه في ذلك وان لم تحصل مناقضة يجري القاضي المعين التوزيع الانتهاء ويأمر بسطب تسجيل رهن من لم يمل شيئا في التوزيع بحسب درجته

٦٣٨ - اذا حصلت منازعة في دين من الديون الجارية التوزيع عليها فالقاضي المعين يوزع على أرباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعا انتائيا ويأمر بتسليم القوائم المتعلقة بالاربابها ويجوز له أن يوزع أيضا توزيعا انتائيا على أرباب الديون المتأخرة بشرط أن يبقى مبلغا كافيا للدين الحاصلة فيه المنازعة

٦٣٩ - ترفع المنازعات الى المحكمة ولا يجوز قبول منازعات خلاف المقيدة في محضر التوزيع المؤقت

٦٤٥ - لا تقبل هذه المعارضة الا في العشرة ايام التالية ليوم التكليف السابق ذكره وتحصل المعارضة بتقرير يقدم لقلم كتاب المحكمة ويكون مشتملا على الاسباب المبنية عليها وترفع أمام المحكمة بمقتضى علم خبر

٦٥٣ - يوزع القاضى المعين للتوزيع المبالغ المستحقة بحسب التوزيع للدائنين بين مدائنيهم أو بين من يستحقون حقوقهم بناء على طلبهم ويكون ذلك على حسب القواعد السابق تقريرها وفي وقت التوزيع الاول ان أمكن

٦٩٧ - يجوز عرض الدين عرضا حقيقيا وقت الحضور أمام قاضى التحقيق أو وقت المرافعة أمام المحكمة بدون اجراءات أخرى وسلم المعروض الى كاتب المحكمة وهو يودعه في الصندوق اذا لم يستلمه الدائن

النصوص التي ألغيت أو التي تعدلت في

قانون العقوبات

٣٥ - العقوبة بالسجن هي وضع المحكوم عليه في أحد أماكن الحبس وتشغيله في الاعمال التي تعينها الجهة المختصة بذلك مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة ومن ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ان كانت مؤقتة

٤٤ - العقوبة بالحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد محابس الحكومة جميع المدة المقررة في الحكم

« عوجب ذكر بقدر ٣ المجه سنة ١٣٠٨ - ٩ يوليو سنة ١٨٩١ علقت المادة ٤٤ من قانون العقوبات كما يأتي »

العقوبة بالحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد محابس الحكومة جميع المدة المقررة في الحكم وتشغيله بعمل تطبيقاً للوائح هذه المحابس

٤٩ - تكون مدة الحبس لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب رده باعتبار أربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً بشرط أن لا تنقص عن ذلك ولا تزيد عن شهر في المخالفات ولا عن ثلاثة أشهر في الجنيح والجنبايات

٩٣ - من أعطى رشوة لئى وظيفة أو مستخدم أو مأمور ومن أخذها منه ممن ذكر أياً كانت رتبته ووظيفته ومن توسط بين الرأشى والمرتشى وهو يعلم ذلك يحكم عليهم بالسجن المؤقت والحرمان من كل وظيفة ميرية ومن كل رتبة أو مرتب

٢٤٤ - كل شخص فتح أجزأخانة ولم يكن حائرا لشهادة دالة على أهليته لذلك يجازى بدفع غرامة من ألف قرش ديواني الى خمسة آلاف قرش

٢٧٠ - كل من شهد زورا في مادة جنائية سواء كانت الشهادة على المتهم أو له يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا

٢٧١ - ومع ذلك اذا حكم على المتهم بناء على هذه الشهادة المزورة بعقوبة أشد من عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة فيعاقب الشاهد بنفس العقوبة التي حكم على المتهم بها

٢٧٢ - كل من شهد زورا على متهم بجنحة أو شهده يعاقب بالحبس من شهرين الى ثلاث سنين أما من شهد زورا على متهم بخالفة أو شهده فيعاقب بالحبس من ثمانية أيام الى سنة

٢٧٩ - لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد للحكام القضاة بامر مستوجب لعقوبة فاعله

٢٨٠ - وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكورة

٢٩٠ - يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا كل من سرق بواسطة نقب أو كسر من الخارج أو تسور جدار أو استعمال مفاتيح مصطنعة من أماكن ولو غير مسكونة ولا ملحقة بالمسكونة لكنهما مغلقة ومحاطة بجيطان أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق

٢٩٢ - يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنين كل من حصلت منه سرقة في احدى الاحوال الآتية

أولاً - اذا حصلت السرقة لیسلا واشترك فيه اشخصان فأكثر أو حصلت مع أحدهذين الشرطین ولكن في مكان مسكون أو في أحد المحلات المعدة للعبادة

ثانياً - اذا كان السارق حاملاً لاسلحة ظاهرة أو مخبأة ولو حصلت السرقة نهراً ومن شخص واحد وفي مكان غير مسكون

ثالثاً - اذا كان السارق خادماً بالاجرة سواء سرق من مال مخدومه أو من مال ضيف نزل عند مخدومه أو من مال صاحب منزل دخل فيه مع مخدومه أو كان السارق كاتباً أو مستخدماً أو صانعاً أو متعلماً عند أحد أرباب الصنائع وسرق من منزل من استخدمه أو استعمله في الصناعة أو علمه اياها أو عمله أو مخزنه أو مكان أشغاله المعتاد

رابعاً - اذا كان السارق صاحب لوكنة أو خان أو عريضا أو عمراً كبشاً أو نحوهم أو أخذوا بغيرهم سواء سرق جميع الاشياء المؤتمن عليها أو بعضها

» بموجب دكرتو ٣ المجع سنة ١٣٠٨ - ٩ يوليو سنة ١٨٩١ زيد على المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات فقر جديد هنا نصها »

خامساً - اذا حصلت السرقة بواسطة كسر باب من الخارج أو تسوير جدار أو استعمال مفاتيح مصطنعة في أماكن ولو غير مسكونة ولا ملحقة باماكن مسكونة لكنهما مغلقة ومحاطة بحيطان أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق

٣٣٠ - كل من قتل عمدا بلامقتض حيوانا من الخيل أو غيرها من دواب الركوب أو العربات أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو من الحيوانات المستأنسة فى المنازل وكان ذلك الحيوان ملكا لغيره يعاقب بمجاهات

إذا وقع منه ذلك داخل بناء أو دار أو حوشة أو زريبة أو داخل أفنيته المحقة بها أو على أرض مملوكة لصاحب الحيوان المقتول أو له فيها حق انتفاع بأن كان ملتزما أو مستأجرا أو من أرفاقه بالشركة يحكم على القاتل بالحبس مدة من شهر إلى ستة أشهر أو يلزم بدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش إلى ألف قرش وإن كان القاتل مالكا للحمل الذى وقع فيه القتل أو ملتزما أو مستأجرا له أو من أرفاقه بالشركة تكون مدة الحبس من ثمانية أيام إلى شهر أو يلزم بدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش إلى خمسة قرش وإذا حصل ذلك بأى محل آخر فيكون العقاب بالحبس من خمسة عشر يوما إلى شهرين أو بدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش إلى عثمائة قرش

٣٣١ - كل من سم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالمادة السابقة أو سبها من الأسماء الموجودة فى المستنقعات والحيضان يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين

٣٤٠ - كل من اقتلع أو أتلف ذراعا غير محصود أو شجرا نابتا خلقة أو مغروسا أو غير ذلك من النباتات أو أتلف طعاما معدا للاشجار أو كرما أو بستانا مملوكا لغير يعاقب بالحبس من ثمانية أيام إلى ثلاثة أشهر فضلا عن الحكم عليه بجبر الحسارة

النصوص التي ألغيت أو التي تعدلت في قانون تحقيق الجنايات

٣ - يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العمومي عن الحضرة الخديوية والمدعي بالحقوق المدنية أن يطلب التحقيق في المواد الجنائية ومواد الخلع والمخالفات وهذا فضلا عما للحكمة الاستثنائية من الحق في طلب إجراء التحقيق وعمالقاضي التحقيق من الحق في اجرائه من تلقاء نفسه في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية

٤ - لا يجوز اجراء التحقيق الا بعرفة قاضي التحقيق أو بعرفة من يتدبه لذلك ولا يحصل الشروع فيه الا بناء على طلب يقدم له وهذا فيما عدا حالة تلبس الجاني بالجناية

٦ - مأمورو الضبطية القضائية في الجهات التي تكون فيها تأدية

وظائفهم هم

أعضاء قلم النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

محافظو الثغور والامصار

المديرون

مأمورو الضبطيات

مأمورو ضبطيات الاقسام

نظار أقالام الضبطيات

ضباط القرد قولات

مشايخ البلدان

وغير من ذكر عن تعيينهم الحكومة بهذه الصفة من مواطنيها

١٢ - يجوز أيضا لأُمُور الضبطية القضائية ماعدا أعضاء قلم النائب العمومي إجراء التحقيق بناء على توكيل من قاضي التحقيق بشرط أن لا يتجاوزوا الحدود المقررة في ذلك التوكيل

١٣ - ومع ذلك يجوز لأعضاء قلم النائب العمومي وغيرهم من مأموري الضبطية القضائية أن يشرعوا فوراً في إجراء التحقيقات الابتدائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية

١٩ - إذا شوهد الجاني متلبساً بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع خنعة سرقة أو نصب أو نعت شديد أو إذا لم يكن للتم محمل معين معروف بالقطر المصري يجوز لأُمُور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد لاثل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله إن لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف قلم النائب العمومي وللقلم المذكور أن يطلب استجوابه بمعرفة قاضي التحقيق في ظرف أربع وعشرين ساعة

٢٩ - ويجب على أعضاء قلم النائب العمومي أن يخبروا قاضي التحقيق فوراً بملاحظة كرفي المائدة السابقة

٣٠ - يجب على من شرع في اجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجنائي متلبسا بالجنائية من مأموري الضبطية القضائية أو من أعضاء قلم النائب العمومي أن يسلم أوراق التحقيق الى القاضي المعينه متى حضر ليتم الاجراء المتعلقة بذلك والقاضي المذكور أن يأذن لمأموري الضبطية القضائية بالاستمرار على التحقيق الذي حصل الشروع فيه أو يكلفه باعمال معينة مختصة بالتحقيق

الباب الثالث

(في طلب التحقيق وفي اجرائه وفي الدعوى العمومية)

٣٣ - يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يرسلوا بلا تأخير محاضر التحقيق التي حرروها وغيرها من الاوراق والاشياء التي ضبطوها في حالة مشاهدة الجنائي متلبسا بالجنائية الى قلم النائب العمومي بالمحكمة التي جرى التحقيق أو الضبط في دائرتها وعلى أحد أعضاء القلم المذكور أن يطلع على التحقيق فورا ويرسل أوراقه الى قاضي التحقيق مع بيان طلباته

٣٤ - يجب أيضا على مأموري الضبطية القضائية أن يرسلوا مباشرة في أقرب وقت الى قلم النائب العمومي ما يصل اليهم من التبليغات وما حرروه من محاضر التحقيق ومحاضر التحرّيات التي صادراؤها بمعرفة قسم عن الجنائيات والجنتح والمخالفات

٣٤ - ويجوز لكل واحد من أعضاء قلم النائب العمومي بناء على التبليغات والمحاضر المذكورة وغيرها مما علم به من الاخبار أن يقدم المدة المتعلقة بذلك الى قاضي التحقيق ويرسله الاوراق مع بيان طلباته

٣٥ - على أعضاء قلم النائب العمومي في مواد المخالفات أن يقدموا الدعوى مباشرة الى محكمة المخالفات مع تكليف المتهم بالحضور أمامها وأما في مواد الجنح فيجوز لهم أن يرفعوا الدعوى الى محكمة الجنح ان لم يكن المتهم مسجوناً مع تكليفه بالحضور مباشرة

٣٦ - اذا شهد الجاني متلبساً بالجناية وقبض عليه بسبب فعل يستوجب العقوبة باحدى العقوبات المقررة للجنح يجوز لقلم النائب العمومي بعد استجوابه أن يطلب حضوره في الحال بجلسة المحكمة ويجوز له أيضاً في هذه الحالة أن يبقى المتهم في السجن

٣٧ - فان لم تكن جلسة المحكمة منعقدة وجب على قلم النائب العمومي أن يطلب حضور المتهم في جلسة اليوم التالى ليوم القبض عليه ويسوغ عقد جلسة مخصوصة لذلك عند الاقتضاء

٣٨ - يجب على وكلاء النائب العمومي بالمحاكم الابتدائية أن يرسلوا له في كل أسبوع كشفاً ببيان التبليغات التي وصلت اليهم في أثناء الثمانية أيام الماضية وبيان ما صار اجراؤه في كل قضية

٣٩ - يجوز للمحاكم الاستئناف أن تطلب اقامة الدعوى الجنائية على حسب ما هو مقرر في المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

٤٩ - يجوز لقاضى التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية أن يجرى من تلقاء نفسه جميع الاعمال التي تكون من خصائص مأمورى الضبطية القضائية في مثل تلك الحالة

٥٠ - ويجب عليه في الحالة المذكورة أن يخبر رئيس قلم النائب العمومي عند شروعه في التحقيق أو عند انتقاله الى محل الواقعة اللازم تحقيقها

٥١ - اذا ابتدأ أحد أعضاء قلم النائب العمومي أو غيره من مأموري الضبطية القضائية في إجراءات التحقيق ورتأى لخاصي التحقيق عدم استيفاء بعضها كان له الحق في إعادة ما لم يكن مستوفيا منها

٥٢ - لا يجوز لقاضي التحقيق أن يشترع في إجراءاته من تلقاء نفسه الا في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أو أنه مباشرة إجراءات التحقيق واتهامهم متى رفعت له المسألة بالاوجه المعبرة قانونا

٦٤ - يجوز لخاصي التحقيق أن يضبط في مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتمل على الاسباب المبنى عليها ولاعضاء قلم النائب العمومي الحق في اجراء ما ذكر في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية

١٤٦ - وأما اذا رأى الخاصي المذكور وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو جناية فيحكم بعدم اختصاصه بالدعوى ويرسل الاوراق لقلم النائب العمومي وعلى القلم المذكور أن يقدم الدعوى الى قاضي التحقيق اذا كانت متعلقة بجناية وأما اذا كانت متعلقة بجنحة فيرفعها الى محكمة الجنح ان كانت صالحة للحكم والا فلقاضي التحقيق

١٥٣ - تحكم محكمة الجنح في المواد التي تعد جنحة بمقتضى نص في القانون

١٦٩ - يقيد كاتب المحكمة أسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل كل منهم وأقواله وشهادته على حسب الأصول المقررة في مادي ١٤٣ و ١٤٤ من هذا القانون

١٧٣ - وأما إذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية فتحكم المحكمة بعدم اختصاصها بها وتحيل الخصام على قلم النائب العمومي وهو يرفع الدعوى الى محكمة الجنايات في أول درجة اذا سبق تحقيقها بمعرفة قاضي التحقيق والا فيرفعها الى القاضي المذكور

١٧٤ - يجوز استئناف الاحكام الصادرة في مواد الجنح

١٧٥ - يرفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف ولا يجوز طلبه الا الاشخاص الآتي ذكرهم وهم

أولا - المتهمون بالجنحة أو المسؤولون عما يرتب عليها

ثانيا - المدعي بالحقوق المدنية فيما يختص بحقوقه دون غيرها

ثالثا - رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية أو النائب المذكور

١٧٦ - لا يقبل استئناف الاحكام الآتي ذكرها وهي

أولا - الاحكام الصادرة من محاكم الجنح بالتغريم في مواد المخالفات في الحالة المبينة في العبارة الاخيرة من المادة ١٧٢

ثانياً - الاحكام الصادرة في الحالة المبينة في المادة ١٧١ فيما يتعلق بالتضمينات التي لايسوغ طلب الاستئناف فيها في المواد المدنية بسبب قيمتها الاصلية

ومع ذلك يجوز الانحصام في الاحوال المبينة في مادتي ٢٢٠ و ٢٢١ أن يتظلموا من الاحكام المذكورة الى الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف حال انعقادها بهيئة محكمة نقض و ابرام بشرط رفع التظلم بالكيفية وفي المواعيد المبينة في المادتين السابق ذكرهما وعلى تلك المحكمة حينئذ أن تحكم بمقتضى مانص عليه بالمادة ٢٢٢

١٧٧ - و يطلب الاستئناف من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية في ظرف عشرة أيام بالاكثر من يوم صدور الحكم الابتدائي والاسقط الحق فيه و يطلب من المدعي بالحقوق المدنية والمحكوم عليه والاشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية في الميعاد المذكور من تاريخ اعلان ذلك الحكم والاسقط حقهم فيه أيضا فان كان طلب الاستئناف مقدما من المتهم في شأن حكم صادر في غيبته لا يتبدى الميعاد السالف ذكره الا من بعد انقضاء ميعاد قبول المعارضة

و طلب الاستئناف من النائب العمومي يكون في ميعاد شهر من وقت صدور الحكم المراد استئنافه

١٧٩ - طلب الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم الابتدائي في جميع الاحوال السابق بيانها

١٨٣ - يقدم طلب الاستئناف الى جلسة الدائرة المشكلة بمحكمة الاستئناف للحكم في نال درجة في مواد الجرح ويكون ذلك في أثناء الشهر الذي رفع فيه الطلب المذكور

ويلزم أن تكون هذه الدائرة من كبة من خمسة من قضاة تلك المحكمة
١٩٠ - لا تجوز حالة الدعوى على محكمة الجنايات في أول درجة الاجتهاد من قاضي الحالة من قاضي التحقيق

« بموجب دكرتين ٣ الجبه سنة ١٣٠٨ - ٩ يوليو سنة ١٨٩١ قد صار تعديل المادة ١٩٠ من قانون تحقيق الجنايات كالتالي »

لا يجوز حالة الدعوى على محكمة الجنايات في أول درجة الاجتهاد من قاضي الحالة من قاضي التحقيق أو من أودة المشورة
١٩٢ - على رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية أن يعلن لهم ما يأتي

أولا - الامر الصادر من قاضي التحقيق بالاحالة وورقة الاتهام التي يحضرها ويضع عليها امضاء رئيس القلم المذكور أو أحد وكلائه وتكون مشتملة على بيان نوع الجناية المبنية عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الاحوال التي يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التي يطلب الحكم بمقتضاها ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوما بالاقل

ثانيا - محاضر وتقارير أهل الخبرة وشهادة الشهود ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط أو سهو في نسخ الاوراق المذكورة

ثالثا - ورقة التكليف بالحضور ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام كاملة

رابعا - أسماء الشهود الذين يريد احضارهم ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقبل

١٩٩ - على كاتب المحكمة أن يتلو الامر الصادر بالاحالة وورقة الاتهام

٢٠٤ - الاحكام المقررة في المواد ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٧ و ١٥١ من هذا القانون تتبع في محكمة الجنايات في أول درجة

٢١٣ - استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات في أول درجة يرفع الى محكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية الصادر منها الحكم المستأنف

وتركب محكمة الاستئناف عند الحكم في مواد الجنايات في ثاني درجة من خمسة أعضاء

٢١٤ - لا يقبل الاستئناف الامن الاشخاص الاتي ذكرهم

أولا - المحكوم عليه والاشخاص المسؤولون عن حقوق مدنية

ثانيا - المدعي بالحقوق المدنية فيما يختص بهذه الحقوق فقط

ثالثا - رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية أو النائب المذكور

٣٢٠ - يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العموى والمحكوم عليه والمدعى بالحقوق المدنية أن يطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات أمام الجمعية العمومية بالمحكمة المذكورة حال انعقادها بمئة محكمة نقض وإبرام أعمالها قبل الطعن من المدعى بالحقوق المدنية إلا فيما يتعلق بالتضمنات فقط ولا يجوز هذا الطعن من جميع من ذكره إلا في الأحوال الثلاثة الآتية

أولاً - إذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم لم يعاقب عليها القانون

ثانياً - إذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار ثابتاً في الحكم

ثالثاً - إذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الإجراءات أو الحكم

٣٢١ - يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام كاملة بعد صدور الحكم ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء قلم النائب العموى قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة

٣٢٢ - تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن بعد سماع أقوال رئيس قلم النائب العموى أو وكيله وأقوال الخصام أو وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الأولى المبينة في المادة ٢٢٠ وأما في الحالة الثانية فتحكم بقتضى القانون إذا رأت أن الجناية ثابتة وأما إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة فتحيلها على المحكمة المختصة بها وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة استئناف أخرى لتحكم فيها حكماً جديداً

وأما إذا حصل الطعن مرة ثالثة في القضية عينها أمام المحكمة وهي منعقدة بمهيئة محكمة نقض وإبرام فتحكم في أصل الدعوى حكماً نهائياً

٢٢٥ - يعلق الامر الصادر بالحالة في الاماكن المذكورة في الملة ٢٢٣ وينشر بالجريدة الرسمية بناء على طلب قلم النائب العمومي قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام ويقوم التعليق والنشر مقام التكليف بالحضور

٢٢٧ - يتلى في الجلسة الامر الصادر بالحالة وورقة الاتهام والمحضر المثبتة لحصول التعليق والنشر كالمقرر في الملة ٢٢٥ في الميعاد الميعين قانوناً

ثم يطلب رئيس قلم النائب العمومي أو وكيله الحكم بالعقوبة ويبدى المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته وبعد ذلك تحصل مداولة بالمحكمة ويصير اطلاعها على أوراق التحقيق ثم تحكم في التهمة وفي التضمينات إن كان لها وجه

٢٣٣ - اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة الطويلة يبطل حكم الحكم السابق صدوره وتعاد الاجراءات أمام المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات على حسب الامر الصادر بالحالة

٢٤٤ - اذا وقعت جنحة أو مخالفة من أحد في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بناء على طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومي إن كانت تلك الجنحة أو المخالفة من خصائص المحكمة

أما إذا وقعت جناية أو كانت المحكمة غير مختصة بالحكم فيصدر أمر
بإحالة القضية على قلم النائب العمومي ويحرر رئيس المحكمة في كل الأحوال
محضرا يضع كاتب المحكمة أمضاءه عليه ويأمر الرئيس المذکور بالقبض
على المتهم وجبسه إذا اقتضى الحال ذلك

(تمهنا الملحق وبليه الذكريتان التكميلية لقانون المحاكم الاهلية)

مجموعة
الذكريات التكميلية
لقانون المحاكم الاهلية

(الطبعة الاولى)
بالطبعة الاميرية ييولا قعصر المحجة
سنة ١٨٩٦
افرنجيه

مجموعة الذكريات التكميلية لقانون المحاكم الاهلية

أمر عال

صادر في غرة ربيع الاول سنة ١٣٠١ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢) يجعل
مركز محكمة بنها الابتدائية بشيئين الكوم مؤقتا ومركز محكمة المنصورة
الابتدائية بالزنازيق مؤقتا أيضا

نحن نحمد بو مصر

بعد الاطلاع على مادتي ٥ و ٩ من أمرنا الصادر بتاريخ ٩ شعبان
سنة ١٣٠٠ و (١٤ يونيو سنة ٨٣) وحيث انه لم يتيسر الآن افتتاح
محكمتي بنها والمنصورة في مركزيهما بالنظر لعدم استعداد محلاتهما فبناء
على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار
أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى)

يكون مركز محكمة بنها الابتدائية بشيئين الكوم مؤقتا ويكون مركز
محكمة المنصورة الابتدائية بالزنازيق مؤقتا أيضا

(الملة الثانية)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

لايحة الاحكام الوقتية لتنفيذ لايحة ترتيب المحاكم الاهلية

امرعال

صادر في ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١ (٢٧ يناير سنة ١٨٨٤)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة السابعة والثمانين من امرنا الصادر بتاريخ
٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣)
وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس
النظار أمرنا بما هوآت

(المادة ١)

منى ابتدأت في العمل أي محكمة من المحاكم المستجدة ابتداءية كانت
أو استثنائية تلغى المجالس القديمة التي تكون في دائرة تلك المحكمة انما اذا
وجدت باحد المجالس دعاوى تحت المرافعة فيها ولم يبق سوى صدور الحكم
الانتهائي فيحكم المجلس المذكور فيها في ظرف ثلاثين يوما بالاكثر من تاريخ
ابتداء المحكمة المستجدة في العمل

(المادة ٢)

كافة الدعاوى المدنية والتجارية المتطورة الآن باقلام دعاوى
الضبطيات وبالمحافظات والمدريات ومجالس المراكز والمجالس الابتدائية

ومجالس الاستئناف ومجلس الاحكام ترفع ختم المحاكم المواد الجزئية
أوامحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف مع مراعاة دائرة وحدود
اختصاص كل منها (١)

(المادة ٣)

يجب على موظفي الحكومة الذين توجد أوراق الدعاوى تحت أيديهم
أن يسلموها لقم كتاب المحكمة المختصة بها في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ نشر
هذه اللائحة وعلى من يستلمها من كتاب المحكمة أن يعطي بها وصالا
في نسختين يضع امضاءه على احدهما والاخرى يعضى عليها من سلم
الاوراق

(المادة ٤)

اذ دخلت احدى الجهات القضائية القديمة في دائرة اختصاص
محكمةين أو أكثر من المحاكم المستجدة فيكون تسليم الاوراق لقم كتاب المحكمة
المختصة بها الدعوى على حسب دائرة اختصاصها

(١) بموجب دكر بتو ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٠١ (أول ابريل سنة ١٨٨٤) قد أنشئت
المادة الثانية من الدكر بتو الصادر بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٨٤ بشأن بعض مسائل
متعلقة بالمرافعات واستعوضت بالمادة الآتية التي تسمى أحكامها على ما سبق من وقت
بدء المحاكم الجديدة في العمل

(المادة ٥)

كافة الدعاوى التي كانت متظورة باقلام الدعاوى أو بمجلس الاحكام أو بالمجالس
الآخر القديمة سواء كانت استئنافية أو ابتدائية أو مركزية ترفع ختم المحاكم المواد
الجزئية أو للحاكم الابتدائية أو للحاكم الاستئناف على حسب دائرة حدود اختصاص كل منها

(المادة ٥)

وبعد تسليم الاوراق يحضر فوراً في كل محكمة جدول بالقضايا التي رفعت لها وتقدم القضايا القديمة على غيرها الا في حالة الاستعجال التي تحكم بها المحكمة المختصة بالدعوى حكماً انتهاياً لا يجوز التظلم منه

(المادة ٦)

يطلب حضور الاخصام في أول مرة بدون مصاريف بمقتضى علم خبر محض من رئيس المحكمة المرفوعة لها الدعوى ويقوم علم الخبر مقام تكليف بالحضور في الميعاد المقرر فيه فإذا تخلف أحد الاخصام عن الحضور جاز الحكم عليه في غيبته وأما اذا تخلفوا جميعاً فيجوز شطب الدعوى من جدول القضايا

(المادة ٧)

تجوز إعادة تحقيق الدعوى التي سبق تحقيقها اذا رأت المحكمة لزوماً ذلك وتكون الاجراءات والمرافعات على حسب ما هو مقرر في قانون المرافعات الجديد ومع ذلك الاوراق والاجراءات التي تتعلق بالتبوت وجعل البدء فيها على حسب الاصول التي كانت مقررة يجوز اتعملها على حسب الاصول المذكورة

(المادة ٨)

الاحكام التي صدرت في غيبة بعض الاخصام وتكون المعارضة فيها جائزة الى يوم ابتداء المحاكم المستجدة في العمل يسوغ تقديم المعارضة فيها

من أولى الشأن بالكيفية المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وعلى حسب الاصول المتعلقة بالاختصاص الميمنة في القانون المذكور

ويكون الاجراء على هذا الوجه أيضا فيما يتعلق بالاحكام التي يكون استئنافها جازا

والمواعيد التي ابتدأت بوقف سريانها في الحالتين مدة واحد وثلاثين يوما من تاريخ ابتداء المحاكم المستجدة في العمل

(المادة ٩)

يتبع ما تقر في المادة السابقة فيما يتعلق بالتماس اعادة الحكم

(المادة ١٠)

الحكم في جواز تقديم المعارضة أو طلب الاستئناف أو التماس اعادة الحكم يكون على حسب قانون المرافعات المتبع وقت صدور الحكم الذي تحصل فيه المعارضة أو يطلب استئنافه أو يلتمس اعادة النظر فيه

وتتبع أيضا أحكام تلك القوانين فيما يتعلق بالمواعيد التي يجوز فيها الطعن في الاحكام بطريق المعارضة أو الاستئناف أو التماس اعادة النظر بشرط أن تكون تلك المواعيد ابتدأت في وقت شروع المحاكم المستجدة في العمل فان لم تكن المواعيد المذكورة ابتدأت في ذلك الوقت تراعى فيها الاحكام المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

وفي كلتا الحالتين بوقف سريانها مدة واحد وثلاثين يوما كالمقرر في المادة الثامنة

(المادة ١١)

تنفيذ الاحكام الصادرة من المجالس الابتدائية يصير اتمامه بالكيفية المقررة في القوانين السابقة اذا حصل البدء فيه قبل ابتداء المحاكم المستجدة في العمل فان لم يحصل البدء فيه قبل ذلك يكون اجراؤه على حسب الاصول المقررة في قانون المرافعات

والمنازعات التي نشأت أو تنشأ عن التنفيذ ترفع الى محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التي تحصل ألاممها الاجراءات المتعلقة بالتنفيذ ويحكم فيها على حسب القوانين المستجدة

(المادة ١٢)

أحكام المحكمين التي حصل البدء فيها قبل شروع المحاكم المستجدة في العمل يصير اتمامها ونهوها على حسب الاصول المقررة في القوانين التي كانت متبعة وقت البدء ومع ذلك يراعى في تلك الاحكام ما هو مقرر في المواد ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ من قانون المرافعات ويعتبر حصول البدء في الاحكام متى عين الانحصام المحكمين للفصل في المنازعة

والاصول المقررة في المواد ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ من قانون المرافعات تراعى أيضا في أحكام المحكمين التي صدرت قبل ابتداء المحاكم المستجدة في العمل ولم تكن مع ذلك واجبة التنفيذ ولا يتبدى الميعاد المقرر لتسليمها في المادة ٧٢٥ الامن اليوم الذي يسوغ فيه للحاكم أن تحكم في السأوى التي ترفع لها

(المادة ١٣)

أوراق القضايا الجنائية التي كانت منظورة بالمجالس القديمة ترسل لمن

يختص به من رؤساء أقلام النائب العموى عن الحضرة الخديوية بمعرفة
 كاتب المحكمة للاجراء فيها على حسب المقررات
 ويطلب حضوراً أولى الشأن فيها أمام المحاكم المستجدة بناء على طلب قلم
 النائب العموى ويجوز لهذه المحاكم إعادة كل أو بعض التحقيق الذى حصل
 البدء فيه أو صار اتمامه

(الملة ١٤)

يمل بمقتضى هذه اللائحة من ابتداء أول فبراير سنة ١٨٨٤

(الملة ١٥)

على ناظر حقانية وناظر داخلية حكومتنا تنفيذاً أمرنا هذا كل منهما
 فيما يخصه

لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الاهلية

أمر عال

صادر بتاريخ ١٧ ربيع الثانى سنة ١٣٠١ (١٤ فبراير سنة ١٨٨٤)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
 (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) بترتيب المحاكم الاهلية وبناء على ما عرضه اليها
 ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظارة أمرنا بما هوأت

الباب الاول

في نظام سير المحاكم

(المادة ١)

تقرر أقدمية قضاة المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف على حسب تاريخ تعيين كل منهم في وظيفته مالم يوجد نص يخالف ذلك ويكون ترتيب محلاتهم في المواسم والاحتفالات والجلسات العلنية والجمعيات العمومية باعتبار الاقدمية متى كانوا من درجة واحدة فان كان تاريخ تعيين قاضين أو أكثر واحدا تقرر الاقدمية على حسب ترتيب التعيين

(المادة ٢)

اذا شكلت بإحدى المحاكم دائرتان أو أكثر فتعين الجمعية العمومية كيفية توزيع القضايا

(المادة ٣)

يجب على الجمعية العمومية بكل محكمة أن تستبدل من وقت الى اخر قضاة كل دائرة أو غيرهم من القضاة المعينين لأعمال مخصوصة بغيرهم من قضاة المحكمة بحيث يكون فجاز الأعمال مأمونا على الدوام

(المادة ٤)

تعين عدد الجلسات وأيامها وساعاتها يكون في كل سنة بمعرفة ناظر الحفانية بعد أخذ رأى كل من المحاكم والنائب العمومي

(المادة ٥)

يجوز لكل محكمة أو دائرة أن تعقد عند الاقتضاء جلسات غير اعتيادية سواء كان ذلك بناء على طلب ناظر الحفائية أو من تلقاء نفسها

(المادة ٦)

يتخذ بقلم كتاب المحكمة دفتر أو جدول لعموم القضايا منبر العجائف وموضوع على كل صحيفة منها علامة الرئيس ويقيد في ذلك الدفتر جميع القضايا على حسب ترتيب تواريخ تقديمها والقضايا الغير المستعجلة تحال على جدول خاص بها

(المادة ٧)

القضايا المستعجلة هي القضايا الموصوفة في القانون بهذه الصفة أو التي تحكم المحكمة بلزوم الاستعجال فيها

(المادة ٨)

تقيد القضايا الجنائية في جدول مخصوص

(المادة ٩)

يجب على المدعي بالحقوق المدنية والمدعى عليه بتضمينات في المواد الجنائية أن يبلغا الأوراق التي يرغبان الاستناد عليها الى قلم النائب العمومي قبل طلب الدعوى في جلسة المحكمة بثلاثة أيام على الأقل

(المادة ١٠)

تحصل المرافعة في القضايا على حسب ترتيب ترفيدها أو حالتها مالم تحكم المحكمة بما يخالف ذلك

(المادة ١١)

تطلب القضايا عند افتتاح الجلسة على حسب ترتيب قيدها بمجدول
عموم القضايا أو على حسب ترتيب أحوالها على الدائرة التي أحيلت عليها

(المادة ١٢)

تبدأ المناقشة في أي قضية بتلاوة التقرير المقدم بشأنها إن كان ثم بصير
إبداء الأقوال والطلبات الختامية وإن كانت هذه الأقوال والطلبات
مقدمة بالكاتب توضع فوراً على مكتب كاتب الجلسة بعد وضع العلامة
عليها منه ومن الرئيس ويلزم أن تكون ممضاة من الخصام أو وكلائهم

وبعد ذلك يشرح الخصام شرط موجز ما عندهم من الأوجه والأدلة
التي استندوا عليها في أقوالهم وطلباتهم ويجب على الخصام أو وكلائهم
أن يسلموا إلى الكاتب أوراقهم بعد انتهاء المناقشة ولا يسوغ لهم أن
يكتبوا في أقوالهم وطلباتهم نص الأوراق المستندين عليها ولا نصوص
المؤلفات المستشهدين بها وإذا كتبوا شيئاً من ذلك خلافاً لما تقر ولا يدخل
في تقدير أجر المدافعة

(المادة ١٣)

الأقوال والطلبات الختامية التي توضع على مكتب كاتب الجلسة لا ترد
للخصام ولا وكلائهم إلا إذا حكمت المحكمة بخلاف ذلك وانما يجوز لهم
أن يقدموا قبل انتهاء المناقشة أقوالاً وطلباتاً تيمية بشرط تبليغها
للخصم الآخر قبل تقديمها

(المادة ١٤)

متى رأت إحدى المحاكم أن الدعوى صارت واضحة وضوحاً كافياً جازلها
أن تأمرها بالكف عن المرافعة

(المادة ١٥)

لا يجوز للاخصام ولا لوكلائهم بعد انتهاء المرافعة أن يقدموا أوراقاً
أخرى ولا مذكرات إلا إذا صرحت المحكمة بخلاف ذلك وصار تبليغ تلك
الأوراق والمذكرات للخصم الآخر قبل تقديمها

(المادة ١٦)

لا يجوز لكتابة المحاكم أن يستلموا أوراقاً أو سندات الدعوى إلا إذا
كانت مجموعة في ملف موضوع عليه أسماء الاخصام ووكلائهم ومرفوق
بقائمة يبين تلك الأوراق والسندات

(المادة ١٧)

إذا لم يحضر الاخصام في اليوم المعين للحضور وإذا حضر الخصم أو وكيله
ولم يطلب الحكم بالغيبة تستبعد الدعوى من جدول القضايا ولا يجوز
تأخيرها اليوم آخر إلا إذا وجد عند مقبول

والدعوى التي تستبعد من جدول القضايا للأسباب السابق بيانها
لا يسوغ قيدها فيه ثانياً إلا بعد الاطلاع على نسخة الحكم الصادر بمحوها
من الجدول المذكور وتكون رسوم ذلك الحكم على الخصم الذي تخلف
عن الحضور أو على القائم مقامه

(المادة ١٨)

إذا استبعدت دعوى من جدول القضايا بسبب تقصير وكيل أحد
الخصام جاز الحكم عليه برسوم عاقبة دها وبتعويض الخسارة التي
تحصل لموكله بسبب التأخير

(المادة ١٩)

إذا لم تبلغ لقم النائب العموى الاوراق التي يلزم تبليغها اليه بمقتضى
القانون أو حصل تبليغها في غير الوقت اللازم أو ظهر في أثناء المرافعة
في أى قضية حصول تقصير من أحد الخصام في استيفاء الاصول المقررة
في قانون المرافعات بشأن تحقيق الدعاوى أو تبليغ الاوراق أو غير ذلك
فيجبوزاصدار أمر من المحكمة بالزام من حصل منه التقصير بمراعاة الاصول
المتقدم ذكرها ويسوغ أيضا الحكم عليه أو على وكيله على حسب
الاحوال بالتضمينات اللازمة

(المادة ٢٠)

إذا حصلت معارضة في حكم صادر من المحكمة الابتدائية أو من محكمة
الاستئناف في غيبة بعض الخصام تقيسد في جدول القضايا في الموضوع
الذى كانت مقيدة فيه الدعوى قبل صدور ذلك الحكم مالم تعين المحكمة
الجلسة التى يحكم فيها فى أوجه تلك المعارضة

(المادة ٢١)

الدعاوى التى صدر فيها حكم تهيدى أو تحضرى أو بإجراء تحقيق
يحكم فيها بعد التحقيق بمراعاة الترتيب الذى تقررها أولا

(المادة ٢٢)

اذا رغب أحد الخصام أن يتمسك في الجلسة بمحكم سبق صدوره في القضية سواء كان محضريا أو تمهيدا أو بإجراء تحقيق وجب عليه أن يبرز نسخة صحيحة منه ويرفقها بأوراق الدعوى ولو اقتصر في الجلسة على ذكر نصوصه فقط ويكون الاجراء كذلك اذا كان الحكم الذي تمسك به أحد الخصام أو ذكر نصوصه صادرا من محكمة ابتدائية أو استئنافية في غيبة بعضهم ورفعت الدعوى ثانيا بطريق المعارضة

(المادة ٢٣)

يجب على رئيس المحكمة أن يأمر الكاتب بالتأشير بالاحكام التي تصدر في كل دعوى بخاتمة المحفوظات من جدول القضايا الخاص به بمراعاة تواريخ صدورها

الباب الثاني

(في الجمعيات العمومية)

(المادة ٢٤)

تحمكم المحاكم ابتدائية كانت أو استئنافية حال انعقادها بهيئة جمعية عمومية في لزوم أو عدم لزوم تشكيل علة دوائر بها على حسب اقتضاء المصلحة

(المادة ٢٥)

لا تكون الجمعية العمومية مشكلة تشكيلا معتبرا الا اذا اجتمع فيها من
القضاة العدد المقرر في المادتين السادسة والعاشرة من لائحة ترتيب
المحاكم لاصدار الاحكام بالاقول

(المادة ٢٦)

كل مداولة تحصل بالجمعيات العمومية يلزم أن يقيدهم حضرها في الدفتر
المعد لذلك ويضع عليه كل من الرئيس أو الكاتب امضاء

الباب الثالث

(في قضاة التحقيق في المواد الجنائية)

(المادة ٢٧)

يلزم أن يوجد في كل الايام ماعدا أيام الاعياد الميمنة في القانون أحد
قضاة التحقيق المعينين بكل محكمة في الأودة المعدة له فيها
وعلى المحكمة أن تعين الساعات التي يباشرون فيها القضاة المذكورون
أعمالهم

(المادة ٢٨)

فأعنة تعيين ساعات مباشرة قضاة التحقيق أعمالهم تعلق على باب قلم
النائب العمومي وباب قلم كتاب المحكمة وفي المحل الموصل لأود القضاة
المذكورين

(المادة ٢٩)

قضاة التحقيق المكلفون بمباشرة الاعمال يوزعون على أنفسهم القضايا التي ترد اليهم

(المادة ٣٠)

واذا حصل اختلاف بينهم في التوزيع أو طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومي اجراءه بمعرفة رئيس المحكمة فيجب على الرئيس المذكور اجراؤه

(المادة ٣١)

اذا شهد الجاني متلبسا بالجناية يجوز قلم النائب العمومي أن يطلب من جميع قضاة التحقيق الشروع في اجراءه ويكون اتمامه بمعرفة القاضي الذي قام بإدائه الاجراءات الابتدائية ما لم يحصل الرئيس القضاة على قاض آخر

(المادة ٣٢)

يجوز لرئيس المحكمة عند الاقتضاء أن يطلب أحد قضاة التحقيق ويكلفه بالاعمال التي يعينها له ولو كان غير مكلف بمباشرة الاعمال وقت الطلب

(المادة ٣٣)

يجب على الكتاب المعينين مع قضاة التحقيق أن يقدموا للرئيس المحكمة في آخر كل شهر كشفا ببيان القضايا المحالة على كل قاض وبيان ماتم فيها فاذا ظهر أن احدى القضايا ماضى عليها اكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ قيدها في جدول القضايا المحالة على قاضي التحقيق ولم يتم فيها شيء جاز لرئيس محكمة الاستئناف بناء على طلب النائب العمومي أن يكلف القاضي المذكور بأن يبين له أسباب التأخير

ويجوز تأديب هذا القاضي على حسب المقرر في المادة الحادية والخمسين
من لائحة ترتيب المحاكم والمواد التالية لها إذا اقتضى الحال ذلك

الباب الرابع

(في نواب القضاة)

(المادة ٣٤)

يشترط في من يعين بوظيفة نائب قاض أن تكون متوفرة فيه الشروط
المقررة في المادة السابعة والثلاثين من لائحة ترتيب المحاكم بشأن تعيين
القضاة ويكون تعيينه بأمر يصدر من النيابة على طلب ناظر المحفظة

(المادة ٣٥)

يقوم نواب القضاة بأداء أعمال المحكمة كالقضاة الأصليين وإذا اقتضت
المصلحة تشكيل دائرتين أو أكثر ياحدى المحاكم وكان عدد القضاة غير كاف
لذلك فيصير نكلته من النواب

الباب الخامس

(في الكتبة)

(المادة ٣٦)

الامتحان المقرر بأثره في المادة الثالثة والأربعين من لائحة ترتيب
المحاكم يكون كتابة وشفاها في المسائل المتعلقة بقانون المرافعات وقانون
تحقيق الجنايات وفي الأعمال المختصة بقلم الكتاب

وبعافى من الامتحان كل من سبق له خدمة في محكمة ابتدائية
بوظيفة كاتب أول أو كاتب ثاني وطلب تعيينه بهذه الوظيفة بمحكمة
أخرى ابتدائية كانت أو استئنافية

(المادة ٣٧)

تشكل لجنة الامتحان من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه من القضاة
ومن قاضيين آخرين تعينهم الجمعية العمومية ويحضر فيم بالاشكاك
المحكمة ويسوغ له أن يوجه للممتحن الاسئلة التي يرغب توجيهها اليه
اعمالاً لا يحد رأيه في المداولة بل يكون على سبيل الاستشارة

(المادة ٣٨)

ويجوز أيضاً أن يعافى من الالامة بوظيفة مبيض قبل التعيين بوظيفة
كاتب كل من أثبت كفاءته لتأدية أعمال الكتبة بشهادة دالة على استيفائه
الدروس اللازمة أو استخدامه باحدى المصالح المبررة

(المادة ٣٩)

يجب على الكتبة الاول والكتبة الثواني أن يقدموا قبل قيامهم
بوظائفهم ضماناً بمبلغ لا يتجاوز مرتباتهم مدة سنة ويكون ذلك بإيداع
مبلغ من النقود أو من الاوراق العمومية ذات القيمة أو تقديم كفيل معتمد
تقر على اعتماده لجنة الامتحان

الباب السادس

(في المحضرين)

(المادة ٤٠)

تشكل لجنة امتحان المحضرين بالهيئة المذكورة في المادة الثامنة والثلاثين من هذه اللائحة انما يستبدل الباشكاتب المذكور في تلك المادة بالباشمخضر وله أن يوجه للممتحن الاسئلة التي يرغب توجيهها اليه ولكن لا يعدر رأيه في المداولة بل يكون على سبيل الاستشارة ويجوز لرئيس قلم النائب العمومي أو أحد وكلائه أن يحضر الامتحان ويكون رأيه معدودا في المداولة انما يلزم في هذه الحالة تنقيص عدد القضاة الى اثنين بخروج القاضي الاقل درجة

(المادة ٤١)

توزع الاعمال على محضري كل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وعلى المحضرين المعينين مع قضاة التحقيق يكون بمعرفة الباشمخضر بشرط التصديق من رئيس المحكمة على التوزيع المذكور ويلزم أن يكون أحد المحضرين حاضرا على الدوام في كل جلسة وعلى الباشمخضر أيضا أن يوزع الاعمال على المحضرين المعينين في قلم النائب العمومي بشرط التصديق على ذلك من رئيس القلم

الباب السابع

(في المترجمين)

(المادة ٤٢)

يشترط فيمن يعين بوظيفة مترجم أن يثبت معرفته النامة باللغة العربية واللغة الفرنسية أمام لجنة تشكل من ثلاثة قضاة يعينهم رئيس المحكمة وهذا فضلا عن الشروط المقررة في المادة الثامنة والثلاثين من لائحة ترتيب المحاكم

الباب الثامن

(في مجلس التأديب)

(المادة ٤٣)

إذا لم يقيم النائب العمومي أو من يقوم مقامه الدعوى التأديبية واقتضى الحال لأن تطلب المحكمة أقامتها وجب عقد هابئة جمعية عمومية اتباعا لما هو مقرر في المادة السابعة والسبعين من لائحة ترتيب المحاكم

(المادة ٤٤)

لمن أقيمت عليه الدعوى في الحالة المينة بالمادة الثانية والخمسين من لائحة ترتيب المحاكم الحق في تعيين القاضيين الذين يضمنان لمجلس التأديب بمحكمة الاستئناف

(المادة ٤٥)

يجب على من يتولى رئاسة الجمعية العمومية أن يصدر عند الاقتضاء أمراً بالنسبة على من أقيمت عليه الدعوى التأديبية بالحضور في ميعاد خمسة أيام بال الأقل وأن يخبره أيضاً بموضوع الدعوى

فإن كانت الدعوى التأديبية مقامة من النائب العموى أو من القائم مقامه تعلن ورقة الطلب المقامة منه الى ذى الشأن فيها

(المادة ٤٦)

يجب على من أقيمت عليه الدعوى أن يحضر بنفسه ويجوز أن يرخص له بتقديم أوجه المدافعة بالكتابة وأن يستعين بأحد الوكلاء

(المادة ٤٧)

ويجوز للحكمة أن تأمر بإجراء أى تحقيق يقتضيه الحال

(المادة ٤٨)

يجب أن يكون الحكم مستقلاً على الاسباب المبنى عليها وموضوعاً عليه امضاء كل من القضاة الذين حضر وا في الجمعية العمومية وأن يصدر في جلسة علنية في يوم انتهاء المرافعة أو في الجلسة التي تعقد بعده اذا اقتضى الحال ذلك ويكون صدوره بحضور من أقيمت عليه الدعوى أو بعد طلب حضوره بالطرق القانونية

(المادة ٤٩)

لا يجوز الحكم على قضاة ورؤساء المحاكم الابتدائية ولا على قضاة محاكم الاستئناف بالانذار كالمبين في المادة الثالثة والخمسين من لائحة ترتيب المحاكم الا بمقتضى قرار يصدر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف اتباعا للاواد السابقة

الباب التاسع

(في الوكلاء)

(المادة ٥٠)

اذا عين أحد الاخصام وكيلا للحضور بانبابة عنه امام المحكمة وجب على هذا الوكيل أن يقدم ورقة التوكيل الى كاتب المحكمة في اليوم المعين للحضور
فان كانت ورقة التوكيل غير رسمية يجب التصديق على صحة الامضاء الموضوع عليها

(المادة ٥١)

اذا كان التوكيل من مصلحة ميرية أو جمعية خيرية فيلزم أن يوضع على ورقة التوكيل ختم المصلحة أو الجمعية وامضاء رئيسها

(المادة ٥٢)

يجب على الوكيل متى انتهى توكيله أن يرد لوكله كافة الاوراق والسندات الاصلية بمجرد طلب ذلك منه انما يسوغ له في حالة عدم دفع

أجرته والمصاريف أن يأخذ صورة من الاوراق التي تكون سند له
ونحسب مصاريف ذلك على موكله
ولا يجتمع ذلك على الوكيل أن يسلم لموكله الخطابات التي أرسلها اليه
ولا السندات التي تثبت المصاريف التي دفعها من طرفه ولم ترد اليه انما
يلزمه اعطاء صور منها لموكله بمصاريف من طرفه اذا طلب منه ذلك

(المادة ٥٣)

يظل الوجوب المقرر في المادة السابقة بمضى خمس سنين من يوم انتهاء
التوكيل

الباب العاشر

(في معافاة الفقراء من دفع الرسوم القضائية)

(المادة ٥٤)

يجوز قبول المرافعة مجاناً أمام المحاكم من الاهالى أى بدون دفع رسوم
تنغة أو قيد ولا رسوم على أعمال الكتبة ولا على نسخ صور ولا أجر
أفوكاتية ولا رسوم محضرين ولا غيرهما من المصاريف التي من هذا القبيل
سواء كان الاهالى المذكورون مدعى عليهم أو مدعين بدعاوى يرغبون
اقامة الحجج عليها أمام المحاكم

وتترتب على المعافاة من تلك الرسوم المعافاة أيضاً من رسوم كافة
الاوراق القضائية أو الادارية ومن أجر نشر الاعلانات القضائية بالجرائد
المعينة لذلك

ويجوز أيضاً قبول المرافعة مجازاً من الجمعيات الخيرية المعتمدة التي يكون الغرض منها فعل البر والاحسان أو تعليم الفقراء
ألقيت بذكره يوم ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣١١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣).

(الملة ٥٥)

يلزم للحصول على المعافة من الرسوم أن تقدم عريضة للحكمة الابتدائية أو الاستئنافية المزمع رفع الدعوى لها وترفق تلك العريضة بشهادة دالة على فقر مقدمها كالميلين في المادة الستين ما لم تكن مقدمة من جمعية خيرية لمشكلة لفعل البر والاحسان أو لتعليم الفقراء فإنه لا يلزم في هذه الحالة إرفاقها بشهادة

ألقيت بذكره يوم ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣١١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

(الملة ٥٦)

يحكم قاضي المواد الجزئية في جواز قبول طلب المعافة من رسوم القضايا التي من قبيل المواد المذكورة أو عدم جواز ذلك ويكون حكمه فيما ذكر فوراً بعد سماع ما يبديه الخصم الذي يطلب المعافة وبناء على شهادة يقدمها كالميلين في المادة الستين

ألقيت بذكره يوم ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣١١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

(الملة ٥٧)

يسلم رئيس المحكمة العريضة المذكورة في المادة الخامسة والخمسين إلى اثنين مندوبين ليقدمتا تقريراً عنها للمحكمة بعد طلب حضور الخصام امامهما وسماع أقوالهم

ألقيت بذكره يوم ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣١١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

(المادة ٥٨)

إذا حكمت المحكمة بقبول طلب المعافاة تعيين من تلقاء نفسها أحد
المحضرين لاجراء الاعمال المختصة به مجانا

ألفت بذكر يتو ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣١١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

(المادة ٥٩)

لا يقبل طلب المعافاة من الرسوم الا اذا وجد شرطان وهما

أولا - حالة الفقر

ثانيا - احتمال الفصل في الدعوى بحكم فيه منفعة للخصم المتمس

معافاته

ألفت بذكر يتو ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣١١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

(المادة ٦٠)

والمراد بالفقر هنا حالة تقوم بطلب المعافاة تجعله غير قادر على تحمل

مصاريف الدعوى ويجب على الطالب المذكور أن يقدم شهادة من

جهات الادارة المحلية دالة على فقره

ألفت بذكر يتو ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣١١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

(المادة ٦١)

تحرر بكل محكمة قاعة بأسماء وكلاء الذين يعينهم رئيس المحكمة للدفاع

عن المتهمين في المواد الجنائية بناء على طلبهم ولا يكتب في تلك القائمة الا

اسم من يرى للمحكمة لزوم قيده اسمه فيها مع عدم الاخلال بما للمحكمة من

الحق في محو أى اسم من الاسماء المقيمة

(المادة ٦٢)

انازالت حالة فقر المعافى من الرسوم فى أثناء النظر فى الدعوى يجوز
لخصمه أن يطلب من المحكمة المرفوعة لها الدعوى ابطال المعافاة ويجوز
ذلك أيضا فى المواد الجنائية لاعضاء قلم النائب العموى
ألفت بدكر بتو ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣١١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

(المادة ٦٣)

يجوز للحكومة الرجوع بالرسوم على الخصم المحكوم عليه بها أو على الخصم
الذى سبقته معافاة عنها ثم زالت حالة فقره بسبب نجاح الدعوى أو بسبب آخر
ألفت بدكر بتو ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣١١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

أحكام ختامية

(المادة ٦٤)

يوقف العمل بمقتضى المادة ١٩٧ من قانون تحقيق الجنابات وبمقتضى
العبارة الاخيرة من المادة ١٩٥ من القانون المذكور لحين تحرير القائمة
التي تشتمل على بيان أسماء الوكلاء

(المادة ٦٥)

يجوز تسليم أوراق التكليف بالحضور فى المواد الجنائية بواسطة أحد
رجال الضبطية القضائية أو بواسطة أى شخص يعينه لذلك أحد القضاة
أو أحد أعضاء قلم النائب العموى

(المادة ٦٦)

يجوز لكل من المحاكم أن تصدر لوائح خصوصية بالاجراءات التى
تقتضيهما الاحوال فيما يتعلق بنظام السير وتقدم اللوائح التى تصدر من

المحاكم الابتدائية لمحكمة الاستئناف التابعة لها للتصديق عليها منها
وتعرض بعد ذلك اللوائح المذكورة لناظر الحقانية للتصديق عليها كما
تعرض لها اللوائح التي تصدر من محاكم الاستئناف

(المادة ٦٧)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

أمر عال

صادر في ٨ شعبان سنة ١٣٠١ (٢ يونيو سنة ١٨٤) بدخول محافظة
العريش والجهات التابعة لها ضمن دائرة اختصاص محكمة المنصورة
الاهلية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة من أمرنا الصادر بتاريخ
٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٤) بترتيب المحاكم الاهلية
المستجدة وعلى أمرنا الصادر في غرة ربيع الاول سنة ١٣٠١
(٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣) المشتمل على تعيين دوائر اختصاص كل من
المحاكم المذكورة بمصر وسكندرية وبناها والمنصورة وطنطا وبناء على
ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت

(المادة ١)

تدخل ضمن دائرة اختصاص محكمة المنصورة الاهلية محافظة العريش
والجهات التابعة لها

(المادة ٢)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

أمر عال

صادر في ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٠١ (٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤) بانخراج
جهة سيوه من دائرة اختصاص محكمة اسكندرية الاهلية واستمرار نظر
وفصل قضاياها بعرفة المجلس الجارى انعقاده به الحل مسائل البدو

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٨٧
نمرة ٩٤ بترتيب مجلس في سيوه لحل مسائل البدو وعلى الامر الصادر
في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) الشامل للأئمة
ترتيب المحاكم الاهلية وعلى الامر الصادر في غرة ربيع الاول سنة ١٣٠١
(٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣) المشتمل على دائرة اختصاص كل من هاته المحاكم
وبناء على طلب مجلس النظر أمرنا بما هوأت

(الملة ١)

قد صار اخراج جهة سيوه من دائرة اختصاص محكمة اسكندرية الاهلية

(الملة ٢)

يستمر نظر وفصل قضايا سيوه بعرفة المجلس الجارى انعقاده به الحل
مسائل البدو بمقتضى الامر الصادر في ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٨٧
نمرة ٩٤

(الملة ٣)

على ناظرى داخلية وحقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهما
فما يخصه

صورة أعمال

صادر لنظارة الداخلية بتاريخ ٢٤ ذى سنة ١٢٨٧ غرة ٢٤
قد أحاط علمنا بمفصلات قرار المجلس الخصوصى هذا رقم ٢٢ ذى
سنة ٨٧ غرة ٢٩ المشتمل على استصواب تعيين محمد افندى عارف من
أرباب المعاشات مأمورا على جهة سيو مع ما ترا أى لزوم ترتيبه من الخدمة
للجهة المذكورة الذين بلغت ما هيأهم بحافهم الأمور المذكورة خمسة عشر
كيسه شهريا بحافها ما تان وخسون قرشا علاوة على المربوط ثم وما
استنسب اجراؤه فى تحصيل أموال تلك الجهة على واقع الشهور الهلالية
حسب ما اعتاده أهاليها وما يجرى فى المحاسبة والتحصيل مع انتخاب
اثنى عشر شخصا من عقلائهم بالنوبة فى كل أربعة شهور ليكونوا مع ذلك
المأمور فى مباشرة تحصيل الاموال حسب قديمها ورؤية وفصل الدعاوى
السائرة لاخر ما بالقرار وحيث وافق ارادتنا تنقيته واجراء مقتضاه
لزم اصداره لكم لاعتماد الاجراء بموجبه

بناء على افادة الداخلية الرقمة ٢٣ شعبان سنة ٣٠٩ غرة ١٧٠ قد
تحررت هذه الصورة

صورة قرار المجلس الخصوصى الصادر فى ٢٢ ذى سنة ١٢٨٧ غرة ٢٩
الصادر عليه الامر العالى فى ٢٤ ذى سنة ١٢٨٧ غرة ٩٤ بالشقه طيه

قرار صورته - لما كانت جهة سيوه لم تزل قابلة لسعة العمارة وبالنسبة لموقعها يلزم أن يكون مأمورها ممن يؤمل فيه حسن رعاية أهاليها واجراء ما فيه راحتهم وعماريتهم فصدر الامر الكريم الى نظارة الداخلية في ٢١ ن سنة ١٢٨٧ غرة ٦٦ بلزوم تغيير المأمور المعين بها الآن بواحد خلافاً مع تعيين الخطة اللازمة الى تلك الجهة فصارت المذكرة بالمجلس الخصوصي فيما تحسن به ادارة تلك الجهة وقد استنوب تعيين محمد افندي عارف الذي صار انتماءه من جملة أشخاص من أرباب المعاشات المقيدين بديوان المسالية تحت الاستخدام تطرا لما توسم فيه من الباقية الى ذلك وأن الخطة التي ترتب معه تكون بالوجه المشرق أدناه ومع هذا قدر وى أنه لاجل فوز تلك الجهة بما يقدم أحوال أهاليها في درجات التمدن ينبغي انه بوصول المأمور المسمى اليه الى تلك الجهة يجمع أهاليها عموماً على يده ويدعوهم الى انتخاب اثني عشر شخصاً من عقلائهم يرضونهم بأن يتعين منهم في كل أربعة أشهر أربعة أشخاص بالنوبة ليكونوا مع المأمور المسمى اليه مباشرين لاحكامهم وبعد انتخابهم على هذا الوجه وترتيب نوبتهم كما ذكرتم قائمة بذلك وبعد التصديق عليها منهم تحفظ بطرف المأمور دستوراً للاجراء وبمعرفة المأمور والاختيارين يصير تحصيل الاموال على حسب قديها كما اقتضته الارادة السنية ويصير رؤية فصل التعاوى السائرة على الوجه الماضي ولقد تصادف وجود ثلاثة أشخاص من عمد أهالي سيوه وادى استحضارهم في المجلس والخبرة معهم فهمهم انهم محضرون بالتوكيل المنصوص من طرف عموم مشايخها لاجل أن ينوبوا عنهم في عرض الاحوال وهم عبد الرحمن عمر مسلم وموسى عبد النبي

وأجل حله وعند ما علوا بما تقدم ذكره أظهر وأمزج الممنونة من
 حصونه وأبرزوا عرض حال بأختام المشايخ مضمونة أن عاداتهم دفع الاموال
 سنويا باعتبار السنة أولها شوال وآخرها رمضان الوقت الذي يتواجد فيه
 محصول القمح وانهم سددوا الاموال على هذا الاعتياد لغاية سنة ٨٥ على
 يد السيد ابراهيم حراز المقيم باسكندرية وسنة ٨٦ سددوها مع جانب من
 سدس المال الى مأمورية سيوه وان الباقي من السدس تعهدوا بتسديده
 الى المأمورية في أقرب وقت وانه بلغهم أن المال أضيف على المأمورية
 بصفة غير التي هم معتادون عليها ولتصادف حضور السيد ابراهيم المذكور
 قد صار الاستفهام منه فعرف انه سدد الى ديوان محافظة اسكندرية جميع
 الاموال المطالبة لغاية سنة ٨٥ على الطريقة الجارية قديما ولم يكن
 طرفه شئ منها وانما ديوان محافظة اسكندرية بعد قيام الأمور من تلك
 الجهة قد أحضره وأخذ عليه تعهدا بسداد الاموال في سنة ٨٧ باعتبار
 السنة الوقفية لا باعتبار الجارى قديما وهو يتضرر من ذلك فأما ترتيب
 الاموال باعتبار السنة هلالية أى السنة أولها شوال وآخرها رمضان
 كعادتهم فهذا لا بأس به نظرا لما اعتادوا عليه بالنسبة لتواجد المحصول
 الذي منه يستدون الاموال المذكورة وقد تنبه على الأمور الموحى اليه
 بذلك وحيث ان محاسبة الاموال المستخلصة والباقية مما يتأخر فيه بمعرفة
 ديوان محافظة اسكندرية فبالاستكشاف من الحسابات باعتبار الوجه
 المتقدم ذكره ما يظهر تأخير ان كان لغاية سنة ٨٥ المحوّل تسديده على
 السيد ابراهيم حراز فيحصل منه بمعرفة ديوان محافظة اسكندرية وان
 كان في سنة ٨٦ وما بعدها هذا يتصل من آريابه بمعرفة الأمور المعين الآن

ويكون تعهد السيد ابراهيم الذى يقول ان ديوان المحافظة أخذ منه عن سنة ٨٧ لاجبالاته به ويجرى أصول التسليم والتسليم ما بين الأمور وسائر الخدمة المرفوعة بين الذى استصوب ترسيمهم الا بعد تعيينهم بمعرفة الدواوين الموضحة أعلاه وبعد خلاص طرفهم يعطى لهم الاشعارات اللازمة من ديوان محافظة اسكندرية الى ديوان المالية برقمهم وخلو طرفهم حكم الاصول المقررة هذا الذى رقى فى ذلك وحيث ان فيه زيادة ماهيات نظرا لكثرة عدد القواص والبلوكاشى مبلغ سبعمائة وخمسين قرشا وتوفر من ماهيات الكتبة والصراف خمسمائة قرش فتسكون الزيادة عن السبعة آلاف ومائتين وخمسين قرشا السابق ربطها مائتين وخمسين قرشا الجمله مبلغ سبعة آلاف وخمسمائة قرش كما توضح أدناه فيعرض هذا للاعتاب السنية انا وافق وصدر به الامر العالى يجرى العمل بمقتضاه كما استقر عليه الرأى

ذكر يتو صادر فى ٤ جادى الثانية سنة ١٣٠٢ (٢١ مارس سنة ١٨٨٤)

أمر عال

نحن نحمد بو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس
النظار أمرنا بما هو آت

(الملحة ١)

الافعال المقررة فى أمرنا الصادر فى ١٢ مارس سنة ١٨٨١ محاكمة
من تكبها على حسب بنود قانون العقوبات المنبته عنها فى بنود ١٢ و ١٣

و ١٤٥ و ١٥٥ من الامر المشار اليه يحكم فيها أمام المحاكم الاهلية بمقتضى
المواد ٤٥ و ٤٨ و ٣٤١ من قانون العقوبات المتبع في تلك المحاكم
(المادة ٢)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

ذكر بتوصاري في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٠٣ (٢ أغسطس سنة ١٨٨٦)
بإدخال جهة الوجه في دائرة اختصاص محكمة مصر الابتدائية الاهلية

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الاولى من أمرنا الصادر في غرة ربيع الاول
سنة ١٣٠١ (٣٠ ديسمبر سنة ٨٣) المشتل على بيان دوائر اختصاص
المحاكم الاهلية وبناء على ما عرضه لنا وكيل تطارة حقانيتنا المكلف
بإدارة أشغالها مؤقنا وموافقة رأى مجلس النظار نأمر بما هوأت

(المادة ١)

تدخل جهة الوجه في دائرة اختصاص محكمة مصر الابتدائية
الاهلية وتحكم أيضا المحكمة المذكورة في مسألة القتل التي وقعت بتلك
الجهة قبل صدور هذا الذكر بتو في أثناء عودة الحج في السنة الجارية المتهم
بها أحمد أمين

(المادة ٢)

على وكيل تطارة حقانيتنا تنفيذ أمرنا هذا

ذكر يتو صا در في ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ - ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦
بتحديد أول ابريل سنة ١٨٨٧ ميعادا لمطالبة الاتيين من السودان على
اختلافهم في الوظائف بما يستحقون

امر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس
النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوآت

(المادة ١)

الماهيات والمرتبات العسكرية والضمايم والتعويضات والمكافآت
التي تكون مستحقة للموظفين والمستخدمين الملكيين والضباط والصف
ضباط والعساكر والباشيوزق الذين كانوا مستخدمين بالسودان يجب
المطالبة بها قبل أول ابريل سنة ١٨٨٧ والا فيسقط الحق في طلبها
يصير اثبات هذه الطلبات اما بايصال صادر من مصلحة ذات شأن
أو باعلان مرسل عن يد محضر

(المادة ٢)

ابتداء من أول ابريل سنة ١٨٨٧ لا تقبل اقامة أى دعوى كانت
لدى المحاكم يطالب دفع المبالغ المذكورة أعلاه مهما كانت الحاجة في ذلك

(المادة ٣)

يصير تنفيذ أحكام أمرنا هذا أية كانت النصوص المناقضة لها المدونة في القوانين واللوائح المتبعة الآن

(المادة ٤)

على تظارا لحقانية والحريية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

ذكر بنو صادر في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ (٣ يناير سنة ١٨٨٨)
بتشكيل مجلس في العقبة والمويلح للفصل فيما يحدث بهما
من النوايا المعتادة

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٤ القعدة سنة ١٢٨٧
نمرة ٩٤ بالتصديق على ترتيب مجلس في سيوم محل مسائل البدو
وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ (غرة
ربيع الاول سنة ١٣٠١) المشتمل على بيان دائرة اختصاص كل من
الحاكم الأهلية

وبناء على ما عرضه علينا فاطر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس
النظار أمرنا بما هو آت

(المادة ١)

يتشكل في كل من جهتي العقبة والمويلج مجلس تحت رئاسة ناظر القلعة بكل من الجهتين المذكورتين للفصل فيما بينا في الدعاوى العادية التي تحدث فيهما سواء كانت مدنية أو جنائية ويكون تشكيل ذلك المجلس بالكيفية المقررة في الامر العالي الصادر في ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٨٧

(المادة ٢)

نمرة ٩٤

ترفع الدعاوى أمام المجلس المذكور في عرائض دمغة من قيمة ثلاثة قروش ويتحصل فضلا على ذلك رسم دمغة على طلب حضور كل من الخصام باعتبار ثلاثة قروش أيضا ويؤخذ رسم نسبي على قيمة المحكوم به من المنقولات في المواد المدنية والجنائية باعتبار اثنين من كل مائة فإذا كان المحكوم به عقارا يكون الرسم النسبي باعتبار خمسة من كل مائة من قيمة

(المادة ٣)

ذلك العقار

على كل من ناظرى الحقاية والحريية والداخلية تنفيذ أمرنا هذا

دكر بتوصلا في ٧ شعبان سنة ١٣٠٥ (١٨ ابريل سنة ١٨٨٨)
يسوق للديرين ونظار الاقسام في الوجه القبلى أن يحكموا في قضايا
منازعات وضع اليد وفي المواد الحقوقية والجنائية

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قرار المجلس الخصوصى الصادر بتاريخ ٦ محرم
سنة ١٢٨٨ نمرة ٩١ ومتوج بأمر عال مؤرخ في ٢٨ الشهر المرقوم

نمرة ١٢٨ المرخص فيه الى دواوين الضبطيات بان تحكم بالجس من أربع وعشرين ساعة الى نهاية ثمانية أيام والى دواوين المديريات بان تحكم بالجس لغاية خمسة عشر يوما وبعد أخذ رأى ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت

(المادة ١)

كل من تظار الاقسام فى مديريات قبلى الخارجة عن دوائر المحاكم الاهلية يحكم فى دائرته فى القضايا الحقوقية لغاية ألف وخمسة مائة قرش بدخول الغاية وفى القضايا الجنائية بالجس لغاية ثمانية أيام وتكون أحكامهم فى ذلك قابلة للطعن بالمجالس الابتدائية اذا رفع عنها ابالو اليها

(المادة ٢)

كل من المديرين فى المديريات المذكورة يحكم قطعيا فى المنازعات المتعلقة بوضع اليد سواء كانت ناشئة عن اغتصاب أو تغيير حدود بحيث لا يترتب على أحكامهم فى ذلك الاضرار بحقوق الملكية

(المادة ٣)

على ناظر الحقانية والداخلية تنفيذ أمرنا هذا

ذكر يتو صا در في ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٥ (٨ أغسطس سنة ١٨٨٨)
بتقرير أحكام تتعلق بالحقوق المكتسبة في الاقطار السودانية

امر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥
وحيث انه تخصص لاجل احتياجات السودان وما يترتب عليها من
التعهدات مليون جنيه مصري من أصل السلفة المضمونة البالغ قدرها
تسعة ملايين جنيه انجليزي
وتطرا لكون مبلغ تسعمائة وأربعين ألف جنيه مصري قد صرف في
هذا الخصوص وان الباقي بلا صرف لغاية الآن البالغ قدره ستين ألف
جنيه لا يزيد عما يلزم لتصفية المعاشات وما هيأت الاستيداع أو المكافآت
المتعلقة بالسودان وسدادا لطلبات المأوى مر اجتمعا الآن هذا ان كفى
فساء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى
القوانين أمرنا بما هوأت

(الملة ١)

ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٩ لا يسوغ لاي محكمة كانت أن تقبل
من أى شخص اقامة دعوى لاي سبب أو بأى حجة سواء كان على الحكومة
أو على مصالحها بخصوص المبالغ التي صار دفعها للزائن الميرية بالسودان
أو بخصوص التركات وعلى وجه العموم بخصوص كلفة التعهدات التي
التزمت بها الحكومة في السودان أو الحقوق المكتسبة بوجه من الوجوه
في كافة انحاء القطر المذكور

(المادة ٢)

لا تسرى أحكام المادة السابقة على رجال العسكرية من أى رتبة كانوا ولا على الموظفين والمستخدمين الملكيين الذين يمكنهم اثبات حقهم في معاش تقاعد أو ماهية استبداع أو مكافأة طبقاً لأحكام القوانين واللوائح

المتبعة

(المادة ٣)

أحكام أمرنا هذا نافذة المفعول بصرف النظر عن كافة الأحكام المخالفة لها المدونة في القوانين واللوائح المتبعة

(المادة ٤)

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

ذكرينوصا في ٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ - ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨ يحجر على كل من المحاكم من أول يناير سنة ٨٩ سماع أية دعوى على الحكومة بشأن المبالغ التي وردت الخزائن الأميرية بالسودان أو بشأن التركات أو غير ذلك من تعهدات الحكومة أو الحقوق المكتسبة بذلك القطر

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥

وحيث أنه تخصص لأجل احتياجات السودان وما يترتب عليها من التعهدات مليون جنيه مصري من أصل السلفة المضمونة البالغ قدرها تسعة ملايين جنيه أنكليزي

وتنظر الكون مبلغ تسعمائة وأربعين ألف جنيه مصري قد صرف في هذا الخصوص وإن الباقي بلا صرف لغاية الآن البالغ قدره ستين ألف جنيه لا يزيد عما يلزم لتصفية المعاشات وماهيات الاستيداع أو المكافآت المتعلقة بالسودان وسداد الطلبات الجارية من اجعتها الآن هذا إن كفي فبناء على ما عرضه علينا مجلس النظر وقبول الدول أمرنا بما هوأت (المادة ١)

ابتداءً من أول يناير سنة ١٨٨٩ لا يسوغ لاي محكمة كانت أن تقبل من أى شخص إقامة دعوى لاي سبب أو بأى حجة سواء كان على الحكومة أو على مصالحها بخصوص المبالغ التي صادفها للتراث الميرية بالسودان أو بخصوص التركات وعلى وجه العموم بخصوص كافة التعهدات التي التزمت بها الحكومة في السودان أو الحقوق المكتسبة بوجه من الوجوه في كافة أنحاء القطر المذكور

(المادة ٢)

لا تسرى أحكام المادة السابقة على رجال العسكرية من أى رتبة كانوا ولا على الموظفين والسخدمين الملكيين الذين يمكنهم إثبات حقهم في معاش تقاعد أو ماهية استيداع أو مكافأة طبقاً لأحكام القوانين واللوائح المتبعة

(المادة ٣)

أحكام أمرنا هذا نافذة المفعول بصرف النظر عن كافة الأحكام المخالفة لها المدونة في القوانين واللوائح المتبعة

(المادة ٤)

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

ذكر يتو صدق في ٧ ذى الحجة سنة ١٣٠٦ (٤ أغسطس سنة ١٨٨٩)
بشمول دائرة محكمة قنا الاهلية لمحافظة الحدود فيما يتعلق
بالمواد المدنية والتجارية والجنائية العادية

أمر غال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ شوال سنة ١٣٠٦ (٢٧ يونيو
سنة ١٨٨٩) بتعيين دائرة اختصاص المحاكم الابتدائية الاهلية بالوجه
القبلى

وبعد الاطلاع على المادة الاولى من أمرنا الصادر في ٩ شعبان
سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم
الاهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس النظار
أمرنا بما هوأت (المادة ١)

دائرة محكمة قنا الابتدائية الاهلية تشمل محافظة الحدود فيما يتعلق
بالمواد المدنية والتجارية وكذلك المواد الجنائية العادية التى لا تكون من
خصائص المجالس العسكرية

(المادة ٢)

يعمل بمقتضى أمرنا هذا من يوم ١٥ أغسطس الجارى

(المادة ٣)

على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا

ذكر بتوصادق في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (١٧ دمبر سنة ١٨٨٩)
 بإضافة نواحي المطرية والوايلي والقبه الى دائرة اختصاص
 محكمة مصر الاهلية

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الملة (١٢) من أمرنا الصادر في ٩ شعبان
 سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم
 الاهلية

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في غرة ربيع الاول سنة ١٣٠١
 (٣٠ دمبر سنة ١٨٨٣) بتعيين دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية
 بالوجه البحري

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس التظان
 أمرنا بما هوأت

(الملة ١)

نواحي المطرية والوايلي الكبرى والقبه الداخلة الآن في دائرة
 اختصاص محكمة بنها الابتدائية الاهلية قدأضيفت الى دائرة اختصاص
 محكمة مصر الاهلية

(الملة ٢)

على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا

ذكر بتوصادر في ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٨ (٢ دسبر سنة ١٨٩٠)
بإدخال جهة الطور في دائرة اختصاص محكمة المنصوره الاهلية

أمر عال

نحن خليلو مصر

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من أمرنا الصادر في غرة ربيع الاول
سنة ١٣٠١ (٣٠ دسبر سنة ١٨٨٣) المشتمل على إن دوائر اختصاص
المحاكم الاهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس النظار
أمرنا بما هو آت

(المادة ١)

تدخل جهة الطور في دائرة اختصاص محكمة المنصوره الاهلية
وتحكم أيضا المحكمة المذكورة في مادة تهمة أبي الخير عيسى الله المغربي
بضرب محمود بن حسين عوض الوردان بكور تينة الطور ضربا أفضى
الى موته

(المادة ٢)

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا

ذكره توصادر بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ (٧ مارس سنة ١٨٩١) بشأن اختصاصات المحاكم الاهلية فيما يتعلق بمديرية الحدود

امر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وحيث انه من الضروري ايضاً سريان جزء من أحكام الامر المشار اليه في مديرية الحدود ايضاً مؤقتاً
فبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفاية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بعمله وآت

(المادة ١)

اختصاصات المحاكم الاهلية فيما يتعلق بمديرية الحدود تكون بمراعاة التعديلات المبينة في المواد الاتية وذلك لمدة سنتين ابتداء من نشر أمرنا هذا

(المادة ٢)

تشكل محكمة مخصوصة في اصوان للمواد المدنية والمواد الجنائية ويحكم في المواد المدنية قاض واحد وأما في المواد الجنائية فيضم اليه اثنان من العدول ويجوز لهذه المحكمة أن تعقد جلسات في غير مركزها من الجهات التي يعينها محافظ المديرية

(المادة ٣)

يكون تعيين القاضى بمعرفة ناظر الحقاينة بناء على طلب محافظ المديرية وتعين العدلين يكون بمعرفة المحافظ المذكور

(المادة ٤)

تتحكم المحكمة المختصة في أول درجة في القضايا المدنية التي ترفع اليها بمراجعة الحدود المقررة في قانون المرافعات لقاضى المواد الجزئية أما في المواد الجنائية فيكون لهما بالقاضى المواد الجزئية من الاختصاصات المدققة في أمرنا الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وتحكم كذلك في جنابات السرقة المبينة في المواد ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ من قانون العقوبات

(المادة ٥)

تسفر المحاكم الاعتيادية على الحكم في جميع الدعاوى المدنية أو الجنائية الغير الواردة في المادة الرابعة السابق ذكرها

(المادة ٦)

الاحكام التي تصدر من المحكمة المختصة في المواد المدنية يكون استئنافها أمام محكمة مؤلفة من موظفين اثنين من حامية المديرية يعينهما ناظر الحقاينة بناء على طلب المحافظ ومن عدلين يعينهما المحافظ المذكور وذلك في الاحوال التي يجوز فيها الاستئناف بمقتضى قانون المرافعات في المواد المدنية

وتكون تلك المحكمة تحت رئاسة المحافظ أو تحت رئاسة من يتيده لذلك انما حدث ما منع عن الحضور

(المادة ٧)

استئناف الاحكام الصادرة في الجنايات المينة بالمادة الرابعة السالفة الذكر وفي جميع الجنج التي حكم بسيمها بالحبس لمدة تزيد على شهر يكون أمام المحكمة المؤلفة بالكيفية المينة في المادة السابقة

(المادة ٨)

يكون تحقيق المواد الجنائية بمعرفة موظفين يعينهم ذلك ناظر الحقاية بناء على طلب المحافظ ويجوز للمحاكم الاعتيادية اتداب قاضي المحكمة المختصة لتحقيق المواد المدنية

(المادة ٩)

يقوم ما مورو البوليس بالمديرية باعمال النيابة العمومية

(المادة ١٠)

اعلان أوراق التكليف بالحضور وغيرها من الاوراق الخاصة باجراآت الدعوى يكون بمعرفة رجال البوليس سواء كانت متعلقة بالمواد المدنية أو المواد الجنائية وعلى الرجال المذكورين اجراء التنفيذ أيضا

(المادة ١١)

ترعى في المحكمة المختصة وفي محكمة ثاني درجة كافة أحكام القوانين المصرية الجاري العمل بمقتضاها في المحاكم الاهلية ما عدا ما صار تعديله بمقتضى أمرنا هذا

(المادة ١٢)

يكون أعضاء المحكمة المختصة وأعضاء محكمة ثاني درجة قابلين
للانفصال عن وظائفهم ولكن لا يجوز عزلهم إلا بموافقة ناظر الحقائق

(المادة ١٣)

على ناظر الحقائق تنفيذ أمرنا هذا

ذكرتوفي ٦ رمضان سنة ١٣٠٨ (١٥ إبريل سنة ١٨٩١)
بجعل حقوق الملكية في الاطيان الخراجية التي لم تدفع عنها
المقابلة أسوة الاطيان التي دفعت عنها المقابلة وأبرز منها

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المذلة الخامسة من أمرنا الصادر في ٦ يناير
سنة ١٨٨٠ بالغاء قانون المقابلة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار
أمرنا بما هوأت (المادة ١)

اعتبارا من تاريخ أمرنا هذا يكون لأرباب الاطيان الخراجية التي لم
تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة في أطيانهم أسوة أرباب الاطيان
التي دفعت عنها المقابلة بتمامها وأبرز منها

(المادة ٢)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

ديكر بتوصادق بتاريخ ٧ ذى الحجة سنة ١٣٠٨ (١٢ يولييه سنة ١٨٩١)
بشأن المتشردين ورجل الاسلحه

امر عال

نحن خديو مصر
بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما عوات

الباب الاول

(فى المتشردين)

(المادة ١)

يعتبر من المتشردين
أولا - من لم يكن له محل إقامة مستقر ولا وسائل للعيش ولا
بتعاطى عادة صناعة ولا حرفة
ثانيا - الشحمازون الاقوياء البنية القلادرون على العمل المعتادون
على التسول فى الطرق العمومية
ثالثا - من يسعى فى كسب معاشه بتعاطى ألعاب القمار أو التجميع

(المادة ٢)

المتشردون المبينون فى الفقرة الثالثة من المادة السابقة يعاقبون
بالحبس من خمسة عشر يوما الى خمسة وأربعين يوما

(٧)

والمشردون المنصوص عنهم في الفقرتين الأولى والثانية يصير حالتهم في المرة الأولى على البوليس وهو يحرق لهم انذارا أو يعمل محضرا بذلك وفي المرة الثانية يعاقبون بعقوبة الحبس المذكورة التي مقدارها من خمسة عشر يوما الى خمسة وأربعين يوما وعند ذلك يصير وضع افراد هذين القسمين تحت ملاحظة البوليس لمدة قدرها من ستة شهور الى سنة واحدة ويجوز للقاضي أن يستبدل هاتين العقوبتين بالابعاد في جهة معينة الحكومة داخل القطر لمدة سنة واحدة وفي حالة تكرار الفعل يجوز ابلاغ مدة العقوبة بالحبس الى سنة واحدة ومدة الملاحظة أو الابعاد الى ثلاث سنوات

الباب الثاني

(في الاشخاص المشتبه في أحوالهم)

(المادة ٣)

- وخلاف المشردين يعتبر من الاشخاص المشتبه في أحوالهم
- أولا - من حكم عليه لسرقة أو نصب
 - ثانيا - من جعل تحت ملاحظة البوليس بحكم قضائي بسبب جنحة أو جناية وقعت منه
 - ثالثا - من يوجد بعد غروب الشمس متجولا أو مختفيا بضواحي ناحية أو عزبة أو بلدة أو في أي مكان آخر يستوجب الشبهة بدون ابداء عذر مقبول عن وجوده بهذه الحالة في الاماكن المذكورة

(المادة ٤)

الاشخاص الميئون بالفقرة الثالثة من المادة السابقة يصير احوالهم في المرة الاولى على البولس وهو بحرر لهم انذارا أو يعمل محضرا بذلك واذا عاودوا ذلك مرة أخرى أو اذا وجد منهم في المرة الاولى ثلاثة فأكثر مجمعين بالصفة والاحوال الميئنة بالفقرة الثالثة يصير ضبطهم واحالهم على قلم النيابة

ويعاقبون بنفس الجزاءات المقررة على المتشردين واذا كان واحد منهم أو أكثر حاملا لسلاح ناري تكون مدة الحبس ستة شهور بالاقل

(المادة ٥)

يجازى بالحبس من شهر الى ثلاثة شهور كل من يوجد من المتشردين والاشخاص المشتبه في احوالهم خارجا عن محل سكنه ومنكر ابرئ الغير أو معه مبارد أو شناكل أو آلات أخرى يتمكن بواسطتها من الدخول في المنازل والمخازن والاماكن الأخرى

(المادة ٦)

يجازى بالحبس من ثلاثة شهور الى سنة كل شخص من المتشردين والمشتبه في احوالهم الذين لم تكن لهم وسائل تكسب معالومة اذا وجدت معه أمتعة تزيد قيمتها عن أربع مائة قرش ولم يمكن اثبات مصدرها

(المادة ٧)

يحكم باقصى الجزاءات المقررة بقانون العقوبات في حق الاشخاص الحاملين لتذاكر سفر منقورة أو شهادات منقورة أو تذكار مرور منقورة اذا كان من تكبوالتزوير من المتشردين أو الاشخاص المشتبه في احوالهم

(المادة ٨)

الأشخاص المحكوم عليهم بمقتضى المواد السابقة الذكر يصير جعلهم تحت ملاحظة البوليس مدة سنة واحدة بالأقل وثلاث سنوات بالأكثر

وفي حالة تكرار الفعل يحكم بأقصى العقوبات المقررة في المادة الثانية (١)

(١) دكرينو ٧ شعبان سنة ١٣١١ - ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤

تضاف المادة الآتية على الأمر الصادر في ٣ المحمسة سنة ١٣٠٨ - ٢٣ بولية سنة ١٨٩١ الخاص بالتشريعين بعد المادة الثامنة منه

مادة في المادة الثانية من الأحكام الخاصة بالتشريعين المنصوص عنهم في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى يسرى أيضاً على الأشخاص المشتبه فيهم الذين مع كونهم أقرباء البنية لا يمارسون في العادة حرفة مقررة وليس لديهم وسائل لتعيشهم ولو كان لهم محل إقامة معلوم

فعلى البوليس عندئذ إخبارهم أن ينبيه عليهم بأن يتخذوا لهم شغلا في ظرف عشرة أيام على الأقل وعشرين يوما على الأكثر ومن لا يمثل منهم إلا نثار يحال على النيابة لتوقيع العقاب عليه اغلا لا يجوز محاكمة أحد الأبناء على شهادة والده على عدم امتثاله لتنبيهه المعطى إليه أو على أنه كلف عن الشغل بعدم مباشرة

وتعطى هذا الشهادة في القرى والبنادر من اثنين من المشايخ ومن ضابط بوليس المركز وفي المدن والثغور من شيخ الحارة واثنين من سكانها ومن ضابط البوليس ويصير التصديق والتوقيع عليهما من المدير أو المحافظ ويعتمد عليهما المأمور بتبليغها

الباب الثالث

(في ملاحظة البوليس)

(المادة ٩)

بعد استيفاء الشخص المجمعول تحت ملاحظة البوليس مدة عقوبته الاصلية يحمله قلم النيابة الى بوليس المديرية وهو يسلمه تذكرة مرور ويرسله الى بوليس المركز الذي يجب على الشخص المذكور الاقامة فيه

(المادة ١٠)

واذا ابتعد الشخص المذكور عن الطريق الذي تعينه أولم يذهب الى بوليس المركز المذكور في مسافة أربع وعشرين ساعة من وصوله للمركز يعاقب بالتطبيق للمادة ٥٥ من قانون العقوبات وبعد استيفاء هذه العقوبة يرسل بالقوة الى بوليس المركز الذي كان يجب عليه أن يذهب اليه

(المادة ١١)

يجب على الشخص المجمعول تحت ملاحظة البوليس أن يكون معه دائماً تذكرة الاقامة التي تعطى اليه من بوليس المركز المقيم فيه وعليه أيضاً اتباع الاحكام الآتية

أولاً - التوجه الى بوليس المركز المذكور في الايام والساعات التي تعينه في تذكرة الاقامة وفي جميع الاوقات التي يطلب فيها فإذا كان عنده عذر شرعي وجب عليه اخطار العدة أو شيخ الخفراء أو شيخ الحارة وهو يخبر البوليس بذلك

ثانيا - تقديم تذكرة الإقامة المذكورة الى رجال البوليس بمجرد طلبهم

ثالثا - العودة لمحل سكنه عند غروب الشمس وعدم خروجه من قبل شروقها

(المادة ١٢)

يجب تدوين هذه الاحكام في تذكرة الإقامة ويسوغ للبوليس أن يضيف اليها الملحوظات أخرى لهذا الغرض اذا رأى لزوما لذلك

(المادة ١٣)

يجعل في كل قلم من أقلام البوليس دفترين فيه أسماء الأشخاص المجموعين تحت الملاحظة ومقيمين بالمركز والايام اللازمة عليهم الحضور فيها للبوليس وكذلك الاحكام المفروضة عليهم

(المادة ١٤)

من خالف احدا للاحكام المبينة قبل يجازى بمقتضى المادة ٥٥ من قانون العقوبات ويكفي لاثبات المخالفة تقديم صورة من الدفتر المنصوص عنه بالمادة السابقة الى أن يوثق بما ينقيا

(المادة ١٥)

اذا أراد الشخص المجموع تحت ملاحظة البوليس تغيير جهة اقامته ينبغي عليه أن يقدم طلبا بذلك كتابة الى بوليس المركز المقيم به مينا فيسه الاسباب الموجبة لذلك والناحية أو المدينة التي يرغب انتقاله اليها

(المادة ١٦)

وعند الترخيص اليه بالذهاب الى جهة اقامته الجديدة يجب أن يكون معه تذكرة مرور وبجمل وصوله الى تلك الجهة ينبغي عليه الذهاب الى بوليس المركز وهو يعطى له تذكرة اقامة أخرى وتسرى عليه أحكام المادتين العاشرة والرابعة عشرة

(المادة ١٧)

للبوليس أن يفتش في أى وقت كان وبدون احتياج الى اجراءات ما مساكن الأشخاص المجموعين تحت الملاحظة طبقاً للمادتين الثانية والثالثة من أمرنا هذا وذلك اذا كان لديه أسباب تدعو للاشتباه فى ارتكابهم جريمة أو خيانة وللبوليس أيضاً أن يضبطهم ويسلمهم الى قلم النيابة اذا تحققت شبهة فيهم

ولكن دخول رجال البوليس للتفتيش لا يكون الا بوجود عمدة البلد وأحد مشايخهم وفي حالة غيباب العمدة يكون مع البوليس اثنان من المشايخ بحيث يكون أحدهما شيخ النوبة أما فى المدن فيكون التفتيش بوجود شيخ الحارة وشاهد معه

الباب الرابع

(فى حل الاسلحة)

(المادة ١٨)

لا يجوز مطلقاً لأى شخص لم يكن من رجال قوة منسلفة قانونية أن يحمل خارجاً عن محل سكنه أو ملحقاته أسلحة نارية مهما كان حجمها بدون

رخصة مخصوصة يعطيها المدير أو المحافظ ومع ذلك فليست هذه الرخصة لازمة لعدد ومشايخ البلاد والخبراء وكلائهم ولالذوات والوجوه والاعيان ومن يمتلكون أزيد من خمسين فدانا ولالتجار الذين لهم محل تجارة باسمهم ولا للموظفين وأرباب الرتب والنباشين

(المادة ١٩)

أما الأشخاص الغير المعلومين لجهة الحكومة فيمكنهم الاستحصا لهم على الرخصة من المدير أو المحافظ بحمل السلاح الناري أن يقدموا شهادة من شخصين معتبرين دالة على حسن سيرهم أو يطلبوها بواسطة العمدة أو شيخ البلد

ولا يكلف طالب الرخصة في أي حال بدفع رسم عنها ولا لزوم لأن يوضح عن نوع السلاح الذي يريد حمله ولا كتيته

(المادة ٢٠)

يجب على أرباب الرخص أن يقدموها الى مأموري الحكومة بمجرد طلبهم ذلك

ويجوز ابطال الرخصة متى شهد عمدة ومشايخ البلد أو معاون البوليس بان حاملها سبي السير أو لا يحسن التصرف في حمل السلاح

(المادة ٢١)

يجب أن يدفع غرامة من عشرين الى مائة قرش كل من يوجد حاملا لسلاح ناري بدون رخصة خارجا عن محل سكنه ولملقاته وذلك عدا من صار استثناء وهم يحقضي المادة الثامنة عشرة

ويكون العقاب بالحبس من شهر الى ستة شهور اذا كان مرتكب
المخالفة من المتشردين أو من الأشخاص المشتبه في أحوالهم

(المادة ٢٢)

من يعود الى ارتكاب هذه المخالفة يحاكم بمقتضى المادة ١٢ من
قانون العقوبات اذا كان من المتشردين أو المشتبه في أحوالهم فان كان
من غيرهم يضاعف له الجزاء ضعفا واحدا

(المادة ٢٣)

وفي جميع الاحوال بضبط ما يوجد من الاسلحة بأيدي المتشردين
أو المشتبه في أحوالهم ويصادر لجانب الحكومة

(المادة ٢٤)

يكون الحكم في الجناح المبنية بامرنا هذا من اختصاصات قاضى الامور
الجزائية

(المادة ٢٥)

على ناظرى الداخلية والحماية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما
ينحصر

ذكرى بشار في ٢٧ محرم سنة ١٣٠٩ - ١ سبتمبر سنة ١٩١١ بعدم
نظر المحاكم المختلطة والاهلية في الطلبات المختصة بالسودان

امر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أوامرنا الصادرة في ٨ أغسطس و ١٠ نوفمبر سنة ٨٨
القاضية بعدم قبول أى طلب يقدم على الحكومة فيما يختص بالسودان
اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٨٩

وبعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة
وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو
سنة ١٨٨٣) الشامل للائحة ترتيب المحاكم الاهلية
وبناء على ما عرضه علينا نظرا للحقاينة وموافقة رأى مجلس النظر
وبعد اقرار الدول أمرنا بما هو آت

(المادة ١)

لا تنظر المحاكم المختلطة والاهلية في الطلبات الميمنة في الكشف سوف (١)
المرفق بأمرنا هذا ولا في أى طلب آخر يتعلق بحدوث الثورة في السودان

(المادة ٢)

تعيين لجنة مخصوصة من كبة من

حضرة البارون رشتوفن

» الكونتسز الوسكى

» الميسو لوشوفالييه

حضره الميسوموني

» الميسو ديوميلس

» الميسو مورانا

» البرنس مورنى

» الميسو دوروكاميرا

وتكون وحدتها مختصة بالفصل نهائيا بطريق العدل والانصاف
 في الطلبات الميينة في الكشف حرف (أ) وفي الطلبات المتعلقة بمحوادث
 الثورة في السودان التي ربما يكون سقط ذكرها منه سهوا بشرط مراعاة
 مفعول الاوامر العالية الصادرة في ٨ أغسطس و ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨

(المادة ٣)

لا يكون اجتماع هذه اللجنة صحيحا معتبرا الا اذا حضر بها خمسة من
 أعضائها على الأقل وتكون قراراتها في جميع الاحوال بمنقضى الاغلبية
 المطلقة (المادة ٤)

تعين اللجنة بنفسها طرق المرافعة اللازم اتباعها اذا دعت الحال لذلك
 ولها أن تضم اليها في أعمالها الاشخاص الذين ترى في حضورهم فائدة

(المادة ٥)

يخصص قطعيا مبلغ ١٢٢٢٥١ جنيه مصرى لدفع قيمة الطلبات
 ويخصص هذا المبلغ

أولا - من باقى القرض المضمون المخصص لسداد عجز سنة ١٨٨٤
 البالغ قدر ذلك الباقي ٥٠٢٢٢ جنيه مصرى

ثانيا - يؤخذ الباقي بعد ذلك من تقود التصفية

(المادة ٦)

المبالغ المحكوم بها من جهات القضاء بحكم صادر في قوة التنفيذ تدفع كلها بأكملها وكذلك جميع المبالغ الأخرى المعترف بها من الحكومة الميينة بالكشف حرف (ب) الملحق بأمرنا هذا البالغ مجموعها ٢٢٢٥١ جنيه مصري

وترد للحكومة جميع المبالغ التي دفعتها قبل نشر أمرنا هذا تنفيذاً للأحكام النهائية وتضم هذه المبالغ لتكون جميع المبالغ الموضحة بالكشف حرف (ب) المذكور

(المادة ٧)

ما يبق من مبلغ ١٢٢٢٥١ جنيه مصري يصير توزيعه بمعرفة اللجنة على أصحاب الطلبات بنسبة قيمة المبالغ التي حكمت بها وذلك خلاف المبالغ المدونة في المادة السابقة للطلبات التي قبلتها اللجنة كلها أو بعضها

(المادة ٨)

تبرأ ذمة الحكومة بالكلية وبصفقتها من جميع الطلبات المنوّه عنها في المادة الأولى بمجرّد جعل المبلغ الذي قدره ١٢٢٢٥١ جنيه مصري تحت تصرف اللجنة المشكلة بمقتضى المادة الثانية ولا يمكن بعد ذلك مطالبة الحكومة بشئ مما لا يربطها وبأية جهة كانت

(المادة ٩)

على ناظرى الحقاية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

ديكر بتوصلد بتاريخ ٩ ربيع الثاني سنة ١٣١٠ (٣٠ أكتوبر سنة ٩٢) بتشكيل محكمة ابتدائية احدى اهما بسوا كن والاخرى بتوكر ومحكمة استئناف في سوا كن

امر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا فاطر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوات

(المادة ١)

تشكل محكمة ابتدائية احدى اهما بسوا كن والاخرى بتوكر وتؤلف الاولى من وكيل محافظة سوا كن بصفة رئيس ومن عدلين بصفة أعضاء وتؤلف الثانية من محافظ توكر أو من يقوم مقامه بصفة رئيس ومن عدلين بصفة أعضاء

(المادة ٢)

تشكل أيضا في سوا كن محكمة استئناف تؤلف من محافظ عموم سوا حل البحر الاحمر بصفة رئيس ومن ضابط ينتخبه المحافظ الموالي يمن الضباط ذوي الرتب الساسية ومن ثلاثة عدول بصفة أعضاء

(المادة ٣)

يجرر كل من وكيل محافظة سوا كن ومحافظ توكر فائمة تشتمل على أسماء ثمانية من العدول ليؤخذ منهم بالدور من يلزم للحكمة الابتدائية وكذلك

يجرر محافظ عموم سواحل البحر الأحمر قاعة يمينان أمه اثني عشر عدلا
ليؤخذ منهم الدور من يلزم المحكمة الاستئناف
ويكون نصف العدول من عدل الاهالى المولودين في دائرة محافظة
سواكن أو محافظة نوكر على حسب الاحوال والنصف الآخر من مشايخ
العربان ويكون انتخابهم لمدة سنة ويجوز انتخابهم بعينهم لسنة أخرى
(المادة ٤)

تحكم كل من المحكمتين الابتدائيتين في أول درجة في المواد الاتي بيانها
باعتبار دائرة اختصاص كل منهما وتلك المواد هي
أولا - كافة المنازعات في الامور المدنية والتجارية
ثانيا - كافة الجنايات والجنح التي تقع في دائرة اختصاص المحكمة
من أحد الاهالى أو من أحد العربان
وتحكم محكمة الاستئناف فيما يأتي

أولا - استئناف الاحكام التي تصدر من محكمتي أول درجة في المواد
المدنية والتجارية في الاحوال التي يجوز فيها الاستئناف بمقتضى قانون
المرافعات في المواد المدنية والتجارية المتبع بالمحاكم الاهلية
ثانيا - استئناف الاحكام التي تصدر من المحكمتين المذكورتين
في المواد الجنائية الا اذا كانت تلك الاحكام محكوما فيها بالقتل أو بالاشغال
الشاقة لمدة تزيد على خمس سنين فيرفع استئنافها المحكمة الاستئناف بمصر
(المادة ٥)

يحكم وكيل محافظة سواكن عقده في مواد المخالفات الخاصة بسواكن
ومحافظ نوكر يحكم في المخالفات الخاصة بتوكر

(المادة ٦)

اذا كان الاختصاص في الامور المدنية والتجارية من جنس واحد أى جميعهم من الاهالى أوجيعهم من العربان فيكون العدلان بالمحكمة الابتدائية من أبناء جنسهم ان من الاهالى فبهم وان من العربان فبهم واذا كان الاختصاص من جنسين مختلفين يكون أحد العدلين من الاهالى والثانى من العربان ويراعى ذلك في المواد الجنائية أيضا ويلزم في سائر الاحوال أن يكون اثنين من العدول في محكمة الاستئناف من جنس المدعى عليه في أول درجة أو من جنس المتهم

(المادة ٧)

تتحكم المحاكم المذكورة في المواد المدنية والتجارية بمقتضى القوانين المصرية المتبعة في المحاكم الاهلية مع مراعاة العوائد المقررة في تلك الجهات اذا كانت لاتنافى النظام العمومى ولا يخالف الآداب واذا لم يوجد نص في القانون أو وجد نص غير كاف أو غير صريح فيحكم بمقتضى القواعد الطبيعية وأصول العدل والانصاف

(المادة ٨)

وتحكم تلك المحاكم في مواد الجنائيات والجنىح والمخالفات بمقتضى قانون العقوبات المتبع في المحاكم الاهلية ويقوم بأمور البوليس بالتحقيقات الابتدائية ويؤدى وظائف النيابة العمومية في المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف ويكون التكليف بالحضور أمام إحدى المحاكم بامر يصدر من الرئيس بناء على طلب المأمور المذكور

وتتبع في الاجراءات القواعد المقررة في قانون تحقيق الجنايات الجارية
العمل بمقتضاها في المحاكم الاهلية

(المادة ٩)

يعين المحافظ كاتباً يقوم بأعمال الكتابة في كل من المحاكم الابتدائية
ومحكمة الاستئناف ويكون بطرف كل من الكتاب الذين يعينون لذلك
الدفاتر الآتية

- أولاً - دفتر لقيده محاضر الجلسات في المواد المدنية والتجارية
- ثانياً - دفتر لقيده الاحكام التي تصدر في المواد المذكورة
- ثالثاً - دفتر لقيده محاضر الجلسات في المواد الجنائية
- رابعاً - دفتر لقيده الاحكام التي تصدر في المواد المذكورة
- وتقيد محاضر الجلسات في مواد المخالفات والاحكام التي تصدر فيها
- في دفترين آخرين مستقلين ويكون للجنة المراقبة القضائية الحق
- في تفتيش الاحكام والدفاتر

(المادة ١٠)

ينتدب المحافظ واحداً أو أكثر من المأمورين لاعلان الاوراق وتنفيذ

(المادة ١١)

الاوامر والاحكام يتبع في سواكن وتوكر وما يتبعهما الامر العالي الصادر في ١٠ فبراير
سنة ١٨٩٢ بجواز الصلح في المخالفات ويكون قبول الصلح في الاحوال التي
يجوز فيها بعرفة الموظف المختص بالحكم في المخالفة ولم يحصل الصلح فيها

(المادة ١٢)

على ناظر الحفاية والحربية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

ديكرتو صادر بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٣١٠ (٢ مارس سنة ١٨٩٣)
باسم قرار محكمة تصوان على العمل مدة ثلاثة أشهر

امر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨
(٧ مارس سنة ١٨٩١) بتشكيل محكمة مخصوصة ومحكمة ثانى درجة
باصوان لمدة سنتين من تاريخ نشر الامر العالى المشار اليه الواقع
فى ٩ مارس سنة ١٨٩١ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاية
وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوات

(الملة ١)

المحكمان المشكلتان باصوان بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢٦ رجب
سنة ١٣٠٨ (٧ مارس سنة ١٨٩١) تستمران على العمل بمراعاة نصوص
الامر المشار اليه مدة ثلاثة أشهر من يوم ٩ مارس سنة ١٨٩٣ التالى
لتاريخ انقضاء السنتين السابق تقريرهما

(الملة ٢)

على ناظر الحقاية تنفيذ أمرنا هذا

ذكر ينو صادر بتاريخ ١٣ الفعله سنة ١٣١٠ (٢٩ ما يوسنة ١٨٩٣)
بشأن استمرار محكمتي اصوان لمدة ثلاثة أشهر أخرى

امر عال

نحن خيدو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨
(٧ مارس سنة ١٨٩١) بتشكيل محكمة مخصوصة ومحكمة ثانى درجة
باصوان لمدة سنتين من تاريخ نشر الامر العالى المشار اليه الواقع فى ٩
مارس سنة ١٨٩١

وبعد الاطلاع على أمرنا الرقم ١٣ شعبان سنة ١٣١٠ (٢ مارس
سنة ١٨٩٣) باستمرار عمل هاتين المحكمتين لمدة ثلاثة أشهر من يوم ٩ مارس
سنة ١٨٩٣ التالى لتاريخ انقضاء السنتين السابقين تقريرهما
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس النظر
أمرنا بما هوآت

(المادة ١)

المحكمتان المشكلتان باصوان بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢٦ رجب
سنة ١٣٠٨ (٧ مارس سنة ١٨٩١) تستمران على العمل عراعاة نصوص
الامر المشار اليه لمدة ثلاثة أشهر أخرى من يوم ٩ يونيه سنة ١٨٩٣

(المادة ٢)

على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا

ديكر بتوصالدر في ٢٨ القعدة سنة ١٣١٠ (١٢ يونيه سنة ١٨٩٣)
بتعديلات في اختصاصات المحاكم الاهلية بمديرية الحدود

أمر عال

نحن محمد بن عبد الله

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨
(٧ مارس سنة ١٨٩١) بتشكيل محكمة للامور الجزئية بأصوان
ومحكمة استئناف مخصوصة في المدة سنتين من تاريخ نشر الامر المشار اليه
الواقع في ٩ مارس سنة ١٨٩١

وعلى الامر العالي الصادر في ١١ محرم سنة ١٣٠٩ (١٦ أغسطس
سنة ١٨٩١) بتعيين مأموري المراكز التابعة لمديرية الحدود بصفة
قضاة للخالفات في مراكزهم

وعلى أمرنا الصادر في ١٣ شعبان سنة ١٣١٠ (٢ مارس
سنة ١٨٩٣) باستمرار المحكمة المختصة ومحكمة الاستئناف المشكلتين
في أصوان على العمل مدة ثلاثة أشهر من يوم ٩ مارس سنة ١٨٩٣

وعلى أمرنا الصادر بتاريخ ١٣ القعدة سنة ١٣١٠ (٢٩ مايو
سنة ١٨٩٣) باستمرار عمل هاتين المحكمتين ثلاثة أشهر أخرى من يوم ٩ يونيه
سنة ١٨٩٣

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأي مجلس التظار
وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوات

(المادة ١)

تُراعى التعديلات الميينة في المواد الآتية في اختصاصات المحاكم الأهلية فيما يتعلق بمديرية الحدود مدة سنتين أخريين من يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٣

(المادة ٢)

يستمر ما موررو المراكز التابعة لمديرية الحدود على الحكم في المخالفات في مراكرهم اتباعا للأمر العالي الصادر في ١١ محرم سنة ١٣٠٩ (١٦ أغسطس سنة ١٨٩١) ولا تستأنف أحكامهم إلا إذا كانت صادرة بالجس

ويرفع الاستئناف في هذه الحالة أمام محكمة أصوان الجزئية ويراعى الأمر العالي الصادر في ١١ رجب سنة ١٣٠٩ (١٠ فبراير سنة ١٨٩٢) بتعيين كيفية الصلح في مواد المخالفات

(المادة ٣)

تشكل محكمة مخصوصة في أصوان المواد المدنية والمواد الجنائية ويحكم في المواد المدنية قاض واحد وأما في المواد الجنائية فيضم إليه اثنان من العدول

يجوز لهذه المحكمة أن تعقد جلسات في غير مركرها من الجهات التي يعينها محافظ المديرية

(المادة ٤)

يكون تعيين القاضى بمعرفة ناظر الحقاية بناء على طلب محافظ المديرية وتعيين العدلين يكون بمعرفة المحافظ المذكور

(المادة ٥)

تتحكم المحكمة المختصة في الدعاوى التي ترفع اليها بمراعاة الحدود
المعينة لقاضي الامور الجزئية في قانون المرافعات في المواد المدنية
والتجارية

أما في المواد الجنائية فتحكم في كافة الجنح وكذلك في جنابات السرقة
المبينة في المواد ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ من قانون
العقوبات (المادة ٦)

تستمر المحاكم الاعتيادية على الحكم في كافة الدعاوى المدنية والجنائية
غير الواردة في مائتي ٢ و ٥ السابق ذكرهما
(المادة ٧)

الاحكام التي تصدر من المحكمة المختصة في المواد المدنية يكون
استئنافها أمام محكمة مؤلفة من موظفين اثنين من حامية المديرية يعينهما
ناظر الحفانية بناء على طلب المحافظ ومن عدلين يعينهما المحافظ المذكور
وذلك في الاحوال التي يجوز فيها الاستئناف بمقتضى قانون المرافعات
في المواد المدنية وتكون تلك المحكمة تحت رئاسة المحافظ أو تحت رئاسة
من ينتدبه لذلك اذا حدث له مانع عن الحضور

(المادة ٨)

لا يقبل استئناف الاحكام الصادرة من محكمة اصوان في مواد الجنح
الا اذا كانت تلك الاحكام صادرة بالحبس مدة تزيد على خمسة عشر يوما
ويرفع الاستئناف في هذه الحالة للمحكمة المؤلفة بالكيفية المبينة في المادة
السابقة

(المادة ٩)

لا يقبل الطعن أمام محكمة النقض والابرار في الاحكام الصادرة من محكمة ثانية درجة

(المادة ١٠)

يقوم بأعمال قاضى التحقيق عند الاقتضاء موظفون يعينهم لذلك ناظر الحفانية بناء على طلب المحافظ

(المادة ١١)

ترفع المعارضات في الاوامر التي تصدر من الموظف المكلف بالتحقيق الى ايدة المشورة بمحكمة قبال ابتداءية الاهلية وذلك في الاحوال التي يجوز فيها المعارضة بمقتضى قانون تحقيق الجنايات

(المادة ١٢)

يقوم ضباط البوليس بالديرة بأعمال النيابة العمومية

(المادة ١٣)

اعلان أوراق التكليف بالحضور وغيرها من الاوراق الخاصة باجراء ات الدعوى يكون بمعرفة المأمورين الذين يعينهم ناظر الحفانية لذلك سواء كانت تلك الاوراق متعلقة بالمواد المدنية أو المواد الجنائية وعلى المأمورين المذكورين اجراء التنفيذ أيضا

(المادة ١٤)

على مأمورى المراكز والمحكمة المختصة ومحكمة ثانية درجة اتباع كافة أحكام القوانين المصرية ماعدا ما صار تعديه منها بمقتضى أمر ناهذا

(المادة ١٥)

يكون أعضاء المحكمة المخصوصة وأعضاء محكمة ثاني درجة قايدين
للافتصال عن وظائفهم ولكن لا يجوز عزلهم الا بموافقة ناظر الحفائية

(المادة ١٦)

على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا هذا

أمر عال

صادر بنار يخ ٦ ربيع الاول سنة ١٣١١ (١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣)

بشأن المحامين أمام المحاكم الاهلية

نحن خديومصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
(١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٠١
(١٤ فبراير سنة ١٨٨٤) المشتمل على لائحة الاجراءات الداخلية بتلك المحاكم

وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦
(١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨) المشتمل على لائحة المحامين أمام المحاكم الاهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس النظر
أمرنا بما هو آت

الباب الاول

(في الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بمحرفتهم)

(المادة ١)

لا يجوز لاحد أن يشتغل بمحرفة المحاماة (أفوكاتو) في المحاكم الاهلية الا اذا أدرج اسمه في جدول المحامين (الافوكاتية)

(المادة ٢)

لا يدرج اسم أحد في جدول المحامين الا اذا توفرت فيه الشروط الآتية
أولا - أن يكون حائزا لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على اتمام الدروس (ديالوما) أو شهادة من إحدى مدارس الحقوق الاجنبية بشرط أن تقرر اللجنة المشكلة للنظر في طلبات قبول المحامين على أنها تقوم مقام الشهادة المذكورة أولا

ثانيا - أن يكون حسن السمعة والصيت

ثالثا - أن يكون مقيما في القطر المصري

(المادة ٣)

من يرغب قبوله بصفة محام يقدم طلبا بذلك للجنة تؤلف في محكمة الاستئناف من رئيسها ومن النائب العمومي أو الافوكاتو العمومي ومن أحد قضاة المحكمة المذكورة يعين في كل سنة بمعرفة الجمعية العمومية ويرفق بهذا الطلب الاوراق التي تثبت توفّر الشروط اللازمة

(المادة ٤)

متى ثبت للجنة أن الشروط المقررة في المادة الثمانية متوفرة فيمن طلب ادراج اسمه في جدول المحامين تأمر بكتابة اسمه في الجدول المذكور ويجوز حصول ذلك يسوغ له أن يترافع أمام المحاكم الجزئية

(المادة ٥)

إذا وجد أن الشهادة التي قدمت لا تقوم مقام شهادة مدرسة الحقوق الخديوية ورفض الطلب بناء على ذلك جاز تجديده بشرط تقديم شهادة أخرى

(المادة ٦)

من يرفض طلبه لاسباب متعلقة بصيته لا يسوغ له تجديده في أى وقت كان

(المادة ٧)

لا يقبل أحد من المحامين المندرجة أسماؤهم في الجدول في المرافعة أمام المحاكم الابتدائية الا اذا اشتغل بحرفته أمام المحاكم الجزئية مدة سنة ولا يقبل في المرافعة أمام محكمة الاستئناف الا اذا اشتغل بحرفته أمام المحاكم الابتدائية مدة سنتين

(المادة ٨)

من يريد من المحامين ادراج اسمه في جدول المقبولين في المرافعة أمام المحاكم الابتدائية يقدم طلبا للجنة المؤلفة في المحكمة المختصة بذلك من رئيسها ومن رئيس النيابة العمومية أو أحد وكلائه ومن أحد قضاة المحاكم المذكورة يعين في كل سنة بحرفة الجمعية العمومية

والمحكمة المختصة بالحكم في قبول الطلب أو عدم قبوله هي المحكمة التي يوجد في دائرتها محل المحامي فإذا غير المحامي هذا المحل في أثناء السنة التي اشترط أن يشتغل فيها بمحرفته أمام المحاكم الجزئية يكون الحكم في قبول الطلب أو عدم قبوله من خصائص اللجنة المشكلة في المحكمة التي أطلالتوطن في دائرتها

(المادة ٩)

وتختص اللجنة المشكلة بمقتضى المادة الثالثة بالحكم في الطلبات التي تقدم من المحامين لكتابة أسمائهم في جدول المحامين المقبولين في المرافعة أمام محكمة الاستئناف

(المادة ١٠)

متى رفع اللجنة المشكلة في إحدى المحاكم الابتدائية أو اللجنة محكمة الاستئناف الطلب المقدم من أحد المحامين لكتابة اسمه في جدول المقبولين في المرافعة فلا تنتظر هذه اللجنة إلا في توفر الشروط المقررة في المادة السابعة أو عدم توفرها

(المادة ١١)

إثبات الاشتغال بالمحرفة للقبول في المرافعة أمام المحاكم الابتدائية أو محكمة الاستئناف يكون بواسطة تقديم كشف مشتمل على بيان القضايا التي ترفع فيها المحامي الذي يريد الإثبات ومصدق عليه من قاضي الأمور الجزئية أو رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال

(المادة ١٢)

اذا كان من يريد قبوله في المرافعة وظيفه فاض أو عضو في النيابة
العمومية أو وظيفة معلم لعلم الحقوق في إحدى المدارس التي تعتبر شهادتها
أنها تقوم مقام الشهادة التي تعطى من مدرسة الحقوق الخلدوية فالزمن
الذي قضاءه في ذلك يحسب له من المدة المقررة للاشتغال بالحرفة

(الملة ١٣)

الزمن الذي يقضيه المحامي في الاشتغال بحرفته أمام المحاكم المختلطة
يحسب له من المدة المقررة في المادة السابعة للقبول في المرافعة أمام
إحدى المحاكم الابتدائية أو أمام محكمة الاستئناف

(الملة ١٤)

إذا رفض الطلب المقدم من أحد المحامين لقبوله في المرافعة أمام
إحدى المحاكم الابتدائية أو أمام محكمة الاستئناف بناء على عدم كفاية مدة
الاشتغال فلا يجوز تجليدهم إلا بعد مضي سنة من تاريخ رفضه

(الملة ١٥)

من يقبل في المرافعة أمام محكمة يقبل أمام المحاكم الأخرى التي من
درجتها أو من درجة أقل

(المادة ١٦)

يكون في كل محكمة ابتدائية أو جزئية نسخة من الجدول المشتغل على
أسماء المحامين وتذكر أسماء المحامين في هذا الجدول على حسب ترتيب
التواريخ التي قبل فيها إدراج الاسم وتبين فيه مجالاتهم ودرجة المحاكم
المقبولين في المرافعة أمامها

(المادة ١٧)

أنا ثبت لقاضي الامور الجزئية عدم خبرة أحد المحامين المقبولين أمام محاكم الامور الجزئية بالمدافعة عن الحقوق التي عهد اليه اقامة الحجج عنها ساغ له منعه عن المرافعة مدة لا تزيد على ستة أشهر ويجوز استئناف حكمه بذلك أمام المحكمة الابتدائية متى كان صادرا بالمنع مدة تزيد على شهر

الباب الثاني

(فيما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات)

(المادة ١٨)

يجب على المحامين أن يؤدوا ما يناط بهم مع الاستقامة بمراعاة أحكام القوانين

(المادة ١٩)

يجب على المحامين أن يتجنبوا عن سب الاخصام وذكر الامور الشخصية التي تسيئهم واتهامهم بما يخدش شرفهم أو صيتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى هذا الاتهام بشرط أن يكونوا مسؤولين عنه دون غيرهم

(المادة ٢٠)

يجب على المحامي أن يكتم الاسرار الخاصة بالدعوى التي يكلف بها اتباعا لما هو مقرر في مادتي ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

(المادة ٢١)

اذا كلفت احذى المحاكم أحد المحامين بالمدافعة عن شخص فقير معافى من الرسوم القضائية وجب عليه القيام بما ينطو به مجانا

(المادة ٢٢)

كل محام وكل من قبل أحد الاخصام في دعوى أو أبى لها بأقها لا يجوز له أن يساعد الخصم الآخر في تلك الدعوى أو في دعوى أخرى مرتبطة بها ولو كانت هذه المساعدة من قبيل الشورى سواء انتهى التوكيل أو كان مستمرا

(المادة ٢٣)

يجب على المحامى أن يباشر الاجراءات اللازمة للدعوى الموكل فيها تحت مسؤوليته مادام التوكيل مستمرا ويجوز له مع ذلك أن يتنحى عن التوكيل بشرط أن يعلن التنحي لموكله ويستمر على مباشرة اجراءات الدعوى مدة شهر من تاريخ الاعلان ما لم يكن مكلفا بالمدافعة في الدعوى مجانا فلا يسوغ له التنحي الا بسبب تقرر على قبوله اللجنة التي أحالت عليه تلك الدعوى

(المادة ٢٤)

اذا انتهى التوكيل وجب على المحامى أن يرد لموكله كافة أوراقه ومستنداته الاصلية متى طلب منه ذلك وإذا لم تدفع اليه أجرتة جاز له أن يأخذ على نفقة الموكل صوراً من الاوراق التي تثبت حقوقه في الاجرة ولا يكون على كل حال ملزماً بأن يسلم لموكله مسودة الاوراق التي حررها في الدعوى ولا أن يسلم اليه الخطابات المرسلة اليه منه ولا المستندات

المتعلقة بمادفعه من طرفه مقدما ولم يؤد اليه من موكله ولكن يجب عليه أن يعطى موكله صوراً من ذلك تحرر على نفقة الموكل وبناء على طلبه

(المادة ٢٥)

تقدر أجرة المحامي بمعرفة القاضى الذى حصلت المرافعة فى الدعوى أمامه باعتبار أهمية الدعوى وقيمة العمل والزمن الذى قضاه فيه المحامى وما استلزمه من العناية مع مراعاة ثروة الخصام

(المادة ٢٦)

لا يجوز الجمع بين حرفة المحاماة وبين ما يأتى
أولاً - التوظيف بمرتبة فى إحدى مصالح الحكومة ما لم يكن بوظيفة معلم فى علم الحقوق
ثانياً - الاشتغال فى أى عمل يحط من قدر المحامى

(المادة ٢٧)

لا يجوز الارتداد بالنسب المخصص للمحاميين إلا من كان اسمه مقيداً فى الجدول ويجب لبسه عند الحضور أمام المحكمة

الباب الثالث

فى تأديب المحامين

(المادة ٢٨)

ملاحظة المحامين من خصائص رئيس محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية والنائب العمومى ورؤساء النيابة العمومية

(المادة ٢٩)

من أخل بواجباته من المحامين أو خدش شرف طائفته أو حطم قدرها بسبب سيره في أعمال حرفته أو في غيرها يجازى بالعقوبات التأديبية وزيادة على ذلك يسوغ لرئيس محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية أنذارهم

(المادة ٣٠)

العقوبات التأديبية هي

أولا - التوبيخ

ثانيا - التوقيف عن الاشتغال بالحرفة لمدة لا تزيد على سنة

ثالثا - محو الاسم من الجدول

(المادة ٣١)

تأديب المحامين في كل محكمة من المحاكم الابتدائية يكون من خصائص مجلس يؤلف من رئيس المحكمة ومن قاضيين تعينهم الجمعية العمومية في كل سنة وفي محكمة الاستئناف يكون من خصائص مجلس يؤلف من رئيسها ومن أربعة قضاة تعينهم الجمعية العمومية في كل سنة أيضا

(المادة ٣٢)

ترفع الدعوى التأديبية بمعرفة النيابة العمومية سواء كان من تلقاء نفسها أو بناء على طلب رئيس المحكمة

(المادة ٣٣)

الدعوى التأديبية لا تمتنع رفع دعوى جنائية أو مدنية بسبب الفعل بعينه

(المادة ٣٤)

لا يجوز الحكم بأحدى العقوبات التأديبية إلا بعد طلب حضور المتهم بمقتضى علم خبر بميعاد ثمانية أيام على الأقل

(المادة ٣٥)

يحكم مجلس التأديب فى الدعوى بعد سماع طلبات النيابة العمومية وسماع أوجه الدفع التى يبديها المحامى .

(المادة ٣٦)

الاحكام التى تصدر فى غيبة المتهم تقبل المعارضة فيها فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ اعلانها

(المادة ٣٧)

تحصل المعارضة بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة المشكل فيها لمجلس التأديب الذى أصدر الحكم

(المادة ٣٨)

يجوز لكل من النيابة العمومية والمحكوم عليه من المحامين أن يستأنف الاحكام التى تصدر من مجالس التأديب بالمحاكم الابتدائية

(المادة ٣٩)

يرفع الاستئناف فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم أو من تاريخ مضى ميعاد المعارضة ويكون رفعه بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة المشكل فيها لمجلس التأديب الذى أصدر الحكم المراد استئنافه

(المادة ٤٠)

رفع الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم ما لم يكن صادراً بمحواسم المحامي
فلا تجوز له المرافعة إلا بعد الحكم من ثانی درجة

(المادة ٤١)

الحكم في الاستئناف يكون من خصائص مجلس التأديب المشكل
في محكمة الاستئناف

(المادة ٤٢)

جلسات مجالس التأديب تكون علنية ومع ذلك يجوز لكل من المجالس
المذكورة أن بأمر بأن تكون الجلسة سرية محافظة على الآداب وحسن
الاخلاق

(المادة ٤٣)

تنفيذ أحكام مجالس التأديب يكون بناء على طلب النيابة العمومية

(المادة ٤٤)

من حكم عليه بعقوبة تأديبية من أحد مجالس التأديب يسرى عليه
الحكم لدى جميع المحاكم

(المادة ٤٥)

للحكومة أن توكّل عنها من تشاء المرافعة أمام المحاكم

في الاحكام الوقتية

(المادة ٤٦)

الاشخاص المقبولون الآن في التوكيل عن الاخصام أمام محكمة
الاستئناف يعتبرون كالحامين الذين يقبلون أمام المحكمة المذكورة

بمقتضى أمرنا هذا وتكتب أسماءهم في جدول المحامين والاشخاص
المقبولين في التوكيل عن الاخصام أمام محكمة ابتدائية واحدة أو أكثر
يبقى لهم الحق في المرافعة أمام هذه المحكمة فقط ولا يقبلون في المرافعة
أمام المحاكم الابتدائية الأخرى أو أمام محكمة الاستئناف الا اذا قدموا
الشهادة المقررة في المادة الثانية ومع ذلك تسرى عليهم أحكام هذا الامر
فيما يتعلق بالمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات وكذلك فيما
يتعلق بتأديتهم ما عدا أحكام المادة السابعة والعشرين ويلزم أن يكون
في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين المذكور في المادة السادسة
عشرة كشف مشتمل على أسماء الاشخاص المقبولين في التوكيل عن
الاخصام أمامها ويكون في كل من المحاكم الجزئية التابعة اليها نسخة من
هذا الكشف

أحكام ختامية

(المادة ٤٧)

يعمل بمقتضى أمرنا هذا بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام

(المادة ٤٨)

قد ألقى الامر العالي الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦
(١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨) المشتمل على لأحكام المحامين أمام المحاكم الأهلية
وكذلك يعد لاغيا ولا يعمل به كل نص يخالف لامرنا هذا

(المادة ٤٩)

على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا هذا

ذكره نصوص تاريخ ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣١١ (٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣)
بخصوص الشروط اللازمة لتوظيف في المحاكم الاهلية

أمر عال

نحن خبديومصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
(١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠١
(١٤ فبراير سنة ١٨٨٤) المشتمل على لائحة الاجراءات الداخلية
بالمحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس النظر
أمرنا بما هوآت

الباب الاول

في الشروط اللازمة لتوظيف في المحاكم الاهلية بوظيفة قاضي
أو عضو نيابة أو بوظيفة أخرى

الفصل الاول

في القضاة وأعضاء النيابة العمومية

(المادة ١)

لا يجوز توظيف أحد بوظيفة قاضي في إحدى المحاكم الاهلية ولا بوظيفة
عضو النيابة العمومية فيها الا اذا كان يبدع شهادة (ديبلوما) من مدرسة

الحقوق الخديوية بمصر أو من إحدى مدارس أوروبا دالة على اتمامه الدروس في علم الحقوق ومع ذلك اذا كانت الشهادة صادرة من إحدى مدارس أوروبا يشترط أن يكون طالب التوظيف حاصلًا على شهادة البكالوريا من إحدى المدارس الكلية أو على شهادة اتمام الدروس الثانوية من إحدى مدارس الحكومة المصرية ويحسن الاجابة في امتحان يختبر فيه باللغة العربية في القوانين المصرية أمام لجنة يعينها ناظر الحفائية لذلك فان لم يحسن طالب التوظيف الاجابة عند الامتحان في أول دفعة يسوغ له أن يتقدم للامتحان بعد ذلك مرة واحدة أو أكثر في ظرف ثلاث سنين من تاريخ امتحانه في الدفعة الاولى بحيث يكون بين كل مرة وأخرى ستة أشهر وبعد انقضاء مدة الثلاث سنين لا يجوز قبوله للامتحان ثانية وانا ظهر من الامتحان أن طالبي التوظيف الذين توفرت فيهم الشروط اللازمة متساوون في المعرفة يرجح من يحسن الاجابة في امتحان يختبر فيه عن أحكام المعاملات في الشريعة الاسلامية

(المادة ٢)

يشترط فمين يوظف أن تكون متوفرة فيه الصفات الآتية ذكرها زيادة على الشروط المقررة في المادة السابقة وفي لائحة ترتيب المحاكم
أولا - لا يعين أحد بوظيفة مساعد نيابة الا اذا أُلحق في أحد أقلام الكتاب بالمحاكم أو بالنيابة العمومية مدة ستة أو اثنتي عشرة سنة يمكنه من أن يكون كاتبًا مقبولًا في المحاكم المصرية بأعماله المحاماة أو أقام في إحدى مصالح الحكومة مدة ستة سنين بوظيفة تستلزم معارف قانونية

ثانيا - لا يعين أحد بوظيفة وكيل للنائب العمومي الا اذا أدى مدة سنتين وظيفته مساعد نيا به

ثالثا - لا يعين أحد بوظيفة قاضى فى محكمة ابتدائية الا اذا أدى مدة سنة وظيفته وكيل للنائب العمومي

رابعا - لا يعين أحد بوظيفة رئيس لاحدى المحاكم الابتدائية أو بوظيفة وكيل لها أو بوظيفة رئيس نيابة الا اذا مضى عليه فى الخدمة مدة ثلاث سنين من وقت تعيينه بوظيفة وكيل للنائب العمومي

خامسا - لا يعين أحد بوظيفة قاضى فى محكمة الاستئناف الا اذا أدى وظيفة رئيس نيابة أو قاضى من أول درجة كمسيسين فيما بأتى

(الملة ٣)

يعين وكيل محكمة الاستئناف من قضاتها أو من رئيسى محكمتى مصر واسكندرية الذين قضوا فى وظائفهم مدة تزيد على ثلاث سنين ويعين رئيس المحكمة المذكورة من قضاتها الذين قضوا فى وظائفهم خمس سنين على الأقل

الفصل الثانى

فى موظفى المحاكم

(الملة ٤)

على طالى الاستخدام فى الوظائف القضائية الذين يعينون حديثا فى خدمة الحكومة وأرباب العجاشات ومرقوى الحكومة الذين يعادون للخدمة أن يقدموا شهادة محررق من القومسيون الطبي بمصر أو اسكندرية

دالة على صحة بنيتهم وشهادة أخرى دالة على حسن سيرتهم وأخلاقهم
ويجب أن يكونوا مصريين ويعتبر من المصريين رعايا الدولة العلية
المولودون في القطر المصري ومتوطنون فيه عادة ورعايا الدولة العلية
المتوطنون فيه من منذ خمس عشرة سنة على الأقل

(المادة ٥)

المستخدمون بالمحاكم الذين يكون متوسط مرتباتهم ستة جنيهات على
الأقل في كل شهر يعتبرون من الكتاب الثواني ويعتبر مستخدمو أقلام
النيابة العمومية بصفة موظفين على هذا القياس

(المادة ٦)

يشترط فيمن يوظف أن تكون متوفرة فيه الصفات الآتية ذكرها زيادة
على الشروط المعتادة في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ولائحة الإجراءات
الداخلية بها

أولا - لا يعين أحد بوظيفة محضر الا اذا كان بيده شهادة من
الحكومة المصرية دالة على اتمام الدروس الابتدائية أو أقام في أحد
أقلام المحضرين للتمرين مدة سنتين

ثانيا - لا يعين أحد بوظيفة كاتب ثاني أو مترجم أو كاتب في أحد
أقلام النيابة العمومية من درجة الكتاب الثواني الا اذا كان بيده شهادة
من الحكومة المصرية دالة على اتمام الدروس الثانوية أو استخدم مدة
ثلاث سنين على الأقل في إحدى المحاكم أو إحدى مصالح الحكومة

الباب الثاني

في ترتيب الدرجات وفي الترقى

الفصل الاول

في القضاة وأعضاء النيابة العمومية

(المادة ٧)

يكون مرتب مساعد النيابة العمومية ١٢٠ جنيا في كل سنة
(أى عشرة جنيهات في كل شهر)

ويتقسم وكلاء النائب العمومى الى أربع درجات يرتب للدرجة الرابعة
منها ١٨٠ جنيه والثالثة ٢٤٠ جنيه والثانية ٣٠٠ جنيه والاولى
٣٦٠ جنيه في كل سنة (أى ١٥ جنيا و ٢٠ جنيا و ٢٥ جنيا
و ٣٠ جنيا في كل شهر)

ويتقسم رؤساء أقلام النيابة العمومية فيما عدا مصر واسكندرية الى
درجتين يرتب للثانية منهما ٤٢٠ جنيه وللأولى ٤٨٠ جنيه في كل سنة
(أى ٣٥ جنيا و ٤٠ جنيا في كل شهر)

ويكون مرتب كل من رئيس النيابة في مصر واسكندرية ٦٠٠ جنيه
في كل سنة (أى ٥٠ جنيا في كل شهر) (١)

(١) متوجب المادة الاولى من ذكره ٨ صفر سنة ١٣١٤ (١٩ يوليو سنة ١٨٩٦)
وظائف رؤساء النيابة في غير مصر واسكندرية تكون بدرجة واحدة وعددها

سبعاً بدلا من ست
المادة الثانية - وظائف وكلاء النيابة التي من الدرجة الاولى يكون عددها سبعا
بدلا من ثمان

(المادة ٨)

يتقسم قضاة المحاكم الاهلية الى خمس درجات يرتب الخامسة منها ٢٤٠ جنيه والرابعة ٣٠٠ جنيه والثالثة ٣٦٠ جنيه والثانية ٤٢٠ جنيه والاولى ٤٨٠ جنيه في كل سنة (أى ٢٠ جنيا و ٢٥ جنيا و ٣٠ جنيا و ٣٥ جنيا و ٤٠ جنيا في كل شهر)

ويتقسم وكلاء المحاكم الابتدائية فيما عدا مصر واسكندرية الى درجتين يرتب الثانية منهما ٤٨٠ جنيه والاولى ٥٤٠ جنيه في كل سنة (أى ٤٠ جنيا و ٤٥ جنيا في كل شهر) ويكون مرتب وكيل كل من محكمتى مصر والاسكندرية ٦٠٠ جنيه كل سنة (أى ٥٠ جنيا في كل شهر)

ويتقسم رؤساء تلك المحاكم فيما عدا مصر واسكندرية الى درجتين يرتب الثانية منهما ٥٤٠ جنيه والاولى ٦٠٠ جنيه في كل سنة (أى ٤٥ جنيا و ٥٠ جنيا في كل شهر) ويكون مرتب رئيس كل من محكمتى مصر واسكندرية ٧٢٠ جنيه في كل سنة (أى ٦٠ جنيا في كل شهر)

(المادة ٩)

يتقسم قضاة محكمة الاستئناف الى درجتين يرتب الثانية منهما ٦٦٠ جنيه والاولى ٧٢٠ جنيه في كل سنة (أى ٥٥ جنيا و ٦٠ جنيا في كل شهر) (١)

(١) ذكر بنو ١٠ ذى القعدة سنة ١٣١٣ (٢٣ ابريل سنة ١٨٩٦) تلقى الدرجات بين وظائف قضاة محكمة استئناف مصر الاهلية

(المادة ١٠)

وظائف رئيس ووكيل كل من محكمتى مصر واسكندرية ووظائف كل من رئيس النيابة قيسما تعتبر على حدتها لا دخل لها في وظائف الرؤساء والوكلاء ورؤساء النيابة الآخرين.

(المادة ١١)

الترقى من درجة إلى أخرى في الوظيفة بعينها أو من وظيفة إلى أخرى يكون باعتبار الأقدمية وبمراعاة درجة المعرفة

(المادة ١٢)

كل من يوظف أو يرقى في وظيفة قضائية يعين في الدرجة الأخيرة من نوع الوظيفة التي عين فيها أو يرقى إليها ومع ذلك إذا رقى أحد القضاة في وظيفة بالنيابة أو يرقى أحد أعضاء النيابة في وظيفة قاضى أو يوظف رئيس محكمة مصر أو محكمة اسكندرية بوظيفة قاضى في محكمة الاستئناف فيعين في الدرجة التي يكون مرتبها مساويا لمرتبه أو في الدرجة التي تليها

(المادة ١٣)

يكون عدد القضاة وعدد أعضاء النيابة في كل نوع من أنواع الوظائف وفى كل درجة على حسب ما هو مقرر في الجدول المرفق بهذه اللائحة

(المادة ١٤)

كل واحد من القضاة وأعضاء النيابة الموظفين الآن يرتب باعتبار الأقدمية في الدرجة التي يكون مرتبها مساويا لمرتبه أو في الدرجة التي تليها من نوع الوظيفة التي هو فيها وتحسب الأقدمية فيما يختص بالقضاة

وأعضاء النيابة المتساوين الآن في المرتب من تاريخ حصولهم على مرتبتهم الحالية

(المادة ١٥)

إذا كان المرتب المقرر في هذه اللائحة للوظيفة أو الدرجة التي عين فيها بعض القضاة أو أعضاء النيابة أزيد من المرتب الحالي فتضم قيمة الزيادة للأقدم فالأقدم كلما ساعد على ذلك وجود وفر من مجموع المرتبات المقرر في الميزانية لنوع الوظيفة

(المادة ١٦)

يجوز أنظر الحقايسة عقب نشر هذا الأمر كشفا يشتمل على أسماء القضاة وأعضاء النيابة الموظفين الآن وبين فيه تاريخ تعيين كل منهم في وظيفته الحالية والدرجة التي وضع بها وأقدميته عملاً بالمادة ١٤ من هذه اللائحة

الفصل الثاني

في موظفي المحاكم والنيابة العمومية

(المادة ١٧)

يتقسم موظفو المحاكم والنيابات إلى درجات على حسب ترتيب الدرجات المعمول بها الآن

(المادة ١٨)

تعيين الموظفين المذكورين يكون أولاً في الدرجة الأخيرة للوظيفة التي يعينون فيها وبأقل فئة مربوطها المقرر في ترتيب الدرجات (١)

(المادة ١٩)

يجوز مع ذلك نقل موظف من إحدى المحاكم إلى أحد أقلام النيابة أو بالعكس وفي هذا الحالة يعين المستخدم المنقول في الدرجة التي يكون مرتبها مساوياً لمرتبه أو في الدرجة التي تليها

(المادة ٢٠)

لا يجوز ترقية أحد من موظفي المحاكم والنيابات من درجة إلى أخرى إلا إذا مضى عليه في الدرجة الموحدة فيها ثلاث سنين

(١) بموجب دكر يتو ١٩ صفر سنة ١٣١٤ (٣٠ يوليو سنة ١٨٩٦)

حلت المادة ١٨ بالفصل الثاني من دكر يتو ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣١١ (٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣) كما يأتي

المادة الأولى - حلت المادة ١٨ بالفصل الثاني من أمرنا المشار إليه كما يأتي كل مستخدم يعين حديثاً أو ترقى إلى درجة أعلى من الدرجة التي هو فيها يعطى له أقل مربوط الدرجة التي عين فيها ما لم يكن أقل مربوط الدرجة التي ترقى إليها موازياً لأعلى فئة الدرجة المتصل منها ففي هذا الحالة إذا كان المستخدم حاصل على أعلى فئة درجته يعطى له متوسط مربوط الدرجة التي ترقى إليها

ويستثنى من ذلك أرباب المعاشات والمرفوقون فله يجوز تعيينهم على ما يسميهم الأصلية متى كانت لا تتجاوز أعلى فئة الدرجة التي عينوا فيها وكان متوسط ترتيب الدرجات يسمح بذلك

ولا يجوز اعطاء علاوات في نفس الدرجة الا في أول شهر يناير من كل سنة (١)

الباب الثالث في الاحكام الختامية

(المادة ٢١)

يجوز لناظر الحفانية بصفة استثنائية اجراء تعيينات وترقيات واعطاء علاوات بغير مراعاة القواعد المقررة في هذه اللائحة بشرط اتباع أحكام الامر العالي المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية انما يجب التصديق على ذلك أولا من مجلس النظار ولا يسوغ التعيين بطريقة استثنائية الا في وظيفة من ثلاث

(المادة ٢٢)

كل ما كان مخالفًا لاحكام هذا الامر يعتبر ملغيا

(المادة ٢٣)

على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا الذي يعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية بنفسه أيام

(١) بموجب ذكر يتو ٩ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ (٢٠ فوبر سنة ١٨٩٥)

عدلت المادة العشر ومن ذكر يتو ٤ فوبر سنة ١٨٩٣ كما يأتي

لا يجوز ترقى أحسن موظفي المحاكم والنيابات من درجة الى أخرى الا اذا مضى عليه في الدرجة الموجود فيها ستان

ولا يجوز اعطاء علاوات في نفس الدرجة الا في أول يناير من كل سنة

جدول

شامل لعدد القضاة وعدداً أعضاء النيابة في كل درجة مع بيان مرتباتهم طبقاً للمادة الثالثة عشرة من اللائحة المشتملة على بيان الشروط اللازمة لتوظيف في المحاكم الاهلية وترتيب درجات موظفيها وكيفية ترفيعهم

ملاحظات		قضاة بالمحاكم الابتدائية		عدد	جنيه
١	٢	٣	٤	٥	٦
٢٠٢٤٠	قضاة من الدرجة الخامسة	٢٧	٦٤٨٠	
٢٥٣٠٠	الرابعة » »	٢٥	٥٧٠٠	
٣٠٣٦٠	الثالثة » »	١٤	٥٠٤٠	
٣٥٤٢٠	الثانية » »	١٤	٥٨٨٠	
٤٠٤٨٠	الاولى » »	٨	٣٨٤٠	
				٨٨	٢٨٧٤٠
وكلاء بالمحاكم الابتدائية					
٤٠٤٨٠	وكلاء من الدرجة الثانية	٣	١٤٤٠	
٤٥٥٤٠	الاولى » »	٢	١٠٨٠	
				٥	٢٥٢٠
٥٠٦٠٠	وكلاء محكمتي مصر واسكندرية	٢	١٢٠٠	
رؤساء المحاكم الابتدائية					
٤٥٥٤٠	رؤساء من الدرجة الثانية	٣	١٦٢٠	
٥٠٦٠٠	الاولى » »	٢	١٢٠٠	
				٥	٢٨٢٠
٦٠٧٢٠	رئيسا محكمتي مصر واسكندرية	٢	١٤٤٠	
		الجليل عن المحاكم الابتدائية	٠٠	٣٦٧٢٠	

(تابع) الجدول

الشامل لعدد القضاة وأعضاء النيابة في كل درجة ومرتباتهم

ملاحظات		قضاة محكمة الاستئناف		عدد	جنيه
١	٢	٣	٤	٥	٦
٥٥	٦٦٠	قضاة من الدرجة الثانية	٦٣٩٦٠		
٦٠	٧٢٠	الاولى	٦٤٢٢٠	١٢	٨٢٨٠
		المجمل عن محكمة الاستئناف		١٢	٨٢٨٠
		أعضاء النيابة			
١٠	١٢٠	مساعدون (١)		٢٣	٢٧٦٠
		وكلاء النيابة			
١٥	١٨٠	وكلاء نياب من الدرجة الرابعة (١)	٢٣٤١٤٠		
٢٠	٢٤٠	» » » الثالثة	١٤٣٢٦٠		
٢٥	٣٠٠	» » » الثانية (١)	٧٢١٠٠		
٣٠	٣٦٠	» » » الاولى	٧٢٥٥٠	٥١	١٢١٢٠
		رؤساء نيابه (٢)			
٣٥	٤٢٠	رؤساء نيابه من الدرجة الثانية	٣١٢٦٠		
٤٠	٤٨٠	» » » الاولى	٣١٤٤٠	٦	٢٧٠٠
٥٠	٦٠٠	رئيسا نيابتي مصر واسكندرية		٢	١٢٠٠
		المجمل عن النيابة		٠٠	١٨٧٨٠

(١) عدد المساعدين حسب الميزانية هو ٣١ ووكلاء الدرجة الرابعة ٢٤
 ووكلاء الدرجة الثانية ٨ (٢) ينظر الى النوة الموجودة بذييل صحيفة ٨٧

تعريفية

الرسوم القضائية في المحاكم الاهلية

الصادر عليها الامر العالي المؤرخ ١٤ جلدى الاول سنة ١٣١١

(٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

للعقولة بالامر العالي المؤرخ ٢٨ رجب سنة ١٣١٢

(٢٤ يناير سنة ١٨٩٥)

أمر عال

نحن خديوى مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعريفية الرسوم القضائية في المحاكم الاهلية المرفقة بأمرنا هذا المشتملة
على تسع وخمسين مادة يعمل بمقتضاها فيما يتعلق بالدعاوى التى ترفع الى
محاكم أول درجة أو الى محاكم ثانى درجة من بعد نشرها فى الجرائد الرسمية
بثلاثين يوما

والمسائل الفرعية التى تنشأ من الدعاوى والمرافعات والبيوع التى
تحصل عقب المزايدة على الثمن الذى يمايه المزايدة الاول أو عقب إعادة بيع
العقار بالمزايدة على ذمة الراى عليه المزايدة الاول تعتبر أنها متممة للدعوى
الاصلية

(المادة ٢)

قد ألقى ما يأتي

أولا - المواد ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٣ من الامر العالي الصادر في ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ (١٤ فبراير سنة ١٨٨٤) المشتمل على لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الاهلية

ثانيا - الامر العالي الصادر في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١١ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

ثالثا - الامر العالي الصادر في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٠٦ (٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٩)

رابعا - امرنا الصادر في ١٢ ذي القعدة سنة ١٣٠٩ (٦ يونيو سنة ١٨٩٢)

خامسا - امرنا الصادر في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٠٩ (٢٣ يونيو سنة ١٨٩٢) المتعلق بتنقيص الرسوم في المواد الجنائية

سادسا - كل ما كان مخالفا لامرنا هذا

(المادة ٣)

على ناظر الحقاينة تنفيذ امرنا هذا

تعريف الرسوم القضائية في المحاكم الاهلية

(المادة ١)

يؤخذ رسم نسبي فقط على المواد المدنية والمواد التجارية بدلا عما هو مقرر الآن من الرسوم على التفة وعلى أعمال الكتبة والمحضرين

(المادة ٢)

يؤخذ الرسم النسبي على ما يأتي

أ - على توزيع أموال المدين على دائنيه بحسب درجاتهم أو قسمتها بينهم قسمة غرماء وبحسب الرسم في هذه الحالة باعتبار مجموع المبالغ التي توزع أو تقسم

ثانيا - على مرسي مرزاد العقارات باعتبار الثمن الذي رسابه المرزاد ثالثا - على طلب القسمة بين الشركاء باعتبار صافي المبلغ الذي يلزم تقسيمه وإذا كان من ضمنه ثمن عقارات تحصل عليه الرسم المقرر على مرسي المرزاد فلا يؤخذ على قيمة هذا الثمن رسم طلب القسمة بل تطرح عند تسوية الرسوم من المبلغ اللازم تقسيمه

رابعا - على وضع أمر التنفيذ على أحكام المحكمين باعتبار المبالغ المحكوم بها والفوائد التي تستحق عليها الغاية يوم صدور الأمر

خامسا - على تنفيذ الأحكام والعقود بالطرق القهرية باعتبار القيمة التي يطلب التنفيذ من أجلها

سادسا - على كافة الطلبات الاخرى باعتبار القيمة المطلوبة والفوائد المستحقة عليها

(الملة ٢)

يؤخذ الرسم النسبي كما يأتي

أولا - باعتبار عشرة على كل مائة قرش من الحسين جنبها الاولى
ثانيا - باعتبار ثمانية على كل مائة قرش من حسين جنبها الثانية
للحسين جنبها المينة أنفا

ثالثا - باعتبار ستة على كل مائة قرش من المائة جنبه الثانية
رابعا - باعتبار أربعة على كل مائة قرش من المائة جنبه الثالثة
خامسا - باعتبار اثنين على كل مائة قرش من المائة جنبه الرابعة
سادسا - باعتبار واحد على كل مائة قرش مما زاد على ذلك

(الملة ٤)

تنقص الرسوم المقررة في المادة السابقة بقدر حسين من كل
مائة منها فيما يأتي

أولا - في طلب القسمة بين الشركاء
ثانيا - في التوزيع والقسمة بين الدائنين
ثالثا - في الصلح على يد المحكمة متى ثبت ذلك بمقتضى محضر محرر
قبل انتهاء المرافعة بشرط أن لا يكون قد صدر حكم تعهدي في الدعوى
رابعا - في الاوامر التي تصدر بتنفيذاً لحكام المحكمين
خامسا - في الرجوع الى الدعوى بعد الحكم بطلان المرافعة
وتنقص تلك الرسوم بقدر خمسة وسبعين من كل مائة منها فيما يأتي

أولا - في المعارضة في الاحكام التي تصدر في غيبة بعض الاختصاص من المحكمة الابتدائية أو من محكمة الاستئناف

ثانيا - في طلب تنفيذ الاحكام والعقود بالطرق القهرية

ثالثا - في الرجوع الى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم بطلان ورقة التكليف بالحضور

(المادة ٥)

يؤخذ على استئناف الاحكام أو التماس اعادتها لتظرفها رسم كالرسم المقرر في أول درجة ولو كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية

(المادة ٦)

لا يؤخذ في أي حال من الاحوال رسم نسبي أقل من عشرة قروش

(المادة ٧)

إذا لم تبين قيمة المدعى به في الطلب وجب على المدعى أن يبينها في ورقة أخرى يوقع عليها وإذا امتنع عن ذلك ساء للكاتب أو المحضر على حسب الاحوال أن يقدر تلك القيمة بنفسه ويطلب الرسم باعتبار ما قدره ومع ذلك يجوز في كل الاحوال لكل من المدعى والكاتب أو المحضر أن يطلب التقدير بمعرفة أهل خبرة بشرط أن يحصل الكاتب أو المحضر على الاذن بذلك من النيابة العمومية

(المادة ٨)

تلتزم الحكومة بمصاريف أهل الخبرة إذا كانت القيمة التي قدرها مساوية لما عينه المدعى أو أقل منه

(المادة ٩)

يعين واحد فقط من أهل الخبرة لتقدير قيمة المدعى به ويكون تعيينه على حسب الاحوال بمعرفة قاضي الامور الجزئية أو رئيس المحكمة المرفوعة اليها الدعوى سواء كانت محكمة ابتدائية أو محكمة الاستئناف بغير سماع أقوال أولى الشأن

ويعين القاضي أو رئيس المحكمة الميعاد الذي يحصل فيه التقدير ويقدم فيه التقرير اليه ويجوز عند الاقتضاء امتداد هذا الميعاد ولا يجوز التظلم من التقرير المذكور بأي طريق من الطرق

(المادة ١٠)

يجوز لأي الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة أهل الخبرة أن يتفق مع الكاتب أو المحضر على تقدير قيمة المدعى به بشرط التصديق على هذا الاتفاق من النيابة العمومية

(المادة ١١)

إذا طلب أحدا لخصام صورة ورقة أو ملخصها أو شهادة وجب عليه أن يدفع الرسم المقرر في المادة الآتية

(المادة ١٢)

إذا كان المدعى به مما لا يقبل تقدير قيمة له فيؤخذ بدلا عن الرسم النسبي رسم مقرر على كل ورقة من أوراق الكتابة والمحضرين من الاصل والصورة باعتبار عشرة قروش أو عشرين قرشا أو ثلاثين قرشا على حسب المحكمة المرفوعة اليها الدعوى ان كانت من محاكم الامور الجزئية أو من المحاكم الابتدائية أو محكمة الاستئناف

واذا كان لا يقبل تقدير قيمة له بعض المدعى بهدون البعض الآخر
فيؤخذ رسم نسبي على ما يمكن تقدير قيمته خلاف الرسم المقرر في الفقرة
الاولى من هذه المادة

ويؤخذ رسم في المواد الجنائية باعتبار خمسة قروش أو عشرة قروش
أو خمسة عشر قرشا على كل ورقة على حسب نوع الدعوى المرفوعة ان
كانت مخالفة أو جنحة أو جناية

اذا كانت الورقة التي طلب من الكاتب تحريرها أو طلب من المحضر
اعلانها لا تتعلق بأي دعوى كانت فيكون الرسم باعتبار عشرين قرشا عن
كل ورقة

الرسم المقرر في هذه المادة يشمل رسم القفص وغيره من المصاريف

(المادة ١٣)

اذا كان الرسم مقررًا باعتبار كل ورقة فتعد كل ورقة باعتبار صحيفتين
وكل صحيفة باعتبار خمسة وعشرين سطرًا أو كل سطر باعتبار اثنتي عشرة كلمة
ويؤخذ الرسم يتملمه على الورقة الاولى أيا كان عدد السطور المكتوبة
فيها وأما الورقة الاخيرة فلا يستحق عليها الرسم الا اذا تجاوز عدد السطور
المكتوبة فيها ثمانية خلاف الامضاءات والتاريخ

(المادة ١٤)

الاخصام ملزمون بدفع الرسوم ولا يمكن تجنب على المدعى في سائر
الاحوال أن يؤدبها مقدمًا بالكيفية الآتية بيانها

أولا - اذا كان الرسم مستحقا على معارضة في حكم صادر في غيبة بعض الانحصام من محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة أو مستحقا على الرجوع الى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم بطلان ورقة التكليف بالحضور فعلى من يرفع المعارضة أو يرجع الى الدعوى أن يدفع مقدما الرسم بتمامه قبل اعلان ورقة التكليف بالحضور أو أى ورقة غيرها

ثانيا - اذا كان الرسم مستحقا على التنفيذ فعلى من يطلبه أن يؤتى قبل الشروع فيه الرسم بتمله

ثالثا - اذا كان الرسم مستحقا على طلب القسمة بين الشركاء أو طلب التوزيع أو القسمة بين المائنين أو الرجوع الى الدعوى بعد الحكم بطلان المرافعة فعلى من يطلب ذلك أن يدفع نصف الرسم مقدما قبل اعلان أى ورقة كانت ثم يدفع النصف الثانى قبل قيد الطلب فى جدول القضايا

رابعا - اذا كان الرسم مستحقا على الأمر بتنفيذ أحكام المحكمين فعلى من يطلب ذلك الأمر أن يؤتى الرسم بتمله مقدما قبل تحرير ذلك الأمر على الحكم

خامسا - اذا كان الرسم مستحقا على دعوى من الدعاوى التى لا تقيد فى الجدول أو على طلبات اضافية أو على دعوى مرفوعة من المدعى عليه أثناء الخصومة فعلى صاحب تلك الدعاوى أو مقدم تلك الطلبات أن يدفع الرسم بتمله مقدما قبل اعلان الورقة المشتملة على دعواه أو طلباته

سادسا - اذا كان الرسم مستحقا على طلبات أخرى فعلى المدعى أن يدفع للحضر ربع ذلك الرسم مقدما قبل اعلان أى ورقة ثم يؤدى باقيه قبل قيد الدعوى فى جدول القضايا

سابعا - اذا كان الرسم مستحقا على طلبات مما لا تقدر له قيمة فيجب على المدعى أن يودع قيمة ما يستحق بوجه التقريب من رسوم الكتابة أو المحضرين على الاوراق التى تستلزمها الدعوى وتكون قيمة ما يودع لذلك مائتى قرش اذا كانت الدعوى من خصائص محاكم الامور الجزئية وأربعمائة قرش اذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة ابتدائية وستمائة قرش اذا كانت مرفوعة لمحكمة الاستئناف

(المادة ١٥)

اذا لم يحكم للدعى الا يفيض طلباته فلا يلزم المدعى عليه بالمصاريف والرسوم الا بنسبة ما حكم عليه به

(المادة ١٦)

الرسوم والامانة التى تؤخذ من للدعى بالحقوق المدنية لا يجوز فى أى حال من الاحوال أن تكون أقل من الرسوم أو الامانة التى يلزم بها لورفع للمحكمة المدنية دعواه على حلتها

(المادة ١٧)

المبلغ الذى يجب على المدعى بالحقوق المدنية فى المواد الجنائية أن يودعه الوفاء بالرسوم والمصاريف التى استحققت أو تستحق فيما بعد يقدر بمعرفة قاضى التحقيق أو قاضى الامور الجزئية أو رئيس المحكمة على

حسب الأحوال وإذا نفذ هذا المبلغ في الرسوم التي استحققت واقتضى الحال دفع تكلة في أثناء الدعوى فتقدر هذه التكلة بالكيفية المبينة آنفا لا يلزم المدعى بالحقوق المدنية بإيداع الأمانة إذا كانت المعارضة أو الاستئناف أو النقض والإبرام مرفوعاً من المتهم

(المادة ١٨)

إذا نفذ المبلغ المودع في رسوم الكتبة والمحضرين على ماتحرم من الأوراق في الدعوى ولم يبق منه شيء للوفاء برسوم الأوراق التي تحرر بعد ذلك يجب على الكاتب أو المحضر أن يطلب من المدعى إيداع مبلغ آخر تكلة لأول ولا يجوز أن تكون التكلة أزيد من المبلغ المودع أولاً

(المادة ١٩)

لا يجوز قيد الدعوى في جدول القضايا إلا بعد إيداع المبلغ المقرر وتستبعد منه إذا لم تدفع التكلة التي تطلب بعد ذلك

(المادة ٢٠)

إذا قدر كاتب المحكمة أو المحضر المبلغ الذي يجب إيداعه ورأى المدعى أن هذا التقدير مجحف بحق أو مساعلة التظلم للنيابة العمومية وهي تبدى رأياً في ذلك بعد سماع أقوال رئيس كتاب المحكمة

(المادة ٢١)

إذا ظهر أن قيمة المدعى به التي عينها المدعى لتفصيل الرسوم باعتبارها أقل من القيمة الحقيقية وقت رفع الدعوى وثبت ذلك بمقتضى ورقة يجوز الاحتجاج بها على الخصام يجوز للمدعى المذكور بدفع رسم زيادة بقدر

المبلغ الذى ضاع على الحكومة بسبب عدم صحة التقدير وذلك خلاف
تخصيل الفرق

(المادة ٢٢)

المبالغ التى تدفع مقدما من الرسم تطرح مما يستحق منه ولا يرد ما يدفع
من الرسوم النسبية ولو حكم بشطب الدعوى أو بطلان الاجراءات أو برفض
دعوى المدعى (المادة ٢٣)

لا تكتب الاوراق التى لاتعلق بأى دعوى الا بعد تأدية الرسوم
المستحقة عليها

(المادة ٢٤)

يكون المدعى مسؤولا عن الرسوم للترتبة فى جميع الاحوال واذا حكم
على المدعى عليه بالمصاريف فيلزمه ما يخصه من بطريق التضامن والتكافل
مع المدعى (المادة ٢٥)

تقدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضى باعتبار نوع
العمل الذى كلفوا به مع مراعاة صفاتهم

(المادة ٢٦)

الشهود الذين يستحضرون فى محل اقامتهم للشهادة فى مادة جنائية
لا يستحقون تعويضا

(المادة ٢٧)

الشهود الذين يطلب حضورهم للشهادة خارج محل اقامتهم يعطى اليهم
تعويض يقدر باعتبار مصاريف سفرهم وصفقة كل منهم وغير ذلك
من الاحوال

ويراعى ذلك أيضا في تقدير التعويض الذي يعطى للأشخاص الذين يطلب حضورهم لمجرد الاستعلام فقط بشرط أن لا يكونوا مدعين بحقوق مدنية ويكون التقدير بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي الذي تؤدى الشهادة أمامه

(المادة ٢٨)

إذا طلب أحد ماورى الحكومة لتأدية الشهادة خارج محل إقامته فيقدر ما يعطى اليه من التعويض ومصاريف السفر باعتبار ما هو مقرر في اللوائح المتبعة في الحكومة فيما يتعلق بانتقال المستخدمين

(المادة ٢٩)

إذا طلب شاهد للظهور أمام المحاكم ولم يكن عنده ما يقوم بمصاريف سفره فعلى محافظ أو مدير أو حاكم الجهة الموجود فيه أن يدفع له مصاريف السفر مقدما ويبين ما دفعه إليه في ورقة الطلب ويشعر كاتب المحكمة بذلك ليحجز ما دفع من التعويض المستحق للشاهد ويسدده للجهة التي دفعته مقدما

(المادة ٣٠)

إذا حكم بتعيين أهل خبرة أو بسماع شهادة شهود ولم يوجد مبلغ مودع في خزانة المحكمة للوفاء بالمصاريف التي تلزم لذلك أو كان المبلغ المودع غير كاف لتأدية هذه المصاريف بوجه التقريب وجب على كاتب المحكمة أن يطلب من القاضي الذي حكم بتعيين أهل خبرة أو أمر بسماع شهادة الشهود أن يقدر المبلغ الذي يلزم إيداعه لذلك وعلى طالب التجهيل من الانخضام أن يودعه

(المادة ٣١)

يجوز طلب أجرة المحامين أو الوكلاء من حكم عليه بمصاريف الدعوى بشرط أن تكون هذه الأجرة مقدرة بمعرفة المحكمة أو القاضي ويراعى في تقديرها قيمة الشيء المتنازع فيه والعمل الذي باشره المحامى أو الوكيل والزمن الذى قضاه فى ذلك وحالة ثروة المتخاصمين ولا يقيد بالاوراق التى صار تحريرها بغير حاجة اليها وإذا اقتضى الحال تقدير الأجرة التى يلزم دفعها للمحامى أو الوكيل من موكله فتراعى أيضا الاحوال الميئنة آنفا

(المادة ٣٢)

يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشاً على التأشير على دفاتر التجار ودفاتر القبائىة اذا كان الدفتر لا يشتمل على أكثر من عشرين قرشاً فإذا اشتمل على أكثر من ذلك يضاعف الرسم

(المادة ٣٣)

يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشاً على التصديق على كل امضاء وإذا طلب انتقال الكاتب للتصديق على الامضاء فيؤخذ رسم على الانتقال باعتبار ثلاثين قرشاً خلاف رسم التصديق ومصاريف الانتقال

(المادة ٣٤)

كل ترجمة يصير اجزاؤها بالكتابة بمعرفة مترجمى المحاكم ينام على طلب أحد الإخصام يؤخذ على كل ورقة منها رسم قدره عشرين قرشاً باعتبار الكتابة العربية

(المادة ٣٥)

إذا أودعت في قلم كتاب المحكمة سندات عمومية أو سندات من سندات الحكومة أو نقود أو أوراق أعدتها المودع لأن تقوم مقامها فيؤخذ رسم نسبي على الأيداع باعتبار واحد من كل مائة ويحسب ذلك الرسم فيما يتعلق بالسندات العمومية وسندات الحكومة باعتبار سعرها في السوق في يوم الأيداع ولكن يستثنى من ذلك ما يأتي

- أولا - ما يودع وكلاء النيابة على ذمة التفليس
- ثانيا - ما يودعه المزايدون للتأمين على غن العقارات
- ثالثا - ما يودع من المبالغ والأوراق ذات القيمة التي تضبط في مواد الجنايات والجنح والخالفات

- رابعا - ما يودع على سبيل الضمان للإفراج مؤقتا
- خامسا - ما يودع من غن المنقولات أو العقارات التي يبعث على يد المحكمة أو على يد أحد المحضرين إذا حصل الأيداع بسبب غياب من يستحق ذلك الثمن أو بسبب توقيع حجز عليه

(المادة ٣٦)

- لا تحسب على أرباب الدعاوى المصاريف الآتية يانها
- أولا - مصاريف انتقال القضاة وأعضاء النيابة العمومية والكتابة والمحضرين والمترجمين ورجال الضبط والربط المساعدين أو المصاحبين لمن ذكروا وكذلك ما يستحقونه من التعويض في مقابلة الانتقال
- ثانيا - مصاريف التحريرات وأجر التلفرافات

ثالثا - مصاريف نقل الاوراق المتعلقة باجراءات الدعوى أو نقل الاشياء المضبوطة في مادة جنائية

رابعا - مصاريف نقل المحبوسين والمصاريف اللازمة لمؤونتهم ولا تقدر رسوم على الاوراق التي يحررها مأمرو الضبطية القضائية ولو كان تحريرها بناء على استداب من جهة القضاء وتصرف عند الاقتضاء المصاريف المبينة في الوجهين الثالث والرابع من مصلحة الضبط وعلى نفقتها

(المادة ٣٧)

لا يجوز لكتبة المحاكم اعطاء صورة أو نسخة أو ملخص من أى محضر أو حكم أو ورقة مقرر عليها رسوم الا بعد تحصيل جميع الرسوم المستحقة على الاصل

(المادة ٣٨)

لا يسوغ للمحضرين اعلان ورقة أو تنفيذ حكم أو عقد الا بعد دفع الرسوم التى تستحق على ذلك

(المادة ٣٩)

لا يجوز للقضاة أو الكتبة أو المحضرين مباشرة أى عمل كان بناء على محضر أو حكم أو ورقة مقرر عليها رسوم الا بعد تأدية الرسم المستحق على ذلك المحضر أو الحكم أو على الورقة المذكورة

(المادة ٤٠)

مصاريف الخفر وتكاليف حفظ البهائم المضبوطة في المواد الجنائية وغير ذلك من المصاريف المنصرفة لا تحرى عن الجرائم واثباتها تدفع مقدما

من طرف كاتب المحكمة من نقود الخزينة بعد تقديرها بمعرفة من أمرها
سواء كان القاضي أو المحكمة أو النيابة العمومية

(المادة ٤١)

يبين ما يؤخذ من الرسوم وغيرها على هامش أصل الأوراق وهامش
الصورتين تعطى منها ويكون بيان المبلغ المتحصل بالكتابة ويذكر تاريخ
وتمرة الوصول التي حرر باستلامه

(المادة ٤٢)

يجب على كاتب المحكمة أن يكتب على هامش كل حكم أصدرته بيان
الرسوم والمصاريف المستحقة للخزينة ثم يحضر عنها كشفاً يؤشر عليه
رئيس المحكمة أو قاضي الأمور الجزئية بموجب تنفيذه

(المادة ٤٣)

الساكنات المذكورة في المادتين السابقتين يلزم أن تكتب بالرقم
والحروف بغير محو ولا زيادة

(المادة ٤٤)

يجوز لأي الشأن أن يعارض في الأمر الصادر بتنفيذ كشف الرسوم
والمصاريف وتكون المعارضة باقرار يكتب في قلم كاتب المحكمة في ظرف
الثلاثة أيام التالية لإعلان الأمر المذكور وترفع المعارضة لاوادة المشورة
والحكم الذي يصدر منها في ذلك يكون انتاباً غير قابل للطعن فيه

(المادة ٤٥)

تحصيل الرسوم والمصاريف القضائية في المواد الجنائية والغرامات
يكون بطرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية
مالم يوجد نص يخالف ذلك

(المادة ٤٦)

القواعد المقررة في مواد الجرح فيما يتعلق بدفع الرسوم والمصاريف وردها وتحصيلها تتبع فيما يختص بالدعاوى التأديبية التي ترفع على

(المادة ٤٧)

المحامين

تجوز معافاة الفقراء من الرسوم القضائية سواء كانوا مدعى أو مدعى عليهم ويترتب على هذه المعافاة الاقالة من رسوم كافة الاوراق القضائية والادارية ومن أجر نشر الاعلانات القضائية في الجرائد المعدة لذلك ويترتب عليها أيضاً أنه اذا اقتضى الحال انتقال أهل الخبرة أو المحامين أو الشهود فصاريف الانتقال تدفع اليهم من الخزينة مقدماً وكذلك يعطى الشهود التعويض الذي يستحقونه

(المادة ٤٨)

المعافاة من الرسوم تشمل المعافاة من رسوم تنفيذ الحكم ما لم يظهر ما يدل على أن المعافي أصبح موسراً

(المادة ٤٩)

يلزم للحصول على المعافاة من الرسوم أن تقدم عريضة للحكمة التي ترفع اليها الدعوى وترفق تلك العريضة بشهادة دالة على فقر مقدمها كالمبين في المادة (٥٥)

(المادة ٥٠)

تسلم العريضة المذكورة في المادة السابقة الى لجنة مؤلفة من اثنين من قضاة محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الاحوال ومن أحد أعضاء النيابة العمومية

(المادة ٥١)

تتحكم اللجنة في جواز قبول طلب المعافاة بعد تقديم الشهادة الدالة على الفقر وبعد سماع أقوال طالب المعافاة وسماع ملحوظات خصمه إن كانت

(المادة ٥٢)

إذا كانت الدعوى التي طلبت المعافاة من رسومها من خصائص قاضي الأمور الجزئية فيحكم القاضي المذكور في جواز قبول الطلب بمراعاة ما هو مقرر في المادة السابقة بعد سماع رأى النيابة العمومية

(المادة ٥٣)

إذا طلبت المعافاة من الرسوم وجب على كاتب المحكمة أن يشعر الخصم الآخر بواسطة جهة الإدارة باليوم المعين للحكم في الطلب قبل حلوله بوقت كاف ليتسنى للخصم أن يبدى ملحوظاته عن هذا الطلب إذا أراد سواء كان بالمشافهة أو بالكتابة

(المادة ٥٤)

لا يقبل طلب المعافاة من الرسوم إلا إذا وجد شرطان وهما
أولا - حالة الفقر

ثانيا - احتمال الفصل في الدعوى بحكم فيه منفعة للخصم
الملتزم معافاة

(المادة ٥٥)

المراد بالفقر هنا حالة تقوم بطالب المعافاة تجعله غير قادر على تحمل مصاريف الدعوى ويجب على الطالب المذكور أن يقدم شهادة من جهات الإدارة المحلية دالة على فقره

(المادة ٥٦)

إذا زالت حالة فقر المعافى من الرسوم في أثناء النظر في الدعوى يجوز
لخصمه أن يطلب من المحكمة المرفوعة إليها الدعوى إبطال المعافاة ويجوز
ذلك أيضا للنيابة العمومية

(المادة ٥٧)

يجوز للحكومة في حالة المعافاة من الرسوم أن ترجعها على الخصم
المحكوم عليه بها أو على الخصم الذي سبقت معافاته منها إذا زالت حالة
فقره بسبب النجاح في الدعوى أو بسبب آخر

(المادة ٥٨)

تعطى مكافأة لرئيس كتاب المحكمة والكتاب الأول والكتاب الثانى
ورئيس المحضرين والمحضرين وكتاب النيابة العمومية المكلف بالتنفيذ
باعتبار اثنين من كل مائة من مجموع إيرادات المحكمة في كل سنة وتوزع
هذه المكافأة بينهم باعتبار ما يخص كل منهم على حسب مرتبته ولكن
تطرح من هذه الإيرادات الرسوم التى سبق تحصيلها بغير حق وردت
لدافعها

(المادة ٥٩)

كل من خالف أحكام هذه التعريفة يحكم عليه بالعقوبات التأديبية
بعد سماع أقوال النيابة العمومية

ذكرى توفى ٢٠ رمضان سنة ١٣١١ (٢٧ مارس سنة ١٨٩٤) بشأن تمام ملكية الاطيان المعطاة لارباب المعاشات والباش بوزق والعربان

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢٨ جادى الاولى سنة ١٢٨٠ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٣) غرة ٨

وعلى الامر العالى الصادر فى ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٣ (٢٩ أغسطس سنة ١٨٦٦) غرة ٢٩

وعلى الامر العالى الصادر فى ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ (٢١ مايو سنة ١٨٦٧) غرة ٤٩

وعلى الامر العالى الصادر فى غرة رمضان سنة ١٢٨٤ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٧) غرة ١٦

وعلى قرار المجلس المخصوصى الرقم ٩ محرم سنة ١٢٨٦ (٢١ ابريل سنة ١٨٦٩)

وعلى الامر العالى الصادر فى ٨ صفر سنة ١٢٨٧ (١٠ مايو سنة ١٨٧٠)

وبناء على ما عرض علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظر
أمرنا بما هوآت (المادة ١)

أرباب المعاشات والباش بوزق الذين أعطيت اليهم أطيان لتعيشهم
على شرط اعادتهم بجانب الحكومة عند وفاه من يتوفى منهم عن غير زوجة

ولأولاد يكون لهم ولورثتهم حقوق الملكية التامة في الاطيان المذكورة
ولولم تدفع المقابلة عنها

(الملة ٢)

الاطيان المعطاة للعربان ولم تدفع المقابلة عنها تكون ملكا صريحا
للعطاة اليهم الاصليين أولورثتهم

(الملة ٣)

ينفذ مفعول المبيعات التي تكون حصلت بموجب عقود صحيحة بمن
أعطيت اليهم الاطيان المنتومة عنها في المادتين السابقتين أو من مستحقها

(الملة ٤)

انما ما أعيد للحكومة لغاية الآن من هذه الاطيان سواء كان بسبب
نزع ملكيته لعدم سداد الاموال أو لاي سبب آخر حتى ملكا للحكومة

(الملة ٥)

يلغى كل ما كان من أحكام القوانين والاوامر العالية واللوائح
والتعليمات مخالفا لاهرنا هذا

(الملة ٦)

على ناظر الحقاتيه تنفيذ أمرنا هذا

ذكر ينو صادر في ١٨ ربيع الاول سنة ١٣١٢ (١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٤)
(بشأن مكافآت موظفي الصحة المنتدبين من جهات قضائية)

أعمال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون المرافعات في الموامد المدنية والتجارية المتبع
في المحاكم الاهلية

وبعد الاطلاع على المادتين ٢٥ و ٢٨ من تعريفه الرسوم بالمحاكم
المذكورة الصادر عليها أمرنا المؤرخ ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣١١
(٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٢)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقائق وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوات

(المادة ١)

إذا استدب المفتشون العصيون الموجودون بالاقاليم والمراكز من قبل
احدى الجهات القضائية أعنى النيابة أو قاضى التحقيق أو المحكمة وكان
انتدابهم داخل دائرة اختصاصهم لمسافة تبعد عن محل اقامتهم بعشرة
كيلومترات ذهابا وعشرة كيلومترات ايابا فيكون لهم الحق فى أن يأخذوا
نظير اتعابهم المكافآت الآتية وهى

٢٠٠ ميليم عن كل نهار أو ليلة تفتشى المحافظات والمديريات وأطباء
المستشفيات

١٠٠ ميليم عن كل نهار أوليله لفتشى المراكز وأطباء الاجزخانات
أما اذا كانت مسافة الانتقال أقل من عشرة كيلومترات أو اذا قضى
المستخدمون المذكورون الليل على مسافة أقل من خمسة كيلومترات من
محل اقامتهم فلا يعطون شيئاً ويسجراتنداب المفتشين العيصين والاطباء
المذكورين بمعرفة البوليس مباشرة لاجراء المشاهدات الابتدائية بدون
أن يكون لهم الحق في أخذ أجر أتعاب أو مكافآت

(الملة ٢)

اذا حصل انتداب من قبل قاضى التحقيق أو النيابة أو من قبل
البوليس بناء على أمر خصوصى من النيابة أو من القاضى واستلزم هذا
الانتداب انتقال المفتشين العيصين الموجودين بالمحافظات أو المديريات
أو المراكز خارج دائرة اختصاصهم أو انتقال أطباء المستشفيات أو
الاجزخانات خارج المدينة التى هم بها فانهم يأخذون زيادة على مصاريف
السفر المكافآت الآتى بيانها عن كل نهار أوليله يفتضى فى الانتقال بما
فى ذلك فخص أوراق القضية وعمل التقرير اللازم
وهذه المكافآت هى

(أ) جنيه واحد مصرى لفتشى المحافظات والمديريات وأطباء
المستشفيات

(ب) نصف جنيه مصرى لأطباء المراكز وأطباء الاجزخانات

(الملة ٣)

فى حال اخراج جثة ما للتشرىحها بأمر قاضى التحقيق أو النيابة أو
بأمر البوليس بناء على رأى خصوصى من النيابة أو من القاضى فمن

يتدب لذلك من المفتشين العامين وأطباء المستشفيات والاجراخانات يأخذ زيادة على مصاريف السفر مبلغ جنيهين اثنين بما في ذلك فحص أوراق القضية وتشريح الجثة وعمل التقرير اللازم

(المادة ٤)

المفتشون العامين وأطباء المستشفيات أو الاجراخانات إذا طلبوا في جهة خارجة عن دائرة اختصاصهم لاداء الشهادة أمام المحكمة أو قاضي التحقيق بصفة آل خبرة يكون لهم الحق في المكافآت الآتية ذكرها عن كل نهار أو ليلة علاوة على مصاريف السفر وهذه المكافآت هي

- (ت) جنيه واحد لمفتشى المحافظات والمديريات وأطباء المستشفيات
- (ث) نصف جنيه لمفتشى المراكز وأطباء الاجراخانات

أما إذا دعى المفتشون والأطباء المذكورون إلى الشهادة داخل دائرة عملهم ففي هذه الحالة يأخذون نصف ما عين لهم فيما إذا اتفقوا لادائها خارجا

(المادة ٥)

المفتشون العامين الذين تعرض عليهم أوراق أى واقعة كانت لتحرير تقرير عنها فقط بغير أن يكلفوا بشئ مما هو وارد في مادتي ١ و ٢ يكون لهم الحق في المكافآت الآتية

- (ج) جنيه واحد لمفتشى المحافظات والمديريات وأطباء المستشفيات
- (ح) نصف جنيه لمفتشى المراكز وأطباء الاجراخانات

(المادة ٦)

لا يكون لاعضاء القومسيون الصحنى بمصر حق فى أخذ مكافأة مما عن
المسائل التى يتطرونها فى جلسات القومسيون المذكور

(المادة ٧)

لا تسرى أحكام هذه اللائحة على رؤساء الاطباء بمستشفيات القصر
العيني والاسكندرية وبورسعيد والسويس

(المادة ٨)

على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما
يخصه

ذكر بنو صادر في ٢ رجب سنة ١٣١٢ (٢٩ دسمبر سنة ١٨٩٤) بشأن
محكمة من ضبطوا بتهمة نهب مركب بجهة شعب أبو النحاس

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر الصادر في غرة ربيع الاول سنة ١٣١٠
(٣٠ دسمبر سنة ١٨٩٣) بتعيين دائرة اختصاص كل من المحاكم الاهلية
وبعد الاطلاع على الامر الصادر في ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٨
(٢ دسمبر سنة ١٨٩٠) بادخال جهة الطور في دائرة اختصاص محكمة
النصور

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقايب وموافقة رأي مجلس النظار
أمرنا بما هو آت

(المادة ١)

الاشخاص الذين ضبطوا بتهمة نهب مركب يسمى باردويل بجهة
شعب أبو النحاس يحاكمون في أول درجة أمام محكمة المنصور الابتدائية
الاهلية على حسب الاصول والقواعد المقررة ويرفع الاستئناف عند
الاقتضاء لمحكمة الاستئناف بمصر

(المادة ٢)

على ناظر الحقايب تنفيذ أمرنا هذا

الامر العالى

الصادر بتاريخ ٢٣ شعبان سنة ١٣١٢ (١٨ فبراير سنة ١٨٩٥)

بشأن تشكيل

قلم السوابق

بالتبابة العمومية بمحكمة الاستئناف الاهلية

ويليه اللائحة

الصادرة من نظارة الحفانية بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٨٩٥

بسير القلم المذكور

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨

من قانون العقوبات المتبع بالمحاكم الاهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظر

أمرنا بما هوأت

(المادة ١)

يشكل فى التبابة العمومية بمحكمة الاستئناف الاهلية قلم السوابق تحت

ادارة النائب العموى

(المادة ٢)

على ناظر الحفانية عمل اللائحة اللازمة لسير القلم المذكور

نظارة المحفائيه

لا يحجه

في ٧ ابريل سنة ١٨٩٥

(ناظر الحفائيه)

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٣ شعبان سنة ١٣١٢
(١٨ فبراير سنة ١٨٩٥) القاضي بوضع لائحة لسير قلم السوابق
قررنا ما هوأت

المادة ١ - يشتمل قلم السوابق على عيون تحفظ فيها صحف السوابق

المادة ٢ - يلزم أن تكون صحيفة السوابق مشتملة

أولا على اسم المحكوم عليه ولقبه وشهرته

ثانيا على اسم ولقب والده ووجه

ثالثا على عمره ومحل ولادته واقامته

رابعا على صنغته

خامسا على حالته الشخصية (كونه عانسا أو متزوجا أو عازبا)

وعلى اسم الزوج ولقبه ان كان المحكوم عليه امرأه

سادسا على أوصافه الجسمية والعلامات البدنية المبرزة

سابعا على بيان المحكمة التي حكمت وتاريخ الحكم ونوع العقوبة

ومقتدارها ونوع الجناية أو الجنحة التي حكم بسببها وتاريخ ارتكابها

ومحل وقوعها والمادة التي حكم بموجبها

- ثامنا على بيان كون الحكم حضوريا أو غيابيا
تاسعا على بيان المحكمة التي حكمت ابتداء ثانيا وتاريخ حكمها اذا
كان الحكم النهائي صادرا من محكمة استئنافية
عاشرا على تاريخ تسليمها
حادي عشر على توقيع الكاتب الذي مورر الصحيفة وختم تباية المحكمة
التي حكمت
ثاني عشر على غمرة القضية بدفتر المحكمة التي حكمت نهائيا بالعقوبة
ثالث عشر على غمرة قيد الصحيفة بفهرست المراجعة
المادة ٣ - الاحكام التي يلزم اثباتها في صحيفة السوابق هي
أحكام العقوبات النهائية الصادرة من المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية
في مواد الجنح والجنايات حضورية كانت أو غيبية
المادة ٤ - يكتب في أعلى الصحيفة من الجهة اليسرى لفظ (عائد)
متى وصف المحكوم عليه بهذه الصفة في الحكم الصادر بالعقوبة
المادة ٥ - على كاتب قلم الجنح والجنايات في كل محكمة أن يحرر
صحفا عن المحكوم عليهم من المحكمة التابع هو لها وبالجملة أن يقوم بجميع
مهام هذه الوظيفة
المادة ٦ - يحرر الصحف على حسب البيانات المدونة في محاضر
مأموري الضبطية القضائية ومحاضر التحقيق ومحاضر الجلسات وصورة
الحكم الاصلية
المادة ٧ - يجب أن يكون ذكر الجناية أو الجنحة في الصحف
بالاقتاط المستعملة في القوانين أو اللوائح التي تعاقب عليها

المادة ٨ - إذا حكم على عدة أشخاص في حكم واحد فعلى الكاتب أن يحرر لكل واحد منهم على حدة صحيفة قائمة بذاتها وأن يبين على ظهرها أسماء من حكم عليهم معه وألقابهم ومحل إقامتهم

المادة ٩ - على الكاتب المكلفين بتحرير الصحف أن يسلموا في اليوم الأول والخامس عشر من كل شهر لرئيس النيابة بالحكمة التابعين هم لها صحف المحكوم عليهم الذين صارت أحكامهم نهائية في خلال الخمسة عشر يوما السابقة على ذلك اليوم

المادة ١٠ - على رئيس النيابة أن يرسل في أقرب وقت إلى قلم السوابق الصحف التي سلمها له الكاتب بمقتضى المادة السابقة

المادة ١١ - على رئيس النيابة أن يتفقد تحرير الصحف قبل أن يرسلها إلى قلم السوابق

المادة ١٢ - يلزم أرفاق كل صحيفة عند إرسالها إلى قلم السوابق بعلم إرسال وعند وصول الصحيفة إلى قلم السوابق يوقع رئيسه على هذا العلم باستلامها ويرده إلى مصدره لضمه على أوراق قضية المحكوم عليه

المادة ١٣ - الصحف الواردة إلى قلم السوابق بمقتضى المادة العاشرة توضع على الفور في العيون المعدة لها على حسب ترتيب الحروف الهجائية وتوضع جميع الصحف المتعلقة بشخص واحد في غلاف يكتب عليه اسمه ولقبه وغمرة تتابع الصحف الموضوعة داخله

المادة ١٤ - أنا استلم رئيس قلم السوابق صحيفة عائد ولم يجد لصاحبها بالعيون صحيفة أخرى سابقة فعليه أن يجبر بذلك النائب العمومي كي يجري البحث عنها

المادة ١٥ - على كتابة السوابق تحريراً بهذا قلم السوابق

المادة ١٦ - تشمل تذاكر السوابق

أولاً على اسم المحكوم عليه .

ثانياً على لقبه وشهرته

ثالثاً على اسم ولقب والده وجده .

رابعاً على عمره ومحل ولادته ومحل اقامته

خامساً على صناعته

سادساً على بيان حالته الشخصية

سابعاً على أوصافه الجسمية والعلامات البدنية المميزة

ثامناً على بيان العقوبات المحكوم بها عليه الموجود لها مخفف

بالعيون بياناً مريباً على حسب ترتيب تواريخها وعلى بيان مقاديرها

وتواريخ الاحكام الصادر فيها والمحاكم التي حكمت بها وعلى بيان نوع الجناية

أو الجنحة التي حكمت بسببها وتاريخ وقوعها ومحلها

تاسعاً على بيان كون الحكم حضورياً أو غيابياً

عاشراً على المادة التي حكمت بموجبها من القانون أو اللوائح

حتى عشر على توقيع الكاتب الذي حررها وتوقيع رئيس قلم

السوابق

ثاني عشر على تاريخ تسليمها وختم قلم السوابق

ثالث عشر على بيان المحكمة التي حكمت ابتدائياً وتاريخ حكمها

إذا كان الحكم النهائي صادراً من محكمة استئنافية

- المادة ١٧ - اذالم يجدر في قلم السوابق بعد البحث صحيفة لشخص ما فعليه أن يرسل تذكره مكتوباً عليها (ليس له صحيفة سوابق)
- المادة ١٨ - تذكر السوابق التي تطلبها السلطة القضائية ترسل لها في ظرف ثمان وأربعين ساعة من تاريخ ورود الطلب
- المادة ١٩ - لا يجوز لاحد غير صاحب الصحيفة والمحاكم أن يأخذ تذكره سوابق ومع ذلك يجوز للنائب العمومي أن يصرح باعطاء تذكر سوابق لمصالح الحكومة في أحوال مخصوصة على حسب ما يترأى له
- المادة ٢٠ - على رئيس قلم السوابق أن يسقط من العيون بناء على أمر النائب العمومي.

أولاً - صحف الأشخاص الذين توقفوا.

ثانياً - صحف الأشخاص الذين بلغ سنهم الخمس وسبعين سنة

المادة ٢١ - يتخذ قلم السوابق فهرستاً هجائياً للأراجعة

المادة ٢٢ - على أحد وكلاء النيابة أن يتفقد حالة قلم السوابق مرة في كل ثلاثة أشهر ويعمل عنها تقرير يرسل لناظر الحفائية وعلى كل نيابة أن تتحقق في كل شهر من أنه صار تحرير صحف بقدر من حكم عليهم نهائياً وترسل بذلك تقريراً للنائب العمومي

المادة ٢٣ - متى ثبت أنه حكم على شخص باسم غير اسمه فعلى رئيس النيابة أن يادر باخبار النائب العمومي حتى يتخذ الطرق اللازمة لتصحيح هذا الخطأ

المادة ٢٤ - يؤخذ رسم كسبة على كل صحيفة سوابق أو تذكره سوابق على حسب تعريفة الرسوم

المادة ٣٥ - جميع أحكام العقوبات الجنائية (في معناها
الخاص) الصادرة من المحاكم الاهلية من عهد اقتتاحها يعرر عنها صنف
وتوضع بعيون السوابق على حسب القواعد المقررة في قرارنا هذا
المادة ٣٦ - على النائب العمومي تنفيذ هذه اللائحة

امر عال

صادر بتاريخ ٨ محرم سنة ١٣١٣ (أول يولية سنة ١٨٩٥)

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوآت

(المادة ١)

يستمر العمل بمقتضى أحكام أمرنا الصادر في ٢٨ القعدة سنة ١٣١٠

(١٢ يونيو سنة ١٨٩٣) لمدة سنتين آخرتين من ٩ شبتمبر سنة ١٨٩٥

(المادة ٢)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

ذكر ينو صاد في ١٧ محرم سنة ١٣١٤ (١٠ يولييه سنة ١٨٩٥)
بالتصريح لنظار المصايد المذكورة به بتعزيز مجازر مخالفات

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة ٦ من قانون تحقيق الجنايات المتبع بالمحاكم
الاهلية التي صار تعديلهام بموجب الامر العالي الصادر بتاريخ ٣ ذي الحجة
سنة ١٣٠٨ (٩ يولييه سنة ١٨٩١)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس النظار
أمرنا بما يلهوأت

(المادة ١)

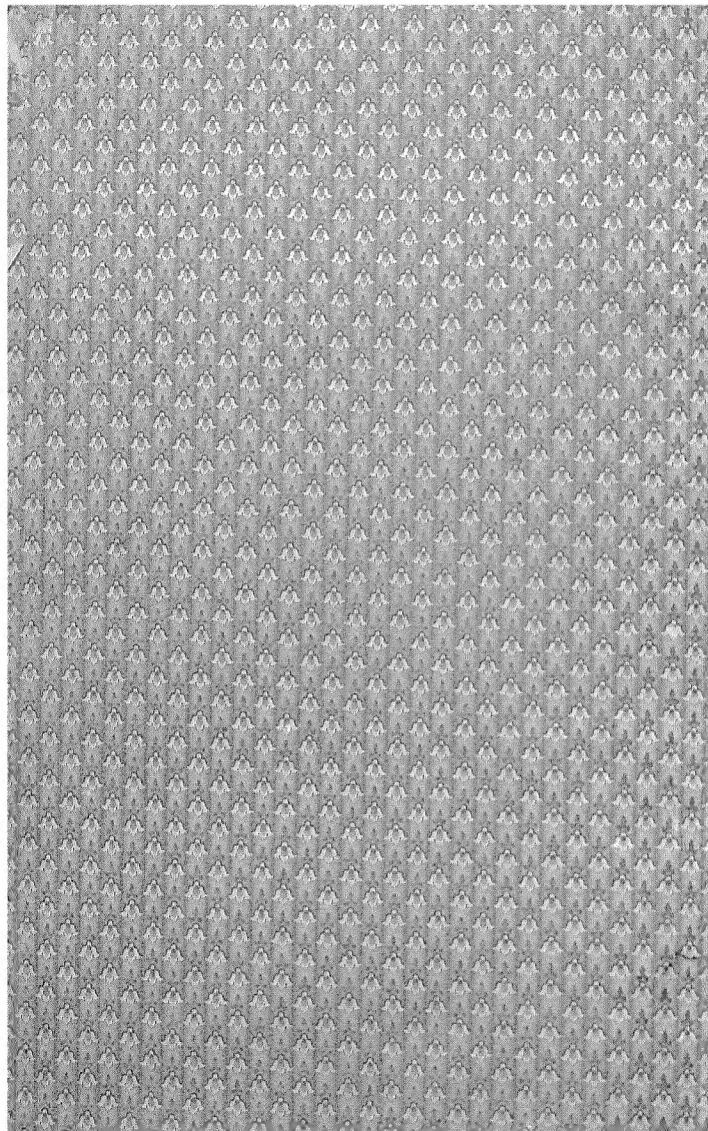
يجوز لنظار مصايد أسماك بحر مصر بوط والبوغاز وبحيرة ادكو ورشيد
وفزاره وكوم دمسيس وبلطيم وكوم الشين والبرج أن يحرروا في مدة
الالتزام الحال محاضر لاثبات المخالفات التي تحدث في المصايد التي تحت
إدارتهم وتعتد هذه المحاضر لدى المحاكم إلى أنه يثبت ما يناقضها

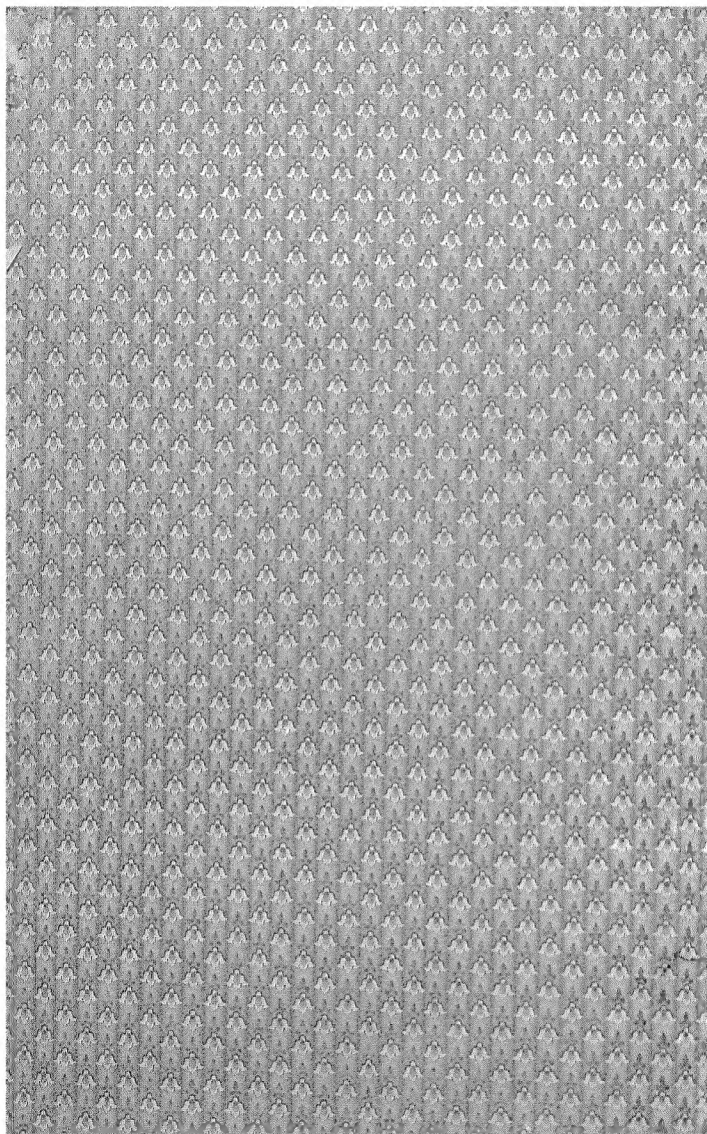
(المادة ٢)

يجوز لناظر الحقاينة نزع هذه السلطة منهم متى رأى لزوما لذلك

(المادة ٣)

على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا







Bibliotheca Alexandrina



0519746